

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٥٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور الفيلسوف

أحمد محمد عيسى

الدكتور نسيم عطية

مفتى الجمهورية

المجلد السادس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٧



مستشار المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

أحمد محمد عيسى

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكحاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القاموسية والأعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحارس العام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد السادس عشر
الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة ٢٠ شارع عدك - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالتمهة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرت
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

محمد الفكراني

توليفات المفردات المتعددة

المفردات المتعددة

دم

ديوان الخصومية

ديوان الموظفين

رقابة ادارية

رسم

رسوب وظلي وتصميم اوضاع العائدين .

رياضة

رى وصر

مسجل تجارى

سر المهنة

مسلك تجارى

مسلك دبلوماسى وقلمى

مسوق

مسيرة

مسيرة

شخصية مختوية

شرط نافع من التصرف

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتا كل من المحكة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقبلي الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراي مجتمعيا. منذ انشاء مجلس الرجولة بالبيان رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمة وامكانت هذه المادة للتبويب .

وعلى هذى من هذا الترتيب المنطقي بدى — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم لمقتبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنباً الى جنب دون تعيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساهمة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الامام بها ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض تواً من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تهتمته بالبحث عما اثرته المحكة من مبادئ في ناحية وما قررتة الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
ارسامها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب
المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يقسن طبعها الى
الآن فى مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية
الحديثة ويمين على التفتاى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتبثل فى امسالم
الكتابة بها ارساء مجلس الدولة ممثلا فى حكيمته الادارية العليا والجمعية
المعموية لقسم الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
اللاتى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا
اللاتى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية
المعموية أو من قسم الراى مجتمعا بشأنه ، وإن تنذر الاشارة الى رقم الملف
فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى
بين هذين البياتين الخاصين بتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
أخرى الى رقم المبادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ فى - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويتصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى .
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ - في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الما بالموضوع الذي يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او باكثر من
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق في نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات ارقاما بسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر أن يتبعه
في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملامة الا انه وجب
أن نشير اليها بنسبة الموضوعات الاخرى التي تمسها الفتوى او الحكم .
تقريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهي ، نعيم عطيه

1. 3

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته مقابل عملية اعطاء الدم الى المريض ويستحق الى مركز الدم في الحالة التي يقوم فيها طبيب من اطبائه بهذه العملية ولا يستحق لهذا الطبيب - لا يفر من هذا القدر ان هذه العمليات تمت خارج مركز نقل الدم او ان الطبيب الذي قام بعمليات اعطاء الدم مريض له بمزاولة المهنة من الخارج ما دام انه لم يثبت انه قدم طلبا لاجراء هذه العمليات بصفته الشخصية .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظمة لهذا الموضوع ان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ينص في المادة (١) على انه « لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع او تخزين او توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا في مركز خاص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية . ولا يصرف هذا الترخيص للهيئات العامة او الخاصة التي يخلف في اختصاصها القيام بالعمليات المشار اليها او لطبيب من الاطباء البشريين . وكجب ان تتوفر في المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التي يسنز بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي . ويتعين ان يتسولى ادارته طبيب من الاطباء البشريين . » وينص في المادة (٨) على ان « يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التي تقوم بصرف التراجيس وفحص المتطوعين والتطيمات الواجب اتباعها في نقل الدم والهربوط التي يجب

أن تتوافر في المطوع ومكافآت التطوعين وإثبات الدم ومركباته ومشتقاته بعد أخذ رأي مجلس مراقبة عمليات الدم .» وتنفيذا لهذا الحكم أصدر وزير الصحة القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١. متضمنا شروط إجراء عمليات الانماء وعمليات إعطاء الدم فنص في المادة (٣) على أن « يراعى في نقل الدم التعليمات الآتية : شروط إعطاء الدم :

- ١ - يجب أن يقوم بإعطاء الدم طبيب متمرن في مركز مرخص له .
- ٢ - يجب إجراء عملية تجلث بين فم الزباجة ودم المريض بواسطة الطبيب .
- ٣ - يجب إعطاء الدم بآلة مزودة بمقاييس بها مرشح بشرط أن يبقى الطبيب بجوار المريض طوال مدة نقل الدم مع تسجيل كل الملاحظات عن حالته على البطاقة المرفقة بالزباجة .
- ونظم في المادة (٦) إثبات الدم ومشتقاته فنص على أن « ثمن الدم ومشتقاته يكون بالعملة الآتية :

 - ١ - ٥٠٠ سم (قرشاً تسليماً مركز نقل الدم بما فيها جهاز الأعطاء .
 - ٢ - ٥٠٠ سم (قرشاً تسليماً مركز نقل الدم بما فيها جهاز الأعطاء .
 - ٣ - ٢٥٠ سم (سبعة قرشاً تسليماً مركز نقل الدم بما فيها جهاز الأعطاء .
 - ٤ - ١٥٠ سم (سبعة قرشاً تسليماً مركز نقل الدم بما فيها جهاز الأعطاء .

وفي جميع الحالات يشترط بيع كل من قرش الطير وقرش الخبثاء إلى اللجنة المختصة داخل المدينة ، وذلك قرشاً فقط .

«**قائمة هيكلية** طبيب من مركز نقل الدم بأعطاء الدم للمريض يحصل
بالإضافة إلى الثمن الوارد ذكره في الميزانية ١ ٢٠٠ ٣ ٤٠٠ ٤٠٠ قروش .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع أدركا منه لما
لميليات نقل الدم من أهمية في العلاج والأساليب والطوارئ وتقدير لما
لها من خطر على حياة المریض والمتطوعين ، وضع نظاما دقيقا للبراحل التي
يتم بها نقل الدم ، ابتداء من عملية الفصد أو الانماء إلى أخذ الدم من
المتطوعين إلى عملية إعطاء الدم إلى المریض ، وضمانا لأحكام تطبيق هذا
النظام قصر عمليات جمع الدم وتخزينه وتوزيعه على مراكز خاصة يرخص
لها في ذلك من وزير الصحة ، أما عملية إعطاء الدم إلى المریض فلم يقتصرها
على مراكز نقل الدم نكتسيا بتحديد الشروط اللازمة لاجرائها ، وبتصعيد
المعامل الذي يؤدي عنها إذا قام بها طبيب من مركز نقل الدم .

ومن حيث أن مفهوم هذا النظام أن المتكفل الذي يحدد المشرع لعملية
إعطاء الدم إلى المريض يستحق إلى مركز نقل الدم في الحالة التي يقوم فيها
طبيب من أطباء هذه العملية ، ولا يستحق لهذا الطبيب ، ذلك أن المشرع
لم يمس بتنظيم العلاقة بين مركز نقل الدم وبين الأطباء العاملين به ، فهذه
علاقة يحكمها عقد العمل المبرم بينهما ، كما لم يمس بتنظيم العلاقة بين
الطبيب — بصفته الشخصية — وبين المریض أو المستشفيات التي تتعامل
معه لأن الطبيب في هذه الحالة يمارس مهنة حرة يخضع تقدير اعتبارها
للاتفاق بينه وبين من يؤدي لهم أعمالا تتعلق بجزء من المهنة ، ولها معنى
المشرع بتنظيم العلاقة بين مركز نقل الدم وبين المتعاملين معه ، فحدد لها
بيع الدم وشروطه ، كما حدد مقابل الخدمات الشخصية التي تقدمها فقط يطلب
من المركز تأديتها ، وحتى توصيل الدم إلى الجهة المختصة ، وإعطائها للمدم
المریض ، وإن لم يكن مسئول هذه الخدمات ، يقول : أن المركز ، أما
العاملين به فيؤثرون عن جهودهم ونفقتهم للعلاقة التي تربطهم بالمركز .

ومن حيث أنه طبيعي لذلك ، ولما كان يمس من نواتج الخدمة
المعروضة أن السديد الطبيين ولها بعملية إعطاء الدم

لمرضى بعض المستشفيات التى تتعامل مع مركز نقل الدم بمعهد البحوث الطبية بالاسكندرية ، بوصفهما طبيين بهذا المركز لا بوصفهما طبيين خاصين يزاولان المهنة في غير اوقات العمل الرسمية ، يدل على ذلك اقتصران عمليات اعطاء الدم التى قاما بها بشراء الدم من المركز الذى يعملان به مع خلو طلب شراء الدم ونقله - على ما كشف عنه الجهاز المركزى للمحاسبات من تحديد الطبيب الذى يقوم بعملية اعطاء الدم ، ولا يقصدح في ذلك ان هذه العمليات تمت خارج مركز نقل الدم لان هذه العمليات تتم في المسالك في حالات لا تسمح بنقل المريض الى المركز ، ومن ثم فالمفترض انها لا تتم داخله ، كما لا يقدر فيه ايضا ان هذين الطبيين مرخص لهما بمزاولة المهنة في الخارج ما دام لم يثبت انها طلبا لاجراء هذه العمليات بمستشفى الشخصية لانها كانتا يمارسا علاج المريض الذى نقل اليه الدم ، ولا يجرى التحدى في هذا المقام بالشهادة المقدمة من مستشفى المواساة ففضلا عما اثاره الجهاز المركزى للمحاسبات من شك حول هذه الشهادة ، من حيث علاقة احد هذين الطبيين بتلك المستشفى ومن حيث سعيهما للحصول على شهادة مماثلة من كل من المستشفى الايطالى والمستشفى القبطى وزغنى هاتين المستشفيات لهذا الطلب فضلا عن ذلك فان تكييف العلاقة بين المستشفى وبين طبيب مركز نقل الدم يتوقف على وقائع الحالة المعروضة ولا يكتفى للتعليل عليه شهادة تقدم من احد اطراف هذه العلاقة .

ومن حيث انه لا وجه لما يندب كل من الطبيين المذكورين من ان عملية اعطاء الدم الى المريض ليست من المهام المنوطة بهما بوصفهما طبيين مركز نقل الدم لان مهمتهما تقتصر على جمع الدم وتخزينه وتوزيعه دون اعطائه للمريض ، لا وجه لهذا القول لان الواضح من احكام قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ان عملية اعطاء الدم للمريض من العمليات التى يجوز ان يطلع بها من مركز نقل الدم ، ومن ثم نظم المقابل الذى يستحق في حالة اجرائها ، ولما كان الطبيين المذكوران هما الطبيين الوحيدين بمركز نقل الدم بمعهد البحوث الطبية بالاسكندرية ، فإنه يكون

منوطا بهما جميع العمليات الفنية التي يختص بها الزكز ومنها مبلية اعطاء
الدم للمريض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا احقية للمسيدين
الطبيين ... و ... في تقاضى مقابل اعطاء الدم لمرضى المستشفيات التى..
يتعامل معها مركز نقل الدم الذى يميلان به ^{١٥}

ا) ملف ٤٩٦/٤/٨٦ - جلسة ١٣/٦/١٩٧٣ :.

ديوان الأوقاف الخصوصية

ديوان الأوقاف الخصوصية

مقدمة رقم (٢) .

المبدأ :

عدم اعتبار ديوان الأوقاف الخصوصية فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة - سرد لبعض الأحكام الخاصة بموظفى الحكومة والتي تسرى على موظفى هذا الديوان .

ملخص الحكم :

أن ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه فى تولى ادارة الأوقاف الخيرية المختلفة المصادر ، الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وهى التى كان يشرف عليها مفتشين من الموظفين : فئة تقوم باستغلال اعيان الموقوفة ويتقاضى رجالها مرتباتهم من ريع الوقف باعتبارها جزءاً من المصروفات ، وأخرى تعمل فى مركز الديوان لمساعدة الناظر فى ادارة هذه الأوقاف ، ويستادى اربابها مرتباتهم من أجر الناظر ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العليا . وبهذه المثابة ، كان يرمى مصالح خاصة معينة ، ولم تتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة . ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة فى بعض مصالح الحكومة بشأن موظفى الدولة ، أو بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشات الملكية ، أو بالأحكام الخاصة بتسوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة فى الحكومة ، أو تكون اللجنة المالية بمجلس النواب رأت جلستها المنعقدة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية أسوة بموظفى وزارة الأوقاف عند نظلم لوزارات الحكومة

ومصلحتها تحقيقا للعدالة في المساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبه في ظل النظام والبلديات الحكومية. ٤. لو كون مجلس الوزراء امسدر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قرارا بالموافقة على أن يكون نذل موظفى الاوقاف الخصوصية الملكية بحالهم من حيث الدرجة والماهية مع الاحتفاظ بأنتميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحالة التثبيت أسوة بموظفى وزارة الاوقاف ، على أن يطبق ذلك على من سبق نفلهم من الاوقاف الخصوصية الملكية أو من سينقلان منها الى وزارات الحكومة ومصلحتها ، وذلك وفقا للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بالقواعد التى تتبع عند حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية ، تأسيسا على أن ديوان الاوقاف الخصوصية المشار اليه يطبق على موظفيه الكدرات التى تصدرها الحكومة منذ سنة ١٩٢١ وأن به درجات مماثلة للدرجات المخصصة لموظفى الحكومة - لا يفر ذلك كله من حقيقة وضع الديوان المذكور ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ إنما صدر لحكمة معينة وفى مجال يحدد تطلعه بالغاية من هذه الحكة ، واستحدث بالنسبة الى ماضى خدمة موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية اقدمية اعتبارية اقامها على تشبيه الديوان المذكور بالهيئات الحكومية فى مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التى استند اليها ، بعد اقتضى الأمر صدور هذا القرار بالحكم الذى تضمنه لاثسبأ الحق الذى نذل عليه والذي لم يكن يثبت لنويه من تلقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المشار اليه من تسوية فى المعاملة بين موظفى الديوان وموظفى وزارة الاوقاف على أساس التشبيه الذى ذهب اليه ، ومن ثم فلا يجوز افعال اثره الا فى خصوص ما صبر بشأنه ، أى فيما يتعلق بمدد الخدمة السابقة فحسب ، دون مجاوزة هذا القصد الى اعتبار الديوان هيئة حكومية

قاعدة رقم (٢)

المبحث :

الموضع القانوني لديوان الأوقاف الخصوصية الملحق . ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة وينحصر نشاطه في تولى إدارة الأوقاف الخيرية المختلفة المصادر الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة وبهذه المثابة كان يرمى مصالح خاصة معينة ولم تتواءم له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة او مصلحة تابعة لها او مؤسسة من المؤسسات العامة ولا يفر من طبيعته القانونية هذه . صدور أوامر او لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة بشأن موظفى الدولة او بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشات او بالأحكام الخاصة بشوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة في الحكومة او كون اللجنة المالية بمجلس النواب رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية أسوة بموظفى وزارة الأوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة ومصالحها تحقيقاً للمعادلة والمساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبه في ظل النظم واللوائح الحكومية او كون مجلس الوزراء اصدر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير ١٩٥٢ قراراً بالموافقة على أن يكون نقل موظفى الأوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بالتدعيم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ومن يكون منهم مثبته يحتفظ له بحالة التثبيت أسوة بموظفى الأوقاف على ان يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الأوقاف الخصوصية الملكية او من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها وذلك طبقاً للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ الخاص بالتقادم الذى

تقع عند حساب مدد الخدمة السابقة في التقديمية وتحديد الأهلية وذلك تأسيساً على أن ديوان الأوقاف الخصوصية المشار إليه يطبق على موظفيه الكادر التي تصبغها الحكومة منذ سنة ١٩٢١ وأن به درجات مماثلة للدرجات المخصصة لموظفي الحكومة — لا يغير ذلك كسائه من حقيقة وضع الديوان المذكور ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ أنه صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد نطاقه بالغاية من هذه الحكمة واستحداث بالنسبة إلى ما مضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية تقديمية اعتبارية لانها على تشبيهه الديوان المذكور بالهيئات الحكومية في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي استند إليها وقد اقتضى الأمر صدور هذا القرار بالحكم الذي تضمنته لإنشاء الحق الذي نصى عليه والذي لم يكن ليثبت لذويه من تلقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المشار إليه من تسوية في المعاملة بين موظفي الديوان وموظفي وزارة الأوقاف على أساس التشبيه الذي ذهب إليه ومن ثم فلا يجوز أعماله إلا في خصوص ما صدر بشأنه دون مجاوزة هذا القصد إلى اعتبار الديوان هيئة حكومية .

(طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٦ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤) .

ملف رقم (٤)

الطلب :

نص القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ على تصحيح ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية بحالتهم إلى وزارة الأوقاف — سريان هذا الحكم بأثر رجعي — أساس ذلك وأثره بالنسبة لطلعن أحمد موظفي الوزارة في قرار صادر بتاريخ ١٢ من يناير ١٩٦٤ المذكور قبل صدور هذا القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون

رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا قد نصت على أن « يعتبر صحيحا ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحاليتهم من حيث الدرجة والرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم » وببين من مراجعة المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الشارع إنما أراد استعادة الحكم الذي كان قد استحدثه قرار مجلس الوزراء في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ثم الفقه أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة طبقا للتفسير السليم الذي اعتقته أحكام القضاء الإداري ولهذا ارتأى الشارع معالجة هذا الوضع فأبقى - بموجب القانون المذكور على مراكز هؤلاء الموظفين الذين نقلوا الى وزارة الأوقاف مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم التي اكتسبوها خلال خدمتهم السابقة بديوان الأوقاف الخصوصية حسبما قررها لهم قرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ذلك أنه على اثر تنازل الملك السابق عن العرش شررت وزارة الأوقاف ضم موظفي الديوان المذكور - ومن بينهم المطعمون في توقيتهم - الى خدمتها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ - بحالهم التي كانوا عليها وسلكتهم مع موظفي الوزارة بحسب تواريخ أقداميتهم في الدرجات التي كانوا يشغلونها بديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا ظنا منها أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ما زال قائما وفتحة أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقواعد الصادرة في ظله بتنظيم ضم مدد الخدمة السابقة قد أبطلت عمل القرار المذكور من ناحية جواز ضم المدة السابقة إذ استقت قواعد أخرى لهذا الضم شرعا قانون موظفي الدولة والقرارات المنفذة له . بيد أنه لما تنبهت أحكام القضاء الإداري الى خطأ خطتها ، سعت وزارة الأوقاف في حلق مراكز هؤلاء الموظفين ضمنا لاستقرار أحوالهم وحسن تفرغهم لأعمالهم وكان أن استصدرت القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ليعالج هذا الوضع بإداة التشريع كي تتفصح من أفراد هذه الطائفة الأضرار الناجمة عن تسمية الأوقاف الخصوصية لوزارة الأوقاف تمشيا مع الاعتبارات التي أشار اليها القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحساب مدة الخدمة التي قضاه هؤلاء الموظفون في ديوان

الأوقاف الخصوصية كانت هيما يتعلق بندوق التأمين والمعاشيات
والهذه النص القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٩ في مادته الأولى على وجوب
اعتبار ما تم في شأن نقلهم إلى وزارة الأوقاف بخلاف صحتها والإعتناء
لهم بأنتميتهم في درجاتهم التي كانوا عليها عند نقلهم .

ولا حجة البتة فيما تحدى به الحكم المطعون فيه من أن القرار ، قانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن نصا على الأثر الرجعي حتى ينسحب
حكمه على موظفين تم نقلهم في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، لأن صيغة
القانون المذكور قاطعة في تنظيم حاصلي في الماضي . فهو رجعي الأثر
بحكم طبيع الأشياء ، والعبرة في دلالة المفاهيم التشريعية بالمسائل
لا بالألفاظ والبناء ، والقول بأن التسريع حال اثر - فضلا عن منافاته
لخصائص التساوي ، من جهة جواز انسحابه على الماضي ، هو تحكم
صرف بإبادة منطق التعديل الذي أراد أن يحدثه الثسارم . كما تأباه اصول
التفسير القويم ، إذ ليس من المستساغ أن يصدر تشريع بجواز حساب
أقدمية بخدمة سابقة لموظفين تم نقلهم في الماضي إلى وزارة الأوقاف
بعد مغادرتهم ديوانا زال وجوده بتبعيته لوزارة الأوقاف ، إلا أن يكون
رجعيا بالبداية ، والقول بغير ذلك يهدر مقصود التشريع وينت
حكمته .

ويترتب على ما سلف اعتبار أقدمية المطعون في ترقبته وهم من
موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية المنقولين إلى الوزارة في الدرجة
الثامنة المتوسطة مردودة إلى ٢٠ من أغسطس و ١١ من أكتوبر وأول
نوفمبر و ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في حين لم تبدأ أقدمية المدمى في تلك
الدرجة إلا من أول فبراير سنة ١٩٥١ وعلى هذا يكونون جميعا أحق
من المدمى بالترقية هم وكافة من شملهم القرار المطعون فيه الصادر في ٦
من يولييه سنة ١٩٥٧ بالترقية إلى الدرجة السابعة على أساس الأقدمية .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

تأجيل رقيم (٥)

المبشدا :

المستخدمون والعمال الذين كانوا يعملون بديوان الأوقاف الخصوصية
ثم الحقوا بوزارة الأوقاف بعد إلغاء هذا الديوان - مركزهم القانون - اعتبار
أوضاعهم الوظيفية معلقة حتى صدور قانون الميزانية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢
للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ الذي حدد وظائفهم ودرجاتهم
المالية المختلفة - حسب اعانة غلاء المعيشة للخدمة السائرة منهم على
أساس الراتب المحدد وهو ثلاثة جنيهاً .

ملخص الحكم :

ان المدعى حين نقل وزملاؤه الى وزارة الأوقاف لم يكن بميزانية هذه
الوزارة وظائف ودرجات تواجه هذه الكثرة الوافدة عليها من المستخدمين
والعمال المنقولين اليها على اثر إلغاء ديوان الأوقاف الخصوصية ،
فاقتضت الضرورة ان تظل أوضاعهم الوظيفية معلقة ، وأن تصرف لهم
أجورهم ومرتباتهم من الاعتمادات والنفقات وميزانية الديوان الملقى ،
ولم يتحدد مركزهم القانوني الا بصدر قانون الميزانية للسنة المالية
١٩٥٢ - ١٩٥٣ رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
الذي حدد وظائفهم ودرجاتهم المالية المختلفة ، ومن بينها درجة وظيفة
المدعى وسائر زملائه من الخدمة السائرة . وقد انطوى التحديد بالنسبة
الى افراد هذه الثلاثة على جعل راتبهم الشهري ثلاثة جنيهاً بدلاً من
الراتب الضئيل الذي كان العاملون بكادر الخدمة السائرة يحصلون عليه في
ديوان الخاصة الملكية الملقى ، فالمدعى بهذه المثابة يعتبر معينا بوزارة الأوقاف
تعييناً جديداً اعتباراً من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويسرى عليه من
ثم ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

من أن العمال والخدمة السائرة الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠. يمنحون الاعانة على أساس أول مربوط درجاتهم المعينين عليها نظرا لأن الاعانة تثبت على الماهيات والأجور الفعلية ، وينبنى على ما سلف بيانه لزوم تثبيت اعانة غلاء المعيشة على ثلاثة جنيهات باعتباره الراتب الشهري والذي تحدد للدمى وأمثاله طبقا لقانون الميزانية عن فلسفة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ بالنسبة الى وزارة الاوقاف .

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٣١ .

ديوان المواطنين

—————

ديسموان المسوطنين

قائمة رقم (٩)

المبدا :

ديسموان المسوطنين - القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأنه - القصد من عبارة المصالح العامة الواردة به - لا تصرف الى الهيئات المحلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاصين بديسموان المسوطنين تنص على ان يختص الديوان بما ياتي :

- ١ - الاشراف على تنفيذ لوائح المسوطنين .
- ٢ - النظر في تحديد عدد المسوطنين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقتضيه ضرورة العمل .
- ٣ - وضع نظم الاجتماعات الثلاثية للمعينين في وظائفهم الحكومية والمعينين المستوطنين .

٤ - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والامتحانات الأخرى فيها يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون المسوطنين وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فاما لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان وجهة نظر الديوان .

٥ - اقتراح التشريعات الخاصة بالمسوطنين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المهمة لضمان سير الاعمال على وجه مريض ، وله في سبيل ذلك كله تدب من يرى من ملاحظته لاجراء الابحاث اللازمة في الوزارات والمصالح العامة وحق طلب التبيانات التي يرى لزوما لطلبها .

ولما كانت عبارة مصالح عامة تطلق في القانون الإدارى على المصالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية وهى الهيئات المحلية والمنشآت ، فإنه يتعين للوقوف على المعنى الذى قصده الشارع من هذه العبارة فى قانون الديوان تقصى تاريخ انشاء الديوان ومهمته واغراضه . والذى يستخلص من استقراء التطور التشريعى للنصوص فى هذا المقام أن القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين قد نص صراحة على أن اختصاص الديوان هو بحث شئون الموظفين فى الوزارات المختلفة . وإن عبارة المصالح العامة التى أضيفت الى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ (المعدل للقانون سالف الذكر) لم يقصد بها أن يمتد اختصاص الديوان الى بحث شئون موظفى الهيئات المحلية . يدل على ذلك ما جاء فى مذكرته الإيضاحية من أن اختصاصات الديوان فى هذا المرسوم بقانون هى ذات الاختصاصات الواردة فى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ ، ومقتضى ذلك تفسير عبارة « المصالح العامة » بأنها المصالح الإدارية التابعة لوزارات ، والمؤسسات العامة أى المصالح الإدارية التى منحت شخصية معنوية ، وبعبارة أخرى « الأشخاص الصلحية » التى تقوم بهيئة الوزارات فى بعض اختصاصاتها .

ولما كانت اختصاصات الديوان المبينة فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ هى ذات الاختصاصات الواردة فى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يجب تفسير نصوصه كما نسر نصوص هذا الأخير فيكون المقصود من عبارة « المصالح العامة » الواردة فى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المصالح الإدارية التابعة للوزارات والمؤسسات العامة .

(مضى ٢٩ - فى ١/٢٠/١٩٥٤) .

المادة رقم (٧)

المبدأ :

تقسم وظائف ديوان الموظفين فى الميزانيات المتعاقبة الى قسمين فى وحدتين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووظائف مراقبى ورؤساء وكلاء

المستخدمين — استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجته — لا يتزاحم عند الترقية موظفو قسم منها مع موظفى القسم الآخر .

ملخص الأنكم :

ان ميزانية ديوان الموظفين ، بحسب نواضعها التى استقرت عليها منذ السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ، انتظمت طلقين من الموظفين ، تكون كل منها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الأخرى : أولاها ، وحدة موظفى الديوان العام . والثانية وحدة مراقبى ورؤساء ووكلاء أقسام مستخدمي الوزارات والمصالح . ومقتضى هذا التقسيم ، الذى يقوم اساسا على اختلاف نوع وطبيعة العمل ، هو استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائفه ودرجته واقتميلت الموظفين الذين ينتمون اليه . ومتى كان الأمر كذلك فان كل من هاتين الوحدتين تنفرد — عند اجراء حركة الترقية — بدرجتها ووظائفها التى لا يزاحم افراد الوحدة الأخرى وموظفيها فى الترقية الى الدرجات الشافرة بها . فاذا خلت درجة فى إحدى هاتين الوحدتين فليس لموظفى الوحدة الأخرى أى حق فى الترقية اليها او الأمل فيها ، اذ يقتصر حقهم الشروع على الترقية الى الدرجات التى تظلوا بالوحدة التى يتبعونها ، فلا امتزاج ولا ادماج بينه درجيات الوحدتين عند الترقية .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

اختصاصت ديوان الموظفين المتصوص عليها فى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ والرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ — المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ — نصها على تبعية مراقبى ومديرى ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما هذا ديوان المحاسبة لديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته —

مجال مجاورة اختصاصات ديوان الموظفين هو الوزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية - رؤساء المستخدمين ووكلائهم بمجلس البرلمان - لا يتبعون ديوان الموظفين بل يتبعون مجالسهم - لا يغير من ذلك حل البرلمان ، والفناء الدستور - نقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين لا ينتج اثره الا من تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين ، ثم عدل بالرسم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم بالرسم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المادة الثانية من القانون الأخير اختصاص الديوان كما يلي : « أولا - الاشراف على تنفيذ وظائف الموظفين . ثانيا - النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بحد ما تقتضيه ضرورة العمل ، ثالثا - وضع نظم الامتحانات اللازمة للتعيين في وظائف الحكومة ولتدريب الموظفين . رابعا - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتبارات الأخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون الموظفين ، وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فإذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان بوجه نظر الديوان . خامسا - اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين ، وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤنية لضمان سير الاعمال على وجه مرضي ، وله في سبيل ذلك كله نص من يرى ندبه من موظفيه لاجراء الابحاث اللازمة في الوزارات والمصالح العامة وحق طلب البيانات التي يرى لزوم طلبها » . ونصت المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي الدولة بالأحكام الرافعة لهذا القانون » وصرى احكامه على موظفي وزارة الاقتصاد والجماعة الاقتصادية والمجاهد الدولية « وعلى كل حكم يخالف هذه الأحكام » . ونصت المادة الثانية على أن « يعمل به من اول يولييه سنة ١٩٥٢ » ، وقد نصت المادة الثالثة من الباب الأول من ذلك القانون على أن « يكون مراقبو ومديرو رؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات

والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة فليعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم .
بميزانيته » . ويبين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظفين المخصوص...
عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه أنها
تنصب أساسا على مراجعة ميزانيات الوزارات والمصالح فيما يختص.
بالموظفين عددا ودرجة وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالوزارات والمصالح
ثم الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . وليس من شك في أن مجال مباشرة
هذا الاختصاص - على ما هو ظاهر من صريح نص المادة الثانية سالفة
الذكر - هو الوزارات والمصالح ، وهى تقسيمات في بنية السلطة
التنفيذية ، او هى مسميات تطابق المرافق العامة التى تقوم عليها السلطة
التنفيذية ، ومن ثم لا يمتد اختصاص الديوان الى مجلسى البرلمان ، ذلك
انه فضلا عن أن هذه المجالس النيابية لا تعتبر من الوزارات والمصالح ،
فانها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشئون موظفيها
عامة ، مما يتنافى معه ايجاد رقابة او اشراف عليها في هذه الشؤون من أى
سلطة أخرى . وما دام الأمر كما ذكر وكان مرافقو ومديرو ورؤساء
المستخدمين ووكلائهم هم عمال ديوان الموظفين في الاشراف على تنفيذ
لوائح الموظفين ، فلا وجه - والحالة هذه - لأن يتبع رؤساء المستخدمين
ووكلائهم بمجلسى البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون تابعين لمجالسهم
صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغير حل المجلسين والغاء الدستور من ذلك .
الأمر شيئا ، وآية ذلك أنه على اثر حل مجلسى البرلمان صدر قرار من
مجلسى الشيوخ والنواب برئاسة مجلس الوزراء ، على أن يكون رئيس
مجلس الوزراء موجبا للوزراء هما الجبهة التى تتولى بالنسبة لشئونها ؛
السلطات التى كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهما . وظاهر من
هذا القرار أنه احتفظ لسكرتير المجلسين باستقلالهما وكيانهما
القانونى السابق ، فهو لم يدمجهما في سكرتيرية مجلس الوزراء او ينقلهما
إلينا او الى أية وزارة او جهة أخرى ، وانما نظم الجهة الرئاسية لهما
فأصبحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلا من رئيس المجلس
أو هيئة المكتب ، ويؤكد هذا النظر ان السيد وزير الدولة الذى عهد
اليه رئيس مجلسى الوزراء بتولى السلطة المخولة له في شئون
موظفى سكرتيريتى المجلسين أصدر في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥٣
مرارين : الأول رقم ١٦٧٦ بتقسيم الوظائف الداخلة في الهيئة بسكرتيرية :

مجلس النواب والثاني رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظفي سكرتيرية المجلس على فئات الكادر المختلفة الداخلة في الهيئة محتفظا بتقسيم الوظائف ومسبباتها طبقا لما كان متبعها قبل حل المجلس : مثال ذلك انه احتفظ بموظف السكرتير العام للمجلس ومدير الادارة التشريعية ومدير ادارة المراقبة ثم بموظف مديري وكلاء اقسام ورؤساء فرق وسكرتير و لجان واعضاء فرق ، وهي الوظائف التي تتفق واعمال المجلس ، اي انه على ما سبق القول - احتفظ بالكيان والنوع القانوني لسكرتيرية المجلس .

ويجوز ذلك ايضا من المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ في صدر ما اخذ من تعديل على المادة الثالثة من قانون نظام موظفي الدولة ، فقد كان نص المادة الثالثة في اول الامر يجرى كما يلي « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين وكلاؤهم بالوزارات والمصالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فقدم احد حضرات الشيوخ اقتراحا بان يعدل نص المادة الثالثة على النحو التالي « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين وكلاؤهم بالوزارات والمصالح ، ما عدا ديوان المحاسبة ، تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » ، وقال ان هذا التعديل هو « تحقيق للتنسيق بين التشريعات القائمة ، فقد سبق للبرلمان - تحقيقا لاستقلال ديوان المحاسبة - ان جعل شأن موظفيه خاضعا لرئيس الديوان ولجنة عليا فاذا ما اتبعنا مدير الحسابات لديوان المحاسبة ووكيله لديوان الموظفين تعارض هذا مع فكرة الاستقلال الممنوحة لديوان المحاسبة بمقتضى قانون قائم » . وقد عقب احد حضرات الشيوخ على ذلك بقوله « ان مجلس الشيوخ ومجلس النواب وديوان جلالة الملك مستقلة كذلك تمام الاستقلال » ، فرد صاحب الاقتراح « سنجدنا مسئلة فيها بعد » . وقد وافق المجلس على هذا التعديل ، ثم وردت بعد ذلك المادتان ١٣٢ و ١٣٣ وتضمنت اولاهما ان احكام هذا القانون تنرى على موظفي ومستظمي الحاشية الملكية اللذين بغير اساس بالاحكام والقواعد المعمول بها الان في شأن تعيينهم وترتيبهم وعلاواتهم ويطبق بالنسبة للموظفين منهم في شأن التأديب احكام المرسوم الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ ، وفي الاحوال التي يطبق فيها احكام هذا القانون على الوجه المتقدم يكون لرئيس ديوان جلالة الملك ولوكيل هذا الديوان السلطة

والاختصاصات المقررة في هذا القانون لوزير ولوكيل الوزارة على التوالي ،
وتضمنت المادة الثانية أن « يكون لمجلس الأوقاف الأعلى وللمجلس الأزهر
الأعلى وللجنة العليا بديوان المحاسبة كل فيما يخصه الاختصاصات
والسلطات الممنوحة لمجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون ، مع مراعاة اتباع
ما يقضى به من اختصاص لوزارة المالية والاقتصاد ولديوان الموظفين في تلك
الأحوال ، ويكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات
الممنوحة بهذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة كل فيما يخصه » . وظهر
مما تقدم أن البرلمان ببجلسيه اعتبر استقلال موظفيه عن رقابة ديوان
الموظفين أمراً مفروضاً منه ، فلم يثر في شأنه أى شبهة أو جدل ، وإنما ثار
ذلك حول ديوان المحاسبة فلزم النص على استثنائه بحكم استقلاله عن
السلطة التنفيذية . أما بالنسبة لما تم أخيراً من نقل وظيفتى رئيس ووكيل
المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين فإنه لما سبق تفصيله
لا ينتج أثره الا من تاريخ نفاذه .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨) .

رقابة إدارية

الفصل الأول — تعيين

الفصل الثاني — الترقية

الفصل الثالث — مدة خدمة سابقة

الفصل الرابع — سلطات رئيس هيئة الرقابة الإدارية

الفصل الخامس — نقل من الرقابة الإدارية

الفصل السادس — علاوة الرقابة الإدارية

الفصل السابع — جواز إعادة التعيين بعد الإحالة على المعاش

الفصل الأول

تعيين

قائمة رقم (٩)

المبدأ :

أن قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ولئن نص الجدول الملحق به على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ولم ينص على نواب لرئيس الهيئة إلا أنه ليس هناك ما يهول في القانون المذكور دون شغل الدرجات الممتازة الجديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة وأتى تضمينها القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ أساساً ذلك أن نصوص قانون هيئة الرقابة الإدارية يتسع حكمها إلى أكثر من نائب لرئيس الهيئة وإن الميزانية وهي صادرة بقانون وقد تضمنت ٥ درجات مرتبط بالنائب من الدرجة الممتازة تكون قد عدلت من الجدول المشار إليه في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة الأولى منه على أن الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء . وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « يكون تعيين رئيس الرقابة الإدارية ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية » وتنص المادة ١٣ على أن تنشأ في الرقابة الإدارية لجنة تسمى لجنة شئون الأفراد تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة وعضوية أقدم أربعة من أعضاء الرقابة كما تنص المادة ٢٦ من القانون المذكور على أن يكون لرئيس الرقابة

الإشراف الفني والإداري على أعمال الرقابة الإدارية واعتمادها وإصدار القرارات التي يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل بها .

ومن حيث أن الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ أشار إليه قد شمل نائب رئيس هيئة الرقابة بربط ثابت قدره بعد تعديله وتبنيته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالمعولة والقطاع العام والخاضعين لكدرات خاصة - ٢٤٨٣ جنيها . وهذه الوظيفة هي الدرجة الممتازة أو وكيل أول (سابقا) ، وإن الميزانية المخصصة للهيئة المالية ١٩٨٢/٨٢ تضمنت أربع درجات أخرى مضافة بذات الربط ٢٤٨٣ جنيها وهي درجات ممتازة (وكيل أول) أيضا ، وبذلك تم تحقن الوضع عن وجود خمس وظائف مضافة بخمس درجات هي بالترتيب الممتازة ذات الربط الثابت وقدره ٢٤٨٣ جنيها المقررة لنائب رئيس الهيئة .

ومن حيث أنه ولئن نص قانون هيئة الرقابة الإدارية سالف الذكر ويجوز على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ، ولم ينص على « نواب » لرئيس الهيئة ، إلا أنه ليس هناك ما يحول في قانون الرقابة المذكورة ذاته دون شغل هذه الدرجات الأربع الجديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة بالإضافة إلى الدرجة الموجودة وذلك لأن وظيفة « رئيس الهيئة » وإن كانت لا تتعدى بحكم لزوم ما يلزم ، إلا أن بالنسبة لوظيفة « نائب رئيس الهيئة » فليس ثمة ما يمنع من ذلك دون حاجة إلى نص ، ومما يدعم ذلك أن ندوس قانون هيئة الرقابة الإدارية سالف الذكر والتي أشارت إلى « نائب » يقع حكمها جميعا إلى أكثر من نائب ويوزع العمل بينهم بقرار من رئيس الرقابة وفقا للمادة ٢٦ . منه المنوه عنها . وخاصة أن الميزانية - وهي صادرة من قانون - قد تضمنت خمس درجات بربط النائب وهي الدرجة الممتازة (الوكيل الأول سابقا) وبذلك تكون قد عدلت في الجدول المشار إليه في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى جواز التعيين في وظيفة رئيس قطاع بالدرجة الممتازة بهيئة الرقابة الإدارية .

المرفق ٢/٨٦ - ٦٢٧/٢ - جلسة ١٩٨٣/٦/١ .

الفصل الثاني

التدبيرية

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم القضاة الإدارية والمحكمات القضائية المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ قضت بأن أعضاء النيابة الإدارية الذين يمينون في قسم الرقابة تعدد مراتبهم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق للقانون وتحكمهم أقضية مستقلة ويمكن تعيينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية ويتقاضى الموظف المنقول إلى قسم الرقابة المرتب الأساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله أو أول مرتب ألفئة المنقول إليها أيها أكثر وتصبب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مبروطها — العضو الذي يعين بقسم الرقابة يستمد حقه في تجديد الأقدمية في هذه الحالة من القاعدة القانونية المشار إليها مباشرة دون ترخيص في ذلك من جهة الإدارة — أثر ذلك — صدور حكم بتعديل مرتب العضو الذي كان يتقاضاه قبل نقله إلى الرقابة يؤدي إلى ضرورة تعديل أذنيته في الفئة المضمن عليها .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات القضائية المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن «... يعين وكيل عام النيابة الإدارية المسئول عن الرقابة من الأجانب علي مؤهل مالي من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معامها إما أعضاء النيابة الإدارية الذين يمينون

في قسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون وتحكمهم اقدمية مستقلة ويكون تعيينهم بطريقتي النقل من اية جهة حكومية بشرط ان يكونوا حاصلين على المؤهل المذكور في الفقرة السابقة مع وجوب سبق نديهم الى قسم الرقابة لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة ، ويكون الندي بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية ، ويتقاضى الموظف المنقول الى احدى فئات قسم الرقابة المرتب الاساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله او اول مربوط الفئة المنقول اليها أيهما أكثر وتحسب اقدميته من تاريخ حصوله على اول مربوط الفئة التي وضع فيها . . . » ومفاد ذلك ان المشرع قد وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن تحديد اقدمية من يعين في قسم الرقابة بحيث يستبد حقه في تحديد الاقدمية من هذه القاعدة مباشرة دون ان تترك في ذلك جهة الادارة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان المدعي حصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٥١ والتحق بخدمة وزارة الشؤون الاجتماعية من ١٩٥٠/١١/٧ بالدرجة السادسة الفنية وفي ١٩٥٧/٦/١ نقل الى وزارة المالية والاقتصاد حيث صدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بترقيته الى الدرجة الخامسة بالاختيار اعتبارا من ١٩٥٧/١٢/٣١ ثم نقل الى المجلس الاعلى لرعاية الشباب حيث صدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦١ بترقيته الى الدرجة الرابعة من ١٩٦١/١/٣١ وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٦١/٨/٥ بتعيينه في الرقابة الادارية في وظيفة عضو رقابة (ب) وحسبت اقدميته في هذه الدرجة من ١٩٦٠/٢/١ تاريخ حصوله على اول مربوط فئة هذه الوظيفة وقدره ٣٠ جنيتها ، وتدرج في وظائف الرقابة الادارية تعين عضو رقابة (ا) بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٣ وعضو رقابة (د) بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ ورتى الى الفئة (ج) من ١٩٦٦/٢/١ والى الفئة (ب) من ١٩٧٥/٣/١٠ ثم انتهت خدمته بناء على طلبه من ١٩٧١/٩/٢٣ — وبناء على الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٧ ق بالغناء لقرار الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بالترقية الى الدرجة الخامسة بالاختيار من ١٩٥٥/٣/٩ فبما تضمنته من تخطيه في الترقية وبارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى

التاريخ المذكور ، وبناء على هذا الحكم عدلت لقدميته بوزارة المالية في الدرجة الرابعة وردت الى ١٩٥٨/٧/٣١ ، واعيد تسوية مرتبه على هذا الأساس ، وقد اقام المدعى دعواه الراهنة بطلب الحكم بتعديل اقدميته في الفئة (ب) بالرقابة الادارية واراجاها الى ١٩٥٨/٧/٣١ بدلا من ١٩٦٠/٢/١ بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث انه من المقرر أن الاحكام الصادرة بالالغاء تعتبر حجة على العامة فيما تفتت ، وقد ترتب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٧٢٠ لسنة ١٧ ق تعديل مرتب المدعى الذى اتخذ أساسا لتحديد اقدميته في الفئة (ب) بالرقابة الادارية كذلك وفقا للمساعدة التى نصت عليها المادة ٣٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم يحق للمدعى تسوية حالته برد اقدميته في وظيفة عضو رقابة (ب) التى عين بها في الرقابة الادارية الى تاريخ حصوله على مرتب مقداره ٣٠ جنيها وفقا للحكم المشار اليه ، ولا يحول دون ذلك اختلاف كادر الرقابة الادارية عن الكادر العام الذى كان يخضع له المدعى قبل نقله ، حيث أن القاعدة التنظيمية التى وضعها المادة ٣٣ سالفة الذكر في شأن حساب اقدمية اعضاء الرقابة في الكادر العام عند تعيينه بالرقابة الادارية دون أن يكون للجهة الادارية أن تترخص في تحديد الاقدمية على خلاف ذلك ، ولما كان المدعى قد اقام دعواه طالبا الحكم بتعديل اقدميته في وظيفة عضو رقابة (ب) التى عين فيها في ١٩٦١/٨/٥ قبل صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ فان المحكمة تلتفت عما اثارته الجهة الادارية في شأن ما نص عليه هذا القانون من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة بامادة تعيين بالرقابة الادارية وترتيب اقدميتها وفقا لاهكليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فيكون قد اصابه وجه الحق ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية بالتعويض .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية المعدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معينا فيها قبل النقل مباشرة - عدم المنقول الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة (هـ) تتحدد اقدميته طبقا لقانون الرقابة الادارية سالف الذكر والقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معينا فيها قبل النقل مباشرة - عدم جواز ارجاع اقدميته الى تاريخ التحاقه بالعمل قبل ذلك باحدى الجمعيات بمكافآت شاملة - أساس ذلك أنه لم يكن في ذلك الوقت معينا على أى فئة وإنما كان يعمل بعقد عمل كما أن العامل يستصحب عند نقله مركزه الذاتي الذي تقرر له وليس النظام القانوني الذي كان مغاللا به .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على ان « تكون نسوية حالة الموظف المنقول الى الرقابة الادارية باحدى وظائف الرقابة بوضعه في الفئة المعادلة لدرجة او فئة وظيفته وبقدميته في هذه الدرجة او الفئة بشرط أن يكون مستوفيا الحد المنصوص عليها في الجداول الملحقة بهذا القانون في الدرجة او الفئة السابقة للفئة التي يوشم فيها . فإذا كان نقله الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة (هـ) حسبت اقدميته فيها من تاريخ تعيينه في أدنى درجات التعيين » .

ومن حيث أن هذا الحكم هو ترجحه للأصل المقرر من أن المنقول يستصحب حالته الوظيفية من الجهة المتقبل منها في الحدود التي وردت فيها نصوص خاصة كالأثار القانونية للنقل لا تنصب الا على الملازمة الوظيفية التي كانت قائمة بين العامل والجهة المتقول منها ، وهي الجهة التي كان معينا بها قبل النقل مباشرة ، اما علاقات العمل السابقة

على ذلك فلا يتناولها قرار النقل ولا تدخل في تكوين الأتسار القانونية له . وعلى ذلك فإن تحديد أقدميته في الدرجة المنقول إليها بالرقابة الإدارية إنما يتحدد طبقاً لقانون الرقابة الإدارية مسالف الذكر والقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمصادلة الكادرات الخاصة بالنظر الى الدرجة التى عين فيها قبل النقل مباشرة في شركة النيل ، ومن ثم فلا يجوز ارجاع اقدميته الى تاريخ التصاقه بالجمعية المشار اليها . في ١٠/١٠/١٩٦٤ باعتبار أنه لم يكن في ذلك الوقت معيناً على أى فئة وإنما كان يعمل بعقد عمل ولا محل للقول بأن أدنى فئات التعيين طبقاً لنظام العاملين في القطاع العام هي الفئة السابعة وأنه وان كان قد عين في شركة النيل في الفئة السادسة إلا أنه يعتبر شاغلاً للفئة السابعة غيرضا من ١٠/١٠/١٩٦٤ لأن العامل يستصحب عند نقله مركزه الذاتى الذى تقرر له ولبس النظام القانونى الذى كان معاملاً به . وبالإضافة الى ما تقدم فإنه لا يفيد من مدة خدمته السابقة في الجمعية المذكورة عن طريق الضم بقواعد ممد الخدمة السابقة المنصوص عليها في القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك بالنظر الى عيدهم مبريان احكام هذه القواعد على ذوى الكادرات الخاصة .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ارجاع اقدمية السيد / الى تاريخ التصاقه بجمعية تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية في ١٠/١٠/١٩٦٤ .

(ملف ٢٤٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٩/٢٤) .

الفصل الثالث مدة خدمة سابقة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

عاملون بالرقابة الادارية - عدم احقيتهم في ضم مسدد الخدمة السابقة على تاريخ شغلهم للوظائف المعيّنين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالة العاملين بالرقابة العامة سواء بالتطبيق لاحكام هذا القانون أو القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالات العاملين في الرقابة العامة ينص في مادته الاولى على أن « تعادل وظائف الرقابة العامة بالعثات الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك على الوجه المبين في الجدول الملحق » ونصت مادته الثانية على أن « يوضع العاملون الشاغلون لوظائف الرقابة في الفئات المعادلة التي تنشأ لهذا الغرض في موازنة وزارة الداخلية مقابل حذف الاعتماد المعيّنين عليه » وقضت المادة الثالثة من هذا القانون بأن « تسوى حالة هؤلاء العاملين في الفئات المعادلة لوظائفهم اعتباراً من تاريخ شغل هذه الوظائف ولا يترتب على ذلك حق في الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون أو صرف فروق مالية عن الماضي » .

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص ان التسوية طبقاً لاحكام القانون المشار اليه تقتصر على وضع العامل في الفئة المعادلة للوظيفة التي كان يشغلها في تاريخ نفاذ هذا القانون مع حساب اقدميته في هذه الفئة من تاريخ شغل الوظيفة المذكورة وفيما عدا ذلك فلا يجوز في اجراء هذه التسوية الاعتداد ببدء الخدمة التي قضيت في تاريخ سابق

على شغله لهذه الوظيفة ، اذ أن حدود التسوية طبقا لصريح هذه النصوص تقف عند حد الامتداد بالوظيفة المشغولة فعلا في تاريخ العمل بالقانون دون غيرها من الوظائف السابقة والتي ينتقى منها هذا الوصف تبعا لكون العامل تدرج منها الى غيرها قبل نفاذ القانون السابق الذكر .

ومن حيث أنه عن ضم هذه المدخ طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة ، فإنه لما كان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، قد أتى بتنظيم خاص فيما يتعلق بتسوية حالة العاملين بالرقابة العامة ، فعضى باعتبار اقدميتهم في الفئات المعادلة من تاريخ شغلهم الوظائف المتأهلة وذلك خروجاً على القواعد العامة بالنسبة لحساب الاقدمية والتي تقضى بحسب الاصل باعتبار الاقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها ، ومن ثم فإنه لا يجوز الاستناد الى هذه القواعد والتي يعدا منها قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، لسحب اقدمية العامل الى تاريخ اسبق ، وذلك لما في هذا الصدد من مخالفة للقانون من جهة ، وخروج على مبدأ استبعاد القواعد العامة المستفاد مما تضمنه القانون من تنظيم خاص لحصول التسوية على النحو المبين آنفاً ، وما جاء في مذكرته الايضاحية من أن بعض القواعد المقترحة للتسوية « تقتضى صدور قانون بها مثل حساب اقدمياتهم في الفئات المعادلة اعتباراً من تاريخ شغل الوظيفة بصرف النظر عن توافر شروط حساب مدد العمل السابقة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم ايجابية العاملين في الرقابة العامة في ضم مدد الخدمة السابقة على تاريخ شغلهم الوظائف المعيّنين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالات العاملين في الرقابة العامة سواء بالتطبيق لاحكام هذا القانون أو القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

الفصل الرابع

سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية

قاعدة رقم (١٣)

المبني على :

ان سلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون الرقابة الادارية لا تمتد الى تجاوز الاعتمادات المالية المقررة للمؤسسة المالية من جهود غير مادية او مكافآت تشجيعية .

ملخص التلخيص :

يبين من استعراض نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان المشرع - لاعتبارات قدرها - ناطق برئيس هيئة الرقابة الادارية اصدار قرار ببيان قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة بميزانية الهيئة دون التقيد بالقوانين والقرارات واجراءات الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية . فتمثل هذا الاختصاص الاستثنائي المقرر لرئيس الرقابة الادارية في وضع قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة بميزانية الهيئة دون تقيد بقواعد الصرف المقررة في الاجهزة الحكومية . ولذا يجد حده الطبيعي في وجود المبالغ مدرجة في الميزانية من حيث راتب الادراج وكيفية بتحديد الصرف المقرر له : ولا يمتد ذلك الى تقرير الاعتماد والسدق يتمثل في الادراج وفي تغيير الادراج والذي لا يدخل في مدلول قواعد الصرف . فسلطات رئيس الرقابة لا يمكن ان تتناول مبالغ غير مدرجة بالميزانية ، ولا يمكن ان تتناول كيفية الادراج في الميزانية . وبذلك فلا يمتد هذا الاختصاص اليه تجاوز اعتماد ما من الاعتمادات الواردة في الميزانية لمصروف معين بآلية كيفية . اذ ان النص حصر الاختصاص على وضع قواعد واجراءات مصرف المبالغ المدرجة بميزانية الهيئة ، دون ان يعد هذا الاختصاص لتبني تغيير الادراج بأي وجه من الوجة كما كانت علة . ويقطع في ذلك ان المادة ١١٦ من الدستور حذرت لمجلس الشعب : النقل من باب الى باب من اسباب

الميزانية ، كما حُجزت له تجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية بأية صورة من الصور . ولم تكتف بذلك بل حددت شكل ممارسة مجلس الشعب لهذا الاختصاص الاستثنائي في النقل من باب الي باب وكذلك في تجاوز اعتبارها من اعتمادات الميزانية ، فجعلته القانون فلا يكفى قرار من المجلس بالموافقة ، بل يجب أن تتخذ الموافقة شكل القانون ، فجأوزه الاعتبار المدرج للجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية في الميزانية ، لا يجوز في الأصل الا بقانون . الا أن المادة ٢٤ من تاشيرات الموازنة في قانون ربط الميزانية العامة للدولة الحالي (١٩٨٥/٨٤) وهي تكرار لنص الفاشرة في ميزانيات سابقة تضمنت تفويضاً لرئيس الجمهورية في هذه المجاوزة ، بقيد يمثل في عدم مجاوزة حدود اعتمادات الباب الأول ، وأجأوت لرئيس الجمهورية أن يفوض غيره في ممارسة هذا الاختصاص التشريعي الاستثنائي . ولم يثبت من الأوراق أن ثمة تفويضاً قد صدر من رئيس الجمهورية الى رئيس هيئة الرقابة الادارية في ممارسة هذا الاختصاص ، لهذا فان سلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقاً لنص المادة ٥٧ سالفة البيان تكون مقصورة على وضع قواعد لصرف الاعتمادات المخصصة للهيئة التي يرأسها دون التقيد بقواعد الصرف المعمول بها في الأجهزة الحكومية ، ولا تعد لتشمل تجاوز الاعتمادات المخصصة للمكافآت التشجيعية ولتعميض الجهود غير العادية للمعاملين بالهيئة ولا يمكن القول بأن الأمر يقتصر في الحالة الموضحة على ذلك نقل مبالغ من بند داخل ذات الباب الأمر الذي تجيزه المادة ٢٤ من قانون ربط الميزانية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ اذ يلاحظ على ذلك أن تجاوز البند فضلاً عن أنه لا يتعلق بقواعد وأجراوات الصرف انهما هو أدخل في تقرير الاعتماد وكيفية الأخراج ومع ذلك فان المادة ٢٤ سالفة البيان. أجأزت اجراء هذا النقل داخل اعتماد الباب الواحد بشرط استيفاء الاجراءات والاضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والتأثيرات الملحقه بالموازنة العامة وقانون الخطة العامة للدولة . وعلى ذلك فان ممارسة الاختصاص في النقل من بند داخل الباب الواحد تحكبه المادة ٢٤ من قانون الموازنة العامة وكذلك المادة ٢٤ من تأشيرات الموازنة العامة بضوابط كل منهما ولا تمتد سلطة رئيس الرقابة وفقاً لنص المادة ٥٧ من قانون هيئة الرقابة اليها .

تعليل :

كان قد ثار خلاف بين وزارة المالية وهيئة الرقابة الادارية حول تفسير نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية من ان « يعين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات التي تتخذ لأصرف المبالغ المدرجة بالميزانية وذلك دون التقيد بالقوانين والقرارات والاجراءات التنظيمية او المالية او لوائح الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية . ويكون للرقابة الادارية وحدة حسابية تنشئها بالاتفاق مع وزير الخزانة . ولرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير فيما يختص بالصرف في حدود ميزانيته مقرر وزارة المالية ان المشرع بهذا النص اناط برئيس هيئة الرقابة الادارية بيان القواعد والاجراءات التي تتخذ لأصرف المبالغ المدرجة بالميزانية دون التقيد بالقوانين والاجراءات او لوائح الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ، ولا يمتد هذا الاختصاص الى سلطة تعديل بنود الميزانية بتجاوز الاعتمادات المقررة في بند من البنود كاعتمادات تعويض العاملين من جهود غير عادية او اعتمادات المكافآت التشجيعية وهى السلطة المخولة وفقا لتعليمات قانون الميزانية لرئيس الجمهورية او من يفوضه . بينما ذهبت هيئة الرقابة الادارية الى ان هذا النص جاء مطلقا وفقا لقانون ربط الموزنة بالعمالة لدولة .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فانتهت للاسباب الواردة بفتواها رقم ٨٦٤/٧/٧٥ الى انه يجوز لرئيس هيئة الرقابة الادارية تجاوز الاعتمادات المقررة للبنود في نفس الباب بموازنة الهيئة .

الفصل الخامس

نقل من الرقابة الإدارية

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية - المادة ٢١ :
منه تجيز منح العضو المنقول من الرقابة الإدارية الى جهة أخرى آخر مربوط
الغلة أو علاوة الرقابة أيهما أكبر - يجب أن يقضى العضو المنقول مدة خدمة
بالرقابة الإدارية لا تقل عن أربع سنوات - حسب هذه المدة من تاريخ تعيين
العضو بالرقابة الإدارية - عدم احتساب فترة التذب ضمن هذه المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة
الإدارية تنص على انه « يجوز للجنة شئون الأفراد بالنسبة لمن ينتقل من
الرقابة الإدارية أن تمنحه آخر مربوط الفئة التي ينتقل مرتبه فيها أو إضافة
علاوة الرقابة الى مرتبه أيهما أكبر وبشرط ألا يزيد على آخر مربوط الفئة
التي يشغلها ويشترط لمنح آخر مربوط الفئة أو إضافة علاوة الرقابة أن
يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة لا تقل عن أربع سنوات .

ومن حيث أنه يتضح من صريح نص هذه المادة أن استخدام لجنة
شئون العاملين بالرقابة الإدارية للرخصة الجوازية التي تضمنها حكمها
بمنح آخر مربوط الفئة أو علاوة الرقابة عند نقل عضو الرقابة الى جهة
أخرى مشروط بأن يكون العضو المنقول قد أمضى مدة خدمة بما لا تقل عن
أربع سنوات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المذكور ندب من
مصلحة الضرائب للعمل بالرقابة الإدارية في الفترة من ١٩٧٠/٢/١ حتى
١٩٧١/٨/١ .

ومن حيث أن النذب لا يقطع مسلكه بوظيفته الأصلية ، ولا يغير من طبيعة العلاقة التي تربطه بمصلحة الضرائب فيظل مع هذا النذب مؤثرا بها الأمر الذي يوجب اعتبار فترة النذب مدة خدمة له بهذه المصلحة وليست مدة خدمة بالرقابة الإدارية ، وبالتالي فإن حساب مدة الأربع سنوات يبدأ من تاريخ تعيينه بالرقابة الإدارية .

ومن حيث أنه عين بالرقابة الإدارية في ١/٨/١٩٧١ بقرار وزير الدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ثم عين بجامعة المنصورة في ٢٧/٢/١٩٧٥ تاريخ موافقة مجلس جامعة المنصورة على تعيينه — وهو التاريخ الذي يتعين التحويل عليه وفقا لنص المادة (٦٥) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ — فإن مدة خدمته بالرقابة الإدارية تقل عن أربع سنوات ، ومن ثم ملته أيا كان الأمر في اعتباره معينا أو منقولا فإنه لا يتمتع بالميزة المقررة بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع الى عدم أحقيته الدكتور في الاستفادة من حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية .

(ملف ٧٢٦/٤/٨٢ — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩) .

الفصل السادس

علاوة الرقابة الإدارية

قائمة رقم (١٥)

المبدأ :

لا يجوز إضافة علاوة الرقابة الإدارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال — اساس ذلك — ان المراكز القانونية لاعضاء الرقابة وعناصر تلك المراكز تتحدد وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة ولا يكون هناك محصل لأعمال احكام قانون الرقابة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « يجوز للجنة شئون الأفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذى ينتقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التى يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التى يشغلها ويشترط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة » .

ومما هذا النص ان المشرع خول لجنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية أن تضيف الى مرتب عضو الرقابة عند نقله منها علاوة الرقابة المقررة وذلك بقرار فردى يصدر بمناسبة كل حالة نقل على حدة تتم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

واذ الغيت الرقابة الادارية بموجب حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الادارية وخول نائب رئيس مجلس الوزراء بحكم المادة الثالثة من هذا القرار باتخاذ الاجراءات

اللازمة لنقل الاعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية بدرجاتهم الوظيفية الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم وبدلاتهم على أن تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتقاضونها عن المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقولين اليها من العلاوات الدورية والبدلات التي تتقرر مستقبلا من المراكز القانونية لاعضاء الرقابة وعناصر تلك المراكز تحدد وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٨٠/٦/٢٨ ولا يكون هناك محل لاممال احكام قانون الرقابة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ عليهم ابتداء من هذا التاريخ . وانما يتمين اممال احكام القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ خاصة في صدد تحديد عناصر مراكزهم القانونية الناطقة بمسئولياتهم المالية ومن ثم فان لجنة شئون الافراد بالرقابة لم تعد تمكك ابتداء من ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ ان تقرر اضافة علاوة الرقابة الى مرتبات اعضاء الرقابة الادارية المنقولين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر لانها اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار لم يعد لها وجود او سلطان تمارسه .

لانك انتهت الجمعية العمومية لعمومية لعمومية الفتوى والتشريع الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الافراد بالرقابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٣ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

ملف ١٦ - ملحق رقم (١٦)

ملحق رقم (١٦)

تحسين قرار لجنة شئون الافراد بهيئة الرقابة الادارية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ فيما تضمنه من ضم علاوة الرقابة الى مرتبات جميع الاعضاء المنقولين واصحاب هؤلاء الاعضاء لهذه العلاوة عند نقلهم .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتاوها الصادرة في ٢٠ من يناير ١٩٨٢ ملف ٨٦/٤/٨٩٣ والتي انتهت - للاسباب الواردة بها الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الافراد بالرقابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال ، واستعرضت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على انه « يجوز للجنة شئون الافراد ان تضيف الى مرتب العضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو تجاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشغلها وبشرط ان يكون العضو قد امضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن اربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة اكثر من مرة » . كما استعرضت الجمعية احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالنفاذ للرقابة الادارية وتنص المادة الاولى منه على ان « تلغى هيئة الرقابة الادارية » وتنص المادة الثانية على ان يتولى السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعضاء والعاملين الحاليين بهيئة الرقابة الادارية - بذرجاتهم الوظيفية - الى وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .

ويحتفظ لهؤلاء الاعضاء والعاملين بمرتباتهم على ان تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتقاضونها عن المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقولين اليها مع العلاوات الدورية والبدلات التي تقرر مستقبلا وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على ان « يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨٠ ويجوز للسيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء خلال المدة من تاريخ صدور هذا القرار وحتى اول يوليو ١٩٨٥ ان يقرر نقل الاعضاء والعاملين بالهيئة الى وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام » .

وبماذا فذلك ان المشرع اناط بلجنة شئون الامراء بهيئة الرقابة الادارية اضافة علاوة الرقابة للاعضاء المنقولين منها اذا توافرت هذه الاضافة

وذلك بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن بقرار فردي بمناسبة نقل احد افراد الرقابة منها وفي كل حالة على حدة وبالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

واذا كان صحيحا حسبما يبين من تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب فان مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ الذي عدلت بموجبه المادة ٢١ من قانون تنظيم الرقابة الادارية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ ان اضافة ملاوة الرقابة الى المرتب الاصلى لعضو الرقابة المنقول منها الى وظيفته بالجهاز الادارى للدولة الفرض منه المحافظة على المستوى الاجتهاسى الذى اعتاد عليه بمد أن استمر يتقاضاه لمدة أربع سنوات بيد أن هذا المعنى لا ينطبق الا في حالة النقل الفردي وفي كل حالة على حدة ذلك ان الشرع لم يهدف من تقرير هذه الميزة الاختيارية اناية جميع العاملين بالمرتبة والا لوجب منح هذه الميزة بنص القانون عند النقل ، ولم يترك امر استعمالها أو عدم استعمالها للجنة المشار اليها بل القيد تحقيق المصلحة العامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية لعضو الرقابة المنقول منها ، وهذا يقتضى ان تمارس اللجنة الاختصاص الذى اناطه بالمشروع بها فعلا على الوجه المقرر قانونا في كل حالة على حدة فتعمل سلطتها التقديرية في هذا الشأن فلذا ما تنكببت اللجنة الاطار الذى حدده القانون لممارستها اختصاصها ولم تبحث كل حالة فردية من حالات العاملين المنقولين بها على حدة ولم تمارس سلطتها التقديرية في كل حالة على حدة ، فانها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ ولئن تضمن النص على الفاء مرفق هيئة الرقابة الادارية المنشأة بقانون ، الا ان هذا القرار الادارى لم يُلغ قانون هيئة الرقابة الادارية الذى لا يلغيه الا قانون باعتبار أن مصدر القرار لا يملك ذلك الالفاء الذى حجزه الدستور للقانون دون غيره . فان هذا القرار يكون قد تباعد عن الشرعية ، ومع ذلك فانه قضى في ملته الثالثة على أن يعمل به من ١٩٨٠/٧/١ فيكون قد ابقى على اللجنة العامة لشئون الامراد وعلى اختصاصها بالنصوص عليه في المادة ٢١ مسلفة البيان وذلك في الفقرة من تاريخ مسدوده في ١٩٨٠/٦/٢٨ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ اليوم المسابق على تاريخ العمل به .

وإذا كانت اللجنة المشار إليها قد اتخذت بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قراراً جماعياً بضم علاوة الرقابة لجميع أعضاء الرقابة الإدارية وقبل أن تتحدد الجهات التي سوف ينقلون إليها ، ودون أن تبحث حالة كل عضو من الأعضاء على حدة وتتحقق من توافر شروط الضم في كل حالة على حدة وحتى دون أن تتحدد إماليها حالات من سوف يرغبى النقل ويؤثر هجر الوظيفة فانها رغم أن اختصاصها كان ما زال قائماً عند اتخاذها هذا القرار الجماعى إلا أن ملائسات إصداره هذه تم وتكشف من أنها قد مارست اختصاصها على وجه يخالف القانون ، حيث لم يكن الهدف من إصدار قرارها هذا في الظروف التي صدر فيها سوى اثابة وتحقيق مصلحة ذاتية لجميع العاملين بالمرافق الأمر الذي يشوب قرارها بميب الاحتراف باستعمال السلطة الذي يؤدي الى مخالفة القانون يؤدي الى بطلان القرار لاعتدائه ، بيد أنه وقد مضى على صدور هذا القرار والعلم اليقيني به المدة القانونية اللازمة لتحصين القرارات الإدارية الباطلة دون أن يوجه اليه طعن ما من صاحب مصلحة في الفائه أو اتخذت الجهات الإدارية إجراءات سحب فائه لا محيص من التقرير بتحصينه ضد الإلغاء والسحب ويتمين والحال هذه الإبقاء عليه وما يترتب على ذلك من آثار أهمها استصحاب أعضاء الرقابة الإدارية علاوة الرقابة التي كانوا يتقاضونها وضما الى مرتباتهم عند النقل منها .

الفصل السابع

جواز إعادة التعمين بعد الاحالة الى المعاش

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ نظم طريقة التعمين في وظائف الرقابة وسكت عن بيان حكم إعادة التعمين بالنسبة للعاملين السابقين بها — مؤدى حكم المادة ٦٨ من القانون المذكور الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف والذي اجازت المادة ٢٣ منه إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى — يؤكد هذا انظر أن القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة فيمن يجوز تعيينه ان يكون من بين العاملين بجهات الحكومة — اثر ذلك جواز إعادة تعيين العاملين بالرقابة السابق احالتهم الى المعاش .

ملخص الفتوى :

طبقا لنصوص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ معذلا بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ فان الاحكام العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى فيما لم يرد به نص في قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية ولما كان القانون المذكور قد نظم طريقة التعمين في وظائف الرقابة ، الا انه سكت عن بيان حكم إعادة التعمين بالنسبة للعاملين السابقين ومن ثم تعين له الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر قد اجازت اعادة تعيين العمال في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى ، ومن ثم فانه يجوز اعادة العاملين السابقين المعروضة حالتهم في وظائفهم السابقة .

ومن حيث انه ما يدعم هذا النظر ، ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة لميّن يجوز تعيينه أن يكون من بين العاملين بجهات الحكومة ، ومن ثم يجوز اعادة تعيين العاملين السابق احالهم الى المعاش .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين السابقين الحاليين الى المعاش في وظائفهم السابقة بهيئة الرقابة الادارية .

(ملف ٦١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٢/١٦) .

محتوى

الفصل الأول - مسائل عامة

الفصل الثانى - رسم انتاج واستهلاك

الفصل الثالث - رسم بلدى ومحلى

الفصل الرابع - رسم توثيق وشهر

الفصل الخامس - رسم جبرى

الفرع الأول - سريان الرسم الجبرى

أولا - أداة تصعيد التعريف الجبرية

ثانيا - بنود التعريف الجبرية

ثالثا - ما تستورده الجمعيات التعاونية للثروة المائية
لهسباب أعضائها

رابعا - رسم الإحصاء الجبرى

خامسا - رسم المسائر

سادسا - نظام الدويك

سابعا - مصاريف التفريع

ثامنا - مراجعة الإقرار الجبرى

تاسعا - التجهيزات الجديدة للرسم الجبرى

عاثرا - الجزاءات في تغيير الرسم الجبرى

الفرع الثانى - الإعفاء من الرسوم الجبرية

أولا - أحكام عامة

ثانيا - إعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسى والتقضى

ثالثا — إعفاء المصريين العاملين بالخارج

رابعا — إعفاء السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن
الشعوب الأفريقية والآسيوية

خامسا — إعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع
الحربية

سادسا — الإعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع

سابعا — إعفاء الطائرات المستوردة ومخلفاتها المباعة
إلى الفجر

ثامنا — الإعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

تاسعا — إعفاء معدات الإذاعة التليفزيونية

عاشرًا — الجهات المنفذة لشروعات التعمير

حادي عشر — إعفاء المواد اللازمة للبناء

ثاني عشر — إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية

ثالث عشر — الإعفاء المقرر للأغراض السياحية

الفرع الثالث — عدم الخضوع للرسوم الجمركية

أولا — عدم استحقاق الرسوم الجمركية على سفن أعالي
البحار الأجنبية

ثانيا — سفن صيد الأسماك لا تتمتع بالإعفاء الجمركي

الفصل السادس — رسم الدفعة

الفرع الأول — أنواع رسم الدفعة وشروط فرضه

الفرع الثاني — تعدد الموقعين على طلب مقدم إلى جهة حكومية
لا يجوز تصدّد رسم الدفعة

الفرع الثالث — رسم الدفعة التدريجي

الفرع الرابع — رسم الدفعة النسبي

الفرع الخامس — رسم الدفعة على الاتساع

الفرع السادس — رسم الطليع

الفرع السابع — رسم الدفعة على الالافات والاعلانات

الفرع الثامن — رسم الدفعة على تصاريح السفر المجانية

الفرع التاسع — رسم الدفعة على تراخيص الاستيراد

الفرع العاشر — رسم الدفعة على المرتبات

الفرع الحادى عشر — رسم الدفعة على النفقات الحكومية في الخارج

الفرع الثانى عشر — رسم الدفعة على مواقف السيارات

الفرع الثالث عشر — رسم الدفعة على أوراق التناصيب

الفرع الرابع عشر — رسوم الدفعة المهنية

الفرع الخامس عشر — رسم الدفعة

الفرع السادس عشر — عدم الخضوع لرسوم الدفعة

الفرع السابع عشر — الإعفاء من رسم الدفعة

الفصل السابع — رسم سيارات

الفصل الثامن — رسم طيران مدنى

الفصل التاسع — رسم قضاى

الفصل العاشر — رسوم متنوعة

الفرع الأول — رسم اشغال الطرق العامة

الفرع الثانى — رسم اضافى على شرائب الاطيان

الفرع الثالث — رسم اعلانات

الفرع الرابع — رسم امتحان بالجماليات

الفرع الخامس — رسم تحويلات

الفرع السادس — رسم قسمة الأوقاف

الفرع السابع — رسم ملكية زراعية لتحويل صندوق المعاشات
والتأمينات الاجتماعية

الفرع الثامن — رسم موانئ ومنازل وأرصفت وسقاييل

الفرع التاسع — رسم نظافة عامة

الفصل الأول

مسائل عامة

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

رسم - ضريبة - الفرق بينهما - الرسم الإضافي المفروض على
الملاهي بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ - حقيقة أنه ضريبة عامة ومستقلة
عن ضريبة الملاهي - من حق الحكومة دون المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان الرسم الإضافي المفروض على الملاهي هو في حقيقته ضريبة عامة
وليس رسماً ، ذلك ان تحصيله يتم بدون مقابل من خدمة معينة او منفعة
خاصة ، فقد نص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ المعدل بقوانين لاحقة في
مادته الاولى على انه « يفرض رسم اضافي يخصص للاعمال الخيرية بواقع
٥ ملييمات من كل دخول او اجرة مكان في المسارح وغيرها من محال الفرجة
والملاهي الخاضعة للمرسوم بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة
على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي متى زادت اجرة الدخول او
الكلن على ٢٥ مليما ... » وفي مادته الثانية على ان « يخصص للفرض
نفسه رسم بواقع ٥ ملييمات من كافة الطفرانات والمكالمات التليفونية
الخارجية المتبادلة داخل القطر وخارجه متى زادت قيمة المكاملة الخارجية
على ١٥ مليما ويخصص كذلك للاعمال الخيرية رسم على تذاكر
السكك الحديدية طبقاً للفتاى الآتية الخ » . والمستفاد من ذلك ان
هذا الرسم الإضافي ضريبة مستقلة تماماً عن ضريبة الملاهي ، غاية الامر
انها تفرض على دخول الملاهي التي جانب الامور الأخرى التي عيدها النص
السابق . وطبعاً لما تقدم لا يتأتى ان يندرج هذا الرسم تحت حكم البند ثامناً
من المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى
الاسكندرية ، الا ان هذا البند لا يجعل من موارد البلدية سوى ضريبة الملاهي

والمرافعات ، ومن ثم فإن حصيلته يتعين إيلوتها الى الحكومة المركزية باعتبار أن الأمل في الضرائب العامة أن تكون من حق الدولة ما لم تنتازل عنها صراحة لاحدى الهيئات المحلية أو الصلحية .

لذلك نقد انتهى الرأى الى أن الرسم الإضافى المفروض على محال الفرجة والملاهى — المخصص للأعمال الضريبة والذى يحصل فى مدينة الاسكندرية — يكون من حق الحكومة .
(فتوى رقم ٩٩ — فى ٢٣/٣/١٩٥٤) ..

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

الرسم بمعناه القانونى هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه — تضمين مشروع لاحقة اتحاد طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية نصا بتقرير اشتراك سنوى للاتحاد — هذا الاشتراك فى طبيعته رسم لا يجوز فرضه الا بناء على قانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٩ من الدستور تنص على أن « إنشاء الضرائب العامة وتمثيلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون » .

ولا يعنى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون » .

ومما ذلك أن الرسم لا يمكن فرضه الا بناء على قانون يقتضى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى سلطة أخرى .

والرسم بمعناه القانونى هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهو بذلك يتكون

من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثاني أنه لا يدفع اختياراً كما تدفع الأمان المادية وإنما يدفع كرها بطريق الإلزام وتستأديه العولة من الأفراد بما لها عليهم من سلطة الجبائية شأنه في ذلك شأن الضريبة وأن كان يختلف عنها في أنه يدفع في مقابل خدمة معينة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها بل أنها قد تقدم له ولو أظهر رغبته عنها ، ولا يقوم عنصر الإكراه على التزام الفرد بدفع الرسم في سبيل الخدمة معينة لأن ذلك أمر طبيعي بالنسبة لجميع المعاملات المالية ولكن أساس الإكراه بالنسبة للرسم هو حالة الضرورة القانونية التي تلجئ الفرد إلى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف من طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضار .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على رسم اشتراك اتحاد طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية فإنه يبين من مطالعة نصوص مشروع هذه اللائحة أن المادة (٢٠) منها تنص على أن « يقوم كل طالب من طلاب المعاهد الأزهرية الثانوية ودور المعلمين والمعلمات بشديد الاشتراك السنوي للاتحاد الذي يصدر بتحديد قيمته قرار من وزير شؤون الأزهر وبناء على اقتراح مجلس الاتحاد » والمادة (٢١) تنص على أن « تتولى إدارة المعهد تحصيل اشتراك الاتحاد من جميع طلابه في بداية العام الدراسي بموجب إيصالات » .

ومن ثم فإن هذه النصوص توجب تحصيل هذه الاشتراكات جبراً عن الطلاب ويؤاخر تبعاً لذلك عنصر الإكراه مما يجعلها من حيث الطبيعة القانونية رسماً .

ومن حيث أن قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لم يتضمن أية إشارة إلى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون النهي عليه في المشروع المعروض يجلس أحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون ، ولا حاجة في ذلك باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٥ بلائحة اتحادات طلاب جمهورية مصر العربية والتي تضمنت فرض رسم اشتراك في الاتحادات الطلابية لأنه وإن كانت هذه اللائحة تسمى على طلاب الجامعات والمعاهد العليا بما فيهم طلاب جامعة الأزهر والمعاهد

العليا به الا انه غيبا يتعلق بطلاب الجامعات المعاملين باحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فان هذا الرسم يجد سند تقريره في حقهم من نص المادة ١٧٨ من القانون المذكور التي تنص على ان « التعليم مجاني لآبناء الجمهورية .. ويؤدي جميع الطلاب الرسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة .. » ولغذا الخدمات الطلابية الواردة في هذا النص من العموم بحيث يتسع للخدمات المنسوبة بالاتحادات الطلابية المشار اليها في اكثر من موضع بالقانون المذكور . - - - - - انه لا وجه للقول بان اتحادات طلاب الاقسام والمعاهد الثانوية الازهرية هي من قبيل الانتية أو المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام التي يجوز لها فرض اشتراكات على المنتفعين بخدماتها وان اطلاق لفظ الرسم عليها هو من قبيل التجاوز - لا وجه لهذا القول - - - - - لانه يبين من مطالعة نصوص المواد ٨٥ و ٩١ و ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه و ٨١ و ٨٢ و ٨٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ومن نصوص مواد مشروع اللائحة المزمع ان اتحادات طلاب المعاهد والاقسام الثانوية الازهرية لا تعدو ان تكون تنظيمات منبثقة عن النظام القانوني للمعاهد وتابعة لها وتدخل في عموم كيانها القانوني الامر الذي تعتبر معه من وحدات المعاهد وضمن اجهزتها ، ولا يغير من ذلك ان يكون لكل اتحاد ميزانية خاصة لللائحة الاتحاد اذ لا يعدو ذلك ان يكون نوعا من الاستقلال المالي حتى يعتمد كل اتحاد على موارده الخاصة تمثيا مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتماد على انفسهم .

لكل ما تقدم يكون تضمين مشروع لائحة الاتحادات المشار اليها بنسبها يفرض رسما أو اشتراكا اجباريا على كل الطلاب مقابل عسوية هذه الاتحادات يفترض الى سند من نصوص القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية رسم الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٢٠ من مشروع لائحة اتحادات طلاب المعاهد والاقسام الثانوية الازهرية المشار اليها .

(غتوى ١٦٠ - في ١٩٧٧/٣/٥)

مادة رقم ٢٠

المبدأ :

كون الرسم مقابل خدمة معينة لا يفسد أنه لا يجوز تحصيله قبل اتمام المشروعات التي ترتب عليها تحقيق الخدمة .

ملخص الحكم :

أن كون الرسم هو مقابل خدمة تؤدي ليس معناه أنه لا يجوز تحصيل الرسم قبل اتمام المشروعات التي ترتب عليها تحقيق الخدمة ، والا لكان ذلك تعجيزاً للهيئات التعليمية من القيام بالمشروعات التي يتطلبها حسن سير المرافق البلدية والنهوض بها ، إذ غنى عن القول أن تلك الهيئات انما تعتمد أساساً على مواردنا المالية لتحقيق هذه الأغراض ، وفرض الرسوم وجبايتها هو من هذه الموارد ، كما أن ما يتطلبه موظفوها ومستخدموها من رواتب وأجور وما يلزمها لضمان سير المرافق القائمة وتنفيذ المشروعات المستقبلية من نفقات ، وهي أمور تدير مما جلبها إلى جلب ، كل ذلك يقتضي ، بحكم الضرورة ، وضماناً لاستدامة سير المرافق وعدم تعطيلها وحسن سيرها ، عدم تعطيل حركة جباية الرسوم إلا إذا قرر المجلس ذلك في الحدود التي يقررها ، كما يقتضي في الوقت ذاته أن يترك ل تلك الهيئات الوقت اللازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الظروف والأحوال ، وانما تكون مشروعية الجباية رهينة مالا بجدية المشروعات التي من أجلها فرضت تلك الرسوم ، لذا تبين أن تلك المجالس لم تتمكن جادة في ذلك أمكن مساطلتها إن كانت لذلك وجهه .

(طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١٢) .

مقدمة رقم (٢١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية — لا اثر له على الغاء المرفق من كافة الضرائب والرسوم وهو الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ — مريان هذا الاعفاء على الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الرى والصرف بوضع المواسير المخصصة للشرب والاستعمال — اساس ذلك ان هذا الجعل فى حقيقته رسم .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٧ الى ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية لم يترتب عليه إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تقرير الغاء مرفق مياه القاهرة من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لمتعامل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة) اذ ان قرار تحويل ادارة مرفق القاهرة الى شركة لم يغير الا طريقة ادارة المرفق .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف تنص على انه لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف و للاحداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية بقرار منه . ولا يجوز ان تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز لوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة ان تعطى ترخيصا جديدا بالشرط التى تراها — ولما كان سند وزير الاشغال العمومية فى اصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة

١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجعل الذى يحصل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالفة الذكر التى تخوله فرض رسم فى الحالات المذكورة — فان الجعل المنصوص عليه بالقرار الوزارى المذكور هو فى واقع الامر رسم وبهذا الوصف فان شركة مياه القاهرة الكبرى معفاة منه وفقا لقانون انشائها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتشوى والتشريع الى ان شركة مياه القاهرة الكبرى لا ملتزم بدفع الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ من شغل منافع الرى والصرف بوضع المواسير المخصصة للشرب والاستعمال بالمنازل وغيرها .

(فتوى رقم ٨٩٠ — فى ١٥/٧/١٩٦٧) .

مقعدة رقم (٢٢)

المبحث :

هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية — عدم خضوعها لاي ضريبة او رسم مما يخضع له المؤسسات العامة او الافراد — سريان هذا الاعفاء على الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ نظير شغل الهيئة منافع مصلحة الرى بوضع كالكابت تليفونية داخل مواسير — اساس ذلك — ان هذا الجعل فى حقيقته رسم .

ملخص الفتوى :

فى ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بتشهاد مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلوكية واللاسلكية يطلق عليها « هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية » وتلقى بوزارة المواصلات وتتولى ادارة

مرتق التوافقات السلوكية واللائكية ويكون لها الاختصاصات السلطة
الكافة المأولة للخدمات الحكومية .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
قانون الهيئات العامة تنص على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون
لها الشخصية الاعتبارية - وأن المادة ١٤ من هذا القانون تنص على أن
تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام
المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر
بإنشاء الهيئة .

وفي ٥ إبرابر سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية
الم المتحدة رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٦٦ باعتبار هيئة المواصلات السلوية
واللائكية هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
قانون الهيئات العامة .

ولما كانت الهيئات العامة هي في الاغلب الأم مصالح عامة حكومية
منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وهي تقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم
بتحافظ مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، والأصل أن الخدمات العامة
كلت تقوم بها الدولة الا أنه روى في النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها
الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . والنس
ولئن كانت للهيئات العامة ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة
وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة مجزها ويؤول لميزانية الدولة
ما تحقه من أرباح ، والهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية
رلت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين
الحكومى ، وإما أن تنشئها الدولة بداء لإدارة مرفق من مرافق الخدمات
الغانية - وعلى هذا الأسس قائمها لأ تخضع لاية ضريبة أو رسم مما يخضع
لها المؤسسات العامة أو الأفراد وإية ذلك أن المشرع فرق في القانون رقم
٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص .

باليهيات العامة فبينما نص في القانون أول على إعفاء المؤسسات العامة من بعض الرسوم المبينة فيه لم ينص في القانون الثاني على إعفاء الهيئات العامة من أية ضريبة أو رسم لأنها لا تخضع أصلاً للضرائب أو الرسوم .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن البرى والصرف تنص على أنه لا يجوز إجراء أى عمل خاص، داخل حدود الأيلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا أحداث تمسك فيها بغسر ترخيص من وزارة الأشغال العمومية بالشروط التى تقررها وبعد أداء رسم يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات . وبمع ذلك يجوز لوزارة الأشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة أن تعطي ترخيصاً جديداً بالشروط التى تراها .

ولما كان سنداً وزير الأشغال العمومية في إصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد العمل الذى يجمل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سلف الذكر التى تخوله حق منح رسم فى البجلات المذكورة . فإن العمل المنصوص عليه بالقرار الوزاري المذكور هو في واقع الأمر رسم وبهذا الوصف فإن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تخضع لهذا الرسم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسام الاستثمارى للتوى والتشريع الى أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلزم بأداء العمل المقدر بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ من شأنه منافع الرى والصرف بوضع كابل تليفونى داخل موااسير .

(غوى رقم ٨٩٢ - في ١٦/٧/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

تعنى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية التى تشغلها وكذلك العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة لها والمخصصة لتنفع العام .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبيان مدى جواز ائفاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق ومن الرسوم والضرائب على العقارات المبنية .

وفى هذا السبيل استعرضت الجمعية العمومية احكام القوانين الانية :

١ — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية الذى ينص البادة « منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة لماذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والمخضات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

٢ — القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وينص فى المادة ٣٤ منه على أن « يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

١ — المحررات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة .»

ب — الصور والشهادات والكشوف والمخضات والترجمة للوزارات .
أو المصالح الحكومية او لجهة وقف خرى .

ج — »

٣ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات
البنية وينص في المادة ٢١ منه على أن « تعفى من أداء الضريبة .

١ — العقارات المملوكة للدولة .

ب — العقارات المملوكة لجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية
والحلية المخصصة لمكاتب ادارتها او للخدمات العامة سواء كانت هذه
الخدمات تؤدي بالمجان او بالمقابل »

٤ — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ وينص في المادة ٥١ منه على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتي :

سادسا — الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمدينة في نطاقه
في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي :

١١ — الاجازات التي يؤديها شاغلوا العقارات المبنية الخاضعة
لضريبة البناية لغاية ٤٪ على الاكثر من قيمتها الاجبارية
كما تنص المادة ٥٢ من ذات القانون على أن « يعفى من الرسم المنصوص
عليها في البند (١١ سادسا) من المادة السابقة :

١ — العقارات التي تشغلها الوزارات والمصالح والهيئات العامة
والمجالس الشعبية والمحلية للوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات
الخاصة المشهورة طبقاً للقانون .

٢ — العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .

٣ — »

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن الشرع اعفى الحكومة من
الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات
البنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام وكذلك من الرسوم المحايطة

على إيجارات العقارات التي تشغلها والعقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع تد استقر على أنه ولئن كان الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والتسليم إلا إذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها فإن هذا الأصل ليس على إطلاقه في صدد الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو لاعفاء منها ، إذ أن مناط إعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة هو تخصصها المباني التي يمتلكها للمنفعة العامة .

ومن حيث أن الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — وفقاً للمادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ السليح بإشائها والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ بـ تعتبر هيئة عامة ملحقة بوزارة الصناعة وتبصر في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق والضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ومن الرسوم المحلية على إيجارات العقارات التي تشغلها والمخصصة للنفع العام .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى إعفاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ، ومن الرسوم المحلية على إيجارات العقارات المبنية التي تشغلها وكذلك العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

مادة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر - النص في المادة ٣٤ منه على اعفاء المحررات والإجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق إلى الحكومة من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون - الهيئات المحلية تدخل في حلول لفظ الحكومة لأورد في هذا النص ويلغى لا تستحق أية رسوم على المستندات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات إليها - أحقية إحدى الهيئات الضامنة في استرداد الرسوم السابق دفعها - عدم جواز الاحتجاج في مواجهةها بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني .

ملخص الفتوى :

اشترت الهيئة العامة للنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية قطعة أرض بخاصية سيدي بشر الإقامة جوار غليها بموجب عقد بيع يسمى بشهر تحت رقم ١٧٢٦٨ بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٧ . وشهدت بالمصلحة الشهر العقاري والتوثيق مبلغ ٤٠٠ جنيها و ٦٠٠ مليما هيجة برسوم تسجيل هذا العقد ، وقد استلحق للهيئة أن المدة ٤٠٠ من التفتون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم الشهر والتوثيق تكفى بأداء المحررات والإجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق إلى الحكومة من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون ، لذلك قامت الهيئة بمطالبة المصلحة المذكورة برد ما حصلته من رسوم من تسجيل العقد المختار إليه ، إلا أن المصلحة رفضت رد هذه الرسوم على أساس سقوط حق الهيئة في المطالبة بهما بالتقادم . ومن حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن

رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يعنى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

١ - المحررات والإجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن ذهبت الى أن الهيئات العامة وأن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمل الدولة عجزها وتؤول الى ميزانية الدولة ما تحقق من أرباح ، والهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق الهيئة العامة للخروج بالمرافق من الروتين الحكومى وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات متعلقة بمرفق تديره هى مباشرة يخضع لمصدق الجهة الإدارية ، والهيئة العامة شخص إدارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها ، ومن ثم فإن الهيئات العامة بالمفهوم المتقدم تندرج فى مدلول لفظ الحكومة الواردة بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ومن حيث أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية هى من الهيئات العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة وذلك طبقا لصريح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ بتطبيق إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية والتي تنص على أن « تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية يكون مقرها

مدينة الاسكندرية وتلق بحافظة الاسكندرية » . ومن ثم تدخل الهيئة المذكورة في محلول لفظ الحكومة الوارد بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر فلا تستحق اية رسوم على الحررات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات اليها ، ومن بينها قطعة الأرض المشتراه بناحية سيدى بشر والمزمع اقامة جراج عليها - وبناء عليه يحق للهيئة أن تسترد ما ادته من رسوم شهر العقد السدى تم بمقتضاه نقل ملكية قطعة الأرض المذكورة اليها .

ومن حيث ان مصلحة الشهر العقارى والتوثيق تدفع بسقوط حق الهيئة فى استرداد الرسوم سالفة الذكر بالتقادم استنادا الى نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى التى تنص على ان « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق بانتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك فى جميع الأحوال بانتقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق » .

ومن حيث أن التقادم المشار اليه لا يعمدو أن يكون وسيلة اجرائية لا تصيب الحق ذاته بقدر ما تصيب الدعوى الموكلة بحماية الحق ، وبؤدى ذلك أن الحق يبقى رغم تقادم الدعوى ، ولما كانت حقوق المصالح العامة قبل بعضها البعض لا تحيىها دعوى لان الدعوى استبعدت كوسيلة للمطالبة بالحق فى نطاق القانون العام فى صدد العلاقة بين المصالح العامة عملا بنص المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معلقة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ ، فانه لا يجوز الدفع بالتقادم بين هذه المصالح فيما يثور بينها من خلاف حصول بعضها البعض وعلى هذا استقرت فتاوى الجمعية العمومية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة النقل العام بحافظة

الاسكندرية معناه من الرسوم المستحقة على تسجيل المحررات التي تنقل ملكية العقارات اليها طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم البويعي والشهير ومن ثم يحق لها ان تسترد ما ادته من رسوم التسجيل التي استحققت على شهر عقد نقل ملكية تظمة الارض الكائنة بناحية سيدى بشر اليها ، دون ان يسقط حقها في ذلك بالتقادم .

(ملف ٣٤/٢/٣١٨ — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٢) .

القضيل المتعلق رسم انتاج واستهلاك

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لا يجوز إعفاء الأسمنت المنتج محليا والمصدر للخارج من رسم
الانتاج .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع إعفاء الأسمنت المنتج محليا
والمصدر للخارج من رسوم الانتاج بطلبه المنعقدة في ٢٧ من مايو
سنة ١٩٥١ وتبين أن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٤ من فبراير
سنة ١٩٢٠ والخاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو
منتجات الصناعة المحلية ينص في المادة الأولى على أنه « يجوز بمقتضى
مرسوم تعديل رسم الانتاج للقرر بالمراسيم الصادرة في ٣٠ مارس
سنة ١٩٣١ و ٢٥ يونية سنة ١٩٥١ و ٢٧ يونية سنة ١٩٣١ و ٢٧ أبريل
سنة ١٩٢٣ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٢١ مايو
١٩٣٦ وكذلك تعديل غير ما تقدم من أحكام هذه المراسيم » وقد صدر
مع هذا القانون مرسوم آخر خاص بترسيم الانتاج على حاصلات
الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية المجتعة بالعقول الملقق بهتذا
المرسوم والآخر خاص بترسيم الانتاج على بعض المنتجات المستوردة
والمبينة بالحق المرافق له (والآخر مستند إلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٥) .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ صرح القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ ملغيا
لللقانون السابق ونص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز أن تعفى

بمراسيم رسوم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعمل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخاصة برسوم الانتاج :

وفي ٨ من يوفية سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٦ . وقد نص في المادة الثانية على أنه « يجوز أن تقرر بمراسيم رسم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعمل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخاصة برسوم الانتاج » .

وقد صدرت استناداً الى هذه القوانين مراسيم بفرض رسم انتاج على بعض المنتجات وقد نص فيها على رد الرسم في حالة تصديرها الى الخارج ومن ذلك مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ الخاص بورق اللعب ومرسوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٤ الخاص بالاندية ومرسوم ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ الخاص بالكبريت ومرسوم ٧ يوليو سنة ١٨٤٣ الخاص بالكحول . أما المرسوم الخاص بالأسمنت فلم يرد فيه هذا النص .

وبمناسبة طلب إحدى الشركات اعفاءها من رسم الانتاج عن كمية من الأسمنت رأت تصديرها الى الخارج لزيادتها عن حاجة السوق المحلية استطلعت وزارة المالية رأى قسم قضاياها لما تفتى بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٣١ بأن المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١ الخاص بالأسمنت اذا كان قد أغفل النص على اعفاء الأسمنت الذي يصدر من رسم الانتاج فقد نصت مراسيم أخرى مماثلة على اعفاء المواد التي تصدر من رسوم الانتاج المقررة بها ولا وجه لأن يحمل هذا على أنه اختلاف في التفسير اذ لو أخذ بذلك لفويت ملة الخلاف مع تمام المشابهة في الحالين والواقع أن الأصل في رسم الانتاج المستفاد من طبيعته أنه مفروض على ما يستهلك محلياً فإذا كانت بعض القوانين قد أظهرت النص على الاعفاء لذلك أخذ صريح بهذا الأصل ولا يؤثر في قيام هذا الأصل اغفاله في القانون المقرر لرسم الانتاج على الأسمنت لذلك

رأى قسم القضايا اعفاء ما يصدر من الأسمنت من رسم الانتاج دون حاجة الى اتخاذ اجراءات تشريعية .

ويلاحظ ان هذا الذى ارتآه قسم القضايا لا يتفق والواقع اذ : رسم الانتاج مقرر على عملية الانتاج فى ذاتها سواء تم استهلاك المواد المنتجة محليا أو صدر الى الخارج وقد اتفقت المراسيم الخاصة بنحصيل هذا الرسم فى نصها على استحقاقه بمجرد اتمام المصنع وعدم جواز اخراج البضاعة من المصنع الذى صنعت فيه الا بعد دفع هذا الرسم ثم اوردت بعض هذه المراسيم نصا يقضى برد الرسم الذى دفع فى حالة التصدير الى الخارج . ويستفاد من ذلك ان فرض رسم الانتاج هو الأصل والاعفاءات فى حالة التصدير هو استثناء وقد سارت المراسيم اللاحقة لصدور فتوى قسم قضايا وزارة المالية السابق الاشارة اليها على النص على الرد فى حالة التصدير أى انها لم تفترض أن الاعفاء هو الأصل فى هذه الحالة بعكس ما ذهب اليه التنبؤى .

كما انه صدر فى ١٣ يونية سنة ١٩٣٥ مرسوم يقرر حكما عاما برد كل أو بعض رسوم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية التى تصدر للسودان ولو كان الاعفاء هو الأصل فى حالة التصدير لما كان هناك ما يدعو الى استصدار هذا المرسوم وقصر الاعفاء على المنتجات الصادرة الى السودان وحده .

كما ان وزارة المالية ذاتها اجابت مصلحة الجمارك بكتاب رقم ع ٦٢ - ٢٣/٤٥ المؤرخ ٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ فى شأن رد رسم الانتاج على البيرة التى تصدر للخارج بانه وان كانت وجهة النظر الاقتصادية تدعو الى الرد تشجيعا لتصدير البيرة الا أنه لم تقوام لذلك الاداة القانونية ولا يمكن الرد الا بنص صريح .

كما ان الوزارة اعدت فى سنة ١٩٤٤ مشروعا خلاصا بشان رسم الانتاج على الأسمنت مراعية ورود نص صريح بالرد فى حالة التصدير .

وكل نك يقطع. بأن الأصل في استحقاق الرسم هو الانتاج في ذاته بغض النظر عما يصدر من المواد المنتجة أو ما يستهلك منها محليا .

ولما كان رسم الانتاج ضريبة لا يجوز الاعفاء منها الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون طبقا للمادة ١٣٤ من الدستور الأمر الذي لا يتواءم في هذه الحالة .

لقد انتهى رأى القسم الى أنه لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

(مقوى رقم ٣٧٩ - في ١١/٦/١٩٥١) .

ملفظة رقم (٣٦)

المجيبا :

لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

ملخص الفتوى :

انتهى قسم الرأى المجتمع الى أنه لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

وقد استند القسم في فتواه الى الامسالية التالية :

١ - ان رسم الانتاج مقرر على عملية الانتاج في ذاتها سواء قسم استهلاك المواد المنتجة محليا أو صدرت للخارج .

٢ - انه صدر في ١٣ يونية سنة ١٩٣٥ مرسوم يقرر حكما عاما برذ كل أو بعض رسوم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية التي تصدر الى السودان وكان الاعفاء هو الأصل في حالة

التصدير لما كان هناك ما يدمو. إلى استصدار هذا المرسوم وقصر الاعفاء على المنتجات المصدرة إلى السودان. وهدم .

٣ — أن وزارة المالية ذاتها أجابت مصلحة الجمارك بكتابها رقم ع ٦٣ - ٢٣/٤٥ المؤرخ في: ١٩٤٨/٨/٨ في شأن رد الانتاج على البيرة التي تصدر إلى الخارج بأنه وإن كانت وجهة النظر الاقتصادية تدمو إلى الرد تشجيعا لتصدير البيرة إلا أنه يلزم لذلك الأداة القانونية ولا يمكن للرد إلا بنص صريح .

٤ — أن الوزارة أمنت: في سنة ١٩٢٤ مشروعا بغرض رسم الانتاج على الأسمنت من أعية ورود نص صريح بالرد في حالة التصدير .

وترى وزارة المالية أن اعتبار رسم الانتاج مقررًا على عملية الانتاج يخالف الأصول الرئيسية في الضرائب ذلك أن الضريبة تفرض أما على الإيراد أو على الاتفاق وضرائب الاتفاق هذه ضرائب غير مباشرة ومن المقرر أن رسوم الانتاج أو الاستهلاك إنما هي ضرائب تفرض على المستهلكين لا على المنتجين أي أنها ضرائب اتفاق .

كما أن الحجة المستمدة من مرسوم ١٢ يونيو سنة ١٩٣٥ غير منتجة ذلك أن قصر رد الرسوم في حالة التصدير إلى السودان دون غيره يرجع إلى الوضع الخاص الذي يتمتع به السودان من الناحية الجبركية ذلك أن اتفاقية سنة ١٨٨٩ قد جعلت من مصر والسودان منطقة واحدة . فهذا المرسوم خاص باعفاء المنتجات المستهلكة محليا في أحد شقي الاقتصاد الجبركي .

أما الرأي الذي سبق لوزارة المالية إبداءه من أن رد رسم الانتاج على البيرة لا يكون إلا بنص صريح فانه غير ملزم طالما كان مغالفا للتفسير السليم لأحكام القانون .

وأما الحجة المستمدة من مشروع المرسوم الخاص برسم الانتاج على الأسمنت فانه فضلا عن أن النص الوارد به لرد الرسم في حالة

اعادة التصدير قصد به حسم الخلاف حول هذه المسألة فإنه نص
غير ملزم لأن مشروع الرسوم لم يصبح نافذا بعد ولا يمكن الاستناد
اليه لتفسير أحكام التشريع القائم .

وما دام رسم الانتاج أو الاستهلاك ضريبة استهلاكية فإن هذا مشروط
بأن يكون مصيرها الاستهلاك المحلى أما اذا لم يكن الأمر كذلك بأن صدرت
الى الخارج للمنتج الذى دفع الرسم مقدما نيابة عن المستهلك أن يسترد
الرسم لعدم تحقق الاستهلاك محليا — ولذلك فإن رسوم الانتاج بطبيعتها
عبارة عن التزامات معلقة على شرط فاسخ هو التصدير فإن تخلف الشرط
بالاستهلاك المحلى تابد الالتزام بصفة نهائية وإن تحقق الشرط بحدوث
التصدير انفسخ الالتزام بأثر رجعى وحق للمنتج أن يسترد الرسوم
السابق دفعها .

ويتفرع من هذا الرأى :

أولا — خضوع الواردات لرسم الانتاج فى حالة اعادة التصدير وذلك
لعدم استهلاكها محليا وتضيف ادارة الرأى لوزارة المالية الى هذه الحجج
حجة أخرى هى ان الرسوم الصادر فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ نص فى مادته
الأولى على أنه ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم يحصل رسم استهلاك
أو رسم انتاج على الأصناف الآتى بيانها المستوردة من الخارج أو
المنتجة فى القطر المصرى .

١ — سوائل — عدد أنواعها .

ب — الماكولات — عدد أنواعها .

ج — أدوات العبارة — عدد أنواعها .

وقد نصت المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن يرد رسم الانتاج
إذا صدرت البضاعة فى خلال سنة من تاريخ الدفع بشرط أن لا يكون أصابها
أى تلف وبشرط ألا يكون قد تغير شكلها .

ولا زال هذا الرسوم قائما الى الآن .

فاذا فرض الرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ الخاص بفرض رسم انتاج رسما على الاسمنت ولم يتعرض لرد الرسم في حالة التصدير فانه اعمالا لنص المادة الرابعة من مرسوم ١٩٣١ يجب رده لأنها تضمنت القواعد العامة في شأن رسوم الاستهلاك .

والواقع أن رسم الانتاج ليس مقررا على عملية الانتاج في ذاتها اذ الاصل ان الضريبة تفرض اما على الايراد او على الاتفاق (علم المالية ، والتشريع المالي للدكتور زكي عبد المتعال) ص ٢٥٩ . وضرائب الاتفاق هذه ضرائب غير مباشرة وليست رسوم الانتاج او الاستهلاك الا نوعا من هذه الضرائب فاذا فرض الشارع هذه الضريبة على سلعة معينة فان ذلك يكون قائما على قرينة قانونية باستهلاك الانتاج جميعه .

اما ما ترتبه وزارة المالية على هذا المبدأ من أن الرسم يسترد اذا كانت المنتجات قد صدرت فعلا الى الخارج ولم تستهلك محليا فمرد عليه بشأن تقرير ضريبة على الانتاج او الاستهلاك انها تفرضه الظروف الاقتصادية والمالية على المشرع وقد يرى عدم اعفاء سلعة معينة من الرسم قاصدا بذلك عدم تشجيع تصدير السلعة وإبقائها للاستهلاك المحلي .

فاذا اضفنا الى ذلك أن رسم الانتاج ما هو الا ضريبة ولا يجوز الاعفاء من الضريبة الا بالنص الصحيح تطبقا لنص المادة ١٣٤ من الدستور .

كما لا يمكن الاحتجاج بالمادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ والخاصة برد الرسم اذا صدرت السلعة الى الخارج اذ أن هذا مرسوم خاص بسلع معينة حددتها المادة الأولى وليس من بينها مادة الاسمنت وليس في هذا المرسوم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسم اذا فرض رسم الانتاج على أي سلعة أخرى مما لا يمكن معه القول بأن ما جلت في

هذه المادة ان هو الا تريد للمبدأ العام الذى يجب تطبيقه فى جميع الحالات .

وقد طبقت وزارة المالية نفسها هذا الرأى عندما كتبت بمصلحة الجمارك الى المالية طالبة اقرارها على رد رسم الانتاج على البيرة المصدرة على اعتبار انها لم تستهلك مطبأ اذ اجابت بكتابها رقم ٤٥/٦٢ — ٢٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨ وان كانت وجهة النظر الاقتصادية تدعى الى رد الرسم الا انه يلزم الاداة القانونية . واستطردت الوزارة فى كتابها الى القول بانها تلاحظ بصدد استناد المصلحة فى وجوب رد الرسم الى ما تنص عليه المادتان ٤٥١ — ٤٥٢ من قانون المصلحة (جزء اول) من رد رسوم الانتاج على السكر والاسمنت ان من الواجب مسح هذا الوضع بتقصدار الرسوم اللازم .

لذلك قد انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز طلبها التشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج مطبأ والذي يسد الى الخارج من رسم الانتاج .
(مئوى رقم ٤٩٢ — فى ١٩٥٢/١/٣) .

ملف رقم (٢٧)

أبدا :

رسوم الانتاج او الاستهلاك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — ضبط كحل الى سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج والاستهلاك — رد البضاعة المضبوطة رهين باستيفاء الاجراءات المقررة طبقا لاحكام القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

تحظر المادة ١٥ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ (فى شأن تنظيم تخصيص رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول) حيازة كحول (وسوائل

كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج أو الاستهلاك ويعفى الحائز من العقاب
إذا أقام الدليل على أنه حازها بحسن نية ، كما أجازت المادة ٢٦ من ذات
القانون لمدير عام مصلحة الجمارك التصالح بخفض مبلغ التعويض إلى
ما يقل عن نصفه وأن يرد البضاعة المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها
على الأقل حسب تقدير الجمرع علاوة على رسوم الإنتاج المستحقة .

ومعاد ذلك أنه لا يجوز رد البضاعة المضبوطة إلا بعد تقديم
المستندات المثبتة لأداء الرسوم المستحقة أو تؤدي التعويض والرسوم
في حال التصالح ، وإذا تناعست المدعية عند تحديد وضعها أزاء
المضبوطات فإن امتناع المصلحة عن ردها يكون قائما على سبب صحيح
من القانون ، ولا يكون ثمة قرار بمصادرة المضبوطات ولا أساس
للمطالبة بإلغاء قرار المصلحة بالامتناع عن تسليمها .

وإذا ذهب الحكم المطعون فيه المذهب المتقدم يكون صحيحا ولا وجه
للتمنى عليه ومن ثم يعمى رفض الطعن .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦) .

مقابلة وقسم (٢٨)

المبدأ :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل رسم الإنتاج
والاستهلاك على بعض الأصناف قد أعفى السكر المستورد لحساب الحكومة
فيما عدا سكر التبنات من رسوم الإنتاج والاستهلاك الواردة به - قانون
الضريبة على الاستهلاك رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ قضى باستمرار العمل
بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر
في الحدود الصادرة بها هذه الإعفاءات - لا محل للقول بأن الهيئة العامة
للسلع التموينية تدرج في عداد الهيئات الاقتصادية ومن ثم يخضع السكر
المستورد بواسطتها للضريبة على الاستهلاك - أساس ذلك أن الهيئة

المذكورة منشأة وفقاً لأحكام قانون الهيئات العامة وتقوم على إدارة مرفق
علم هو مرفق التمويل وغرضها تأمين احتياجات البلاد من الموارد التموينية
وهي لا تستهدف تحقيق الربح وإنما تنفيذ سياسة الدولة وأنه بصدر قانون
الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد محل للفرقة بين الحكومة
ومعناها الضيق وبين الهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

وتخلص وثائق هذا الموضوع في أنه قد صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك وقرر في الفقرة الثانية من
المادة الثانية منه استبدال العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات
لبعض السلع الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون ، وقد كان قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل رسم الانتاج
والاستهلاك على بعض الأصناف ينص على إعفاء السكر المستورد لحساب
الحكومة منها عدا السكر النبات ، وإزاء ذلك ثار خلاف بين الهيئة العامة
للسلع التموينية وبين مصلحة الضرائب حول مدى خضوع السكر
الذي تستورده الهيئة العربية للاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٨٢ فاستعرضت
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك
والذي ينص في المادة الثانية من مواد الإصدار على أن « تلغى القوانين
والقرارات الصادرة بغرض ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك
..... » ويستبدل العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض
السلع الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره
وذلك في الحدود الصادر بها الإعفاء . ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما لم
ينص صراحة على ذلك قانون الإعفاء . » وتنص المادة الثانية من قانون

الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون المشار اليه على أن « تلغى الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » وقد نص البند السادس من الجدول المرافق للقانون المشار اليه على فرض ضريبة على السكر المستورد بالفئات المبينة قرين كل نوع من أنواع السكر .»

كما استعرضت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والنشرى القرارين الاتيين :

١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ ونص المادة الأولى منه على أن « تعدل رسوم الانتاج والاستهلاك على الأصناف الواردة بالجدول المرفق طبقا للقرارات الواردة به » . وقد نص الجدول المرفق للقرار المشار اليه على أن : « يعفى السكر المستورد لحساب الحكومة فيها عدا السكر النبات » .

٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية تنص المادة الأولى منه على أن « تنشأ هيئة عامة تهتم وزير التموين والتجارة الداخلية وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » وتتمس مادته الثانية على أن « فرض الهيئة توفير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التى يصدر بتخصيصها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية سواء من الانتاج المحلى أو الاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل والتخزين والتوزيع .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ اعفى السكر المستورد لحساب الحكومة — فيها عدا سكر النبات — من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القرار ، وقد قرر المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ — استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر فى الحدود الحاصلة بها هذه الإعفاءات ، الأمر الذى يتمشى معه إعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة فيها عدا سكر النبات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فى حدود

المبلغ الذي تقرر الاعفاء منه فقط. يقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ المسنّاف الاشارة اليه .

لذلك انتهى. رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى اعفاء السكر الذى تستورده الهيئة العامة للمبلىح التموينية من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط فى حدود مبلغ الاعفاء الوارد بالجنول المسرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٢٤٤/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨) .

الفصل الثالث

رسم بلدى ومحلى

قاعدة رقم (٢٩)

المادة :

ان تشكيل لجنة الحصر طبقا للمادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٩٤٥/١١/٣٠ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة النظم منها وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها ، لا يكون صحيحا الا بعد تعيين سكرتير للبلدية القروى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع تشكيل لجنة الحصر والتقدير بجلسته في ١٩٤٩/٨/٢٢ وتقرر وقائمه في أن المادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٩٤٥/١١/٣٠ (بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة النظم منها وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها) تنص على تشكيل لجنة الحصر والتقدير من أعضاء من بينهم سكرتير المجلس — ومهندس المجلس — الا ان ادارة البلديات جرت من باب التسويف في المصروفات على تعيين مهندس في المجالس القروية التي انشئت حديثا يقوم في وقت واحد بأعمال المهندس والسكرتير — وطلب ابداء الرأى فيها اذا كان تشكيل اللجنة يعتبر صحيحا بعضوية هذا المهندس دون السكرتير وهل يحسب له صوت في الدوائر او صوتان .

وحيث ان المادة ١٠ من المرسوم المتوهم منه تنص بأن تؤلف في كل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والمقار والمقارن والأشياء والحيوانات المينة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم البلدية على كل منها طبقا للأساس الذى اختاره المجلس عند تقدير

معرض الرسم كما تنص المادة ١٩ على أن تشكل لجنة الحصر والتقدير
سابقة الذكر من (١) مندوب من المحافظة أو المديرية يختاره المحافظ أو
المدير في كل سنة .

ب — عضوين من أعضاء المجلس المنتخبين تختارهما هيئة المجلس
في كل سنة .

ج — سكرتير المجلس .

د — مهندس المجلس .

والمستفاد من هذين النصين أن اللجنة المذكورة طبيعتها خاصة سواء
من جهة مهمتها أو كيفية تشكيلها أما من ناحية مهمتها فإن على اللجنة
القيام بحصر المحال والمعارات والأشياء والحيوانات وغيرها المبينة بالمادة
٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم المستحقة عليها
وأما من جهة تشكيلها فقد رأى المشرع في تأليفها اشتراك مجموعة روعي
في تكوينها صلات تؤهل للقيام بالمهام الموكولة إليها ومتى كان أمر
كذلك وكان الرسوم ينض على جواز قيام اللجنة بعملها بحضور أغلبية
أعضائها بل أن المادة ١٢ من هذا المرسوم تنص على أن هذه اللجنة تقدم
كشوف الحصر والتقدير إلى رئيس المجلس موقعا عليها من الأعضاء .

لذلك قررت الهيئة بجلستها المنعقدة منها أن تشكل لجنة الحصر
طبقا للمادة ١١ من المرسوم سالف الذكر لا يكون صحيحا إلا بعد تعيين
سكرتير للمجلس القروى .

(مقوى رقم ٢٥٢/٤/١/٩٣ - في ١٩٤٧/٩/٣) .

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

أن الرسوم البلدية الاضافية المقررة على الرسوم الجمركية المستحقة

على الوارد ورسوم الأرضية يستحقها المجلس البلدى للمدينة التى تحصل
فيها ادارة الجمارك الرسوم الجبركية ورسوم الأرضية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء
مجلس بلدى مدينة القاهرة تنص على أن للمجلس البلدى أن يفرض رسوما
مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على
الا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الاقصى المقرر منها على النحو الآتى :

« ب — الرسم على الوارد من البضائع والرسوم ارضية لغاية
١٥ ٪ على الأكثر من قيمة الرسوم الأصلية التى تحصلها ادارة الجمارك
في القاهرة عن هذه البضائع » .

ثم صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ فى شأن المجلس البلدى لمدينة
الاسكندرية وجاء فى المادة ٢١ منه بنص مطابق للنص السابق مع استبدال
عبارة « من قيمة الرسوم الأصلية التى تحصلها ادارة الجمارك فى الاسكندرية
عن هذه البضائع بالعبارة الأخيرة من الفقرة (ب) السابق الإشارة إليها .

وواضح من هذين النصين أن المشرع قد جعل المكان الذى تستحق فيه
الرسوم البلدية هو مكان تحصيل الرسوم الأصلية على الوارد ورسوم
الأرضية . ولما كانت هذه الرسوم الأخيرة لا تحل الا مرة واحدة من الرسوم
البلدية لا تحل الا مرة واحدة كذلك ويكون المجلس البلدى الذى تحصل فى
دائرة اختصاصه هذه الرسوم الأصلية هو الذى يستحق دون غيره الرسوم
البلدية الاضافية دون حاجة الى البحث مع مراعاة النص واختلاف طبيعة
كل من الرسمين عن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم الجبركية .

(انتهى رقم ٣٤٧ — فى ١١/١/١٩٥٠)

قائمة رقم (٢١)

المبدأ :

لا يجوز للجنة الإدارية المشكلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية لإدارة المجلس البلدى لمدينة بورسعيد ، أن تقوم إلا بالأعمال الضرورية والمستعجلة وعلى ذلك فإن هذه اللجنة لا تملك فرض رسوم بلدية أو تعديلها أو إلغائها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى اجتماعا بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ مدى اختصاص اللجنة الإدارية المؤقتة المشكلة لإدارة المجلس البلدى ببورسعيد بفرض أو تعديل أو إلغاء الرسوم البلدية .

وببحث هذا الموضوع تبين أن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد كان يخضع لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية ، وقد ظل هذا القانون صدر من مجلس الوزراء قرار فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ محل المجلس وأصدر وزير الشؤون البلدية والقروية فى اليوم ذاته قرارا بتشكيل لجنة إدارية مؤقتة لإدارة المجالس والقرارات يستندان الى المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون سالف الذكر .

وتنص المادة ٥٩ على أنه :

« يجوز حل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الصحة العمومية ويبين فى القرار أسباب الحل . وحينئذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة فى مدى ثلاثة اشهر من تاريخ حل المجلس . . . » .

وتنص المادة ٦٠ على أنه :

« عقب صدور قرار بحل المجلس يصدر وزير الصحة العمومية قرارا بتأليف لجنة من أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم اذا امكن ذلك ومن أى موظف آخر من التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية أو المحافظة

ومن ثلاثة على الأقل من اعيان المدينة : وتقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الأعمال الضرورية المستعجلة التي أن يتم انتخاب المجلس الجديد . . . » .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ في شأن المجلس البلدي لمدينة بوزميد ونصت المادة التاسعة منه على أن اجراءات الانتخاب والترشيح والتظنن المتعلقة بها يصدر بها مرسوم ونصت المادة ٥١ منه على أنه يظل سريان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على المجلس فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

ونظرا الى عدم صدور الرسوم المشار اليه في المادة التاسعة لم يجر الانتخاب واستمرت اللجنة المؤقتة السابق ذكرها في عملها مدة طويلة تزيد عن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فمضى ملاح هذه الحالة من طريق التشريع فصدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ ونصت المادة السابعة منه على أن يضاف الى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ مادة ٥١ مكررا نصها :

« تظل سارية الرسوم البلدية المقررة طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية وذلك الى أن تقرر الرسوم البلدية طبقا لأحكام هذا القانون وتستمر اللجنة الادارية المؤقتة المؤلفة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ لادارة مجلس بلدي بوزميد في العمل الى أن يشكل المجلس البلدي طبقا لأحكام هذا القانون » .

وواضح من ذلك أن اختصاص اللجنة الادارية بتعيين طابعا للنادة التي انشئت بقتضاها وهي المادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ اذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ لم يعدل هذا الاختصاص وانما مده محتسما الى أن يشكل المجلس الجديد ، ومن ثم فإن هذه اللجنة لا يمكن أن تقوم الا بالأعمال الضرورية المستعجلة التي تطلبها ادارة المجلس وفرض رسوم على مراكب النزهة لا تدخل ضمن هذه الأعمال .

يضاف الى ذلك أن المادة التى أضيفت بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١، حددت بأن الرسوم البلدية المقررة طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ تظل سارية الى أن تقرر الرسوم البلدية طبقا لاحكام هذا القانون أو يصدر بها قرار من المجلس يصدق عليه مجلس الوزراء طبقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ . والمجلس المقصود بهذا النص هو المجلس المشكل طبقا لاحكام القانون لا اللجنة الادارية المؤقتة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لا يجوز للجنة الادارية المشكلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بإدارة المجلس البلدى لمدينة بورسعيد أن تقوم الا بالأعمال الضرورية المستعجلة .
وان هذه اللجنة لا تملك فرض الرسوم البلدية أو تعميلها أو إلغائها .
(فتوى رقم ٩٦ — فى ١٣/٢/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مجلس بلدى القاهرة — القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة
— أهلية المجلس فيما يحصل فى دائرة المدينة على المنساجم والمهاجر من رسوم نظر وتكشف ومن أيجارات واتاوات — رسوم مستفراجات العقود والخراجات المكملة لها — من حق المصلحة التى تحرر هذه المستفراجات .

ملخص الفتوى :

بمراجعة نصوص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمنساجم والمهاجر والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى ألغى القانون السابق وحل محله ، يبين أن أوجه الإيراد التى تغلها المنساجم والمهاجر ثلاثة : رسوم ، وإيجارات من مقود الاستغلال ، واتاوات بفئات محددة . والرسوم ثلاثة أنواع ، الأول رسوم النظر وهى التى لا يجوز النظر فى أى طلب يقدم تنفيذاً

لاحكام القانون الا بعد دفعها ، والثانى رسوم ترخيص الكشف وهى رسوم مستحدثة بقتضى القانون الجديد ، والثالث رسوم ترخيص البحث . والفرق بين هذين النوعين الآخرين هو ان ترخيص الكشف يعطى بقرار من وزير التجارة ولدة ثلاثة شهور غير قابلة للتجديد ، على الا تزيد المدة كلها على أربع سنوات . هذا وقد نص ايضا على انه لذوى الشأن فى التراخيص والعقود الحق فى طلب استخراج صور من العقود والخرائط المسجلة لها نظير رسوم معينة . ولئن كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بانشاء مجلس بلدى لدينة القاهرة ينص فى مادته الأربعين على ان « تكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ١ - ٨٠٠٠ - الرسوم الخاصة باستخراجات قيد المواليد والوفيات والرسوم والعوائد الخاصة بالاجراءات الصحية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومحال بيع المشروبات الروحية والخمر ورخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد » الا انه يقيمن اولا استبعاد رسوم المستخرجات الخاصة بصور العقود والخرائط المسجلة لها من نطاق اعمال النص السابق ، اذ ان هذه الرسوم انما تستحق بسبب جديد هو قيام المصلحة المختصة بتحرير نسخة من الأصل المطلوب ، بما لا يمكن معه اعتبارها رسوما او عوائد على رخص المناجم والمحاجر ، وبالتالي لا تكون من حق بلدية القاهرة بل من حق المصلحة التى تقوم باستخراج الصورة المطلوبة ، اما باقى انواع الرسوم الخاصة بالنظر والكشف والبحث فلا تثار بشأنها أية صعوبة اذ انها تعتبر رسوما على رخص المناجم والمحاجر وتكون بذلك من حق البلدية . لما كان البند الثامن من المادة ٤٤ سائلة الذكر يستعمل فى ضحرة كلمة الرسوم غلط بمناسبة استخراجات قيد المواليد والوفيات ثم يضيف اليها بعد ذلك كلمة العوائد بمناسبة باقى ما نص عليه هذا البند ومن بينه رخص المحاجر والمناجم ، فان هذه المارقة فى التعبير يجب حلها على انها يقصد ان تؤول الى البلدية كافة الإيرادات التى كانت تعود على الدولة - قبل انشاء البلدية - من الترخيص فى الكشف والبحث عن المناجم والمحاجر أو الترخيص فى استغلالها ، يستوى فى ذلك ان تكون هذه العوائد رسوما أو إيجارات أو اتوات . وترتيباً على ما تقدم فان بلدية

القاهرة هي صاحبة الحق فيما يحصل في دائرة مدينة القاهرة على المنساجم والمهاجر من رسوم نظر وكشف وبحث ومن ايجارات وابتاوات منذ تاريخ وضع أول ميزانية لها ، أما رسوم مستخرجات العقود والخرائط المكسلة لها فهي من حق المصلحة التي تقوم بتحرير هذه المستخرجات .

(مئوى رقم ٨٤ — فى ١٩٥٥/٣/٥) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الجهة المستفدة لرسوم رسو العائلات فى مياه النيل — القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة — النص فيه على اعتبار هذه الرسوم من إيرادات المجلس — قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ — اشتراطه الحصول على تصريح من وزارة الأشغال برسو العائلات بعد اداء جعل معين — احقية بلدية القاهرة فى هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ، بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ، نص فى مادته الأربعين على أن « تتكون إيرادات المجلس فى دائرة مدينة القاهرة من : ٦٠٠٠٠ — الرسوم والعوائد الخاصة بالتنازيم والجارى واشغال الطرق والحدائق العامة ومعادى النيل والعائلات بجميع انواعها ومراكب الصيد والزهرة والأسواق التجارية والسواحل » . كما أن قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ يقضى فى المادة ٦٩ منه بأنه « لا يجوز لاية ذهبية أو عوامة أو رفاص أو أى عائمة أن ترسو على شاطئ النيل أو مرموه أو الفرع أو المصارف أو أى مجرى عام وكذلك كل معدية تستعمل للنقل ، الا بعد أن تحصل على تصريح بذلك من وزارة الأشغال العمومية نظرا جعل معين تعيينه الوزارة ، على الا يخل ذلك بما يجب اخاذه من الاجراءات الأخرى طبقا للقوانين واللوائح » . ويتضى فى المادة ٢/٧٠ بأنه « . . . لا يجوز لأصحاب أية عائمة تغييرها أو ترميمها الا

في المكان الذي تحدده له مصلحة الري ، وذلك بعد دفع الأجر الذي تقرره
المصلحة المذكورة .

وقد ثار النزاع بين بلدية القاهرة ووزارة الأشغال حول أحقية كل
منهما لهذه الرسوم وما إذا كان حق البلدية في تلك الرسوم قد انقضى بصدد
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، أم أنه لا تأثير له على قانون بلدية القاهرة
في هذا الخصوص .

وبما أنه يبين من النصوص سالفة الذكر أن قانون بلدية القاهرة يمرض
قطعا لتعيين النجفة التي تؤول إليها حصيلّة الرسوم والعوائد الخاصة
بمعاذ النيل والعائمات بجميع أنواعها ومراكب الصيد والنزهة ، بينما
تتعلق النصوص الواردة في قانون الري والصرف بتحديد النجفة التي تشرف
على عمليات التصريح برسو الانتهاء السابقة على شواطئ النيل ونموه
أو أي مجرى عام آخر ، تلك النجفة التي أمطيت في الوقت ذاته حق تحديد
الجعل المعين الذي يحصل مقابل مجرد الرسو أو الأجر الذي يجيء مقابل
البقاء في مكان على الشاطئ للتعمر أو للترميم . وبما أن الأصل في استحقاق
الرسوم والعوائد التي تجيء بمناسبة خدمة معينة أو منفعة خاصة ، أن
حصيلتها إنما تؤول إلى الجهة العامة التي تقوم بالإشراف على أداء هذه
الخدمة أو المنفعة ، إلا أن الشارع قد يفصل ما بين الأمرين ، فيجسم
استحقاق الرسوم والعوائد لجبة عامة ، غير تلك التي ينبط بها القيام بالأمر
الذي تستحق عليه تلك الرسوم والعوائد ، ومن ناحية أخرى فإن تحديد
مئات هذه الموارد المالية بواسطة هذه الجهة الأخرى لا يغير من الأمر في شيء
طالما أن الشارع قد نسي على أولولتها للجهة ثانية .

وبما أنه — للتعليل على ما تقدم — يلاحظ أن الشارع كثيرا ما يجعل
من موارد الهيئات المحلية أو المصلحة بعض أنواع الرسوم والعوائد التي
تفعلها مرافق عامة حكومية تديرها الحكومة المركزية ، بل أنه قد يجعل من
بين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من الضرائب العامة ، ومثل ذلك ما تقضى به

المادة الأربعون من قانون مجلس بلدى مدينة القاهرة من انه ، تتكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ١ — عوائد الاملاك البنينة .
٢ — الرسوم والاجزاء المثوية التى يقرها المجلس تطبيقا لاحكام المادة ٢١ من هذا القانون . ٣ — الرسوم والعوائد المقررة على السبارات والموتوسيكلات والتراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك . ٤ — ضريبة الملاهى والمراهنات . ٥ — حصة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والتزام النقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العامة . . الى آخر بنود هذه المادة . . وقد انطوى هذا النص على ضرائب ورسوم مقررة بمقتضى قوانين أو لوائح عامة فى جميع انحاء البلاد . مثل عوائد الاملاك البنينة ورسوم السيارات وضريبة الملاهى والمراهنات ، واذن فلم يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة — بما لها من حق السيادة والسلطان — مانعا من امكن النص على ايلولة حصيلتها الى هيئة عامة اخرى ، كما ان هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسم واداء الخدمة .

وبما ان الجمل المنصوص عليه فى المادة ٦٩ من قانون الرى والصرف يعتبر رسما ، اذ انه يحصل مقابل رسو العائمة أو المركب على الشاطئ ، كما ان هذا الوصف ينطبق أيضا على الأجر الذى جعلته المادة ٧٠ من القانون السابق مقابلا لترك العائمة فى مكان على الشاطئ من أجل تربيهما أو تعميرها ، وعلى أية حال فان الأجر هنا يندرج تحت كلمة العوائد الواردة فى المادة ٤٠ من قانون البلدية .

لذلك فان بلدية القاهرة هى صاحبة الحق فى كلفة الرسوم والعوائد التى تحصل من المعديات والمراكب وسائر العائيات فى مدينة القاهرة نظير مجرد رسوها أو فى مقابل تركها فى مكان على الشاطئ للترميم أو التعمية .

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

مستور سنة ١٩٢٣ — أرسلوه في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ قواعدهم
ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها —
التفرقة بين الرسم والضريبة .

ملخص الحكم :

ان ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها
قد أرسى قواعدها في مصر الفصل الخامس من الباب الثالث من دستور
سنة ١٩٢٣ ، وهو الذى نظم مجالس المديرية والمجالس البلدية ، فنصت
المادة ١٣٣ منه على أن « ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على
اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين »
ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع فى المالية على أنه « لا يجوز اقتطاع
ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالى بتغطية
شئ من الأموال أو الرسوم الا فى حدود القانون » . ففرق هذا الأصل
الدستورى بين الرسم والضريبة بقصد تحديد نطاق اختصاص كل من
السلطين التشريعية والتنفيذية ، حتى لا تتغول الأخيرة على ما هو دلتان
فى اختصاص الأولى للسلطة التنفيذية وللجبالس البلدية — باعتبارها
تحت الوصاية الادارية للسلطة التنفيذية — حق فرض الرسوم فى حدود
القانون ، أما فرض الضرائب فأمره مما تستقل به السلطة التشريعية ،
فلا يجوز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . أما عن التكاليف
أو الرسوم التى تجبى مقابل خدمات عامة معينة فيجب أن يفسح القانون
حدود هذه التكاليف والرسوم ، على أن يعهد الى السلطة التنفيذية أن
تتسرع داخل هذه الحدود بمقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح وتقررات
تنفيذية تصدرها .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

قاعدة رقم (٣٥)

المادة :

الرسم البلدى الإيجارى المقروض على شاغلى العقارات المبنية في
مدينة القاهرة المربوط من سنة ١٩٥٨ — عدم تأثيره بتخفيض إيجارات الأماكن
المقروءة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المجلس البلدى لمدينة القاهرة قد خول سلطة فرض رسوم على
المتنصعين بالخدمات العامة التى يؤدى عنها مقصورة على المنتفع بها وحده لا يشترك فيها
تكون الخدمة التى تؤدى عنها مقصورة على المنتفع بها وحده لا يشترك فيها
سواء ، بل يكفى أن تكون هناك مشاركة منه فى الانتفاع بالخدمة على صورة
أو أخرى حتى ينهض المبرز القانونى لفرض الرسم مساهمة متسه فى تكاليف
الخدمات العامة التى يقوم بها المجلس ويرصد نفقاتها وأيراداتها فى ميزانيته
تسوية التى تصدر فى أول السنة ، ومن ثم فإن الأصل المقرر بالنسبة الى
هذه الرسوم انها سنوية وتعتبر مستحقة للخزانة فى أول السنة باعتبارها
داخلة فى ضمن المبالغ المقررة لهذا الوجه من أوجه الإيرادات المخرجة فى
القرار الصادر بالميزانية .

وبناء على ما تقدم فإن قرار المجلس البلدى بفرض رسم بلدى على
شاغلى المبنى الواقعة فى حدود اختصاصه لا يخالف فيما نص عليه من
استحقاق الرسم كل ستة أشهر مقدما ، القواعد العامة فى فرض الرسوم ،
كما لا يتعارض مع أحكام قانون المجلس البلدى الذى خوله الحق فى فرض
هذا الرسم ، ذلك أن الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة قد حذت وعاء الرسم
الإيجارى الذى يدفعه شاغلو المبنى على أساس القيمة الإيجارية للمبنى ،
وهذه القيمة لا يتصور أن تكون شهرية استنادا الى أن الإجرة تجمع شهرا
عشره ، فقد نكل القانون ذاته ببيان وصف القيمة الإيجارية بأنها سنوية

عندما قرر في البقرة (د) من المادة ٢١ سابقة الذكر أن يعفي من هذا الرسم شاعلو الأماكن التي لا تجاوز أجزتها أربعة وعشرين جنبها في السنة ، ومن ثم فإن القبة الإيجارية التي يجب اتخاذها وعاء للرسم البلدي لا يمكن أن تكون سوى القيمة الإيجارية السنوية ، وعلى مقتضى ذلك يتمين بقاء الرسم البلدي المربوط عن سنة ١٩٥٨ على ما هو عليه دون أن يتأثر بتخفيض الإيجار الذي قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

(مقضى رقم ٢٩ - في ١/٦/١٩٦٠) .

مقابلة رقم (٤٦)

المبدأ :

حصيلة الرسوم المفروضة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، على أسواق الجملة للخضر والفلكة بروض الفرج - الجهة التي تؤول إليها هذه الحصيلة - هي مجلس بلدي مدينة القاهرة .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدي لمدينة القاهرة حددت موارد هذا المجلس ومن بينها الرسوم الخاصة بالأسواق التجارية التي نصت عليها في البند السادس .

وقد جاءت عبارة هذا النص عن الأسواق التجارية عامة مطلقة بحيث تتناول هذا النوع من الأسواق كافة دون تفرقة ، بين سوق قومية وأخرى بلدية ما دامت تقع في دائرة محنة القاهرة لأن ذلك هو المنطوق الذي اعتد به المشرع في تحديد حصيلة الرسوم التي تتكون منها إيرادات المجلس البلدي .

والترفة بين السوق البلدية والسوق القومية إنما تجد مجال أعمالها في تحديد السليطة المختصة بالإشراف على السوق طبقاً لأحكام القانون رقم

في سنة ١٩٤٦ بتنظيم تجارة الجملة ، ولا وجه لأعمال هذه التفرقة عند تطبيق حكم الفقرة السادسة من المادة ٤٠ من قانون انشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة على الوجه المتقدم ذكره .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد متواها السابقة فى هذا الموضوع كالمادة فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ باستحقاق مجلس بلدى مدينة القاهرة الرسوم المحصلة من سوق القاهرة للخضر والفاكهة .
معرض الفرج .

بمقتوى رقم ٧٠١ - فى ٢٤/٨/١٩٦٠ .

قاعدة رقم (٣٧)

المادة :

الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية وعلى المياه المرشحة وعلى شغل الشواطىء والشواجل بقصد الاصطيفاء فى منطقة القنطرة - الرسوم البلدية على العقارات المبنية - عدم خضوع هيئة قناة السويس لهذه الرسوم فيما عدا رسوم اشغال شواطىء بحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطيفاء فانها تخضع لها تطبيقا لقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

مقتضى الفتوى :

ثار الخلاف بين هيئة قناة السويس وبين بعض المجالس البلدية حول قوس معسائل :

الأولى - الرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية .

الثانية - الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية .

الثالثة - الرسوم البلدية على المياه المرشحة .

الرابعة - الرسوم البلدية على شغل الشواطئ والسواحل بقصد الاصطياف .

وتتحصل وقائع المسألة الأولى في أن مجلس بلدى الاسماعيليه يطالب الهيئة بأداء الرسوم الإضافية على ضريبة العقارات المبنية ويستند في ذلك الى المادة ٢٧/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ التى تنص على أن « للمجلس البلدى أن يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما اضافية بنسبة مئوية على ضريبة العقارات المبنية فان لم توجد هذه الضريبة فتفرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية » ، وتكر الهيئة على المجلس حقه فى اقتضاء هذه الرسوم استنادا الى اعلاناتها من الرسوم الأصلية على العقارات المبنية التى كانت مملوكة لشركة قناة السويس وألت ملكيتها الى الدولة منذ تأميمها .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع جلساتها المتعددة فى ٢٠ من يولية و ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ و ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ موضوع خضوع العقارات المملوكة لهيئة قناة السويس للضريبة على العقارات المبنية وانتهت الى عدم خضوعها لهذه الضريبة ، وقد استندت الجمعية فى هذا الرأى الى ما تقضى به المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من إعفاء العقارات المملوكة للدولة من أداء الضريبة على العقارات ، وإلى ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من تأميم هذه الشركة ونقل كافة أموالها والتزاماتها الى الدولة .

ولمباد ذلك أن الجمعية استندت فى فتواها هذه الى اعتبار اموال شركة قناة السويس التى آلت الى الدولة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم هذه الشركة أموالا مملوكة للدولة فى مفهوم الفقرة (١) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤. شأن الضريبة على العقارات المبنية المتقدمة فكرها ، ومن ثم يعمى إعفاء هذه الأموال من الضريبة المشار اليها شأنها فى ذلك شأن الأموال المملوكة للدولة .

وحكمة هذا الاعفاء ظاهرة ذلك لأن إخضاع أموال الدولة للضريبة إنما يعنى إضافة حصيلة الضريبة الى إيراداتها ثم استئصالها من مصروفاتها في ميزانيتها العامة وهو أمر غير مجد ، فضلا عما يترتب عليه من تعقيد في أوضاع الميزانية ، ولا يغير من هذا النظر في خصوص الأموال المشار إليها ، أن هيئة قناة السويس تقسم على هذه الأموال ، فلكل لأن الخبرة في هذا الصدد بملكية الدولة وهو أمر مسلم ثابت بنص صريح قاطع ، وقيام الهيئة على الأموال المشار إليها ، أنها هو لحساب الدولة وبالنيابة عنها بوصفها مؤسسة عامة .

والأصل أن يتبع الرسم الإضافي الضريبة الأصلية وجودا وعدما ، ولما كانت أموال الهيئة العامة لقناة السويس معفاة من الضريبة على العقارات البنية باعتبارها أموالا مملوكة للدولة لمعى مقتضى ما تقدم تعفى كذلك من الرسم الإضافي على هذه الضريبة .

ولا يغير من هذا النظر في خصوص هذه الأموال أن المادة ١/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ تقضى بفرض الرسوم الإضافية على العقارات البنية ولو لم تكن خاضعة للضريبة الأصلية ويكون فرض الرسم في هذه الحالة بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية ، ذلك لأن المقصود بهذا النص كما يدل على ذلك أصله في التشريع السابق وهو القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ أنها هي العقارات الواقعة في البلاد التي لم تقصر فيها ضرائب (المسادة ١٠٢/١١) .

وفما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بالرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية فإن مجلس بنطوى الانمطيلية يطالب الهيئة بهذه الرسوم استنادا إلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بالتصريح له بفرض رسوم بلدية على المحال التجارية والصناعية بالفتات الهيئة في هذا القرار ، كما أن مجلس بلدى السويس يطالبها بهذه الرسوم استنادا إلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وإلى شركة قناة السويس كانت تخضع لهذا الرسم قبل دخول الهيئة مملوها ، كما يطالب

بهذه الرسوم مجلس بلدى القنطرة غرب استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٥١ .

وقد صدرت هذه القرارات تطبيقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظم المجالس البلدية التى تنص على ان للمجلس ان يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما على المحال العمومية والأندية والمحال التجارية والصناعية ، وقد تضمنت هذه القرارات بيانا بالمحال التى يفرض عليها الرسوم البلدية وهى كلها محال تجارية أو صناعية .

وقد انشئت مكاتب هيئة قناة السويس ومصانمها (ورشها) خاصة بخدمة مرفق المرور فى قناة السويس الذى تقوم عليه هيئة القناة ، ومن ثم فهو لا تعتبر محلات تجارية أو صناعية فى مفهوم المادة ٢/٣٥ المشار اليها والقرارات الصادرة تطبيقا لها ، ولا تخضع للرسوم المقرر على هذه المحلات ،

وفىما يتعلق بالمسألة الثالثة الخاصة بالرسوم البلدية على المياه المرشحة التى تنتجها الشركات ، فان مجلس بلدى الاسماعيليه يستند فى مطالبة الهيئة باداء هذه الرسوم من المياه التى تنتجها الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ويبين من الاطلاع على هذا القرار انه ينص على أن « يحصل الرسم البلدى على المياه المرشحة التى تنتجها شركات المياه بواقع المئتين الفاتية . . » ومضاف هذا النص أن « الرسم البلدى المنصوص عليه لا يسرى الا على الشركات » .

ولما كانت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد زالت منذ تأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وقامت الهيئة العامة لقناة السويس من تاريخ العمل بهذا القانون بإدارة واستغلال مرفق المرور فى قناة السويس وهذه الهيئة مؤسسة عامة فان من مقتضى ذلك عدم خضوعها منذ التاريخ المشار اليه للرسوم البلدية المقرر على الهيئة المرشحة للتقييم نكوه .

وفيهما يتعلق بالمسألة الرابعة الخاصة بالرسوم البلدية المقررة نظير اشغال الشواطىء والسواحل بقصد الاصطياف ، فان مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب بها استفاداً الى قرار وزير الشؤون البلدية والتروية الصادر بتاريخ ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٠ .

وهيئة قناة السويس تستعمل جزءاً من شاطئ بحيرة التمساح لاستحمام موظفيها وعيالها ، ومن ثم يتعين ان تخضع للرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

لهذا انتهى الراى الى خضوع هيئة قناة السويس لرسوم اشغال شاطئ بحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطياف ، وعدم خضوع عقارات الهيئة للرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية ، وعدم خضوع مكاتب الهيئة ومصانعها (روثها) للرسوم المفروضة على المحال التجارية والمسنامية ، وعدم خضوع الهيئة للرسم المقرر على المياه المرشحة التى تنتجها الشركات .

(لتوى رقم ٢٥٤ — فى ١٤/٣/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والاشهزة اللاسلكية — وضعه قاعدة عامة بغرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى — تفرقة فى فئات الرسم بين دائرة كل من مجلس بلدى مدينى القاهرة والاسكندرية وبين دائرة المجالس البلدية الاخرى — ليس معناه اعفاء من لا يدخل فى نطاق التحديد الادارى لمجلس بلدى معين — اساس ذلك — تأكيد هذا المعنى من احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مرسوم الاذاعة والاشهزة

اللاسلكية قد تضمن في المادة الأولى منه ، فرض الرسم على كل مستهلك .
لتيار كهربائي من كل وحدة كيلو وات سامة من التيار الكهربائي المستهلك .
على الوجه الآتي :

مليمان في دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية
ومليم في دائرة المجالس البلدية الأخرى وراعى المشرع اعفاء الطاقة
الكهربائية المستهلكة في القوى المحركة من هذا الرسم .

وأوجبت المادة الثالثة منه على المصانع والورش والمحلات وسائر
الجهات التى تدار الكهرباء من محطات توليد خاصة بها ان تخفض
عددا مستقلا للإشارة الخاصة بها حتى يحصل الرسم بمقتضاها فلا يشهد
القوى المحركة التى تدار بها تلك المصانع أو الورش وبين من نص المادة
الأولى من القانون المذكور أنه جاء مطلقا اذا وضع قاصدة مائة والتزاما
غير محدد النطاق بشخص معين أو بكنز خاص ، مقتضاها فرض الرسم
على كل مستهلك لتيار كهربائي ، وإذا كان المشرع في سبيل تحديد قيمة
هذا الرسم قد قرن بين مستهلكى دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى
القاهرة والاسكندرية وبين غيرهم ممن هم في دائرة المجالس البلدية
الأخرى وأنه لم يعف من هذا الرسم احدا ، ولا محل لتصدى الشركة
المدعية بأن القرار بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يسرى على مصانعها
لأنها لا تقع في دائرة أى مجلس سلكى ذلك أن الرسم مفروض على كل
استهلاك للتيار الكهربائي في غير القوى المحركة وذلك بمسفة عامة مطلقة
غير محددة ومفاد هذا ان كل مستهلك لتيار كهربائي ممن هذا القبول
خاضع لسداد هذا الرسم الذى لم يعف القانون منه احدا وإذا كان
القانون في مجال تحديد فئسفات الرسم قد فرق بين دائرة كل من مجلس
بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبين دائرة المجالس البلدية الأخرى
فليس معنى ذلك اعفاء من لا يدخل التحديد الإدارى لمجلس بلدى معين
لأن الاعفاء من الضريبة أو الرسم لا يكون الا بقانون مقصود المشرع ليس
هو الاعفاء وإنما تحديد فئسفات للرسم احدهما للقاهرة والاسكندرية .
والأخرى لما عدا هاتين المدينتين .

لذلك فان الشركة المفضية تخضع ، باعتبارها مستهلكة لتيار كهربائي للرسم المفروض ، ولما كانت مصصاتها خارج نطاق كل من مجلس بلدى مدينى القاهرة والاسكندرية فانها ازاء خضوعها للرسم المفروض تكون ملزمة بهذه المثابة بسداد الرسم ، طبقا للفئة الأدنى المقررة لدائرة المجالس البلدية الأخرى ومقداره ملزم واحد عن كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك .

ومما يؤيد هذا النظر أن المشرع عالج بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ ما اثر من جدل حول عدم استحقاق الرسم على مستهلكى التيار الكهربائى فى الجهات غير الداخلة فى دائرة المجالس البلدية وذلك بنصه على سريان هذا الرسم بفئة ملزم واحد فى سائر أنحاء الجمهورية فيما عدا دائرة محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

(طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٩ فى - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٤) .

المادة رقم (٢٩)

المبدأ :

المادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية يجيز لمجلس المدينة فرض الرسوم على المحال التجارية - عملية نقل الأشخاص بالانوبيس تعتبر عملا تجاريا طبقا للمادة الثانية من القانون التجارى - مكاتب شركة النقل التى تتخذ مقرا لهاشرة النشاط تعتبر محالا تجاريا - مجلس المدينة ان يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الواقعة فى دائرة اختصاصه - ليس لمجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة ان يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الأخرى التابعة لها - سبند ذلك : الرسم لا ينطبق على الشركة ذاتها وإنما على المكاتب باعتبارها محالا تجارية .

ملخص الفتوى :

عملية نقل الأشخاص التى تقوم بها شركة النيل العامة لإنوبيس

شرق الدلتا - هي عمل تجارى بطبيعته ، وفقا لنص المادة الثانية من القانون التجارى ، التى تقضى بأن كل مقاول أو عمل متعلق بالنقل برا أو بحرا يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ، كما أن ممارسة هذا العمل ملئ وجه الاحتراف تجعل القائم به - فى نظر القضاة - تاجرا ، بالتطبيق لنص المادة الاولى من القانون المذكور ، التى تقضى بأن كل من اشتغل بالاعمال التجارية واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تاجرا ، ومن ثم فسان مباشرة النشاط الذى من هذا القبيل فى محل معين ، نفسى عليه صفة المحل التجارى .

ومن ثم فإن مكاتب الشركة المذكورة - التى تتخذها مقاراً لمباشرة نشاطها التجارى - تدخل فى محلولها الحال التجارى المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ٤٠ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وبما أن ذلك فانه - طبقاً لنص هذه الفقرة - يجوز لمجالس المدن - ومن بينها مجلس مدينة أبو كبير - أن تفرض رسوماً على مكاتب الشركة الواقعة فى دائرة اختصاصها باعتبارها محلاً تجارياً .

ولا وجه للقول بازدواج الرسم عند فرضه على الشركة فى مركزها الرئيسى ومكاتبها الفرعية عنها فى المدن الأخرى ، إذ أن الرسم إنما يذهب على المكاتب الواقعة فى دوائر مجالس المدن المختلفة ، باعتبارها محلاً تجارياً ، ولا ينصب الرسم على الشركة ذاتها ، بوصفها شمساً معنوية ، ومن ثم فإن مجلس المدينة الواقع فى دائرته المكتب (أو المكاتب) هو وحده الذى يحق له فرض الرسم المشار إليه ، دون مجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة أو المكاتب الأخرى ، مما يمتنع معه القول بوجوب ازدواج فى فرض الرسم .

(مقضى رقم ٩٢٩ - ق ١٩٦٥/٩/٢٨)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

رسوم بلدية - استحقاقها - مرفق يدار بالطريق المباشر - عدم
استحقاقها - مال عام - عدم جواز الحجز عليه .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للفترة التالية لاسقاط الالتزام فان المرفق وتمد أصبح
تحت الادارة المباشرة للدولة فانه لا يخضع للرسوم البلدية وبذلك فانها
غير قابلة للحجز عليها لاي سبب وفقا لنص المادة ٨٧ من القانون
المدني وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس قروى منية سمنود على ممتلكات
المرفق وقع على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا اثر له .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للنسوى
والتشريع الى :

١ - عدم جواز مطالبة الادارة الحكومية لمرفق سكك حديد الدلتا
بالرسوم البلدية المستحقة على شركة سكك حديد الدلتا التى اسقطت
الالتزامات فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

٢ - عدم استحقاق اية رسوم بلدية على الادارة المذكورة فى المدة
التالية لاسقاط الالتزام .

٣ - بطلان الحجز الادارى الموقع بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧
من مجلس قروى منية سمنود على موجودات المرفق واعباره كان لم يكن .

(فتوى رقم ٤١٥ - فى ١٥/٤/١٩٦٧ هـ)

قاعدة رقم (٤١)

المبحث :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ — بتحصيل رسوم رخص صيد الأسماك — القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة — قيام مصلحة السواحل بتحصيل هذه الرسوم لحساب مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم لحساب محافظة القاهرة بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ — امتناع المصلحة عن التحصيل بعد العمل بالقانون الأخير مخالف لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — محافظة القاهرة — عدم استحقاقها لرسوم رخص الصيد بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — استحقاقها لهذه الرسوم بعد نفاذ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون الأول ولادة قصاصها ٣٠ يونية سنة ١٩٦٧ .

منخص الفتوى :

ان العمل قد جرى فى ظل المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك على أن تحصل مصلحة السواحل باعتبارها الجهة التى تمنح رخص الصيد الرسوم المقررة على هذه الرخص وتسلمها لمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا الى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والتى تنص على أن « إيرادات المجلس تتكون من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة ومن الموارد التى أوردتها فى المادة المذكورة ومن بينها ما ورد فى البند رقم ٦ والبند رقم ٨ والخاصة بالرسوم والعواید الخاصة بالتنظيم وأشغال الطرق والجداول العامة ومعادى النيل والمعائم بجميع أنواعها ومراكب الصيد والنزهة والأسواق التجارية والسواحل والرسوم الخاصة برخص الصيد » .

وقد ظلت مصلحة السواحل تورد هذه الرسوم الى مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم الى محافظة القاهرة بعد الغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ والذي حل محله القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون، نظام الادارة المحلية غير ان مصلحة السواحل امتنعت عن توريد هذه الرسوم اعتبارا من يونيه سنة ١٩٦١ وذلك بناء على فتوى ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية والتي انتهت الى انه لا يحق لمحافظة القاهرة ان تحصل رسوم رخص الصيد المقررة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك الذى حل محل الرسوم بقانون الصائد فى ٣١ ابريل سنة ١٩٣٦ وذلك من تاريخ نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وقد عرضت محافظة القاهرة الموضوع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارات الادارة المحلية والاسكان والمزايا، فابدت الرأى الذى انتهت اليه ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية وقد نهت مصلحة السواحل الى انها فى سبيل حصر المبالغ التى سددت لحساب محافظتى القاهرة وبورسعيد بدون وجه حق تمهيدا للمطالبة باستردادها .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية قد نص فى المادة ٢٩ منه على الضرائب والرسوم التى رأى أن يؤول حصيلتها الى المجالس المحلية ، ومن بين هذه الضرائب والرسوم ضرائب الاطيان والضريبة على العقارات المبنية ورسوم السيارات والموتوسيكلات وضريبة الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هذه الرسوم والموتوسيكلات وضريبة الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هذه الرسوم الى المجالس المحلية وبالتالي يمتنع على هذه المجالس المطالبة بها من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر غير أنه نظرا لهستير القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اضاف هذا القانون فقرتين أخريين الى المادة ٧٧ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية نصها كالآلى :

» ويعتبر فرض وتحصيل الموارد والرسوم المحلية المعمول بها قبل قانون نظام الإدارة المحلية صحيحا ، ومع ذلك لا يجوز للمجالس المحلية ان تجمع بين هذه الموارد والرسوم وبين أية موارد ورسوم أخرى تقرر نفس النشاط استناداً الى أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ويستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة الى ان تلغى او تعدل الموارد والرسوم المحلية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وفي مدة اقصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن مؤدى هذا التعديل ان ما كانت تفرضه او تحصله المجالس المحلية من موارد ورسوم قبل العمل بقانون الإدارة المحلية يعد صحيحاً وذلك لحين النفاذ أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة اقصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن العمل قد جرى قبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن تحصل مصلحة السواحل والمصايد رسوم رخص الصيد وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ ومن قبله وفقاً للرسوم الصادرة في ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ وتوردها الى مجلس بلدى مدينة القاهرة والذى حلت محله محافظة القاهرة وفقاً لما كان يقضى به القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قبل صدور الإدارة المحلية ، ومن ثم فإن هذا التحصيل يعتبر صحيحاً وتظل مصلحة السواحل والمصايد ملتزمة بتوريد رسوم رخص الصيد التى تحصلها الى محافظة القاهرة لحين النفاذ أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة اقصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن محافظة القاهرة ما كانت تستحق رسوم رخص الصيد المقررة فى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠

وذلك من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
غير أنه وفقا لما قضى به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل قانون
الإدارة المحلية سالف الذكر، يكون تحصيل مصلحة السواحل والمصايد
لهذه الرسوم في حدود محافظة القاهرة هو لحساب هذه المحافظة وذلك
حتى تعدل الموارد والرسوم المحلية المقررة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ ولدة اتصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

(ملغى رقم ٤٧٤ — في ١٩/٤/١٩٦٧) .

الفصل الرابع

رسم توثيق وشهر

مادة رقم (٤٢)

المادة :

رسم التسجيل - القانون الواجب التطبيق عليه - هو القانون المعمول به عند تقديم التصورات لتوثيقها أو لتسعين على عقوبات قوى الشان أي القانون المعمول به عند تحصيل هذه الرسوم ،

المحوى القانوني :

إن المركز القانوني للممول شأنه في ذلك شأن البراءة القانونية الأخرى يكون في مبدئه مركزاً قانونياً عاماً ، ويتحقق هذا الوضع بمجرد توريث قانون من قوانين الضرائب أو الرسوم وانطباقه على حالة الممول ، وهذا المركز القانوني العام قليل للتعديل في كل حين ، فإذا ما ربطت الضريبة أو الرسوم وفرضت على الممول ونشأ بذلك دين الضريبة أو الرسم في ذمة الممول والتزم بإدائه إلى الجهة المختصة بتحصيله انتقل المركز القانوني العام إلى مركز قانوني فردي خاص لا يجوز المساس به ولا تسري عليه تبعاً لذلك للتعديلات اللاحقة في قوانين الضرائب أو الرسوم .

ورسوم التسجيل هي - طبقاً للتكليف القانوني الصحيح - ضرائب غير مباشرة تستحق بمناسبة طلب التسجيل ، لأنها تختلف في طبيعتها تماماً عن الرسوم بالجملة المفى للكلمة ، ذلك أن الرسوم التي تستحق بمناسبة خدمة معينة يتعين كى تعفى رسوماً حقيقية ألا يتجاوز مقدارها تكاليف الخدمة المطلوبة ، في حين أن رسم التسجيل يجاوز كثيراً التكاليف الفعلية لعملية التسجيل مما يجعلها في حقيقة الأمر ضرائب غير مباشرة تستحق

بمقاسبة عملية التسجيل ، وليست رسوما مقابل أداء هذه الخدمة . وإذا كان للواقعة المنشئة لدين الضريبة كيان مستقل سابق على واقعة التحصيل . في الضرائب المباشرة ، فإن هذه الواقعة تختلط بالتحصيل أو تتم معه في وقت واحد في حالة الرسوم والضرائب غير المباشرة . ويؤخذ من هذا أنه يعطى التحصيل في الرسوم والضرائب غير المباشرة ينقلب مركز الممول من مركز قانوني عام إلى مركز قانوني فردى خاص لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه التعديلات اللاحقة في القوانين الخاصة بهذه الرسوم أو الضرائب غير المباشرة .

وينطبق هذا المبدأ على استحقاق رسوم التسجيل ، يبين أن المادة الخامسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل تنص على أنه « إذا وقع أي تصرف من التصرفات المبينة أنواعها بالجدول المرفق لهذا القانون بالاشهاد أو بمعد عرقى مطلوب حفظه حصلت رسوم التسجيل عند تحرير الاشهاد أو حفظ العقد العرقى ، وإذا كان التصرف بمعد عرقى واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظف والمأمورين العموميين المخول لهم التصديق على الإضاءات أو الاختام أن يحصلوا مع رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما إليها » . كما تنص المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على أنه « لا يقوم الموثق بتوثيق محرر إلا إذا دفع الرسم المستحق عنه » ، وتنص المادة السادسة والعشرون من اللائحة ذاتها على أن « لا يقوم الموثق بالتصديق على توقيع في محرر عرقى إلا بعد أداء الرسم المقرر . . . » ، ويؤخذ من هذه النصوص أن الواقعة المنشئة لدين رسم التسجيل والتي يقرب عليها انتقال مركز الممول من مركز قانوني عام إلى مركز قانوني خاص ، هي واقعة توثيق الحررات أو التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها ، ذلك أن القانون يوجب أداء الرسم عند توثيق الحرر أو التصديق على التوقيعات ، فتمت هذه الواقعة وتم تحصيل الرسم عند إنجازها ابتكر مركز الممول في هذا الصدد ، بحيث لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه أية تعديلات لاحقة .

لهذا فإن القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق برسوم التسجيل

على القانون المعمول به عند تقديم المحررات لتوثيقها أو للتصديق على توقيعات ذوى الشار عليها ، وهو الوقت الذى يتم فيه تحصيل هذه الرسوم .

(غتوى رقم ٧٠٠ — فى ١٨/١٢/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض المرائب والرسوم — سريان الاعفاء بالنسبة للرسوم المستحقة على أشهر عقود القرض التى تبرمها الجمعيات التعاونية ويقتن بها رهن عقارى — عدم جواز التفرقة بين العقود التى تترتب حقوقا لصالح هذه الجمعيات أو تلك التى تترتب ضدها — ورود نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية عاما فلا يجوز تخصيصه — مثال — بالنسبة للجمعية التعاونية لبناء مساكن أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .

ملخص الفتوى :

ان العقد الذى أبرمته الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مع البنك العقارى الزراعى المصرى وهو يتعلق بقرض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقداره ٢٠٣٨٤٠ جنيها وضمانا لهذا القرض قامت الجمعية بتقرير وتحويل بعض الحقوق العينية العقارية وهى رهن وامتيار لصالح البنك المذكور . وقد أدت الجمعية الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عند شهر هذا العقد رسوما من شهر الحقوق العينية العقارية التى تربت بمقتضاه بلغ مقدارها ٢٤٠ مليها و ٤٣١٣ جنيها ، ورسوم دقة بلغ مقدارها ٦٠٠ مليسم و ٢٠٩ جنيها .

والجاءت هذه الرسوم قد جُمِعت في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦.
والجري الشهر بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ ، فإن القاتون الذى يسرى
في هذه الحالة هو القاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية
المصرية ، الذى ظل ساريا حتى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ (وهو تاريخ
العمل بقاتون الجمعيات التعاونية الحالي الصادر بالقاتون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٦) .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من القاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ سالت
الذكر نص على أن « الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا لاحكام هذا القاتون
(ومن بينها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التي اشارت اليها المادة
الاولى منه) تتمتع بالمزايا الآتية » :

١ —

٢ — تملئ من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو — حقوقها العينية
المقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات .

٣ — تملئ من كافة رسوم النفقة المفروضة حاليا والتي تفرض
مستقبلا على جميع العقود والمحركات والأوراق والطبوعات والسجلات
وغرها .

٤ —

وبعيد هذا النص أن العقود التي تبرمها الجمعيات التعاونية لبناء
المساكن معفاة من رسوم النفقة ومن رسوم التسجيل المتعلقة بممتلكاتها
أو حقوقها العينية الجبرية .

والمعقد الذى أبرمته الجمعية التعاونية مع البنك المقارى الزراعى
المصرى المعروضة يتضمن ترتيب بعض الحقوق العينية المقارية التبعية
على بعض ممتلكاتها ضمانا للقرض الذى حصلت عليه من البنك — هذا
المعقد يعتبر من العقود المتعلقة بممتلكات الجمعية التعاونية ذلك أن الرهن
يمثل تلك الحقوق العينية التبعية ، انما يترتب حقا عينا مقاريا على

العقار الذى يمتلكه الجمعية ، ومن ثم فهو فى حقيقة الامر تصرف جزئى فى هذا العقار ولهذا السبب استلزم القانون لصحته أن تتوافر فى الراهن اهلية التصرف فى العقار ذاته ، (المادة ١٢٣/٢ من القانون المحنى) .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين الغاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس من رسوم شهر عقد القرض سالف الذكر ومن رسوم النصفة المقررة على العقود .

ولا وجه للقول بأن الاعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ مقصور على الرسوم الخاصة بشهر الحقوق المبنية العقارية التى تترتب لصالح الجمعيات التعاونية ، دون الرسوم المتعلقة بشهر الحقوق التى تترتب عليها ولا وجه لهذا القبول لأنه تخصيص للنص على الاعفاء الذى ورد علما دون دليل على هذا التخصيص فضلا عما يتضمنه من تفويت الحكمة من هذا الاعفاء وهى التيسير على الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى مباشرة نشاطها ذلك لأن نفقات شهد حق الرهن تقع بحسب الأصل على عاتق هذه الجمعيات باعتبارها مدينة راهنة (المادة ١٠٣١/٢ من القانون المحنى) ولو دفعها المتعاقد مع الجمعيات التعاونية ، أى البنك فانها تدخل فى أصل الدين وتأخذ مرتبة الرهن (المادة ٥٨/١ من محني) أما الرهون التى تنقرر لصالح الجمعيات التعاونية فليست جديرة بذاته الرعية التى يجب بالضرورة أن تنقرر للرهون المرتبة شذوها لأن معروفات شهرها لا تحصلها الجمعيات التعاونية بل يحصلها الراهن .

ومما يؤيد هذا النظر ، أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وهو القانون الصادر فى ظل قانون الجمعيات التعاونية الحالى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ ، والذى نقل الاعفاءات الضريبية التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه بجذائرها — هذا القانون (رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧) قد أورد النص المقابل للمادة ٢/٤٣ سالفه الذكر على نحو لا يدع مجالاً للشك حول سريان الاعفاء من رسوم الشهر على عقود الجمعيات التعاونية المتعلقة بالحقوق المبنية العقارية سواء أكان ترتيب هذه الحقوق قد جاء

لصالح الجمعيات المشار إليها أو ضدها ، تقتضى فى المادة ٢/١ باعفاء الجمعيات التعاونية (سائلة الذكر من رسوم التسجيل التى يقع مباء أدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية انعقارية وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

(فتوى رقم ٥٨٥ — فى ١٩٦٣/٦/٨) .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

رسم التوثيق والشهر — استحقاقه طبقا للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على التصرف أو الموضوع الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه أو شهره أو ايداعه — العبرة فى تحديد الرسم أو تعيين ثقله وهى بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذى يتضمنه — تعدد التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد يترتب عليه تعدد الرسم — صدور منشورين بهذا المعنى يجعلها صاندين بالتطبيق الصحيح للقانون ، ويجعل حكمها كالتسفى يسرى من تاريخ العمل بالقانون لا من تاريخ صدورهما — تطبيق معيار التعدد ذاته بالنسبة لرسم الانتقال عليه فى المادة ٩ .

ملخص الفتوى :

ان البقرة الثانية من المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه : « ويتعدد رسم الحفظ على المحررات التى تشتمل على أكثر من موضوع بتعدد الموضوعات الواردة بها دون الجمع بينها ... » وان المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن « يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق

على توثيقات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو ايداعها أو التى يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع أشهر » .

كما تنص المادة ١٩ من القانون ذاته على أن « يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفى (١ و ب) المرفقين بهذا القانون » .

ويخلص مما تقدم أن الرسم يستحق على التصرف أو الموضوع فى ذاته الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوثيقات فيه أو شهره أو ايداعه بالتصرف والموضوع هما وعاء الرسم والواقعة المنشئة لاستحقاقه ، وأن العبرة فى تحديد الرسم أو تعيين فئته هى بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بفض النظر عن المحرر الذى يتضمنه — فإذا تعددت التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد ولو كانت متماثلة أو كانت تجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التصرف كان مقتضى حكم القانون الاعتماد بكل تصرف فى ذاته ما دامت العناصر الباقية المتميزة فيه تسمح باندراده بذاتية تجعله حكما وقانونا تصرفا قائما بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به .

ومن ثم فإن تجبيع الموضوعات المختلفة أو التصرفات الصادرة من بائع واحد الى مشترين متعددين أو من بائعين متعددين الى مشتر واحد عن عقارات مختلفة فى محرر واحد هذا التجبيع لا يغير من طبيعتها شيئا — وهى اثنا موضوعات أو تصرفات مختلفة وعقود مختلفة يحملها عقارات مختلفة وإن كل تصرف منها ينتج آثار « القانونية الخاصة به مستقبلا عن الآثار التى نترتب على التصرفات الأخرى التى شملها جبيعها ذات المحرر ، ولا سند فى القانون للفرقة بين المحررات التى تتضمن تصرفات صادرة من شخص واحد لصالح أشخاص متعددين وبين تلك التى تتضمن تصرفات صادرة من أشخاص متعددين الى شخص واحد أذ لم يرد فى القانون نص يقتضى بهذه الفرقة — ففى كلتا الحالتين تعتبر هذه المحررات متشعبة عدة تصرفات أو عدة موضوعات يستحق رسم

نسيى ورسم حفظ على كل تصرف أو موضوع منها ولا يجوز الجمع بينهما في تقدير الرسوم - وعلى هذا فإن المنشورين رقم ١٤٣ الصادر في ١٧/٤/١٩٦٤ ورقم ١٥٠ الصادر في ٢٩/٨/١٩٦٥ يكونان قد صدرا بالتطبيق السليم لحكم القانونين أعمالا للقواعد والأسس التي اعتد بها الشارع في تحديد وعاء الرسم النسيى على النحو الوارد في المادتين ١٨ و ١٩ المشار إليهما .

أما فيما يتعلق بالاعتراضات التي تضمنتها مذكرة التفويض الإداري والمالى بالصلحة ، أولها تعذر تنفيذ الأحكام المتقدمة من الناحية العملية وظهور بعض الحالات التي يؤدي التطبيق العملي لهذه الأحكام في خصوصها الى غير ما قصد المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ومسبوبة هذا التطبيق في حالات أخرى كجالة المحررات التي تتضمن مبيعات من شركاء على الشيوع تملكوا بالمراث ، والتي قد يصعب فيها التعرف على الانسبة الموروثة لتعدد مصادر المراث ، فإن هذا الاعتراض القائم على اعتبارات تطبيقية لا يمكن ان ينهض مبررا للمعول عن الأخذ بالتفسير الصحيح لحكم القانون وان جاز أن يكون محل نظر عند تعديل التشريع .

أما بالنسبة الى الاستفسار الخاص « بتحديد تاريخ سريان أحكام المنشور رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ وهل هو تاريخ صدور هذا المنشور أم تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ » فلما كان المنشور المذكور قد صدر بالتطبيق الصحيح لحكم المادتين ١٨ و ١٩ من هذا القانون كاشفا لحكمه بالنسبة الى ما تناوله من موضوعات فانه بهذه المثابة يكون واجب الاعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

وأما فيما يختص بما تم قبل صدور المنشور المشار اليه مما يخالف مضمونه سواء كان ذلك عن طريق تحصيل رسوم تزيد على المستحقة بمقتضاه أو عن طريق استحقاق رسوم تكيلية فتطبق في شأنه الأحكام الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وهي المتعلقة بتحصيل الرسوم وردها وذلك بالإضافة الى القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل -

أما عن بيان حكم رسم الانتقال المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في تطبيق أحكام المنشور رقم ١٥٠ آتف الذكر — فإن هذه المادة تنص على أن « يفرض رسم قدره مائتا قرش على انتقال الموثق خارج مكاتب التوثيق ومروعها لتوثيق المحررات الرسمية أو للتصديق على التويعات في المحررات العرفية وذلك خلاف مصروفات الانتقال » .

ويتعدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن .

أما إذا تعددت الموضوعات في محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال ككلها على أحدها ونصفه من كل من الباقي « . » ، ومفاد هذا النص استحقاق رسم الانتقال بالنسبة الى كل محرر بغض النظر عن تعدد التصرفات التي يشتمل عليها ما لم يكن هذا التعدد منطوياً في الوقت ذاته على تعدد استقلالي الأثر في الموضوعات التي يشملها المحرر الواحد فيستحق الرسم عندئذ كائناً على أحدهما ونصفه من كل موضوع من الباقي ومن ثم كان مناطه تعدد رسم الانتقال عن المحرر الواحد في تطبيق أحكام المنشورين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ هو تعدد الموضوعات الواردة في هذا المحرر أى متى كانت لكل منها آثار قانونية مستقلة . وغنى من البيان أن هذا الرسم يتعدد بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن فيها .

لذلك انتهى الرأي الى أن المنشورين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ بشأن رسوم التوثيق والشهر العقاري بالتطبيق الصحيح لهذه الأحكام لسنة ١٩٦٥ قد صدرا تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وانهما وإنجبا الأعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور وأن مناط تمديد رسم الانتقال في تطبيق أحكام هذين المنشورين هو تعدد الموضوعات في المحرر الواحد على النحو المبين فيما تقدم .

قاعدة رقم (٤٥)

المادة :

القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية — أوجبت تسجيل الأحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحق من الحقوق المعنية العقارية الأصلية — القوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر — الرسوم النسبية على شهر التصرفات العقارية المفروضة بموجب هذين القانونين كل في نطاقه الزمنى — مناط استحقاقها — يكون بحسب التصرف أو الموضوع الذى يشمله المهر المطلوب شهره — التصرفات والإقرارات والأحكام المقررة للملكية — شرط خضوعها للرسوم النسبية المشار إليها أن تشكل موضوعات جديدة فى مجال الشهر والتوثيق — أثر ذلك : أحكام تثبيت الملكية الصادرة لمن سبق أن سجل باسمه العقد — لا يستحق عنها رسم نسبى جديد — الأحكام الصادرة بتثبيت الملكية استناداً الى وضع اليد لمن لم يسبق لشهر الملكية باسمه أيا كان سببها — يستحق عنها رسم نسبى .

ملخص الفتوى :

ان القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية رقم ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانونين المتينين للحاكم الأهلية والمختلطة فيما يتعلق بالتسجيل ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى قد أوجبت بين ما أوجبت تسجيله الأحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحق من الحقوق المعنية العقارية الأصلية وقد ثبتت القوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

مقدار الرسوم المستحقة عن ذلك وبالنسبة للرسوم النسبية نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ على أن تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو شهادة أو تصرف أو حكم وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حسب ما هو مبين أمام كل منها - وتضمن الجدول المشار إليه بيانا بأنواع التصرفات سواء كانت بحكم أم بأشهاد - كما تضمن مقدار الرسوم المستحقة عن كل منها .

ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الذى حل محل القانون السابق على أن يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسوم الآتية : رسم مكرر - رسم جفط - رسم نسبي .

وتضمن الفصل الثالث من هذا القانون القواعد الخاصة بالرسم النسبي فنص في المادة الثامنة عشرة على أن يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على أوقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو إيداعها أو التى يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوعاً لشهاد - كما نص في المادة التاسعة عشرة على أن يتحدد الرسم النسبي المشار إليه في المادة السابعة حسب الفئة الموضحة تدرجاً كل تصرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفي : ١ ، ب المرفقين بهذا القانون وأورد في الجدولين أنواع التصرفات سواء كانت بحكم أو بعقد وبين مقدار الرسم النسبي المستحق عليها - ونصت المادة ٣٣ من هذا القانون على الأحوال التى لا يستحق عليها رسم نسبي فنصت على أن « لا يردى رسم نسبي من شهر حق الإرث وأحكام أشهر الإفلاس ومراضى الدماوى العينية العقارية وأوراق الإجراءات الخاصة بالبيوع الجبرية وإنذارات الشفعة وكذلك الأحكام الصادرة بالبطلان أو نسخ أو القسأ أى حق من الحقوق التى تم شهرها » .

ولما كان مناط استحقاق الرسوم النسبية سواء كان ذلك ونفساً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات أو القانون

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ كل في نطقه الزمنى انما يسكون بحسب التصرف او الموضوع الذى يتضمنه المحرر المطلوب بمجهره .

لهذا انتمى رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى الى ان التصرفات والقرارات والاعظام المبررة للملكية تخصص للرسموم النسبية بشرط كونها تشكل موضوعات جديدة في مجال الشهر والتوثيق وذلك بان لا تكون تكرارا للملكية مسجلة فعلا لذات الملك بذات الوصف والأوضاع التى سجلت بها — وبناء عليه فان احكام تثبيت الملكية الصادرة من سبق أن سجل باسمه المعد لا يستحق عنها رسم نسبى جديد اما الأحكام الصادرة بتثبيت الملكية استنادا الى وضع اليد لن يسبق شهر الملكية باسمه ايا كان سببها فانه يستحق عنها رسم نسبى .

(لىوى رقم ٢٤٥ — فى ١٩٦٧/٣/٥) .

نقطة رقم (٤٦)

الاجساد :

رسموم التوثيق والشهر — الاعفاء جزوا — المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسموم التوثيق والشهر — نسخها على اقسام المحررات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العتبارات او المقتولات او الحقوق الى الحكومة من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون — شمول عبارة "الحكومة الواردة فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ الهيلت العامة ومنها جامعة الاسكندرية ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالقبولها هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيلت العامة — انز ذلك عدم خضوع جامعة الاسكندرية للرسموم المقررة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ شأن رسوم التوثيق والشهر تقضى بأن يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون .

١ — المحررات والإجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن الجامعات هيئات عامة ولكل منها شخصية اعتبارية كما تنص المادة العاشرة على أن يكون لكل جامعة ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة ، كما تنص المادة ١٢ على أنه مع مراعاة هذا القانون تطبق القواعد المتبعة فى ادارة الأموال العامة على أموال الجامعة .

وقد أوردت المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة بقول عبارة الهيئة العامة إذ جاء فيها أن الهيئات العامة وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة ما تحقق من أرباح والهيئة العامة أما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها من طريق الهيئة العامة للخروج بالمرفق عن الزودين الحكومى وأما أن تشملها الدولة بداءة لإدارة مرفق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وثقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات متعلقة بمرفق واحد تديره هى بنفسها مباشرة يخضع لتصديق الجهة الإدارية .. فالهيئة العامة شخص ادارى مساهم يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تمتد على نط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لهما .

ومن حيث أن الهيئات العامة بالمفهوم المتقدم ومنها جامعة الاسكندرية تندرج فى مفعول عبارة الحكومة الواردة بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قائمتين الهيئات العالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن جامعة الاسكندرية لا تخضع للرسوم المقررة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

(ملف ١٦٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) .

قلعة رقم (٤٧)

المبدأ :

اختلاف الواقعة المنشئة للرسم في كل من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدفعة — التصرف أو موضوعهما وعاء رسم التوثيق والشهر والواقعة المنشئة لاستحقاقه — الحكم الذى يتضمنه المحرر هو الواقعة المنشئة لرسم الدفعة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ برسوم التوثيق والشهر ينص في المادة ١٨ منه على أن « يفرض رسم نسبى على كل تصرف أو موضوع مما تشبه المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو أيادها أو التى يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوعاً لشهاد » كما تنص المادة ١٩ من هذا القانون على أن « يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفى (أ) و (ب) المرتبين بهذا القانون » .

أما قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فإنه ينص فى المادة

٥. منه بطل أنه « إذا شملت الورقة الواحدة أحكاما متعددة فيحصل
عن كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن رسوم الوثائق والشهر
تستحق على التصرف أو الموضوع في ذلعه الذي يستقبل عليه المخرر
المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه أو شهادته أو إيداعه ،
فالتصرف والموضوع هما وعاء الرسم والواقعة المنشئة لاستحقاقه ،
وإن العبارة في تحديد الرسم أو تعيين ثمنه هي بالتصرف الواحد أو
الموضوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذي يتضمنه ، فإذا تعددت
التصرفات أو الموضوعات في محرر واحد ولو كانت متباعدة أو كانت
يجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التصرف كان مقتضى حكم
القانون للاعتداد بكل تصرف أو موضوع في ذاته ما دامت العناصر
البلدية المتميزة عنه تسمح بانفراجه بذاتية تفصله حكبا وقانونا تصرفا
فانما بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به (متى القيمة العمومية
رقم ٢٣٨) صادرة في ٧ من مايو سنة ١٩٦٦ - جلسة ٤٠ من مارس
سنة ١٩٦٦ .

أما الواقعة المنشئة لرسم الدمغة فهي الحكم الذي يتضمنه المحرر ،
فإذا كان المحرر عقد أو اشتراك على حكم أو أكثر استحق طلي تكل
منها رسم الدمغة المفروض طليئة والحكم في مفهوم قانون الذممة هو
العقد أو التصرف الموجب لاستحقاق الرسم ، فإذا كان ثمة تعدد في
الأحكام كان تعدد الرسم مقابلا له وردا عليه بشرط أن يكون تكل حكم
متميزا عن الآخر بذاتية على وجه الاستقلال وليس على سبيل الافتراض ،
فحيث يشمل المحرر مثلا على عقد بيع وعقد إيجار يكون ثمة استحقاق
لرسم خفغة على الافتناع لأن عقد البيع له استقلاله وأحكامه الخاصة
التميزة عن عقد الإيجار ممسلا وقانونا مما يوجب تعدد الرسم في هذه
الحالة نظرا لتعدد الأحكام التي يستقبل عليها المحرر (فتوى الجمعية

العمومية رقم ٢٢٤ الصادرة في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٠ — جلسة ٦
من مايو سنة ١٩٧٠ .

ولا ريب في أنه متى كان المشرع قد استعمل لفظي التصرف والموضوع
في قانون رسوم التوثيق والشهر واستعمل لفظ الحكم في قانون رسم
الدمغة لبيان الواقعة المنشئة للرسم في هذين القانونين ، فقد قصد بهما
معنيين مختلفين لكل منهما دلالة واثرة في خصوص انفراد الرسم أو
تعدد ، وبيان ذلك أن لفظي التصرفات والموضوعات أعم في مدلولهما
من لفظ الأحكام فهما يشملانها ويحيطان بها ينشأ عنها من التزامات .

ومؤدى ذلك أن الحكم قد يكون واحدا كما في عقد بيع العقار على
الشيوع فهو بطبيعته عقد واحد ولكنه يرتب التزامات متعددة في جانب
كل من طرفيه ، وتعتمد هذه الالتزامات بتعدد الأشخاص الذين يشملهم
كل طرف ، وترتبا على ذلك فإن رسم الدمغة لا يتعدد على المحرر
الذى يشمل هذا العقد تأسيسا على أنه يتضمن حكما واحدا ولكن رسوم
التوثيق والشهر تعدد بتعدد الالتزامات التي يرتبها على أساس أنه
يضم تصرفات أو موضوعات مختلفة . وبهذا الفهم وحده يستقيم
ويتسقى المعنى الذى قصده المشرع عندما استعمل اللفاظا متباينة في كل
من قانون رسوم التوثيق والشهر وقانون رسم الدمغة لبيان حكم
القانون الموجب لتعدد الرسم عندما يشتمل المحرر الواحد على تصرفات
أو موضوعات مختلفة أو أحكام متعددة ، ومقتضى ذلك أنه لا محل للقول
بعقيلام تعارض بين فتوى الجمعية العمومية الصادرة في ٧ من مايو
سنة ١٩٦٦ وتلك الصادرة من مايو سنة ١٩٧٠ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم وجود تعارض
بين الفتوى الصادرة في ٧ من مايو سنة ١٩٦٦ وتلك الصادرة في ١٣ من مايو
سنة ١٩٧٠ لاختلاف الواقعة المنشئة للرسم في كل من القانون رقم
٧٠ لسنة ١٩٦٤ برسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤
للسنة ١٩٥١ برسم الدمغة .

ملصدة رقم (٤٨)

البدا :

قرارات الاستيلاء النهائي وانهاء الوقف الصادرة طبقا للقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى - التزام ادارة الاموال المستردة يدفع قيمة الرسم المستحق عند تسجيلها - لا يجوز للادارة المذكورة الامتياز عن سداد هذه الرسوم استنادا الى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال وممتلكات اسرة محمد على - اساس ذلك ان احكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ تنطبق على الحقوق والديون المستحقة قبل اسرة محمد على دون سواها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال وممتلكات اسرة محمد على تنص على أنه « تقدم الطلبات الى اللجنة المنشورة فيها في المادة السابقة بدون رسوم قضائية خلال سنتين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن اسماء الاسخاص الذين يمتلكون ممتلكات من الاموال المصادرة ... » .

كما تنص المادة ١٢ من هذا القانون على أنه « لا يكون نافذا بالنسبة للاموال المصادرة اى حق لا يتقدم صاحبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٠ ولو كان مكفولا بأمين او صدر به حكم نهائى ... » وعلى اية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة الى الاموال المصادرة اذا لم يقدم بها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ... » .

ومن حيث ان نصوص هذا القانون تنظم طرق استثناء الحقوق التي تلتحق قبل افراد اسرة محمد على وذلك يفترض نشأة هذه الحقوق قبل صدور

اللتقون المشار اليه ومن ثم فإن الحقوق التي تنشأ بعد العمل بهذا القانون وتكون متعلقة بهذه الاموال نتيجة لما يرد عليها من تصرفات لا تلحقها حراسة .

ومن حيث أن مطالبة الشهر العقاري تتعلق برسوم تسجيل قرار الاستيلاء النهائي قبل السيد / الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١٩/٢ طبقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وانتهى هذا القرار وشهر انتهاء الوقف .

ومن حيث أنه اذا كان الأمر كذلك فإنه لا أساس لامتناع ادارة الاموال المستردة من أداء الرسم المستحق استناداً لاحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر الذي يقتصر نطاق تطبيقه على مجال معين يجب عدم تجاوزه وهو المطالبة بالحقوق او الديون المستحقة قبل افراد أسرة محمد علي .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للتسمية الفتوى والتشريع الى التزام ادارة الاموال المستردة بأداء مبلغ ٥٤٣ جنيه و ٧٨٠ مليم المستحقة لشهر العقاري .

٤ ملف ٣٣/٢/٥٣٠ - جلسة ١٩/١٠/١٩٧٧ .

ملحق رقم (٤٩)

الاستناد :

جواز خصم رسوم شهر قرارات الغناء الموقوف عن الاطيان
الاستولى عليها طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي عن سندات التمويض المستحق
للمستفيدين .

ملخص الفتوى :

يعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقبسبى الفتوى والتشريع استعرضت فتاها الصادرة فى جلسة ٧ لبرابر سنة ١٩٧٣ والنزى ورد بهذ أن العمل قد جرى بناء على اتفاق من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة العامة للإصلاح الزراعى على شوب قرارات أنهاء الوقف بالنسبة للأراضى التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ والنزى تم الاستيلاء عليها لزيادتها من حد الاحتفاظ القانونى لن ألت اليهم على أن تشرى بعد ذلك رسوم الشهر المستحقة عن هذه القرارات خصما من سندات التعويض المستحقة للمالك المستولى لديه ، وأن المشرع بنصه فى المادة الأولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على أن الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل إنما يكون حد عجل استهلاك سندات الإصلاح الزراعى وبغير قيمة ، وينطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل على نقل قيمة هذه السندات من ذمة أصحابها الى الدولة محملة بما يتفلقا من الحقوق المعينة التبعية المتررة وفقا للقانون ولا يقتضى انتقالها بغير مقابل تطهيرها من تلك التامينات التى تؤمن حقوقه الدائنين وتمس وعاءها ومن ثم فإن سندات التعويض المشار إليها وقد ألفت الى الدولة بغير مقابل طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ تبسبى محملة بالحقوق المتربة عليها لصالح مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بما يماثل الرسوم المستحقة عن شهر قرارات أنهاء الوقف فى الأراضى المستولى عاها ، ويتعين إجراء تسوية حسابية بين كل من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة العامة للإصلاح الزراعى لتصفية هذه الرسوم من سندات التعويض المشار إليها .

ومن حيث أنه لم يطرأ شىء يتطلب عدول الجمعية العمومية لتشسيم الفتوى والتشريع عما أرتأته فى فتاها السابقة ذكرها .

فذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر إلى
جواز خصم رسوم قرارات إنهاء الوقت من الأظيان المستولى عليها
طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى من سندات التمويض المستحقة للهلاك
المستولى لديهم .

ملف ٢٤٧/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ .

الفصل الخامس

رسم جمركي

الفرع الأول

سريان الرسم الجمركي

أولاً - أداة تحديد التعريفات الجمركية :

قائمة رقم (٥٠)

المبدأ :

عينت المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الأداة الواجبة استخدامها في تحديد تعريف الرسوم الجمركية وبيان شروط تطبيق هذه التعريفات وهي المرسوم وعلى ذلك يكون مخالفًا للقانون ، أن يصدر مرسوم يفوض وزير المالية بيان شروط تطبيق التعريفات ويكون القرار الصادر من الوزير بناء على هذا التفويض باطلاً .

ملخص الفتوى :

بحسب قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع القرار الوزاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بشروط الانتفاع بالرسوم الجمركية المقررة على ورق الجرائد والمجلات . وتبين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ ينص في المادة الأولى على أن :

« تتخذ بمرسوم تعريفات الرسوم الجمركية المقننات تحصيلها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيق هذه التعريفات » .

وفي اليوم ذاته صدر مرسوم — استنادا الى هذه المادة — بوضع تعريفة جديدة للرسوم الجمركية ونص في المادة الاولى منه على انه .

« ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ تحصل الرسوم الجمركية طبقا لما هو مبين بالجدولين حرف (أ و ب) الملحقين بهذا المرسوم . »

« وكل بضاعة تسفورد من الخارج ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (أ) تعامل معاملة البضائع الاقرب شبيها لها باهر يصدره مدير عموم الجمارك وينشر في الجريدة الرسمية . »

« كل بضاعة تصدر ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (ب) تولى من جميع الرسوم . »

وقد ذكرت الرسوم المستحقة على ورق الجرائد والمجلات في البند ١٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم . وذيل هذا البند بعبارة مقتضاهما انه للانتفاع بهذا الرسم يجب أن يكون الورق مستوفيا للشروط التي تحددها وزارة المالية من حيث نوعه والحال الذي يرد عليها .

واستنادا الى هذا التذييل اصدر وزير المالية القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٢٠ الذي استبدل به القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٣١ ثم القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٣ المعطل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ وتنص المادة الاولى من هذا القرار الأخير على انه .

« للانتفاع بالرسم الخاص بورق الجرائد والمجلات يجب أن يكون الورق مستوفيا لشروط معينة . »

ولاحظ القسم أن المادة الاولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٠ قد نصت على ما تجد تعريفة الرسوم الجمركية بمرسوم « وكذا شروط تطبيق هذه التعريفة » .

والتفويض التشريعي الصادر من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية قد عين الاداة الواجب استخدامها وهي المرسوم وهذه الاداة لازمة في أمرين .

الأول — تحديد تعريفة الرسوم الجمركية .

الثاني — بيان شروط تطبيق هذه التعريفة .

ولم يفوض القانون وزير المالية أى اختصاص فى أحد هذين الأمرين من قصرهما على السلطة التنفيذية عامة تتولاها عن طريق المراسيم . وما دامت السلطة التشريعية وهى السلطة التى اختصها الدستور بفرض الضرائب قد فوضت سلطة التنفيذية فى بعض المسائل بحدود عينتها مشترطة استخدام إدارة معينة لمباشرة هذا التفويض فانه لا يجوز الخروج على هذه الحدود أو استخدام أداة أخرى ، أو الإنصاف فى هذه الأداة — الرسوم — على تفويض سلطة أخرى فى بعض تلك المسائل .

وجيت أن الرسوم للصافى فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ قد فوض وزير المالية فى إصدار قرارات بتعيين شروط تطبيق بعض أحكام التعريفة الجمركية فانه يكون بذلك قد خرج من حدود التفويض المنصوص عليه فى القانون . ويكون التذليل الوارد فى البند ٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم مخالفا للقانون ، كما يفتقر كذلك كل قرار يستند إليه .

ولا متعنى فى الاستناد الى المادة ١١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ التى تنص على أن « على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون » لأن هذه العبارة التى ترد فى كل قانون لا تعنى تفويضا تشريعيا لتوزير بعينه أو الوزراء جميعا بإصدار قرارات تتضمن أحكاما تنظيمية يشترط مراعاتها لامكان تطبيق أحكام القوانين ذاتها ، بل أن هذه العبارة أمر من المشرع الى الوزراء جميعا بوجوب مراعاة أحكام القانون والعمل على تطبيقه بترتيب المصالح وتعيين الموظفين الإلزاميين للقيام بهذا التنفيذ وما الى ذلك .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن القرار رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ الجليلى من وزير المالية باطل لمخالفته للقانون .

وانه من اللازم استصدار مرسوم بشروط تطبيق التعريفة الجمركية على ورق الجرائد والمجلات .

(مقضى رقم ٨٢ هـ فى ١٧/١١/١٩٥١ هـ) .

ثانياً — بنود التعريف الجبركية

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ في شأن التعريف الجبركية — اختلاف فئة البند الجبركي الى القاطرات ذاتية الحركة للسكك الحديدية (٥ ٪) عن فئة البند الجبركي بالنسبة الى مركبات وعربات سكك حديدية (١٥ ٪) — العربتان الامامية والخلفية من وحدة الديزل اللتان تستعملان على جهاز قيادة يخضعان للبند الاول — العربات الموجودة في الوسط (مقطورات) تخضع للبند الثاني — اساس ذلك ان العربتين الامامية والخلفية وحدها يصدق عليها وصف (القاطرات ذاتية الحركة) اذ يمكن تشغيلها بمفردها او مع عدد من عربات الوسط قبل هذا العدد او اكثر .

ملخص الفتوى :

ان الهيئة العامة للسكك الحديدية كانت قد استوردت بعض وحدات الديزل السريعة الفاخرة من المجر . و كانت مصلحة الجمارك بتقدير الخرائب الجبركية المستحقة على هذه الوحدات على اساس اخضاع القاطرات ذاتية الحركة للبند الجبركي رقم ٨٦/٤ ومن ثم تستحق عليها الضريبة بنسبة ٥ ٪ واخضاع المقطورات للبند الجبركي رقم ٨٦/٥ تستحق عليها الضريبة بنسبة ١٥ ٪ . فتمسك على ان الوحدة ذاتية الحركة هي العربة الواحدة التي تحتوي على جهاز قيادة ومساعد للركاب اما العربات الاخرى فلا تندرج في هذا التعريف وانما تعد عربات تخضع للبند الخاص بها في التعريف الجبركية .

وقد اعترضت الهيئة على هذا التقدير وطلبت ان تتم الاجراءات

الجبركية بالنسبة لجميع الوحدات على أساس البند الجبركي رقم ٨٦/٤ ، أى باعتبارها وحدة واحدة استنادا إلى أن الوحدة التى تتكون من ست عربات تعتبر من الناحية الفنية وحدة واحدة يرتبط بعضها ببعض الآخر بما لا يمكن معه تجزئتها .

ومن حيث أن المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص .

وتفنى المادة ٦ بأن يكون تحديد التعريفات الجبركية وتمثيلها بقرار من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة ١٠ فى فقرتها الأخيرة على أن تطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكذلك المؤسسات العامة والهيئات العامة التى يصدر بتحديد قرار من وزير الخزانة التعريفات النافذة وقت الفريدين فى الإخراج عنها .

وتفنى المادة ١١ بأن تؤدي الضرائب الجبركية على البضائع الخاضعة لضريبة تبعية حسب الحالة التى تكون عليها وقت تطبيق التعريفات الجبركية وطبقا لجدولها » .

ومن حيث أن البند ٨٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن التعريفات الجبركية والواردة تحت عنوان « قاطرات وعربات ومعدات للطرق وأجهزة إشارة غير كهربائية لطرق المواصلات » قد تضمن الجدول الآتى :

رقم البند	الصفة	وحدة التحصيل	الفائة
٨٦/٤	قاطرات ذاتية الحركة (اتوموترس) للسكك الحديدية والترام ومركبات ذاتية الحركة لتفتيش الخطوط الحديدية .	بالتبعية	٥ ٪
٨٦/٥	مركبات وعربات سكك حديدية وقارم للمسافرين والائتممة والبريد والبرق	بالتبعية	١٥ ٪

ومن حيث أن الخلاف بين الهيئة ومصلحة الجمارك في شأن تحديد الضرائب الجمركية المستحقة على كل وحدة من وحدات الديزل في الصالة المعروضة مرده إلى أن كل وحدة ديزل متكاملة تتكون من ستة أجزاء (ا ، ب ، ج ، د ه ، و) توجد المكنيسة الخاصة بالحركة في الجزئين الأمامي والخلفي (ا ، و) اللذين يشتمل كل منهما على جهاز قيادة ومتابعد للركاب . أما الأجزاء الموجودة في الوسط (ب ، ج ، د ، ه) فهي عبارة عن مقطورات .

ومن حيث أنه ولئن كان المستفاد من التقرير الفني المرافق بكتاب الهيئة آثف الذكر أن عربة المحرك التي توجد بها المكنيسة قد صممت خصيصا لجر عربات الوحدة بحيث لا يمكن استخدامها في جر عربات أخرى من طراز مختلف إلا أن هذا التقرير لم يتضمن ما يفيد تعذر فصل عربات الوسط الأربع من العربتين الأولى والأخيرة اللتين توجد المكنيسة بكل منهما بحيث يمكن تشغيل هاتين العربتين بفردهما أو تشغيلهما مع عدد من عربات الوسط في هذا العدد أو أكثر .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، شأن وصف « القاطرات ذاتية الحركة » أنها يصدق على العربتين المشار إليهما أعلاه ، أما عربات الوسط فإنها تتدرج تحت وصف « مركبات وعربات حديدية » وتخضع للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ ؛ وبالتالي تكون مصلحة الجمارك قد تابت بتقدير الضرائب الجمركية تقديرا سليما يتفق ولحكام القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن عربتي المحرك الأولى والأخيرة تعتبر من قبيل القاطرات ذاتية الحركة ومن ثم تخضع للبند الجمركي رقم ٤/٨٦ فتحصل عليها الضريبة بنسبة ٥ ٪ ؛ أما عربات الوسط فإنها تخضع للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ وبالتالي تستحق عليها الضريبة بنسبة ١٥ ٪ .

(ملف ٣٢/٢ - ٣٠٢ - جلسة ١٥/٨/١٩٧١) .

ثالثا - ما تستورده الجمعيات التعاونية للثروة المائية

لحساب أعضائها

بقاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

خفصت الأدوات والمهمات التي تستوردها الجمعيات التعاونية للثروة المائية لحساب أعضائها أو التي يستوردها الأفضياء مباشرة للرسم الجبريكية المقررة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على أن (تتبع الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية بالأزانيا الأتية) ٦ مكررا - تخفى الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات بمحافظات الحدود بمختلف أنواعها من الرسوم الجبريكية المفروضة على ما تستورده من أدوات ومعدات ومنهات ومكينفات وآلات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديدها قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الحربية) .

ومناد ذلك أن المشرع قضى بإعفاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية من أداء الرسوم الجبريكية المقررة على ما تستورده من آلات وأدوات بشرط أن تكون لازمة لممارسة نشاطها ، وعليه فإن استهراق الأعداء يكون موطنا يستهترار تملك الجمعية للأشياء المستوردة إذ بذلك يتحقق شرط الإعفاء وتثبت لزوم تلك الأشياء لممارسة نشاط الجمعية ، ومن ثمة فإن الالات التي تستوردها الجمعية لحساب أعضائها أو لبيعها لهم أو لتوزيعها عليهم .

لا تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجبركية المنصوص عليه بالبند ٦ مكررا من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ وانما تستحق عايتها الرسوم الجبركية بحسب حالتها عند تملكهم لها ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا التوزيع أو التملك داخلا في اغراض الجمعية لأن تهاك الأعضاء للاشياء المستوردة يفرجها عن نطاق ملكية الجمعية لتصبح غير لازمة لممارسة نشاط الجمعية ذاتها وان أصبحت لازمة لممارسة نشاط أعضائها ، ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين أعضائها كأشخاص طبيعيين ليكون اسهمها لأن اكتساب الجمعية للشخصية الاعتبارية يؤدي بالضرورة الى استقلالها عن أعضائها وبالتالي فانه لا يجوز تطبيق الاحكام الخاصة بالجمعية على شئون المساهمين فيها خاصة ما تعلق منها بالحقوق المالية والمزايا المقررة بنص صريح في القانون للجمعية ذاتها كشخص معنوي ولا سبيل للقول بانتقال الإعفاء المتكرر للجمعية الى أعضائها بحجة أن تسجيل ممارستهم لأعمالهم يعد غرضا من اغراض الجمعية كما لا يجوز مد الإعفاء اليهم عن طريق القياس استنادا لوحدة المجال الذي يمارس فيه نشاط الجمعية ونشاط أعضائها ذلك لأن ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين أعضائها ، المشرع قرر الإعفاء كميزة لشخص اعتباري ذي صفة معينة ولم يقررره للسلمة أو لالة المستورد ومن ثم فانه لا ينتقل بانتقال ملكية السلعة وانما يسقط بخروجها من ملك من تقرر لصالحه الإعفاء وبالمثل فان وحدة مجال النشاط ليس من شأنها أن تؤدي الى مد الإعفاء الى كل من يمارسه عن طريق القياس لأن تفسير النص عن طريق القياس أمر غير جائز في نطاق النصوص المالية ومن ثم يتعين أن يقتدر حكم البند السادس مكررا من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بقدره فيقتصر تطبيقه على ما تستورده الجمعية التعاونية لحسابها ولا يمتد الى ما تستورده لحساب أعضائها أو ما تقوم بتوزيعه عليهم وينبأ على ذلك فان مصلحة الجمارك تكون قد اعملت القانون اعمالا صحيحا بمطابقتها للجمعية التعاونية

للثروة المائية بإداء الرسوم الجبركية على ما تستورده ، من الآلات ومهمات لتوزيعها على أعضائها .

وفنى عن البيان أنه لما كانت الجمعيات التعاونية للثروة المائية من الجمعيات التى يكونها صغار المنتجين من الصيادين بقصد خفض نفقات الانتاج وتحسين ظروف التوزيع فانها تعد من الجمعيات المهنية وبالتالي تخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان ولا تخضع لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى الذى لا يخاطب سوى الجمعيات التعاونية الانتاجية التى يكونها العمال برأس مال خاص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بأنفسهم وتحمل مخاطره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الامعاء من الرسوم الجبركية المنصوص عليه بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ مقصور على ما تستورده الجمعية التعاونية كشخص معنوى ولا ينصرف الى ما تبينه لاعفائها .

(ملف ٨/٣/٢٠ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

رابعا — رسم الاحصاء الجبركى

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ قضى بزيادة رسم الاحصاء الجبركى —
سريته على البضائع التى لم يسدد عنها الرسم الجبركى ولو كانت استوردت.
قبل العمل به .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ذكرته هيئة مفوضى الدولة ، فى تقريرها عن الطعن من.
عدم سريان زيادة الرسم الاحصائى الجبركى التى فرضت بالقانون رقم ٢٠٤
لسنة ١٩٦٠ على السيارات موضوع النزاع بمقولة أن واقعة استيرادها تمت
قبل العمل بهذا القانون ، لا وجه لذلك لأن الثابت من هذا القانون انه يسرى
على البضائع التى لم يسدد عنها الرسم الجبركى المشار اليه حتى تاريخ
العمل به فى أول يولية سنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ قى — جلسة ١١/١/١٩٦٩) .

خاتمة رسم الصادر

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

لا يستحق رسم الصادر الا بخروج البضاعة من المياه الإقليمية فان هلك قبل ذلك وجب رد هذا الرسم .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم ان اللائحة الجبركية قد خلت من نصوص تحكم موضوع تلف البضاعة أو هلاكها قبل خروجها من المياه الإقليمية فليس بها ما يبيح الرد كما ليس بها ما يسمعه فلا مناص والحالة هذه من الرجوع الى القواعد العامة .

والفرائب الجبركية هي ضرائب على البضائع التي تجتاز الحدود سواء في الدخول أو في الخروج وتسمى في مصر رسوم الوارد ورسوم الصادر على التوالي .

وما دام الأمر كذلك فان رسوم الصادر انما تستحق نهائيا بخروج البضائع من إقليم الدولة : فان تلفت أو هلكت قبل خروجها وجب رد الرسم الذي حصل لعدم تحقق الواقعة الذي يستحق من أجلها .

أما الحكم الذي اشارت اليه مصلحة الجمارك والذي قضى بعدم جواز اقتضاء رسم الصادر الذي حصل زيادة تطبيقا لرسوم سري لمعوله بعد شحن البضاعة على الباخرة فقد استند الى اعتبارات أخرى لا تتعارض مع القاعدة السابقة كقوله ان بقاء الباخرة بالميناء يوما أو يومين بعد انشام الشحن يعتبر عملا خارجا عن ارادة المصنف ولا يبرر تحميله الزيادة التي

طرات على رسوم الصادر علاوة على ان المراسيم التى تصدر بتعديل الرسوم الجمركية ينص فيها عادة على أن الزيادة الجديدة لا تطبق الا على البضائع التى تدفع رسوماتها .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان رسم الصادر ضريبة تستحق بالتصدير والتصدير يتم بخروج البضاعة من المياه الإقليمية فاذا هلكت البضاعة قبل خروجها من هذه المياه وجب رد الرسوم التى يكون قد سبق تحصيلها .

(تنوى رقم ١٧٤ — فى ١٩٥٠/٥/٥) .

قاعدة رقم (٥٥)

المادة :

الاجتهاد من رتبته القضاة والوزراء — المختصات مجلس الوزراء بتقريره بالنسبة للبضائع الخاصة بالفئات الناس طبقا للفقرة السابعة من المادة ٩ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٢/٤/١٨٨٤ — المقصود بالفئات الناس فى حكم هذه المادة هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون على النواى .

ملخص الحكم :

ان الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ جرى نصها بها بان « تعفى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد الاشياء الآتى بيانها : (اولا) (ثانيا) وتختص ايضاً من رسوم القضاة والوارد ولكن يجرى عليها الكشف والتحقيق فقط (سابعاً) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة والفرد الناس الذين لهم الحق بالمسوحات بموجب أوامر خصوصية أو امتيازات » ، والمقصود بالفرد الناس هم جميع الأشخاص الذين لهم الشخصية القانونية ، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم أشخاصاً اعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها . وغنى عن القول ان قصر هذه السلطة على

اصدار قرارات لصالح الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم هو تخصيص
بغير مخصص وتمييز دون مقتض ، يتناقض بداهة مع الحكة التي قام عليها
النص ، وهى حكة تستلزم المساواة في المعاملة بين الأشخاص جميعهم
الطبيعيين وغيرهم ، ما دامت قد قامت بهم علة الاعفاء التي من اجلها
شرعت هذه السلطة ، كما أن تلك القرارات انما يصدرها المجلس بسلطته
التقديرية حسبما يراه متفقا مع المصالح العام ، فلا يجدها الا عيبا لمصلحة
استعمال السلطة أن وجود وقام الجليل عليه ، نافذا برئت من هذا التمييز
فلا معقب للقضاء على تلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن اسواريه
تلك الملامة ، والا جاوز القضاء حدود رقابته القانونية .

(ملعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩) .

سائسا - نظام الدروبك

قاعدة رقم (٥٦)

القياس :

المقنون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم الرسوم الجمركية -
تم يتفق من نظام (الدروبك) المعمول من قبل الا من حيث اجازة رد
السلع خلال سنة من تاريخ اداء الرسوم بدلا من سنة أشهر - استرداد
الرسوم طبقا لهذا النظام - لا يتقدم الحق في استردادها الا بانقضاء خمس
عشرة سنة طبقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني وبينما التقدم من اليوم الذي
يصبح فيه استرداد الرسوم اذا لم تصدر السلع خلال الميعاد المحدد قانونا -
مبدأ المسنة المحدد لانها هذه العملية هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم .

الحقس الفتوى :

ان شركة مياه القاهرة قبل تصفيتها بمقتضى القانون رقم ٦٤٥
السنة ١٩٥٧ الذي اهل محلها ادارة مرفق مياه القاهرة - قد استوردت
في المدة من ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦
عدد ٢٤ رسالة كلور ادت عنها الرسوم الجمركية على ان تستردها عند
المادة تصدير الاسطوانات الفارغة وقد أعيد لملا تصدير الاسطوانات
الفارغة فيها يتعلق بسبع عشرة رسالة من هذه الرسائل ، ولم تتمكن
الشركة من اعادة الاسطوانات الخاصة بالاربع رسائل الباقية ، وهذه
الرسائل ليست محل نزاع بين الطرفين وانها ينحصر النزاع في امرين :

١ - تقادم الرسوم الواجب ردها عن الرسائل التي أعيد تصديرها .

٢ - جواز استرداد الرسوم التي أثبتت عن الرسائل التي لم يعيد
تصديرها .

أما عن الأمر الأول ، فقد نصت المادة ١٢٣ من مجموعة التواضع والتعليمات الجبركية على أن « يرد الرسم بكامله على » .
٣ — البضائع الآتى ذكرها إذا أعيد تصديرها غملا (أى تم شحنتها في السفن المرسلة بها خلال ستة أشهر من تاريخ دفع الرسوم بشرط أن يتقدم عنها كشف الاستخلاص رقم (٩٦ ك م) أما البضائع فهي
٢ — الأوعية الجديدة والخشبية والزجاجية المعدة للاستعمال
هذا وقد أعيد تنظيم « الدروباك » بالقانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة في المصنوعات المطية لتتصدر للخارج — وقد صدر هذا القانون خلال الفترة محل النزاع في الحالة المعروضة ، إلا أنه لم يغير من نظام الدروباك في هذا الخصوص إلا من حيث أنه إجاز رد البضائع خلال سنة من تاريخ أداء الرسوم بدلا من ستة أشهر .

ولما كانت الرسائل السبعة عشر المشار إليها قد أعيد تصديرها غملا على ما تقدم ، ومن ثم فإنه كان من حق « شركة مياه القاهرة » استرداد الرسوم التي أدتها عن هذه الرسائل ، ولا يتقدم الحق في استرداد هذه الرسوم بالردة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ أو بالردة المنصوص عليها في المادة ٣٧٧ من القانون المذكور وإنما يخضع للقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٧٤ من القانون المقتضى والتي تنص بتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة ، ويبدأ التقادم في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ إعادة تصدير البضائع باعتبار التاريخ الذي تصبح فيه الرسوم مستحقة الأداء للممول ، وذلك تطبيقا لنص المادة ٣٨١ من القانون المذكور التي تنص على أنه « لا يبدأ سريان التقادم غيبا لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء » .

وفي ضوء ما تقدم يبين أن حق مرفق مياه القاهرة في استرداد

لرسوم من الرسائل السبعة عشر المذكورة يكون قائما لعدم انقضاء خمس عشرة سنة منذ تاريخ إعادة تصدير أية رسالة بين هذه الرسائل ، ويتعين على مصلحة الجمارك رد هذه الرسوم الى مرفق مياه القاهرة .

لما عين الأمر الثانى وهو الخاص بالرسائل الأربع التى لم يتم تصديرها فإن الجمعية العمومية ترى عدم أهلية للشركة المسماة "الوالتى هل" مملوها مرفق مياه القاهرة ، فى استرداد الرسوم عنها طالما أنه لم يتم تصديرها. خلال الميعاد القانونى المقرر ، ذلك ان الميعاد المحدد لإعادة تصدير البضائع هو طبقا للتكيف القانونى السليم ميعاد سقوط الاستحقاق فى رد الرسوم على مسراماته بحيث لا ينشأ أى حق فى استرداد هذه الرسوم إلا باقتضاء هذا الاجراء . وهو إعادة للتصدير خلال الميعاد — وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانونى يتناول الحق ذاته ويسقطه ، ولا يتدح فى هذا النظر ما تفتج به الشركة من أنه تعذر عليها إعادة التصدير فى الميعاد ، اذ لا يترتب على ذلك تلغى المدة المحددة لإعادة تصدير أو ائتمائها لأنها مدة سقوط وليس مدة تقديم .

(ملوى رقم ٦٨٧ — فى ١٩٦٤/٨/٤) .

سابعاً — مصاريف التفريغ

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

عديم جواز إضافة مصاريف التفريغ في بلد المستورد إلى وعاء التبريد الجبركية عند تحديد قيمة الواردات بالتطبيق المادة ٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ نص على أن : « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المتقدم عنها من مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتري وبائع مستقل أحدهما من الآخر على أساس تحميلهما في ميناء أو مكان دخولها في البلد المستورد ، بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحمله المتهرب من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويقصد بالنفقات اجور للنقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسة وغيرها حتى ميناء التفريغ فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تخصب على أساس النفقات التي يحددها المدير العام للجمارك .

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات انقليات أجنبية أو بحسابات غير معينة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة

بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك ومتسا للشروط والأوضاع
التي يقرها وزير الخزانة « .

ومن حيث أنه مفاد هذه المادة — وطبقا لما سبق وأن انتهت اليه
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في
١٩٨٠/١٢/١٠ وكذلك اللجنة الأولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة
بجلستها في ١٩٧٩/١١/٢٧ أن وعاء الضريبة الجبركية على البضائع
الواردة يحدد على أساس قيمة السلعة مضافا إليها كافة التكاليف والضرائب
والرسوم والنفقات المتعلقة بها حتى تاريخ تسليمها في ميناء الوصول أو
التفريغ ، أما النفقات التي يتحملها المستورد بعد هذا التاريخ بما فيها
نفقات التفريغ فلا تدخل في نطاق النفقات التي أضافها المشرع الى قيمة
السلعة عند تحديده لوعاء الضريبة الجبركية على الواردات ، ويؤكد ذلك
التعريف الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ سالفة الذكر للنفقات من
أنها « أجور النقل والشحن والتأمين والمهمرة وغيرها حتى ميناء التفريغ
وغنى عن البيان أن كلمة « وغيرها » هنا يجب أن تفسر بأن تكون من ذات
جنس النفقات التي ذكرت بأنواعها في النص بأن تكون قد انفتحت حتى
وصول البضائع الى ميناء التفريغ .

وبناء على ما تقدم فإن منشور مصلحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩
وقد أضاف مصاريف التفريغ الى وعاء الضريبة يكون قد خالف مسيح حكم
القانون .

(ملف ٢٢٢/٣٧/٢٠ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠) .

ثامنا - مراجعة الاقرار الجبركى

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

لمصلحة الجبارك الحق في مراجعة الاقرار الجبركى المقدم من الهيئة المصرية العامة للبترول للتحقيق من ان الاشياء المطلوب تمتعها بالاعفاء الجبركى تتوفر بشايتها الشروط التى نص عليها القانون - أساس ذلك ان القانون لم يصف على هذا الاقرار حجية خاصة في الإثبات وجعل شأنه أى نليل يقدم الى جهة الادارة ويخضع لتقديرها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة اموكو للزيت مصر في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل ، تنص المادة ١٢/١ منه على انه « يسمح للمؤسسة ولاموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج من اعفائهم من الرسوم الجبركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الاشياء المستوردة مقصور استعمالها على اغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .

من حيث ان مفاد حكم المادة المذكورة ان المشرع لم يخول الهيئة المصرية العامة للبترول سلطة تقدير مدى لزوم الاشياء المستوردة لتنفيذ اغراض العمليات الجارية ، وانما مجرد تقديم اقرار بأن هذه الاشياء

يقترن استعمالها على تنفيذ الأغراض المذكورة ، ويكون لمصلحة الجمارك الحق في مراقبة ما اذا كانت الشركة تستخدم الأشياء المستوردة في تنفيذ هذه الأغراض . هذا بالإضافة الى أن هذا الاقرار لا يعدو أن يكون دليلاً يقدم للإدارة الجمركية لإثبات توافر هذا الشرط ، وشأنه شأن أى دليل يقدم الى جهة الإدارة يخضع لتقديرها ، طالما أن القانون لم يصف عليه حجية خاصة في الإثبات ومجرد تقديم هذا الاقرار لا يغنى عن ضرورة تثبت مصلحة الجمارك من توافر الشرط المشار اليه ، ومزاولة اختصاصها الأصيل في التحقق من أن الأشياء المستوردة مقصود استعمالها على تنفيذ العمليات التجارية ، فإذا ما اثار نزاع في هذا الشأن فإنه يعرض جينئذ على الجهات المختصة تقييها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمجلسى القيسوى والتيسوى الى اختصاص محكمة الجمارك في فحص الإقرار المتقدم من الهيئة المصرية العامة للتبترول وحققها في التثبت من توافر شرط الامعاء ، وفي حالة النزاع يعرض على الجهات المختصة .

(ملف ٩/٣٠ - جلسة ١٩/١/١٩٨٣) .

ثانيا - اثبات سداد الرسوم الجمركية

قاعدة رقم (٥٩)

المادة ٣٠ :

المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار قانون الجمارك -
لوظف الجمارك الحق في الإطلاع على الأوراق والمستندات لدى الأشخاص
الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية - على الأشخاص المذكورين الاحتفاظ
بالمستندات لمدة خمس سنوات - القانون لم يفرض أى جزاء على مخالفة
الالتزام بالاحتفاظ - الإثر المترتب على ذلك : لا يجوز الاستثناء الى عبء
الاحتفاظ بالمستندات لتقل عبء اثبات سداد الرسوم الجمركية على الأشخاص
- أساس ذلك : البضائع الموجودة أو المصبوطة خارج الدائرة الجمركية
تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وعلى الدخلى المكسب إثبات ذلك .

وبخص الحكم :

من حكت أن حطط النزاع في الطمن المائل يقوم على تبيان ما إذا كانت
المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار قانون الجمارك ، توجب
على الطمون ضده اثبات سداذه الرسوم الجمركية على البضائع التى
ضبطت معه أن عبء اثبات ذلك يقع على منلقى مصلحة الجمارك .

ومن حيث أن المادة ٣٠ المشار إليها تنص على أن (لوظف الجمارك
الحق في الإطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق أيا كان نوعها
وضبطها عند وجود مظنة بذلك لدى الميسبات المبللة والنقل وجميع
الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية وعلى
الأشخاص والميسبات المذكورة الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس
سنوات) .

ومن حيث أن البادئ من نصي الملية المذكورة أن البقرة الأولى منها

تعطى موظفى الجمارك حق الاطلاع على الأوراق والمستندات لدى الأشخاص الذين لهم صلة بالمعاملات الجمركية وإن الفقرة الثانية توجب على الأشخاص المذكورين الاحتفاظ بالمستندات المشار إليها مدة خمس سنوات ، وهذا الالتزام الآخر لم يتضمن نصوص القانون أى جزاء على مخالفته ، ومن ثم فلا يجوز القول بأن عدم الاحتفاظ بالمستندات يترتب عليه تلقائيا عبء اثبات سداد الرسوم الجمركية على عاتق الأشخاص المذكورين على خلاف الأصل الذى يقضى بأن البضائع الموجودة أو المضبوطة خارج الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وعلى مدى العكس أن يثبت ذلك ، وهو الأصل الذى استقرت عليه أحكام القضاء قبل العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، الذى افترض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته بضائع اجنبية بقصد الاتجار بالمستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن ضبط البضائع الاجنبية مع الطامن تم سنة ١٩٧٣ خارج الدائرة الجمركية ، ومن ثم فانها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية للأصل العام المعمول به وقت الضبط ، طالما لم تقدم مصلحة الجمارك الدليل القاطع على أن الرسوم الجمركية لم تؤد عنها ، ولا يجدى المصلحة فى ذلك احتجاجها بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الجمارك المشار إليها ، أن هذا القانون لم يقرر جزاء على مخالفتها كما سلف البيان ، ولا يجديها كذلك القول بأن الرسوم الجمركية عن البضائع المضبوطة لم تسدد بدليل خلو سجلات المصلحة مما يفيد قيام المطعون ضده بسداد هذه الرسوم عنها لأن هذه السجلات خاصة بالمستوردين والذين لهم صلة بالمعاملات الجمركية ولم تقدم المصلحة ما يبيد المطعون ضده من بينهم .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من أن عبء اثبات عدم سداد الرسوم الجمركية يقع على عاتق مصلحة الجمارك وانها لم تقدم ما يذل على ذلك ، ويكون ضمن المائل غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون ويتعين لذلك الحكم برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ من لوائح .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩/٣/١٩٨٥) .

عاشرا - المنازعة في تقدير الرسم الجبركي

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المرسوم الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ - حظره المنازعة في التقدير بعد اخراج البضاعة من الجبرك - مدى هذا الحظر - ليس ثمة ما يحول دون اعادة التقدير اذا انتقلت مظنة استبدال البضاعة .

ملخص الفتوى :

لا يحول حكم المادة الثامنة من المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ فيما يقضى به من حظر المنازعة في نوع البضاعة بعد خروجها من الجبرك دون التصدي لهذه المنازعة ورد الرسوم التي سبق تحصيلها دون وجه حق ، ذلك ان الغاية المتوخاة من هذا النص هي دمج أية مظنة أو شك قد يثوران حول استبدال البضاعة التي قدرت عليها الرسوم ، باحلال غيرها محلها توصلا الى تخفيض الرسم ، فإذا انتقلت هذه المظنة الى وجه تلمح لا بداخله شك ، فليس ثمة وجه للامتناع من بحث ما يقدم من منازعات بما قد يترتب على ذلك من تعديل في تقدير الرسوم في بعض الاحايين .

(ملغى رقم ١٦١ - في ٥/٥/١٩٥٤) .

الفصل الثاني الاعفاء من الرسوم الجمركية

أولاً — أحكام عامة :

قائمة رقم (٦١)

المجلس :

ان اختصاص وزير المالية في تقرير الاعفاء مقصور على الضريبة الإضافية المقرر بالقانونين الصادرين في ١٤ جبرابر سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس ١٩٣٢ ولا يمتد الى الرسوم الجمركية ذاتها .

ان كلمة « الأوامر » الواردة في البند سابعة من الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية قضت بها الأوامر التي تصدر من الحكومة بمقتضى مجلس وزرائها المهيمن على مصالح الحكومة طبقاً للمادة ٥٧ من الدستور .

ملخص الفتوى :

بعد فتح قسم الرأى بمجلسه المنعقدة في ١٩ من يونية سنة ١٩٤٩ موضوع السلطة المختصة بإصدار أوامر الاعفاء المنصوص عليها في البند « سابعاً » من الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية ، وانتهى رأيه فيه الى أنه بمقارنة الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية التي تنص على أن تعفى من رسوم الصادر والوارد البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الناس المتمتعين بالاعفاء بموجب أوامر أو اتفاقات مخصوصة بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالقانون الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ التي تنص على أنه الى ان يصبح قانون التعريف الجمركية سارى المفعول يرخس

لوزير المالية في أن يرفع بقرار وبارى إعفاءات مؤقتة من الضريبة الإضافية المقررة بموجب هذا القانون، سواء بوجه عام أو خاص يتضح أن اختصاص وزير المالية في تقرير الإعفاء مقصور على الضريبة الإضافية المقررة بالقانونين الصادرين في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ولا يمتد إلى الرسوم الجبركية ذاتها .

أما كلمة « الأوامر » الواردة في البند سابعاً من الفقرة السابعة من المادة الخامسة من اللائحة الجبركية فقد تمتد بها الأوامر التي تصدر من الحكومة منتزعة في مجلس وزرائها المهتمين على مصالح الدولة طبقاً للمادة ٥٧ من الدستور .

(ملوى رقم ١/٣٧/١٩٣٧ - في ٢٧/٦/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٦٢)

المستند :

الإعفاء من الرسوم الجبركية — ترخيص الإدارة بحسب الأصل في منحه أو منعه طبقاً للقانون — تمتعاً بحق تقدير مناه الإعفاء أو عديمه في كل حالة على حدة — لا محل المطالبة بالإعفاء لحجود التماثل بين من يطالب به وبين من يتقرر إعفاؤه — لا تكون مرسوم بتقرير إعفاء عام للشركات المملوكة من بعض الأسهم الجبركية — لا يجب بذالة أحقية الشركات التي لم تطلب من هذه الترخيص بمزايا ترقية بالإعفاء في الفقرة السابقة على تاريخ صدور هذا المرسوم .

ملخص الحكم :

إن القانون — إذا أولى جهة الإدارة سلطة الترخيص في الإعفاء أو عدم الإعفاء من الرسوم الجبركية في حالات معينة — فليس من شأنه في أن مناه هذا الإعفاء أو عدمه متروك زبانه التقديرها في كل حالة متى حدثها بحسب الظروف والأحوال ، به لا وجه لمجهل فرض القيد عليه فرضاً بناء

على أدعاء من يدمى ذلك ، ويطالب بالاعفاء بحجة التماثل بين حالة فردية
وأخرى ، والزعم بأن في غير ذلك اخلافاً بهيئاً المساواة في فرض الضريبة
وتمييزاً بغير مقتضى ، ما دام القانون ذاته هو الذى سمح بالترخيص فى الاعفاء
أو عدمه فى الحالات الفردية ، والترخيص على هذا الأساس منوط بتقدير
الإدارة كما سبق القول ، كما لا وجه للتعدي بأن اصدار مرسوم بتقرير
الاعفاء عاماً مطلقاً يدل على احقية من لم يعف من الأصل فى الاعفاء ، ذلك
أن تغيير نظرة الشارع من وضع سابق كل مناسط الترخيص فى تقدير
الاعفاء أو عدمه فيه بحسب كل حالة فردية على حدتها الى نظرة موضوعية
شاملة مناسطها الاعفاء العام بقاعدة عامة مجردة متى توافرت شروطها إنما
يمثل تبايناً كريمة التطور التشريعى فى مثل هذه الظروف ، وكيف يبدأ
الوضع عادة بحالات فردية ، فإذا عمت الأسباب فتعدت الحالات اتجه
التفكير بعد ذلك الى نقل الحكم من نطاق الحالات الفردية الى التعميم
بقاعدة عامة مجردة ، وهذا هو ما تم فى هذا الشأن ، اذ بعد ان صدرت
قرارات فردية باعفاء بعض شركات الفسزل من بعض الرسوم الجمركية
فى ٢٣ و ٣٠ من يولية و ٦ و ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ، وتقدمت بعد
ذلك سائر الشركات بطلبات الاعفاء أسوة بالشركات الاولى ، رأت الحكومة
ان الأمر لم يعد مقصوراً على حالات فردية ، وإنما أصبح الأمر يحتاج
علاجاً عاماً ، أى تقرير سياسة عامة بتعميم الاعفاء ، فاجتازت الى الاذاعة
القانونية التى يقتضيتها الحال ، وهى اصدار مرسوم بالاعفاء بالتطبيق
للمادة ٤ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، وغنى عن القول ان اجتياز هذا
المسبيل كان يقتضى من الحكومة وقتها كتاباً للبحث والدراسة ، وبوجه
خاص استظهار مدى ما تتأثر به الميزانية ، باعتبار الرسوم الجمركية من
اهم موارد الدولة ، فلا تريب ، والحالة هذه ، على الحكومة فى المسلك
الذى سلكته ، بعد اذ استعملت سلطاتها فى الحالات الفردية الاولى ،
فلما نهيها تكرار الطلبات الى وجوب تقرير سياسة عامة نحو تعميم
الاعفاء اتجهت هذه الوجهة وقامت بالفحص والدراسة ، ثم انتهت اليه
من وجوب استصدار مرسوم علم بالاعفاء ، وهو مسلك ينم على الاستواء
والمساواة فى القصد والاتجاه للمصالح العام .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير بعض الإعفاءات الجبركية — ارتباط الإعفاءات الجبركية التي قررها القانون المذكور بالمدة التي أمضاها صاحب الشأن في الخارج سواء من ناحية استحقاقها أو من ناحية تصديق قيمتها — حساب الفترة التي قضاها المستفيد بالخارج كاملة ما دامت لم تنقطع بحيث لا يجوز إسقاط أى جزء منها ولو كان ذلك بناء على طلب المستفيد — أساس ذلك ما هو مقرر في فقه القانون الضريبي من التزام قاعدة التفسير الضيق التي من مقتضاها ألا نصيب الضريبة إلا ما نص عليه القانون ، ولا يخرج من وعائها حسبما حدده إلا ما قضت النصوص بأعفائه صراحة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير بعض الإعفاءات الجبركية تنص على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الامتعة الشخصية والأثاث وسيارة واحدة الخامسة بأعضاء البعثات والأجالات الدراسية والمهام العلمية والموفدين للتدريب العملي سواء كان الإيفاد على حساب الدولة أو على منح أجنبية ، وكذلك الطلاب الدارسين لحسابهم في الخارج تحت إشراف بعثة الجهورية العربية المتحدة عند عودتهم بعد انتهاء دراساتهم أو تدريباتهم أو إجازاتهم الدراسية أو عند عودة أسرهم في حالة الوفاة بالشروط الآتية :

١ - ألا تتجاوز قيمة الأشياء المتمتعة بالإعفاء مرتب شهريين من كل عام قضاه مستحق الإعفاء في الخارج بعد أقصى أربعة أشهر بالنسبة

للمبتعثين للحصول على مؤهل حتى درجة الماجستير أو ما يعادلها أو المؤهدين للتدريب العملي والمهام العلمية ويحدد أقصى قدره ثمانية أشهر بالنسبة للمبتعثين للحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها مع جبر كسور الشهر الى شهر ، وتحسب هذه القيمة على أساس معدل مرتب الستة شهور الأخيرة بالخارج وبشرط ألا تقل مدة الدراسة أو المهمة أو التدريب عن سنة في الخارج (ب) »

وواضح من هذا النص أن الإعفاءات الجبركية التي قررها القانون ترتبط بصفة أساسية بالمدة التي أمضاها صاحب الشأن في الخارج وذلك سواء من ناحية استحقاق هذه الإعفاءات أو من ناحية تحديد قيمتها . وعلى ذلك تكون العبرة في تقرير الاعفاء بالنظر الى انقضاء التي قضباها المستفيد بالخارج كاملة ما دامت لم تنقح بحيث لا يجوز اسقاط أى جزء منها حسبما يترأى للمستفيد من مصلحة طالبا أن المشرع لم يجرؤ هذا الاسقاط .

وتأسيسا على ما تقدم واذا كان صريح النص يقضى بحسب الاعفاءات عليه أساس معجل ما كان يتقاضاه مستحق الاعفاء خلال الشهور الستة الأخيرة التي أمضاها بالخارج ، فمن ثم فإن الاعفاء في الحالة محل البحث يجب أن يحسب على هذا الأساس .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا المنظر القول بأن المشرع قد استهدف من إصدار القانون سلب الذكر التفسير على المنقذين بحيث يجبرون لهم تبعاً لذلك أن يطالبوا بحسابه على أساس كامل المدة التي قضوها بالخارج أو على أساس جزء منها بحسب ذلك أن المشرع البذى هدف الى التفسير هو الذى حدد مداه ، وليس من المقبول تجاوزا هذا المدى والتوسع في التفسير أو البحث وراء نية المشرع ازاء صراحة النص ولما هو مقرر في لغة القانون الضريبي من التزام قاعدة التفسير الضيق التي من مقتضاها الا تصيب الضريبة الا ما نص عليه القانون ، ولا يخرج من وعائها حسبما جرده الا ما قضت النصوص باعفائه صراحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب الاعفاءات الجبركية للمستحقة للدكتور . . . على أساس معدل المرتب الذى كان يتقاضاه فى الشهور الستة الأخيرة التى أمضاها بالخارج ، بحيث لا يجوز استقاط هذه المدة عند حساب تلك الاعفاءات .

(ملف ١٨٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

المادة رقم (٦٤)

المبدأ :

رسوم جبركية — اعفاء المصالح الحكومية منها يقتضى الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجبركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢٨٨٤/٤/٢ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ — هذا الاعفاء ينصب على البضائع ذاتها بحيث تخرج من وعاء الضريبة — انتقال ملكيتها بعد ذلك الى الغير لا يؤثر فى الإعفاء الذى تتمتع به .

ملف الضريبة :

تنص المادة الثامنة من معاهدة الصداقة المبرمة بين مصر وبريطانيا والمصدق عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ على ان « يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاءات وميزات فى المسائل الضريبية والمالية ثوابت صاحبة الجلالة الملكة والابراطورة التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة » .

وقد صدر على اثر هذا الاتفاق القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤١ بشأن الاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية بمصر وأعضاء البعثة العسكرية البريطانية فى الشئون القضائية ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بشأن الاعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية فى

مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية والقوات البريطانية وأفرادها
من جميع الضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة في مقابل
تأدية خدمات ورسوم ومصاريف تسجيل .

ويبين من استقصاء هذه التشريعات أن الأشياء المملوكة للسلطات
البريطانية كانت خاضعة أصلاً للرسوم الجمركية غلما أريد اغلاؤها
من هذه الرسوم والضرائب تنفيذاً للمعاهدة المشار إليها اقتضى
الأمر اصدار التشريعات سالفه الذكر ، ويرد هذا الاعفاء الى
أهبار شخصى محض ، بحيث اذا خرجت تلك الأشياء من نطاق الأغراض
الواردة بالمادة التاسعة من هذه المعاهدة زال عنها الاعفاء وخضعت
للكرسوم الجمركية .

وقد تازلت السلطات البريطانية العسكرية عن كوبرى الفردان
للحكومة المصرية في سنة ١٩٤٧ وكان مقتضى هذا التنازل خضوعه
للكرسوم الجمركية لولا أن المتنازل اليها وهى الحكومة معفاة من أداء الرسوم
الجمركية التى تستحق على البضائع الخاصة بها طبقاً للفترة السابعة من
المادة التاسعة من الملائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢ من
أبريل سنة ١٨٨٤ المعدلة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ ثم بالرسوم بقانون
رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ والتى تقضى باعفاء البضائع الخاصة بمصالح الحكومة
من المراجعة والرسوم على الصادر والوارد .

وهذا الاعفاء الخاص بمصالح الحكومة هو اعفاء ينصب على الأشياء
ذاتها بمعنى أن هذه الأشياء تكون غير خاضعة لاية رسوم جمركية لأنها
تتخرج من وعاء الضريبة ، فإذا ما انتقلت ملكيتها بعد ذلك الى ملكية
أى شخص آخر لاي سبب من الأسباب انتقلت غير خاضعة لهذه
الرسوم . ومن ثم فإن مخلفات كوبرى الفردان تكون قيد انتقلت في
سنة ١٩٤٧ من حالة اعفاء شخصى الى حالة اعفاء عيى وذلك بانتقال
ملكيتها من السلطات البريطانية الى الحكومة المصرية فتعتبر منذ
هذا التاريخ معفاة اعفاء عيى من اية رسوم جمركية .

ولما كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع شركة قناة السويس قبل تأميمها في ٢١ ، ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٥ بمقتضى عقد من عقود الاشتغال الصاية على أن تقوم هذه الأخيرة بإزالة الكوبرى مقابل أخذ انقاضه فضلا من مبلغ ١.٠٠٠ جنيه ، ولما كانت الانقاض قد تم التنازل عنها باعتبارها جزءا من المقابل المستحق للشركة فتمثل اليها بحالتها التي كانت عليها وهي المملوكة للحكومة ، أى أنها تتحمل معفاة من الرسوم الجمركية ويظل هذا شأنها إذا انتقلت من الشركة الى سواها (شركة مصانع الدلتا للصلب) أى أن ملكيتها تنقل الى هذه الشركة معفاة من الرسوم الجمركية .

(فتوى رقم ٢٥٩ — في ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٦٥)

« **المبدأ :**

وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه خضوع كافة الواردات للضريبة الجمركية بحيث لا يعنى منها إلا بنص خاص — أداء الضريبة الجمركية والضرائب الإضافية الأخرى مؤداة الالتزام بأداء الفرق الناتج من التسوية النهائية لا يجوز الدفع بالتقادم لأن المشرع في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحقوق في العلاقات بين الجهات الإدارية — أثر ذلك — أن التقادم يلحق بالدعوى دون الحق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الموارد المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة ، وذلك إلا ما استثنى بنص خاص » .

ومعاد ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما: مختصاه خضوع كائنة الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، بحيث لا يفتى منها إلا بنص خاص .

ولما كانت إدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة قد استوردت المهمات المشار إليها ، وسلمت باستحقاق الضريبة الجمركية والضرائب الإضافية الأخرى عليها ، وأدت بالفعل ما تقرر عنها بصفة مؤقتة ، فإنها تلقنزم بأداء الفرق الناتج عن التسوية النهائية ، وليس لها أن تخفج بالتقادم ، ذلك لأن المشرع بمقتضى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ قد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق في العلاقات بين الجهات الإدارية ، واستبدل بها وسيلة أخرى تتمثل في عرض المطالبات فيما بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها — برأى ملزم — ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق فإنه لا يسرى فيما بين الجهات الإدارية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام إدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة بأداء مبلغ ٣٩٠٩٧ جنيه و ١٥ مليا .
(ملف ٥٢٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٦) .

قاعدة رقم (٦٦) .

المبدأ :

أن الإعفاء المتصوص عليه في المادة ١١٠ بند ١١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على نوع معين بذاته من البضائع وبشروط محددة وهي المهمات التي ترد من الخارج بدون قيمة بدل تاليف — هذا الإعفاء لا يمتد الى كافة البضائع والسلع ولا يشمل سوى المهمات التي تتمثل في المعدات والآلات والتجهيزات — البضائع الاستهائية ليست من المهمات .

ملخص الفتوى :

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة الخامسة منه على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص » »^(١)

وتنص المادة ١١٠ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : (١١) المهبات التي ترد من الخارج بدون قية بدل تالف أو ناقص من رسائل سبق تواريخها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كاملة في حينها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك » .

ومن حيث أنه يتبين أن الأمل طبقا للمادة الخامسة من قانون الجمارك خضوع جميع البضائع الداخلة على اختلاف أنواعها ومسبباتها ، للضرائب الجمركية ، واقتصر الإعفاء في المادة ١١٠/١١ المشار إليها على نوع معين بذاته من هذه البضائع فقط وبشروط محددة وهي المهبات التي تسرد مسبقا في الخارج بدون قية بدل تالف ومن ثم فإن هذه الأخيرة لها دلالتها وتؤدي إلى عدم امتداد الإعفاء الجمركي الممنوح هذه إلى البضائع والسلع كافة ، إذ لا يشمل إلا نوعا منها وهي المهبات أي العدد والآلات والتجهيزات وهذه التفرقة سبق أن أخذ بها كذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٠ في شأن بيع المحال التجارية ولا مزية في أن السجائر بضاعة استهلاكية ولكنها ليست من المهبات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الإعفاء الوارد في المادة ١١٠/١١ سالفة الذكر ، خاصة وأنه لا يجوز التوسع أو التقييس في تفسير الإعفاءات الجمركية المخالفة لذلك للقواعد الأصولية في القوانين المالية والضريبية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم

جواز اعفاء رسالة السجائر المتوه عنها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للمادة ١١/١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .
(ملف ٢٤١/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠) .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اعتبار ما ورد بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المتعقدة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ منظوياً على تعديل لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الرأسمالية من الضرائب الجبركية .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه ولئن كان مجلس الشعب قد أقر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الرأسمالية من الضرائب الجبركية وغيرها من الرسوم المقررة على الواردات بعد أن أضاف الى مجزأ البند ٣٨/٨٤ ج كلمة .. « الخ » فأصبح نصه يجرى على النحو التالي « الات وأجهزة مساعدة للالات الداخلة في البند ٣٧/٨٤ مثل الدوبى والجاكار وموفقات ذاتية الحركة ، أجهزة تغيير مواكيك .. الخ » .

غير أن الخلاف بين نص قرار رئيس الجمهورية المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس سنة ٧٧ والنص الذى أقره مجلس الشعب ليس إلا خلافا ظاهريا في التركيب اللغوى للبند المذكور لم يؤد الى أى تعديل أو تغيير فى معنى أو أحكام قرار رئيس الجمهورية . و أساس ذلك أن الات والأجهزة المذكورة فى البند المشار اليه بسمياتها ليست هى المعفاة من الضرائب والرسوم وإنما يتصب الاعفاء على جميع الات والأجهزة المساعدة للالات الداخلة فى البند ٣٧/٨٣ ، ما ذكر منها وما لم يذكر ، بدليل أن القرار أورد كلمة « مثل » قبل أن يعدد بعض هذه الات

بمسمياتها ، ومن ثم فإن ما ورد بالبند المذكور يكون على سبيل المثال
لا الحصر ، لماذا ما اضاف مجلس الشعب عبارة « الخ . . » الى عجز البند
فإن العبارة المضافة — وهي تعنى ايضا عدم الحصر وانما التمثيل
لا تشكل أى تعديل فى معنى النص المنشور بالجريدة الرسمية ، لهذا تكون
الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٧٧/١٢/١٨ قد
اصابت صحيح حكم القانون .

(ملف ٧/٣/٢٠ — جلسة ١٨/٢٧/١٩٧٩) .

ثانياً - إعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

قاعدة رقم (٦٨)

مبدأ :

الإعفاء من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ -
شرطه - ان يكون الشخص من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وموظفي
الوزارات الملحقة بهذه البعثات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ على انه :
« تعفى من الرسوم والموائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم »
... ولكن تكثف وتراجع :

الامتعة الشخصية والأثاث « بما فيه سيارة واحدة » الخاص بأعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من
موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي
الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات عند موافقتهم الى الجمهورية
العربية المتحدة .

وبما ان طالب الإعفاء لم يكن عند موافقته الى مصر في يناير سنة ١٩٦٢
عضواً بأحد السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولا من موظفي وزارة الخارجية
العاملين بالبعثات في الخارج ولا من موظفي الوزارات الأخرى الملحقة
بهذه البعثات ، حيث تدب بقرار من وزير شؤون رئاسة الجمهورية للعمل
بمكتب السيد مستشار رئيس الجمهورية بمشقة اعتباراً من اول يولييه
سنة ١٩٥١ تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٨ ، ثم

عين ، بناء على هذا القرار مخيرا لمكتب الاستعلامات بمشقى . وترتيباً ،
على ذلك فان سيادته لا ينيد من الاعفاء الوارد بالمادة الاولى من القانون
رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ .

انتهى وای الجمعية العمومية الى محرم تمتع السيد/.....
بالاعفاء الجمرکی .

(ملف ١٤٦/١ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢) .

ملاحظة رقم (٦٩)

المبدأ :

الاعفاء من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ .
شرطه - ان يكون الشخص ممن كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالاعفاءات
الواردة في القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ الذي كان يقصر الاعفاء على اعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي مصر في الخارج .

ملخص النقوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٥٩ على انه : « تطبق من تاريخ قيام الوحدة بين اقلیسی
الجمهورية الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦
الصادر في الاقليم المصری .. على » :

١ - . . . ب - كل من كان يتمتع بالاعفاء من الرسوم والعوائد
الجمركية بسبب ميله في السفارة او القنصليات المصرية في الاقليم السوري ،
واضمن الى وزارة الخارجية عند نقله الى الاقليم المصری « ويخلص من هذا
النص أن من شروط التمتع بالاعفاء الوارد به ان يكون العائد من سوريا
من كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالاعفاءات المتمتعة عليها في القانون

الذى اعيد العمل باحكامه بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ - كما
تتحقق في شأن اعضاء السلكين الدبلوماسى والتفصىلى تتحقق كذلك.
بالنسبة لموظفين الاداريين والكتابيين وغيرهم من الموظفين الذين يلحقون.
ببعثات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج .

ولما كان قانون السلكين الدبلوماسى والتفصىلى الصادر بالقانون رقم
١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد اجاز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات
الآخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين او
سكرتاريين او ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى ، وأنه بغير
اغلاق بما للوزارات ذات الشأن من حق التوجيه والاتصال المباشر بالملحقين
الفنيين التابعين لها ، يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف رئيس
البعثة - كما ان لائحة شروط الخدمة وزاورة الخارجية قد اجازت أن يلحق
بالبعثات المصرية موظفون من الكادرين الادارى والكتابى بالمدىوان المام
للقيام بما يعهد اليهم على أن يكونوا حاصلين على شهادة التجارة المتوسطة.
او ما يعادلها على الاقل والا تقل درجاتهم من السابعة ولا تزيد على
الخامسة .

ولم يتعرض القانون ولا لائحة شروط الخدمة لموظفى وزارة الخارجية
أن يندب من غير موظفى هذه الوزارة من الاداريين والكتابيين للعمل.
بالكاتب الفنية الملحقه بالبعثات الدبلوماسية وبذلك يكون هؤلاء الموظفون
تابعين للوزارات المنتدبين منها مع خضوعهم لاشراف رئيس بعثة التمثيل
الدبلوماسى .

ولما كان الاعفاء المنصوص عليه بمقتضى احكام القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفى الوزارات الاخرى الذين
صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالكاتب الفنية الملحقه
بالبعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وذلك دون
اشتراط صدور قرارات بانتدابهم من وزارة الخارجية ، ولا وجه للتيسر

بالشروط الواردة بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المذكورة بالنسبة لهم اذ ان هذه اللائحة مقصورة على موظفي وزارة الخارجية دون موظفي الوزارات الاخرى - ويصدر قرار من الوزارة التابعين لها بانتدابهم الى احد المكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية في الخارج يكون قد تحقق بالنسبة اليهم معنى الاحاقق بالبعثات التمثيلية بالخارج المتصور في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - مما يترتب عليه احققتهم في ان يتمتعوا بالاعفاء الجبركي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الاعفاء الجبركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفي الوزارات الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة - وذلك دون اشتراط صدور قرارات ندب لهم من وزارة الخارجية ودون التقيد بضرورة توافر شروط المادة السابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسى والقنصلى .

(ملغى رقم ١٠٤١ - فى ١٢/١٠/١٩٦٦) .

مادة رقم (٧١)

المادة ٧١ :

جواز قرار الإعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ والشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية في ظل العمل بحكامه على المنتخبين من الوزارات والمكاتب الثقافية بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

ملخص الفتوى :

تقدم بعض المنتخبين بالمكاتب الثقافية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية

بالخارج عقب انتهاء ندبهم بالنسبة لوزير المالية بأن وزارة الخارجية أفسدت بكتابها رقم ٥٥٨١ في ١٩٨٢/١١/٢٠ أن المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ تجيز تكرار الاعفاء الجمركي للعاملين المنتدبين بالمكاتب الثقافية الملحقة ببعثات التمثيل في الخارج ، بنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك السياسي ، وعلى هذا الأساس تم شحن امتعتهم الشخصية المستعملة بعد انتهاء فترة ندبهم بالخارج . ويطبق وزارة الخارجية الاعفاء النهائي على البعض على حين طبقت البعض الآخر الاعفاء المؤقت ، بحجة أن قانون الاعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتعرض بالانضمام للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ الذي قصر الاعفاء بالنسبة لموظفي الوزارات الأخرى المنتدبين بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج على مرة واحدة فقط . ولما كانت المادة ٨٨ سالفة الذكر قد وردت مطلقة بغیر قيد كما أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتضمن أى قيد على تكرار الاعفاء الجمركي لموظفي الوزارات الأخرى أسوة بنظرائهم في وزارة الخارجية ، لذلك طلب هؤلاء المنتدبين تكرار الاعفاء المقرر لهم وسواهم من موظفي الوزارات الأخرى وعدم التزامهم بسداد الرسوم الجمركية . بينما رأت مصلحة الجمارك قصر الاعفاء الجمركي بالنسبة للمنتدبين بين الوزارات الأخرى على مرة واحدة .

وحسباً لهذا الخلاف عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسهيى الفتوى والتشريع فاستبانت من نص المادة ١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء أعضاء البعثات القنصلية لجمهورية مصر العربية في الخارج وموظفيها الملحقين بها والموظفين المعاملين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والمواد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية أن المشرع أبقى من الرسوم والمواد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية الأمثلة الشخصية والأثاث (بها فيها سيارة واحدة) لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات عند عودتهم إلى البلاد بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الانسالة إلى الاستبعاد

وأسرهم في حالة الوفاة وقد ألغى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام الجبارك في المادة ٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . ثم صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه خاصة بإلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وبالعامل بإحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ، على أن يكون الاعفاء مرة واحدة للذين ينتدبون للخدمة في الخارج ويستخدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، فهذا القانون تضمن حكيم : الأول إلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصة بإلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبذلك أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ إلى الوجود والعمل به وثانيهما وضع قيد جديد على تطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وهو قصر الاعفاء على مرة واحدة ، باعتباره من ضوابط الاعفاء المقرر والذي يدور معه وجودا ومدها وعلى ذلك فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ إلى الحياة وأدخل في نسجه تيدا على تطبيقه فأسبح جزءا منه ، ويصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الامعاءات الجبركية أعلى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة في المادة ١١٥/ منه الامتعة الشخصية والاثاث الخاص باعفاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي لجمهورية مصر العربية ، وموظفي وزارة الخارجية العاملين بالهيئات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات والمعارين لهيئات الأمم المتحدة .. وبالشروط الواردة في المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية بهذا القانون والفي في المادة ١٣ منه الاعفاءات الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها والتنصوص عليها في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا الاعفاء يشمل ما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في الصورة التي تضاف بها إلى الحياة بعد الغائه بقانون الجبارك طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الذي اتحد معه وأصبح جزءا منه . وبذلك غان الاعفاء الذي أورده القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ الذي انصب على القانون.

٦٥ لسنة ١٩٦١ انما ينصب عليه بعد اعادته الى الحياة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ وما ادخله عليه من قيد فضلا عن أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه اعاد تنظيم موضوع الاعفاء تنظيميا شاملا ليكون هو وحده الواجب العمل به .

(ملف ٢٩٧/٨/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

ان الاعفاء المقرر بمقتضى اللائحة الجبركية لرجال السلكين السياسى والمقتضى من رسوم الصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب والرسوم التى لا يوجد فى ثباتها اعفاء خاص .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات يتبين أن المادة ٤٦ توجب على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه وذلك فى مدة لا تتجاوز اسبوعين . ثم حظرت المادة ٤٧ على موثقى العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحرير أو ثلثى العقود أو المحررات سواء كانت رسمية أم عرفية أو القيام باجراءات التسجيل والتقييد .

« وعدا ذلك تحصل عوائد الأرصفة والشايلة وكذا اذا اقتضى الحال عوائد التخزين . والامانات والهويسات والتمكين واختم الرصاص والرفائى والكشوفات الخ طبقا للنظامات المعمول بها الآن » .

كما تقضى المادة التاسعة من تلك اللائحة بأن تملى من المراجعة ومن

رسوم الصادر والوارد الأشياء المنصوص عليها فيها . ومنها الأشياء المعقدة للاستعمال الخاصة بالوكلاء السياسيين القناصل العموميين ومن ينوبون عنهم وكذلك امتلاكهم التفضيلية وذلك بالشروط المبينة في تلك المادة .

ويتضح من هذه النصوص أن المادة الثامنة تناول نوعين مختلفين من الضرائب أو الرسوم وهما رسوم الصادر والوارد التي تحصل وفقا للمعاهدات والاتفاقات . ورسوم الأرضة والشيالة وما إليها وهذه تحصل وفقا للنظم المعمول بها .

ثم نظمت المادة التاسعة أحكام الإعفاء وقد جاءت هذه الأحكام بمقتضى على أحد هذين النوعين وهو الخاص برسوم الصادر والوارد ومن ثم فلا يمكن أن يمتد هذا الحكم إلى الرسوم الداخلية في النوع الثاني بمقتضى أنها رسوم جبرية إضافية تأخذ حكم الرسوم الأصلية استحقاقا وإعفاء . لأن الإعفاء من الضرائب والرسوم استثناء من القاعدة فلا يجوز التوسيع في تفسيره - وعلى ذلك فلا ينسحب الإعفاء المنصوص عليه في المادة التاسعة المتعلقة الذكر على أية ضريبة أو رسم جبري خلافا لرسم الصادر والوارد .

أما النص في بعض التشريعات الخاصة بالضرائب الجبرية الإضافية كتوائده الزهيف ورسوم الإنتاج والاستهلاك على أنها تحصل مع رسوم الصادر والوارد وبالضرورة التي تحصل بها هذه الرسوم فليس مؤداه إعفاء للبلدان من هذه الضرائب حكما معافلا لحكم ضريبة الوارد والصادر أنها ينحصر بحث النصوص في نطاق الحصول وشروطه ولا يتجاوزها إلى استحقاق الضريبة ابتداء أو الإعفاء منها فكلاهما حالة قانونية المرجع فيها إلى أحكام المثلثين الصادر بإنشاء الضريبة أو الرسم . أما الحصول فلا يعدو أن يكون إجراء تنفيذي الغرض منه جباية الضريبة التي تكون قد استحققت فعلا بمقتضى القسائم .

مثال ذلك المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢) التي تقضى بأن تفسر في

عوائد مصيف تعادل عشر قيمة رسم الوارد والمصادر على البضائع التي تفرغ في الموانئ المصرية أو تشحن منها وبيان تحصل هذه العوائد على رسوم الجبرك وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم ، والمادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٣ الخاص بفرض رسم انتاج أو استهلاك على ورق اللعب التي تنص على أن يكون تحصيل الرسم مع رسوم الجبرك وبذات الشروط التي تحصل بها هذه الرسوم . غنلا يجب أن المقصود بـ: ذين النصين وما يماثلهما هو أن يتبع في تحصيل الضرائب الجبركية الصادرة في شأنها هذه التشريعات ما يتبع من إجراءات في تحصيل رسوم المصادر والوارد .

أما الاعفاء فلم يرد في شأته نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المقرر ثنائونا من رسم الوارد والمصادر الى غيرها من الرسوم الجبركية الاضافية .

أما بالنسبة الى الرسوم الجبركية المفروضة في الموانئ لحسابه مجالسها البلدية فانه يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يكون لهذه المجالس حق فرض رسوم منها الرسوم على المصادر والوارد في الموانئ — كما نص على أن تمين برسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها — وقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على احوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس فلم يتضمن هذا النص شيئاً من الاعفاء من رسوم المصادر والوارد .

أما الاعفاء فلم يرد في شأنه نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المقرر ثنائونا من رسم الوارد والمصادر الى غيرها من الرسوم الجبركية الاضافية .

أما بالنسبة الى الرسوم الجبركية المفروضة في الموانئ لحساب مجالسها البلدية فانه يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يكون

لهذه المجالس حق فرض رسوم منها الرسوم على الصادر والوارد في الموانئ — كما نص على أن تعين برسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها — وقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على أحوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس فلم يتضمن هذا النص شيئا من الاعفاء من رسوم الصادر والوارد .

وكذلك نص في المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية على أن للمجلس أن يفرض رسوما مستقلة أو مضاعفة ينسب مئوية الى بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية . ومنها رسم الصادر والوارد وقد سكت هذا النص عن مواجهة الاعفاء في هذا النوع الأخير من الرسوم في حين أنه نظم الاعفاء من رسوم أخرى كالرسم الإيجارى الذى يدفعه شاغلوا المباني .

وقد تضمن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد أحكاما مماثلة لما ورد في قانون مجلس بلدى الاسكندرية .

وإذا كان لا بد للاعفاء من أية ضريبة أو رسم من نص صريح في القانون فإن الاعفاء من رسوم الصادر والوارد المفروضة في الموانئ لحساب المجالس البلدية .

استنادا الى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية أو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية أو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد ، يكون غير جائز في أية حالة من الأحوال .

أما ما تشير اليه المالية من أن مبدأ المعاملة بالمثل والمعاملات الدولية على العموم تقتضى إعفاء رجال السلوك السباسبى والفنصلى من جسيم الضرائب والرسوم فلا يغير من النظر المتقدم لأن الاعفاء منها لا يكون الا بمقتضى قانون كما سبق القول .

وبناء على ذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونية سنة ١٩٤٨ بمنح أعضاء السلك الأجنبي الدبلوماسي والقنصلي في مصر ذات الإعفاءات الجبركية الممنوحة لأعضاء السلك المصري الدبلوماسي والقنصلي في الخارج وبعين الحدود والشروط المقررة ، باطلا لمجاوزته حدود القانون .

على أن للحكومة إذا شاعت أن تعالج هذا الأمر أما باستصدار قانون يحقق الأغراض التي تتوخاها أو بمقت اتفاقات مع أطول ذات الشأن تكون لها قوة القانون .

لذلك أنتهى قسم الرأى مجتمعا الى ما يأتى :

أولا — أن الإعفاء المقرر بمقتضى الفلحة الجبركية لرجال السلكين السياسى والقنصلي من رسوم الصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب والرسوم كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك والرسوم المفروضة فى الموانئ .

ثانيا — أن للحكومة أن تستصدر قانونا بإعفاء الممثلين الدبلوماسيين من كافة الضرائب والرسوم ومما لجدا المعاملة بالمثل .

(اغتوى رقم ١٥٦ — فى ١١/٣/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية فى الخارج — نصه فى المادة الأولى على إعفاء الأمتهة الشخصية والأثك بما فيه سيارة واحدة من الرسوم فى حالة العودة الى الجمهورية بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستقداع — مناط ذلك أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل — حسب

هذه الفترة من تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع من الجهة المختصة به سواء كانت وزارة الخارجية بالنسبة إلى موظفيها أو وزارة أخرى — لا عبء بالتاريخ الفعلي لتنفيذ هذا القرار سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحقا له .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن إعفاء أعضاء البعثات التبليغية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج تنص على أن « تعفى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية في إقليم الجمهورية العربية المتحدة ولكن تكشف وتراجع :

الامتعة الشخصية والأثاث بما فيه سسيارة واحدة والخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات عند عودتهم إلى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع وأسره في حالة الوفاة بشرط أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع ، وبشرط الحصول مقدما على موافقة رئيس البعثة التي ينتهون إليها وتصديقه على كشف شامل يبين بالتفصيل جميع هذه الامتعة وترسل صورة منه فوراً إلى وزارة الخارجية وتستحق الرسوم والعوائد الجمركية على السيارة إذا تم التصرف فيها قبل مضى سنتين من تاريخ دخولها للجمهورية العربية المتحدة ما لم يتصل صاحبها إلى مندوب في الخارج في السلك الدبلوماسي أو التفصلي » .

ويؤخذ من هذا النص أن إعفاء الامتعة الشخصية والأثاث (بما فيه سسيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي للجمهورية

العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات ، وأسمرهم في حالة الوفاة ، من الرسوم والعوائد الجبركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية ، يكون في جالة جودتهم الي الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ، وذلك بالشروط الواردة في النص ، وان مناجب هذا الإعفاء وشروط التمتع به هو ان تكون هذه الأشياء قد مضت على تملكها واستعمالها ستة اشهر على الأقل عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ، اي ان المبرة في الاعتماد بهذه المدة انها هي بتاريخ صدور القرار من الجهة الادارية المختصة التي تملك اصداره . سواء كانت هي وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلي للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج ، او هي الوزارة التابع لها الموظف الملحق بهذه البعثات ، وذلك بغض النظر عن التاريخ الفعلي لتنفيذ هذا القرار ، اي سوء كان التنفيذ سابقا على صدور القرار او لاحقا له ، بشرط وجوب ان يكون مضى مدة ستة الأشهر المذكورة على التملك والاستعمال سابقا على تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ومتصلا به وقد رات الجمعية العمومية الاكتفاء بتقرير المبدأ في هذا الخصوص ، وترك تطبيقاته في الاستفسارات المعروضة لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية لكي تتولى انزال حكم القانون في كل حالة بحسب ظروفها في ضوء هذا المبدأ .

لذلك انتهى الرأى الى ان الاعتماد في تطبيق شرط ستة الأشهر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر ، انما يكون بتاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التي تملكه ، سواء كانت هي وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلي وغيرهم الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التي تملكه ، سواء كانت هي

وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وغيرهم من موظفيها الذين يعملون بالبعثات فى الخارج ، أو الوزارات الأخرى التابع لها الموظفون الملحقون بهذه البعثات وذلك بتقطع النظر عن تاريخ تنفيذ هذا القرار ، سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحقا له ، ويشتراط وجوب أن يكون مضى ستة الأشهر المثار اليها على التهلك والاستعمال سابقا على تاريخ صدور القرار ومتصلا به .

(ملف ١٥٨/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٦/٩/٢١) .

ثالثا - اعضاء المصريين العاملين بالخارج

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الاعفاءات الجبركية المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ - الاعفاء الذى كان مقررا بالقانون المشار اليه من العمومية بحيث يفيد منه جميع العاملين خارج الجمهورية ايا كانت الجهة التى يعملون بها مادام عملهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة - العاملين بجمعة الدول العربية الذين اقتضت ظروف عملهم ان يعملوا بالخارج يفيدون من هذا الاعفاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كانت تنص على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الامتعة الشخصية والاثاث وسيارة واحدة الخاصة باعضاء البعثات واثارات الدراسية . . » كما كتلت المادة ٣ تنص على أن « تسرى الاحكام المتقدمة على المعارين والمنتخبين للعمل بالخارج من العاملين بالحكومة والقطاع العام والعاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة بشرط الا تقل مدة العمل بالخارج عن سنة » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان الاعفاء الذى كان مقررا بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان من العمومية بحيث يفيد منه جميع العاملين خارج الجمهورية ايا كانت الجهة التى يعملون بها مادام عملهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة ومن ثم فان العاملين بجمعة الدول العربية الذين اقتضت ظروف عملهم ان يعملوا بالخارج يفيدون من

هذا الاعفاء لانهم يعتبرون من العاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة ،
يسفرهم الجهل بكتائب الجامعة قد تم ولا شك بموافقة السلطات
المختصة بجمهورية مصر العربية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية السيدين . . .
. في الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار
اليه .

(ملف ٣/٣/٥ — جلسة ١٩٧٣/١/٢٤) .

رابعاً - إعفاء السكرتارية الدائمة للمنظمة
تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مدى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بالإعفاء من الرسوم الجمركية .

ملففى التفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع أعفى من الرسوم الجمركية المواد والأصناف التى تستوردتها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط أن تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل فى عموم لفظى المواد والأصناف، وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية لماتها، تعفى من الرسوم الجمركية . ولا وجه للقول بتكون عرف يقضى بعدم إعفاء السيارات من الرسوم الجمركية الا اذا سميت فى النص المقرر للإعفاء ذلك لأن العرف لا يتكون الا فى المجالات التى تتسع له ، ولا يحتج به الا عند تخلف النص وطالما أن الفرائض والرسوم الجمركية تخضع لقاعدة عامة لا يرد عليها الاستثناء لمخادها انها لا تفرض ولا تعفى منها الا بنص ملته لا يمكن لعرف أن ينشأ فى هذا النطاق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لهسبى الفتوى والتشريع إلى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بالإعفاء فى الحالة المعروضة .

(ملف ٤٠/٣٠ - جلسة ١٠/١٩٧٩) .

خامساً — إعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٠/١١/١٩٤٩ و ١/٢/١٩٥٠ و ٢٥/٢/١٩٥١ بإعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجبركية والرسوم الإضافية الأخرى — استمرار العمل بهذا الإعفاء بعد تعديل اللائحة الجبركية بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ — عدم شموله لرسوم البقية المستحقة على البضائع المستوردة للجهات المشار إليها ما لم يصدر قرار جمهوري بإعفائها من هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المتعقدة يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إعفاء الخاثر والأسلحة والطائرات والتجهيزات المصنعة من الرسوم الجبركية وكافة الرسوم لأضافية الأخرى ثم قرر المجلس بجلسته أول فبراير سنة ١٩٥٠ جعل هذا الإعفاء شاملاً لجميع ما تستورده وزارة الحربية والبحرية ، وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر المجلس سريان هذا الإعفاء على جميع ما تستورده المصانع الحربية من أسلحة ونخيرة وطائرات . وبتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة الجبركية الصادر بها الأمر الأعلى في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ تعديلاً من شأنه أن أصبحت الفقرة ثانياً من المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على ما يأتي :

« تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيسى والقيسمى الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف

وتراجع : ١ — ٩٠٠٢ — البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من...
مجلس الوزراء .

ولما كان هذا القانون قد استحدث الاعفاء من الرسوم البلدية بالنسبة .
الى البضائع التي يصدر ببياتها قرار من مجلس الوزراء فقد ثار الخلاف
فيما اذا كانت قرارات مجلس الوزراء المشار ليها وهي سابقة على تاريخ
العمل به تعتبر متضمنة الاعفاء من هذه الرسوم ايضا أم يقتصر الاعفاء .
الذي قضت به على الرسوم الجبركية وحدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .
للفتوى فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة
الجبركية الصادر بها الامر العالي في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ بمعد
تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تعفى من رسوم
الوارد والمصادر والرسم القيمي والقيمي الاضافي ورسم الاستهلاك
وموائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع : ١ — ٩٠٠٢ .
البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » .

ومناد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرر إعفاء بضائع وأشياء .
معينة من الرسوم الجبركية والرسوم البلدية المنصوص عليها في هذه .
المادة وذلك بأن يصدر بيانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاضعة للإعفاء
المشار اليه .

ولما كان اعمال الأثر الفوري لهذا النص يقتضى عدم سريان الاعفاء .
الأذى قرره الا بالنسبة الى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بمعد
تاريخ العمل به ، وذلك ما لم تكن هناك قرارات من هذا المجلس سابقة .
على هذا التاريخ فيظل مفعولا بها في نطاق الاعفاء الذي قررته الى أنه .
يصدر من المجلس قرارات أخرى محملة او ملغية لها .

ومن حيث أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من نوفمبر
سنة ١٩٤٩ وأول فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد

تخضت باعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم
الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى واقتصر الاعفاء على هذه الرسوم
دون أن يمتد إلى الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجه لاعفاء ما تستورده
وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم البلدية إلا إذا صدر
قرار جمهوري بهذا الاعفاء استنادا إلى الفترة ثانيا من المادة التاسعة
من اللائحة الجمركية المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن اعفاء البضائع المستوردة لوزارة
الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية بمقتضى قرار مجلس
الوزراء سالف الذكر مقصور على الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية
والرسوم البلدية وذلك إلى أن يصدر قرار جمهوري يقرر اعفاء هذه
البضائع من الرسوم الأخيرة .

(مقوى رقم ١٦٧ - في ١٠/٢/١٩٦٢) .

سادساً — الاعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

أحقية الهيئة العربية للتصنيع في الإعفاء من حكم الاعفاء الجبركي
الوارد بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ على ما تستورده من مستلزمات
الانتاج المكنى والصناعي .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الهيئة العربية للتصنيع قامت ليس فقط لبناء قاعدة
للمصناعات الحربية ، وانما ايضا للاسهام في نقل التكنولوجيا المتطورة
الى العالم العربى والعمل على التنسيق بين الدول الامضاء في مجال
تطوير الصناعات المتقدمة والمساهمة في اعداد الخبرات الفنية والادارية التى
تكفل اقامة واثماء وتطوير الصناعات المتقدمة في الدول الاعضاء بها يواكب
التطور العالمى وذلك حسبما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية تأسيس الهيئة
والسبب الثانى من النظام الاساسى للهيئة في المواد من ١٢ الى ١٦ ولما
كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ قد جاءت صريحة
في النص على اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم من كل ما تستورده من
الخارج مما يكون لازماً لانتاجها او لى العمل بها فان هذا الاعفاء يشمل —
بلا ريب — ما تستورده الهيئة من مستلزمات انتاج الراديو والكاسيت
والطيفزيون بحسبانها تدخل في مدلول الصناعات المتطورة والتي يعتبر
انبعاثها وتطويرها أحد أهداف الهيئة ولقد جاء النص على ذلك صراحة في
المادة الثانية من اتفاقية التأسيس حيث تنص على أن « تهدف الهيئة

العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة . . . » والمادة الثانية عشرة من النظام الاساسى والتي يجرى نصها في صياغة تكاد تتطابق مع نص المادة الثانية من الاتفاقية حيث تنص على أن « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة . . . » . ويبين من ذلك ثمة ربطا بين الهدفين (بناء قاعدة صناعية عربية وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة) وهما متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما أو لا يتصور اقامة صناعة كما لا يتصور بصفة عامة وجود منشآت صناعية عربية لا يتم الاستفادة منها في مجال الصناعات الأخرى فضلا عن أن بناء قاعدة للصناعات العربية سوف يؤدي بالضرورة على ذات الدرجة من التقدم والتطور وهو الأمر الذى يسهم بدوره في انشاء التقدم الصناعى والفنى بصفة عامة وتقويم غالبية المنشآت الصناعية العربية في مختلف دول العالم بانتاج سلع أخرى مدنية حديثة اذ لا يتصور من الناحية العملية قمر الانتاج على الصناعات العربية فقط .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فاذا ما قامت الهيئة العربية للتصنيع بانتاج الأجهزة الكهربائية الالكترونية (الراديو — الكاسيت — التلفزيون) فان ذلك يدخل فى نطاق الصناعات المتطورة وبالتالي لا تكون الهيئة قد خرجت على نطاق أغراضها المحددة باتفاقية انشائها ونظامها الاساسى ومن ثم يعنى كل ما تستورده الهيئة ويكون لازما لانتاج هذه الأجهزة من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك دون ما حاجة الى الاستناد الى احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العربية للتصنيع فى الاعفاء الجمركى من مستلزمات الانتاج المدنى والصناعى .:

(ملف ٢٣٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٦/١٥) .

استنابعا — الاعفاء الطائرات ومخلفاتها الجبهة الى الغير

قاعدة رقم (٧٨)

المبدا :

اعفاء الطائرات المستوردة من الرسوم الجمركية — مخلفات هذه الطائرات المبيعة الى الغير — تظل مفعلة كذلك من هذه الرسوم لان واقعة البيع ذاتها لا تعتبر سببا للاستحقاق تلك الرسوم مادامت لا تتطوى على استيراد او تصدير .

ملخص الفتوى :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ على استثناء وزارة الحربية من المعاملة التي تطبق على وزارات الحكومة الاخرى — بان تعفى الخزائر والاسلحة والطائرات والدبابات والسيارات المصنعة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاضافية الاخرى . كما وافق بجلسته المنعقدة في اول فبراير من سنة ١٩٥٠ على تعديل قراره السابق بحيث يشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاضافية الاخرى جميع ما يستورده السلاح البحرى المتنكى من ادوات لسفنه وقطعه البحرية . واخيرا وافق بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ على سريان الاعفاء من الرسوم الجمركية — المقرر بهنوجب القرارين سالفى الذكر — على ما تستورده القوات الجوية من الخزائن من قطع غيار للطائرات والاهمات والاسلحة .

وبما كان اعفاء وزارة الحربية والبحرية من الرسوم الجمركية عن الهمات والمعدات المشار اليها في قرارات مجلس الوزراء متعلقة بالذكر ،

هو — فى الأغلب والأرجح — اعفاء عينيا يتناول المهمات المشار اليها دون سواها فلا يسرى على ما عداها من مهمات تستوردها الوزارة المذكورة — كالأتمشة والجلود والزيت والأخشاب ، ومن ثم فإن هذه المهمات والمعدات تخرج من نطاق وعاء الرسوم الجبركية ولا تخضع لهذه الرسوم .

وفضلا عن ذلك فانه من استقراء نصوص اللائحة الجبركية الصادرة بأمر عال فى ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجبركية تنفيذا للقانون الأخير ، وقانون مصلحة الجمارك — ان الواقعة المنشئة للرسوم الجبركية هى واقعة الاستيراد أو التصدير ذلك لأن الأصل هو تحصيل الرسوم الجبركية عن كل بضاعة تستورد من الخارج وكل بضاعة تصدر الى الخارج طبقا للجدولين حرف (ا و ب) الملحقين بالرسوم الخاص بوضع تعريف جديدة للرسوم الجبركية سالف الذكر . فواقعة الاستيراد أو التصدير هى سبب استحقاق الرسوم الجبركية على البضاعة المستوردة أو المصدرة ، ويترتب على ذلك انه اذا اعفيت بعض البضائع المستوردة من الرسوم الجبركية — عند استيرادها — فالأصل ان هذه البضائع لا تخضع لرسوم جبركية بعد ذلك ، ولو انتقلت ملكيتها الى شخص آخر ، اذ أن انتقال ملكيتها لا يعتبر واقعة منشئة لهذه الرسوم . الا اذا تضمن انتقال الملكية استيرادا وتصديرا .

ويؤيد هذا النظر أن ثمة نصوصا فى نطاق الأحكام المنظمة للرسوم الجبركية يقضى باعادة اخضاع البضاعة — السابق اعفاؤها — للرسوم الجبركية ، اذ انتقلت ملكيتها فيما بعد لأفراد أو هيئات غير متممين بالاعفاء ، منها نص المادة ١٢٩ من قانون مصلحة الجمارك التى تقضى بأن البضائع التى تخرج منها معفاة من الرسوم بموجب الأحكام المدونة فى المواد الآتية : لا يجوز بيعها فيما بعد لأفراد أو هيئات من غير المتممين بالاعفاء الا بعد اخطار مصلحة الجمارك لتقدير الرسوم الواجب تحصيلها عليها . ومنها ما جاء بالمادة التاسعة من اللائحة الجبركية معدلة بالقانون

رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - خاصا باعفاء الامتعة الشخصية وما يورد للاستعمال الشخصى لأعضاء السلكين السياسى والقنصلى وبعض قوى الحيتية من الأجانب وما تستورده السفارات والمؤسسات والقنصليات بقصد الاستعمال الرسمى - من انه اذا تصرف صاحب حق الاعفاء فى الاشياء التى تم اغفالها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجبركية الى شخص لا يتتبع بحق الاعفاء ، استحققت الرسوم الجبركية والعوائد ، ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يتضى بغير ذلك . ثم ما جاء بذات المسادة السابقة مفساها بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ - فى خصوص اعفاء الامتعة الشخصية والاثاث (بما فيه سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلكين السياسى والقنصلى المصريين عند عودتهم الى مصر - من الرسوم الجبركية على السيارة اذا تم التصرف فيها قبل مضى سنتين من تاريخ دخولها جمهورية مصر ، ما لم ينقل صاحبها الى منصب فى الخارج فى السلك الدبلوماسى او القنصلى .

ولا تعتبر واقعة التصرف فى البضائع (انتقال ملكيتها) فى الحالات المتقدم ذكرها هى الواقعة المنشئة لررسوم ، غلا تزال واقعة الاستيراد هى الواقعة المنشئة للررسوم ، وانما استحققت الرسوم الجبركية عند التصرف فى البضائع - السابق اغفالها - استنادا الى ان الاعفاء مشروط بعدم التصرف فى البضائع المعفاة ، فاذا تم التصرف فيها ، اعتبر ذلك اخلاا بشرط الاعفاء ، فيزول الاعفاء من هذه البضائع وتخضع من جديد للررسوم الجبركية .

ولما كان اعفاء المهلات والمعدات البحرية التى تستوردها وزلوة الحربية يعتبر اعفاء عينيا غير مشروط بعدم التصرف فى هذه المهلات والمعدات ذلك ان المشرع حين يريد اعادة اخضاع المهلات السابق اغفالها للررسوم عند التصرف فيها ينص على ذلك صراحة على نحو ما تقدم ، وقد اغفل النص على اعادة اخضاع المهلات والمعدات التى تستوردها وزلوة الحربية للررسوم الجبركية عند التصرف فيها ومن ثم فانها تخرج

من نطساق وعاء الرسوم الجبركية ولا تخضع لها سواء عند الاستيراد أو عند التصرف فيها بمد ذلك لأحد الأفراد أو الهيئات من غير المتحمسين بالاعفاء الجبركى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الرسوم الجبركية على المهمات والمعدات الحربية التى تستوردها وزارة الحربية والبحرية ، اذا ما تصرف فيها بالبيع لاستنفاذ الأفراد التى استوردته من أجلها وصيرورتها خردة ، ومن ثم تستحق رسوم جبركية على مخلفات الطائرات المباعة الى المتعهد (.) .

(فتوى رقم ٨٢٥ — فى ٨/٩/١٩٦١) .

ثامنا - الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

قاعدة رقم (٧٩)

المادة :

الاعفاء الجبركي المقرر بالمادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر يمتد الى الرسوم المقررة بمناسبة الاستيراد دون الرسوم المقررة مقابل الخدمات الخاصة .

ملخص الفتوى :

أخضع المشرع في قانون الجمارك كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الأخرى المضافة إليها ما لم يرد نص خاص بإعفاءها .

والضريبة بهذا المفهوم تشمل كل ضريبة مالية تجبى دون مقابل وتمثل في خدمة خاصة ، حتى ولو سميت رسماً ، وهذا ما اشارت اليه المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للدلالة على المبلغ التي تستحق بمناسبة واقعة الاستيراد ولو كانت اضافية ، فبينما أطلق عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة اصطلاح الضرائب الأخرى غايتها سماها الرسوم في الفقرة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للفرقة في تطبيق قانون الجمارك والتعريف الجبركية بين تسمية الضريبة المالية بالضريبة أو بالرسوم عند خضوع الضريبة الجبركية أو الإعفاء منها ، وذلك ان العبارة بطبيعة الضريبة المالية المقررة وليس بتسميتها وبالتالي فإن الخضوع للضريبة الجبركية أو الإعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة إليها

وعفا لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريفة الجبركية سواء سميت ضريبة أو رسما طالما ان استحقاقها منوط بواقعة الاستيراد وتبعاً لذلك. غان الرسوم التى تستحق فى مقابل خدمة خاصة تخرج من نطاق هذا الحكم .:

ولما كان الاعفاء المقرر للهيئة القومية لسكك حديد مصر بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ قد شمل الضرائب والرسوم الجبركية فان هذا الاعفاء يشمل ضريبة الوارد اصلية وضريبة الدم وكافة الضرائب والرسوم الأخرى الإضافية المفروضة بنسبة واقعة الاستيراد ، ولا وجه للحجاج فى هذا الصدد بان التعريفة الجبركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ قد اقتصرته على اعفاء المعدات المستخدمة فى النقل بالسكك الحديدية من ضريبتى الوارد والدعم دون باقى الرسوم الأخرى المقررة بنسبة الاستيراد لأن الحكم العام الوارد بتلك التعريفة يتقيد بالحكم الخاص الذى تضمنته المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر بيد أن اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجبركية لا يمتد ليشمل الرسوم المقررة فى مقابل الخدمات التى تؤدى للمستورد ومن ثم فانه يتعين على الهيئة أن تؤدى رسم الاحصاء الجبرى المقرر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ فى مقابل الخدمات الإحصائية التى تؤديها الدولة للمستورد .:

كما يتعين عليها أداء رسوم الشيكالة والعوائد المقررة بمقتضى قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار انها معرضة فى مقابل الخدمات الخاصة التى تؤدى للمستورد الا أن الهيئة لا تلتزم بأداء رسم الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم المفروض. يلقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ ورسم البلدية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٣ رغم انها سميت بالرسوم لأنها لم تفرض فى مقابل خدمة خاصة وانما عرضت بنسبة واقعة الاستيراد وعلى المسلع المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ كلفة الضرائب والرسوم المقررة بمناسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة ومنهم رسوم الاحصاء والقيالة والصوائد .

(ملف ٨٨٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/٦) .

تاسعا - اعفاء معدات الإذاعة التلفزيونية

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

اعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وعلى المموم كافة المعدات والأدوات اللازمة للإذاعة التلفزيونية من الرسوم والمواد الجبريكية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تعفى من الرسوم والمواد الجبريكية ورسم الاستيراد أجهزة التلفزيون سواء كانت للارسال أو للاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة للإذاعة التلفزيونية وكذلك الأثاث المستوردة بقصد استخدامها في الإذاعة المذكورة » .

وبين من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على اعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها من الرسوم والمواد الجبريكية ، بل نص أيضا على اعفاء كافة المعدات اللازمة للإذاعة التلفزيونية وهذا النص من العموم والشمول بحيث ينطبق على الأدوات والآلات والأجهزة التي تتطلبها عملية الإذاعة التلفزيونية كافة ، وقد كشفت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من قصد المشرع منه أن ورد فيها « نظرا لما تؤديه الإذاعة التلفزيونية من خدمات متنوعة للدولة تتصل اتصالا وثيقا بالأغراض الثقافية والترفيهية والعلمية والفنية فضلا عن السياسة العليا للدولة للدولة في نواحي الأمن والتوجيه » .

لذلك رأى اعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وكافة

المعدات اللازمة لها بقصد استخدامها في الإذاعة وأعمالها من الرسوم
والعوائد الجمركية ورسم الاستيراد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن جميع المواد والأشياء
والمعدات والأجهزة المشار إليها في كتاب مصلحة الجمارك يسرى عليها
الاعباء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠
بمضى كانت هذه المواد أو الأشياء أو المعدات أو الأجهزة لازمة للإذاعة
التليفزيونية .

(فتوى رقم ٤٠٦ — في ١٢/٤/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبني على :

انتفاء التهريب الجمركي حالة كون المستورد الحقيقي أحد
شركات القطاع العام المنتجة بالأعضادات الجمركية وعلم
الضرورة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ بإعفاء أجهزة التليفزيون وقطع الغبار الخاصة بها
والأفلام المستوردة للإذاعة والتليفزيونية من الرسوم والعوائد الجمركية
ورسم الاستيراد والمعدل بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ الذى أعنت
المادة الأولى منه أجهزة التليفزيون التى تستوردها الدولة والشركات
العاملة بأنسها سواء كانت للإرسال أو الاستقبال وقطع الغبار الخاصة
بها وكالة المعدات اللازمة للإذاعة والتليفزيونية وكذلك الأفلام المستوردة بقصد
استخدامها في الإذاعة المفكورة من كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المتروضة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأجهزة تامة الصنع
أم مجرد مكونات لازمة لتجميع وتصنيع هذه الأجهزة .

وإذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية قد قضى في المادة ١٣ منه بإلغاء الإعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، وأعاد تنظيم الإعفاء بقصره على المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع أجهزة التلفزيون على وجه مغاير لها نظمه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه نظرا لأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٩/٧/١٩٨٣ حسبما قضت بذلك المادة ١٥ منه ، وكانت واقعة استيراد الأجهزة في الحالة المعروضة قد تمت في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ فإن هذا القانون يكون وحده الواجب التطبيق على الحالة المعروضة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن شركة النصر — وهى إحدى شركات القطاع العام المتمتع بالإعفاءات الجبركية وغيرها من الرسوم على ما تستورده من أجهزة التلفزيون ومكوناتها قد قامت باستيراد عدد ٣٧.٠٠٠ جهاز تلفزيون ملون ماركة توشيبا ، وكان هذا الاستيراد قد تم باسمها ولحسابها مباشرة من المورد الأجنبي ، فإن هذه الأجهزة تكون معفاة من الرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على مبيعاتها ، وسواء بيعت هذه الأجهزة بعد إجراء بعض عمليات التصنيع أو التركيبات أو بيعت كاملة الصنع فإن الإعفاء يظل قائما إذ لم يشترط المشرع في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا للتجمع بالإعفاء الجبركى ضرورة قيام الشركة المستوردة بتصنيع نسبة معينة من مكونات هذه الأجهزة كما هو الحال في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

ولا يغير مما تقدم قيام شركة النصر للتلفزيون ببيع عدد ٣١.٠٠٠ جهاز من تشطيب الـ ١ من الأجهزة التى استوردتها باسمها لإحدى شركات القطاع الخاص : لأنه فضلا من أنه ليس محظورا على شركات القطاع العام المتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، بيع ما تستورده من أجهزة لفرد أو شركات القطاع الخاص مباشرة وبأية كمية ، فإنه طالما كان الثابت أن واقعة بيع أجهزة التلفزيون لشركة العربى قد تمت.

استقلالاً عن واقعة استيرادها وفي تاريخ لاحق عليها غائه بتعيين الفصل بين الواتعتين وعدم الخلط بينهما . خاصة وأن الأوراق قد خلت من دليل كاف على صورية واقعة البيع وأن المستورد الحقيقي لهذه الأجهزة هو شركة العربى ، اذ لا يكفى لإثبات الصورية كون العقود التى بيعت بمقتضاها هذه الأجهزة أشهر في جبايتها الى أن المشتري « شركة العربى » قد أحبط علماً بظروف التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد وأنه قام بمعايينة واختبار نماذج من هذه الأجهزة ذلك أنه من الطبيعى أن يتيح البائع للمشتري التأكد من الشيء المتبع كماً ونوعاً وكفاءة ، كما أن دفع الشركة المذكورة عربونا قدره ١٥ ٪ من قيمة كل صفقة مقدماً بمجرد توقيع كل عقد لا يعنى أنها أصبحت شريكة في عملية الاستيراد ، فهى رغم ذلك تعتبر من الغير بالنسبة للمورد الأجنبى خاصة وأنها لم تلتزم قبله بأى التزام أيا كان نوعه .

ومن حيث أنه من واقعتى احتمال بيع أجهزة التلفزيون المساعة لشركة العربى للمواطنين على أنها مستوردة من الخارج وبأثمان مرتفعة ، ومخالفة شركة النصر للقواعد المنظمة للاستيراد والنقد والتى تشترط أن يكون الاستيراد من الحصة النقدية المخصصة لها في موازنة الدولة وفي إطار الخطة العامة للدولة فلا علاقة لهما بخضوع أو إعفاء تلك الأجهزة من الرسوم الجمركية .

ومن حيث أنه وقد تبين أن المستورد الحقيقى لأجهزة التلفزيون في الحالة المعروضة هى إحدى شركات القطاع العام المتبعة بالإعفاءات الجمركية وأن الصورية غير ثابتة فلا تستحق أية رسوم أو ضرائب على هذه الأجهزة وبالتالي فلا يمكن القول بوجود تهرب من أداء هذه الضرائب والرسوم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق الرسوم الجمركية وضريبة الاستهلاك على الأجهزة التى استوردتها شركة النصر للتلفزيون في الحالة المعروضة .

٢٠٤ - تعليق :

حاصل الوقائع — حسبها يبين من الأوراق — أن شركة النصر للتليفزيون — وهى إحدى شركات القطاع العام — قامت خلال الفترة من ١٩٨٢/٥/٣١ حتى ١٩٨٣/٢/٥ باستيراد حوالى ٣٧.٠٠٠ جهاز تليفزيون ملون ماركه « توشيبا » ، وقد شملت شركة العربى وهى شركة قطاع خاص — وحدها من تلك الأجهزة ٣١.٠٠٠ جهاز بيع الباقى منها الى الأفراد وشركات القطاع العام ، الا ان وزارة المالية رأت ان ما فعلته شركة النصر بمثابة استغلال للاعفاء الجمركى المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ الأمر الذى فوت على الدولة رسوما جمركية قدرها تسعة ملايين وثلاثمائة واثنتان وثمانون ومائة وأربعة وثمانون جنيها . لغرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة المالية تعرضته بدورها على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فماتت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١ الى عدم خضوع الاجهزة المشار اليها المستوردة بمعرفة شركة النصر للتليفزيون للرسوم الجمركية .

واذ رأت وزارة المالية أن هذا الامتياز محل نظرا لذلك طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للأسباب الآتية :

١ - أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ قصر الاعفاء من الرسوم الجمركية على ما تستورده الدولة والشركات العاملة باسمها . وهذه الشركات تلتزم ببيع الأجهزة معفاة من الضريبة للمستهلك مباشرة دون وسيط ، اذ لا يوجد من الضمانات الفنية ما يحول دون بيع تلك الأجهزة على أنها مستوردة مباشرة وبأثمان مرتفعة خاصة وأن شركة العربى هى المستورد الوحيد تقريبا لذات النوع من الأجهزة من الخارج ، وقد توقفت عن استيراد اجهزة التليفزيون بمعرفتها وباسمها بعد توقيع العقد مع شركة النصر اعتبارا من ١٩٨٢/٥/١٠ .

٢ - ان ما تم بمصنع شركة النصر لهذه الأجهزة لا يعتبر تصنيعا أو تجميعا وانها هو عبارة عن عملية تركيب الآلات الأمر الذى يتناق مع الحكمة من تقرير الامعاء الجمركى ، وهو نشر واستخدام تلك الأجهزة وقيام الشركات بتصنيعها وتشغيل الأيدى العاملة .

٣ — أن العقود الثلاثة المحصورة بين شركة النصر للتلفزيون وشركة العربى بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٢ و ٧/٧/١٩٨٢ و ٢/٢/١٩٨٣ ما هى الا عقود صورية ، تخفى استيراد تلك الأجهزة لحساب شركة العربى ، وبالتالى التهرب من اداء الضريبة الجمركية وضريبة الاستهلاك ، التى كانت تتحمل بها شركة العربى فيما لو قامت باستيراد تلك الأجهزة . يؤكد ذلك أنه ورد فى ديباجة العقدتين المؤرخين ١٥/٣/١٩٨٢ و ٧/٢/١٩٨٢ العبارة الآتية :

« ونظرا لأن الطرف الثانى « شركة العربى » قد أحبط علما بظروف التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد ، وأنه قام بمصالفة واختيار نماذج مختارة من تلك الأجهزة بنوعيتها وقررها كفايتها المالية وقد تمهد الطرف الثانى بتمويل الصنفه جزئيا » . وفى العقد الثالث المؤرخ ٢/٢/١٩٨٣ رغم توقيعهم فى ٣١/١/١٩٨٣ تداركت الشركة هذه العبارة وإزالتهما من هذا العقد .

٤ — وأخيرا فقد خالفت شركة النصر للتلفزيون القواعد المنظمة للاستيراد والنقد ، التى تشترط أن يكون الاستيراد بالنسبة الى شركات القطاع العام من الحصة النقدية المخصصة لها فى موازنة الدولة وفى إطار الخطة العامة للدولة ، اذ بلغ ما استوردته الشركة خلال خمسة أشهر وهى مدة الاتفاق مع شركة العربى ٣٧٠٠٠ جهازا تلفزيون ملون وهو ما يفوق بكثير اجمالي المستورد بمعرفة الشركة فى السنوات السابقة .

ولهذه الاسباب طلبت وزارة المالية عرض الموضوع على الجمعية العمومية للإفادة بالرأى فى مدى استحقاق الرسوم الجمركية وضريبة الاستهلاك على الأجهزة المشار إليها وفى مدى اعتبار هذا التصرف تهربا من اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

عاشرا - الجهات المنفذة لمشروعات التعمير

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الاعفاء الجبركي المقرر بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير على ناقلتي بترول استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تعمير وتشغيل معامل تكرير البترول بالسويس وفي تعمير تجهيزات موانئ منطقة القناة وامادها بالمواد البترولية .

ملخص الفتوى :

أعفى المشرع الجهات المنفذة لمشروعات التعمير من الضرائب الجبركية وغيرها من الرسوم المستحقة على ما تستورده من مواد وآلات ووسائل نقل تكون لازمة لتلك المشروعات ، وحسب وزير الاسكان والتعمير تحديد المشروعات التي تستفيد من احكام هذا الاعفاء . واذا أصدر وزير التعمير قراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذا لهذا الحكم متفهمنا اعفاء شاملا لكل ما يلزم مشروع اعادة تشغيل معامل تكرير البترول بها في ذلك وسائل النقل سواء استخدمت بطريق مباشر او غير مباشر فان الناقلتين في الحالة المطالة وقد استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تشغيل معامل تكرير البترول بالسويس لا يستحق عليهما رسوما جبركية باعتبارهما من وسائل النقل اللازمة لاعادة تشغيل تلك المعامل .

ولا يجوز الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لقصر الاعفاء على التعمير الاسكاني في المناطق والمدن

— ٢٠٧ —

التي حددتها المادة الأولى من هذا القانون ذلك أن المشرع قد مد نطاق
الاعفاء بنصوص صريحة إلى مشروعات لا يشملها مطلق التعبير
الأساسي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع إلى اعفاء
الناقلتين في الحالة الماثلة من الرسوم الجبركية وغيرها من الرسوم .

(ملف ٢٧/١/٢٠٥ — جلسة ١٢/٢/١٩٨١) .

حداى عشر — اعفاء المواد اللازمة للبناء

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

ان الاعفاء المنصوص عليه بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٧/٤٧ على المواد اللازمة للبناء والمدرجة بالجدول المرفق به يسرى متى توافرت فى هذه المواد الأوصاف المنصوص عليها بغض النظر عن قابليتها للاستخدام فى أغراض البناء — أساس ذلك — ان القرار الجمهورى جعل من تلك الأوصاف علة لحكم الاعفاء ، والحكم يدور وجودا وعدما مع علته وليس مع الحكمة المتبصاه منه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى فى مادته الخامسة باخضاع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثنى من تلك البضائع بنص خاص ، كما نص صراحة فى تلك المادة على استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول فى مادته السادسة رئيس الجمهورية تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها ، وعندما أمضى فى المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ ما يرد للاستعمال الشخصى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى وما تستورده السفارات والقنصليات للاستعمال الرسمى قضى فى المادة ١٠٩ بعدم جواز التصرف خلال خمس سنوات فيما يتم إعفاؤه الى شخص لا يتمتع بالإعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجمهورية فى البند ١٣ من المادة ١١٠ اصدار قرارات بالإعفاء من الضريبة الجمركية تتناول أشياء بذواتها ،

واعتبر القانون في المادة ١٢١ في حكم التهريب ارتكاب أى فعل بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة . وبناء على ذلك يكون التشريع قد جعل ورود البضاعة المستوردة هو الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجمركية ، ولم يخول الجمارك حق تتبع البضائع التى يتم الاتراج عنها بعد اعفائها بسبب استعمالها في غرض محدد الا بنمى خاص يمنحها هذا الحق ، كما انه منعدا اعتبر ارتكاب أى فعل يؤدي الى التخلص من الضرائب الجمركية في حكم جريمة التهريب اشترط توافر القصد الجنئى عند الاتراج من الاشياء المستوردة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته الاولى على ان (تصفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مواد البناء المبينة بالجدول المرفق لهذا القرار) فانه يكون قد تضمن قرينة قاطعة من مقتضاها اعتبار المواد التى تتوافر فيها الاوصاف المنصوص عليها بالجدول المرفق به من مواد البناء المعفاة من الضريبة الجمركية وجعل من تلك الاوصاف علة لحكم الاعفاء ومن الاستعمال في البناء حكمة له وعليه فان المواد التى تتوافر فيها علة الحكم وهى الوصف الوارد بالجدول تتمتع بالاعفاء ولو كانت قابلة للاستعمال في غير اغراض البناء التى تمثل في هذا النص الحكمة من الاعفاء اى المنفعة المرجوة منه وهى أمر لا يجوز اناطة تطبيق الحكم على تحققه لخفاؤها وعدم انضباطها بالحكم بدور مع علته وجودا وعدما وليس من الحكمة البتة منه ، واذا لم يخول القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ مصلحة الجمارك حق تتبع ما يستورد من المواد المنصوص عليها بالجدول المرفق به فانه لا يكون هناك محل للبحث في مدى قابليتها للاستخدام في غير اغراض البناء ، وكذلك فانه لا يجوز الحجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من اعتبار أى فعل يرتكب بقصد التخلص من الضرائب الجمركية في حكم التهريب للقول بوجود استخدام المواد المستوردة في اغراض البناء ذلك ان اعمال حكم

تلك المادة منوط بتوافر قصد التهريب من الضريبة عند الانسراج عنها وهو أمر لا يجوز استنباطه من سلوك المستورد بعد انتهاء واقعة الاستيراد بخروج المواد المستوردة من الدائرة الجبركية طالما أن القرار لم يخلو ممصلحة الجمارك حتى تبصهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الثالثة لغرض الفتوى ببيان الاعفاء المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على المواد المدرجة بالجدول المرفق به متى توافرت فيها الأوصاف المنصوص عليها في هذا الجدول بغض النظر عن قابليتها للاستخدام في غير أغراض البناء .

(ملف ٢٣٤/٢/٩٧ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥) .

ثاني عشر - إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية

قائمة رقم (٨٤)

المبدأ :

إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة على ما تستورده من معدات لازمة لنشاطها .

ملخص الفتوى :

قصد المشرع من نص المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ الى إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من اداء الضرائب والرسوم الجبركية المقررة على الخدمات والآلات والمعدات وقطع الغيار التي تستوردها بشرط ان تكون لازمة لممارسة نشاطها .

ولما كان التعداد الوارد في نص المادة ٤٠ آنفة الذكر انما هو على سبيل المثال لا الحصر لذلك كان سريلا ان الاعفاء بالنسبة الى مستوردي الجمعيات الانتاجية رهن بان يكون من جنس ما حدد النص مع تحقق من شرط الاعفاء بشأنه وهو لزمه لنشاط الجمعية .

(ملف ٧٢١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠) .

ثالث عشر — الاعفاء المقرر للأغراض السياحية

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مدى جواز استمرار الإعفاء الجمركى للكافيتين المنطقتين « مريجا » والفرج عنهما باسم ٠٠٠٠٠١٠ في حالة التنازل عنهما الى شخص آخر وفقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن « يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستوردها لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالإعفاء قرار من وزير الخزينة بناء على اقتراح وزير السياحة ولا يجوز التصرف في الأشياء المستوردة طبقا للفترة السابقة الا بمرافقة وزير السياحة .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الفنادق العائمة والبواخر السياحية ، والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت السياحية ، وجعل الإعفاء مقرا لهذه الأشياء بعينها ، وليس مقرا لشخص بذاته ، فهو غير مرتبط بمستوردها أو مالكها الأصلي ، وإنما هو إعفاء عيني ، يلتصق بطبيعة الأشياء المستوردة كمنشآت سياحية أو مستلزماتها وتتمتع به طالما ظلت محتلة بهذا الوصف ، محقة ذات الغرض المخصصة من أجله ، يستوى في

ذلك أن تظل مملوكة لصاحبها الأصلي ، أو تنتقل ملكيتها بموافقة وزارة السياحة إلى شخص آخر مادام أن المتصرف إليه يستخدمها في الغرض المخصصة له ، لأن الإعفاء الضريبي المنوّه عنه ينصب على المنشأة السياحية ولا يتغير هذا الوصف بتغير المالك ، ولما كان البادي من الأوراق أن المنشأتين المشار إليهما تم إعفاؤهما من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارهما من المنشآت السياحية طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ م.سالف الذكر ، وتقدم المالك بطلب الموافقة على التصرف فيهما بالبيع إلى شخص آخر ، مع استخدامهما في ذات النشاط السياحي ووافقت وزارة السياحة على ذلك ، ومن ثم فإن الإعفاء يظل سارياً بالنسبة لهما ، طالما أن المتصرف إليه يستخدمهما في الأغراض السياحية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استمرار إعفاء المنشأتين المشار إليهما ، من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة طالما استمر تخصيصهما للأغراض السياحية المقررة .

(ملف ٢٥٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٦/١٥)

الفصل الثالث عدم الخضوع للرسوم الجمركية

أولاً - عدم استحقاق الرسوم الجمركية على سفن أعلى البحار
الأجنبية

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

لا تستحق رسوم جمركية على سفن أعلى البحار الأجنبية
وقد بقيت راسية في الميناء أكثر من سنة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا موضوع استحقاق الرسوم الجمركية على
سفن أعلى البحار الأجنبية إذا ظلت راسية في ميناء مصرى أكثر من
سنة بجلسته المنعقدة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ وتبين أن التذييل الوارد
على البند ٨٠٦ من تعريف رسوم الوارد ينص على ما يأتى :

« تمنى من الرسوم الجمركية والعوائد الجمركية سفن أعلى البحار »
أى السفن التى تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ أجنبية بحرف النظر
عن جوبلتها أو أى اعتبار آخر .

والسفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمنائر دالة على أنها
من سفن أعلى البحار. تظل معتبرة كذلك مادام لم يحصل تغيير في طريقة
استخدامها فإذا بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل قائما تقلل معتبرة
من سفن أعلى البحار ما لم يمض على رسوها أكثر من سنة فإذا انقضت
هذه المدة استحققت عليها الرسوم الجمركية .

والرسوم الجبركية (سواء كانت رسوم وارد أو رسوم صادر) هي ضرائب غير مباشرة تستحق على ما يستورد الى مصر أو ما يصدر منها من سلع والسفن الأجنبية التي تسير بين الموانئ المصرية والموانئ الأجنبية أى سفن أعالي البحار الأجنبية لا يمكن اعتبارها سلعاً مستوردة الى مصر ومن ثم لا تستحق عليها رسوم جبركية عند رسوها في ميناء مصرى ومن ثم تكون الفقرة الأولى من التفصيل السابق ذكره لم تلت بجديد بالنسبة الى سفن أعالي البحار الأجنبية وإنما الجديد فيها هو اعفاء سفن أعالي البحار المصرية إذا استوردت من الخارج من الرسوم باعتبارها سلعاً مستوردة الى مصر .

ويؤكد ذلك أن السبب في تقرير الأحكام التي تضمنها هذا التفصيل يرجع الى أن المحاكم المخططة سبق أن حكمت بعدم استحقاق الرسوم الجبركية على سفينة من سفن أعالي البحار الملوكه لأجنبى مقيم في مصر لأنها معتبرة سفينة أجنبية ترى على أثر صدور الحكم وجوب التسوية في المعاملة بين الببلن المصرية والسفن الأجنبية حتى لا يمتاز الأخيرة عن الأولى يوضع النص السياسى الإشارة اليه . يقرأ — في موم فقرته الأولى — مع مبحث استحقاق الرسوم الجبركية على سفن أعالي البحار الأجنبية ومنشأ لحكم جديد هو اعفاء سفن أعالي البحار المصرية من تلك الرسوم ومتبعة لهذا الاعفاء الجديد — في فقرته الثانية — بقدين .

الأول : ألا يحصل أى تغير في طريقة استخدام السفينة المصرية .

الثانى — ألا يضى على بقائها راسية في ميناء مصرى أكثر من سنة .

وبديهى أن هذا التقييد إنما ينصب على الاعفاء والاعفاء هنا خاص بالسفن المصرية دون السفن الأجنبية التى لا تستحق عليها الرسوم الجبركية أصلاً كما سبق البيان وقد أراد الشارع أن يفصح عن تعميده فإشار الى السفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر دالة على أنها من سفن أعالي البحار وهو يقصد بالطبع مصلحة الموانئ والمتبائر المصرية إذ قد لا تكون هناك مصلحة بهذا الاسم في البلد الأجنبى الذى تقويه السفينة أو أن توجد ولكنها لا تكون مختصة بإصدار تلك الشهادة .

لذلك انتهت رأى القسم الى أن سفن أعالي البحار الأجنبية لا تستحق

عليها رسوم جبركية ولو بقيت راسية في ميناء مصرى أكثر من سنة .

(انتهى رقم ٣٥٨ — فى ١٩٥١/٥/٢٠)

ثانياً — سفن صيد الأسفنج لا تتمتع بالاعفاء الجمركى

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

سفن صيد الأسفنج — لا تعتبر من سفن اعلى البحار فى مفهوم احكام القانون الجمركى — أساس ذلك واثره — عدم تمتعها بالاعفاء من بعض الرسوم المقررة فى المادة ٩ من اللائحة الجمركية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى قانون مصلحة الجمارك ، يبين ان القسم الاول من الفصل التاسع — وهو الخاص بالاعفاء من الرسوم الجمركية (المسوحات) ينص فى المادة ١٦٦ منه على ما يأتى « مؤونة السفن والطائرات تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيسى ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ، المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن اعلى البحار . . . وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبها وملاحيا » . كما ينص فى المادة ١٦٨ منه على ما يأتى : « سفن اعلى البحار وسفن الصيد — تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الاضافية سفن اعلى البحار ، اى السفن التى تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ اجنبية ، بصرف النظر عن حمولتها أو اى اعتبار آخر . والسفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمنفذ دالة على انها من سفن اعلى البحار ، تبقى معتبرة كذلك مادام لا يحصل اى تغيير فى طريقة استخدامها . وتعفى من رسوم الوارد ومن العوائد الاضافية سفن الصيد التى تعمل خارج المنطقة البحرية المصرية وتتخذ لها قاعدة فى احدى الموانئ المصرية ، وتكون حاملة رخصة من الدرجة الاولى أو الثانية من مصلحة خفر السواحل ومسايد الاسماك وتعفى سفن صيد الأسفنج المملوكة للاجانب التى تعمل فى المنطقة البحرية المصرية من رسوم الجبرك مدة سنة تبتدىء من تاريخ

وصولها للمياه المصرية ، وبند انتضاء هذه المهلة تحصل عليها الرسوم ،
ما لم تقم بسفره الى احدى الموانئ الأجنبية ففي هذه الحالة الأخيرة تعطى
لها مهلة سنة جديدة تبتدىء من تاريخ عودتها . . . » .

والملاحظ أن نص المادة ١٦٦ من قانون مصلحة الجمارك المشار
اليه أنها تتعلق بالاعفاء الخاص بال مؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن
أعلى البحار وكذلك ما يلزم الاستعمال ركابها وملاحيها ، وهو ذات الإعفاء
الذى تضمنه نص المادة ٩ من اللائحة الجبركية — معدلا — وهذا الاعفاء
مقتصور على سفن أعلى البحار ، دون غيرها من أنواع السفن الأخرى .
أما نص المادة ١٦٨ فإنه يتعلق بأعفاء السفن ذاتها .

وقد عرف هذا النص الأخير سفن أعلى البحار بأنها السفن التى تقوم
بأسفار بين موانئ محرية وموانئ أجنبية ، بصرف النظر من حمولتها
أو أى اعتبار آخر ، وقد اعتبر من سفن أعلى البحار السفن الحاملة
لشهادة من مصلحة الموانئ والمنازل دالة على أنها من سفن أعلى البحار ،
بمعنى أنه يكفى لاعتبار السفينة من سفن أعلى البحار — فى حكم هذا
النص — أن تكون حاملة للشهادة المشار إليها ، فإن لم تكن حاملة لتلك
الشهادة فإنها تعتبر من سفن أعلى البحر إذا كنت تقوم بأسفار بين موانئ
محرية وموانئ أجنبية .

على أنه من أهم ما يلاحظ على نص المادة ١٦٨ من قانون مصلحة
الجمارك سالف الذكر ، هو أنه فرق بين سفن أعلى البحار — بتعريفها
السابق — وبين سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد الاسفنج بصفة
خاصة ، ومعنى ذلك أن سفن الصيد — ومنها سفن صيد الاسفنج
— لا تعتبر من سفن أعلى البحار فى مفهوم أحكام القانون الجبركى ،
والا لما ورد النص على إعفائها — وخصها بالذكر — استقلالا عن سفن
أعلى البحار . ولعل هذه التفرقة التى أتت بها نص المادة ١٦٨ ، وهى
أوضح دليل أنكد على عدم اعتبار سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد

السفنج بصفة خاصة من سفن اعلى البحار ، في تطبيق احكام قانون
الجمارك .

ويخلص مما تقدم أن سفن صيد الاسفنج لا تعتبر من سفن اعلى
البحار في تطبيق احكام المادة ٩ من اللائحة الجمركية ، وبالتالي فانها لا تتمتع
بالاعفاء من الرسوم الجمركية المقررة بمقتضى هذه المادة .

(فتوى رقم ٧٠٦ - في ١/٨/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

سفن اعلى البحار — لا تعتبر منها سفن صيد الاسفنج اليونانية في
مفهوم احكام اللائحة الجمركية — عدم تمتعها بالاعفاء المقرر في المادة ٩ منها
بالنسبة الى المؤن و مواد الوقود والمهمات التى استهلكتها أثناء قيامها بصيد
الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة — لا يغير من هذا النظر
نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بصنادق قانون الجمارك ،
أو الاتفاق بين الحكومة اليونانية ووزارة الخارجية على الاعفاء من
الرسوم الجمركية بتواعها المختلفة ، أو بما جرى عليه العمل في مصلحة
الجمارك من اعفاء جميع البواخر من هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

أن سفن صيد الاسفنج اليونانية — لا تعتبر من سفن اعلى البحار ،
في مفهوم احكام اللائحة الجمركية ، وبالتالي فانها لا تتمتع بالاعفاء المقرر
في المادة ٩ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن و مواد الوقود والمهمات
التي استهلكتها أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية
العربية المتحدة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بما جرى عليه العمل في مصلحة

الجبارك من اعفاء جميع البواخر التي ترسو في الموانئ الوطنية من الرسوم .
عن المأون ومواد الوقود التي تستخدمها وان هذه الصورة هي بذاتها حالة
سفن صيد الاسفنج اليونانية ، باعتبارها من سفن الصيد اليونانية تصد
من سفن أمالي البحار ، بإعفاء المشار اليه ليس ميناء ما جرى عليه العمل .
في مصلحة الجبارك وانما ميناء نص المادة ٩ من اللائحة الجبركية ،
يالمسطن التي تمر بالموانئ المصرية والتي تعفى من الرسوم المشار اليها ،
هي بالضرورة من سفن أمالي البحار وهذا ليس حال سفن الصيد
اليونانية .

ولا يسوغ الاستناد الى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجبارك التي تنص على أن « تخضع البضائع
التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الإيرادات المقررة في التعريفة
الجبركية . . . » للقول بأن المأون والمواد والمهمات التي استهلكها سفن
الصيد البرنانية ، لم تدخل أراضي الجمهورية ، وانما استهلكت في عرض
البحر ، ولذلك لا تخضع للرسوم الجبركية — ذلك بأن المأون والمواد
والمهمات المذكورة قد استهلكت في سنوات سابقة على صدور القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ومن ثم فان نص المادة الخامسة من
هذا القانون لا تطبق في شأنها كما وان المسلم أن إقليم الجمهورية يشمل
أرضها اليابسة ، ومياهها الإقليمية وإقليمها الجوى كذلك . واذا كان
المشرع قد استعمل في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢
عبارة « أراضي الجمهورية » فقلنا لا يقصد التفرقة بين الأرض اليابسة
والمياه الإقليمية ، وقد أكد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذاته هذا المعنى ،
اذ نص في المادة الأولى منه على أنه « يقصد بالإقليم الجبركي الأراضي
والمياه الإقليمية الخاصة بسيادة الدولة . . » . ومن ثم ما دأبت المأون
ومواد الوقود والمهمات — موضوع النزاع — قد استهلكت في المياه
الإقليمية للجمهورية ، فانها تخضع للرسوم الجبركية المقررة .

ولا وجه للتمسك بما تضمنه الاتفاق المبرم بين شركة الجيزة للقطن
والتجارة وبين الحكومة اليونانية — بخصوص سفن الصيد المذكورة —
من أن المأون والوقود والمهمات اللازمة لسفن صيد الاسفنج القادمة

من اليونان معفاة من الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة ، والقول بان موافقة وزارة الحربية على هذا الاتفاق تفيد ان جميع الجهات الرسمية المعنية بالامر — ومن بينها مصلحة الجمارك — قد وافقت عليه دون قيد أو شرط . ذلك انه لا اثر لما تضمنه الاتفاق المشار اليه على التزام الشركة المذكورة بإداء الرسوم الجمركية وفقا لحكم من احكام اللائحة الجمركية ، ولا اثر لموافقة مصلحة الجمارك — بفرض وقوع هذه الموافقة اذ الاعفاء من الرسوم ليس سلطة تقديرية تملكها المصلحة وانما هو مقرر بحكم القانون في الاحوال التي تتوافر فيها شروطه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان سفن صيد الاسفنج اليونانية المشار اليها ، لا تعتبر من سفن اعالى البحار ، في مفهوم احكام اللائحة الجمركية ، وبالتالي فانها لا تتبعت بالاعفاء من الرسوم الجمركية المقررة في المادة ٩ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها ، أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة .

(ملف ١٢٣/٢/٣٧ — جلسة ١٤/٧/١٩٦٥) .

الفصل السادس رسم الدفعة

الفروع الأول أنواع رسم الدفعة وشروط فرضه

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

فرض المشرع رسم دفعة على بعض الأوراق وقسمه الى أربعة أنواع
رسم على اتساع الورق ورسم عيني ورسم تدريجي ورسم نسبي — الرسم
يفرض على حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالكها — اثر ذلك — أن
الحكومة بمعناها الواسع غير معفاة من أداء الرسم المذكور — أساس ذلك —
أن رسم الدفعة يعد فريضة عينية تستحق عن جميع الوقائع المتشعبة لها —
تطبيق — الأسهم التي تملكها الشركات المملوكة للدولة لا تعفى من رسم
الدفعة النسبي السنوي المفروض عليها وفقا لأحكام قانون رسم الدفعة
رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ •

ملخص الفتوى :

أن المشرع فرض رسم دفعة على بعض أوراق المحجزة بالجداول
المرفقة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى أربعة أنواع أولها رسم
على اتساع الورق يتوقف مقداره على أبعاد الورقة ورسم نسبي يحصل
بنسبة من قيمة الورقة ورسم تدريجي يتصاعد بحسب قيمة المبالغ المنصرفة
ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع في عرض هذا
الرسم الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالكها كما لم يعف

الحكومة بمعناها الواسع الذى يشمل الهيئات والمؤسسات وحتى وحدات الحكم المحلى منها وانما اقتصر بالنسبة لها على نقل عبء الرسم الى التعامل معها ان وجدت معاملة بصدد الورقة الخاضعة للرسم ومن ثم تتحمل الحكومة الرسم فى جميع الحالات التى تخضع فيها الأوراق المملوكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير وليس أدل على ذلك من أن المشرع عني بالنص على الغاء الأوراق المتعاقبة بحركة التقود المملوكة للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص صريح لخصمت تلك الأوراق لرسم الدفعة . وقرئنا على ذلك فان رسم الدفعة يعد شريطة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص التناوب . ولما كان المشرع لم يعف الأسهم المملوكة للحكومة من رسم الدفعة النسبى السنوى المفروض على أسهم الشركات وكان المشرع قد ألزم الشركات بأداء هذا الرسم سنويا سواء تداولت الأسهم بالبورصة أو كانت غير مقيدة بها وحمل حامل السهم عبء الرسم فانه يتمتع على شركات القطاع العام أن تؤدي رسم الدفعة النسبى عن قيمة الأسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فإن إلغاء المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لأسهم شركات القطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه أن يؤدي الى الغاء أسهم تلك الشركات المملوكة للدولة من رسم الدفعة النسبى السنوى المفروض عليها .

ولا وجه للقول بأن النص على الغاء أوراق المتعلقة بحركة التناوب المملوكة للحكومة يقتضى الغاء الأسهم المملوكة لها من رسم الدفعة النسبى ذلك أن الاعفاء ينصرف فى هذا الصدد بحسب صريح النص الى الأوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للتقود فيها بين أفرع الحكومة ومصارفها وبالتالي يخرج من نطاقه الأوراق المالية التى تمثل نصيب المساهم فى رأس مال الشركة أو ملك المفروض بسندات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع أسهم الشركات المساهمة لرسم الدفعة النسبى وفقا لأحكام قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أيا كان ملكها .

(ملف ١٩٨/١/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) .

الفروع الثاني

تعهد الموقعين على طلب مقدم إلى جهة حكومية
لا يسرر تعمد رسم الدفعة

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ م نصها على
أن شمول الورقة الواحدة أحكاما متعددة يوجب تخصيص الرسم المفروض
على كل من هذه الأحكام - تقديم طلب واحد إلى جهة حكومية موقعا من أكثر
من شخص لا يوجب تعمد الرسم مادام موضوع الطلب واحدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دفعة تنص على أنه « اذا شملت الورقة الواحدة أحكاما متعددة ،
فيحصل على كل حكم منها رسم الدفعة المفروض عليه » . ومقتضى
هذا النص أنه يستحق رسم دفعة مستقل من كل حكم من أحكام الاتفاقي
الواحد مادام هذا الحكم لم يخرر على ورقة مستقلة تستحق عليه الدفعة
الخاصة به ، ومن ثم يمتنع أن تعمل أحكام العقد واشتراطاته ويبحث
مدى استقلال كل حكم من باقى الأحكام فإذا كان له ذاتية خاصة خضع
لرسم الخاص به .

وفنى عن البيان أنه يشترط بطلبية الحال لكي تعدد الدفعة بتعدد
الأحكام يكون كل حكم خاضع للضريبة فإذا كان بعض الأحكام منصوبا
على خضوعه في قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والبعض الآخر
غير منصوب على خضوعه فيه أو منصوب على امتلاكه فتخصص رسمه

الدمغة عن الاحكام المنصوص على خضوعها وحدها دون باقى الاحكام
الأخرى .

ولا يكفى في هذا الصدد - أن يكون التعدد معنوياً ، ذلك ان التعدد
المعنوى أمر ضرورى تخيلى بحث وهو عبارة عن تعدد فى الأوصاف .
لا فى الاحكام ، وانما يجب أن يكون التعدد مادياً أى حقيقياً .

ولما كانت العبارة فى خضوع الطلب الذى يقدم الى جهة حكومية
موقعا من أكثر من شخص ، هى بوحدة موضوع الطلب ، فان كان
موضوعه واحد استحق عليه رسم دمغة اتساع واحد وان تعدد موضوع
الطلب تعدد رسم الدمغة المستحق عليه بقدر عدد المواضع ولو كان
البيع عليه شخصاً واحداً ، ذلك لأن التوقعات ذاتها لا تعتبر حكماً
مستقلاً فى سياق قانون الدمغة متى كان موضوع الورقة واحداً . وهذا
الموضوع دون غيره هو الذى يكون الحكم المستقل الذى يخضع لرسم
الدمغة .

ووحدة موضوع الطلب الموقع من عدة أشخاص يقتضى بالضرورة
وحدة السبب والارتباط فيه حيث لا يتصور عدم الارتباط الا اذا اختلف
موضوع الورقة ذاتها - فالارتباط فى طلب بعض عبال النظافة صرف
فريق اعانة الغلاء الخاص بكل منهم هو صرف الثروى المستحقة لكل منهم
ولا يمكن تفسير الارتباط فى حالة تعدد الموقعين الا على هذه الصورة ،
والا كان المقصود بالارتباط حق كل منهم فى أن يتقدم منفرداً فى طلب
الصرف .

وإذا لم يحظر القانون المصرى أن يتقدم عدة أشخاص بطلب ذى
موضوع واحد وكان مناط الخضوع للدمغة هو بتعدد المواضع والاحكام
المستقلة التى يتضمنها الطلب بصرف النظر عن عدد الموقعين عليه .

ولما كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم دمغة الاتساع على
الأوراق والمحركات والعقود هو تحرير الورقة أو كتابة المحرر بالنسبة

الى الأوراق والمحضرات التى تم تحريرها فى ظل العمل بقانون رسم
الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فان لم يكن قد لحتقها قانون الدمغة وقت
تحريرها كان استعمال الورقة أو المحرر هو الواقعة المثبتة لضريبة .

واذ لم يجعل قانون رسم الدمغة التوقيع أو الإمضاء بذاته واقعة مثبته
لاستحقاق رسم الدمغة على اتساع الورق وانما جعل التوقيع فى بعض
الأحوال عنصرا لازما لاستكمال تحرير الورقة كما هو الحال فى العقود
التي يلزم لتتمام تحريرها امضاء أطراف العقد أو الشهادات التي يجب
لاستكمالها امضاء من له الحق فى إصدارها .

لذلك فان الطلب المقدم من بعض عمال النظافة والحدائق ببلدية القاهرة
لصرف فرق الأجور واعانة الفلاء المستحق لهم عن شهرى ديسمبر ١٩٥٣
وبيناير ١٩٥٤ يخضع لرسم دمغة اتساع واحد طبقا لحكم المادة الخامسة
من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وان تعدد الموقعون عليه ، طالما ان
الطلب المذكور يتضمن موضوعا واحدا. وهذا الموضوع دون غيره هو الذى
يكون الحكم المستقل الخاضع لضريبة الدمغة وان التوقعيات ذاتها
لا تعتبر حكما مستقلا فى سياق تفسير حكم المادة الخامسة المذكورة .

(غتوى رقم ٧٩٦ - فى ٢٧/١١/١٩٦٢) .

الفرع الثالث

رسم الدفعة التدريجى

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يفرض رسم الدفعة — سريان رسم
الدفعة التدريجية العادية والاضائية على المبالغ التى تصرفها الحكومة
والهيئات العامة فى مصر وفى الخارج .

«الفصل الثانى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ يفرض رسم الدفعة على أن: « يحصل رسم دفعة على كل
مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة » وتنص
المادة الثانية من ذات الفصل على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال
والتمهيدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين
فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مئلى الرسم العادى » وتنص
المادة الثالثة على أنه « يعفى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين
المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

١ — اذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت .

ب — اذا كانت هناك اتفاقات تعنى من هذا الرسم عقدت قبل
العمل بهذا القانون .

ج — ما يصرف ثمناً لمشتريات محددة أسعارها فى تسعيرة جبرية
سارية فى الجمهورية المصرية .

د — الصرف لهيئة دولية أو لحكومة اجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

هـ — الصرف على اساس اسعار احتكارات دولية » .

وتقر جام نص المادتين الأولى والثانية علما بمطابق لا يفرق بين المبالغ التي تدفع في مصر أو في الخارج ، إذ ينص على تحصيل رسوم الديفئة المادى أو الاضافى على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة سواء كان ذلك مباشرة أو بطريق الانابة .

ولما كانت المادة الثالثة حددت احوال الاعفاء من هذا الرسم ولم يرد في ضمنها المبالغ التي تدفع خارج الاقليم المصرى ، أما ما نص عليه البند « د » من هذه المادة من الاعفاء من الرسم إذا كان الصرف لهيئة دولية أو لحكومة اجنبية بشرط المعاملة بالمثل ، فيدل عليه أن الصيغة للحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضع اصلا للرسم ولكنه يستثناء إذا كانت هذه الحكومات أو الهيئات تعفى الحكومة المصرية من الرسوم المطالبة ، ويؤخذ من هذا النص يفهم المخالفة أنه فيما عدا الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضع كافة المولين الاجانب افرادا كانوا أو هيئت لرسم الديفئة على المبالغ التي تصرفها اليهم الحكومة أو الهيئات العامة المصرية .

وهذا النظر لا يتعارض ومبدأ اقليمية الضريبة ، إذ أن الواجبة المنشئة لضريبة الديفئة التدريجية على المبالغ التي تجزئها الحكومة أو الهيئات العامة هي طبيقات لنص المادة الأولى السالبة الذكر بعملية الصرف القانونية لا المباشرة وهي عينية تتم وانما يسواء كل الصرف مباشرة أو بطريق الانابة في مقر خزانة الحكومة أو الهيئات العامة المصرية داخل الاقليم المصرى .

وعلى ذلك فإن المبالغ التي تصرفها البعثة الطبية المصرية بالبلاد الجزائرية تخضع لرسم الديفئة التدريجية العادية والاخصائية المقررة بالمعانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(انتهى رقم ٦٤٤ — في ٢/١١/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٩٢)

المادة :

رسم الدمغة التدريجي العادي والاضافي — علاوة العبلة المستوردة.
لكل من تمنع المصدرى القطن تعويضا لهم عن الخضم المقرر على الاقطان المصدرة
— خضوعها لرسم الدمغة التدريجي العادي دون الاضافى .

ملخص الفتوى :

أعدت مصلحة القطن فى مارس سنة ١٩٥٧ مذكرة جاء بها انه « نظرا
للظروف الاقتصادية الثالثة ورغبة فى تشجيع صادراتنا من الاقطان
للحصول على حاجيات البلاد من العملات الاجنبية اللازمة لحاجة الاستيراد
وقد روى منح خصم على صادراتنا من الاقطان بالنسبة الواردة بالمذكرة ،
وعلى أن يتم تعويض المصدرين من الخضم المذكور بمنحهم علاوة على قيمة
العبلة المستوردة نظير الصادرات فى حدود النسبة المقررة للخضم ، وانه
نتيجة لذلك تصدر الادارة العامة للتقدي عند استرداد تلك العملات شهادات
يستخدم بها المصدر الى لجنة القطن المصرية للحصول على العلاوة المقررة من
تلك العملات » وقد وافق وزير التجارة والمالية على هذه المذكرة وابلغت
الى مصدرى القطن ، وقامت لجنة القطن باستقطاع رسم الدمغة التدريجي
العادي طبقا للمادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق
بالمقتضى رقم ٢٢٤ وذلك بالاضافة الى رسم الدمغة الاضافى طبقا لنص
المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق
بالمقتضى رقم ٢٢٤ .

وقد ثار الخلاف فى شأن خضوع هذه العلاوة لرسم الدمغة التدريجي
الى وزيرى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون القطن ان هذه العلاوة لا تخضع
لرسم الدمغة العادي ولا الاضافى ، ويذهب اتحاد مصدرى القطن الى اخضاع
هذه العلاوة لرسم الدمغة التدريجي العادي دون الاضافى ، وترى مصلحة
القطن اخضاع تلك العلاوة لكلا الرسمين العادي والاضافى .

وقد استطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة ، فرائد ان
صرف العلالة المذكورة الى مصدرى الاقطان لا يستحق عليه رسم التهمة
العادى ولا الاضافى المفروضين بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فى التمهيد
الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق به .

وقد عرض هذا الخلاف على الجمعية العمومية لتقسم الاستشارة
بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة الثالثة
من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ تنص على أن « يعفى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين
المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة : . اذا كان الصرف ردا
لمبالغ صرفت ... » .

ويستفاد من هذا النص أن الاعفاء من الرسم فى الحالة المذكورة مشروط
بأن يكون الصرف ردا لمبالغ سبق صرفها بتكليف من الحكومة أو من الهيئة
العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص على من تقدم
بصرفها ، وحكمة هذا الاعفاء هى انتفاء مصلحة صاحب الشأن فى استرجاع
مبالغ سبق صرفها من قبل ، كما ان: تحصيل رسم الدفعة من المبالغ التى
تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جزء من
هذه المبالغ التى صرفها المردود اليه .

ولما كانت علالة التصدير التى أدتها لجنة القطن المصرية بتكليف من
الحكومة الى مصدرى الاقطان هى فى حقيقتها اعانة منحها الحكومة لهم
تشجيعا على تصريف القطن فى الاسواق الخارجية وتمويضا لهم عما قد
يصيبهم من ضرر بسبب بيع القطن بخضم معين ومن ثم فلا تعتبر اداء
هذه العلالة الى المصدرين ردا لمبالغ سبق لهم صرفها بالمعنى الذى يعنيه
المشرع فى النص المتقدم ذكره ولا يسرى عليها الاعفاء المقرر بهذا النص .
تخضع لرسم الدفعة الاصلى المقرر بالمادة الاولى من الفصل الخامس
من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وبالنسبة الى رسم الدفعة الاضافى فان المادة الثامنة من الفصل الخامس

من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة سالف الذكر تنص على أنه « فيما يتعلق بالمشترىات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم إضافي بمقدار مثلي الرسم للعبادة » .

ومن حيث أن أداء لجنة القطن علاوة التصدير المشار إليها إلى مصدرى الأقطان لا يتم على أساس أى تعهد أو تصرف أو عقد مما تخسده المشرع في هذا النص ، ومن ثم فإنه يخضع لرسم الدمغة الإضافي سالف الذكر ، والقول بأن أداء العلاوة المذكورة من لجنة القطن إلى مصدرى الأقطان إنما يتم على أساسين تعهد من جانب الحكومة بمنح هذه العلاوة نظير التزام المصدرين بإجراء تخمين معين على أثمان القطن المصدر إلى الخارج — هذا القول مردود على المذكرة المتقدم ذكرها والتي وافق عليها وزير التجارة والمالية تضمنت قرارا إداريا بمنح الإعانة لامتيازات تتعلق بصالح الاقتصاد القومى ولم يتضمن تعهدا بالمعنى المقصود في المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العلاوة التى انتهبها لجنة القطن إلى مصدرى الأقطان تخضع لرسم الدمغة الاصلى المنصوص عليه فى المادة اولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون الرسم الإضافى المنصوص عليه فى المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون سالف الذكر .

(تمتوى رقم ٦٨٨ — فى ١٤/٨/١٩٦٠) .

قائمة رقم (٩٤)

المبدا :

استحقاق رسم الدمغة القريبى والإضافى على ما يؤديه البنك المركزى إلى ترفيق مياه القاهرة — عدم اعتبار تعريفة المياه محددة فى تسعيرة جبرية — مقتضى ذلك عدم تتبع المقابل الذى يدفعه البنك المركزى لئلا يلبسها التى يستهلكها بالأعفاء المنصوص عليه فى قانون الدمغة .

ملخص الفتوى :

ينص الفصل الخامس من الجصول رقم « ٢ » الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على ما يأتي :

١ - يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة .

٢ - يعفى من الرسوم المستحقة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

١ - ج - ما يصرف ثمنًا لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية .

ومعاد هذا النص أن الأصل بالنسبة إلى كل مبلغ تصرفه الحكومة أو إحدى الهيئات العامة خفضه لرسم دفعة (تدريجي) وأنه يستثنى من هذا الأصل عدة حالات بينها أن يكون المبلغ قد دفع مقابل سلعة أو خدمة خاضعة للتسعيرة الجبرية .

ويبين من الإطلاع على الرسوم يتسئون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وشئون الأرباح ، أن ثمة جهة معينة هي الوزير أو لجنة التسعير بحسب الأحوال تعين حدا أقصى لسعر سلعة أو خدمة معينة أو لمقدار الربح فيها يلتزم بمسراعاته ببيع السلعة أو يقدم الخدمة ويعاقب إذا تجاوزه .

ولما كانت تعريفية مبادئ القاهرة لا يحددها الوزير أو اللجنة المنصوص عليها في قانون التسعير الجبرى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، بل أن مجلس إدارة المرفق هو الذى يستقل بتعيين مقدارها وذلك بقرار يصدر منه ويعتده مجلس محافظة القاهرة بالتطبيق للمادة الرابعة من القرار الجمهورى الصادر بإنشاء إدارة المرفق الصادر فى أول يونيو سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن حصول المرفق على مقابل المياه أكثر من التعريفة المحددة بقرار من مجلس الإدارة لا يعتبر جريمة معاقبا عليها في قانون التسعيرة الجبرى .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر تعريفه المياه محددة في تسعيرة جبرية ومن ثم فلا يتمتع المقابل الذى يدفعه البنك المركزى ثمنًا للمياه التى يستهلكها بالاعفاء المنصوص عليه فى قانون الدفعة .

(غنوى رقم ١١٤ — فى ١١/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

رسم الدفعة التدريجى الإضافى — استحقاقه على المشتريات والأعمال والتمهيدات والتوريدات والإيجارات التى تجريها الحكومة والهيئات العامة — التمهيدات لا تشمل السلف التى تصرف الى العاملين — أساس ذلك — هذه السلف تعتبر من المزايا المالية للوظيفة وتدخل فى عموم العلاقة التنظيمية التى تربط العامل بجهة الإدارة فى حين أن التمهيدات تفرض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الفرض الذى يقوم عليه المرفق .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتفسير رسم دفعة بنص فى المادة الرابعة منه على أن رسم الدفعة أربعة أنواع : رسم دفعة على اتساع الورق ورسم دفعة تدريجى ورسم دفعة نسبى ورسم دفعة نوعى . وقد نظم «المرشح فى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور رسم الدفعة التدريجى ، فنصت المادة الأولى من الفصل الخامس من هذا الجدول وهو الخاص بالمبالغ التى تصرفها الحكومة على أن « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى ... » وهذا هو رسم الدفعة التدريجى العادى . ثم نصت المسادة الثانية من هذا الفصل على أنه « وفيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتمهيدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مثل الرسم العادى » وهذا هو رسم الدفعة التدريجى الإضافى .

ومن حيث أن مفهوم لفظ « التعمهات » الوارد في هذا النص لا يشمل السلف التي تصرفها المؤسسة الى العاملين فيها ، اذ تعتبر هذه السلف من الزايا المالية للوظيفة وتدخل في عموم العلاقة التنظيمية التي تربط العامل بجهة الادارة في حين أن التعمهات تقتضى التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الغرض الذى يقوم عليه المرفق العام والذى انشئ من اجله ، ويؤيد ذلك أن المشرع يفرض الرسم في حالة المشتريات والأعمال (وهى مقود الأشغال) والتوريدات والإيجارات والتعمهات ، مما يدل على أن التعمهات المقصودة في هذا المجال وبوحي من روح التشريع هى العلاقة بين الحكومة وعملائها في نطاق تسيير المرافق العامة ، وهى بهذا المعنى لا تشمل السلف التى تمنحها جهات الادارة الى العاملين بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقروض التى تمنحها المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى للعاملين فيها لا تخضع لرسم الدمغة التدريجى الاضافى المنصوص عليه فى المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

(ملف ١٧٦/٢/٣٧ — جلسة ١٨/١١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

نصوص المواد الاولى والثانية والثالثة عشرة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة — مؤداهما : خضوع كل مبلغ يخرج من خزانة الحكومة أو الهيئة العامة لرسم الدمغة النسبى والتدريجى — المشتريات والتعمهات والتوريدات والإيجارات تخضع لرسم اضافى فضلاً عن رسم الدمغة النسبى والتدريجى — عبه هذا الرسم يقع على الطرفين الذى يتلقى هذه المبالغ والصرفيات — اذا كان احد طرفى التعامل جهة حكومية

فإن الطرف الآخر هو الذي يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر جهة حكومية أيضا .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رئيس مصلحة على أن :

١ — يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتي » .

كما تنص المادة الثانية على أن « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم إضافي بمقدار مئتي ليرة لرسم العادي » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن : « كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دوائها رسم الدفعة » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن كل مبلغ يخرج من خزينة الحكومة أو الهيئات العامة يخضع لرسم الدفعة النسبي والتدريجي والأمر كذلك بالنسبة للمشتريات والتعهدات والتوريدات والإيجارات التي تخضع لرسم إضافي فضلا عن رسم الدفعة النسبي والتدريجي ، وهنا يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذي يتلقى هذه المبالغ والصرفيات ، غير أنه إذا كان أحد طرفي التعامل جهة حكومية فإن الطرف الآخر هو الذي يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر جهة حكومية أيضا .

(فتوى رقم ٣٣٧ — في ١٤/٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

مدى خضوع المبالغ التي تصرفها هيئة قناة السويس إلى المؤسسات .
العامة لرسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في المادة الأولى من الفصل
الخامس من الجدول رقم ٢ بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
الدمغة - الجهة التي تقدم لقاء الرسم في هذه الحالة هي هيئة قناة
السويس بل الجهة العامة التي تلخذ ضفة الممول .

ملخص الفتوى :

فقت المادة الأولى من الفصل الثالثين من الجدول رقم ٢ الملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة بأن « يحصل رسم
دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق
الائتابة على النحو الآتي : وظهر من هذا النص أن الواقعة المنشئة لرسم
الدمغة التدريجي المشار إليه هي واقعة الصرف من أموال الحكومة أو
الهيئات العامة وسواء تم ذلك الصرف مباشرة أو بطريق الائتابة .

وإذ نص الشارع في المادة الأولى من نظام هيئة قناة السويس الصادر
به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ على أن « تنشأ
هيئة عامة ويطلق عليها هيئة قناة السويس » يكون قد فصل في التكليف
القانوني لهيئة قناة السويس باعتبارها بالنص الصريح هيئة عامة ، ومن ثم
يسرى على المبالغ التي تقوم بصرفها حكم المادة الأولى من الفصل الخامس
من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر
ما لم يتحقق في شأنها سبب من أسباب الإعفاء المقررة قانوناً .

والممول الخاص لرسم الدمغة التدريجي سالف الذكر هو الجهة
أو الشخص الذي يتم الصرف له من الحكومة والهيئات العامة ، ومن ثم
تعتبر الهيئة العامة لشئون القبول هي الممول الخاص لرسم الدمغة
التدريجي بالنسبة إلى ما تصرف إليه هيئة قناة السويس .

وتتضمن المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول بأن « تستفيد من الهيئة على وجه الخصوص من الإعفاءات المالية الآتية : ضريبة دخل أرباح المهن التجارية والصناعية ، الضريبة العامة على الأيراد ، ضريبة ربح العقارات على ممتلكاتها — ضريبة التمتع — رسوم الطوابع في علاقاتها مع الهيئات العامة » .

ومن حيث أن الامعاء المشار اليه قد اقتصر — فيما يتعلق في رسوم الدمغة — على رسوم الطوابع في علاقة الهيئة مع الهيئات العامة ، ومن ثم فلا يسرى هذا الامعاء على رسم الدمغة التفرجى المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وتبعاً لذلك تخضع الهيئة العامة لشئون البترول لذلك الرسم في علاقاتها مع الهيئات العامة ومن بينها هيئة قناة السويس وذلك بالنسبة الى المبالغ التى تقوم هذه الهيئة الأخيرة بصرفها الى الهيئة العامة لشئون البترول .

(فتوى رقم ٩٥ — فى ٢١/١١/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدا :

الرسوم الجبركية التى تؤدونها مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن السيارات المستوردة لها — مدى خضوع هذه الرسوم لرسم الدمغة التفرجى المنصوص عليه فى المادة اولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — عدم استحقاق هذا الرسم على مؤسسة النقل .

ملخص الفتوى :

استوردت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بعض السيارات من

الخارج واثبت عنها الرسوم الجبريكية المقررة وقد ثار الخلاف بين المؤسسة وبين ديوان المحاسبات حول استحقاق رسم الدفعة التدريجي على هذه الرسوم اذ يرى الديوان وجوب اداء رسم الدفعة المشار اليه استنادا الى المادة ١٢ من قانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التى تنص على انه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء رسم الدفعة » وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة المركزية ومصلحتها ومجالس المديرات والمجالس البلدية « اما المؤسسة فانها ترى عدم خضوعها لهذا الرسم استنادا الى ان مجلس بلدى مدينة القاهرة الذى يؤول اليه صلاحيات ايراداتها معنى من هذا الرسم بنص قانون انقائه ..

وقد استبان الجمعية العمومية للتكسيم الاستشارى ان المادة الاولى من الفصل الخامس رقم ٢ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على ان « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الاتابة وفقا للفئات الموضحة » .

ومفاد هذا النص ان الواقعة المثبتة لرسم الدفعة المنصوص عليه في هذه المادة هي خروج مال من ثمة الحكومة او الهيئات العامة ، اى ان هذا الرسم لا يستحق عن الاموال التى تدخل ثمة الحكومة او الهيئات العامة .

والثابت في الحالة مثار النزاع ان مؤسسة النقل العام قد ادت رسوما جبريكية عن السيارات التى استوردتها اى ان هذه الرسوم قد دخلت الذمة المالية للحكومة (مصلحة الجمارك) لذلك لا يكون هناك محل لتحصيل رسم دفعة على هذه الرسوم .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٢ من قانون الدفعة التى تنص على انه « فى كل تعامل بين الحكومة وبين الغير يتحمل هؤلاء رسم الدفعة .. » ذلك لان تطبيق هذا النص يفترض بداعة وجود رسم دفعة مستحق فيتحقق

عبوة دائية على الفير ، أما في الحالة المعروضة فليس ثمة رسم مستحق أصلا على نحو ما سبق بيانه .

لهذا انتهي الرأي إلى عدم خضوع الرسوم الجمركية التي ادتها مؤسسة النقل العام عن السيارات المستوردة لها لرسم الدفعة المتصوم عليه في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(غتوى رقم ٦٢٨ - في ٧/٣/١٩٦١) .

الفرع الرابع رسم الدفعة التأسيسية

قاعدة رقم (٩٨).

المبدأ :

رسم الدفعة — سريانه طبقاً للمادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الخاص برسوم الدفعة التأسيسية الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدفعة. المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ على أسهم الشركات المصرية — سريانه على رأس مال الشركات المنسوبة للمؤسسات عامة متى كان ممثلاً في أسهم — ضرورة أن يكون رأس مال الشركة قد قسّم فعلاً إلى أسهم متساوية القيمة — بقاء رأس المال كله واحداً ومجتبعا في يد شخص واحد — عدم جفوه الرسم الدفعة بـ الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده لا تقض لهذا الرسم ولو أسماها المشرع شركات مساهمة — أساس ذلك أن هذه التسمية مجازية أرادها المشرع لحكمة لجهة مخالفتها بذلك لمعنى القانوني والفهم إلى اصطلاح الشركة المساهمة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الدفعة تنص على أن « يفرض رسم دفعة على العقود والحررات والأوراق المطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحق بهذا القانون » . وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الخاص برسوم الدفعة التأسيسية والتدرجية معجلة بالقانون رقم ١٠٤

لسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم الدمغة على أوراق المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى :

١ — الأوراق المالية المصرية وما فى حبكها : مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة تخضع السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسم دمغة سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمتها اذا كانت مقيدة فى البورصة .
فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على أساس أربعة فى الألف من قيمتها الاسمية ... ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة التأسيس وكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يترتب عليه أى اثر » .

ومن حيث أن المستفاد مما تقدم سرده من نصوص أن المشرع حدد السهم كوعاء لرسم الدمغة النسبى وهذا يقتضى بالضرورة أن يكون رأس مال الشركة قد قسم الى أسهم متساوية القيمة ، أى أن يمثل رأس المال فى صكوك تسلم الى الشركاء لتثبت حق كل منهم فى رأس المال ومن ثم فإذا بقى رأس المال كما واحدا ومجتعما فى يد شخص واحد ولم يكن مثلا فى صكوك واسهم غائه لا يخضع لرسم الدمغة النسبى لانتهاء الوعاء الذى حدده المشرع لهذا الرسم ، فضلا عن أن مالك رأس المال لا يعتبر فى هذه الحالة حاملا لأسهم حتى يقع عليه عبء الرسم كما أن احكام الفصل الثالث آتف الذكر واضحة فى أن الرسم يسرى على الأوراق المالية عامة وعلى تداولها وبالتالى فإن رأس المال غير الممثل فى أوراق مالية مما حددها المشرع لا يكون محلا لهذا الرسم .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد جاءت خلوا من النص على اعفاء المؤسسات العامة من الرسم المقرر بالفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة آتف الذكر فى حين اعفيتها من الرسم النسبى المشار اليه على رأسمال الشركات المملوكة لمؤسسات صامة متى كان ممثلا فى أسهم .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم اذا كانت المادة العالثرة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قد اجازت للمؤسسة العامة في سبيل تحقيق أغراضها أن تنشئ شركة مساهمة بمفردها الا أن المادة ٥١ قد نصت على عدم سريان الباب الثالث الخاص بالأسهم وتقسيم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده ، ومن ثم يبقى رأس المال كما واحدا مجتمعاً في يد المؤسسة كمالكه عادية لجموع الأموال المكونة لرأس المال ، وليس باعتبارها حاملة لأسهم تبثل رأس مال الشركات التابعة لها . وبالتالي لا يقع عبء هذا الرسم فضلاً عن انتفاء محله أصلاً .

ومن حيث أن الثابت من وقائع النزاع المعروض أن رأسمال الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير كان مجتمعاً في يد شخص عام خلال السنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ولم يصدر به أسهم بل ظل كما واحداً بدون تقسيم فعلي ورغم النقص في بعض الأنظمة الأساسية للشركات على أن يقسم رأس المال الى أسهم ، ومن ثم فانه والحالة هذه لم تكن توجد أوراق مالية (أسهم) يمكن أن تكون محلاً لرسم الدمغة النسبي الذي حصلته مصلحة الضرائب أو تطالب به المؤسسة المذكورة من تلك السنوات ، فضلاً عن أن تلك المؤسسة لم تكن حاملة لأسهم بل مالكة لأموال عادية كرأس مال المشروع الذي تمتلكه الدولة من خلال المؤسسة والذي أسماه المشرع شركة مساهمة ، وهي تسمية مجازية أرادها المشرع لحكمة لديه مخالفاً بذلك المعنى القانوني والفعلي لاصطلاح الشركة المساهمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

اولاً — عدم خضوع رأس المال الاسمي لشركة النمر لصيانة المباني والمنشآت العامة لرسم الدمغة النسبي المنصوص عليه في المادة الاولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤

لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدفعة المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ .

ثانيا - عدم احقية مصلحة الضرائب فيها حصلته من المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير من رسوم دفعة من رؤوس أموال كل شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير وشركة مدينة نصر للسكان والتعمير وشركة المعبرة للسكان عن السنوات ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ (ملف ١٧٦/١/٣٧ - جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قيام بنك ناصر الاجتماعي بتمليك سيارات للسائقين مقابل توكيدهم على سندات الضريبة بقدر عدد الأقساط مع رد السند المحرر بكل قسط عند سداده نظيها لعملية التحصيل والسداد - فصوص هذه السندات لرسم الدفعة النسبى المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة - لا يغير من ذلك أن البنك لا يقوم باستخدام هذه السندات كورقة تجارية إذ أن العبرة ليست بقصد الدائن ولكن بشكل الورقة فهي استوفيت شرائطها القانونية اتخذت صفة الورقة التجارية ورتبت كافة آثارها .

الاعفاء المقرر بقانون إنشاء البنك من الضرائب والرسوم يصدق على الرسوم التي يقع عبؤها على البنك دون تلك التي يقع عبؤها على التعاملين معه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقريره رسم دفعة ينص في مادته

الأولى على أن « يفرض رسم دهنفة على المقنود والمحركات والأوراق والطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون .

وقد خصص الفصل الثاني من الجداول الملحقة بالقانون للأعمال المصرفية وما يشابهها والأوراق التجارية ونص على :

١ — يفرض رسم دهنفة نسبي قدره على الكبيالات والسندات تحت إذن أو لحاملها بصرف النظر عن تاريخ استحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية .

٢ — يقع عبء الرسم المستحق على المحركات المبينة في هذا الفصل على الأشخاص الآتي ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على مكنى ذلك .

السند الآتئى : الرسم على موقع السند .

كما نصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ على أن :

« تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها عبء أدائها بما فى ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجبركية ومستحققاتها ، كما تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات وأعطيات وقروض وعلى الطلبات والشهادات والمقنود المتعلقة بالهيئة .

كما تعفى جميع التوزيعات التى تجريها الهيئة لأصحاب الودائع من الضرائب والرسوم وكذلك تعفى الشيكات والأعمال المصرفية التى تجريها الهيئة من رسوم الدهنفة » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص فإنه متى أخذ الحرر شكرا الكبيالة أو السند الآتئى أو لحامله خضع لرسم الدهنفة المفروض بالبنك

من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١.
كورقة تجارية يجوز حوالتها والخمم بها لدى البنوك التجارية أو
الاحتفاظ به كسند مديونية ، ومن ثم فإن ما يفكره بنك ناصر من أنه
لا يستخدم هذه السندات كورقة تجارية لا يفي عنها حقيقتها القانونية
ولا يمنع البنك من أن يتعامل بها أن يتمثل بها في المعبرة ليست بقصد الدائن ولكن
بشكل الورقة التي متى استوفت شرائطها القانونية اتخذت صفة الورقة
التجارية ورثت كافة آثارها .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون إنشاء بنك ناصر الاجتماعي قد أعطى
بعض عملياته من الضرائب والرسوم فإن هذا الإعفاء يصدق على الرسوم
التي يقع عبؤها على البنك دون تلك التي يقع عبؤها على المتعاملين معه ،
ولا كان عبء الرسم يقع في الحالة المعروضة على موقع السند أي السائقين
فإنهم يلزمون بإدائه إذ لا يجوز الحجاج في هذا الصدد بالإعفاء المقرر
لبنك .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع
على خضوع السندات الأذنية التي يوقعها مشتركو السيارات من بنك ناصر
لرسم الدفعة المقررة قانوناً . .

(ملف ٥٨٣/٢/٣٢ — جلسة ١٠/٨/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٠٠)

البيان :

خضوع أسهم الشركات المساهمة لرسم الدفعة النسبي وفقاً
لأحكام قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أيما كان مالها .

ملخص الفتوى :

نصن المادة الأولى من قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على

أن (يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون . . .) .
وتنص المادة ٤ من القانون على أن (رسم الدمغة أربعة أنواع :
رسم دمغة على اتساع الورق ورسم دمغة نسبية
ورسم دمغة نوعي . . .) .

وتنص المادة ١٢ على أنه (في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة .

ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن (يفرض رسم دمغة على الأوراق المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتي) :

١ — الأوراق المالية المصرية وما في حكمها :

مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة تخضع السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات المتبعة بجسدية جمهورية مصر العربية لرسم دمغة سنوى مقداره اثنان في الألف من قيمتها إذا كانت مقيدة في البورصة .

فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتسجيرة الرسمية البورصة . . فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على أساس أربعة في الألف من قيمتها الاسمية . . . ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم) .

وتنص المادة ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ على أن (يستحق رسم الدمغة النسبى السنوى المبين في الفقرة ٦ من المادة السابعة متحما) .
ويكون حقا مكتسبا للخزانة بمجرد حلول ميعاده ولا يكون محلا للرد لئى سببه

من الأسباب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورد له مصلحة.
للقرائب في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع فرض رسم دفعة على بعض الأوراق
المحددة بالجدول المرفقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى أربعة
أنواع أولها رسم على اتساع الورق يتوقف مقداره على أبعاد الورقة ورسم
تسمى يحصل بنسبة من قيمة الورقة ورسم تدريجي يتصاعد بحسب قيمة
المبالغ المنصرفة ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع
في هذا الرسم الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالئها كما
لم يعف الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل الهيئات والمؤسسات وحتى
وحدات الحكم المحلي منها وإنما اقتصر بالنسبة لها على نقل عبء الرسم الى
المتعامل معها ان وحت معالجة بصد الورقة الخاضعة للرسم ، ومن ثم
تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق المملوكة
لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير وليس أدل على ذلك
من أن المشرع عني بالنص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة
للحكومة من الرسم إذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص صريح لخفضت تلك
الأوراق لرسم الدفعة . وترتبطا على ذلك فإن رسم الدفعة يعد ضريبة عينية
تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ولما كان المشرع لم
يعف الأسهم المملوكة للحكومة من رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض
على أسهم الشركات وكان المشرع قد ألزم الشركات بإداء هذا الرسم
ستويا سواء تناولت الأسهم بالبورصة أو كانت غير مقيدة بها وحمل حامل
الاسهم بعبء الرسم فإنه يتعين على شركات القطاع العام أن تؤدي رسم
الدفعة النسبي عن قيمة الأسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فإن إلغاء
المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لأسهم شركات القطاع
العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه أن يؤدي
الى اعفاء أسهم تلك الشركات المملوكة للدولة من رسم الدفعة النسبي
للسنوي المفروض عليها .

ولا وجه للقول بأن النص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحركة النقود .

الملوكة للحكومة يقتضى اعفاء الاسهم المملوكة لها من رسم الدفعة النسبى ذلك ان الاعفاء ينصرف في هذا المصدد بحسب صريح النص الى الاوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود نميا بين الفرع الحكومة ومصالحها وبالتالي يخرج من نطاقه الاوراق المالية التى تمثل نصيب المساهم فى رأس مال الشركة او حلك الاكترض بسندات .

(ملف ١٩٨/١/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدفعة يقتضى فى المادة ٨٣ منه بفرض رسم دفعة ولو لم يمثل رأسمال الشركات المساهمة فى اسهم او لم يكن هناك مساهمين — شركات القطاع العام جميعها شركات مساهمة — بؤدى ذلك خضوع رأسمالها لرسم الدفعة النسبى حتى ولو لم يمثل فى اسهم وحتى لو كانت مملوكة لشخص واحد — رسم الدفعة يعفا ضريبة عينية تستحق من جميع الوقائع المنشئة لها — المشرع لم يعف اسهم المملوكة للحكومة من الرسم المفروض على اسهم الشركات وبالتالي فان افاء المؤسسات العامة وتملك الحكومة مباشرة اسهم شركات القطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه إعفاء اسهم تلك الشركات من رسم الدفعة النسبى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع — فى المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدفعة — قد فرض هذا الرسم ولو لم يمثل رأسمال الشركات فى اسهم ولو لم يكن هناك مساهمون . ولما كانت جميع شركات

القطاع العام شركات مساهمة فان رأسمالها يخضع لرسم الدفعة النسبى
المشار اليه حتى ولو لم يمثل فى اسهم فعلا ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان
أفتت بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٢ من أن حاصل نصوص القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ أن المشرع فرض رسم دفعة على بعض أوراق المحددة
بالجداول المرفقة بالقانون المشار اليه ، ولم ينظر المشرع فى فرض هذا الرسم
الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالئها ، ومن ثم تتحمل الحكومة
الرسم فى جميع الحالات التى تخضع فيها الأوراق المملوكة لها لهذا الرسم ،
ترتيا على ذلك فان رسم الدفعة يعد ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع
المنشئة لها وفقا لنص القانون ، ولما كان المشرع لم يعف الاسهم المملوكة
للحكومة من رسم الدفعة النسبى المفروض على اسهم الشركات وكان المشرع
قد ألزم الشركات بإداء هذا الرسم سنويا تداولت الاسهم بالبورصة
أو كانت غير مقيدة بها فانه يتعين على شركات القطاع العام أن تؤدى رسم
الدفعة النسبى على قيمة الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان الغاء
المؤسسات العامة وتملك الحكومة مباشرة اسهم شركات القطاع العام وفقا
لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه أن يؤدى الى الغاء
اسهم تلك الشركات من رسم الدفعة النسبى السنوى المفروض عليها .

ومن حيث ان الجمعية قد أقرت بفتاها المشار اليها — خضوع اسهم
شركات القطاع العام التى أصبحت مملوكة للدولة لرسم الدفعة النسبى وذلك
فى ظل نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فانه طبقا لصريح نص المادة ٨١
من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالفة الذكر ، يخضع رأسمال هذه
الشركات لرسم الدفعة النسبى المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
مريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على اسهم شركة مصر للغزل والنسيج
بالحصلة الكبرى .

الفرع الخامس

رسم الدفعة على الاتساع

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

رسم الدفعة على الاتساع — استحقاقه على الطلبات المقدمة للسلطات الادارية — الواقعة المنشئة لهذه الغرضية — هي مجرد تقديم الطلب — توافرها في الاستثمارات المقدمة من وزارة الاوقاف الى اقدم كتاب المحاكم بخضم ما يستحق عليها من رسوم على الاوراق المقدمة منها من الامانات التي تودعها خزائن هذه المحاكم بالنسبة لمعاملاتها في ادارة اوقاف الغرضية — استمرار استحقاق رسم الدفعة حتى بعد العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣. ولما جاء ميزانية وزارة الاوقاف في ميزانية الدولة المعلقة — فخصوع معاملات الاوقاف الغرضية او الاهلية لهذا الرسم حين معاملات الوزارة الخاصة بها. التي لا تدخل في ادارة هذه الاوقاف .

ملخص الفتوى :

تمن الفترة (هـ) من المادة الاولى من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « تخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية . . » وليس ثمة شك في أن المصيد بهذه العرائض والطلبات كل معبر يتم التقدم به لاحدى السلطات العامة في شأن من الشئون . ولما كانت الاستثمارات التي تقدم من وزارة الاوقاف الى المحاكم للصرف من الامانة المودعة بها بشأن معاملاتها

في ادارة الاوقاف الخيرية تعتبر عرائض أو طلبات في مفهوم هذا النص ، فمن ثم يستحق عليها رسم الدفعة على اتساع الورق .

ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بأن هذه الاستثمارات انما يقصد من تقديمها تسهيل مأمورية المحكة والتميسر على الوزارة في ضبط حساباتها وان الوزارة كانت في حل من تقديمها لان المحكة ملزمة بخضم الرسوم من الامانة دون حاجة لمطلب ذلك منها لا يعتد بذلك لان رسم التبعة ضريبة عينية لا تعنى الا بالواتعة المنشئة لها بصرف النظر عما يصاحبها من ظروف واعتبارات ، فمضى تحققت الواقعة المنشئة للضريبة فانها تستحق للموازنة العامة دون أن يؤثر في ذلك أى اعتبار آخر . واذا كانت الواقعة المنشئة للضريبة في المسألة محل البحث هى مجرد تقديم طلب لاحدى السلطات العامة فان الضريبة تستحق دون اعتداد بسبب تقديمه .

وأما عن اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أساسا لتغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك لان هذا القانون انما تضمن في حكمه الرئيسيين تخويل وزير الاوقاف — بشروط معينة — حق تصحيل مصارف الاوقاف ، وليس في استحداث هذين الحكمين ما يبرر تغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك أن خضوع معاملاتها في ادارة الاوقاف الخيرية لرسم الدفعة يقوم على اعتبار من استقلال الذمة المالية لهذه الاوقاف عن ذمة الدولة نهى اشخاص اعتبارية خاصة وأموالها اموال خاصة ، ومن ثم فان نشاطها يخضع للضرائب التى تفرضها الدولة فيستحق رسم الدفعة على محرراتها ومعاملاتها مما يخضع للرسم . وحيث ان هذا الوضع لم يتغير بصدور ذلك القانون ، فان هذه المحررات والمعاملات تظل خاضعة لرسم الدفعة في ظل العمل به .

هذا وتظل هذه المعاملة للوزارة قائمة حتى بعد ادماج ميزانيتها بميزانية الدولة اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ ، لان هذا الادماج لم يغير من الاوقاف الخيرية باعتبارها اشخاصا معنوية خاصة تخضع للضرائب كما يخضع لها سائر الأفراد .

ومما يجب التنبيه اليه أن الأمن فيما تقدم لا يصدق إلا على معاملات .
الأوقاف الخيرية التي تباشرها وزارة الأوقاف في إدارتها لها — أما معاملات .
الوزارة الخاصة بها والتي تدخل في هذه الإدارة — فانها لا تخضع للضرائب .
نما في ذلك إدارة عامة تدخل في معنى الحكومة عند تطبيق نص المادة ١٢
من قانون الدمغة الذي يقضى بعدم تحمل الحكومة بالرسم المقرر فيه .

وغنى عن البيان أن ما تديره الوزارة من أعيان حتى تسليمها لأصحابها .
من تملكوها بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات من المعاملات المتعلقة بها .
تخضع دائما باستمرار للرسم الدمغة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع استثمارات خصم .
الرسوم المشار إليها لرسم الدمغة على اقتناع الورق وعلى وزارة الأوقاف
أداء هذا الرسم للجهة المختصة .

وان معاملات ومحركات وزارة الأوقاف في إدارتها للأوقاف الخيرية .
تخضع — حتى الآن — لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون .
أن يؤثر على ذلك صدور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أو أجاج ميزانية :
الوزارة بميزانية الدولة الصلبة .

(انتهى رقم ٩١٦ — في ١٢/٣/١٩٥٩) .

الفسزع السنيلس

رسم الطلوع

قامعة رقم (١٠٣)

المبدأ :

ضرائب ورسم - رسم الطلوع (الدمغة) - خضوع مؤسسة كهرباء دمشق لهذا الرسم - أساس ذلك - ان قانون التاميم رقم ٨٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ اخضع جميع المؤسسات المؤمة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمركية والبلدية على اختلاف أنواعها .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٧ من الدستور المؤقت على ما يأتي : (انشاء الضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى أحد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون) ، وأن المادة الخامسة من قانون التاميم رقم ٨٥ بتاريخ ١/٢١/١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ تقضى باخضاع المؤسسات المؤمة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمركية والبلدية على اختلاف أنواعها .

ومؤسسة كهرباء دمشق هي مؤسسة عامة ذلك لأنها تقوم على مرفق عام وهو مرفق انارة مدينة دمشق . كما أنها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة .

والرأى مختلف في شأن خضوع المؤسسات العامة للضرائب والرسوم عند سكوت المشرع عن معالجة هذا الموضوع بنصوص صريحة وفي

خصوص المؤسسات المومة قد عرض المشرع بنص صريح تنظيم هذا الموضوع ، ذلك انه نص في المادة الخامسة من قانون التأميم رقم ٨٥ بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ على إخضاع المؤسسات العامة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجبركية والبلدية على اختلاف انواعها .

والفريضة المقررة في صورة رسم للطابع هي في حقيقتها وطبقا للتكييف القانوني السليم تعتبر ضريبة وليست رسما ، لانها مشاركة اجبارية دون مقابل معين في النفقات العامة وتلك سمات الضريبة وعناصرها في حين أن الرسم مقابل مالى لخدمة معينة تعود على الدائم بالذات تؤدي لفرد يلتزم أداء هذا الرسم ولا ينطبق هذا التعريف على الفريضة المشار اليها .

ولما كانت مؤسسة كهرياء دمشق هي مؤسسة مؤمنة تخضع للضرائب .
ولغيرها من الرسوم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون التأميم .
رقم ٥٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ سالفة الذكر .

لهذا انتهى الزأى الى اعتبار رسم الطابع ضريبة ، ومن ثم تخضع له مؤسسة كهرياء دمشق بوصفها مؤسسة مؤمنة .

(فتوى رقم ٥٠٧ - في ١٢/٧/١٩٦١) .

الفرع السابع

رسم الدفعة على اللافتات والإعلانات

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادتان رقم ٦ و ٧ من الجدول رقم ١٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة — تقريرهما لرسم دفعة على اللافتات والإعلانات والاضطرابات المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات — ارتفاع مقدار هذا الرسم في حالة عدم ثبات الاضاءة أو تقطعها عنه في حالة ثباتها — اجتماع هاتين المادتين في لوحة اعلانية واحدة — وجوب تحصيل رسم واحد من هذه اللوحة هو الرسم الأعلى — مثال بالنسبة للإعلان ذي الاضاءة على واجهة سينما مترو بالقاهرة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أن « اللفظ والإعلانات والاضطرابات العنيفة المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة تخضع لرسم دفعة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ويضاف الرسم على اللوحة المحتوية على أكثر من أربعة إعلانات مستقلة » وتنص المادة ٧ من ذات الجدول على أن « اللفظ والإعلانات والاضطرابات العنيفة المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو اضاءة متقطعة تخضع لرسم دفعة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ، اذا شملت اللوحة الواحدة

نصوصاً أو علامات أو اعلانات مختلفة استحق الرسم عن كل واحد
منهن « .

ومفاد هذين النصين أن رسم الدفعة المفروض على اللافتات والاعلانات
والإخطارات المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات يخطف
بإختلاف هذه الإضاءة فإن كانت ثابتة كان مقدار الرسم عشرين قرشاً
عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنوياً وإن كانت غير ثابتة أو كانت
مقطعة كان مقدار الرسم جنيهاً عن هذه المساحة وحسبة زيادة مقدار
الرسم في حالة اللافتة أو الاعلانات أو الإخطار المضيء بطريقة مقطعة أو غير
ثابتة على مقداره في حالة الإضاءة بطريقة ثابتة أن الاعلان في الحالة الأولى
ملت للنظر أكثر من الاعلان في الحالة الثانية .

ولما كان الاعلان الضوئى هو الذى يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت
نظر الجمهور الى سلعة أو خدمة معينة سواء اكان هذا الضوء حروفاً
أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو مقطعة .

وكانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو فيلم لفت
نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الإضاءة الثابتة الداخلية بالفلورسنت
والإضاءة المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة
وتستهدف الطريقة الثابتة لفت النظر أكثر مما تفتنه الطريقة الأولى .

ولما كان رسم الدفعة اذ يستحق على الاعلان الضوئى ذاته وهو
ما يقرأ أو ينظر فإن مقتضى ذلك استحقاق رسم واحد من هذه اللوحة
الاعلانية بغض النظر من تعدد الطرق التى تضاء بها فإذا اختلف مقدار
الرسم في حالة تعدد هذه الطرق تبعاً لاختلاف طريقة الإضاءة وجب
تخصيل الرسم الأعلى . .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله من اللوحة الاعلانية
الموجودة على واجهة سينما مترو مقتضياً اسم الرواية ومبطلها هو

الرسم المقرر على اللائحة المضيئة بطريقة منتظمة على النحو المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ولما كانت المادة ٨ من الجدول المشار اليه تنص على ان « المساحة التي يحصل منها الرسم المقرر بالمادتين السابقتين تحسب عن كل وجه من المستطيل الذي تمر أضلاعه بالنقط القصوى لحروف الاعلان أو الاخطار أو اللائحة أو علاماتها » وتطبيقا لهذا النص يحسب الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ على مساحة اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينيما مترو كاملة بها فيها الاطار ذو اللببات الصفراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينيما مترو هو الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم ديمفة ، وأن هذا الرسم يحسب على هذه اللوحة بها فيها الاطار واللببات الصفراء سواء بالنسبة الى اللوحة الموجودة على واجهة سينيما مترو بالقاهرة أو تلك الموجودة على واجهة سينيما مترو بالاستكبرية وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر .

(متوى رقم ١٨٥ — في ١٨/٢/١٩٦٢) .

ثامنة عشرة وقسم (١٠٥)

المبدا :

الديمفة على الاعلانات — مناط الخضوع له وفقا لاحكام القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — هو الاعلان ذاته بغض النظر عن طريقته وان جعلها القانون اساسا لتحديد الرسم المستحق على اعلان تمولى تعددت طرق اضافته — هو الرسم المقرر للطريقة الأكثر لقنا لنظر الجمهور — وجوب تعدد الرسم

بتعدد المادة الاعلانية — انتهاء ذلك في الوجهة الاعلانية لانعام سينما مترو —
اعتبارها منفصلة مادة اعلانية واحدة طوال العام وان تغيرت اسماء الانعام .

ملخص القنوي :

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
على الآتي :

« اليفط والاعلانات والاختطارات العلنية المضيئة بواسطة حروف
او علامات او انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دفعة قدره عشرون قرشاً
عن كل متر مربع او جزء من المتر المربع سنوياً » .

وتنهي المادة ٧ من الجدول ذاته على أن :

« اليفط والاعلانات والاختطارات العلنية المضيئة بواسطة حروف
او علامات او انعكاسات غير ثابتة او اضاءة متقطعة تخضع لرسم دفعة
قدره جنيهان عن كل متر مربع او جزء من المتر المربع سنوياً . واذا شملت
اللوحه الواحدة نصوصاً او علامات او اعلانات مخططة استحق الرسم
عن كسل واحد منها » .

وتتقضى المادة ٨ من الجدول المشار اليه بأن المصلحة التي يحصل منها
الرسم المقر بالمادتين السابقتين تحسب على كل وجه من المستطيل الذي
يهر اضلاجه بالنقط القموى لحبروف الاعلان او الاختطار او اللامنية
او علاماتها .

ويؤخذ من موضوع هذه النصوص أن مناط الخضوع لرسم الدفعة
على الاعلانات هو بالاعلان ذاته بصرف النظر عن طريقته وان جعلها المشرع
اساساً لتحديد سعر الرسم المستحق على الاعلان .

ولما كان الاعلان الضوئى هو الذى يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت نظر الجمهور الى سلعة او خدمة معينة سواء اكان هذا الضوء حروفا او علامات او انعكاسات ثابتة او غير ثابتة او متقطعة .

ولما كانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مقرو تلتفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الاضاءة الثابتة الداخلية بالفورسنت والاضاءة المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثانية لفت نظر اكثر مما فى الطريقة الاولى .

ولما كان رسم النصف يستحق على الاعلان الضوئى ذاته فان مقتضى ذلك استحقاق رسم واحد على هذه اللوحة الاعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التى تضاء بها والتى تتكامل فى سبيل جعل الاعلان ملفتا لنظر الجمهور بطريقة اكثر مما يستتبع تغليب الاضاءة المتقطعة فى هذا الاعلان وبالتالى استحقاق الرسم عليها السعر المقرر لهذه الطريقة .

ولما كان رسم النصف المفروض على الاعلان المضيء بطريق الاضاءة الثابتة مقداره عشرون قرشا عن كل متر مربع او جزء من المتر المربع سنويا . فاذا كانت اضاءة الاعلان بطريق الاضاءة المتقطعة كان مقدار الرسم جنبيين عن هذه المساحة .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله من اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو متضمنا اسم الرواية وممثلها هو الرسم المقرر على اللائحة المضينة بطريقة متقطعة على النحو المنصوص عليه فى المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ بمقتضى رسم نصفية .

ولما كانت المادة السابعة من الجدول رقم ٣ المشار اليه تخضع للاعلانات المضينة بواسطة اضاءة متقطعة لرسم دغمة متدرة جنبيين من

كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا . وكانت اللوحة الاعلانية لسينما مترو لا تتضمن سوى مادة اعلانية واحدة طوال العام وان تضمنت مفرداتها بتغيير الفيلم المعروض ومن ثم لا تكون تلك اللوحة لنشر الاعلانات مختلفة على مدار السنة كما ذهبت الى ذلك مصلحة الضرائب حيث يستلزم ذلك اختلاف المادة التي تنطوي عليها الاعلانات المختلفة وهو ما لم يتحقق في الخصوصية المعروضة .

فلك ان اللوحة الاعلانية لسينما مترو تستهدف فرشا واحدا هو لفت نظر الجمهور الى السينما المذكورة لمشاهدة افلامها وهذه المادة الاعلانية لا تختلف على مدار السنة ومن ثم تخضع لرسم سنوي قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع . وانما تتغير مفردات هذه المادة الاعلانية وهي الافلام لارتباطها بالاعلان عنها ابتداء وانتهاء .

ولما كان التسليم بها تقول به وجهة النظر المعارضة يقضى الى مخالفة الفرية على الاعلان الضوئى لسينما مترو وتعددها على خلاف ما اُخبرت به المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون ضريبة الدمغة في آخرها من مبدأ منع التعدد الضريبي .

ويخلص من كل ما تقدم ان اللوحة الاعلانية لسينما مترو ليست لوحة معدة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة وانما تتضمن مادة اعلانية واحدة فمن ثم تخضع لرسم قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع من هذه اللوحة سنويا بلا تعدد لعدم توافر مناطه وهو اشتغال اللوحة على اعلانات مختلفة وذلك وفقا لحكم المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون رسم الدمغة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد ما ذهبت اليه في فتوتها رقم ٢٨٥ مورتم ٦٨٨ المؤرخين ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ ، ٢٣ من أكتوبر -

سنة ١٩٦٢ من أن الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليه في المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دبشة وأن هذا الرسم بحسب سعر مقداره جنيهاً من كل متر مربع أو جزء من المتر المربع من هذه اللوحة سيقوم بلا تعبد لعدم توافر مناهضة .

(متمى رقم ٩٥٥ - في ٣١/٨/١٩٦٢) .

الفترع الثامن

رسم الدفعة على تصاريح السفر المجانية

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الهيئة العامة للسكك الحديدية - تصاريح السفر المجانية - المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتفسير رسم الدفعة - نص مقرتها الأولى على فرض رسم دفعة قدره ثلثا بلجم على التصاريح الممنوحة بجانب من مصلحة السكك الحديدية - نص مقرتها الثالثة على إعفاء التصاريح المعطاة بغير اسم من إحدى الشركات إلى المصالح الحكومية تنفيذاً لمقتضى الالتزام أو الترخيص من هذا الرسم - مقتضى ذلك - قصر الخصوع للرسم على تصاريح السفر المجانية التي تبرئها الهيئة في صرفها دون تلك الممنوعة بصرفها سواء لمصالح العمل أو بغير ذلك من الأسباب - تحصيل الرسم سنوياً إذا كانت مدة التصريح تزيد على ستة - مع تعدده إذا كان يتيح الانتقال لأكثر من شخص وانتهى .

ملخص الفتوى :

إن اللائحة المنظمة لقواعد صرف تصاريح السفر المجانية والمخفضة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ قد استبدلت بعد ذلك باللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ والتي حلت محلها لائحة تصاريح السفر المجانية ومبتدئين ومجال السكك الحديدية والمصدق عليها بقرار وزير المواصلات رقم ١٢ الصادر في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٠.

تأسيسا على البند الحادى عشر من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية والذى يتضح من استعراض نصوص هذه اللوائح المتعاقبة ، انها قد اتفقت - من ناحية على التفرقة بين نوعين من التصاريح الجانية . اولهما يشمل التصاريح التى تصرف لدوامى يقتضيها حسن سير العمل بالمرفق كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للمؤونة المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٢٠ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ ، ٢ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ ، ٣ من لائحة سنة ١٩٦٠) . ويشمل الثانى تصاريح السفر الجانية التى تقضى بنقض نصوص اللوائح المشار اليها بصرها للموظف او المستخدم بنساء على طلبه ولاسباب لا تبت للعمل بصلة ، ومن هذا النوع التصاريح التى تصرف للموظف فى حالة زواجه وتصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٨ من اللائحة المصدق فيها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ٦ ، ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٧ ، ١٧ من لائحة سنة ١٩٦٠) كما اتفقت نصوص هذه اللوائح - من ناحية اخرى - على التمييز بين التصاريح الجانية التى تلزم الهيئة بصرها للموظف او المستخدم بمجرد طيها كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للاعمال المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ١٢ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ ، ١١ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ ، ١٢ من لائحة سنة ١٩٦٠) . وتلك التى خولت نصوص هذه اللوائح المنظمة لقواعد صرفها ، لجهة ادارية معينة بالهيئة رخصة التقدير فى صرفها او عدم صرفها . ومن هذا النوع الاخير تصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من اللائحة الصادرة فى سنة ١٩٣٢ (المادة ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادة ١٧ من لائحة سنة ١٩٦٠) .

وقد سبق أن أفتت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٩ بأن المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق

بالتانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنفة في مقرتها الأولى على أن : « يفرض رسم دمنفة قدره مائتا ملجم على تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك أيا كان نوعها وأيا كان حاملها إذا كانت ممنوحة مجاناً من مصلحة سكك حديد الحكومة أو أية مصلحة أخرى أو فرد من المشتغلين بأعمال النقل أيا كان نوعه » . كما تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن « يعنى من هذا الرسم التصاريح وتذاكر الاشتراك المعطاة بغير اسم من إحدى الشركات إلى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام أو الترخيص » .

وإذا بين من مقارنة هاتين الفقرتين أن المشرع قد استعمل فيها لفظين مختلفين في صدد تحديد وسيلة الحصول على التصاريح ، فبينما ينص في الفقرة الأولى على التصاريح وتذاكر الاشتراك (الممنوحة مجاناً) يشتر في الفقرة الثالثة إلى التصاريح وتذاكر الاشتراك (المعطاة بغير اسم) ، وقد رتب على هذا الاختلاف في التعبير حكمتين مختلفتين من حيث الخضوع لرسم الدمنفة ، فمقتضى في الفقرة الأولى بفرض رسم دمنفة قدره مائتا ملجم على تصاريح السفر إذا كانت ممنوحة مجاناً من مصلحة السكك الحديدية ، وأما في الفقرة الثالثة من هذا الرسم التصاريح المعطاة بغير اسم من إحدى الشركات إلى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام أو الترخيص . فمن ثم تكون لهذه المفارقة في الصياغة دلالتها في فهم قصد الشارع في هذا الصدد ، فالتصاريح التي تترخص الإدارة في منحها مجاناً هي التي تخضع لرسم الدمنفة المذكورة ، أما تلك التي تلتزم باعطائها بمقتضى نظام العمل فلا تخضع لهذا الرسم . واستخلصت الجمعية من ذلك أن منطاد أخضاع التصاريح المجانية لرسم الدمنفة المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر ، هو أن تكون ممنوحة مجاناً على النحو المشار إليه . ولما كانت تصاريح المرور الصلحية التي تصرف لموظفي الهيئة المذكورة وصدرت بشأنها هذه الفتوى ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الإدارة في حدود سلطتها التقديرية وإنما هي حقوق مقررة لموظفيها بمقتضى نظام العمل بها

تحقيقا لحسن سيره ، فانها تكون غير خاضعة لرسم الدفعة بالفئة المحدودة بالفقرة الأولى من المادة السابعة المذكورة ويؤيد هذا النظر أن من بين التصاريح المجانية ما يمنح لاسفار تقل قيمة اجورها الفعلية عن مائتى مليم ، مما لا يسوغ معه القول بخضوع هذه التصاريح لرسم دفعة قد يفوق مقداره قيمة الاجور التى يعنى حاملو التصاريح من ادائها ونفقا لنظام العمل بمرغى السكك الحديدية .

ويبين من كتاب الادارة العامة لرسوم الدفعة المؤرخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن مصلحة الضرائب - تأخذ على الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية انها قد طبقت فتوى الجمعية العمومية المشار اليها على كافة تصاريح السفر المجانية التى تلزم الهيئة بصرفها طبقا لاحكام لوائح صرف التصاريح بينما أن الفتوى سالفة الذكر يتمين قصر حكمها على نصاريح المرور السنوية التى تلزم الهيئة المذكورة بصرفها لموظفيها وعمالها بمقتضى العمل بها تحقيقا لحسن سيره . وفناد ذلك - فبما تراه مصلحة الضرائب أنه يشترط لاعفاء تصاريح السفر المجانية من الخضوع لرسم الدفعة أنف الذكر - فضلا عن التزام الهيئة بصرفها - أن يكون صرف هذه التصاريح لدواعى تقتضيها حسن سير العمل بالمراقق ، أما التصاريح المجانية التى وان كانت الهيئة ملتزمة بصرفها فلا تعفى من الخضوع للرسم المشار اليه طالما ان دواعى صرفها لا تمت للعمل بصفة .

ومنوط اخضاع تصاريح السفر المجانية التى تصرفها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لرسم الدفعة المنصوص عليه في المادة السابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القانون في فقرتها الأولى والثالثة بفرض يرجع في تحديده الى نصوص قانون 'الذمغة' ذاته ، وقد قررت المادة السابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القانون في فقرتها الأولى والثالثة حكيمين مختلفين من حيث الخضوع لذلك الرسم ، ففصلت في الفقرة الأولى بفرض رسم دفعة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر اذا كانت (ممنوحة نجاتا) من مصلحة السكة الحديدية ، وافصلت في الفقرة الثالثة من هذا الرسم

التصاريح (المعلقة) بغير أسم من احدى الشركات الى المستالح الحكومية تنفيذاً لعقد الالتزام أو الترخيص ، مما يستتبع قصر الخضوع للرسم المشار اليه على تصاريح السفر المجانية التي تترخص الهيئة في صرفها أما تلك التي تلزم الهيئة المذكورة بصرفها فلا تخضع لذلك الرسم سواء كان صرفها لصالح العمل أو لغير ذلك من الأسباب . ولا يفسدح في صحة هذا النظر ما أشارت اليه الجمعية العمومية في متساوها السابقة من أنه « لما كانت تصاريح المرور التي تصرف لموظفي الهيئة العناية للسكك الحديدية ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الادارة في حدود سلطتها التقديرية ، وإنما هي مقروءة لموظفيها بتقتضى نظام العمل بها تحقيقاً لحسن سير العمل بهذا المرفق : فانها لا تخضع لرسم الدفعة ... »

اذ أن هذا التعبير لم يستهدف اضافة شرط جديد لتحقيق عدم الخضوع للرسم المشار اليه الى جانب الشرط الوارد بنص الفقرة الأولى من المادة السابعة سالفة الذكر ، وإنما قصد في الحقيقة الى الامساح عن حكمة عدم خضوع تصاريح المرور المصلحية التي صدرت بشأنها تلك الفتوى لرسم الدفعة ، أما غلة الحكم المقرر لقاعدة عدم الخضوع لهذا الرسم ، فنجد انفسحت منها الفقرة الأولى من المادة السابعة ذاتها وطبقاً لهذا النص لا تخضع تصاريح السفر المجانية التي تلزم الهيئة العناية لشؤون السكك الحديدية بصرفها لذلك الرسم ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه التصاريح قد صرفت لتابعيها لصالح العمل أو لأسباب لا تبت للعمل بمصلحة . وغنى عن القول أن تترد التزام الهيئة المذكورة بتصرف بمقتضى أو ترخيصاً في صرفها ، مرجحة الى نفوس اللاتعة التي صرف الفريدينج أو يصرف في ظلها ، فإذا كانت توجب على جهة الإدارة في حالة معينة إعطاء التصريح بمجرد طلبه كان غير خاضع لرسم الدفعة يفتته المحدودة في الفقرة الأولى من المادة السابعة سالفة الذكر سوله كل صرفه لصالح العمل أو لغير ذلك من الأسباب ، أما اذا كان النص يرخس للجهة الادارية في صرف التصريح أو عدم صرفه خضع للرسم المشار اليه في حالة الصرف .

كما ينص الفقرة الثانية من المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق

بقانون الذمفة نص على أن يكون رسم الذمفة المفروض على تصاريح السفر الممنوحة مجاناً من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، سنوياً إذا كان التصريح منوها لمدة تزيد على سنة . كما تنص المادة العاشرة من الجدول المذكور على أن كل تذكرة سفر أو تصريح أو اشتراك يبيع السفر أو الانتقال لأكثر من شخص واحد يتعدد الرسم عليه بتعدد الأشخاص .

(فتوى رقم ١١٧ - في ١١/٢/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

رسم الذمفة - الهيئة العامة للسكك الحديدية - تصاريح السفر المخفضة اعتبارها داخلة في محلول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الذمفة خضوعها لحكم تصاريح السفر المجانية وإعفاؤها من رسم الذمفة المنصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون المذكور .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بهدى خضوع تصاريح السفر التي تصدرها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لرسم الذمفة المنصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم ذمفة فإن الذى يبين من الاطلاع على هذه المادة انها قد نصت على أن « يفرض رسم ذمفة قدره ثلاثون مليماً على الترخيص أو الاستمرارات أو التصاريحات المنطاه من البوليس أو أية سلطة ادارية أخرى » وقد عدلت فئة هذا الرسم بعد ذلك بتمتضى القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ فاصبحت خمسين مليماً .

وبالرجوع الى نصوص الجدول رقم ٤ الملحق بقانون الذمفة يبين أن

المشرع قد خصصه لبيان حالات خضوع عقود النقل لرسم الدفعة ومقدار الرسم في كل حالة ، إذ اتخذ له عنوان « رسوم الدفعة على عقود النقل » .
وضمنه أحكامها تفصيلية في شأن مدى خضوع تذاكر السفر والتصاريح وتذاكر الاشتراك وغيرها من المحركات الممثلة (سواء تمسرت بأنها عقود نقل أو لم يتحقق في شأنها هذا التكيف) لرسم الدفعة الواردة به . فالمادة الأولى منه قد حددت الرسم الذي ، تخضع له استمارات (بوالص) النقل ، كما حددت المادة الثانية منه الرسم المفروض على تذاكر نقل الأمتعة والمنقولات ونصت المادة الثالثة من ذلك الجدول على خضوع التذاكر التي تخول حق شغل الأمكنة في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية لرسم دفعة قدره مائة مليم عن كل محل . وعرضت المادتان الرابعة والخامسة من الجدول المشار اليه لتحديد رسم الدفعة الذي تخضع له بوالص الشحن البحري وتذاكر السفر على السفن ، كما حددت المادة السادسة منه قيمة رسم الدفعة الذي تخضع له تذاكر السفر على الطائرات ، ونصت المادة التاسعة من الجدول المذكور على أن تخضع تذاكر الاشتراك التي تصدرها شركات الترام أو سيارات النقل المشترك لرسم دفعة قدره عشرة مليمات إذا كانت لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر فإذا جاوزتها كان الرسم عشرين مليما .

أما تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك فقد خص المشرع المادة السابعة من الجدول المشار اليه مدى خضوعها لرسم الدفعة المنصوص عليه في هذه المادة واشترط لخضوعها لذلك الرسم أن تكون ممنوحة مجانياً على النحو الذي فصلته الفقرة الأولى من تلك المادة . فإذا كانت الجهة صارفة التصريح ملتزمة بصرفه أو كان التصريح ممنوحاً بمقابل ، أصبح غير خاضع لرسم الدفعة بفئته المحددة بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر .

والوصف الخاص لتصاريح السفر المخففة أثارها من نوع تصاريح السفر المجانية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة لسابعة المذكورة ، وأن نوصي التصاريح يدخل في ملول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع من قانون الدفعة . فلا حاجة بعد ذلك الى تكيفها بأنها تعتبر من قبيل التصاريحات المعطاة من سلطة إدارية في تطبيق المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون المذكور ، لأن بهذا التكيف في الواقع الاعتداد بالوصف العام لهذه التصاريح ، وهو مما يتعارض مع قاعدة .

التفسير الحرفي لأحكام قانون الدفعة وكذا مع القاعدة الشرعية التي تقضى
بتعصر المخصص على ما خصص من أجله .

ومضى اتضح ذلك ، وإن العبارة بالوصف الخاص لتصاريخ السفن
المخفضة وإنها تدخل — شأنها في ذلك شأن تصاريح السفن المجانية —
في مدلول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع الملحق
بقانون الدفعة ، دون وصفها العام وإذا أغفل المشرع النص في الجدول
المذكور على خضوع تصاريخ السفن المخفضة لرسم الدفعة وتحديد قيمته
فلن ثم يكون قد قصد عدم الخضاعية لأي رسم دفعة .

(مقتوى رقم ١١٧ — في ١١/٢/١٩٦٢) .

الفرع التاسع

رسم الدفعة على تراخيص الاستيراد

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدا :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة - الرسم المستحق طبقا للمادة ١١ على تراخيص الاستيراد - استحقاقه على اصل الترخيص وعلى كل صورة مضافة يحتفظ بها الصادر له الترخيص لتكوين مستنداته - عدم سريان الرسم على الصور الاخرى التي تحتفظ بها جهات الادارة تبعا لتنظيمها الداخلي ولافراقي هذا التنظيم مضافة كانت او غير مضافة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ينص على انه « اذا كان العقد او الحرر او الورقة او المطبوع او السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مضافة او اكثر فان كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذي يستحق على الاصل ويستثنى من ذلك رسم الدفعة النسبي والتريجي ، فانه لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل . كما تعددت الصور ما عدا الاصول المنصوص عليها في هذا القانون او في الجداول الملحقه به » .

ومؤدى هذه المادة ان رسم الدفعة على صور العقود والحررات والمطبوعات والسجلات لا تستحق الا على الصور المضافة التي يحتفظ بها المتعاقد . ذلك ان صور الحررات المضافة تقوم في حقيتها مقام اصلها بمعنى احتفظ المتعاقد بصورة مضافة استحق عليها رسم الدفعة .

ولئن كان القانون قد نص على استحقاق رسم الدمغة على الصور
المبضاة التي يحتفظ بها المتعاقد فانه قصد بهذا التعبير (تعبير متمم)
صاحب الشأن في المحرر فتصرف هذه العبارة بالنسبة لغير المقصود الى
صاحب الشأن في المحرر الذي يحتفظ بأصل المحرر وبصورة او أكثر مبضاة
يحتفظ بها لتكون مستقدا له عند الاقتضاء لدى أية جهة ايا الصور الأخرى
التي تحتفظ بها جهات الإدارة تبعا لتنظيمها الداخلى ولأغراض هذا التنظيم
فانه لا يستحق عليها رسم ، مبضاة كانت هذه الصورة او غير مبضاة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رسم الدمغة على المحررات
المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بالنسبة
للتراخيص الاستيراد انما تستحق على أصل الترخيص وعلى كل صورة
مبضاة يحتفظ بها الصادر له الترخيص لتكون مستقدا له عند الاقتضاء
دون الصور التي تحررها الجهة التي أصدرت الترخيص تبعا لتنظيمها
الداخلى .

(انتهى رقم ١٢٣٤ - في ١٩/١١/١٩٦٧) .

الفرع المباشر رسم الدفعة على المرتبات

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بتقرير رسم دفعة على المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة وكذلك على الطلبات المقدمة اليها — سريان هذا الرسم بعد الفناء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — أساس ذلك — أن تبعية الوحدات الاقتصادية لمؤسسة عامة ليس علة تقرير الرسم أو شرطاً جوهرياً في فرضه — علة تحقيق الرسم هي تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بالحكومة كما أن الوضع القانوني للوحدات المشار إليها لم يتغير بعد الفناء المؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ينص في مادته الثانية على أنه « يحصل رسم دفعة على المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، وذلك بالطلبات المنصوص عليها في المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ويقع عبء الرسم على من تصرف اليهم تلك المبالغ » .

ومن حيث أن الحكمة التي صدر من أجلها القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٨ قد بينتها المذكرة الأيضاحية لهذا القانون ، وهى تحقيق العدالة والمساواة فى تحمل الاعباء وفى الظروف الاستثنائية الراهنة بين العاملين فى الحكومة والعاملين فى الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

ومن حيث أن عبارة « الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة » الواردة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، ليست هى علة أو سبب تقرير ضريبة الدمغة على ما يحصل عليه العاملون بالوحدات الاقتصادية مع المبالغ المشار إليها فى المادة الثانية من القانون المذكور ، ولا تصدو هذه العبارة أن تكون مجرد وصف للجهات التى يسرى بهذا القانون فى شأن تلك المبالغ التى تصرفها للعاملين بها .

ومن حيث أن تبعية الوحدات الاقتصادية للمؤسسات العامة لا تعتبر شرطاً جوهرياً لفرض ضريبة الدمغة وإنما هو تردد فى مفهوم تنظيمى كان سائداً فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - فهو من قبيل التنظيم الإدارى الذى ظل قائماً حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أن الموضع القانونى للوحدات الاقتصادية الجاهز التهمة لم يتغير بإلغاء المؤسسات العامة التى كانت تتبعها ، كما أن شخصيتها الاعتبارية لم تتغير طبيعتها وظلت كما هى ، فمن ثم فإن مسجور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة ليس من شأنه المتأثر فى خضوع المبالغ التى تصرفها للوحدات الاقتصادية - والتى كانت تتبع المؤسسات العامة - إلى العاملين بها من جرتبات وأجور ومكافآت وما فى حكمها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الطبقات المقدمة إلى تلك الوحدات .

من أجل ذلك انتهى رأى اللجنة العمومية لتبسيط الفتوى والتشريع إلى استمرار سريان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ على العاملين بالوحدات الاقتصادية ، بعد إلغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفصل الحادى عشر

رسم الدفعة على النفقات الحكومية فى الخارج

قائمة رقم (١١٠)

المبدأ :

المبالغ التى تنفقها الحكومة أو الهيئات العامة فى الخارج سواء بطريق مباشرة أو بطريق الإنابة - خضوعها أصلا لرسم الدفعة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ باستثناء الأموال التى ينص القانون على إعفائها - قدّم تعارض ذلك الحكم ومبدأ التقييمية الضريبة - أساس ذلك - مثال بالنسبة لخضوع المبالغ التى تنفقها المكاتب الصحفية فى الخارج .

مفخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدفعة على أن « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة . . . » وتنص المادة الثانية من ذات الفصل على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتمهّدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مئلى التقييم العادى » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يعفى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

ب - إذا كانت هناك اتفاقات تعفى من هذا الرسم عقفت قبل العمل بهذه القوانين .

ج — ما يصرف ثمنًا لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية
سارية في لجمهورية المصرية .

د — الصرف لهيئة دولية أو الحكومة الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

ه — الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

وقد جاء نص المادتين الأولى والثانية المشار إليهما أعلاه مطلقاً
لا يفرق بين المبالغ التي تدفع في مصر أو في الخارج إذ ينص على
تخصيل رسم الدمغة القادى أو الاضافى على كل مبلغ تصرفه الحكومة
والهيئات العامة تشواء كان تلك مباشرة أو بطريق الانابة .

أما المادة الثالثة فقد حددت أحوال الإعفاء من هذا الرسم ولم يرد
في مبدئها المبالغ التي تُدفع خارج الأقليم المصرى ، أما ما نص عليه البند
(د) من هذه المادة من الإعفاء من الرسوم إذا كان الصرف لهيئة دولية
أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل ، فدلالتة ان الصرف للحكومات
الأجنبية والهيئات الدولية يخضع أصلاً للرسم ولكنه يعفى استثناءً إذا
تكاثت هذه الحكومات أو الهيئات تعفى الحكومة المصرية من الرسوم
المماثلة ، أى ان تكون المعاملة بالمثل في صدر هذه المبالغ ، ويؤخذ من هذا
النص بمفهوم المخالفة أنه فيما هذا الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية
يخضع ككله المثلثين الأجانب أفراداً أو هيئات للرسم الدمغة على المبالغ
التي تصرفها اليهم الحكومة أو الهيئات العامة المصرية .

وهذا أنتظر لا يتعارض ومبدأ اقلية المصرية ، إذ أن الوقعة المنشئة
لفرضية التهمة التدريجية على المبالغ التي تصرفها الحكومة أو الهيئات
العامه هي طبقاً لنص المادة السالفة الذكر هيئة الصرف القانونية
لا المادية وهي عملية تتم دائماً سواء كان الصرف مباشرة أو بطريق
الانابة في مقر الخزائنة الحكومية ، أو الهيئات العامة المصرية داخل
الأقليم المصرى .

لهذا انتهى الزاى الى أن المبالغ التي تنفقها المكاتب الصحفية في
الخارج تخضع لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فيها عدا
الأحوال التي نص القانون على إعفائها .

(فتوى رقم ٦٧٠ — في ١٤/٨/١٩٦٠) .

القانون رقم ١١٦
دسم القيمة على موافق السيارات

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

الأوراق التي تسلم للمالكين من لجنة الاشتراك على موافق السيارات تعتبر بمثابة إيصالات لأصنافهم مقابل اشتراكهم بتلك الموافقات ومن ثم فليس تخضع لرسم القيمة المقرر عن هذه الرخص أو التصاريح .

ملخص الفلوى :

انه أيا كان الرأي في مدى مشروعية المبالغ المحملة من السجلات مقابل الانتفاع بالخفقات التي تهيئها لهم المحافظة فإن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ ، يفرض في الفقرة (هـ) من المادة الأولى من الجدول رقم ٥ الملحق به رسم دفعة قدره (١٢٥) مليما حتى ١٩٧٧/٩/٣ وقدره (١٥) مليما بعد هذا التاريخ على الإيصالات التي لا تقل قيمتها عن مائة قرش . كما أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ حذف للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . ونظر في مادته الأولى والجدول الملحق به فرض رسم دفعة اضافي على الإيصالات قدره (٢٥) مليما حتى ١٩٧٧/٩/٣ وقدره (٣١) مليما بعد هذا التاريخ . ولقد أجاز القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الإعفاء من سداد رسم القيمة الإضافي على الإيصالات المقرر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بقرار من وزير الخزانة وبناء على ذلك أصدر وزير الخزانة قراره رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإعفاء الإيصالات التي لا تجاوز قيمتها مائة مليم من رسم القيمة الإضافي .

وبناء على ذلك فإن كل إيصال تصل قيمته الى مائة قرش أو تزيد يخضع لرسم الدفعة الأولى كما أن كل إيصال تزيد قيمته على مائة مليم يخضع لرسم الدفعة الإضافي .

ولما كانت الأوراق التي تسلم للسائقين من لجنة الاشراف على مواقف السيارات ليست سوى ايصالات مثبتة لأدائهم مقابل انتفاعهم بتلك المواقف ، فإنها تخضع لرسم الدفعة الأولى والإضافي المقرر على الايصالات على النحو السالف الذكر . ولا يجوز اعتبار تلك الأوراق من قبيل الرخص أو النصاريح الإدارية وذلك لأن هذه الأخيرة يصدق مفهومها على الورقة التي تخول حاملها وضعاً معيناً أو ممارسة عمل في نشاط ما ولرة واحدة أو لعدد من المرات خلال مدة زمنية محددة تستطيل نسبياً في الغالب الأعم من الحالات ، وهي في ذلك تغاير الايصالات التي تسلمها اللجنة المشار اليها للسائقين لاثبات ادائهم لمقابل الانتفاع بمواقف السيارات التي تشرف عليها ، وعلى ذلك فلا يستحق عليها إلا رسم الدفعة على الايصالات على النحو السالف بيانه دون الرسم المقرر على النصاريح والرخص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن محافظة القاهرة تلتزم بأداء رسم الدفعة المقرر على الايصالات التي يحصلها الضرائب .

(ملف ٦٨٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) .

الفرع الثالث عشر رسم الدمغة على أوراق التناصيب

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

رسم دمغة - على أوراق التناصيب الراجعة - خصوصاً له
سواء أكان الرابع فرداً من الجمهور أم الهيئة مصدرة هذه الأوراق .

ملخص الفتوى :

ان عملية التناصيب تعتبر مقامة وردت في القوانين
المدنى في الباب الرابع ضمن عقود الفرر ، وقد حرم المشرع المقامة الا ما
استثنائه بنص خاص في المادة ٧٤٠ ، حيث استثنى ما رخص فيه قانون
من أوراق التناصيب ، توخياً لتحقيق بعض الأغراض الخيرية التي تقوم على
اقتطاع جزء من الكسب الذي تدره . وقد صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥
بشأن أعمال التناصيب المعدل بقوانين لاحقة حيث أجاز التناصيب بتخصيص
خامس . والمقاربة فقد يتمتع بمقتضاه شخصان أو أكثر بدفع مبلغ معين
أو شيء معين لمن يربح منهم بحيث يصبح أحدهما في النهاية دائناً للآخر ومن
يستحق المبلغ منهما هو الرابع . ومفهوم هذا التعريف أن أحد طرفي العقد
لابد أن يكون راجحاً ، وهذا يعنى أن الهيئة مصدرة التناصب تكون راجحة دائماً
أسفرت عملية السحب من وجود الورقة الراجعة في حيازتها ،
لأن الطرف الآخر في هذه الحالة يمثل الطرف الخاسر . فمضى عملية بيع أوراق
التناصب تحدد الجهة مصدرة هذه الأوراق العدد الرابع منها في كل ورقة تصاع
بحيث تلزم باظهار هذا العدد الكامل من الأوراق في السحب وكذلك تصعد
تقييمها ، وهذه القيمة تعتبر دين المقاربة الذي يمثل مديونية الهيئة حكماً
وهو الذي تساهم به في تكوين جلة ذلك الدين باضافة المبالغ المحصاة

من الجمهور ، وهي تمثل مساهمته فعلاً في ذلك الدين . ومن المقرر أن هذه المبالغ جميعها تخرج من ذمة كل من الطرفين برسمها لحساب المقابلة وما تسفر عنه عملية السحب . فإذا ظهرت بعض الأوراق الرابحة في حيازة الجمهور اعتبر رابحاً بقيمة المبالغ التي تبطل هذه الأوراق ، وكذلك الحال إذا ظهر أن بعض الأوراق ارتدت إلى حيازة الهيئة مصدرة الأوراق فإنها تعتبر في حالة رابحة بقيمتها . وعلى هذا النحو يعتبر كل من الطرفين رابحاً أو خاسراً حسبما تسفر عنه عملية السحب التي تقوم على الحظ وهو الاستفادة من معنى الفرر .

ويخلص من كل ما تقدم أن وعاء رسم الذمعة كما قصده المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم ذمعة هو جملة المبالغ المخصصة للرابحين من أفراد الجمهور أو الهيئة المصدرة لأوراق النصيب أياً كانت عملية السحب .

(مغتوى رقم ١٣٦ - في ١٩٥٦/٦/٢٨) .

الفرع الرابع عشر

وسيوم الذبحة المهنية

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

رسم الذبحة المهنية المفروضة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية - الذبائح التي تقوم مؤسسية الدوائن بنجها في مجازها الخاصة لا تخضع لهذا الرسم .

مختصر الفتوى :

انه يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه انه نص في المادة (٩) على أن « يتكون رأس مال الصندوق (صندوق الاعانات والمعاشات) من : ...) خامسا (حصة الذبحة الطبية ويكون تحصيلها الزاميا على الضمانات التي تقوم بأجر سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين (١١) و (١٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ . الفصل بالقامين الصحي وبالفئات الموجبة بميد : ٠٠ (١٦) (١٧) ٢٠ مليون من كل ذبحة من بقر وجاموس وجمال تنبح في المجازير الطبية يتحليها صاحب الذبحة ٠٠ (ب) ١٠ مليارات من كل ذبحة تنبح بالمجازر الحلية يتحملها صاحب الذبحة ٠٠ » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مناط الخصوع للذبحة الطبية المفروضة بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ان تكون الذبحة جذبوة في أحد المجازر الحلية ، والمقصود بالمجازير الحلية وفقا للمفهوم الذي درج عليه المشرع المصري المجازر التابعة للمحافظات وغيرها من وحدات التحكم المحلي التي تقوم بالذبح نظير مقابل ، ذلك ان المشرع

عرج على استعمال لفظ « المحلى » بالمقابلة للفظ « المركزى » ويعنى به المرافق المحلية دون المرافق القومية أو المركزية ، ولا يسوغ القول بأن المشرع قصد فى هذا الخصوص بالمجازر المحلية المجازر الوطنية على وجه العموم سواء كانت محلية أو مركزية وذلك لاستبعاد المجازر التى تعمل خارج الجمهورية حتى لا تخضع الذبائح المستوردة لهذا الرسم ، لا يسوغ هذا القول لأن قاعدة اقليمية الضرائب والرسم تكفى وحدها لاستبعاد الذبائح المستوردة التى تم ذبحها فى الخارج من نطاق الرسم ، ومن ثم فما كان المشرع فى حاجة للنص على المجازر المحلية لم ينص عليه ، وانصرف تمسده الى اخضاع كافة المجازر الوطنية محلية كانت أو مركزية لهذا الرسم ، والقاعدة أن أعمال النص خير من أهمله هذا فضلا عن القاعدة فى تفسير النصوص السالبة خاصة ما يتعلق منها بفرض الضرائب والرسم هى التزام التفسير الضيق ، ومن ثم فانه لا يصح التوسع فى تفسير عبارة « المجازر المحلية » لتشمل جميع المجازر التى تعمل داخل الجمهورية ، وانما يقتصر محلول هذه العبارة على المجازر التابعة للمحافظات او غيرها من وحدات الحكم المحلى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكانت المؤسسة المصرية العامة للدواجن تقوم بذبح نواجنها فى مذابح خاصة تابعة لها لا ينطبق عليها وصف المجازر المحلية لأنها ليست تابعة لاحدى وحدات الحكم المحلى . ولا تقسم بالذبح لكافة الراغبين نظير أجر ، ومن ثم فان مذبحاتها لا تخضع للرسم المفروض بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الذبائح التى تقوم مؤسسة الدواجن بذبحها فى مجازرها الخاصة لا تخضع للدفعة الطبية المفروضة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

(ملف ١٨٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

دعفة نقابة المهن الهندسية المنصوص عليها في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية — نص الفقرة (ب) من البند (خامسا) على وجوب لصق طوابع دعفة النقابة على أصول الأعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند — عمومية هذا النص — القول بقصره على حالة كون المتعاقد عضوا في نقابة المهن الهندسية — تخصيص بغير مخصص — القياس على الفقرة (١) التي تجمل مناط استحقاق الدفعة أن تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها النقابة — قياس غير جائز لأن أساس استحقاق الدفعة في الفقرة (ب) منسوب إلى الأعمال الهندسية ذاتها بخلاف الأساس في الفقرة (١) المنسوب إلى المهندسين أعضاء النقابة — سريان حكم الفقرة (ب) على عقود الأعمال الهندسية أو عقود توريد الأعمال الهندسية التي تبرمها الشركات الأجنبية متى كانت مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد بالجمهورية — أساس ذلك : عينية هذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه : يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :

ما يحصله مجلس النقابة من طابع دفعة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقه الزاميا على الأوراق والدفاتر بالبنات الآتية :

(١) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة إلا إذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفا عموميا .

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند إذا كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد .

يستفاد من هذا النص أن لصق طوابع دمغة نقابة المهن الهندسية أمر لازم على أصبول عقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند . وقد جاء النص عاليا بحيث يقع الالتزام بـ لصق الطوابع على كل متاول يبرم عقدا من عقود الأعمال الهندسية ، وكذلك على كل متعهد يبرم عقدا من عقود التوريد من أعمال هندسية ، دون تفریق بين ما إذا كان المتاول أو المتعهد مهندسا أو غير مهندس عضوا في نقابة المهن الهندسية أو غير عضو بها ، فكلها أبرم عقد أعمال هندسية أو عقد توريد أعمال هندسية ويجب على المتعاقد مع الحكومة أو المؤسسات أو الأفراد أن يلصق طوابع الدمغة على أصوله هذه العقود أو صورها التي تطلب كمستند وذلك بالفتات بالتصويص عليها في البسادة ٥٥ سالفه الذكر .

وهذا النص عام فلا وجه لتخصيصه بأن يكون المتعاقد عضوا في نقابة المهن الهندسية ، إذ أن هذا تخصيص بغير مخصص ، ولا محل أيضا لقياس ذلك على ما جاء بالفقرة (١) من البند خامسا من المسادة ٥٥ والتي نصت على وجوب لصق طوابع الدمغة على جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة إلا إذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفا موميا — وذلك أن عبارة الفقرة (١) صريحة في أن لصق طوابع الدمغة إنما يكون لازما حيث تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها عضو النقابة ، أما الفقرة (ب) فلم تأت بهذا التخصيص بل جاءت عامة مطلقة ، والقاعدة أن العام يجب حمله على مومه ما لم يتم دليل على تخصيصه . ولا يخصص العام إلا بدليل مساو له أو أعلى منه .

والواقع أن المسادة ٥٥ المذكورة قد حددت موارد صندوق النقابة ، وباستقراء نص هذه المسادة يبين أن المشرع قد جعل من بين هذه الموارد ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دمغة ينشأ تخصيصا لهذا الصندوق ،

ويكون لصقه الزاميا على أوراق ودفاتر بمينها ، وهى كلها مما يدور فى تسلك المهنة ، بعضها منسوب الى المهندسين اعضاء النقابة ، والبعض الآخر منسوب الى الاعمال الهندسية ذاتها وتارة يقع التزام لصق الطابع على عمل المهندس عضو النقابة (رسومات هندسية — شكاوى — طلب تقدير اتعاب) وتارة اخرى يقع التزام اللصق على المتعاقد من عمل هندسى (مقابلة وتوريد) . ومن ثم فلا وجه للقول بقصر التزام اللصق على الاعمال الهندسية التى يقوم بها عضو النقابة دون غيره ، فالشريع يعلم مليا ان المقابل الذى يلتزم القيام باعمال هندسية ليس حتما ان يكون مهندسا عضوا فى النقابة ، وكذلك الامر بالنسبة الى متعهد التوريد عن اعمال هندسية ، ومع ذلك فمقتضى جعل التزام لصق طوابع الدفعة على العقود ذاتها او صورها التى تتطلب كمستند ، ايا كان القائم بها على ما سلف بيانه وهى عقود متعلقة بالمهنة غلابة ان تكون مصدرا لمورد من موارد صندوق نقابة المهن .

وفى ضوء ما تقدم يبين ان عقود الاعمال الهندسية وما فى حكمها تخضع لرسم الدفعة المقرر لصالح نقابة المهن الهندسية ولو لم يكن من ابرام العقد عضوا فى النقابة ، ويسرى هذا للحكم ايضا على عقود الاعمال الهندسية او عقود توريد الاعمال الهندسية التى تبرمها مع الجمهورية العربية المتحدة الشركات الاجنبية متى طلبت اصول هذه العقود او صورها كمستند ، ومتى كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية او المؤسسات او الانفراد بالجمهورية ، ذلك ان العبرة بالواقعة المنشئة لضرية الدفعة ، دون امتداد باشخاص مبرمها او موقعها ، فالجزيرة هنا عينية وليس شخصية ،

لهذا انتهى الرأى الى خضوع اصول عقود الاعمال الهندسية وعقود التوريد عن اعمال هندسية او صورها التى تتطلب كمستند — رسم الدفعة المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ باثشاء نقابة المهن الهندسية والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٧ ، ولو كان من ابرام العقد ليس عضوا فى نقابة المهن الهندسية ، او شركة اجنبية مادام العقد قد ابرم فى الجمهورية العربية المتحدة او قد قدم لجهة ادارية بها .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

رسم دفعة « استحقاق رسم النصفة — الملزم به — تعدد الرسم »
(مهن هندسية — مهن تطبيقية) .

يشترط لاستحقاق رسم دفعة نقابة المهن الهندسية أو رسم دفعة نقابة المهن الفنية التطبيقية أن تكون الأعمال أو التصرفات ممن عدتها المادة (٤٦) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دفعة نقابة المهن الهندسية أو المادة (٥٣) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة إلى رسم دفعة نقابة المهن الفنية التطبيقية وأن يكون القائم بالعمل منتبها إلى إحدى النقتابتين المذكورتين — وفي حالة تعدد الأعمال إلى المشروع الواحد وتعدد القائمين به من المثنين إلى إحدى النقتابتين المذكورتين فإن كل منهما يلتزم بإداء دفعة النقابة التي ينتمى إليها — لا يعتبر هذا ازدواجا في الرسم وإنما يعتبر تعددا .
لرسم دفعة النقابة تبعا لتعدد الأعمال وتعدد الأشخاص المثنين إلى النقابة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن الهندسية ينس في المادة (٤٥) منه على أن تكون إيرادات النقابة من :

١ — رسوم القيد واشتراكات الأعضاء .

٢ —

٣ —

٤ —

٨ — حصيلة طوابع الدفعة الهندسية على الأوراق والدفاتر
والرسومات والعقود الهندسية .

كما تنص المادة ٤٦ من هذا القانون على أن يكون لصق دفعة النقاية
الزاميا على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :

(أ) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو
النقاية بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات الهندسية
التي تعتبر كمستندات .

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها
وكذلك صورها التي تعتبر مستندات

(ج) عقود التوريد عن السلع والأدوات والأجهزة والمعدات التي
تلتزم للأعمال الهندسية وكذلك عقود الأعمال الهندسية الأخرى على اختلاف
أنواعها كالاتى والأدوات والأجهزة والمعدات وذلك طبقا لما يحدده
النظام الداخلي للنقاية .

(د)

(هـ)

(و)

ويتحمل الدفعة الطرف المسند اليه تنفيذ الأعمال أو مقدم الشكوى
أو طلب تقدير الأتخاب ورائع الدعوى بحسب الأحوال ، ويبين النظام
الداخلي للنقاية طريقة تداول طوابع الدفعة المفترزة كما تبين طريقة
الإشراف على تحصيلها .

ويجوز تزويد قيمة الدفعة للنقاية بموجب إيصال معتمد منها طبقا
للاوضاع التي يحددها النظام الداخلي .

وتنص المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة
المهن الفنية التطبيقية لتكون البراديات للنقاية من :

أولاً — رشتوم الفيد وتكون مثل هذه الرشتوم كما يلي :

(أ)

(ب)

(ج)

ثانياً :

سابعاً : حصيله طوابع الدمغة النقابية على الأوراق والعقود التنفيذية
للأعمال الفنية التطبيقية . . .

وأوجبت المادة ٥٢ من القانون المذكور لصق دمغة النقابة على
الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :

« (أ) أصول عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي يباشرها أو يقوم
بها عضو النقابة لحسابه الخاص وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك
صورها التي تعتبر مستنداً ويعتبر العقد أصلاً إذا حمل توقيع الطرفين
بهما تعددت الصور .

(ب) أوامر التوريد بالامر المباشر وأوامر التكليف بالأعمال الفنية
التطبيقية وعقود توريد السلع والأموال والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال
الفنية وتعتبر النواتج الخاصة بهذه التوريدات عقوداً إذا لم تحرر لها
تقارير .

(ج) تقارير الخبراء الفنيين من أعضاء النقابة .

.

ويُتجهل قيمة الدمغة الطرف المتخذ إليه تنفيذ الأعمال أو التوريد
أو مقدم الشكوى أو طالب تقدير الأضرار أو رافع الدفوى على حسب
أحوال »

ومن حيث أن المستفيد من التصوص المتقدمة انه يُستلزم لاستحقاق

رسم دفعة نقابة المهن الهندسية وكذلك رسم نقابة المهن الفنية التطبيقية
توافر الشرطين الآتيين :

أولا : نوعية العمل بمعنى أن يكون من الأعمال أو التصرفات التي
عدها المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دفعة
نقابة المهن الهندسية أو من الأعمال أو التصرفات التي ذكرتها المادة (٥٢)
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة الى رسم دفعة نقابة المهن الفنية
التطبيقية .

ثانيا : شخصية المنتهى الى النقابة ، فإذا كانت تلك الأعمال مباشرة
مختصة بتمثيل نقابة المهن الهندسية فإنه يلتزم بملصق دفعة نقابة المهن
الفنية التطبيقية وإذا تعدد من يباشر تلك الأعمال ، بأن باشرها مهندس
ينتمي لنقابة المهن الفنية الهندسية ، وآخر ينتمي لنقابة المهن الفنية
التطبيقية فإن كلا منهما يلتزم بملصق دفعة النقابة التي ينتهي اليها ،
ولا يعتبر هذا ازدواجاً في الرسم وإنما يعتبر تعددا لرسم دفعة النقابة
تبعاً لتعدد الأعمال وتعدد الأشخاص المنتمين الى النقابة .

هذا وقد نصت المادة (٩٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن
نقابة المهن الهندسية على اختصاص وزير الأري بتحديد نوع وحجم الأعمال
الهندسية التي يجوز لمعضو النقابة مباشرتها طبقاً لتخصصه وذلك بعد
أخذ رأى مجلس النقابة ، كما تقضى المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٧٤ باختصاص وزير الصناعة بتحديد نوع وحجم الأعمال الفنية
التطبيقية التي يجوز لأعضاء النقابة ممارستها وذلك بعد أخذ رأى مجلس
النقابة .

وتأسيساً على ما تقدم فإنه إذا كان العمل مناط البحث هندسياً ومن
الأعمال التي عدها المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٧٤ وبإشره
أحد المهندسين المنتمين لنقابة المهن الهندسية ، فإنه يلتزم بملصق دفعة
نقابة المهن الهندسية ، وإذا كان العمل فنياً تطبيقياً ما نصت عليه المادة

(٥٢) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ وبإشره أحد الفئتين المنتهين لنقابة المهن الفنية التطبيقية فإنه يلزم بلمسقى دمغة هذه النقابة إما اذا كان المشروع الواحد يتضمن أعمالا هندسية وأخرى فنية ففى مثل هذه الأحوال تكون العبرة بشخص القائم بالعمل فإذا كان منتميا الى نقابة المهن الهندسية أللزم بلمسقى دمغة هذه النقابة وإذا كان القائم بالعمل الفنى التطبيقى منتميا الى نقابة المهن الفنية التطبيقية فإنه يلزم بلمسقى دمغة النقابة التى ينتمى إليها ، اذا تعدد القائمون بها فبما لتعدد الأعمال فان كسلا منهما يلتزم بلمسقى دمغة النقابة التى ينتمى إليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يشترط لاستحقاق رسم دمغة نقابة المهن الهندسية أو التطبيقية أن يكون القائم بالعمل منتميا الى إحدى النقابتين المذكورتين وفى حالة تعدد الأعمال وتعدد القائمين به من المنتهين الى النقابتين المذكورتين فإنه كلا منهما يلتزم بلمسقى دمغة النقابة التى ينتمى إليها .

(ملف رقم ١٩٦/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) .

الفرع الخامس عشر

عبء رسم الدفعة

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المستهلك للتيار الكهربائي يلزم بسداد رسم الدفعة .

ملخص الفتوى :

ان المزمع بسداد رسم الدفعة عن استهلاك الكهرباء هو المستهلك الحقيقي للتيار الكهربائي ولو كان العداد مركبا باسم شخص آخر غيره .
(فتوى رقم ٢١٧ — في ١٢/٦/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ — تحمل المغير رسم الدفعة في كل تعامل مع الحكومة — سريانه على المجالس البلدية في توريدها الكهرباء الى احدى المصالح .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٤ من قانون الدفعة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ (المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١) على أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة المستحق قانونا . ومن ثم فان المجلس البلدي يتحمل رسم الدفعة المستحق على التيار الكهربائي الذي يقوم بتوريده الى احدى المصالح الحكومية باعتبار أن هذا المجلس يعتبر من الغير في حكم هذا النص .

(فتوى رقم ٢١٧ — في ١٢/٦/١٩٥٤) .

(م ١٩ — ح ١٦)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم الدفعة —
نصها على تحمل من يتعامل مع الحكومة رسم الدفعة — معاملة مرفق بياض
القاهرة كالحكومة في صدر رسم الدفعة طبقاً لنصوص القانون رقم ٢٤٥
لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هذا المرفق — انتقال عبء الرسم الى من يتعامل
معه — سريان هذا الحكم على ما يؤديه البنك المركزى المصرى عن توريد
المساه له .

ملخص الفتوى :

ينص الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على أن :

١ — يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات
العامة مباشرة أو بطريق الأمانة .

٢ — وفيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات
والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم
إضافي بمقدار مئلى الرسم العاوى .

٣ — يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التى
تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت .

(ب)

(ج) ما يصرف لهُنا لمشتريات محددة أسعارها فى تسعيرة جبرية .

(هـ) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

وبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فرض رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة ، وأضاف الى هذا الرسم رسما آخر اضافيا على أنواع حددتها من العقود كالشراء والتوريد والإيجار ، وأعطى من الرسمين المبالغ المصروفة تنفيذا لعقود معينة ذات محل محدد قيمته في تسعيرة جبرية أو في احتكار دولي .

وبذلك يكون المشار اليه قد فرض رسم الدمغة التدريجي على صرف المبالغ العامة باعتباره مرحلة في تنفيذ ما تلزمه الحكومة والهيئات العامة بمقتضى ما تبرمه من اتفاقات وما في حكمها ، ولذلك فرض الرسم سواء أكان الصرف من الخزانة العامة مباشرة أم بطريق الأمانة ، فلا يستحق الرسم على مبلغ تؤديه الحكومة نيابة عن الغير الذى لا يكون هيئة عامة ، بينما يستحق الرسم ما يصرفه هذا الغير نيابة عن الحكومة أو الهيئة العامة مما يؤكد اعتبار الطرف الحقيقى فى التعامل الذى يتم الصرف تنفيذا له .

وقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة » . وقد ورد هذا النص مطلقا ومن ثم يتعين اعماله على اطلاقه ونقل مباء الرسم الذى يستحق بين طرفين متعاملين أحدهما الحكومة الى الطرف الآخر ، أيا كان نوع هذا التعامل فيشمل الإيجار والتوريد وغيرهما مما نصت عليه المادة ٢ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة المشار اليه وأيا كان شخص التعامل مع الحكومة أى سواء أكان شخصا خاصا أم مؤسسة عامة .

كما نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة بمعدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ على أن تعامل المؤسسة القائمة على إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة معاملة الحكومة بالنسبة الى رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لذلك

يلتزم البنك المركزى بأداء رسوم الدفعة التدرجية من قيمة توريد المياه
إليه من الادارة المذكورة

وغنى عن البيان ان التزام الهيئة العامة اداء رسم الدفعة على قيمة
الخدمات العامة دون غيرها من المنتفعين بها ينطوى على تمييز لا وجه
له بين الهيئات العامة كمنتفعة وبين غيرها من جمهور المنتفعين في تحديد
قيمة مقابل الخدمات نصيبها من المرقع العام ، لذلك يتعين تعديل
التشريع على نحو يطفى باعفاء المبالغ التى تصرفها الهيئات العامة مقابل
تلك الخدمات من رسم الدفعة التدرجى ، تحقبا للمساواة بين المنتفعين
كافة بما فيهم المؤسسات سائلة الذكور :

(متموى رقم ٧١٢ - فى ١٩٦٣/٧/٤) .

الفرع السادس عشر عدم الخضوع لرسم الدمغة

قاعدة رقم (١١٩) .

المبدأ :

رسم الدمغة — صور المحررات والأوراق خضوعها لقاعدة لهذا الرسم — أيراد المشرع بعض الاستثناءات على هذه القاعدة — خضوع صور الإيصالات الخاصة بالرسم متى كانت ممضاة — عدم خضوع صور قسائم التحصيل رقم ٢٣ لهذا الرسم — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدمغة على أنه « إذا كان المقعد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من مدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذي يستحق على الأصل ، ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتدريجي فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الأصل مهما تعدد الصور ماعدا الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون أو في الجداول الملحق به . وتعلى الصور للأوراق التجارية من رسم الدمغة إذا قدمت مرافقة للصورة الأولى (أى الأصل) أما إذا سدد الرسم على الصورة الأولى ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق رسم دمغة على هذه الصورة الثانية أيضا . والصور والنسخ غير المضادة للمعقود والمحررات والإيصالات والأوراق التجارية تعفى من رسم الدمغة » .

ويبين من ذلك أن المشرع عرض في هذا النص لبيان حكم صور المحررات والأوراق الخاضعة لرسم الدمغة فأخضعها — كقاعدة عامة — لهذا الرسم

عن كل صورة وعبر عن ذلك بلفظ المعلوم فمثل « كل صورة » — تم أردف ذلك ببيان الاستثناءات التي أوردتها على هذا الأصل العام وهي استثناءات محددة على سبيل الحصر لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها — وتشمل تلك الاستثناءات على نحو ما جاء بالمادتين ١١ و ١٢ من القانون ، الأوراق الآتية : —

١ (صور العقود والمحركات الخاضعة لرسم الدفعة النسبية والنتيجية .

٢ (صورة الأوراق التجارية اذا قُضت مرافعة للأصل .

٣ (الصور والنسخ غير الممضاة .

٤ (الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

وقد كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ — والمقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليها — تنص على أنه « اذا احتفظ كل متعاقد بصورة ممضاة فان كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة » وقد خشي المشرع ان يفسر هذا النص بأنه اذا احتفظ المتعاقد بأكثر من صورة ممضاة فلا يخضع للرسم الا صورة واحدة منها ، فحرص عند نقل مضمونه الى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على النص على خضوع الصور للرسم مهما تعددت في يد المتعاقد وعبرت المادة ١١ عن ذلك بقولها « بصورة ممضاة او أكثر » .

والواقعة المنشئة لرسم الدفعة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هي مجرد تحرير العقد أو المحرر ذلك لان المشرع قد غرض الرسم حتى في حالة العقد الباطل أو عديم الاثر ، واذا نص في المادة العاشرة من القانون المشار اليه على ان « يحصل رسم الدفعة حسب مشتتات العقود أو المحركات من غير نظر الى صحتها ، ولا يرد الرسم مهما تكن الاسباب التي تجعل هذه العقود أو المحركات عديمة الاثر » .

ولقد كانت المادة المقابلة لهذه المادة في القانون السابق رقم ٤٤ لسنة

١٩٣٩ بتقدير رسم الدفعة قد وردت خلوا من لفظ « المحررات » نعرض
المشرع على إضافة هذا اللفظ الى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ حتى يتناول حكمها المحررات ايا كان نوعها .

ورسم الدفعة يستحق على صور العقود والمحررات تطبيقا لهذه الاحكام
ولو لم تصلح في الاثبات دليلا ذا حجية ، ذلك ان المشرع لم يشترط بمثل
هذا الشرط بين تلك الصور لاستحقاق الرسم عليها اكتفاء بتوافر الشروط
الشكلية — وهو استيفائها البيانات الواجب توافرها في كل عقد او محرر .

اما صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فانها لا تخضع لرسم الدفعة تطبيقا
للفترة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف
الذكر التي أسست فيما أسسته من الخضوع لهذا الرسم اوراقا بمقتضى
على سبيل الحصر « منها الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة » .

وغنى عن البيان ان صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ المشار اليها هي من
الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صور الايصالات الخاصة
تخضع لرسم الدفعة متى كانت ممضاة ، اما صور قسائم التحصيل رقم
٣٣ فلا تخضع لهذا الرسم لانها تتعلق بحركة النقود المملوكة للحكومة .

(فتوى ٧٣ — فى ٢٣ / ١ / ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

رسوم — عقود توريد المياه — عدم خضوعها لرسم الدفعة على

الاتساع قبل صدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٠ من الجدول رقم ٥ الملحق بقانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يفرض رسم دمغة نوعى قدره ٥٠ مليما على عقود الاشتراك في توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود إيجار الأجهزة أو المعدات ، ويتحمل كل من المتعاقدين نصف هذا الرسم » .

وقد أخضع هذا القانون لرسم دمغة الانتفاع بمضى عقود حددها بالذات ، وهى عقود التحكيم والصلح والتأمين والهبات والمساومات والتوريدات والقسمة وترتيب إيراد مدى الحياة وتأسيس الشركات وتخويل حق الانتفاع بالنقولات وبيع المنقول ، وذلك للفقرات ب - ج - د - ز ط - س - ن - ي - ع من المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون المشار إليه .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ وقد تناول التعديل نص المادة ١٠ من الجدول رقم ٥ المشار إليها فأصبح نصها :

« يفرض رسم دمغة قدره ١٠٠ مليم على توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه ، ولو قلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة ، فإذا استمر التوريد لأكثر من سنة استحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة » .

وبذلك أصبح الرسم واجبا على عملية توريد المياه سواء حرر عنها عقد أو لم يحرر ، كما زعمت فتته الى ١٠٠ مليم ولم يشمل التعديل الاحكام المتعلقة برسم الدمغة على الانتفاع .

ثم ألغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وحل محله القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذى نص في المادة الثانية من الجدول رقم ٤ على أن « يخضع لرسم الدمغة على انتفاع الورق جميع العقود بعوض أو بغير عوض ولو تمت بالمراسلة مدنية كانت أو تجارية بسا فى ذلك ما كان متعلقا بالوقف أو بالأحوال الشخصية » .

ولسا كان عقد توريد المياه لا يعتبر من عقود المعاوضات التى عرفتها المادة

٦٤٦. من القانون المبنى بأنها « عقد يعتمد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يعتمد به المتعاقد الآخر » ذلك لأن شركة المياه لا تعتمد بصنع شيء أو القيام بعمل ما لصالح المشتركين مقابل ما تتقاضاه منهم ، وإنما هو عقد من عقود البيع التي عرفت المسادة ٤١٨ من هذا القانون . إذ تقوم الشركة ببيع المياه إلى المشتركين وتقديمها إليهم وفقاً لشروط عقد الاشتراك وفي مقابل الثمن المنصوص عليه فيه .

وإنه وإن كان عقد توريد المياه يدخل في عموم عبارة عقد بيع المنقول الواردة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بالجدول الأول الذي حدد المحررات الخاضعة لرسم الدفعة على الاتساع ، إلا أن هذا العقد قد ورد في الجدول الخامس من القانون سالف الذكر ولخضع لرسم الدفعة التومي ، مما يدل بجلاء على أن المشرع قصد أن يخضع دون عقد بيع المنقول أو المقولة عامة بحكم خاص ينأى به عن الخضوع لرسم الدفعة على الاتساع كغيره من عقود بيع المنقول .

ومن حيث أن تنظيم رسوم الدفعة المستحق على توريد المياه وربط استحقاق هذا الرسم بعملية التوريد لا بالعقد ذاته وذلك بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ ليس من شأنه أن يخرج عقد توريد المياه عن دائرة هذا التنظيم الخاص ويدخله في عموم عقود بيع المنقول ، ذلك لأن المشرع لم يعدل حكم الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي لم يمكن يتضمن عند صدوره عقود اشتراك المياه .

وبما لذلك لا تخضع عقود اشتراك المياه لرسم الدفعة على الاتساع قبل تعديل الجدول الأول بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

رسم الدفعة على الاتساع — عدم استحقاقه على الطلبات التى تقدم من مستحقى الأوقاف الأهلية وفقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

استطلعت وزارة الأوقاف رأى إدارة الفتوى والتشريع الخاصة بها فى مدى استحقاق رسم الدفعة على العرائض والطلبات التى ترد إليها من الأفراد وكان من بين الطلبات التى كانت محلا لاستطلاع الرأى الطلبات المقدمة الى الوزارة بصفتها حارسة على أعيان الأوقاف الأهلية ، وقد انتهى رأى إدارة الفتوى والتشريع ان الطلبات المذكورة لا تخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق . الا ان مصلحة الضرائب طلبت من وزارة الأوقاف تحصيل رسم الدفعة على هذه الطلبات وايدها فى ذلك ديوان المحاسبة الذى استطلع رأى إدارة الفتوى والتشريع لديوان المحاسبة والموظفين فعرضته على اللجنة الأولى بالقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فقررت بجلستها المنعقدة فى ٨ من مارس سنة ١٩٦٠ استحقاق رسم الدفعة على اتساع الورق على الطلبات المقدمة من مستحقى الأوقاف الأهلية الى وزارة الأوقاف .

ولما كانت اللجنة الأولى قد ذهبت مذهبها يخالف ما ارتأته إدارة الفتوى والتشريع فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى فاستبان لها ان الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على ان العرائض والطلبات التى تقدم من الجمهور للسلطات الادارية خاضعة لرسم الدفعة على اتساع الورق .

وظاهر من هذا النص أن مناط إخضاع هذه المراثيس والطلبات لرسم الدفعة المذكور أن تقدم إلى السلطات الإدارية بصفتها هذه بمعنى أن تكون السلطة الإدارية قائمة على مرفق عام ، يلتزم في إدارته والإشراف عليه أحكام المصلحة العامة والنفع العام ، فلذا افتتحت الهيئة العامة صفة السلطة الإدارية في عمل معين فلا تعد الطلبات المقدمة إليها بشأن هذا العمل مقدمة إلى سلطة إدارية في مفهوم النص سالف الذكر .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ نص على أن تعتبر منتهية الأوقاف التي لا يكون مصرفها في الحال على جهة من جهات البر (م ٣) وأن تؤول ملكية ما ينتهي إليه الوقف إلى المستحقين كل بقدر حصته في الاستحقاق (م ٣) وأن تسلم الأموال والأعيان التي كانت موقوفة إلى مستحقيها بناء على طلب أى منهم وإلى أن يتم تسلم هذه الأعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها ولإدارتها ويكون له صفة الحارس (م ٥) .

ومما هذه النصوص أن صفة الوقف قد زالت عن الأعيان التابعة لأوقاف أهلية وأصبحت هذه الأعيان ملكاً لمستحقيها ، كما زالت صفة النظر عن نظار هذه الأوقاف وأضفى المشرع عليهم صفة الحارس وحدد مأموريتهم بحفظ وإدارة أعيان هذه الأوقاف إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها .

ولى ذلك فإن الأعيان المتبعة لأوقاف أهلية وتديرها وزارة الأوقاف تعتبر مملوكة لمستحقي هذه الأوقاف وتدير الوزارة هذه الأموال بوصفها حارسة عليها ، تنحصر مأموريتها في حفظها وإدارتها إلى أن يتم تسليمها لأصحابها ، وعلاقتها بالمستحقين تنظمها أحكام القانون المدني التي مؤداها أن الوزارة لا تخرج من كونها وكالة من المستحقين في إدارتها للأعيان المملوكة لها .

ويخلص مما تقدم أن الأعيان التابعة للأوقاف الأهلية المنتهية والنسبة

• تديرها وزارة الأوقاف تعتبر اموالا خاصة وليست عامة ولا مخصصة
للمنعة الوزارة وتخضع الوزارة في ادارتها لها وفي علاقتها بأصحابها الى
أحكام القانون الخاص دون أحكام القانون العام وان الوزارة لا تتولى
الحراسة على هذه الأعيان بصفتها الحكومة العامة بل بصفتها هيئة من
اختصاصها إدارة هذه الأعيان مما يعهد إليها بإدارته سواء بوصفها
حارسا قانونيا أو أقيمت في الحراسة بحكم من القانى أو باتفاق
أصحاب الشأن مثلها في ذلك مثل أى فرد من الأفراد ، ومن ثم فإن
التجاء المستحقين الى الوزارة بصفتها حارسة على الأعيان المملوكة لهم
لا يمكن ان يوصف بأنه التجاء الى سلطة ادارية تقوم على مرفق عام بل
يجب ان ينظر اليه في نطاق العلاقة القائمة بين الوزارة وبينهم باعتبارها
وكيلة عنهم في إدارة الأعيان المملوكة لهم شأنها في ذلك شأن الأفراد
العاديين ممن يتولون الحراسة على أملاك الغير .

وبناء عليه انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الأوقاف وهى
قائمة على إدارة الأعيان التابعة للأوقاف الأهلية لا تعتبر سلطة ادارية
يقصدها قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وبالتالي فإن
الطلبات التى تقدم من مستحقى هذه الأوقاف الى الوزارة بعوائدها
حارسة على الأعيان المملوكة لهم لا يستحق عليها رسوم الدمغة على
أصاع الورق .

(فتوى رقم ٦٢٥ - فى ٢٨/٧/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

رسم - القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمغة - طلبات
الاكتتاب فى قروض الدين العام والتى يصدرها البنك المركزى المصرى نيابة
عن الحكومة - عدم خضوعها لرسم الدمغة على الاتساع - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ، على أن « يفرض رسم دمغة على العقود والحررات والأوراق . والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون » . وقد بينت المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق . بالقانون المذكور أنواع الحررات التي تخضع لرسم الدمغة على الاتساع ، ومن بين هذه الحررات :

د - العقود :

جميع العقود بعوض أو بغير عوض ولو ثبتت بالمراسلة ، مدنية كانت .
أو تجارية ...

ويتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسخة المفضاة الخاصة .
به ، فإن حررت نسخة واحدة تحمل المتعاقدون الرسم بالتساوى ،
ما لم يكن أحد المتعاقدين معنى قانونا ، فيتحمل الباقيون الرسم كله .

ويبين من هذا النص أن رسم الدمغة على الاتساع إنما يفرض على .
الورقة التي يثبت فيها العقد ، بمعنى أنه يجب التفرقة - في هذا
الخصوص - بين العقد في ذاته باعتباره تصرفا قانونيا ، وبين الورقة .
المنبثقة له ، فلا يفرض رسم الدمغة على الاتساع إلا على الورقة المنبثقة
للعقد . فإذا كان ثمة عقد غير مكتوب بين المتعاقدين فإنه لا يخضع
لرسم المشار إليه ، وإنما يخضع لهذا الرسم حين يثبت في ورقة تعتبر
مظهرا ماديا له . ويستفاد هذا المعنى - في وضوح - من عبارات
الفقرة (د) سالف الذكر ، إذ عبرت عن العقد بالنسخة « المفضاة »
والنسخة الواحدة » ، كما يستفاد من نوع الدمغة التي تفرض في هذه
الحالة ، فهي دمغة على اتساع الورق وبذلك يكون القانون قد اعتد .
بالورقة المنبثقة للعقد ، وليس بالعقد باعتباره تصرفا قانونيا .

ولم يستثن القانون من ذلك إلا حالة وحيدة وردت في المادة الثانية
التي تنص على أن « يحصل رسم الدفعة على العقد الشفوي عند التمسك
به أمام القضاء وثبوت وجوده ويحمل الرسم التمسك بالعقد » وهذا
النص الأخير يؤكد أن المقصود بالعقد الذي يفرض عليه رسم الدفعة
على الاتساع هو الورقة المثبتة له .

ولما كانت الورقة المثبتة للعقد هي التي تخضع لرسم الدفعة على
الاتساع ، نون التصرف ذاته ، فإنه من باب أولى لا تخضع لإيجاب أحد
المتعاقدين لهذا الرسم ، لأن الإيجاب ليس إلا مرحلة في تكوين أحد عناصر
العقد ، وهو عنصر التراخي . وعلى مقتضى ذلك فإن طلب الاكتتاب
في قروض الدين العام لا يخضع لرسم الدفعة على الاتساع ، باعتباره
إيجاباً للمتعاقد مع البنك — بصفته نائباً عن الحكومة .

ويقول البنك لطلب الاكتتاب في سندات قرض الدين العام ، يكون
شبه عقد بين البنك وبين المكتب ، وهذا العقد هو عقد قرض يمثل
في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة ، استناداً إلى
المادة ١٤ من قانون البنوك والأثمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التي تنص
على أن ينوب البنك المركزي المصري عن الحكومة في إدارة الدين العام
واصداره والقيام بخدمته واستهلاكه . ومادام العقد بين البنك المركزي
وبين المقرض (المكتب) هو عقد قرض ، ينصرف أثره إلى الحكومة ،
فإنه يتعين عدم خضوعه لأية ضريبة فيما عدا الضرائب على الشركات ،
وذلك استناداً إلى ما تنص عليه قوانين التراخيص بإصدار هذه
القروض ، مثل القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة
بإصدار قرض للمشروعات الإنتاجية والخدمات العامة إذ تنص المادة
الثالثة منه على أن « تعفى السندات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك
خوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلية فيما
عدا الشركات بأنواعها ومن ثم فإنه طبقاً لهذا النص — وما يقابله من
النصوص والقوانين الأخرى المماثلة — فإن عقد القرض المشار إليه —

ممثلا في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة - لا يخضع لرسم الدفعة على الاتساع ، باعتبار هذا الرسم - في حقيقته - ضريبة غير مباشرة .

ومن حيث أن الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدفعة المذكورة ، تقضى بخضوع العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية لرسم الدفعة على اتساع ، وذلك عدا العرائض والطلبات التي يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بعدم خضوعها للرسم . وصدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ ، تقضى فيه المادة الاولى منه باضسافة بند جديد الى المادة الاولى من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤ - بشأن عدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدفعة على اتساع الورق - تضمن الطلبات والعرائض التي تقدم في الاعمال المصرفية الى كل من بنك مصر والبنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري وبنك بورسعيد . ومفاد ذلك هو عدم خضوع الطلبات والعرائض التي تقدم في الاعمال المصرفية الى أي من البنوك المشار اليها - ومنها البنك المركزي المصري - لرسم الدفعة على الاتساع المفروض على الطلبات والعرائض - طبقا لنص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدفعة .

وانه ولئن كان الاصل ان اصدار القرض العامة تقوم به الحكومة ، وان قيام البنك المركزي المصري بذلك انما هو سبيل الاستثناء ، ويوصفه نائباً عن الحكومة في عمليات الاصدار ، فهو لا يعتبر مقرضاً او مقترضاً ، بمعنى انه ليس طرفاً في عقد القرض - الا انه نظرا الى ان هذا البنك هو البنك المركزي للدولة ، وقد عهد اليه المشروع باصدار القروض العامة طبقا للمادة ١٤ من قانون البنك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ومن ثم فان قيام البنك باصدار القروض العامة يعتبر بالنسبة اليه عملاً من الاعمال المصرفية وبالتالي يعتبر الطلب المتقدم الى هذا البنك للاكتتاب في سندات الدين العام (القرض العام) طلباً

مقدما في عمل مصرفي فلا يخضع لرسم الدفعة على اشباع المفروض
على الطلبات والعرائض ذلك تطبيقا لقرار وزير الخزانة رقم ١٨
لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع طلبات الاكتتاب.
في قروض الدين العام ، والتي يصدرها البنك المركزي المصري — نيابة
عن الحكومة — لرسم الدفعة على الاتساع .
(متوى رقم ٥٣ — في ٢٢/١/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

رسم الدفعة — عدم سريانه على الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة
للحكومة (الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) .

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المقرر لهذا الاعفاء
على أن المقصود بالحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس
المحليات — يدخل في محلول كلمة الحكومة الهيئات العامة دون المؤسسات
العامة — أسس ذلك من التفرقة التي أوجدها المشرع بالقانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة — الهيئات العامة مصانع
عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية — يضاف الى ذلك أن
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ليست من الغير في مفهوم المادة ١٢ من
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة إنما هي نائبة عن الدولة.
مالكة الأراضي المستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة
معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « في كل تعامل بين.

الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، ومع ذلك تمنى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة » .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يتصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية .

وانه بصدد القانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، ميزّ المشروع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضع لكل منهما ضوابط وأحكاما متميزة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بقولها « ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية او زراعية او صناعية او مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورات الدولة ان تتولاها بنفسها من طريق المؤسسات العامة ، في حين ان الهيئات العامة في الأغلب الامم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعي او ماليا وتمارس هذا النشاط اسسا بواسطة ما تنشئه او تساهم فيه من شركات مساهمة او منشآت او جمعيات تعاونية ، اما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى او تجارى او زراعى او صناعى ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رأى في النظام الاشتراكي أن يعمد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة ، وبغلا عن ذلك فان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تقول اليها كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعده من قروض ، اما الهيئة العامة فانها وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمّل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح ، وبالإضافة الى

ما تقدم فإن رقابة الدولة على المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعاً في الحالة الأخيرة ، وهذا امر يستتوجه طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة ، فالهيئة العامة إما ان تكون مصلحة حكومية رأت الدولة ادارتها من طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وإما ان تنشئها البيروقراطية لادارة مرفق مبن مرافق الخدمات العامة ، وهي في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة ، أما ثمرات المؤسسة العامة وان كانت بحدودها تخضع لاعتماد الجهة الادارية المختصة الا انه لما كانت المؤسسة لا تدبر بنفسها بل عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شخصيتها وكيانها المنبجذل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة فلان النتيجة الجتهية لذلك هي ان رقابة الدولة على المرفق الذي تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق الذي تقوم عليه الهيئة .

ويعترب على هذه الطريقة التي أوجدها المشرع بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة مغايرة في الأحكام التي تطبق على كلي منهما الأمر الذي يقتضي تخصيص كلية الحكومة الواردة في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم تمعية بحيث تشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ويضاف الى ما تقدم بالنسبة للحالة المعروضة ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ليست من الغير في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم تمعية انما هي تليقبة عن الدولة بالسلطة الأرض المملوكة عليها طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعي ، كما يتبين ذلك من نص المادة ٣ من البرسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ بالاصلاح الزراعي التي تنص على أن « تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي فدان . . الخ » وكذلك نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب

للأراضي الزراعية وما في حكمها والتي تقضى بأن « تؤول الى الدولة ملكية الأراضي الزراعية .. الخ » ونص المادة ٦٣ من ذات القانون إلى تقضى « بأن تتسلم الهيئة العامة للأصلاح الزراعى الاراضى المشار إليها فى المبادىء السابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها .. الخ » ومن ثم فان المبالغ التى تصرف للهيئة العامة للأصلاح الزراعى ثمنها للأراضى التى تلزم المصالح لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام تعتبر مؤداة الى الحكومة ولا تخضع بالتالى لرئيس الهيئة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق رسم الهيئة على المبالغ التى تؤدى للهيئة العامة للأصلاح الزراعى ثمنها للأراضى التى تلزم المصالح العامة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام .
(ملف ١٦٦٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣) .

قاعدة رقم (١٦٤)

المادة :

رسم التجمعة على استهلاك التيار الكهربائى والفاز - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تخضع لهذا الرسم وتعفى منه فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - فى غير تلك الأحوال ينتقل رسم الرسم الى الغير ما لم يكن الغير من الحكومة فينقضى الرسم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لاشراف وزير العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة لدولة » . وتنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من

هذا القانون على أنه « إذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة ولم تسكف الاحتياطيات المختلفة لتسويته التزمت الخزنة العامة اداءه . . » وتنص المادة ١٢٠ على أن « تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحق منهم طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها » . وتنص المادة ١٢١ على أن « تعفى رؤوس الأموال المستبدلة من الخسوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها وتعفى كذلك المعاشات التي تؤديها الهيئة من الخسوع للضرائب والرسوم فيها عدا الضريبة العامة على الأيراد » .

كما تعفى قيمة الاشتراكات المستقلعة من أجر المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضرائب على كسب العمل وتنص المادة ١٣٢ على أن « تعفى الاشتراكات والاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالفات والطبوعات والتقارير والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة » . وتنص المادة ١٣٢ على أن « تعفى أموال الهيئة الثابتة والمتحركة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى في الجمهورية العربية المتحدة ، كما تعفى العمليات التي تباشرها الهيئة من الخسوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين » . وتنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة معدلة بالتساقط رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والفرد يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة . . وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه يستلزم من هذه النصوص على ما سبق أن رائته.

الجمعية العمومية أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هيئة عامة تقوم على خدمة عامة لا على نشاط اقتصادي يستهدف الربح ، وأموالها تعتبر أموالاً عامة ، وميزانيتها تلحق بالميزانية العامة للدولة ، ومن ثم لا تخضع للضرائب والرسوم وفقاً للقاعدة التي من مقتضاها أنه إذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانيته ملحقة بالميزانية العامة للدولة فإنه لا يخضع للضرائب والرسوم لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات واستنزافها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه وهذا ما أكدته المشرع في خصوص الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إذ نص في قانون التأمينات الاجتماعية على إعفائها من الضرائب والرسوم وعدد أنواع الإعفاءات التي تتمتع بها .

ومن حيث أنه ولئن كانت الإعفاءات التي عددها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، لم تات شاملة لجميع الأحوال التي يفرض فيها رسم الدفعة مما أخرج بعض هذه الأحوال عن نطاق الإعفاء كرسوم الدفعة على استهلاك التيار الكهربائي أو على استهلاك الغاز ، إلا أنه لما كانت القاعدة وفقاً لحكم المادة (١٢) من قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل الغير رسم الدفعة وإذا استقر افتاء الجمعية العمومية على أن الهيئات العامة تعتبر من المصالح الحكومية في مفهوم هذه المادة فلا تتحمل برسم الدفعة عند تعاملها مع الغير وإنما ينتقل عبؤه إلى الغير ، فإذا كان الغير أيضاً من الحكومة ينقضى الرسم لعدم إمكان نقل عبئه إلى أي من طرفي التعامل فإنه تطبيقاً لذلك ، وإذا تعتبر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هيئة عامة ، فإنها في الأحوال التي تصلى فيها من رسم الدفعة ، لا تتحمل به وإنما ينتقل عبؤه إلى الغير فإن كان الغير من الحكومة انقضى الرسم .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسوم ومنها رسم الدفعة ، متعفاً منه في الأحوال المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وفي

غير تلك الاحوال ينتقل عبء الرسوم الى الغير مالم يكن الغير من الحكومة .
فينقضى الرسم .

(ملف ١٩٧٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

محل الرسم هو وجود السهم — الشركات الملزمة قانوناً بتقسيم
واسماؤها الى اسهم ملتزمة باداء هذا الرسم ولو لم تقم بتقسيم
واسماؤها — الشركات الغير ملزمة قانوناً بتقسيم واسماؤها الى اسهم
لا تلزم باداء هذا الرسم — عدم تخضوع البنك الاهلى المصرى وبنك
مصر وبنك بورسعيد لاداء رسم الدفعة التأسيسية .

ملخص النقض :

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ تنص على ان « يفرض رسم دفعة على المقود والمحركات والاوراق
والطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقه بهذا
القانون » :

وتنص المادة الاولى من الفصل الثالث من الجدول رقم (٢) الخاص
برسوم الدفعة النسبية والتعريجية على ان « يفرض رسم الدفعة على
الاوراق المالية عامة على تداولها على الوجه الآتى : ١ — الاوراق المالية
الصيرية وما فى حكمها مع عدم الاخلال بالامناءات المقررة بمقتضى
قوانين خاصة تخضع السندات اكا كانت جهة اصدارها ، وجميع اسهم

الشركات المتبعة بجنسية جمهورية مصر العربية لرسم themselves ممنوع
مقداره اثنين في الألف من قيمتها

ويسرى في الفترة الأولى ... ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم
أو المستندات الموصلة القأسيس ، وكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يترتب
عليه أي أثر ، وتنص المادة الثانية من الفصل المشار إليه على أن « يستحق
رسم الدفعة النسبي المبين في الفقرة (١) من المادة السابقة مقدما ... وعلى
الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورد له مصلحة الضرائب في الخمسة
عشر يوما الأولى من شهر يناير ... ويستحق رسم الدفعة النسبي السنوي
من يوم مزاوله الشركة عملها أو من يوم صدور المرسوم بتأسيسها » .

وينص القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة في مائته التدابير على أن « يقسم رأس مال الشركة إلى
أسهم متساوية القيمة » وكانت المادة (٤٦) من الباب الثالث من قانون
الأنشآت العامة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن
« يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة » كما كان ذات القانون
لا يشترط في المادة (٤٩) لقبول قيد أسهم شركات القطاع العام ببورصة
الأوراق المالية ، وكان ينص في المادة (٥١) على أنه « فيما عدا حكم المادة
(٤٩) لا تسرى أحكام هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام
بمستورده » .

والقانون رقم ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على ذات النوازل تنص
في المادة (٤٢) « من الباب الثالث على أن « يقسم رأس مال الشركة إلى
أسهم متساوية القيمة ... » .

ونص في المادة (٤٥) على أنه « استثناء من أحكام المادة (٥٧) من
القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات أن تكون هذه الاسهم قد طرحت في اكتتاب عام » .

ولجلس ادارة الشخص العام أن يقرر عدم قيد أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية ونص في المادة ٤٧ على أنه « فيما عدا حكم المادة (٤٥) لا تسرى احكام هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام بفكرده » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع فرض على الأوراق المالية المحرية رسم دفعة تسبى سنوى وألقى بعبء هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر خصم هذا الرسم من المنبع ، وبمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ألزم الشركات المساهمة بتقسيم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة ، وفي قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المسمى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فرض هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، وأعفى منه الشركات التي ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم يكون السهم هو وعاء رسم الدفعة النسبى فاذا وجد السهم حقيقة لم يكن هناك شك في خضوعه اما اذا لم يوجد في الواقع فإن هناك فرضين أولهما : ان يلزم القانون الشركة بتقسيم رأس المال الى أسهم ، وثانيهما ان يعفى القانون الشركة من هذا الالتزام ، فعلى الفرض الأول تلزم الشركة بإداء رسم الدفعة النسبى ولو لم تقم بتقسيم رأسمالها الى أسهم ، وفى الفرض الثانى لا تلزم الشركة بإداء رسم الدفعة النسبى ولو قامت بتقسيم رأسمالها الى أسهم ، وتبعاً لذلك فإن البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد لا يلزمون بإداء رسم الدفعة النسبى بعد تحويلهم الى شركات مساهمة وأساس ذلك أن رأسمال هذه البنوك مملوكة بأكمله لشخص عام واحد ومن ثم فلا تكون ملزمة بتقسيم رأسمالها الى أسهم

بإسواء في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، وهو ما يتفق مع ما انتهت اليه الجمعية العمومية في أمثالهـــــــــــــــــا
سالف البيان . .
(ملف ١٣٩/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

في تحديد وعاء رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض على الأوراق المالية ، لا تلزم بإداء هذا الرسم الشركات التي يمتلك رأسمالها كله شخص عام واحد ، ، حتى لو قامت بتقسيم رأسمالها إلى أسهم .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بموجب قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فرض على الأوراق المالية المصرية رسم دفعة نسبي سنوي ، والتي بمعبء هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر خصم هذا الرسم من المنبع بملئضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، وألزم الشركات المساهمة بتقسيم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة . وفي قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الملئى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فرض هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، وأعفى منه الشركات التي ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم فإن هناك فرضين أولهما : ان يلزم القانون الشركة بتقسيم رأسمالها إلى أسهم وثنائهما : ان يعفى القانون الشركة من هذا الالتزام ففى الفرض الأول تلتزم الشركة بإداء رسم الدفعة النسبي ولو لم تقم بتقسيم رأسمالها إلى أسهم . وفي الفرض الثانى لا تلتزم الشركة بإداء رسم الدفعة النسبي ولو قامت بتقسيم رأسمالها

— ٣١٤ —

الى أسهم وتبعاً لذلك فإن البنك الأهلى المصرى وبنك مختار وبنك بورسعيد
لا يلتزمون بأداء رتبهم الأئتمنة التسنينى بمعد تخويلها الى شركات مساهمة واساسى
ذلك أن رأس مال هذه البنوك مملوك بكامله لشخص عام واحد وبن ثم تمسلا
تكون ملزمة بتقسيم راسمالها الى أسهم سواء فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٦ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ١٣٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

الفرع الثاني عشر الإعفاء من رسم التمتعة

مادة (١٢٧)

المبدأ :

لص المادة ٣ من الفصل ٥ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن تنفى كل الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت - عدم اندراج فروق التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الفزلي والمنسوجات القطنية المصدرين تحت هذه المبالغ - خضوع هذه الفروق لرسم التمتعة المقرر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على أن :

« يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت « . »

ويؤخذ من هذا النص أن الإعفاء من الرسم في الحالة المذكورة منوط بأن يكون الصرف رداً لمبالغ سبق أنفاقها بتكليف من الحكومة أو الهيئة العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص إلى من قام بصرفها .

وحكمة هذا الإعفاء هي انتفاء مصلحة صاحب الشأن في صرف المبالغ التي سبق صرفها من قبل كما أن تحصيل رسم الدفعة عن المبالغ التي تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود اليه .

ولما كانت مرقق التصدير التي يصرفها صندوق دم صناعة النزل والمنسوجات القطنية للمصدرين المحليين هي وفقا للتكليف القانوني الصحيح مجرد إعانة ينحسرها الصندوق اليهم تحقيقا لأهم غرض من أغراض الصندوق وهو تشجيع تصريف منتجات القطن المحلية في الأسواق الخارجية ، وتعويضاً لهم عما قد يصيبهم من ضرر بسبب بيع منتجاتهم بأسعار تقل عن أسعار التكلفة . ومن ثم فهي لا تصرف اليهم ردا لمبالغ سبق صرفها وتخفض لرسم الدفعة المتقدم ذكره .

(ملغى رقم ٣٠٠ — في ١٢/٤/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

رسوم المرور في قناة السويس — مدى خضوعها لرسم الدفعة التدريجي المقرر على صرفيات الحكومة والهيئات العامة — إعفاء المبالغ التي تؤديها المؤسسات العامة الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان الشارع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول على أن « تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات

العامة « يكون قد فصل بذلك في التكيف القانوني للهيئة العامة لشئون البترول فاعتبرها بالنص الصريح « هيئة عامة ، ومن ثم يسرى على المجالس التي تقوم بصرفها حكم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ما لم يتوفر في شأنها سبب من أسباب الإعفاء التي نص عليها القانون . » وتعتبر قناة السويس الطريق الوحيد الذى يصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر كما يصل بين الشرق والغرب ، ومن ثم تعتبر هيئة قناة السويس في تقديمها هذه الخدمة للمنتفعين بمرافق القناة ، محتكرة لها لا يشاركها في تقديمها سواها .

والانتفاع بالخدمة المشار إليها لا يقف عند حد السفن والبواخر وغيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لهيئات أو شركات أو أفراد ينتمون الى الجمهورية العربية المتحدة ، بل يفيد من هذه الخدمة غيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لأفراد وشركات مختلفة الجنسية ، ومن ثم يكون الاحتكار الذى تتمتع به هيئة قناة السويس احتكارا دوليا .

وتنص المادة ١٠ من نظام هيئة قناة السويس على أن « تفرض هيئة قناة السويس وتحصل على الألاحة والمرور في مرفق القناة رسوم الملاحة والإرشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح » كما تنص المادة ١٤ من نظامها المشار اليه على أن الهيئة لا يجوز لها أن تتخذ أى إجراء يتعارض مع تصريح الحكومة المصرية الصادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور في قناة السويس الذى سجل بسكرتيرة هيئة الأمم المتحدة والتي تقضى الفقرة (ب) بند ٢ منه بأن رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقا لآخر اتفاق أبرم في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٣٦ بين حكومة مصر وشركة قناة السويس البحرية وبأنه اذا حدثت زيادة في الرسوم خلال اثني عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١٪ اما اية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات وان تعذر الوصول الى اتفاق بهذه الطريقة فيلجأ الى التحكيم .

وتنظيم المشرع لطريقة تحديد الرسوم على النحو المشار اليه لا يسلبه

هيئة القناة سلطتها في تجديد مقابل الخدمة التي تؤديها دون تدخل من أية دولة كما أن هذا التنظيم لا ينفى توافر عنصر الاحتكار الدولي في مرفق المرور بقناة السويس وهي أنفراده بميزات طبيعية من حيث موقعه الجغرافي بين دول الشرق والغرب ، ومن ثم تكون الرسوم التي تتقاضاها هيئة قناة السويس نظير المرور في القناة هي مبالغ تصرف إليها من الجهات المنتفعة على أساس أسعار احتكار دولي .

وتنص المادة ٢ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « يعني من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

هـ - المرفق على أساس أسعار احتكارات دولية » ومن ثم وعلى مقتضى ذلك تعفى الرسوم التي تؤديها الهيئة العامة لشئون البترول الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من رسوم الدفعة التدريجية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بسلب الذكر .

لذلك انتهى الرأي الى إعفاء الرسوم التي تؤديها الهيئة العامة لشئون البترول الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم .

(نوى رقم ٩٥ - في ٣١/١/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

رسم الدفعة - إعفاء منه - الجمعيات والمؤسسات الخاصة - ضرورة أن تكون مشهورة وفقاً لأحكام القانون .

جمعيات ومؤسسات خاصة - إعادة شهرها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - معاد إعادة الشهر - ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام

هذا القانون في ١٢/٢/١٩٦٤ - توقف اجراءات النشر على صدور اللائحة التنفيذية للقانون - صدور هذه اللائحة بالقرار الجمهوري رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٦٦ - العمل بها من ١٠/٢/١٩٦٦ - اثره - مد ميعاد الستة اشهر فلا يبدأ الا من تاريخ العمل باللائحة المذكورة - عدم جواز اعتبار الجمعية السابقة على القانون منجلة بحكمه الا بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ العمل باللائحة المذكورة دون ان يطلب اعادة نشرها خلال هذا الميعاد .

ملخص النصوص :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة الثانية من فتيون صداره علي ان تسري احكامه على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل به ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شهرها بالتطبيق لاحكامه خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به والا اعتبرت منجلة بحكم القانون كما نص في المادة المذكورة على انه اذا رفضت الجهة الادارية اعادة شهر نظام الجمعية او المؤسسة اعتبرت منجلة بحكم القانون كما نص في ذات المادة على ان لا تحصل رسوم على الشهر بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون . ونص في المادة ٩ من قانون الاصدار على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر في العدد ٣٧ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٤ ونص المادة العاشرة في الباب الاول من القانون على ان يكون شهر نظام الجمعية بمجرد تده في السجل الخاص المعد لذلك وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والاضغاع الخاصة بهذا السجل واجراءات القيد عليه وشروطه .

ونصت المادة ٢١ من القانون سالف الذكر على ان تتبع الجمعيات المشهورة بالازايا التي عيبتها المادة المذكورة ومن بينها ما ورد في الفقرة ب من هذه المادة والتي نص على ان تعفى من رسوم القيد المفروضة

حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحركات والأوراق
والمطبوعات والسجلات وغيرها .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتي أشارت اليها
المادة العاشرة منه انما صدرت بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦
وعمل بها من تاريخ نشر هذا القرار الجمهوري في الجريدة الرسمية
الصادرة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن اجراءات الشهر التى تنظم أحكامها
اللائحة الداخلية متوفرة على صدور هذه اللائحة ونفاذها مما يستوجب
بحكم اللزوم مد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الاصدار
اللى ما بعد العمل بهذه اللائحة فلا يبدأ سريان الميعاد الا من تاريخ نفاذ
اللائحة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ولا يمكن اعتبار الجمعية السابقة على
هذا القانون منحلة بحكم القانون الا بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ
العمل باللائحة المذكورة دون أن يطلب اعادة شهرها خلاله .

ومن حيث أن الجمعيات القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي
كانت مشهرة وفقا لأحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تظل
قائمة وتعتبر مشهرة حتى ينقضى الميعاد المنصوص عليه في القانون لاعتبارها
منحلة بحكم القانون أى بمضى ستة شهور من ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ دون
أن يتم شهرها أو رفض الجهة الادارية اعادة شهرها وعلى هذا الوضع
فإن هذه الجمعيات تتمتع بالمزايا المنصوص عليها في المادة ٢١ من
القانون سالف الذكر ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة المنصوص
عليها في الفقرة ب منها وذلك الى أن يعاد شهرها أو يستمر الاعفاء أو تمتد
منحلة بحكم القانون فلا تكون ثبت جمعية يمكن أن تتمتع بهذه المزايا .

اما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بهذا القانون لا تتمتع بالمزايا
المقررة في المادة ٢١ منه ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة الا بعد أن يتم
شهرها وفقا لأحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقائمة وقت العمل به والمشهرة وفقا لأحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تقتنع بالزاييا المقررة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة المفروضة حاليا أو التي تفرض مستقبلا على جميع العقود والحرارات والأوراق والمطوعات وغيرها وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما لم تعتبر منحلة بحكم القانون بأن رفضت الجهة الإدارية إعادة شهرها أو مضت المدة التي عينها القانون لإعادة شهر الجمعيات القائمة وقت صدوره دون أن تطلب هذه الجمعيات إعادة شهرها .

ونظرا لأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون صدرت بالقرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن إجراءات الشهر تتم وفقا لما تقررر اللائحة التنفيذية وعلى ذلك فإن المدة التي ينبغي إعادة الشهر خلالها والا اعتبرت الجمعية منحلة بعد انقضائها لا تبدأ إلا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية المذكورة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

وكذلك تعمل الجمعيات والمؤسسات القائمة وقت صدوره من رسوم البداة الشهر .

أما الجمعيات التي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فانها لا تتمتع بالزاييا المقررة في المادة ٢١ من القانون المذكور ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة الا بعد أن يتم شهرها وفقا لأحكامه .

(غتوى رقم ٤٩١ — في ١٩٦٧/٤/٢٦) .

(م ٢١ — ج ١٦)

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة ١٢٠ :

نص القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات المالية ذات الطابع الاقتصادي على إعفاء هذه المؤسسات من أداء كافة رسوم الدفعة - بتعديل هذا الحكم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، يقتضى ذلك إعفاء المؤسسات العامة المشار إليها من كافة رسوم الدفعة في الفترة السابقة على أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

رسم دفعة - مؤسسات عامة - اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تعفى المؤسسات العامة من رسم الدفعة التخريجي على القروض التي تقرضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الائتمنة .

مدقق خضوع البالغ التي حصلت عليها إحدى المؤسسات المالية في السنوات المالية ١٩٦٣/٦٤ ، ١٩٦٤/٦٥ ، من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزي لرسم الدفعة النسبي - وجوب التفرقة بين الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الميزانية للمؤسسة وبين ما تمنحه الدولة لها من قروض - أساس التفرقة - عدم خضوع الاعتمادات لرسم الدفعة التشغيلي وخضوع ما زود للمؤسسة باعتباره قرضاً أو سلفة لهذا الرسم على الرغم من عدم وجود عقد مستقل بين الدولة والمؤسسة - مراعاة الإعفاء العام من كافة رسوم الدفعة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦١ .

عدم استحقاق رسم دفعة تخريجي على البالغ التي صرفت لأحدى المؤسسات المالية عن طريق البنك المركزي

المصرى ولا على صرفيات هذه المؤسسة للجهات الحكومية أو الهيئات العامة
— أساسى ذلك —

ملخص الفتوى :

أولاً : أوقفنا ما جارية ضرائب دمغة القاهرة جزاً تنفيذياً تحت يد البنك المركزى على مستحققات المؤسسة المصرية للصناعة للصناعات المعدنية لديه . وغاء المبلغ ١٦٩٤٣ جنيه و ٢٢٩ ملياً عبارة عن رسوم دمغة تذهب المصلحة الى الزام المؤسسة بها عن السنوات المالية من ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بيتها . كالآتى :

أولاً — مبلغ ٨٩٦١ جنيه و ١٠٥ ملياً عبارة عن رسوم دمغة عادية . ونسبية ترى مصلحة الضرائب استحقاقها على صرفيات البنك المركزى المصرى الى المؤسسة فى السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ . وتستند المصلحة فى ذلك الى اعتبار هذه الصرفيات من قبيل القروض المنوطة من وزارة الخزنة يستحق عليها رسم دمغة نسبى مقداره ٢٩٧٧ جنيه و ٣٥٥ ملياً كما يستحق عليها رسم دمغة عادى مقداره ٥٩٨٤ جنيه و ١٧٠ ملياً بوصفها صرفيات من الحكومة الى المؤسسة .

ثانياً — مبلغ ٣٧٨٥ جنيه و ٣٥٠ ملياً عبارة عن رسم دمغة عادية . ونسبية ترى مصلحة الضرائب استحقاقها على المبالغ التى صرفتها المؤسسة الى شركاتها لزيادة رأسمالها فى السنوات المالية من ١٩٦٣/٦٢ الى ١٩٦٧/٦٦ . وتستند المصلحة المذكورة فى ذلك الى أن هذه المبالغ تعتبر قروضا لهذه الشركات ومن ثم يستحق عليها رسم دمغة النسبى المقرر على القروض وقد بلغ مقدار هذا الرسم ٢١٠٨ جنيه و ٢٥٠ ملياً بالإضافة الى رسم تدريجى مقداره ١٦٧٧ جنيه باعتبار هذه المبالغ صرفيات من المؤسسة الى الشركات .

ثالثاً — مبلغ ١١٢٧ جنيه و ٥٠٠ ملياً عبارة عن رسوم دمغة نسبية . وعادية على الصرفيات المنوطة من المؤسسة الى شركاتها حتى ١٩٦٦/٦/٣٠

رابعة — مبلغ ٣.٦٩ جنيه و ٣٧٤ ملجم عبارة عن رسوم دمغة عادية
واضلافية ترى المصلحة المذكورة استحقاقها على صرفيات المؤسسة الى
بعض الجهات الحكومية والهيئات العامة .

ومن حيث ان وجهة نظر مصلحة الضرائب بالنسبة الى المبالغ التى تسم
صرعها من البنك المركزى المصرى الى المؤسسة واستحقاق رسوم دمغة عليها
مقدارها ٨٩٦١ جنيه و ١.٥ ملجم تقوم على أساس ان وزارة الخزانة قامت
بصرف قروض الى المؤسسة فى السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بفائدة
سئوية مقدارها ٦ ٪ من طريق البنك المركزى المصرى ولذلك يستحق
عليها رسوم الدمغة الآتية :

١ — ٢٩٧٧ جنيه و ٠.٣٥ ملجم رسم نسبى تطبيقا للمادة الرابعة من
الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١
فى شأن رسوم الدمغة باعتبارها قروضا .

٢ — ٥٩٨٤ جنيه و ٠.٧٠ ملجم رسم تدريجى تطبيقا لنصوص الفصل
الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المشار اليه باعتبارها صرفيات
حكومية .

وان المؤسسة قد اقرت بأن هذه المبالغ قد قيدت تحت بند: الاقراض
طويل الاجل وهذا ما يؤيد وجهة نظر الضرائب فى أنها قروض وليست
مساهمة فى رؤوس أموال الشركات وان المؤسسة التزمت بسداد فائدة
مقدارها ٤.٤ ٪ سنويا عن هذه القروض كما وان رؤوس أموال الشركات
المتعلقة للمؤسسة لا تعتبر مملوكة للدولة وانما هى مملوكة للمؤسسة ونفسا
لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقوانين السابقة عليه فى هذا
الترتيب .

كما ترى المصلحة المذكورة انه لا ازدواج بين الرسم التدريجى والرسم.

الانسبى اذ تحققت واقعتان منشئتان لرسمين مختلفين ، الواقعة الاولى اتفاق المؤسسة مع الوزارة على صرف مبلغ معين على سبيل القرض استحق عليه رسم نسبى بهذا الوصف ، والواقعة الثانية عملية الصرف القاتونية من خزينة حكومية الى المؤسسة واستحققت عنها رسوم مقررة بمواد الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون ، كما انه ليس في قانون الدفعة نص هذا الازدواج ان وجد .

واخيرا لانه كان قد صدر قرار جمهورى باعتبار المؤسسة المذكورة من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وانها تعلق من الرسوم سالفة الذكر اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، فان الاعفاء من الرسوم قد لى بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فان الرسوم تكون مستحقة وواجبة التحصيل اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى ٨ مايو سنة ١٩٦٣ ومع العلم بان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة قد لى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقرر للمؤسسات ذات الاعفاءات الضريبة التى كان يقررها القانون المشار اليه ، الا ان هذه الاعفاءات أصبحت غير ذى موضوع بعد صدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ الذى تقرر العمل به باثر رجعى اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ أصبحت كافة المؤسسات العامة تخضع مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ، لرسم الدفعة وتعامل فى هذا الشأن معاملة المنشآت الخاصة فيما عدا ما قرره هذه القوانين من اعفاءات ليس من بينها ما تصرفه الحكومة لهذه المؤسسات من قسروض .

ومن حيث ان وجهة نظر المؤسسة فى هذا الشأن تستند على ان المبالغ التى صرفت اليها عن طريق البنك المركزى المصرى لا تعتبر قروضا من وزارة الخزانة الى المؤسسة اذ ان هذه المبالغ وضعت فى ميزانية المؤسسة فى السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ و ١٩٦٥/٦٤ بالباب الرابع منها :

(التحويلات الرأسمالية بند ١ / الاقتراض طويل الأجل ٨ مساهمة لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة) . لذلك فإن المؤسسة تعتبر هذه المبالغ مساهمة من الدولة في رؤوس أموال الشركات التابعة للمؤسسة ، وقد تم استخدامها عملاً في هذا الغرض ، وأنه من المسلم أن رؤوس أموال هذه الشركات تعتبر مملوكة للدولة باعتبار أن الشركات ذاتها مملوكة للدولة . بالإضافة إلى أنه قد استحق رسم دفعة نسبي على هذه المبالغ عند تحويلها إلى .

٤ . هم امتقاداً إلى المادة ١/١ من الفصل الثالث من الجدول الثاني المرفق .

للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وقد قضت هيئة التحكيم باستحقاق هذا الرسم بموجب حكمها الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ في القضية رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فرفض رسم دفعة نسبي على المبالغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي إلى فرض رسم دفعة نسبي على هذه المبالغ ذاتها عند تحويلها إلى أسهم متضمنة ازدواجاً في رسم الدفعة على مبالغ واحدة وهو ما لا يجوز . وكذلك الشأن بالنسبة إلى رسم الدفعة التدريجي الذي رأت مصلحة الضرائب استحقاقه على هذه المبالغ ذاتها بوصفها مبالغ صرفت من الحكومة إلى المؤسسة عن طريق البنك المركزي ، فإن فرض هذا الرسم إلى جانب رسم الدفعة النسبي الذي تم ادأؤه بمقتضى حكم هيئة التحكيم آنف الذكر يتضمن ازدواجاً في فرض رسم الدفعة وهو ما لا يجوز . وتذهب المؤسسة إلى أنه حتى إذا اعتبرت المبالغ التي صرفت إليها من البنك المركزي مروءة من الدولة إلى المؤسسة وصرفيات من الحكومة إلى المؤسسة في ذات الوقت فإن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ كانت تقضي بإعفاء المؤسسات العاملة ذات الطابع الاقتصادي - ومنها مؤسسة الصناعات المعدنية - من أداء كلغة رسوم الدفعة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وقد ظل هذا الحكم قائماً إلى أن عدل بموجب القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ والمنعول به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ،

وقد خضعت المؤسسات المشار إليها بموجب هذا التحويل لبرييوم الحمية
فيسا عدا الاعفاءات التي نص عليها القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٨٦٢ وليس
من بينها المبالغ التي تقترضها هذه المؤسسات أو تصرفها من الحكومة ،
وعلى ذلك فإن المبالغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي تعفى من
جميع رسوم الخيفة في الفترة السابقة على أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ،
وأخيراً فإن المؤسسة تتسبك بصفة احتياطية بالتقادم الجسدي المتصور
عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن المادة ٤ من الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وبـ والذي تبنته اليه مـصلحة
الضرائب في مطالباتها ، تنص على أن « كل مبلغ يقدّمها أصحاب المصارف
أو غيرهم من الأشخاص الذين يقومون بمادة بهذا النوع من العمليات فيعرض
عليها رسم دفعة على النحو الآتي : » ويتبع المادة ٨ من ذات
الفصل على أن « يتبع عبء الرسم المستحق على المحركات المبيّنة في هذا
الفصل على الأشخاص الآتي ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك :
السلف ومقود الاقتراض : الرسم على المقترض إلا إذا كانت السلفة بغير
مائدة للرسم على المقترض » . كما تستند المصلحة المذكورة في المطالبة
بالرسم التدريجي إلى الفصل الخامس من الجدول الثاني آنف الذكر الذي
تنص المادة الأولى منه على أن « يجب على رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه
الحكومة والهئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة على الوجه الآتي . . »
كما أن المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتطعيم
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ومنها مؤسسة الصناعات
المعدنية طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ ،
تنص على أن « تعفى المؤسسات المشار إليها في المادة الأولى من أداء كافة
رسوم الدفعة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وتعفى القروض التي تقترضها هذه المؤسسات من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليها في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المشار إليه .

وقد استقبل بهذا النص نص آخر بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأنه « واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تمنى المبالغ التي تصرفها المؤسسات العامة المشار إليها نظير مساهمتها في رؤوس أموال الشركات التابعة لها وكذلك القروض التي تقترضها وما تدفعه ثمن شراء أوراق مالية من رسوم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العادية » .

كما ورد هذا الحكم الأخير بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والسدى الغى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك فإن المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية تكون معفاة من كلفة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وذلك في الفترة السابقة على أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ أمملا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه باستقراء الأحكام المشار إليها آنفا يبين أن المشرع اعفى « القروض التي تقترضها » هذه المؤسسات من رسم الدمغة التدريجي المقرر بالمادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إلا أن المشرع غاير في ذلك الحكم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ وجعل هذا الإعفاء خاصا بالقروض التي تقترضها المؤسسة وبذلك أصبح الإعفاء منطقيا ومتمشيا مع هدف المشرع في التيسر على المؤسسة ذاتها وعدم أرهاقها بمبالغ اضافية خاصة اذا كان الرسم يتحمل به المقرض ومن ثم يستبعد أن يكون نص المادة ٣١ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قد وقع به خطأ مادي . وبناء على ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم

٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعفى مؤسسة الصناعات المعنية من رسوم الدفعة التدريجي على القروض التي تقترضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة ، خاصة وأن المادة ١٢ من قانون الدفعة المشار اليه تنص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة . . . وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحياً والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى اعتبار المبالغ التي حصلت عليها المؤسسة من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزي في السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ قروضا ، فإن المرجع في ذلك الى اوضاع ميزانية المؤسسة في تلك السنوات ، والصفة التي ادرجت بها الدولة هذه المبالغ في تلك الميزانية . ذلك أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية تنص على أن « تتكون أموال المؤسسة العامة الصناعية من :

١ — أنصبة الحكومة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

٢ — الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض المؤسسة .

٣ — القروض التي تمقدها المؤسسة . « كما كانت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يتكون رأس مال المؤسسة من :

١ — أنصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

ب — الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أن « تكون موارد المؤسسة ممسكة بهيئتي :

١ —

ب — ما تعقده من قروض .

ج — ما تخصصه لها الدولة من اعتبارات وتنص المادة ١٧ على أن « لمجلس إدارة المؤسسة أن يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بمقتضى تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله » .

ومن حيث أنه — تأسيسا على ما تقدم — فإنه يتمين التفرقة بين الاعتمادات التى تخصصها الدولة فى الميزانية للمؤسسة بمقتضى تحقيق الأغراض التى أوكلتها الدولة الى هذه المؤسسة وباعتبارها شخصا لها وأداء من أدوات تحقيق الأهداف التى تسمى اليها الدولة فى المجال الصناعى والتجارى والمالى والزراعى ، وبين ما تمنحه الدولة لتلك المؤسسات من قروض ، فالاعتمادات هى فى حقيقتها جزء من ميزانية الدولة رصد لأحد الأشخاص العامة ولا يجب رده أو غرض فائدة عليه ، أما القرض فهو واجب الرد ولو بعد أجل طويل كما يجوز أن يكون بفائدة وغالبا . ما يكون بين أموال جنيتها للجولة خصيصا لهذا الغرض ويقصد تمويل المؤسسات العامة بها تحتاجه من أموال قد لا يتيسر لها الحصول عليها أو على مقدارها من مصادر أخرى ، أو تكون البندولة مستهدفة . استئثار تلك الأموال فى أوجه أكثر خصماتها لتحقيق خططها الاستثمارية وعن طريق الأجهزة التنفيذية التى تملكها وتشرف عليها ومن بينهما المؤسسات العامة .

وترتبطا على هذه التفرقة فإن ما يكون قد رصدته الدولة فى ميزانية المؤسسة المذكورة خلال السنوات محل النزاع من مبالغ باعتبارها اعتمادات لا يخضع لرسم الدفعة النسبى ، أما ما رصد للمؤسسة باعتبارها قرضا أو

سلفة ، فانه يخضع لرسم الدفعة العسبي المقرر بالفصل الثاني من الجدول.
الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وذلك بالرغم من عدم وجود
عقد مستقل بين الدولة والمؤسسة المذكورة ، فذلك ان المؤسسة هي جزء
من الدولة بالمعنى الواسع ولهذه الأخيرة عليها بتسليمات واسمة في خلقها
وفي ادارتها وتعديل نظامها والهيمنة القائمة على شخصيتها ونفوذها المالية ،
هذه الولاية القانونية العامة ، لا تمنع الدولة من ان تفرض على المؤسسة
القيام بنشاط معين وتحقيق غرض خاص وان ترصد لها المبالغ اللازمة
وان تعتبر هذه المبالغ قروضا على المؤسسة تكون والجهة للرد وان تكون
بفائدة ، وذلك بصرف النظر عن رضاه المؤسسة او توقيع مبالغها على
القرار الصادر بذلك ، وبالأضافة الى ذلك فان الميزانية يصدر بربطها
قرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الشعب وموافقه على
مشروع الميزانية ، مما يعتبر قانونا بالمعنى الصحيح ، ويتربط على ذلك
ان القرض المدرج بالميزانية جبرا على المؤسسة يكون مستندا الى قانون
الميزانية ولا حاجة بعد ذلك - لاعتباره قرضا - ان يكون ثمة اتفاق خاص
في شأنه بين الدولة والمؤسسة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الخطة المعروضة نلاحظ ان من مذكورة
المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية ان المبالغ التي اخضعتها
مصلحة الضرائب لرسم الدفعة النسبي قد ادركت في ميزانية المؤسسة
في السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ بالسبب الرابع
منها « التحويلات الرأسمالية بند ١/ الاقتراض طويل الأجل ٨ مساهمة
لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة » كما انادت وزارة الخزانة انه
بالرجوع الى البيانات الواردة في هذا الشأن من البنك المركزي اتضح
ان اربعة ما حصلت عليه المؤسسة من قروض اخذت من الاموال العامة
التي تحت يد الحكومة بالبنك المركزي المصري نظلال الفقرة من ١٩٦٤/٦٣.

حتى ١٩٦٧/٦٦ وان المبالغ التي تحصل عليها المؤسسات العامة من الاموال العامة لاستثمارها في مشروعاتها هي قروض من حيث طبيعتها ، وذلك سواء استخدمتها المؤسسة في انشاء مشروعات جديدة أو في المساهمة في شركات تتبعها وان اطلاق لفظ مساهمات على هذه المبالغ الأخيرة ما هو الا تحديد لأوجه الصرف ، ومن ثم فان هذا التحديد لا يخرجها من طبيعتها الأصلية باعتبارها قروضا تحصل عليها المؤسسات وتسدد عنها فائدة بواقع ٤ ٪ (اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) علما بأن جميع هذه الاموال تقوم وزارة الخزانة بتدبيرها وتسدد عنها فائدة بنفس السعر للأجهزة التي تقوم بالتمويل . وتأسيسا على هذا المبدأ فقد أعدت وزارة الخزانة المنشور رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ وكذا قواعد تنفيذ ميزانية ١٩٦٧/١٩٦٨ حيث نص في كل منهما على ضرورة سداد القروض والمساهمات باعتبار أن كل منهما قروضا يتعين سدادها دون أي تأثير في ذلك على رؤوس أموال الشركات التي استثمرت فيها وذلك اذ يتم السداد من حساب توزيع الأرباح ومن ثم فلا اعباء على راس المال . وقد ورد بالصحيفة ٢٦ من قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ انه يتعين على الشركات تخصيص المبالغ اللازمة من أرباحها الصافية لمواجهة سداد اقساط استهلاك المساهمات في سنوات استحقاقها ، على ان تقوم كل شركة بسداد قيمة هذه الاقساط في سنوات استحقاقها الى المؤسسة المشرفة التي تدرجها بمواردها الرأسمالية مقابل ادراجها باستخداماتها الرأسمالية « مصروفات تحويلية رأسمالية » .

وتأسيسا على ذلك فان المبالغ التي ثار بشأنها الخراع قد رصحت للمؤسسات المصرية العامة للصناعات المعدنية خلال السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ باعتبارها قروضا من الدولة الى المؤسسة تخضع لرسم الدمغة بالنسبة طبقا لاحكام الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق بلقانون

رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه والذي يبلغ — حسبما هو ثابت من الوقائع ومذكرات طرفي النزاع — مبلغ ٢٩٧٧ جنيه و ٠.٢٥ مليم .

ومن حيث انه بالنسبة الى رسم الدفعة التعريجي التذني تطالب به مصلحة الضرائب على صرف المبالغ آتفة الذكر من الحكومة عن طريق البنك المركزي المصري الى المؤسسة المذكورة والمبالغ مقداره ٩٨٤ جنيه و ٧٠ مليم ، وكذلك بالنسبة الى رسم الدفعة المعادي والاضافي الذي تطالب به مصلحة المذكورة على صرفيات المؤسسة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة والذي يبلغ مقداره ٣٠٦٩ جنيه و ٣٧٤ مليم ، فالملاحظ ان المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نص على ان « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة على النحو الآتي . . . » وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على انه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائها رسم الدفعة » ومؤدى ذلك ان كل مبلغ يخرج من خزينة الحكومة او الهيئات العامة يخضع لرسم الدفعة النسبي والتعريجي (والامر كذلك بالنسبة الى الرسم الاضافي) . وهنا يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذي يتلقى هذه المبالغ والصرفيات، غير انه اذا كان احد طرفي التعامل جهة حكومية فان الطرف الآخر هو الذي يتحمل هذا العبء ما لم يكن الطرف الآخر جهة حكومية ايضا ، وهو ما ذهبت اليه الجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع واستقر رأيها فيه على محم تحمل الطرف الآخر برسم الدفعة النسبي والتعريجي والاضافي اذا كان هذا الطرف من المؤسسات العامة .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على النزاع المعروض امامه لما كانت الجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع قد استقرت في تفسير كلمة « الهيئات العامة » الواردة في الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدفعة والمادة ١٢ منه بما يشمل

المؤسسات العامة سواء عند غرض الرسم أو التحصيل بعينه ، فمن ثم فإنه لا يستحق رسم دفعة تنويجي على المبالغ التي صرفت للمؤسسة المذكورة عن طريق البنك المركزى المصرى ولا على صرفيات هذه المؤسسة للجهات الحكومية أو الهيئات العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا — (١) استحقاق رسم الدفعة النسبى على قروض الدولة الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية والدرجة فى ميزانيتها عن السنوات ١٩٦٣/٦٤ ، ١٩٦٤/٦٥ ، ١٩٦٥/٦٤ مع مراعاة الاعفاء العام من كافة رسوم الدفعة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

(ب) عدم استحقاق رسم دفعة تنويجي على ما صرفه للمؤسسة المشار اليها من البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة .

ثانيا — عدم استحقاق رسوم الدفعة التدريجية على ما صرفته المؤسسة المذكورة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة وبالتالي عدم استحقاق الرسوم الاضائية أيضا .

(ملف رقم ٢٢٨/٢/٣٩ — جلسة ١٩٧٢/٢/٩) .

ملحق رقم (١٣١)

إبدا :

اعفاء مؤسسة مصر للطيران من اداء رسوم الدفعة .

ملخص التفتوى :

ان المادة (٦) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران تنص على انه « مع مراعاة ما هو

منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الجوي وتتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام من كل ما تباعثه من عمليات « وقد نصت المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه على أن « تباشر الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الجوي نشاطها طبقا للأحكام المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى شركة الطيران العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ . وتتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام من كل ما تباعثه من عمليات » . وتعد اضيفت مادة برقم (٤) مكرر (٨) الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وقد نصت تلك المادة على أن « تعنى شركة الطيران العربية المتحدة من كافة الرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيمة والقيمة الإضافية والاستهلاك والإنتاج على مواد الوقود والزيوت التي تستعملها طائراتها سواء كانت رحلات منظمة أو عرضية أو أعمال التدريب والتعليم واختبار الطائرات وبصفة عامة كافة عمليات الطيران سواء داخل الجمهورية . . أو خارجها » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن مؤسسة مصر للطيران تباشر حاليا مسؤولياتها ونشاطها ، مستفيدة في ذلك بالاعفاءات والمزايا التي تنص عليها التشريعات متقدمة الذكر ، وعلى رأسها الاعفاء المقرر استنادا الى المادة (٤) مكرر (٨) المضافة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وهو اعفاء المؤسسة من كافة الرسوم على اختلاف أنواعها - بما في ذلك رسوم الدمغة بطبيعة الحال - أعمالا تقتضى عمومية الاعفاء المقرر في صدر المادة (٤) مكرر (٨) سالفة الذكر ، ونصه المطلق على أن يشمل الاعفاء المشار اليه كافة الرسوم التي تستحق على المؤسسة خلال مباشرتها لنشاطها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن مؤسسة مصر للطيران
تعمى من اداء رسوم الدفعة استنادا الى ما نص عليه القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران ، ومن الاحتفاظ
لهذه المؤسسة بجميع الإعفاءات والمزايا التى كانت مقررة — من قبل —
للجهات العاملة فى مجال مرفق النقل الجوى طبقا لأحكام القوانين رقم ٨٣
لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

(ملف رقم ٢٧/٢/٢٠٤ — جلسة ١١/٣/١٩٧٦) .

الفصل السابع

رسم سيارات

قاعدة رقم (١٢٢)

المادة :

مناطق استحقاق رسوم السيارات طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤
أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام ، وليس المناسط ثبوت
استعمالها بالفعل في الطرقات العامة .

بالخص الحكم :

أن ثمة فرقا بين أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام وبين
استعمالها فعلا لهذا الغرض ، وأن مناطق استحقاق الرسم هو أن تكون
معدة للغرض المذكور ، وليس المناطق لاستعمالها بالفعل بالمعنى في
الطرقات العامة . وآية ذلك أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المتعلق
برسوم السيارات يفترض في السيارة أنها معدة للسير في الطريق العام
ولذا يجب دفع الرسم مقدما سنويا أو كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر
(المادة الثانية) ، ثم أجاز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها بالفعل
أن يطلب إعفاءه من دفع الرسم بالشروط والقيود المبينة في المادة التاسعة ،
فنظم القانون بذلك الوسيلة لرفع الرسم استثناء من الأصل المذكور للذى
يفترضه ، وهو استحقاق هذا الرسم مجمعا ، مادامت للسيارة معدة
للفرض المشار اليه الذى يستتبع في نظر القانون افتراض السير على الطريق
العامة ، ولكن يتعين على حائز السيارة الذى ينوى عدم استعمالها
أن يلتزم بالقيود والشروط المفروضة عليه طبقا للقانون ، وأخصها ألا يعود
الى استعمالها فعلا ، سواء تضيقت في طريق عام أم في طريق خاص ، فهذا
يخرجها عن الحالة التى استثنىها القانون من الأصل المذكور ، ويلتزم

عندئذ — بحسب الأحوال — بالرسم الاصلى والاضافى على النحو المحدد فيه . وإذا كان المدعى يقر بأنه يمتنع صناعة النقل التجارى بالسيارات ، وأنه يملك مجموعة كبيرة منها لهذا الغرض ، وأن السيارات محل المنازعة كانت مرخصة فى الأصل ، ولكنه الفى ترخيصها بدعوى أنها أصبحت مستهلكة ولم تعد تصلح للغرض المقصود منه الذى أصبحت له وهو النقل ، فليس من شك فى أن ظروف الحال وملابساته لا تترك مجالاً لاية تشبهه فى أن المدعى عاد فاستعمل تلك السيارات فى النقل فعلاً ، أى فيما كانت معدة له من قبل ، فيفترض القانون — والحالة هذه — أنها أصبحت بحكم هذا الغرض تسير على الطرقات العامة ، بل أنه فضلاً عن الانتراض القانونى فلا يتصور من حيث الواقع وصول السيارات من ماواها الى مكان ضبطها الا بالسير على الطريق العام ، وبهذه المثابة يقع المدعى تحت طائلة المادة التاسعة من القانون المشار اليه من حيث التزامه بالرسم الاصلى والاضافى . اما ما يتحمل به من أن هذه السيارات قد ضبطت وهى تنقل فى طريق خاص على ما يزعم فلا غناء فيه ، ولا يفسر من النعم الصحيح لحكم القانون وقصد الشارع .

(طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٧) .

قاعدة رقم (١٣٣)

المبحث :

أن المقصود بكتابة مقاعد فى تحصيل رسوم على ركاب سيارات الاتوبيس كل مكان فى السيارة حدد لى يشغله راكب من ركابها .

ملخص الفتوى :

طلبت شركة اتوبيس القاهرة عدم تحصيل الرسوم عن الركاب الوقوف بسياراتها اذ أن الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد

نفس في الفقرة الخاصة بسيارات الأتوبيس على يحمل الرسم على أسقف المقاعد وأنه إذا قبل بوجود اتفاق بين الحكومة والشركة في أبريل سنة ١٩٤٦ يتضمن قبولها دفع الرسوم عن الركاب الوقوف غائبة يعتبر مخالفا لأحكام المادة ١٣٤ من الدستور التي لاتجيز فرض ضرائب أو رسوم بملئى . اتفاق .

استعرضت هيئة قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة هذا الموضوع .
بجلستها المنعقدة في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ ولاحظت أنه إذا كان الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد فرض بالنسبة لسيارات الأتوبيس رسمة أساسه في النص العربي مدد المقاعد فان النص الفرنسي المقابل لذلك قد ذكر كلمة الأمكن ولما كان التفسير القانونى لا يرمى إلى التقييد بلفظ لغوى بل يهدف إلى الوصول إلى غرض الشارع بالرجوع إلى الحكمة والغرض المقصود من النص ذاته وهو تقاضى الرسوم من كل راكب دون تفرقة بين واقف وقاعد إذ أن هذه الطريقة لا تؤخذ محل اعتبار عند تحصيل الأجور .

ومن أهم قواعد التفسير الرجوع إلى الأعمال التحضيرية وإذا لوحظ أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد صدر في وقت كانت فيه الإمتيازات الأجنبية تصد من السلطة التشريعية المصرية بحيث يستمدى الأمر الحصول على قرار من جمعية مستشارى محكمة الاستئناف المخططة لإثبات أن النص الفرنسي يعتبر مرجعا تحضيريا هاما عند تفسير النص العربى لهذا القانون -

وقد انتهت الهيئة إلى أن المقصود من كلمة مقاعد ليس معناها للركوب حتى ذاته بل يقصد من هذا التعبير كل مكان في السيارة حدد لكى يشغله راكبه من ركبها أخذاً بالاعتبارات المتقدمة وبحلول اللفظ الفرنسى الذى لا شك نقى اتفاهه مع غرض الشارع وفي تحقيقه للحكمة المقصودة من النص .

كما أبدت الهيئة أنه لا محل للقول بعدم دستورية الرسم بالنسبة

للكارتة الوقوف زحما بأن تحصله إنما يستند الى الاتفاق المبرم مع شركات الأتوبيس إذ أن الالتزام بدفع هذه الرسوم مرجعه النص القانونى فى ذاته . ومثل الاتفاقات المسالمة الذكر لا تأثير لها فى هذه الحالة فوجودها أو عدمه سىان فى بيان مدى الالتزامات بدفع هذه الرسوم إذ إن الأمر لا يتعلق بقتضاء رسم جديد إنما بتطبيق نص قانونى خاص بهذا الرسم .

(فتوى رقم ١/٣٩/٢ - ٣٤٨ - فى ١٩٤٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (١٣٤)

المبني على :

رسوم السيارات - التجاوز عنها أو تقسيطها - من سلطة مجلس بلدى مدينة القاهرة دون وزارة الداخلية .

ملخص الفتوى :

إن مجلس بلدى مدينة القاهرة دون سواء هو الجهة التى تستحق رسوم السيارات فقد نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء هذا المجلس على هذه الرسوم فى ضمن مؤارده المالية بوصفه من أشخاص القانون العام ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة من ميزانية الدولة ونحوه دون سواء الذى يملك سلطة التصرف فى هذه الموارد والتجاوز، منها متى استجبال تحصيلها - كما يملك سلطة تقسيطها تيسرا على الملتزمين بأدائها ولا يؤثر فى هذا النظر تخويل وزارة الداخلية سلطة تحصيل هذه الرسوم لأنها إنما تحصلها لحساب المجلس البلدى فلا تلك التصرف فيها بآى وجه سواء بالتجاوز عنها عند استحالة تحصيلها أو تقسيطها تيسرا لتحصيلها - بل تقف سلطتها واختصاصها عند حد التحصيل فلا تجوزه الى التصرف فى هذه الرسوم على أى وجه .

(فتوى رقم ٥٠٦٠ - فى ١٩٦٠/٦/١٣) .

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

عبارة الرسوم والموائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات الواردة في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ - بيان الرسوم التي تفرض تحتها مما قرره القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - عدم شمولها بمبالغ التأمين على التوابع المعدنية .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع التصوص الخاصة بالرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات الواردة في الباب الرابع من قانون السيارات وقواعد المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تحت عبارة « الرسوم والضرائب » أنها تقضى بضرورة دفع رسوم معينة من الرخصة وبذل المبالغ أو التالف وهي نقل القيد (المواد ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ وبإبعادها) ومقابل استعمال اللوحات المعدنية (مادة ٧٠) وأن هذه الرسوم جميعها تسفرج تحت عبارة « الرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات » ذلك لأنها تتعلق بتسيير السيارة على عكس مبالغ التأمين التي تقرر على السيارات فهي ليست رسوما بل هي من حق مستعمل اللوحة المعدنية وترد إليه عند تسليم الترخيص المعدنية ، ومن ثم فإن رسوم استعمال اللوحات المعدنية هي جميعها رسوم سيارات، مما يعني الإعفاء من قانون مجلس بلدى مدينة القاهرة .

(فتوى رقم ٥٠٦ - في ١٢/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٣٦)

المادة :

الهيئة العامة لشئون النقل البرى - اختصاصها بتحصيل الاتوة ،
ورسوم النقل المقررة على من منحوا التزام النقل العام للركاب على شبكة
الطرق العامة .

بالخص الفتوى :

نصت المادة ٨ من القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن النقل.
للعام للركاب بالسيارات ، على أنه « لا يجوز للمجالس البلدية
والقروية أن تحصل على مرور السيارات بالطرق الداخلية فى دوائر
اختصاصها اية اتوة من ملتزمى النقل أو المرخص لهم بيه الذين تحصل
منهم الحكومة على اتوة لهذا القانون » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن فرض
ومسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالاتليم ، على أن
« يضاف الى أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالاتليم رسم بنسبة
١٥٪ منها ، تخصص حصيلته لصيانة الطرق العامة » . كما تنص المادة
الثلثة من هذا القانون على أن « تحصل وزارة المواصلات هذا الرسم وفقاً
للاوضاع التى يقرها وزير المواصلات » .

كما تنضى الفقرة المباشرة من المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة
العلمية لشئون النقل البرى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ ، بأن تخصص هذه الهيئة
ميتقيد احكام القوانين الصادرة فى شأن النقل البرى للركاب والبضائع
على الطرق - ومنها القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما ، كما تنضى الفقرة الرابعة من المادة ١٤
من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، بأن تتكون اموال الهيئة .

من حصيللة الاتاوات التى تنرضها عقود الالتزام . وعلى هذا المقضى تكون الهيئة المذكورة هى الجهة المختصة بتحصيل الاتاوة ورسوم النقل المقررين بالقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ — السابق ذكرها — على من منحوا التزام النقل العام للركاب بالسيارات على شبكة الطرق العامة .

(غتوى رقم ١٨ — فى ١١/٢/١٩٦٢) .

الفصل الثمان

رسم طيران مدنى

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى — نصبة على اعفاء الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصور بتجديدها قرار وزير الطيران المدنى — عدم شمول الاعفاء الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران طالما لم يصدر من وزير الطيران المدنى باعفاؤها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى ينص فى مادته الاولى على ان « تحدد طبقا للقانون المرافق رسوم الطيران المدنى ومقابل اشغال الاراضى والمباني الاتى ذكرها :

١ — رسوم المطارات .

٢ — مقابل اشغال مباني وارضى المطارات واسسـتقلال المرافق والخدمات والمعدات » .

كما تنص المادة الثالثة عشرة من هذا القانون على أن « يعفى من المقابل المتخصص عليه فى المولد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهات والامكن الآتية :

١ — الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصدر بتجديدها قرار من وزير الطيران المدنى .

بـ — الجهات التى تقوم بتقديم خدمات انسانية بدون مقابل .

ج — الاماكن العامة المخصصة للعبادة والمرخص بها من السلطات المختصة » .

ومن حيث ان المشرع نص على اعفاء بعض الجهات من اداء المقابل المنصوص عليه فى هذه الجهات التى حددها ، الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان هناك شروطا ثلاثة يجب توافرها مجتمعة لا يمكن تطبيق حكم المادة ١٣ بند ١ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ وهى :

أولاً : ان تكون جهة حكومية .

ثانياً : ان تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران .

ثالثاً : ان يصدر بتحديددها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومن حيث انه وقد صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الثانية على أن « يعفى من مقابل اشغال المباني والاراضى والارتفاع بالمرافق العامة والخدمات والمعدات المنصوص عليه بالمواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من قانون رسوم الطيران المدنى المشار اليه الجهات المختصة » .

١ — الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

٢ — هيئة ميناء القاهرة الجوى .

٣ — الهيئة العامة للأرصاد الجوية .

ومن حيث انه وقد خلا قرار وزير السياحة والطيران المدنى آنف الذكر من الاشارة الى وزارة السياحة ضمن الجهات الحكومية المعفاة من

أداء مقابل انتفاعها بالامكن التي تشغلها. بميناء القاهرة الجوى فانها تكون قد افترقت الشرط الثالث من شروط تطبيق المادة ١٣ بند ١ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ السالف الاشارة اليه ، فلا يكفى مجرد كونها جهة حكومية تؤدي خدمات عامة مباشرة للطيران ، وانما يجب بالاضافة الى ذلك ان يشملها قرار وزير الطيران المدني ضمن الجهات التي حددها على سبيل الحصر لاعفائها وليس كسفا له او مقررأ اياه ، فمن ثم فان وزارة السياحة تلتزم بأداء مقابل انتفاعها بالامكن التي تشغلها بميناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان ما تقرره وزارة السياحة من ان شغلها يمكن بميناء القاهرة الجوى يستهدف تقديم الخدمات والتسهيلات للسياح والموظفين بلا مقابل مادي لاداء ما هو منوط بها من خدمات تتصل مباشرة بمرفق الطيران ، فمن ثم فانه بوسع وزارة السياحة ان تعرض وجهة نظرها هذه مدعمة بما يؤيدها ويؤكددها ، حتى يتسنى تعديل قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ ليشملها بالاعفاء من أداء مقابل شغلها الامكن التي تنتفع بها بميناء القاهرة الجوى ، والتي ان يتم هذا التعديل فانها تلتزم بأداء مقابل الانتفاع المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام وزارة السياحة بأداء مقابل انتفاعها بالامكن التي تشغلها بميناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن رسوم الطيران .
المدنى - اعفاء الجهات الحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم
المخصوص عليها فى القانون سالف الذكر - مناط الاعفاء يتحقق بتوافر شرط
قيام الجهة الحكومية بتقديم خدمة عامة للطيران - قرار وزير الطيران
بتحديد الجهات الحكومية المعفاة قرار كشف عن الحق فى الاعفاء وليس
مفلساً له .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن رسوم
الطيران المدنى تنص على أن تحدد طبقاً للقانون المرافق رسوم الطيران .
المدنى ومقابل اشغال الأراضى والمبائى الأتلى ذكرها (١) رسوم المطارات .
(٢) مقابل اشغال مبائى وأراضى المطارات واستغلال المرافق والخدمات
والمعدات . . . ونصت المادة ١٣ من هذا القانون على أن يعفى من المقابل
المخصوص عليه فى المواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهات والأماكن الآتية :

١ - الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران .
والذى يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومناد ذلك أن المشرع قضى بعبارات قاطعة منجزة باعفاء الجهات
الحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم المخصوص عليها فى المواد
١٥ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وذلك
لمكينها من اداء ما هو منوط به من مهام فى خدمة الطيران ، ومن ثم يلزم
للتبوع بهذا الاعفاء شرطين :

اولهما : ان تقوم الجهة الحكومية بتقديم خدمة عامة مباشرة للطيران .

وثانيهما : ان يصدر قرار من وزير الطيران باعتبارها كذلك ، بيد أنه ولئن كان اجتماع الشرطين لازم للتمتع بالاعفاء الا أن مناسط الاعفاء ينحصر بتواريخ الشرط الأول فان اجتمع مع الشرط الثاني ارسل الاعفاء الى تاريخ العمل بالقانون المذكور أو تاريخ أداء الخدمات أيهما أسبق وعليه تتحدد ماهية القرار الصادر في هذا الصدد فهو لا ينشئ الحق في الاعفاء وإنما يكثف منه إذ أن هذا الحق مستمد من القانون مباشرة .

وإذا كانت الفتوى الصادرة بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٧٧ قد أوجبت للتمتع بالاعفاء المشار إليه أن يجتمع شرطي الاعفاء ولم تكف للتمتع بالاعفاء صدور قرار من وزير الطيران باعتبارها من الجهات الحكومية التي تؤدي خدمات عامة مباشرة للطيران ، بيد أنه ولئن كان اجتماع الشرطين لازم للتمتع بالاعفاء الا أن مناسط الاعفاء يتحقق بتواريخ الشرط الأول فان اجتمع مع الشرط الثاني كان طبيعياً أن يرتد الاعفاء الى تاريخ العمل بالقانون أو تاريخ أداء الخدمات أيهما أسبق .

(ملف ٢٠٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٢٩) .

المبدأ :

رسم الهبوط والانتظار والإيواء المستحقة — عدم خفض الرسم على الحدود الدنيا للرسم — لا يجوز الجمع بين رسم الإيواء ورسم الانتظار عن الاستخدام الواحد .

ملخص الفتوى :

المشرع قضى بتخفيض رسوم الهبوط والانتظار والإيواء المستحقة على طائرات الهليكوبتر والطائرات غير التجارية والطائرات التي تعمل في خدمة الدولة إلى النصف وفي ذات الوقت أوجب في

المناذة الرابعة والخامسة والسابعة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه لا يقل رسم الهبوط عن عشرة جنيهات ولا يقل رسم الانتظار عن ستة جنيهات ولا يقل رسم الايواء عن خمسة عشر جنيهاً وفيما يتعلق برسم الايواء نص مراحة على استحقاقه عن كل ساعة أو جزء منها وذلك على أساس وزن الطائرة أما مقابل الأشغال المستحق عن استخدام الأماكن غير المخصصة للايواء فقد حدده المشرع شهرياً على أساس طبيعة ومساحة الأرض أو المبنى المرخص بشغلها ومن ثم فإنه لا يجوز أعمال التخفيض على الحد الأدنى المقرر لرسم الهبوط والانتظار والايواء كما يمين الحصول رسم الايواء من كل أربعة وعشرين ساعة أو جزء منها تقضيها الطائرة في الأماكن المخصصة للايواء وذلك بحسب وزنها نزولاً على صريح النص كما وأن اختلاف مناطق استحقاق رسم الايواء من مناطق استحقاق مقابل الأشغال يوجب تحميل كل منهما عند توازن مناطه بحيث يستحق رسم الايواء يومياً عن استخدام الأماكن المخصصة له وفي ذات الوقت يستحق مقابل الأشغال شهرياً عن استخدام غير ذلك من الأماكن بالمبناء وتبعاً لذلك يكون من غير العتات تحميلها معاً عن استخدام الواحد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية القومية الفتوى والتشريع إلى عدم سريان التخفيض على الحدود الدنيا للرسم وأن رسم الايواء يستحق من كل أربعين ساعة أو جزءاً منها وأنه لا يجوز الجمع بين رسم الايواء ورسم الأشغال بالنسبة للاستخدام الواحد .

(فتوى رقم ٤٢٤ — في ١٩/٥/١٩٨١) .

قاعدة رقم (١٤٠)

المادة :

إن المشرع حدد رسوم هبوط الطائرات بغطاء مالية محددة تختلف نهاراً عنها ليلاً وجعل رسم العبور نسبة مئوية مقدراها ٥٠ ٪ من رسم الهبوط.

**نهاراً - مؤدى ذلك ارتباط كلا نوعي الرسم ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحيث اذا
تقرر زيادة رسم الهبوط سرت الزيادة تلقائياً على رسم العبور .**

ملخص الفتوى :

تصدرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى جواز الفصل
بين رسمى الهبوط والعبور على الطائرات فى ظل القانون رقم ١٢٣ لسنة
١٩٨٠ بتعديل قانون رسوم الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١
لسنة ١٩٧٦ .

فاستعرضت الجمعية العمومية كلا من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦
باصدار قانون رسوم الطيران المدنى الذى حدد رسوم هبوط الطائرات ليلاً
ونهاراً فى المادة ٤ منه ، ورسوم انتظار الطائرات المادة ٥ ، ورسوم ايواء
الطائرات فى المادة ٦ ورسوم الخدمات الملاحية فى المادة ٨ حيث نصت هذه
المادة على ان « يحصل رسم مقداره ٥٠ ٪ من الرسوم المقررة للهبوط
نهاراً من كل طائرة تعبر اقليم تأمين سلامة طيران جمهورية مصر العربية دون
هبوط سواء كان ذلك ليلاً او نهاراً ، والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠
بتعديل قانون رسوم الطيران المدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ الذى ينص فى
المادة الاولى منه على ان : « مستقداً الى قانون رسم الطيران المدنى
الصادر بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٧٦ مادة جديدة برقم ٧ مكرر نصها الآتى :
« يجوز لوزير الطيران المدنى بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة
المختصة بزيادة فئات الرسوم المحددة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ بما لا يجاوز ثلاثة
امثال هذه الفئات وذلك ببراعة الفئات المقررة فى هذا الشأن فى المسوائى
الجوية الدولية الاخرى » .

وخلصت الجمعية العمومية من استعراضها هذا الى ان المشرع قد
حدد رسوم هبوط الطائرات بفئات مالية محددة تختلف فى الانهار عنها فى الليل
وجعل رسم العبور نسبة مئوية مقدارها ٥٠ ٪ من رسم الهبوط نهاراً مما
يؤدى الى ارتباط رسمى العبور برسم الهبوط نهاراً .
ارتباطاً لا يقبل التجزئة فاذا ما تقرر زيادة رسم الهبوط
سرت هذه الزيادة تلقائياً على رسم العبور كائناً حتى رتبة القانون .

ومن حيث أن المشرع بإصداره القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه قد أجاز زيادة مئآت رسوم الهبوط غلامرية من انسحاب الزيادة التي قد تلحق بها على رسم العبور ، باعتبار أن رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية بمجرد هبوطها لا يجوز تعديله إلا بنص تشريعي .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية من رسم الهبوط ، وأن زيادة رسم هبوط الطائرات يؤدي تلقائيا الى زيادة رسم العبور كائر حتى رتبة القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(ملف ٢٣٨/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠) .

الفصل التاسع

رسم قضائى

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

عدم سداد الرسوم عن طلب التعويض المقدم من المدعى — ثبوت ،
أن قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالإعفاء — استبعاد المحكمة لهذا
الطلب — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن طلب التعويض المقدم من المدعية لم يسدد منه الرسم المقرر
طبقا للائحة الرسوم القضائية ، وأن القرار الصادر من لجنة المساعدة
القضائية لم يتناول الإعفاء من الرسم المستحق على هذا الطلب الذى
اكتفى المدعى بإثبات حفظ حقه فيه ، فإن المحكمة تكون قد أصابت الحق .
فيما انتهت اليه من استبعاد هذا الطلب .

(طعن رقم ٨٧٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨) .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

رسوم قضائية — التظلمات التى تقدم للجان القضائية كانت معفاة من
الرسوم — الدعاوى التى تقدم الى المحاكم الادارية — وجوب اداء رسوم عنها

— ثبوت أن التظلم الذي قدم إلى اللجنة القضائية وأحيل إلى المحكمة الإدارية كان خارجاً عن اختصاص اللجنة القضائية — وجوب أداء رسوم عنه .

ملخص الحكم :

لئن كان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة الصادر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، والذي تقدم في ظله المظليون لصالحه بتظلمه في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى اللجنة القضائية ، يعفى المظالم من دفع رسوم ، إلا أن اللجنة لم تكن مختصة بمثل الطلب الذي تقدم إليها (وهو إلغاء قرار نهائي لسلطة تأديبية) ، كما أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والبيروقراطيين ، الصادر في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وأن فيفي بإجالة التظلمات السابقة إلى المحاكم الإدارية لاستجواب النظر فيها ، لم يجعل من اختصاص تلك المحاكم النظر في طلب إلغاء أي قرار إداري ، وإنما استجيب لها بهذا الاختصاص بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم أصبحت تلك المحاكم الإدارية مختصة بالفصل في موضوع الدعوى الحالية إليها من اللجنة القضائية ، وإن كانت في الأصل غير مختصة بنظر الطلب وقت تقديمه ، بالتالي يجب أن تراعى في شأنها ما اشترطه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب أداء الرسوم طبقاً للمادة ٣٤ منه .

(طعن رقم ٧٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣) .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القواعد التي تنظم الرسوم القضائية أمام جهة القضاء الإداري — عدم
سداد الرسم الواجب قانونا — استبعاد القضية من جدول الجلسة —
الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسوم — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ الخاص بتعريفه
الرسوم والاجراءات المتعلقة بها امام محكمة القضاء الإداري — الذي مازال
ينظم الرسوم القضائية امام محكمة القضاء الإداري — تنص على أنه « فيما
عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق احكام المتعلقة بالرسوم القضائية في
الواد المدنية » . وبالرجوع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر
في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق
في الواد المدنية يبين أنها تنص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول
الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد تقديمها » . وهذا هو
الإجراء الذي يجب اتباعه عند عدم دفع الرسوم القضائية المقررة . وغنى
عن البيان أن استبعاد القضية من جدول الجلسة غير الحكم بعدم قبولها ،
اذ كل ما يترتب على الإجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمحكمة مادامت
لم تدفع الرسوم ، ويجوز تقديمها بعد أدائها ، فيكون الحكم المطعون فيه
اذ قضى بعدم قبول الدعوى قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين
إلغاءه والأمر باستبعاد القضية من جدول الجلسة حتى يتم أداء الرسوم ١٠
٣
نظن رقم ٧٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ٣/١٥/١٩٥٨ .

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

فصل المحكمة الإدارية في النزاع رقم عدم سداد الرسم الواجب قانونا

١٩٤٤ لسنة ٩٠ رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
في هذه الحالة — عدم أداء الرسوم لا يعتبر سببا سائفا للظمن في الحكم
وانما يلزم المدعى بإداء كامل الرسم المستحق عقب صدور الحكم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت لائحة الرسوم القضائية الصادرة بالقانون رقم ٩٠
في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ — وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح على
مجلس الدولة طبقا للقانون — توجب أداء الرسوم المستحقة على الدعوى
قبل نظرها على الوجه المنصّل في المادتين التاسعة والعاشره منها ، وتنص
في المادة الثالثة عشرة منها على ان « تستبعد المحكمة القضائية من جدول
الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد تقيدها » — الا ان
هذا الاجر لا يكون له محل اذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها ،
وذلك ان المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها تنص على ان « يلزم المدعى
بإداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم
ولو استؤنف ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جاز لقلم الكتاب تحصيله
الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » ، ومؤدى ذلك ان رسوم الدعوى
تصبح واجبة الاداء عقب صدور الحكم ولو استؤنف ، ويلزم المدعى بإدائها
كاملة ، ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه بها اذا صار الحكم نهائيا .
ومؤدى ذلك كله ان عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور
الحكم فيها لا يصح ان يكون سببا للظمن في الحكم ، وتصبح الرسوم
المستحقة واجبة الاداء ، ويتخذ قلم الكتاب في شأن تحصيلها الاجراءات
التي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من
جدول الجلسة ، بعد ان فصلت المحكمة في المنازعة .

(ظمن رقم ٢٥٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٨/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

اشتمال الدعوى على طلبين أحدهما أصلى والآخر احتياطى — لا يترتب عليه اعتبارها مشتملة على طلبات متعددة — استحقاق أرجح الرسمين للخرانة — الحكم باستبعاد الطلب الاحتياطى بحجة عدم تسديد رسمه — غير سعيد طالما أن الرسم المستحق على الطلب الأصلى قد دفع وكان مساويا لرسم الطلب الاحتياطى — أساس ذلك — الفقرة الرابعة من المادة السادسة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية الصادرة بهـ للقيانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

أن تقدم المدعى بطلب أصلى وآخر احتياطى لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على طلبات متعددة بتعدد الرسم المستحق على كل منها ، ذلك أن المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين الأصلى والاحتياطى معا وإنما يطلب الحكم بإحدى منهما فقط واختار أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فى حالة رفض الطلب الأصلى ، وقد نمت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية الصادرة بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « فى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة . كذلك يكون الحكم فى حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للحكمة على سبيل الخيرة نيكتنى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخرانة » .

وترتبا على ذلك فإنه إذا كان الطلب الأصلى رسمه ثابت ومساو لرسم الطلب الاحتياطى وقد سدده المدعى حين رفع الدعوى بطلبه الأصلى ،

دوناً ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون مخالفاً للقانون فيما تفتى به من استبعاد الطلب الاختصاصي .

(مكرر رقم ٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٩٠) .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

دموى - ميماد رفع الدعوى - تقديم طلبات إبطال القرارات الإدارية الى المحكمة العليا - جوازها عن طريق المحكم الأخرى - المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا - دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم - المقتضى ١ و ١٩ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٤ ، والمادة ٩٦ من قانون أصول المحاكمات .

ملخص الحكم :

المادة ٩٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا الذي رفعته الدعوى في طلبه نص « على أن يقدم الأفراد دعاوئهم بعريضة يرفعونها الى رئاسة المحكمة العليا أو يبتلون بها اليها بأحدى الطرق القانونية » ، وقد استقر قضاء تلك المحكمة على أن تقديم الأفراد لطلبات إبطال القرارات الإدارية عن طريق المحاكم الأخرى من الطرق الجائز قانوناً أن يقدم بها الأفراد هذه الدعاوى ، كما أن المستند من نصي المادتين الأولى والثامنة عشرة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ الصادر في ١٩٥٣/١/٤ الخاص بالرسوم والتأمينات والتفويضات القضائية والمادة ٩٦ من قانون أصول المحاكمات أن دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم في دفتر خاص برقم مسلسل وفقاً لاسبقية تقديمه . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن الشركة

المحمية دفعت الرسم المقرر على هذه الدموى في ٢٠ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٨ وتمت بديوان محكمة الاستئناف بحلب في ذات اليوم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٩٥٨/٧/٢١ فانه لكل ما تقدم تكون الدموى قد رفعت وقتذاك في الميعاد القانوني وفقا لقانون المحكمة العليا المشار اليه ، ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

(طعن رقم ١٦ ، لسنة ١٩٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبحث :

القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والحفظ - مؤداهما أنه لا يجوز استرداد رسوم الشهادات والمعقود في حالة عدول الطالب .

ملخص الفتوى :

بالاطلاع على نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ ، وهي القوانين التي حوت الأحكام الخاصة بالرسوم ، يبين أنها تنص على أن تحصل مقدما رسوم الشهادات والمعقود والصور والمخصصات والشهادات والكشف والترجمة (م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٦ من القانون رقم ٩١) ، كما تنص على عدم رد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذه القوانين إلا في الأحوال النصوص عليها صراحة فيها (م ٦٦ من القانون رقم ٩٠ و م ٥٥ من القانون رقم ٩١) . ولم تتضمن هذه القوانين نصوم في رد الرسم مسؤو ما جاء خلاصا برد رسوم تنفيذ أحكام إذا لم يكن قد بدى فيها فعلا (م ٤٨ من القانون رقم ٩٠ و م ٤١ من القانون رقم ٩١) - ومعنى هذا أن الرسم لا يرد إلا في هذه الحالة فقط .

وهو تطبيق صريح للمبدأ الذي قرره الفقرة السادسة من المادة ٢٥٨ ،
والمادة ٧٥٩ من اللائحة المالية للميزانية واحسابات ، ولا يمكن القول بأن
الرسم ما هو إلا مقابل للخدمة ، فإذا لم تؤد هذه الخدمة وجب رد الرسم
الى صاحبه ، والا اثرت المصلحة على حساب الفير ، ذلك انه متى ادرجت
المصلحة الرسوم المحصلة ضمن حساباتها فان هذا يعتبر بدءا لتنفيذ
التزامها بأداء الخدمة الى مقدمها ، اذ ان هذا هو اول اجراء تقوم به المصلحة
لأداء خدمة معينة ، ومن ثم فلا يجوز لطالب الخدمة ان يعدل من طلبها متى
أدى الرسم المقرر لها .

(فتوى رقم ٢٨٤ — فى ١٧/٧/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

اعفاء الهيئة العامة للانتاج الزراعى من أداء الرسوم
القضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئة العامة تقوم على إدارة مرفق عام وتؤدي خدمات
عامة ، وهى من المهام الملقاة على عاتق الحكومة ، ومن ثم فهى ليست سوى
مصلحة حكومية أضفى عليها المشرع الشخصية الاعتبارية لتوفير بعض
الاستقلال والمرونة فى إدارة المرفق الذى تقوم عليه وتجنبيه البطء والتعقيد
فى الإجراءات ، وليس من شأن منحها هذه الشخصية قسم العلاقة بين المرفق
والحكومة ذلك أن استقلال الهيئة العامة هو استقلال محدود ومقيد بوصاية
الدولة ، كما انها ولئن كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة
وتجرى عليها احكامها ، وتحمل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانيتها ما تحلته
من ارباح .

ولما كان رئيس الجمهورية قد أصدر قراره رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للإنتاج الزراعي ومنص على أن :
« يعاد تنظيم الهيئة العامة للإنتاج الزراعي وفقا لأحكام هذا القرار ، وتكون
لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة » . وكان القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية
ينص في المادة ٥٠ منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها
الحكومة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم
الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكتشوف والتشوير
والمخلصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » . فان مؤدى ذلك أن
الهيئات العامة - باعتبارها تدخل في مدلول لفظ الحكومة في مجال تطبيق هذا
النص - لا تخضع أصلا للرسوم المقررة على الدعاوى ترتيبا على تحقق
الحكمة من النص في شأنها وهي أنه من غير المتقبل أن يدفع الشخص العام
رسوما لجهة ليس لها استقلال مالى عنه حيث لا يعنى ذلك أكثر من إضافة
مبالغ في باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات في ميزانية واحدة ،
وعليه فلا تلزم الهيئة العامة للإنتاج الزراعي بإداء الرسوم المقررة على
الدعاوى والطعون التي تكون هذه الهيئة طرفا فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الهيئة العامة للإنتاج الزراعي
اعتبارا لحكم ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(ملف ٢٢١/٢/٢٤ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤)

مقتضىة الحكم رقم ١٤٩٠

المبدأ :

أحقية جامعة حلوان في التمتع بالإعفاء من الرسوم القضائية المقررة

بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

بمقتضى الفتوى :

من حيث أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالتزسيم القضائية ورسوم التوثيق أعفى الحكومة بمعبارة صريحة فائقة من أداء الرسوم القضائية ، وعرف الهيئات العامة بأنها كيان ادارى مجتمع بالشخصية الاعتبارية تنشأ لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ومن ثم فإن تلك الهيئة لا تخرج من كونها مصالح حكومية مثلها المشرع الشخصية الاعتبارية ينشأ لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ومن ومن ثم لم تكن تدخل في عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ويتحقق في شأنها تبعاً لذلك مناسط الاعفاء المنصوص عليه بذلك المادة .

ولما كانت المادة السابعة من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي ، ولكل منها شخصية اعتبارية » فإن الجامعات (ومنها جامعة خلّوان) تكنى بوصفها هيئات عامة من أداء الرسوم القضائية .

(ملك ٤٠٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المادة :

اعفاء هيئة الأوقاف المصرية من الرسوم القضائية .

بمقتضى الفتوى :

من حيث أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والمنسوبات والمشتريات والشهادات والمرجعة ليستلها .

ومن حيث أن الهيئة العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة التى تنشأ لإدارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فإنها تدخل فى ملول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن هيئة الأوقاف المصرية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها تستبر هيئة عامة تتبع وزير الأوقاف وتسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعلان هيئة الأوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .
(ملف ٢٤٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٥١)

المبحث :

أعضاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

لما كان المشرع قد أعفى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئة العامة وفقا لأحكام القانون ٦٣/٦١ تتولى إدارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام فإنها لا تخرج عن كونها مصلحة عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإذا كان المشرع قد خصها بميزانية

مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل عجزها ومن ثم .
عنها تدخل في محلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة النقل
العام لمدينة القاهرة ينص في المادة الاولى منه على ان «تعتبر مؤسسة النقل العام
لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون لها الشخصية
الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى (هيئة النقل العام
بالقاهرة) وتعبر اموالها لموالا عامة » فان هيئة النقل العام
بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كاي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة .
من اداء الرسوم القضائية .

(ملف ٢٢٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠) .

تكملة رقم (١٥٢)

المبحث :

اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من اداء الرسوم القضائية .
على الدعاوى والمنازعات الخاصة بها أمام الجهات القضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع اعفى الحكومة من اداء الرسوم القضائية على
الدعاوى التي ترفعها ومن اداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور
والمخلصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة تدخل في محلول الحكومة بمعناها الواسع .

٢٤٣ -

ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وغو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونفا
للهيئة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر بإنشائها تعتبر
هيئة عامة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .
(ملك ٢٤٨/٢/٧٧ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبحث ١ :

اعفاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من الرسوم القضائية على
الدعوى التى ترفعها اعبالا لحكم المادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية
ينص فى المادة (٥٠) منه على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى
ترفعها الحكومة ماداً حكماً فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحدثت
الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف
والصور والمخصصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اعفى الحكومة من الرسوم
القضائية وقد استقر افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
على ان الهيئة العامة تدخل فى محلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى
من الرسوم القضائية .

— ٣٦٤ —

ومن حيث ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ وإمديلاتها - تعتبر هيئة عامة تابعة لوزارة الاصلاح الزراعى ، ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقيسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها .

(ملف ٢٥٤/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٣/٢/٢) .

القصل الماشر

رسوم متنوعة

الفرع الأول

رسم اشغال الطرق العامة

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

رسوم اشغال الطرق العامة التي تستحق على التوصيلات الخاصة
ينقل التيار الكهربائي للاغراض الصناعية بمدينة الاسكندرية — عبء هذه
الرسوم يقع على عاتق المشتركين انفسهم دون شركة لييون صاحبة امتياز
توزيع الطاقة الكهربائية للانارة بمدينة الاسكندرية ، فضلا عن بيع الطاقة
الكهربائية للاغراض الصناعية والقوى المحركة للمشركين ، ولا تلزم مؤسسة
الكهرباء والغاز لمدينة الاسكندرية بعد اسقاط الالتزام عن الشركة بهذه
الرسوم — اساس ذلك — هو اعتبار تلك التوصيلات مملوكة للمشركين لانها
مدت لمصلحتهم وعلى نفقتهم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على عقد الامتياز الذي كان مبرما بين شركة لييون
وشركاء وبلدية الاسكندرية في سنة ١٩٣٩ أن الشركة المذكورة منحت
بموجب هذا العقد احتكار توزيع الطاقة الكهربائية للانارة داخل المنطقة

المبينة بالخريطة الملحقة بعقد الامتياز ، كما خولت الشركة — بموجب هذا العقد — الحق في بيع الطاقة الكهربائية للاغراض الصناعية والقوى المحركة للمشتركين .

وقد كانت الشركة تقوم بعمل توصيلات لتوصيل الطاقة الكهربائية من شبكة التوزيع الرئيسية الى العدادات الخاصة بالمشتركين ، وكان المشتركون يحصلون نفقات عمل هذه التوصيلات ، ونظرا لأن التوصيلات المشار اليها تمتد لمصلحة المشترين وحدهم وبناء على طلبهم وعلى نفقتهم الخاصة ، لذلك فانها تعتبر ملكا لهؤلاء المشترين ، ومن ثم فانهم يعتبرون الشاغلين الفعليين للطرق بالتوصيلات الخاصة بهم والملكة لهم . وعلى ذلك يقع عبء رسم اشغال الطريق المستحقة من التوصيلات المذكورة على عاتق المشترين بالنسبة الى ما يتصل منها بالطريق العام .

واذا كانت بلدية الاسكندرية قد مهدت الى شركة ليبون بتحصيل الرسوم المشار اليها من المشترين (الشاغلين الفعليين) لحساب البلدية . وقد قبلت الشركة ذلك ، فان هذا القبول لا ينقل عبء هذه الرسوم من المشترين الى الشركة ، ذلك انها مدينة أصليا بهذه الرسوم ولا كتيبة للمشترين في الوفاء ولا يسحق وضعها القانوني أن تكون وكيلة من البلدية المذكورة في تحصيل تلك الرسوم ، ومن ثم فان الشركة لم تكن لتسأل عن الرسوم التي يتعذر عليها تحصيلها من المشترين .

وقد قضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ، بأن تؤول الى هذه المؤسسة جميع أموال وحقوق وموجودات شركة ليبون الخاصة بإدارة مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ومن ثم فان المؤسسة المذكورة لا تسأل الا عن الالتزامات المتعلقة بإدارة المرفق ، والتي كانت الشركة المسئولة عنها ولما كانت هذه الشركة غير مدينة ببقية رسم اشغال الطريق عن التوصيلات الخاصة بالمشتركين ، فانه بالتالى لا تعتبر

للمؤسسة. وجبنة بهذه الرسوم ، ولا يلتزم بأدائها من أموالها الخاصة ،
وانها يتعين على شبّون الإسكان والمرافق بمحافظة الإسكندرية (البلدية
سابقا) التحرى عن المشتركين الذين تعذر على الشركة بسببالة الذكر
الحصول منهم على الرسوم المشار اليها ومطالبتهم بأدائها رضاء
لوجهفشاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مؤسسة الكهرباء والجهاز
بمدينة الاسكندرية لا تعتبر مسؤولة عن اداء قية رسم اشغال الطريق
المستحقة من التوصيلات الخاصة بنقل التيار الكهربائى للأفرأش الصناعية
والقوة الجركة من شبكة التوزيع الرئيسية الى العدادات الخاصة
بالمشتركين ، وانما يلتزم بها هؤلاء المشتركين انفسهم ، ويتعين على
شبّون الاسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية مطالبتهم بمباشرة بقبسة
هذه الرسوم .

(لفتوى رقم ٢٨٩ - فى ٢٣/٤/١٩٦٢) .

قائمة رقم (١٩٩)

المبدأ :

تتولى النيابة العامة وهى تمارس اختصاص تنفيذ الاحكام الجنائية
تحصيل رسوم الاشغال والنظر المحكوم بها وتؤديها الى الجهة المستحقة لها
طبقا للقانون وهى الوحدات الجففة .

المجلس القومى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استعمال
مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق للمامة تضمنت .
الحكم على المخالف لإحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال .

الطرق العامة منرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويبدأ
ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى
تأريخ إزالة الإشغال . وقد جرى العمل على قيام إحياء بتحصيل ضعف رسم
النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال وتقوم أقسام الشرطة بتحصيل
الغرامة ، إلا أنه ورد لى وسط الاسكندرية كتاب نيابة الشئون البلدية
تطلب فيه موافاتها بإسماء المخالفين لتقوم بتحصيل ضعف رسم النظر
وخمسة أضعاف رسم الأشغال ، وهو ما اعتبره لى وسط الاسكندرية
سلبا لاختصاص الأحياء .

وباستعراض هذه النصوص استبان أن المشرع فرّض رسم نظر ورسم
اشغال على الميادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو صفاتها
الداخلية في حدود البلاد التي لها مجالس بلدية ، وذلك بمقتضى أحكام القانون
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ويتولى تحصيل هذه الرسوم من المدينة كل لى من
الأحياء في نطاقه عمالا لحكم المادتين ٥١ و ٦٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ ، وفرض المشرع على مخالفة أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦
أو القرارات المنفذة له في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢
عقوبة جنائية لى عقوبة الغرامة ، بالإضافة إلى إلزام المحكوم عليه برسم
نظر ورسم اشغال بغفته لى ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم
الاشغال . وقد قطع المشرع في تكليف الجزاء الذى يحكم به بأنه عقوبة الغرامة
ولى عقوبة محددة في قانون الضرائب . كما قطع في تكليف ما يحكم به كرسوم
نظر أو رسم اشغال مستقبيا في ذات النص طبيعة الفائدة من أنه رسم نظر
أو رسم اشغال دون أن يغير هذا التكليف ويحوله إلى عقوبة جنائية وهو
ما لو كان المشرع أراد له لنص عليه صراحة بوجود الحكم بغرامة تعادل ضعف
رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال . وإذا لم يفعل المشرع ذلك وهو
قادر عليه ، فإنه يكون قد استبقى حقيقة التكليف القانونى لهذه المبالغ وإنما
ضاعف ثنائها عند الحكم بالعقوبة الجنائية ووجد في وضع العقبة جزاء لى

المخالفة حتى يعلم المخالف أنه لن تصيبه العقوبة الجنائية بمقط بل سترتفع
مئة الرسم في حقه . غير أنه لما كان تنفيذ الأحكام الجنائية منوطا بالنيابة
العامة طبقا لقانون الإجراءات الجنائية فانها وهي تمارس اختصاصها في
تنفيذ الأحكام تتولى تحصيل المبالغ المحكوم بها أيا كانت صفتها ، وتؤدي المبالغ
التي لا تنطبق عليها وصف العقوبة الجنائية وهي الغرامة إلى الجهة التي
تسحبها أصلا طبقا لأحكام القانون وهي الوحدات المحلية .

(ملف ٢٩٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

الفروع الثاني

رسم اجبافي علي ضرائب الاطيان

قاعدة رقم (١٩٦)

المادة :

الرسوم الإضافية التي تفرضها بعض المديريات على ضرائب الاطيان -
تعتبرها هذه الضرائب وجودا وعدا - الامتياز من التفرقة الاسمية يقره
عليه الاعفاء من الرسوم الإضافية .

المجلس الإداري :

نص المضافة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ بوضع نظام لمجالس
المديريات على أن « المجلس المديرية أن يقرر وسبوا إضافية لمدة معينة على
ضرائب الاطيان في المديرية ويكون قراره قابلا ويصدر به مرسوم إذا لم
يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الاطيان في المديرية ويجوز للمجلس زيادة
الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الاطيان ولا يكون قراره
بالمناسبة للزيادة تأييدا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء ؛ ويصدر مرسوم
بذلك » كما نص المادة ١٩ يكرر منه المضافة بقرارات رقم ٢٤ لسنة
١٩٥٢ على أن « المجلس المديرية أن يقرر أيضا رسوما إضافية على ضرائب
الاطيان في المديرية لمدة معينة بما يوازي تكاليف إنشاء ما يدخل في حدودها
من الطرق الاقليمية وتعديلها ورصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال
صناعية ، ولا تكون هذه الرسوم نافذة الا اذا صادق عليها مجلس الوزراء
ويصدر بها مرسوم » ونص المادة ٢٤ من ذلك القانون على أن « تقع في
الاعباء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب
المضافة » .

والمستفاد من هذه النصوص ان المشرع خول مجلس المديرية الحق في عرض رسوم اضافية على ضرائب الاطيان في المديرية وبنسبة محددة من هذه الضرائب ومقتضى ذلك ان هذه الرسوم الاضافية التي تقرر بنسبة معينة من ضرائب الاطيان في المديرية هي تابعة لهذه الضرائب وجودا وعلما فحينما فرضت هذه الضرائب تبعها الرسوم وحينما كان الغاء عنها فلا رسوم ، وذلك تحقيقا للحكمة التي يستهدفها المشرع من الاعفاء عظيم مقتولا ان يقرر المشرع الغاء الممول من الضريبة الاصلية العامة لا اعتبارات خاصة برعاية صغار ملاك الاراضى الزراعية والتخفيف من اعبائهم ولا يتناول هذا الاعفاء الرسم الاضافى للضريبة في حين انه تابع لهذه الضريبة مقرر بنسبة معينة منها .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف للضريبة عن صغار ملاك الاراضى الزراعية تنص على ان « يعفى من ضريبة الاطيان كل مول لا يجاوز الضريبة المربوطة على اطيانه اربعة جنيهات في السنة » وتنص المادة الثانية على ان « المولدين الذين تجاوز الضريبة المربوطة على اطيانهم اربعة جنيهات في السنة ولا تزيد على عشرين جنيها يعفون من اربعة جنيهات من الضريبة في السنة » . فعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لمجلس المديرية فرض رسم اضافى على صغار ملاك الاراضى الزراعية الذين اعفوا بمقتضى هذا التشريع من ضريبة الاطيان على النحو المبين في النصين المشار اليهما فيعفون عن هذا الرسم اصلا اذا كان الاعفاء من الضريبة كاملا وذلك اذا لم تجاوز الضريبة المربوطة على الاراض اربعة جنيهات في السنة ويفرض برعاة الاعفاء من اربعة جنيهات من هذه للضريبة اذا زاد مقدارها على اربعة جنيهات في السنة ولم تجاوز عشرين جنيها .

« اهذه انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صغار ملاك الاراضى الزراعية الذين لا تجاوز الضرائب المربوطة على اراضيهم اربعة جنيهات في السنة المعفيين

بمقتضى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه من ضريبة الإطيان
يعفون أيضا من أداء الرسم المقرر بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٢ من
يولية سنة ١٩٥٤ بتقرير رسوم إضافية على ضرائب الإطيان لاتشاء وتجهيز
الطرق ووصلاتها بمديرية قنا فإذا زادت على أربعة جنيهات ولم تتجاوز
عشرين جنيتها في السنة خرض الرسم بمراعاة الاعفاء من أربعة جنيهات
من هذه الضريبة .

(فتوى رقم ٧٢١ - في ١٥ / ١٠ / ١٩٥٩) .

الفرع الثالث

رسم الإعلانات

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات - الإعلانات والبلاغات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون - نص المادة ٤ من القانون على إعفائها من الحصول على الترخيص - اتساع مآزل عبارة « السلطة العامة » في ظل نظام تدخل الدولة - اعتبار هيئة الإذاعة والتلفزيون سلطة عامة في مفهوم هذا القانون - أثر ذلك : إعفاء إدارة الإعلانات بالهيئة المذكورة من الحصول على ترخيص بإعلاناتها وبالتالي من الرسم المستحق عن الترخيص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات تنص على انه « يعفى من الحصول على الترخيص . .

ذ - الإعلانات والبلاغات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون . . . » .

ولما كانت السلطة العامة في النولة تبين حسب مظاهر أعمالها ووظائفها المخفية ، ويستعمل اصطلاح « السلطة العامة » اها للدلالة على الوظيفة ذاتها ، وأما للتعبير عن الجهة أو الشخص الذي يتولى تلك الوظيفة ، وهذا المعنى الأخير هو المقصود عندما تتحدث نصوص القانون عن حكم

يلزم السلطات العامة فيكون المراد بذلك الشخص أو الجهاز القائم على
أى وظيفة من وظائف الدولة .

والاتجاه الحديث في فهم نظرية الدولة ، وبخاصة في الجمهورية العربية
للمتحدة ، يؤيد تدخل الدولة وازدياد هذا التدخل في جميع المجالات ، الأمر
الذي رسم إبعاداً جديدة للسلطة العامة زادت فيها عمقا واتسعت عرضا ،
وبرز ذلك بصفة خاصة في دور السلطة التنفيذية ووظائفها باعتبارها
الإدارة العامة التي يظهر بواسطتها عمل كل السلطات الأخرى . وقد انعكس
هذا الاتساع على الفرع الأدنى لها وهو السلطة الإدارية التي تعددت ،
بالتالى ، وأجباتها وتوزعت الخدمات والشئون التى تتولاها وقد صاحب
ذلك توزيع لظك الواجبات والخدمات بين هيئات أو وحدات إدارية على
أساس القليلى أو منحللى .

ونظرا الى أن نشاط الاعلام الذى تقوم عليه هيئة الاذاعة والتلفزيون
هو من قبيل الوظائف الجديدة التى امتدت إليها إبعاد وظيفة الدولة ،
وسار بالتالى يشملها اصطلاح السلطة العامة بمعناه الوطنى ، كذا أن
الهيئة المذكورة القائمة على ذلك النشاط تدخل فى معنى السلطة العامة
الذى يعبر عن الأجهزة القائمة على وظائف الدولة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك تعتبر هيئة الاذاعة والتلفزيون سلطة
عامة ، وحين تقوم بإعلان من نشاطها المخول لها قانوناً اتباً تقوم بهذا
العمل الداخلى فى اختصاصها وتبعاً لذلك يسرى فى شأنها حكم الأنظمة
المشار اليه فى البلا (د) ، الكف نضه ، من المادة الرابعة من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ .

لذلك انتهى الرأى الى أن إدارة الاعلانات بهيئة الاذاعة والتلفزيون
مفاعة من الضمور على مرمى بالاعلانات التى قامت بتفكيكها على واجبات
مقرها ، وبالتالى تكون منفعة من الرسم المستحق على مثل هذه التراخيص .

« ملف رقم ٣٧/١٢/١٢٤ - فى ٢٩٦٥/٥/٢ - جلسة ٢١/٤/٦٦٩٨ »

الفرع الرابع

رسم امتحان بالجامعات

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

رسم الامتحان بالجامعات - الإعفاء من هذا الرسم - عدم جوازه حتى لو كان التخلف عن أداء الامتحان مستندا لعذر مقبول - القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ الذي يتضمن إعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان اذا تخلف عنه بعذر مقبول - يعتبر معذور الاثر في هذا الخصوص لخالفة نص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجامعات المصرية كانت تنص على انه « يصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان مجاز الرئيس للرسوب التعليمية ، وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها » وقد رددت ذات الحكم المادة ٢٨ من قانون الجامعات الحالي وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

وتفيذا لهذا الحكم نصت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ على اللائحة التي ظلت معمولا بها وقت صدور قرار المجلس الاعلى للجامعات بجلسة ٢٦ - ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ تطبيقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ « نصت هذه

المادة على أنه « لا يجوز الاعفاء من رسم الانتساب أو رسم الامتحان أو من جزء منهما بأي حال من الأحوال » وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات القائم نصاً مماثلاً هو نص المادة ١٢٠ .

ومما قد تقدم ان المشرع قد ناط برئيس الجمهورية وحده أن يحدد شروط الاعفاء من الرسوم الجامعية وأن القرار الجمهوري الصادر في هذا الشأن يحظر اعفاء الطالب المنتسب من رسوم الامتحان أي كانت الظروف ، ومقتضى ذلك أن كل قرار يصدر من سلطة أدنى من رئيس الجمهورية باعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان يكون قد جاوز اختصاصه ولا اثر له قانوناً .

وعلى هذا يكون القرار الصادر من المجلس الأعلى للجامعات بطلبية ٢٦ — ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ ممدوم الاثر فيما تضمنه من اعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان إذا تخلف عن حضوره بعذر مقبول .

(فتوى رقم ٩٩٨ — في ١١/٢٠ / ١٩٦٠) .

القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

رسم تحويلات

قاعدة رقم (١٥٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعانت والمساهمين - الواقعة المنشئة لفريضة التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعانت والمبالغ المرخصة بها للمسافرين الى الخارج - انقضاء هذه الواقعة عدم استحقاق الضريبة .

ماخص الحكم :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ (يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعانت والمساهمين) على أنه « تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعانت والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج ايا كان طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » .

ومؤدى النص المتقدم ، أن التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعانت والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج هي التي يتحقق بشأنها الواقعة المنشئة للضريبة المفروضة بالقانون المذكور ، أما الاتفاق المحلى بطريق الخصم الحسابات غير المقيمة ومن بينها الحسابات المجردة ، لدى البنوك المحلية فلا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق احكام هذا القانون ، اذ لا يؤدي ذلك الى دفع في الخارج ، وهو شرط أساسي

لاستحقاق تلك الضريبة ، ومن ثم لا يتحقق هذا الشرط بأضافة المبلغ محل هذا الإنفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة أجنبية لدى إحدى البنوك المحلية ، فبهما كانت المزايا المقررة في القانون والعرف الدوليين للسفارة الأجنبية وما يضيفاته عليها من أوضاع دولية . فان أرصدة هذا الحساب تظل واقما وقانونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ، ولا تعد عملا او حكما لدى بنوك الدولة الأجنبية ، ومن ثم فان المبالغ المضلفة عمليا الى أرصدة هذا الحساب لا يعد تحويلا الى الخارج في معنى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث انه في خصوص المنازعة ، فان الثابت من الاوراق ان المدعية قامت بتاريخ ١٩٧٤/٤/١ بصرف مبلغ من خستابها غير المقيم لدى بنك الاسكندرية لمصر قرض الليل — لحساب السفارة الفرنسية غير المقيم لدى بنك القاهرة ، فان ما تم على هذا النحو لا يعتمد من التحويلات الخارجية الرأسمالية التي تستحق عنها الضريبة المفروضة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وبالتالي فان الضريبة المخصومة من حساب المدعية بمناسبة هذه العملية (٥ ٪) تكون غير مستحق قانونا واجبة الرد ، مما يتعين معه الغاء القرار المطعون فيه فيما ينطوي عليه من امتناع من الغاء خصم هذه الضريبة .

(طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٢) .

الفرع السادس رسم قسمة الأوقاف

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

الرسم المقرر بمقتضى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإجراءات قسمة الأوقاف التي انتهت فيها الوقف — الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون غير ملزمة بإداء هذا الرسم عن الأراضي التي استولت عليها تخفينا لقوانين الإصلاح الزراعي .

ملخص الفتوى :

أن الظاهر من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، أن وزارة الأوقاف تستحق ٣٪ من قيمة الأعيان المقسومة أو المبيعة بصفة رسم نظير قيامها بإجراءات القسمة ، على أن يقسم هذا الرسم على المقتسمين كل بحسب حصته ومن ثم فإنه إذا ما كتبت حصة المقتسم التي احتضن بها تخضع في جزء منها لقانون الإصلاح الزراعي بحيث أنه بعد الاستيلاء على هذا الجزء يبقى له قدره من هذا النصيب ، فإنه لا يلزم إلا بإداء الرسوم المقررة قانونا من ذلك القدر المتبقى له فقط ، ولا يسأل عن الرسوم المستحقة من القدر المستولي عليه طبقا لقانون الإصلاح الزراعي .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الرسوم المستحقة من القدر المستولي عليه من نصيب المقتسم طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي ، نقه وإن كان الأصل في الخضوع للغير ، والرسوم هو المساواة بين الأبرار وإشغاض القانون

العام ، اذا كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا مما يقوم به الأفراد ، الا انه اذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة . وميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة ، فانه لا يخضع للضرائب والرسوم ، لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات واستغلالها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه . وتأسيسا على ذلك فان الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون غير ملزمة بإداء الرسوم المشار إليها عن الأراضي التي استولت عليها بتنفيذ لقوانين الإصلاح الزراعي .

١٠ من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتي :
أولا — التزام المقتسم بإداء الرسوم المستحقة لوزارة الأوقاف على أساس ما بقي له من نصيب في الأرض المقتسمة بعد استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على ما يزيد على النصاب المسموح بملكته وفقا لقانون الإصلاح الزراعي .

ثانياً : عدم التزام الهيئة المذكورة بإداء الرسوم المستحقة من القدر الذي تم الاستيلاء عليه من نصيب المقتسمين طبقا لقانون الإصلاح الزراعي ..

(ملف ١٤٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٣/١/١٠) .

الفصل الرابع

رسم ملكية زراعية لتحويل صندوق الممتلكات الاجتماعية

المادة رقم (١٦١)

المادة :

التزام الشركات الزراعية المملوكة بملكية كتيبة الدولة بأداء للرسم المقرر بالمادة ٦ من المذمة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

المشرع رعاية منه للعاملين الذين لا يبيعون من قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ويضع نظاما خاصا للتأمين عليهم ، وفي سبيل ذلك انشا صندوق بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق فرض رسم حدد قيمته سلفا عن كل فدان وجعل الأرض وعاء له ، والنظم ملاكها بأدائه بغض النظر عن شخصيتهم وأيا كانت صلتهم ولم يعلق التزامهم بأداء هذا الرسم على ما اذا كانوا يؤدون اشتراكات تأمينية من المملوكين لديهم ، وخول المشرع وزير الزراعة سلطة وضع قواعد موضوعية لتنظيم إعفاء أراضي الحدائق دون غيرها من هذا الرسم اعفائها كلياً أو جزئياً مجرداً من أشخاص وصفات ملاكها .

واعمالاً لهذه السلطة اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ بأعفاء أراضي الحدائق كلياً أو جزئياً من الرسم المقرر عليها بمراعاة عمرها وبحسب نوعها . وبناء على ما تقدم فإن الشركات الزراعية المملوكة ملكية تامة للدولة تلتزم بأداء الرسم المنصوص عليه بالبنود السادس من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ولا يستقطب عنها هذا الالتزام كونها مملوكة للدولة ملكية كاملة ولا يعفيها منه أدائها اشتراكات تأمينية عن مبالها ،

لأن الرسم هنا مفروض على الشركة ذاتها بغض النظر عن صفة مالكها
والنظام التأميني المطبق على عملها ، كما لا يجوز لوزير الزراعة إصدار
قرار بإلغاء هذه الشركة بذاتها من الرسم لأنه لا سلطان له على سلطة
الإلغاء الكلى أو الجزئى مقصورة على إرائى الجديان دون غيرها ، فلها
تتصرف في وضع قواعد عامة تنصب على الإمكان بذاتها مجردة من شخصية
مالكها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتتبع إلى
خضوع الشركة الزراعية المملوكة ملكية كاملة للدولة للرسم الجدير بالبند
السياسي من المباداة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٢١٦/٢/٣٧ - جلسة ١١/١٢/١٩٧٩) .

الفرع الثامن

بسم مولاي وبنات وارصفة وسقيل

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الأرشفة بميناء الاسكندرية —
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في شأن رسوم الموانئ والمخازن والأرصفة
والسقيل — اعفاء سفن الاتحاد السوفيتي التجارية من الرسوم المقررة بكل
من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما
مى كانت هذه الرسوم قد استحققت عليها بسبب تنفيذ العقود المبرمة بين
الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لأغراض التسليح — أسس
نك أحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة
بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المسبقة المعدل بالقانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود
الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية المعدل
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ ينص في مادته الأولى على أن « تعفى
من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمنظمات الأجنبية التي
تتمتع معها وزارة الحربية بشأن عقود مقاولات الأعمال والخدمات
وتوريد المعدات والآلات مى كانت هذه العقود لازمة لأغراض التسليح » .

ولا يسرى هذا الاعفاء اذا كان المؤسسة الأجنبية فرع في
الجمهورية العربية المتحدة وأبرم العقد مع هذا الفرع .

كما تعفى وزارة الحربية من أداء جميع أنواع الضرائب الجبركية
وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الأشياء التي ترد تنفيذا
للعقود المشار إليها .

ومناد هذا النص أن الحكومات والمؤسسات الأجنبية التي تتعاقد
معهها وزارة الحربية لأغراض التسليح تعفى من جميع أنواع الضرائب
والرسوم التي تستحق بمناسبة هذه العقود (ما لم يكن للمؤسسة
الأجنبية فرع في مصر وأبرم العقد مع هذا الفرع) . وهذا الاعفاء
جاء عاما وشاملا ، فهو يشمل جميع أنواع الضرائب والرسوم التي
تستحق في شأن تلك العقود ، فسواء كان العقد ذاته أو كان تنفيذه
أو أى اثر ما أثاره ، هو الواقعة المنشئة أو هو السبب في استحقاق
الضريبة أو الرسوم ، فانه يتعين أعمال الاعفاء المقرر بهذا القانون .

ومن حيث أن العقود التي أبرمت مع الاتحاد السوفيتى لتوريد
الأسلحة تضمنت نصا على أن يتم نقل المعدات المتعاقد عليها بواسطة
الأسطول التجارى السوفيتى وهذه العقود مبرمة مع حكومة أجنبية ،
فمن ثم توافرت في شأنها شروط الاعفاء المقرر بالمادة الاولى من القانون
رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ووجب بالتالى اعفاء حكومة
الاتحاد السوفيتى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تستحق
بمناسبة هذه العقود وهو ما يشمل إعفاء السفن من جميع الرسوم
المقررة أصلا على السفن التجارية بصفة خاصة .

ومن حيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الإرشاد بيناء
الاسكندرية ينص في مادته الاولى على أن « يكون الإرشاد بيناء
الاسكندرية اجباريا بالنسبة لجميع السفن لدى دخولها مناطق الإرشاد
أو تحريكها فيها أو خروجها منها مقابل أداء الرسم المقرر في هذا
القانون » . وبين في الباب الرابع منه رسوم الإرشاد وتعيينات

المرشدين ، كما ألزم في المادة ١٩ كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد لا تستعين بخدمات المرشد بأداء رسوم إضافية حددها فضلا عن الرسم المقرر .

فرسوم الإرشاد المقررة بهذا القانون هي رسوم بالمعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، بحسبان أن الرسم هو مبلغ يؤدي مقابل خدمة معينة ذات نفع عام تعود على مؤديه بالذات بنفعة خاصة ملموسة . ولا يؤثر في اعتبار رسوم الإرشاد « رسوما » كونها تصرف الى هيئة الإرشاد تطبيقا لما تنص عليه المادة ١٨ من القانون المذكور ، فذلك لا يعدو أن يكون تحديدا لمصرف الرسم بعد جبايته ويوسع المشرع أن يغير في هذا المصروف ما شاء أو يوجهه كيفما شاء ، دون أن تتأثر طبيعة المبلغ ذاته من ناحية كونه رسما من الرسوم وبفضلا عن ذلك فإن المشرع قد فرق في القانون سالف الذكر بين رسوم الإرشاد وبين التعويضات والمكافآت التي تؤدي للمرشدين وهذه الأخيرة في التسمية في القانون ذاته تثبت أن المشرع قصد صراحة اعتبار مقابل الإرشاد رسما ومن ثم فإنه يدخل في نطاق الرسوم التي يشملها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في شأن رسوم الموانئ والمنائر والأرصعة والسقايل فرض رسوما معينة على السفن التي ترسو في ميناء الاسكندرية وعلى السفن التي ترسو على الأرصفة والسقايل ، كما فرض رسم منائر ورسم ترخيص في السفر ... الخ ، ولا شك في أن هذه جميعها رسوما بالمعنى الفني لهذا التعبير .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن سفن الاتحاد السوفيتي تخفى من الرسوم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ عند نظرها معاهدات التسليح المتعاقدة عليها مع حكومة الاتحاد السوفيتي . وهذا الاعفاء تطبيق مباشر لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ وليس استنادا الى ما تضمنته العقود المبرمة في هذا الشأن من أن الاتحاد السوفيتي لا يتحمل أية مصاريف

أو رسوم في ميناء الاسكندرية ، ومن ثم فإن الالتزام بالرسوم المذكورة يسقط كلية طبقا لنص القانون مما لا يجوز معه القول بانتقال عبئه إلى وزارة الحربية تنفيذاً لمقتضى الشرط الوارد في تلك العقود .

ولا يغير من هذا النتيجة ما ذكرته الهيئة من أن الاعفاء المذكور يؤثر على إيراداتها ، فذلك اعتبار لا ينهض لمعارضة النص الصريح على الاعفاء ولا يصلح سنداً لمخالفته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سفن الاتحاد السوفيتي التجارية تعفى من الرسوم المقررة بكل من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ متى كانت هذه الرسوم قد استقطعت عليها بسبب تنفيذ العقود المبرمة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لأغراض التسليح .

(جلف ٢٩٥/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .

الفرع التاسع رسم نظافة عامة

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

رسم النظافة العامة المقررة على شاغلي المقار المبنية طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة — عدم استحقاقه على المصالح الحكومية ومنها مصلحة الضرائب — عدم التزام مالك المقار المؤجرة للمصالح الحكومية بتخصيص هذا الرسم من المصالح المستأجرة أو بادائه نيابة عنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة تنص على أنه « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو المقار المبنية بها لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة . »

وينشأ في كل مجلس محلي يفرض فيه الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة . »

ونص في مائه الاولى على أن « يفرض على شاغلي المقار المبنية الواقعة في حدود محافظة الاسكندرية رسم اجباري قدره ٢٪ من القيمة

الإيجارية السنوية لهذه المباني ويعفى من أداء هذا الرسم شاغلو العقارات المعفاة من الضريبة المبينة طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ .

وتنص المادة الثالثة على أنه « على ملاك العقارات أو المنتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها شهريا وأداؤه في المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن رسم النظافة العامة المشار اليه وان كان مخصصا لغرض معين (سنون النظافة العامة) وأنه يسرى على جميع المستأجرين أيا كانت صفاتهم وان هذا الرسم بحسبانه قد اتخذ طابعا عاما واجباريا ، ومن ثم فانه يكون في حقيقته من قبيل الضريبة المباشرة المفروضة على المستأجرين والأصل في الخفوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد وأشخاص القانون العام اذا تحققت في نشاطهم الواقعة المنشئة للضريبة ، الا انه اذا كلن الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانيته هي جزء من الميزانية العامة للدولة أو ملحقة بها فانه لا تخضع للضرائب والرسوم واذ كانت المصالح الحكومية لا تخضع لهذا الرسم فان ملكى العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصيلها من هذه المصالح أو أدائها نيابة عنها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رسم النظافة العامة المقرر على شاغلي العقارات المبنية طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ لا يستحق على المصالح الحكومية ومنها مصلحة الضرائب .

وأن ملاك العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية غير مكلف بتحصيله من المصالح المستأجرة أو بإدائه نيابة عنها .

(فتوى رقم ٥٩٦ — فى ٢٧/٥/١٩٦٩)

رسوب وظیفی وتصحيح اوضاع المابلین

الفصل الأول : نطق سريان قانون تصحيح اوضاع المابلین رقم ١١.
لسنة ١٩٧٥ ومناطق الإمادة من احكامه

الفصل الثاني : مؤهل دراسی

الفرع الأول : تقسيم المؤهلات الى علية وفوق المتوسة

اولا — مؤهل عال

ثانيا — مؤهل فوق المتوسط

ثالثا — مؤهل متوسط

الفرع الثاني : بعض المؤهلات الدراسية

اولا — الماجستير

ثانيا — دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة

ثالثا — دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء

رابعا — دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء

خامسا — دبلوم الفنون التطبيقية

سادسا — دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق

بشهادة الثانوية (القسم الثاني او القسم الخاص)

سابعا — شهادة الثانوية العامة (التوجيهية)

ثامنا — شهادة الإعدادية الفنية .

تاسعا — شهادة الإعدادية الزراعية .

عاثرا — الشهادة الابتدائية للصناعات .

- حادى عشر — شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية .
- ثانى عشر — شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة
• بشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها .
- ثالث عشر — شهادة فلاحه البساتين والحدائق .

الفصل الثالث : الجداول •

- الفرع الاول : ماهية الجداول بصفة عامة .
- الفرع الثانى : مناهج تطبيق الجداول .
- الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول .
- الفرع الرابع : تطبيق الجدول الثالث .
- الفرع الخامس : تطبيق أكثر من جدول .
- أولا : تطبيق الجدولين الاول والثانى .
- ثانيا : تطبيق الجدولين الثالث والخامس .
- ثالثا : التثقل بين الجدولين الثانى والجدول الاول وبين الرابع والثانى .
- الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق .

الفصل الرابع : المدد

- الفرع الاول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدة الكلية .
- الفرع الثانى : كيفية حساب مدد الخدمة الكلية .
- الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة .
- الفرع الرابع : حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة في المشروعات
التي تؤول للدولة .
- الفرع الخامس : حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة العليا لشمعون
مهجرى فلسطين .
- الفرع السادس : حساب التجنيد في المدة الكلية المشترطة للترقية .

الفرع السابع : عدم جواز حساب مدد العمل بالجيش البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية .

الفرع الثامن : لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة الى اقدمية الفئة الاعلى عن فئة التعمين .

الفرع التاسع : مدى الاعتماد بمدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي بعد التعمين في الوظيفة المقررة للمؤهل .

الفرع العاشر : طلب حساب مدة الخدمة السابقة .

الفرع الحادى عشر : اضافة مدة الى المدة المشترطة للترقية .

الفرع الثانى عشر : تخفيض المدد الكلية .

الفرع الثالث عشر : انقاص مدد الخدمة الكلية للحصول على الدكتوراة او الماجستير .

الفرع الرابع عشر : انقاص المدد الكلية المشترطة للترقية بالنسبة للطبيب المتفرغ .

الفصل الخامس : الترقية .

الفرع الاول : من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية التى ينتهى اليها .

الفرع الثانى : تحديد تاريخ معين للترقية ان يختلف حكمه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها .

الفرع الثالث : حظر الترقية الى اكثر من فئتين ماليتين خلال السنة الواحدة .

الفرع الرابع : اثر موانع الترقية .

الفرع الخامس : مدى جواز سحب الترقية الباطلة دون التقيد بميعاد

الفصل السادس : الزميل .

الفرع الأول : شروط الزميل .

الفرع الثاني : يشمل الزميل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة

سابقة .

الفرع الثالث : ليس ب لازم التطبيق بين المؤهل .

الفرع الرابع : مفهوم الزميل في ضوء القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يمثل

مبدأ عاما ولكن ليس ثمة ما يمنع من أن يخرج القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ملك المبدأ .

الفرع الخامس : المعينون بأقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق

في شأنهم معنى الزميل .

الفرع السادس : تنفي صفة الزميل عن عين نتيجة لسابقة عامة .

الفرع السابع : لا تحل المحكمة محل المدعى في التقصى عن الزميل

المراد المساواة به .

الفصل السابع : اقدمية

الفصل الثامن : آثار مالية .

الفرع الأول : تدرج المرتب على اثر الترقية .

الفرع الثاني : علاوة بسبب الترقية .

الفرع الثالث : فروق مترتبة على الترقية .

الفصل التاسع : الصبية والاشراكات ومساعدو الصناع .

الفصل العاشر : اختيار التسوية .

الفصل الحادى عشر : القطاع العلم .

الفصل الثانى عشر : مسائل عامة ومتنوعة .

الفرع الأول : عدم انطباق نظام تسعير الشهادات بعد اعتماد جداول

التوصيف والتقييم .

الفرع الثانى : تصحيح تسويات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ لتكون

مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الفرع الثالث : سحب التسويات التى اجريت طبقا للقانون رقم ٨٣

لسنة ١٩٧٣ يستتبع اعلنة تسوية الحالة بالتطبيق

القانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الرابع : التعديلات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

لا تؤثر فى اعلنة غلاء المعيشة التى ربطت على اساس

ربط فئة العمال الوظيفية فى اول ديسمبر ١٩٧٤ .

الفرع الخامس : وضع العاملين الذين افسدوا فى بعثات تدريبية الى

الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على

دبلوم الفنون والصناعات .

الفرع السادس : تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين

بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات

الاقتصادية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى .

الفرع السابع : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قضاى

العاملين لم يبلغ بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثامن : قرارات المرسوم الوظيفي الصادرة من وزارة الخزانة

منذ عام ١٩٦٨ استنفدت اغراضها بالنسبة للماملين

الذين استوفوا آنذاك شروط تطبيقها .

الفرع التاسع : احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الاصل المام

الذي يرجع اليه في حالة عدم وجود نص في القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع العاشر : اخفاء الحصول على مؤهل دراسي .

الفرع الحادي عشر : عدم جواز انطمن على القرارات الادارية السابقة .

الفصل الأول

نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومناظ الافادة من احكامه

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يخاطب سوى العاملين من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الخدمة فعلا عند نفاذه في ١٩٧٤/١٢/٢١ — اساس ذلك — جداول بند الخدمة المحسوبة في الاقدمية الملاحقة بالقانون سالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من احكامه تضمنت بياناً بالفئات التي يمكن الترقية اليها وجمعت الفئة الثالثة ١٤٤٠/٦٨٤ اعلى فئة يمكن الترقية اليها وفقا للمدد الواردة بها الترقية للفئة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ لا تكون الا من بين شاغلي الفئة الثالثة وذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١٧ من القانون.

المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على انه « تسري احكام القانون المرافق على :
(١) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادة (١) و (٣) من القانون المرافق » .

وتنص المادة الخمسة من ذات القانون على أن « تعتبر الجداول الملحقه بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون » .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص في القانون المرافق أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليها حسب الأحوال » .

وتقرر المادة التاسعة منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المسنين بالدولة والقطاع العام على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى الدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » .

كما تنص المادة ١٧ منه على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حملة المؤهلات العليا ونوفق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية : » .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لجداول مسدد الخدمة الكلية المحسوبة في التقديمية الملحقه بالقانون مسالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أحكامه أنها تضمنت بيفات بالفئات الوطنية التي يمكن

الترقية اليها طبقا للشروط والأوضاع التي تقررهما وجعلت الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أعلى فئة يمكن الترقية اليها وفقا للعدد الواردة بها ، كما تضمن القانون حكما خاصا بالترقية للفئة الثانية (٨٧٦ - ١٤٤٠) من بين شاغلي الفئة الثالثة اذا استوفوا الشروط والأوضاع والمدة المنصوص عليها بالمادة ١٧ منه مما يؤدي الى القول بأن هذا القانون لا يخاطب سوى العاملين من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الخدمة فعلا عند نفاذه في ٧٤/١٢/٣١ بحسبان أن الأحكام التي جاء بها هذا القانون لم يرد بها المشرع ارساء قواعد دائمة في شأن ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم بل هي أحكام وقتية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة في تاريخ العمل والتي صدر التشريع لمواجهةها ومن ثم فإن أحكام هذا القانون لا تسري الا في المجال الذي حدده المشرع وبالشروط والأوضاع التي تقررهما ومنها كون العامل وقت العمل بأحكامه في ١٩٧٤/١٢/٣١ من شاغلي الفئة الثالثة أو ما دونها ، اذا كان العامل في هذا التاريخ من شاغلي الفئة الثانية أو ما يعلوها فانه يخرج من عداد المخاطبين بأحكامه .

ومن حيث انه يبين من استقراء الاوراق ان العامل المعروض حالته كان يشغل الفئة الثانية (٨٧٦/١٤٤٠) في ١٩٧٣/١٢/٣١ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فانه يخرج من عداد المخاطبين بأحكامه وتكون القضية التي أجريت له بارجاع أقدميته في الفئة الثالثة الى ١٩٦٦/١٢/١ مع تدرج مرتبه بالصلوات طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غير قائمة على أساس من القانون ويتمين سحبها دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع العاملين الشاغلين للفئة الثانية وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأحكام هذا القانون ومن ثم فإن العامل المعروض حالته لا يستفيد من أحكام القانون المشار اليه .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

مفاد الإفادة من أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته أن يكون العامل موجوداً في الخدمة في تاريخ العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤ — مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع منه حتى ١٢/٣١/١٩٧٧ بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و٢٣ لسنة ١٩٧٨ — لا يخل بهذا الأصل المقرر — آثار هذا التعديل قاصرة على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ — أساس ذلك — النص الصريح على العمل بأحكامها اعتباراً من التاريخ المشار إليه — أثر ذلك — عدم إفادة العامل المعين تعييناً مبتدأ بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من أحكامه .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه يبين من استعراض نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام أنه يشترط لانطباق أحكام القانون المشار إليه على العامل أن يكون في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون المنكوز في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، ولا يقدح في ذلك صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بعد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحق به حتى ١٢/٣١/١٩٧٦ — ثم مد العمل بها مرة أخرى بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في ١٢/٣١/١٩٧٧ إذ أن هذا المد لا يخل بالأصل المقرر وهو ضرورة وجود العامل في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٢/٣١/١٩٧٤ بدليل ما نص عليه كل من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و٢٣ لسنة ١٩٧٨ من العمل بأحكامهما اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويقتصر أعمال أثر التعديل بالنسبة للعاملين الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ومن حيث أنه في الحالة المفروضة فانه ولئن كان القابل/..... موجودا بخدمة وزارة الداخلية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا أن خدمته بها انتهت بالاستقالة والتحق بعمل جديف بخدمة الشركة المصرية لاممال النقل البخري من طريق التعيين المبتدأ في ١١/١١/١٩٧٦ اي بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم أصبح في مركز قانوني جديد منبت الصلة بمركزه السابق بوزارة الداخلية الا يستصحب في وظيفته الجديد بالشركة مركزه السابق بوزارة الداخلية وبالتالي لا تنطبق أحكام القانون رقم ١٩٧٥ وتعديلاته على مدقن تجنيده وخدمته السابقة بوزارة الداخلية ولا يجوز خسابها ونفسا لأحكامه ضمن مدة خدمة الكلية لترقيته بالشركة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم امادة/..... من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٤٧٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

عدم جواز افادة العاملين المعينين بمكافآت شاملة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/١٢/١٩٧٤ من أحكام ذلك القانون سواء ما تعلق منها بالترقيات أو بتسوية حملة المؤهلات .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون المشار اليه بنعت الأساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية وتخفيض الفئة المالية للعامل وقت نشر القانون نتيجة لتطبيق أحكامه ، وأن المادة السادسة من مواد الاصدار تنص على أنه : « بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام

(م ٢٦ — ج ١٦)

العاملين المدنيين بالدروب أنشأه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالتطبيق لأحكام القانون المرافق ... وفيها عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية إليها تطبيقاً لأحكام القانون المرافق منشأة بصفة شخصية ... » .

وتنص المادة التاسعة على أن : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » . وقد تضمن هذا القانون في الفصل الأول بالمواد من (١) إلى (٤) أحكاماً دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف ، كما تضمن في الفصل الثاني أحكاماً دائمة خاصة بتقييم المؤهلات في المواد (٥) و(٦) و(٧) وأحكاماً أخرى مؤقتة خاصة بالتسويات في المواد من (٨) إلى (١٤) تتعلق بتطبيق القوانين أرقام ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكري و٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية و٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ونصت المادة الثامنة من هذا الفصل على أن : « يعتبر حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المصادلة لها وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الأقدمية الافتراضية المقررة . وتدرج مرتبات من تسوى حالتهم طبقاً للفترة السابقة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .. » . أما الفصل الثالث من ذلك القانون فقد تضمنت أحكاماً مؤقتة بالترقيات الحتمية تضمنتها المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) ، ونصت المادة « ١٥ » على أن : « يعتبر من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدد .

ماذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ . « . وفي الفصل الرابع من القانون وضع المشرع في المواد من (١٨) الى (٣٢) قواعد حساب مدة الخدمة الكلية المشترطة للترقية الى الفئات الاعلى وفقا للجدول المرفقة بالقانون ، والتي خصص المشرع كلا منها لطائفة من العاملين بحسب الفئة المقررة لبداية التعيين .

ويبين مما تقدم ان المشرع اعتد في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتقييم المالى للشهادات الدراسية وبالفئة التى يشغلها العامل وقت نشر القانون بمنع المساس بهما ، واعتد بالحالة التى يكون عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به كأساس لتطبيق احكامه ، وخصص الفئات المالية الخالية في الموازنة للترقية التى اوجبتها ، ولم ينشئ فئات مالية الا لمواجهة تلك الترتيبات الحتمية التى تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصفة شخصية . وتناول التعمين باحكام عامة دائمة فلم تشمل اى حكم وقتى من شأنه تغيير اوضاع العاملين القائمة . وعندما تناول تقييم المؤهلات وضع لها تمارينا دائمة وبدايات تعيين محددة اما التسويات المؤقتة فان اعمالها وفقا لاحكام بعض القوانين التى اراد المشرع التوسع في تطبيقها او تعديل احكامها .

وفيما يتعلق بالتسوية التى قررتها المادة الثامنة مانها اوجبت وضع الموجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على الفئات المقررة لمؤهلاتهم على أن تدرج مرتبات من كان يشغل منهم تلك الفئة قبل التسوية بمؤهل ادنى بالعلاوات القانونية المقررة بفر تأجيل ، الامر الذى يدل على ان المشرع قصد بذلك الحكم حاملى المؤهلات الشاغلين لفئات اقل من تلك المقررة للمؤهلات الاعلى الحاصلين عليها او الشاغلين للفئات المقررة لمؤهلاتهم الاعلى بموجب مؤهلات ادنى منها . وبذلك لم تتضمن تلك المادة حكما من مقتضاه وضع من لم يشغل فئة مالية قبلها على فئة مالية ، ولم تقرر انشاء فئات مالية لمواجهة هذا الوضع .

اما بالنسبة الى الترتيبات الحتمية التى تضمنها القانون فانه اوجب

اجراءها في ذات المجموعة الوظيفية التي يشغلها العامل ، الامر الذي يقطع في الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسابه لاحدى المجموعات الوظيفية . واذا كان المشرع قد اوجب في الفقرة (د) من المادة (٢٠) بن القانون ترقية العامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال قبل نشر القانون بمجموعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثاني حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم بمجموعة الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول ، فان هذا الحكم يقتضى هو الآخر الاعتداد بالمجموعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجوب شغل فئة مالية للامانة معه .

كما ان المشرع ربط حساب المند الكلية المشترطة لاجراء الترتيبات التحتمية بالفئات المالية ولم يعقد يترك المدد في تحديد فئة بداية تعيين العامل ، ولم يربط عليها تغييرا في بداية مدة خدمته ، وانما اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضربها الى مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فان حسابها لا يؤدي الى تغيير الوضع الذي دخل عليه العامل في الخدمة .
اول مرة .

ولما كان الامر كذلك وكلفت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، تطبق في انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل به ، بانه يخرج عن نطاق المخاطبين باحكام العاملين المعينين بمكافآت شاملة في هذا التاريخ لفئة المؤهلات او ما كان خاصا بالترقيات التحتمية ، وذلك لان تغيير اوضاع هؤلاء العاملين بتسوية حالاتهم على انبياس وضعهم على فئات مالية يحتاج الى ارادة صريحة قاطعة بتبرير والى اعتمادات مالية لانشاء الدرجات التي تواجه امباء التطبيق وذلك اثر لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في اي حكم من احكامه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم اعادة العاملين المعينين بمكافآت شاملة من احكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ قاطعة الدلالة على انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية في تاريخ العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤. فحسب — يخرج عن نطاق المخاطبين بأحكام القانون المذكور العاملون المميزون بمكافأة شاملة في هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصت على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق : ١ — المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون بما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ... ج — تخصيص الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق في تاريخ العمل هذا القانون ... كما نصت المادة السادسة على أنه « بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة الترقية عليها بالتطبيق لأحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون ... وفيما عدا الفئات الحالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية إليها تطبيقا لأحكام القانون المرافق منشأة بصفة شخصية وتلغى هذه الفئات عند خلوها من شاغليها » ثم نصت المادة التاسعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه يتضح من أحكام القانون المذكور أنه تناول بالتنظيم في الفصل الأول منه في المواد من ١ الى ٤ أحكاما دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف وأوضح الأسس التي يتم بمقتضاها هذا التعيين كما تناول

في الفصل الثاني في المواد ٥ و ٦ و ٧ أحكاما دائمة خاصة بتقييم المؤهلات الدراسية المختلفة وفي المواد من ٨ الى ١٤ أحكاما أخرى مؤقتة خاصة بالتسويات ونصت المادة ٨ على أن « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحلّة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقضية الامتراضية المقررة وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقاً للفقرة السابعة من الموجودين في الفئة المقررة وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقاً للفقرة السابعة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة » .

أما الفصل الثالث فقد تناول أحكاماً مؤقتة خاصة بالترقيات الحتبية انقطعتاً المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ ونصت المادة ١٥ على أن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ .

ثم وضع المشرع في الفصل الرابع في المواد من ١٨ الى ٢٢ قواعد حساب مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية إلى الفئات الأعلى ونفاً للجداول المرفقة للقانون والتي خصص كلا منها لطائفة من العاملين بحسب الفئة المقررة لبداءة التعيين .

ومن حيث أنه يتضح من جباة تلك النصوص أن المشرع كما اعتد بالتقييم المالي للشهادات الدراسية فقد اعتد أيضاً وعلى وجه الخصوص بالفئة المالية التي يشغلها العامل وقت نشر هذا القانون إذ منع المساس بهذه الفئة واعتد بالحالة التي كان عليها العامل في

٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العمل بالقانون كأساس لتطبيق أحكامه وخصص — على وجه صريح — الفئات المالية الحالية في الموازنة للترقيات أوجبها ولم ينشئ فئات مالية إلا لمواجهة الترقيات الحتمية التي تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصفة شخصية وكذلك فإنه يتضح من استعراض أحكام هذا القانون أنه تناول التعيين بأحكام دائمة عامة لم يشمل أى منها حكما وقتيا من شأنه تغيير أوضاع العاملين القائمة وقت نفاذه وعندما تناول تقييم المؤهلات وضع تعاريف دائمة وبدايات تعيين محددة — أما التسويات المؤتمة فقد عملها وفقا لأحكام بعض القوانين التي أراد المشرع التوسع في تطبيقها أو تعديل أحكامها — ونينا يتعلق بالتسوية التي قدرتها المادة ٨ سائلة الذكر فقد أوجبت وضع الموجودين في الخدمة من حلة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون في الفئات المقررة لمؤهلاتهم على أن تدرج مرتبات من يشغل منهم تلك الفئة قبل التسوية بالعلاوات القانونية المقررة بغير تأجيل الأمر الذي يدل على أن المشرع قصد بهذه المادة حاملي المؤهلات الشاغلين لفئات أقل من تلك المقررة لمؤهلاتهم المادة حاملي المؤهلات الشاغلين لفئات أقل من تلك المقررة لمؤهلاتهم وعلى هذا لم تتضمن تلك المادة من قريب أو بعيد حكما من مقتضاه وضع من يشغل فئة مالية في فئة مالية ولم تقرر انشاء فئات مالية لمواجهة هذا الوضع — أما بالنسبة الى الترقيات الحتمية التي تضمنها القانون فإنه أوجب اجراءها في ذات المجموعة الوظيفية التي يشغلها العامل وهذا الأمر قاطع في الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسبه الى إحدى المجموعات الوظيفية وحتى يتسنى بالتالى اجراء الترقية الحتمية التي انتظها القانون — وغنى عن البيان أنه وإن كان المشرع قد أوجب في الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون ترقية العامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال قبل نشر هذا القانون بمجموعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثانى المرافق للقانون حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم بمجموعة

الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول فان هذا الحكم يقتضى هو الآخر الاعتراف بالمجموعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجوب شغل فئة جالية للانفاذة منه - ويضاف الى ذلك ان المشرع ربط المدد الكلية المستغرطة لإجراء الترقيات الحتمية بالفئات المالية ولم يعدد بذلك المدد في تجديد فئة بداية تعيين العمال ولم يرتب عليها تغييرا في بداية مدة خدمته وانما اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضمها الى مدة خدمته الفعلية ومن ثم فان حسابها لا يؤدي الى تغيير النوضع القانونى الذى عين بهتفضاه العامل عند دخوله الخدمة لأول مرة .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على نحو ما سلف قاطعة في دلالتها على انطباقها على العاملين العاملين لفئات مالية في تاريخ العمل به في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ محسوب من ثم مائه يخرج عن نطاق المخاطبين باحكامه العاملون المعينون بكفاءة شاملة في هذا التاريخ اذ لا يفيدون منها ولا تطبق عليهم سواء ما كان متعلقا منها بالتصويات المقررة لحملات المؤاملات أو ما كان خاصا بالترقيات الحتمية ذلك لان تغيير اوضاع هؤلاء العاملين بتسوية حالاتهم على أساس وضعهم في فئات مالية يحتاج الى إدارة ثلوثونية صريحة قاطعة تقرر والى اعتمادات مالية لانشاء الدرجات التى توليها اعباء التطبيق وهو امر لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في أي حكم من احكامه .

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم ما استند اليه الحكم المطعون فيه في معرض سرعة حيثياته من تعديل للمادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بموجب القانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ واننى أصبحت نص على أن « يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى تاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ذلك ان كلا من هذين القانونين المعدلين نص على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فلا يفيد من احكامها الا العمل الذى يسرى عليه أصلا القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو - كما سبق - العامل المعين فعلا في فئة مالية في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية لم تعين في غنة مالية الا في ٢٦ من
يونية ١٩٧٦ أى بعد التاريخ الذى حدده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
للإفادة من أحكامه وهو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومن ثم فإنها لا تتبد
من الاحكام التى اتى بها — وأذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا
المنظر فإنه يكون قد خلف القانون فى تطبيقه وتأويله ويفقد الطعن فيه
تقائمه على سبب يبرره مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعية
المصروفات .

(طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — المخطئون بأحكامه — العاملون
التساقطون لفئات مالية في ٣١/١٢/١٩٧٤ — يخرج عن نطاق المخطئين
بأحكامه العاملون المقيمون بمكافاة شاملة في هذا التاريخ لحلة المؤهلات
أو كان خاضعا بالترقيات الحتمية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المسنين
بالنقطة والقطاع العام حددت المخطئين بأحكامه في ٣١/١٢/١٩٧٤
تاريخ العمل به العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجاءت المادة الثانية من
مواد اصدار القانون المشار اليه ومنعت تخفيض الفئة المالية
للإعمال وقت نشر القانون نتيجة لتطبيق أحكامه والمادة السادسة

من مواد الاصدار نصت على انه بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالنطق لاحكام القانون المرافق ... وفيما عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق منشأة بصفته شخصية ... وتضمن القانون في الفصل الاول احكام دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف كما تضمن في الفصل الثاني احكاما دائمة خاصة بتقييم المؤهلات . ونصت المادة الثانية على ان يعتبر حيلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة الموجودة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المماثلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب ... وتدرج مرتبات من تسوى حالتهم طبقا للفترة السابعة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة ... ونصت المادة ١٥ من القانون على انه « يعتبر من امضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من الشهر التالي لاستكمال هذه المدة »

ومن حيث انه يبين مما تستخدم ان المشرع اعتبر في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتقييم المالي للشهادات الدراسية وكذلك بالفئة التي يشغلها العامل وقت نشر القانون في ١٢/٣١/١٩٧٤ ومنع المساس بها واعتد بالحالة التي يكون عليها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل به كأساس لتطبيق احكامه وخصص الفئات المالية الخالية في الموازنة العامة للترقية التي اوجبها ولم ينشئ فئات مالية الا لمواجهة تلك الترتيبات الضمنية التي تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصفة شخصية وتناول التعيين باحكام عامة دائمة . وفيما يتعلق بالتسويات التي قررتها المادة الثانية فانها اوجبت وضع الموجودين بالخدمة من حيلة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على الفئات المقررة لمؤهلهم على ان تدرج مرتبات من كان يشغل

منهم تلك الفئة قبل التسوية بموئل أدنى بالعلوات القانونية المقررة الأمر الذى يدل على أن المشرع قصد بذلك الحكم حابلى المؤهلات الشاغلين لفئات مالية أقل من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى الحاصلين عليها أو الشاغلين للفئات المقررة لمؤهلاتهم الأعلى بموجب مؤهلات أدنى فيها وعليه فلم تتضمن تلك المادة حكما من مقتضاه وضع من لم يشغل فئة مالية قبلها على فئة مالية وبالتالي لم تقرر استثناء فئات مالية لمواجهة هذا الوضع . وكذلك بالنسبة الى الترفقيات الحتمية التى تضمنها القانون فانه أوجب اجراءها فى ذات المجموعة الوظيفية التى يشغلها المامل الأمر الذى يقطع فى الدلالة على وجوب شغل العلل لفئة مالية حتى يصبح بانتسابه لاحدى المجموعات الوظيفية .

ومن حيث انه ولما كان الأمر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قاطعة على انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية فى ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل به ، فانه يخرج من نطاقه المخاطبين بأحكامه العاملين المعينين بمكانة شاملة فى هذا التاريخ لحلة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترفقيات الحتمية .

ومن حيث أن المطعون ضده كان فى ١٢/٣١/١٩٧٤ معينا بمكانة شاملة فينحصر عنه أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويمتبر من غير المخاطبين بأحكامه .

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قضت بتسوية حالة الماملين الذين يسرى فى شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧، على النحو المبين بتلك المادة —

يحدد نطاق المخاطبين بحكم هذه المادة بالمعلمين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهم المعلمون الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حددتهم مادته الثانية ، وكذا المعلمون الحاصلون على مؤهلات أعلى ولم تتم تسوية حالاتهم وفقا لهذه المؤهلات والذين حددتهم المادة الرابعة منه - العامل الذي شغل الدرجة المقررة لمؤهله قبل ١٩٦٧/٨/٣١ تطبيقا لقواعد قانونية أخرى يخرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المعلمين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « تسوى حالة المعلمين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المعلمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . . ويقضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه في مادته الثانية بوضع العادلين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم » كما يقرر في مادته الرابعة اعتبار اقدمية هؤلاء المعلمين من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع سريان هذا الحكم على المعلمين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم » .

ومناد ما تقدم أن المشرع أعاد الى التطبيق بموجب المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - بهيكل التطبيق ونطاق الأعمال الخاصة به - بعد أن سقط حق المعلمين في الاستفادة من أحكامه بمقتضى المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ ، بشأن نظام العاملين المنعنين بالدولة ومن ثم يتحدد نطاق. المخاطبين بأحكام المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حددتهم مادته الثانية ، وبالعاملين المنصوص عليهم في مادته الرابعة العاملين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وأن شغلوا الدرجات المقررة له ، فهؤلاء ، وأولئك يوضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب ، وبالتالي فإن من شغل الدرجة المقررة لمؤله قبل ١٩٦٧/٨/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تطبيقا للقواعد القانونية أخرى أنها يخرج من عداد المخاطبين بأحكام هذا القانون ولا يستفيد من أحكامه ولذلك فلا ينطبق في شأنه المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنها اشترطت فيه تسوية حالته طبقا لها أن يكون من العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ولما كان العاملون المعروضة حالتهم قد مويلوا بمقتضى آخر مؤهل حصلوا عليه ووضعوا على الدرجات المقررة له قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا للقواعد القانونية السارية قبل العمل بذلك. القانون فانهم لا يفيدون من أحكامه ولا تطبق في شأنهم المادة (١٤) من. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

أما بالنسبة الى ما أجرته جهة الادارة من تعديل اقدمية هؤلاء العاملين في الدرجات المقررة بمؤهلاتهم بردها الى تاريخ آخر يوم من أيام الامتحان ، فإن هذا التعديل وإن كان قد أجرى بعد العمل بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، غير أنه يستند في حقيقة الامر الى قواعد تكوينية أخرى كانت سارية قبل العمل بذلك القانون والى ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا باعتبار تاريخ آخر أيام الامتحان الذى أداه الطالب بنجاح هو تاريخ الحصول على المؤهل وليس تاريخ اعلان النتيجة ولهذا فليس من شأن ذلك التعديل أن يكسب العامل حقا آخر أو يخلطه ضمن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم
أحتية العاملين المعروضة حالتهم فى الانادة من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ والمادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ١٥٠٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المدنيين بالكلولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
لا تسرى الا على العاملين الموجودين بالخدمة فى ٣١/١٢/١٩٧٤ — عدم
سريانها على من انتهت خدمته فى تاريخ سابق على ذلك او من يلتحق بها
فى وقت لاحق — اساس ذلك ان المشرع لم يرم بهذه الاحكام ارساء قواعد
دائمة فى شأن ترقيات العاملين وحساب مدد خدمتهم ومن ثم فهى احكام
وقتية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة فى تاريخ الصل بها والتي
صدر التشريع من اجل مواجهتها ومن ثم فهى لا تنصرف الا لمن كان موجودا
بالخدمة من العاملين فى ٣١/١٢/١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والواردة تحت
الفصل الثالث منه المتعلق بالترقيات تنص على ان « يعتبر من امضى او
يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية بالجداول المرفقة
مرفى ... » وان المادة ٤ من مواد اصدار هذا القانون تنص على ان
« يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول
الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ » والمادة ٩ منها تنص على ان

(ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤) .

وبين مما تقدم أن المشرع لم يرم بما ضمنه من أحكام الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون أرساء قواعد دائمة في شأن ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم وإنما أراد مواجهة أوضاع قائمة بمعيها ، ومن ثم نهى أحكام وقتية الأثر لا تنصرف إلا إلى الحالات القائمة في تاريخ العمل بها والتي صدر التشريع من أجل مواجهتها ، ومن ثم نهى لا تنصرف إلا لمن كان موجودا بالخدمة من العاملين في ١٩٧٤/١٢/٣١ فلا تسرى على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك أو من يلتحق بها في وقت لاحق ولا ينال من هذا الرأي استمرار العمل بأحكام هذين الفصلين حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، إذ أن ذلك هو المجال الزمني لترتيب آثار الواقعة القانونية إذا ما تكملت خلاله ، أما الوجود في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فهو وصف من أوصاف هذه الواقعة التي إذا ما تكملت خلال هذا المجال الزمني أفرزت آثارها إما كانت هذه الآثار .

وترتبطا على ذلك فإن أحكام الفصلين الثالث والرابع المشار إليهما لا تسرى إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

(ملك ٦٩٤/٤/٧٦ — جلسة ١٩٧٦/٤/٣)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

منط سريان حكم المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام هو وجود العامل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — عدم انطباق هذه الأحكام على من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

انه لما كان المشرع قد أصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين في ٦ من مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وضمه تنظيما جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور » .

ولما كان المشرع قد قرر في المادة التاسعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ العمل بأحكامه اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ فإنه من مقتضى ذلك ألا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ..

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو مسنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » فإنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق حكم المادة ١٤ سالف الذكر صرف أية فروق عن الفترة السابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا — عدم جواز إجراء أية تسويات وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٤ تطبيقا لأحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانياً — أن التسويات التي أجرتها الوزارة ابتداء من فبراير سنة ١٩٧٥ تطبيقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تكون قد تمت بالمخالفة للقانون ومن ثم لا تنتج أثراً ويتمين استرداد الفروق التي صرفت بنسأ على هذه التسويات .

ثالثاً — أن مناط سريان حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو وجود العامل بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ .

(ملف ٧١٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٩/٢٣)

مقاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

المادة التاسعة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على العمل بهذا القانون اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٤ — أثر ذلك — يشترط لإفادة العامل من أحكامه أن يكون بالخدمة فعلاً وقت نفاذ القانون — عدم سريته على من يعين بعد هذا التاريخ حتى ولو فُتحت إليه بدة خدمته العسكرية وردت أقدميته إلى تاريخ سابق على العمل بالقانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة التاسعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه « ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه بناء على هذا النص فإنه يشترط الوجود الفعلي للعامل

(م ٢٧ — ج ١٦)

بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لامتدته من قواعد وأحكام القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن تحديد المشرع هذا التاريخ لتنفيذ أحكام القانون يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه بأنهم الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الأحكام على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق على نفاذه لاي سبب من الاسباب .

ومن حيث أنه يؤيد هذا النظر أن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد عينت من تسرى عليهم أحكامه بأنهم العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وليس من شك في أن من لم يكن بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لتنفيذ القوانين لا يخضع لأحكام أى من القانونين في هذا التاريخ ومن ثم يخرج من نطاق المخاطبين به .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ذلك فإن المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضعت العاملين الذين تسوى حالاتهم طبقاً لحكمها بأنهم الموجودون بالخدمة وذلك يقطع وجود العامل بالخدمة فعلاً وقت نفاذ القانون فئسوية حالته طبقاً لأحكامه وما كان المشرع في حاجة لهذا الوصف اذا كان قد قصد اعادة من يعين في تاريخ لاحق لتنفيذ القانون ثم ترد أقدميته لاي سبب الى تاريخ سابق .

ولما كان العامل في الحالة المعروضة تسد عين في ١٩٧٥/٢/٨ بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لتنفيذ أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يستفيد من أحكامه بالرغم من رد أقدميته الى ١٩٧٢/٣/١ بضم مدة تجنيده الى مدة خدمته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه يتعين لائادة العامل من أحكام القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن يكون موجودا بالفعل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا عبء برد ائتمنية العامل المعين بعد ذلك التاريخ .

(ملف ٤٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضمن تنظيما جديدا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — عدم سريان هذا النص الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — العاملون الذين اجريت لهم تسويات باطللة ولم تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لغرضهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ ملزمون برد الفروق التي صرفت لهم بناء على هذه التسويات — نص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية بالتجاوز عن استرداد الفروق التي صرفت قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ مقصور على العاملين الذين طبق في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قد اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين في ٦ من مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وضمنه تنظيما جديدا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ١٤ على انه .

« تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ... » .

ولما كانت المادة التاسعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن من مقتضى ذلك ألا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرفق .

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ — أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد تناولت الحكم الذي تضمنه هذا النص فقررت أن المشرع قصد ألا يترتب على المشروع استرداد أية فروق تكون قد صرفت في فترة سابقة على العمل به نتيجة التسويات التي أجريت للعاملين طبقاً للتشريعات المعمول بها والتي وردت منها أحكام خاصة بالمشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالة بعض العاملين ولو كانت هذه التسوية غير صحيحة مادام أنه ليس لهم دخل فيها تم من خطأ في التسوية ولو لم تكن هذه التسويات قد تمت صحيحة طبقاً للتشريعات التي أجريت بناء على أحكامها وذلك اكتماء بتصحيح هذه التسويات وفقاً لأحكام هذه التشريعات طبقاً للقواعد العامة .

ولما كان الأمر كذلك فإنه يجب تصحيح التسويات التي أجريت للعاملين الذين تنوأل في شأنهم شروط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بوجودهم بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لتكون مطابقة لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون على ألا تصرف لهم الفروق المالية الناتجة عن إعادة التسوية إلا من ١٩٧٥/٧/١ غير أنه لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على التسويات الباطلة التي أجريت لهم بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ اعمالاً لحكم المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وبناء على ما تقدم أيضاً فإن العاملين الذين أجريت لهم تسويات باطلة ولم تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ لمزمون برد الفروق التي صرفت لهم بناء على هذه التسويات ويجب استردادها منهم لأن التجاوز عن استردادها وفقاً لنص المادة (٢) من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الإيضاحية مقصور على من طبقت عليه أحكام هذا القانون وهؤلاء خرجوا من نطاق تطبيقه بخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً — أن التسويات التي أجريت بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي تسويات باطلة يجب سحبها اعمالاً لحكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانياً — أنه لا يجوز أجابة العاملين الذين أجريت لهم تلك التسويات إلى طلبهم صرف الفروق المالية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ثالثاً — أنه يجب إعادة تسوية حالة العاملين الذين أجريت لهم هذه التسويات الباطلة والذين ظلوا بالخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

رابعا — أنه يجب التفرقة فيما يتعلق بالفروق التي صرفت في الحالة المعروضة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على التسويات الباطلة المشار إليها بين طائفتين :

الأولى : تشمل العاملين الذين لم يطبق عليهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء يجب استرداد الفروق منهم .

والثانية : تشمل العاملين الذين طبق عليهم هذا الحكم لتوافر شروط تطبيقه في شأنهم ولاستمرارهم بالخدمة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل هذا التاريخ .

(ملف ٧٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قائمة رقم (١٧٤)

أفيدا :

عدم جواز اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — اساس ذلك — ان القانون الاخير قام على اساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية في حين ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتبع نظاما مغفيرا بان سعر الشهادات — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعا نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العملية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية — تطبيق ذلك على العاملين المعنيين بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ قضت باستمرار العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدوره فيها يتعارض مع أحكامه ، وأن هذا القانون قام على أساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية وبذلك لم يطبق نظام تسعير الشهادات واستبعد ربط الدرجة بالمؤهل وجعل المؤهل مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة وإذا أتبع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نظاما مغايرا بأن سحبر الشهادات في المادة الخامسة منه محدد لكل منها فئة مالية بذاتها وقضى بمنع إقضية امتراضية وعلاوات اضافية اذا زادت سنوات الدراسة اللازمة الحصول على المؤهل من حد معين فان احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تتعارض مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الأمر الذي لا يجوز معه اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١ من يولية سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في فقرتها الأولى على أن (تصدر لجنة شئون الخدمة المدنية قرارا بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الامتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل) وكانت لجنة الخدمة المدنية قد اصدرت امعالا لحكم هذا النص القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ ونص في بادته الأولى على أن (يشترط لحساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين في الوظيفة توفر الشروط الآتية :

(أ) حصول العامل على مؤهل دراسى أعلى من المؤهل الذى تستلزمه شروط شغل الوظيفة

(ب) أن تتلق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المعينه فيها العامل

(ج) أن يكون التعيين فى احدى وظائف المجموعة الفنية أو احدى وظائف المجموعة المكتبية من الدرجة الرابعة) .

كما تص هذا القرار في مادته الثانية على أن (تحسب كل سنة دراسية مضاهها العادل للحصول على المؤهل الدراسي الأعلى كسنة في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في أقدمية درجة الوظيفة كما يزداد الأجر بما يعادل علاوة دورية عن كل سنة من مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند التعيين بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المسمين عليها . . .) فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ يكونا قد وضعا نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من أقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الأمر الذى يضمن معه تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبما لذلك فان العاملين المعروضة حالتهم وقد عينا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لأحكام هذا النظام .

ولا يخير مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ يحدد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ نشره إذ أن هذا التاريخ انما يحدد نطلق المخاطبين بأحكام ممد الخبرة المكتسبة علميا بحيث يشملون من كان موجودا بالخدمة في هذا التاريخ ومن يعين بعده ومن ثم فان من عين قبل هذا التاريخ يفيد من أحكامه باعتبار ان علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية باثر مباشر طالما انها لا تؤثر على الحقوق التى اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .

قاعدة رقم (١٧٥)

بمبدأ :

حكم تعديل المركز الثانوى المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لا يسرى على من لم يكن موجودا بالخدمة فى ١/١/١٩٧٤ ومن ثم فمن تنتهى خدمته بالإحالة الى المعاش قبل ذلك التاريخ لا يفيد من حكم المادة الثامنة المبثورة .

ملخص الفتوى :

ورداً للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة العديد من الاستفسارات التى تتعلق بتسوية حالات بعض العاملين طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ومن بينها حالة السيد / العامل بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى . فقام الجهاز باستطلاع رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظة بشأن حالة العامل المذكور الذى عين بمصلحة الأهلك الأمرية بتاريخ ١٥/٢/١٩٣٢ بوظيفة حاجب ونقل بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥ الى مديرية الفيوم بوظيفة قياس . وأحيل الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ . فأنتهت إدارة الفتوى بفتاها رقم ١١١٥ بتاريخ ٤/٧/١٩٨٤ الى أحقية المذكور فى الترقية الى الفئة الرابعة من أول الشهر التالى لاستكمال المدد الكلية اللازمة للترقية الى هذه الفئة طبقاً للجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (مع عدم صرف مروق مالية سابقة على ١/١/١٩٧٧) . وقد ثلر خلاف فى رأى بشأن جواز تعديل المركز الثانوى للعامل المعروض حالته بعد انتهاء المهلة المقررة بالقانونين رقمى ٣٣ لسنة ١٩٨٣ و ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، فعرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع فاستبانت أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ لا يجوز تعديل المركز الثانوى للعامل بعد ٣٠/١/١٩٨٤ بما يتفق وصحيح حكم القانون بالنسبة المحقوق الناشئة عن أحكام القوانين الوارد

النص عليها في المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي . واعمالا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يلزم اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل في حالة احتفاظه بالتسوية الخاطئة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والاقدمية الصحيحة للاعتداد بها عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية . الا ان مناط اعمال هذا الحكم هو ان يكون العامل موجودا في الخدمة في ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ باعتبار ان هذا الحكم ورد النص عليه في صلب هذا القانون الذي عمل به اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ . ولما كان العمال المعروض حالته قد احيل الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ ومن ثم فانه يخرج من مداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ولا يسرى في شأنه حكم تعديل المركز القانوني الذي يعتد به عند ترقية العامل مستقبلا المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع الى حكم تعديل المركز القانوني المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لايسرى على العامل المعروض حالته لاحالته الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ .

الفصل الثاني

مؤهل دراسي

الفرع الأول

تقسيم المؤهلات الى علية وفوق المتوسطة ومتوسطة

اولا : مؤهل عال :

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

لا يجوز تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عال بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد أن تم ترتيب واصيف الوظائف بالجهة التي يعمل بها اساس ذلك — انه لا توجد قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة لميين او بنقل فئته الى مجموعة الوظائف المالية او تسوية حالته من تاريخ حصوله على المؤهل العالي واذ تم العمل بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في الجهة التي يعمل بها فانه لا يكون ثمة وجه لتغيير مجموعته الوظيفية الا بطريق التعمين المجتدا .

ملخص الفتوى :

ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بتسوية حالة من يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة وفقا لقواعد نص عليها في المادة ٨ والمادة ٢١ (د) تختلف بحسبه ما اذا كان قد نقل الى مجموعة الوظائف المالية ، او اعيد تعيينه بها .

أم ظل منتظما الى مجموعة الوظائف المتوسطة ، واشترط لاجراء تلك التسوية في جميع الحالات ان يتم الحصول على المؤهل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر هذا القانون — فاذا كانت التسوية قائمة على اساس نقل الفئة او اعادة التعيين تعين أن يتم ذلك ايضا قبل هذا التاريخ .

بيد ان هذا القانون لم يخلق الباب أمام من يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد تاريخ نشر القانون المذكور ، وإنما أجاز في المادة ٤ منه تعيينه تعيينا جديدا على أساس مؤهله العالي ، ولم يقرر له سوى حق وجوبى — في هذه الحالة — في رد أقدميته الى تاريخ ترشيح زملائه في التخرج المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ اذا عين بقرار فردى صادر في تاريخ تال لتاريخ تعيين زملائه في التخرج ومن ثم فإن العاملين في الحالة الماثلة الذين حصلوا على مؤهلاتهم بعد ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — لم يصادفوا قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة تعيينهم أو بنقل مثلهم الى مجموعة الوظائف العالية ، أو بتسوية حالاتهم من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي ، واذا وجدت أوضاعهم ولم تعمل الادارة سلطاتهم التقديرية المقررة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بتعيينهم تعيينا مبتدئا مشروطا برد الاقدمية الى تاريخ ترشيح زملاء التخرج ، وذلك الى ان عمل بنظام ترتيب الوظائف بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى ربط بين الدرجة المالية والوظيفة برابط لا يقبل التجزئة ، بأن ألزم في المادة ٨ منه كل وحدة أن تضع هيكل تنظيميا وجدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية وتقييمها بإحدى الدرجات المالية ، كما أوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التى تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية ، فمن ثم يكون المشرع قد استبعد تعظيم تسعير الشهادات الذى كان يمكن في ظل اعمال حكم المادة ٤ من

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الحالات الماثلة ، وطالما انه عمل بنظام ترتيب وثوصيف الوظائف في الجهة التي يعملون بها فانه لا يكون ثمة وجه لتغيير المجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها كنتيجة لحصولهم على مؤهلات عليا بعد ١٩٧٥/١٠/٥ الا بطريق التعيين المبتدأ في مجموعة الوظائف العالية التي يتدرج مؤهلهم ضمن الشروط اللازمة لشغلها ، وعلى أن تتوافر في شأنهم باقي شروط بطلت الوصف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة العاملين المعروضة حالاتهم على أساس المؤهل العالى الحاصلين . عليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بعد أن يتم ترتيب وتوصيف الوظائف بالجهت التي يعملون بها .

(ملف ٥٦٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة العاملين على بعض المؤهلات الدراسية تقضى برفع مرتبات حملة المؤهلات العليا الموجودون بالخدمة وقت العمل به في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) الى ٢٥ جنبها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتبتهم الى هذا القدر - عدم جواز اعمال هذا الحكم في شأن العاملين المعينين بمؤهلات متوسطة وحصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات عليا لم يكونوا قد عينوا بها بعد رغم شغلهم الفئة (٧٨٠/٢٤٠) وقت العمل بذلك القانون - دخول هؤلاء العاملين ضمن المخاطين بحكم المادة الخامسة المشار اليها بعد تسوية حالاتهم وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الحنيين بالدولة والقطاع العام اذ يتعين ضمهم على الفئة المشار

«أيضا اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائهم
في التخرج أيها اقرب .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة
الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تنص على أن « يكون تعيين حملة
الشهادات العليا في الفئة (٢٤٠ — ٧٨٠) بمرتب قدره ٣٠٠ جنيهه
سنويا » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه « في تطبيق أحكام
هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ — ترفع مرتبات حملة الشهادات العليا الموجودين بالخدمة في
الفئة (٢٤٠ — ٧٨٠) ٢٥ جنيها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتبتانهم
الى هذا القدر » .

وينص في مادته السادسة على أن « يكون تعديل المرتبات على النحو
المشار اليه في المواد السابقة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٣ وذلك دون
إجراء أية تسوية أو تدرج في المرتب عن الماضي . . وبالنسبة لمن يستحقون
علاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٣ يمنحون هذه العلاوة أولا ثم تعدل
مرتباتهم وفقا لأحكام الفقرة السابعة » .

ومفاد ما تقدم أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
تضمنت حكما عاما دائما وإلزاميا الأعمال من ١/١/١٩٧٣ تاريخ العمل
بهذا القانون مقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالفئة السابعة (ق ٥٨
لسنة ١٩٧١) بمرتب قدره ٢٥ جنيها ، لذلك فإن هذا الحكم يسرى على
ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، وبعد ان وضع القانون
هذا الحكم العام الدائم اتجه في المادة الخامسة الى معالجة حالات العاملين
من حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة بمرتب اقل من ٢٥ جنيها فقرر رفع
مرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك أن يكونوا شاغلين للفئة السابعة

بالمؤهلات العليا التي عينوا عليها . وهذا التفسير اخذت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٣/١/١ (ملف رقم ٣١٦/٣/٨٦) وبناء على ذلك فانه لا يجوز رفع مرتبات العاملين بوزارة التعليم العالي الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١٩٧٣/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمتقاضى تلك المؤهلات . ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالفئة السابعة في ١٩٧٣/١/١ لأن اعتبارهم شاغلين لهذه الفئة بالمؤهل العالي هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقرها ومن ثم فان العاملين المعينين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين بأحكام المادة الأولى والبند (١) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ولو كانوا حاصلين على مؤهلات عليا وشاغلين للفئة السابعة .

وترتبطا على ما تقدم فان العامل الذي عرضت الوزارة حالته وقد عين بدبلوم التجارة الثانوية بالدرجة التاسعة (ق ٦٤/٢٦) في ١٩٦٨/١/٣٠ ولم يحصل على المؤهل العالي الا في نوفمبر سنة ١٩٧٣ لن يفيد من أحكام المادة الأولى والبند (١) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ وانما يعامل وفقا لأحكام هذا القانون المتعلقة بحملة مؤهل دبلوم التجارة الثانوية ويظل على هذا الحال حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنعنين بالدولة والقطاع العام .

وفينا يتعلق بتسوية حالة هذا العامل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد تبين للجمعية العمومية ان المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة الموجودين بالخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لهما ، وذلك اعتبار من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الأتينية الافتراضية المقررة .

وتترج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفترة السابقة من الموجودين.
في الخدمة في الفئة المقررة لؤهلهم الحراسي بمنهجهم العلاوات القانونية
المقررة » .

ويبين من هذا النص انه أتى بحكم وجوبى من مقتضاء تسوية حالة
العامل الحاصل على مؤهل عال والموجود بالخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥
تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل
العالى اعتبارا من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ
ترشيح زملائه في التخرج للتعين بواسطة القوى العاملة أيهما أقرب .
ومن ثم فانه يقيم وضع العامل المعروضة حالته على الفئة السابعة
اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائه أيهما
أقرب بالمرتبة الذي حددته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
وقدره ٢٥ جنيتها شهريا . ذلك لأن التسوية الإيجابية التي قررتها المادة
٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ستؤدي حتما إلى إعادة تعيين العامل
الذى حصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بالفئة السابعة بجموعة الوظائف
العالية وبذلك يدخل في مدارد المخاطبين بالحكم الدائم الذى تضمنته
المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

وإذا كانت الفترة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تقرر معاملة من أعيد تعيينه بمؤهل
عال قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدد
تعيينه بمؤهل متوسط على أساس تطبيق الجداول الثانى الخاص بالمؤهلات
المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الاول
عليه بالفئة والأقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى فان تطبيق هذا
الحكم على العامل فى الحالة الماثلة يكون مرهونا بالتاريخ الذى سيعتبر
معاداً لتعيينه فيه بالمؤهل العالى أى بتاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ
ترشيح زملائه أيهما أقرب فان وقع هذا التاريخ قبل ١٠/٥/١٩٧٥ طبق
عليه حكم الفترة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

والا عومل وفقا للمركز القانونى الذى يكون عليه فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ المبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حسبما تنسفر منه تسوية حالته بالتطبيق لحكم المادة ٨ من هذا القانون .

واذا كان الأمر كذلك فان التسوية التى أجرتها الوزارة لهذا العامل بضم مدة المؤهل المتوسط الى مدة المؤهل العالى وترقيته للفئة السابعة اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١ بمرتب ٢٥ جنيتها تكون تسوية باطللة ، وبالتالي يتعين سحبها واعادة تسوية حالته بوضعه على الفئة السابعة بمرتب ٢٥ جنيتها اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى أو تاريخ ترشيح زملائه للتعين أيهما اقرب وتطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الاول أو الجدول الاول وحده على حالته وفقا للتفصيل السالف بيانه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : انه لا يجوز قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، رفع مراتب العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا والشغلين للفئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ جنيتها شهريا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العاملين ومنهم العامل المعروضة حالته فى عداد المخاطبين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ تطبيقا لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيتعين وضعهم على الفئة السابعة بمرتب ٢٥ جنيتها شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج أيهما اقرب .

ثالثا : بطلان التسوية التى أجريت للعامل فى الحالة المعروضة واعادة تسوية حالته على النحو السالف الذكر .

(ملف ٨٦/٤/٨٠٢ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

ثانيا - مؤهل فوق المتوسط :

مقاعدة رقم (١٧٨)

المادة ١٧٨ :

المدة اللازمة للترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بالمنحجة لحكمة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة والتي تضمنها قرار وزير التنمية رقم ٢
لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الادارية رقم ٦٢٣
لسنة ١٩٧٨ - سلوك المشرع مسلكين مختلفين في معاملة الشهادات
التي تزيد مدة دراستها على فترة المؤهلات المتوسطة ونقل مدة المؤهلات
المعلية - ادهما في قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
والاخر في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - تفضيل ذلك - اثره -
اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
والشهادات المعادلة له شهادات فوق متوسطة في تطبيق احكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثانية من بدء
التعيين - لطبق الجدول الثاني عليهم عند الترقية الى الفئات التالية -
لا يجوز خصم مدة الست سنوات المشترطة للترقية من الفئة الثانية الى
الفئة السابعة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سلك في معاملة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على
مدة دراسة المؤهلات المتوسطة وتقل من مدة المؤهلات العليا مسلكين
مختلفين تضمن ادهما قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

وتضمن الآخر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، نفي قانون المعادلات قُرن بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بـأهمية مخفضة ، وقرر لحاملي المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حاملها قدرها ثلاث سنوات ، ولم يجز ترقياتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة ، لما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد تـمـارن المشرع بين الشهادات المتكـار اليها وبين المؤهلات المتوسطة فقرر لها الفئة الثامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية في تلك الفئة بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة الدراسية بالمؤهلات المتوسطة ، كما منحهم علاوة اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة ، وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذي لا يخطط بالآخر لان كيفية معالجة الشهادات المنصوص عليها في احدهما انما يكون منذ تطبيق احكامه ، ومن ثم لا يجوز الامتداد بالمعاملة التي حددتها قانون المعاملات للشهادات سائلة البيان عند تطبيق احكام قانون التصحيح ، وانما يتعين الامتداد في هذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصة وان نصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشهادات تعريفا يميزها من غيرها وفي جميعها مع المؤهلات المتوسطة في درجة بداية التعيين وفي جدول الحد الكلية ، وعليه فانه يتعين في تطبيق احكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق المتوسطة واعتبار حاملها شاعلا للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة الى الفئة التالية حتى الفئة الثالثة واشترط مدة كلية قدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم فتخصص مدة الدراسة الزائدة على مدة المؤهلات المتوسطة من مدد الجدول وبند المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية او تضاعف الى مدة خدمتهم الكلية .

.. وإذا كتبت الفقرة (١) من المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد منعت المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ، فان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات عوق متوسطة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال احكامه المتعلقة بحد الترقيزات انما تتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجدول المرفقة به وبمصر المادة (١٧) منه ، ولا تتوقف على التسعير السابق للشهادات الذى لا يمكن ان يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التى ينتهى اليها المؤهل وفقا لاحكامه ، ولذلك فانه لا يجوز القول بخصم مدة الست سنوات المشترطة للترقية من الفئة الثالثة الى الفئة السابعة عند ترقية حملة هذه الشهادات بـ تطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار ان الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم ، لان هذا القول من شأنه اهدار احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومعالجة المؤهلات عند تطبيق احكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة لهم بقانون المعادلات .

ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية عند تسوية حالة المؤهلات المتأخر اليها وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد انقضت مدة اتمت سنوات من المدة الكلية المطلوبة لترقياتهم فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون ويكون اعتراض الجهاز المركزى للحسابات فى هذا الشأن فى محله .

وغنى عن البيان انه لا يجوز عند استرداد الفروق المالية فى الحالة المعروضة الدفع بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ من عدم جواز استرداد فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لأن هذا النص لا يفيد مطلق التجاوز على استرداد الفروق التى نتجت عن التسويات التى أشار اليها وانما يتصبب التجاوز على مجرد الاسترداد الذى كان يؤدى اليه تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه
لا يجوز انقاص مدة الست سنوات من المدد الكلية لترقية حملة المؤهلات
فوق المتوسطة المعروضة حالتهم وفقا لاحكام القسانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٥٥٣/٣/٨٦ — جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

مقاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية
لا يعد مؤهلا عاليا في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

لئن كان قانون المعاملات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد اعتد
بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، فمنع الدرجة السابعة
عند التمييز ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات مائه لم يعتد بدبلوم
المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية في
تحديد الدرجة المالية ، وانما زاد مرتب من يحصل عليه بمقدار ثلاثة جنيهات
ان كان حاصلا على التوجيهية ، وبمقدار جنيهان ان كان حاملا لغيرها .

كما ان مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العليا بأنها
تلك التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربعة سنوات تالية
للحصول على شهادة الدراسة الثانوية — القسم الخاص — أو ما يعادلها
معادلة علمية دون ما اعتداد بمدة الدراسة التي استغرقتها تلك الشهادات
المعادلة ووفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ فان الشهادات التي يتم
الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على مدة دراسة الشهادات المتوسطة
أصبحت تعرف بالشهادات فوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التصريف في
النظام الوزني بصنور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اطلعه بصفة

— ٤٣٨ —

جامعة على جميع الشهادات التي تزيد مدة الدراسة بها على
مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة أيا كانت المدة
الزائدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
يجلوس المعهد العالى للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بـ دبلوم الفنون التطبيقية .
لا يعد مؤهلا عاليا .

(ملك ٥١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

ثالثة - مؤهل متوسط :

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

قرار تقييم المؤهلات الدراسية يصدر بناء على سلطة مقيدة -
جواز تعديله أو سحبه ولا يجوز التمسك بالحق المكتسب .

ملخص الحكم :

أن الاستناد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه فيه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى المالى له بالفئة (١٨٠ - ٣٦٠) توافر عدة شروط أساسية اولها أن يكون هذا المؤهل بد توقيف منحه وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الأقل وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة - سلطة تجديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حدتها المادة الخامسة . وليس من ريب في أن دور الوزير المختص بالتنمية الادارية وكذا هذه اللجنة لا يعنى التحقيق من توافر تلك الشروط ومن ثم فالقرار الذى يصدر في هذا الصدد هو قرار صادر من سلطة مقيدة لم تدخل الجهة الادارية ازاء اصداره اية سلطة في التقدير أو الاختيار بما تستبعد عنه فكرة الحصانة التي تتبع بها القرارات الادارية التي تصدر عن الجهات الادارية بمحض سلطتها التقديرية الامر الذي لا يبروغ معه التمسك جبال هذا القرار باى حق مكتسب .

وترتباً على ذلك فإذا صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية محدداً المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير التي تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة كان له - ويحق - تعديل أو سحب هذا القرار المعيب حتى يتمشى مع أحكام القانون ذاته والتي لا تجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها .

(ملحق رقم ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

كفاءة التعليم الأولى للمعلمين تعتبر مؤهلاً متوسطاً في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع تطلب لامتحان المؤهل الدراسي الذي توقف منحه مؤهلاً متوسطاً بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، توافر عدة شروط أساسية ، وأولها أن يكون هذا المؤهل توقف منحه ، وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات على أقل . وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة الابتدائية القنية أو ما يعادلها ، وأما المشرع بوزير التنمية الإدارية سلطة تحديد تلك المؤهلات .

ومن حيث أنه باستظهار الشروط سالفة الذكر بالنسبة للمعروضة حالته ، والثابت من الأوراق ، أنه حصل على مؤهل كفاءة التعليم الأولى للمعلمين عام ١٩٤٩ ، وهي من المؤهلات التي توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه ست سنوات ، مسبقة بالامتحان مسابقة للالتحاق بمدارس المعلمين الأولية وقد امداد وكيل الوزارة للتنمية الإدارية بوزارة التربية والتعليم بكتابة المرفق بملف الموضوع ، أن هذه السابقة

تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ، فضلا عن ان قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نص على اعتبار شهادة النقل من السنة الثانية الى السنة الثالثة بمدارس المعلمين الاولى من المؤهلات الاقل من المتوسطة المعادلة لشهادة الابتدائية القديمة والحصول في مؤهل كفاءة التعليم الاولى يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات من الحصول على هذه الشهادة ، ومن ثم يكون قد توافر في هذا المؤهل الشروط التي تطلبها المشرع لاعتبار المؤهل متوسط في مجال تطبيق احكام قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين ، الحاصل عليه المعروض حالته ، يعتبر مؤهلا متوسطا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٦٢٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفرع الثاني بعض المؤهلات الدراسية

أولاً : الماجستير :

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يقضى بإتفاض مدة سنة من المدد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة للحاصل على شهادة الماجستير — أعمال هذا الحكم على من يحصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ التاريخ الذى مد اليه العمل بالفصلين الثالث والرابع من هذا القانون تطبيقاً للقانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين قررت العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وان المادة ٢٠ من الفصل الرابع من هذا القانون تنص على انه : « وتحسب المدد الكلية المتلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة فى الجدول المرفق مع مراعاة اعادة القواعد الآتية (ج) انقاص مدة سنة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها » وطبقاً للمادة الرابعة من مواد اصدار هذا القانون عمل بأحكام الفصل الثالث الخاص بالترقيات والفصل الرابع الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر سنة ١٩٧٥ ثم مد العمل بها لسنة ١٩٧٦ وللسنة ١٩٧٧ بمقتضى أحكام القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، محدد بذلك نطاق المخاطبين بأحكامه بأنهم العاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ، واعتد بالتالي بالمركز القانوني الذي يشغلونه فيه ويعنصر هذا المركز التي تشمل بصفة أساسية المؤهل والفئة المالية كما عمل المشرع لحكم هذا القانون الخاصة بالترقيات وحساب المدد الكلية اللازمة للترقية المنصوص عليها في الفصل الثالث والرابع منه في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ — وغن الفصل الرابع القواعد المتعلقة بحساب مدد الخدمة المشترطة للترقية طبقا للجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا اللاحق بالقانون ، ومن ثم فان هذه القاعدة تخرج من نطاق العناصر الجديدة للبركر القانوني العامل الذي يتم على اساسه تسوية حالته ويتمين الاعتراف به في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وتدخل في مجالها الطبيعي كقاعدة من قواعد حساب مدد الخدمة الكلية التي يجب اعمالها في السنوات الثلاث المحددة للعمل بهذه القواعد ، وترتبا على ذلك فان حكم الانقاص سالف الذكر يكون واجب الاعمال اذا ما حصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ تاريخ انتهاء العمل بأحكام الترتيات والمحدد الكلية المنصوص عليها بالفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا وجه للقول بان الاعتداد بالماجستير التي يحصل عليها العامل بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — ومن شأنه ان يؤدي الى تعديل مركزه القانوني الذي كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي يتمين . اجراء التسوية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساسه ، وذلك لان هذا القانون لم يخص جدولا مستقلا للمدد الكلية المشترطة لترقية حملة الماجستير ولم يربط بينها وبين الفئات المالية المستحقة للعامل وانما تصر انرها على المدد الكلية الامر الذي يوجب استبعادها من عناصر المركز القانوني الذي تجرى التسوية على اساسه ، والاعتداد بها عند حساب مدة الخدمة الكلية خلال السنوات المحددة لاعمال قواعد حساب

بذلك العدد طالما كان من الجائز ترقيته أو رد أقدميته طبقا لاحكام الفصل الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وتطبقا لما تقدم فانه لما كان السيد قد حصل على الماجستير في سنة ١٩٧٥ فانه يتعين انقاص سنة من المدد المشترطة لترقيته طبقا للجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ طالما ان ذلك سيؤدي الى ترقيته الى فئة اعلى حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ أو رد أقدميته في الفئة التي يشغلها الى ما قبل هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انقاص مدة سنة من المدة الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعامل الحاصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ طالما ادى ذلك الى ترقيته الى فئة اعلى أو رد أقدميته في الفئة التي يشغلها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

(ملف ٣٠٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

ثانيا : دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة :

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات — دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة — لا يعتبر معادلا لدرجة الماجستير التي تمنحها كلية التجارة بجامعة القاهرة اثر ذلك : عدم جواز انقاص مدد الخدمة الكلية المطلوبة للترقية بمقدار سنة طبقا لنص المادة ٢٠/ح من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دبلوم الدراسة العليا في « الإدارة العامة » من جامعة القاهرة نور يونية ١٩٧٤ الذي يحله المدمى لا يعتبر معادلا لدرجة ماجستير في التجارة التي يمنحها هذه الكلية ، اذ انه طبقا للاتحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول بها عندئذ (القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩) يشترط لنيل هذه الدرجة ، بالإضافة الى الحصول قبلها على درجة بكالوريوس في التجارة بتقدير جيد على الأقل (٢) أن يتابع المدة سنتين الدراسات التي يقررها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، (٣) أن يقوم بعد نجاحه في امتحان الدراسات المذكورة ببحوث في موضوع يتره مجلس الكلية لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر من تاريخ موافقته على تسجيل الموضوع . . (٤) أن يقوم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدي فيها مناقشة (م ٣٢١) لها دبلومات الدراسات العليا لمدة الدراسة بها سنتان (م ٣٢٩) ويشترط في الطلب لنيل أى منها ١ — الحصول على درجة بكالوريوس في التجارة أو درجة معادلة لها ، كما يجوز قبول

الحاصلين على درجة بكالوريوس أو ليسانس في هذه الدراسات من كليات أخرى . . (٢) ٣ — أن يتلج لمدة سنتين الدراسات التي تقرها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، (م ٣٢٠) ويكون الامتحان فيها تحريريا وشفويا في جميع المقررات (م ٣٣٢) — وعلى هذا فان في شروط نيل كل من درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا اختلافا عن الآخر ، كما ان مدة الدراسة التي يقضيها الطالب قبل الحصول على أيهما تختلف ، وهي في درجة الماجستير — أكثر ، اذ ان نجاح الطالب في الدراسات التي يتابعها منذ التحاقه بها لمدة سنتين يعينه قبليه ببحوث لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر من تاريخ تسجيله موضوع الرسالة التي تقدمها بعدد ، في حين ان دبلوم الدراسات العليا يتم الحصول عليه بعد سنتي الدراسة بها .

ومن ثم لا يكونان ، على سواء ، ولم يصدر تقرير من الجهة العلمية المختصة ، يقتضي اعتبارهما متعادلين ، كذلك فانهما لم يعتبرا في حكم المدة ٢٠ / ح من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على سواء من حيث الأمانة مما تقتضى من انقاص مدة الخدمة الكلية المطلوبة للترقية طبقا له بمقدار سنة بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير او مايعادلها .

ولا يجدي ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكمة من تقرير النص لهذا الانقاص ذلك ، اذ فضلا على انتفاء موجب التعلق بها ، مادام النص لا يقرر مؤداها ، فان نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستبعد المعادلة التي قال بها الحكم للاختلاف اما معاملة الدبلومات التي يستغرق الحصول عليها سنتين معاملة الماجستير بتقرير احتية حاملها في الحصول على المراتب الأضافي المقرر بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لحابلى الماجستير ، فهي مقررّة منقضى القرار الأخير ومقصور على موضوعها .

ومن حيث أنه لما تقمّم ، يتكوّن الحكم المطعون فيه ، في غير محله ، ويثبت ذلك الغاؤه ورّمس الدعوى مع الزام المدعى المصروفات .

ثالثا : دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء :

ملائمة رقم (١٨٤)

المبدأ :

دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء من الجامعة لا يعادل درجة الماجستير عدم جواز الأفادة من نص المادة ٢٠ فقرة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن انقضاء سنة من مدة الخدمة الكلية المتطلب للترقية .

ملخص المبحث :

دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء الذي حصلت عليه المطعون ضدها من معهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ لا يعتبر معادلاً للماجستير في هذا الفرع من التخصص الذي يمنحه هذا المعهد إذ أنه وفقاً للمادة ٢١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تمنح هذه الجامعة بناء على طلب المعهد ١ - دبلوم الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية ٢ - درجة الماجستير في أحد هذه التخصصات ٣ - درجة دكتور الفلسفة فيها . ويشتترط طلباً للمادة ٢٢٧ في الطالب لنيل أي من دبلوم الدراسات العليا أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات أو شتى ترشيحة مخاللة لهذا من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة مع الدراسة لمدة سنتين على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية وطبقاً للمادة ٢١٨. يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلاً على دبلوم الدراسات العليا في التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يؤدي الدراسة التكميلية لمدة سنة بنجاح وأن يتابع البحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية وعلى هذا فإن دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء من هذا المعهد

ثمائه غيره من دبلومات هذه الدراسات يعتبر أدنى من درجة الماجستير في فرع التخصص اذ تعتبر دراسة تالية له يشترط سبق الحصول على مثله وتزيد عليه بالدراسة بالتكميلية لمدة سنة فضلا عن البحث الذي لا تقل مدته على سنة ومن ثم فلا وجه للقول بمعادلته بهما وهى على ما هو واضح من النصوص السالفة أعلى منهم بذاتها لاتجعلها مثلها بل مرحلة دراسية سابقة عليها وعلى ذلك فإن الحاصل عليه لا يكون على سواء مع الحاصل عليها وغير صحيح انن ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من تعادله معها في مدة الحصول عليها اذ الامر ليس كذلك لا في اشتراطات ذلك ولا في نتيجته ولا يجدى بعد ذلك ما أورده بشأن الحكمة التى اقتضت ايراد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لحكم المادة ٢٠ فقرة ٢ القاضى بانقراض مدة سنة من مدة الخدمة الكلية المطلوبة لترقية حملة المؤهلات العليا ونقاسا للجانول الملحقه به اذ فضلا عن انتفاء موجب التعلق بها في هذه الحالة فإن نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستبعد المعادلة التى قال بها ، أما معادلة الدبلومات التى يستغرق الحصول عليها سنتين معاملة الماجستير بتقرير أحقية حاملها في الحصول على الراتب الإضافى المقرر الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لحاملى الماجستير فهى مقررّة بمقتضى القرار الأخير ومقصوره على موضعها .

ولما تقدم فيكون الحكم المطعون فيه غير صائب فيها قضى به من اجابة المطعون ضدها الى طلباتها في الدعوى اذ لا حق لها فيه حيث لا وجه لما تعبدت عليه اساسا من القول بحساب مدد الترقية المطلوبة لبلوغها الرابعة طبقا للجدول الملحق بلقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بحملة المؤهلات العليا على اساس انقاص سنة منها طبقا للمادة ٢٠ فقرة (ج) باعتبارها حاصلة على درجة معادلة للماجستير اذ أنه على مقتضى ما تقدم بدلولم الدراسات العليا الذى تحمله ليس كذلك .

رابعا : دبلوم التجارة التكميلية العليا :

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

المطلوبون الحاصلون على دبلوم التجارة التكميلية العالية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي تمنح بعد مدة دراسة أقل من أربع سنوات لا يفيدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — أسس ذلك — أن المشرع اشترط لمنح الإقضية الامتبارية والعلوتين أن يكون العامل حصل على مؤهله بعد دراسة أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بملاح الأبار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ نص على أن (يمنح حلة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة محتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا والتي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المحدثين بالدولة والقطاع العام) .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أن تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من العاملين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحدد أقصى الربط الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به .

ومناد ذلك أن المشرع اشترط لمنح حاملي المؤهلات العليا الأتدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة (٣) ولنحهم العلاوتين المترتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وأذ تقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة للحصول على دبلوم التجارة التكميلية العالية والمؤهلات المعروضة في الحالة الماثلة فإن حامليها لا يبيدون من حكم المادتين سالفتي الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لعسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية حيلة دبلوم التجارة التكميلية وغيرهم من اصحاب المؤهلات التي لا تتوافر لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والعاملين بالجهات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة والذين طبق عليهم القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الامادة من احكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٣١٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

قائمة رقم (١٨٦)

المبدأ :

يتمتع دبلوم التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنفيذاً للقرار التفسيري

الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٧٧/١١/٢ — عدم جواز امتداد هذا التفسير الى باقي القواعد المنظمة للخدمة المدنية — اثر ذلك عدم جواز شغل الوظائف القيادية ووظائف الإدارة العليا التي يشترط لشغلها مؤهلا عاليا لحملة هذا الدبلوم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعاملات الدراسية تنص على انه (استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالمهنية او المكافاة المحددة المؤهل لكل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية لكل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب تاريخا) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين مینوا قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وكقوة قد حصلوا على المؤهلات المشار اليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، ويشترط أن يكونوا موجودين في خدمة الحكومة وقت نفاذ حكم القانون » .

وينص القانون في المادة الرابعة على انه « مع عدم الاخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية تعتبر ملفاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بياحية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم تسوية والصادرة من اول يوليو و ٢ و ٩ نيسبر سنة ١٩٥١ بتتخير وتصحيح القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية وتحل محلها الأحكام الواردة في هذا القانون » .

وتنقض المادة السادسة من القانون على أن « أصحاب المؤهلات المقرر لها عقد التعمين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بـ ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا ، وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ إلا يجوز النظر في تخفيضهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالى والإدارى بالأكاديمية إلا بعد مئتي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة والمالية المذكورة) .

وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادات العالية أو المؤهل الجامعى من شأنها فى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالى والإدارى اقدمية نسبية. مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعمين أو بعد فترة محددة منه فى الدرجة السادسة بـ ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا) .

ولقد صدر بعد هذا القانون مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعمين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعمين فى وظائف الدرجات التاسعة والثانية والستية فى الكادرين الفني المتوسط والكتابى والمؤهلات التى يعتمد عليها للتعمين فى وظائف الدرجة السادسة بالكادر الفني العالى والإدارى وتضمن هذا المرسوم فى المادة ١٣ على أنه (فى تطبيق المواد ٩ فقرة (١) ، (١٦) ، (١٥) ، (١٩) من نظام موظفى الدولة ، تعتمد الشهادات والمؤهلات التى فكرها فيما يلى لصلاحيات أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإدارى والفنى العالى :

١- ب- الدرجات الجامعية المصرية .

٢- — الدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة المصرية اثر النجاح فى معهد فرائضى على تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها من الوجهة العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية والمتعلق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل . . . » ولقد خصت تلك المادة بالذكر بعد ذلك ٢٠ دبلوما وشهادة أخرى بعد أن أوردت هذين التعريفين .

وتنص المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن (تعتمد الشهادات والمؤهلات الاتى ذكرها فيما يلى لصلاحيه اصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط .

(١٣) المعلمين والمعلمات الابتدائية او مدارس المعلمين الخاصة .

(١٩) شهادة خريجي الزراعة التكميلية .

(٢١) شهادة خريجي التجارة التكميلية .

(٢٤) شهادة خريجي المعهد العالي لفن التمثيل العربى .

(٢٥) شهادة المعهد العالى للموسيقى المسرحية .

(٢٦) شهادة اجازة الثقافة الاثرية .

(٢٧) شهادة المعهد الصحى » .

وكانت تلك الشهادات كلها مقرر لها السادسة المخفضة في قانون المعادلات (وتنص المادة ٧ من المرسوم على أن « الدرجات المشار اليها في المواد الثالثة والرابعة والسادسة من هذا المرسوم هي اكبر درجة يمكن لاصحاب الشهادات المبينة في كل مادة منها ، التقدم للترشيح في وظائفها » ولقد اعتد هذا المرسوم بحكم المادة ٦ من قانون المعادلات ووجب عدم الاختلال بها .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض المعلمين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في المادة الاولى منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على المعلمين المخبين بالجهات الادارى للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المجددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « يعمل فيها لم يرد فيه نص في هذا بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشر إليه » .

وتنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
بتسحيح اوضاع العاملين على انه « لا يجوز المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل توضع نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه افضل للعامل » .

وتنص المادة الخامسة من القانون على أن (يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(أ) الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) لحلة الشهادات اقل من المتوسطة .

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاثة سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات التفرامة الزائدة من المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما تضاف الى يعلى مربوط الفئة علاوة من علاواتها من كل سنة من هذه السنوات الثلاثة » .

وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادازية ببيان الشهادات المكافئة للمؤهلات المشر اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها

في الفترة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١،
المشار إليه .

وتنص المادة (١٥) على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين
الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في
نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال
هذه المدة » .

ولقد خصص القانون الجدول الأول لحملة المؤهلات العليا المقرر
تعيينهم ابتداء من الفئة السابعة وخصص الجدول الثاني لحملة المؤهلات
نوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء بالفئة الثامنة .

وتنص المادة ١٧ من القانون على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير
من السنة المالية ١٩٧٤ — أو السنة المالية ١٩٧٥ — أو السنة المالية ١٩٧٦
— أو السنة المالية ١٩٧٧ — العاملون من حملة المؤهلات العليا ونوق
المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٠٠)
الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا
للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العليا .

(ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات نوق المتوسطة مع مراعاة
الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة ... » .

وبين مما تقدم أن المشرع حدد في الجدول الملحق بقانون المعادلات
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للشهادات التي تزيد مدة الدراسة المقررة لها على
مدة الدراسة المقررة للمؤهلات المتوسطة وتقل من مدة الدراسة بالشهادات
العليا تسعيرا مغايرا للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١.

بنظام موظفى الدولة ، ويمتضى هذا التسعير اعمل المشرع القواعد التى صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء فى أول يوليو وفى ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يفسدوا من تلك القرارات حتى ١/٧/١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط أن يكون العامل موجودا بالخدمة وحاصلا على المؤهل قبل هذا التاريخ حتى يتحقق قصده بإعادة العاملين الذين لم يطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء سالف البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ووفقا للجدول الملحق بقانون المعادلات قارن المشرع بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا بمنحها الدرجة السادسة المقررة للمؤهلات العليا ولكنه يعتبرها فى ذات طبقته لذلك خفض راتب حاملها فى هذه الدرجة الى ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنح حاملى المؤهلات العليا بالنسبة لهم أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات بالدرجة السادسة ولم يجز ترفيعهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضى ثلاث سنوات من شغلهم للسابعة ، ومن ثم فإن قانون المعادلات يُعد قانونا ذى أثر وقتى ينطبق فقط على من كان بخدمة الحكومة وحاملا للمؤهل فى ٢٣/٧/١٩٥٢ تاريخ نشره وتنفيذه ، ولذلك عاد المشرع فى مرسوم ٦ أغسطس لتحديد الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط كدرجة بداية تعيين لحاملى هذه المؤهلات بذلك من قبيل المؤهلات المتوسطة كما انه قصر التعيين بالكادر الفنى والإدارى العالى على حاملى المؤهلات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الحكومة المصرية بعد دراسة لمعتها أربع سنوات لحاملى شهادة الدراسة الثانوية (قسم خاص) وكذلك الشهادات التى عدتها المادة الثالثة من هذا المرسوم ولم يدخل فيها أى من الشهادات التى حدد لها قانون المعادلات الدرجة السادسة بماهية مخفضة بل أن هذا المرسوم جاء قاطعا فى نصوصه عندما قرر فى المادة السابعة منه أن الدرجات المحددة للشهادات هى أكبر درجة يمكن لحاملها التقدم للتشجيع لشغل وظائفها كما انه حرص على تأكيد الموازنة بين حملة السادسة المخفضة لماوجب احتمال أحكام المادة السادسة من هذا القانون

باعتبار أنها تضمنت حكما يجب مراعاته عند التزام الفعلى بين هذين النوعين من المؤهلات في الدرجة السادسة بالكادر العالى ، ولقد جاء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ليعالج حالات العاملين من حملة الشهادات المشار اليها التى قدر لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة وحدد لها مرسوم ٦ أغسطس الدرجة السابعة والذين لم يطبق عليهم قانون المعادلات فى ١٩٥٣/٧/٢٢ بسبب عدم توافر شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ فزال بالنسبة لهم هذين الشرطين وتضى بمنحهم الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة ايها اقرب بحسب مآكرهم القانونية فى هذا التاريخ وبذلك بعد هذا القانون امتدادا لقانون المعادلات ويعتبر معدلا لاحكامه المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، وعليه لم يضاف القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ جديدا لتلك الشهادات فيما يتعلق بتحديد طبيعتها بل انه نص على أعمال احكام قانون المعادلات فيما لم يرد به نص الأمر الذى يعنى اجراء التصوية المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمراعاة حكم المادة السادسة من قانون المعادلات التى منحت حاملى المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حملة هذه الشهادات ولم تجز ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ، ومن ثم ظلت الشهادات المذكورة فى مستوى اقل من الشهادات العالية ولم تدخل فى عدادها فى أى وقت حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولقد سلك المشرع فى هذا القانون مسلكا مغايرا للمسلك الذى اتبعه فى قانون المعادلات عند معاملته لحلة الشهادات التى تقل مدة دراستها عن مدة المؤهلات العليا وتزيد على مدة المؤهلات المتوسطة فقرر لها تعريفا جامعا مانعا فى البند (د) من المادة الخامسة وبدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا قارنها بالمؤهلات المتوسطة فحدد لها الفئة الثانية وفى ذات الوقت منح حامليها اقسامية اعتبارية وعلاوات دورية بمعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهلات المتوسطة وجمع بينها فى جدول واحد وبذلك حدد طبيعتها ومستواها على نحو واضح صريح وباعد بينها وبين المؤهلات العليا على وجه يفرجها من نطاقها عند أعمال احكامه .

ولما كان تحديد المدد المشترطة لترقية حملة المؤهلات الدراسية وفقا للجداول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او وفقا للاحكام التى تضمنتها المادة ١٧ منه يتوقف على تحديد المجموعة التى ينتهى اليها مؤهل كل منهم وكانت احكام هذا القانون تدخل فى نطاق المؤهلات فوق المتوسطة الشهادات التى تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسطة وتقتل عن مدة المؤهلات العليا فان المؤهلات السبع الواردة بالجدول والملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المحدد لها الدرجة السادسة المخفضة فى قانون المعادلات وكذلك المؤهلات المعادلة لها التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التربية الادارية تعد مؤهلات فوق متوسطة الامر الذى يضمن معه تطبيق الجدول الثانى على حاملها واشترط فضائهم مدة خدمة كلية قدرها ٣٢ سنة للترقية الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم .

واذا كانت الفقرة (١) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمنع المسلس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبعا للتشريعات الصادرة قبل نشر القانون فان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى الشهادات سائلة البيان باعتبارها شهادات فوق متوسطة الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان افعال احكامه المتعلقة بمدد الترقيات انما يتوقف على تحديد مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجداول المرفقة به وينص المادة ١٧ بالانفاة الى ان التقييم الذى سبق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لظك الشهادات لم يكن يضمها فى مستوى المؤهلات العليا .

وبناء على ذلك فانه اذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قررت بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ — اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية مؤهلات عليا فى تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم الاكتفاء بكمال حامله مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٢ سنة لترقيتهم الى الفئة الثانية ، فانه يعين قصر هذا التفسير على النص الذى تناوله فى حدود مجاله الزمنى وقصر تطبيقه على النطاق الذى صدر فيه فلا يمتد الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره من القوانين — على اعتبار ان التفسير بطبيعته انما

يقتصر على النص الذى تناوله وعلى الحالة التى صدر بشأنها ، ومن ثم فانه لا يجوز اعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا في غير نطاق تطبيق الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الامر الذى يقتضى عدم احقية حاملية في شغل الوظائف القيادية ووظائف الادارة العليا المقرر لها الفئة الثالثة وما يعلوها اذا اشترط لشغلها الحصول على مؤهل عال وترتبيا على ذلك فانه لا يحق للسيد/ الحاصل لهذا الدبلوم ان يطالب باعتباره شاغلا بصفة أصلية لوظيفة مدير منطقة (ب) المشترط لشغلها الحصول على مؤهل عال لعدم دخول مؤهله في نطاق المؤهلات العليا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ان قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصور على نص هذه الفقرة فلا يمتد الى باقى القواعد المنظمة للخدمة المدنية وبالتالي فانه لا يجوز شغل الوظائف القيادية ووظائف الادارة العليا التى يشترط لشغلها مؤهلا عاليا بحملة هذا الدبلوم ، وانه لا يحق للسيد/ أن يطالب بشغل وظيفة مدير منطقة (ب) المقرر شغلها بحملة الشهادات العليا لكون مؤهله لا يعد مؤهلا عاليا في هذا الخصوص .

(ملك ٤٧٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المماثلة لها الصادر بتحديدها قرارات من وزير التنمية الإدارية تعتبر في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الحائزين بالدولة والقطاع العام من المؤهلات فوق المتوسطة فيطبق على حاملها

الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون اعتداد بالمعادلة المالية المحددة لعمالها. وفقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية اذ لكل من القانونين مجال تطبيق يختلف عن الآخر - قصر تطبيق القرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عليا في مفهوم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفقرة دون غيرها من احكام ذلك القانون وغيره من قوانين الخدمة المدنية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن (تسرى احكام هذا القانون على العاملين المنتمين بالجهات الادارة للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه) وتضمن الجدول الملحق بهذا القانون سبع مؤهلات مقرر لها بالجدول الملحق بقانون المعادلات الدرجة السادسة بامية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ، وفقا لنص المادة السادسة من قانون المعادلات بمنح حاملي المؤهلات العليا على حاملي هذه المؤهلات اقدية نسبية قدرها ثلاث سنوات كما لا يجوز ترقيةهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ شغلهم للسادسة .

وينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين في المادة الخامسة على أن (يحدد المستوى المالي والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(١) الفئة (١٦٢ - ١٦٠) لصحبة الشهادات اقل من المتوسطة

الشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة
الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التي يتم
الحصول عليها بعد دراسة متها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة
الاعدادية او ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد
دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة
او ما يعادلها .

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة
التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات
دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
القديمة او ما يعادلها .

(د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة تقديم افتراضية لحلة هذه
المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات
المتوسطة .

كما تضاف الى بداية الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه
السنوات الزائدة) .

وتنص المادة ١٢ من القانون على أن (تسوي حالة حلة الشهادات
التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات
الدراسية طبقا لاحكامه .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتعبئة الادارية ببيان الشهادات
المعادلة للمؤهلات المشار اليها ، وذلك بغد موافقة اللجنة المنصوص عليها
في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
المشار اليه) .

وتنص المادة ١٥ على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العساملين الموجودين بالخزمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرمى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى معلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور . ترجع اقدميته في الفئة المرمى اليها الى هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الاول الملحق به لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة السابعة (٢٤٠ — ٧٨٠) وخصص الجدول الثاني لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة (١٨٠ — ٣١٠) .

وينص القانون في المادة ١٧ على أن يرمى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ — أو السنة المالية ١٩٧٥ — أو السنة المالية ١٩٧٦ — أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حلة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧١ — ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

اولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة المحسوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا التاريخ .

(أ) ٢٤ سنة لحلة المؤهلات العليا .

(ب) ٢٢ سنة لحلة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الاستحبة الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات المتوسطة ..) .

ويبين مما تقدم أن المشرع سلك في معاملة الشهادات التي تزيد مدة تراستها على مدة المؤهلات المتوسطة وتقل من مدة المؤهلات العليا مسلكين مختلفين تضمن قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أحدهما وتضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الآخر ، ففي قانون المعادلات قارن

بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بباهية مخفضة وقرر لحاملي المؤهلات العليا اتمية نسبية على حاملها قدرها ثلاث سنوات ولم يجز ترقية حملة المؤهلات المقرر لها الدرجة السادسة المخفضة الى الدرجة الخابسة الا بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة اما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد قارن المشرع بينها وبين المؤهلات المتوسطة فقرر لها الفئة الثالثة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حاملها اتمية اعتبارية بمدد سنوات الدراسة الزائدة عن مدة الدراسة بالمؤهلات المتوسطة وعلاوات اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذي لا يخطط بالآخر فان كيفية معالجة الشهادات المنصوص عليها في احداها انما تكون عند تطبيق احكامه ومن ثم فانه لا يجوز الاعتداد بالمعاملة التي حددها قانون المعادلات للشهادات سائلة البيان عند تطبيق احكام قانون التصحيح وانما يتمين الاعتداد في هذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصة وان تصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشهادات تعريفا يميزها عن غيرها وفي جميعها مع المؤهلات المتوسطة في درجة بداية التعمين وفي جدول المدد الكلية وعليه فانه يتمين في تطبيق احكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق متوسطة واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعمين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة الى الفئة التي تلوها حتى الفئة الثالثة واشترط مدة كلية قدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الائتمية الامتراضية المقررة بالنسبة لهم فتخصص مدد الدراسة الزائدة من المدة المحددة للحصول على المؤهلات المتوسطة من الجدول ومن المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية او تضاف الى مدة خدمتهم الكلية - واذا كانت الفقرة (١) من المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

منعت المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون فان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات فوق المتوسطة عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال احكامه فى صدد مدد الترقية انما يتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجدول المرتقة به ونص المادة ١٧ منه ولا يتوقف على التسعير السابق للشهادات الذى لا يمكن أن يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التى ينتمى اليها المؤهل وفقا لاحكامه لذلك فانه لا وجه للقول بخضم مدة ست سنوات من المدد المشترطة للترقية عند ترقية حيلة هذه الشهادات بالتطبيق لاحكام قانون التصحيح رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار أن الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التقييم بالنسبة لهم الأمر الذى يقتضى خضم مدة الست سنوات اللازمة للترقية من الثامنة الى السابعة عند تطبيق الجدول الثانى عليهم أو عند ترميتهم للفئة الثانية ، لأن هذا القول من شأنه اهدار احكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتقسيمات الواردة به ومعاملة تلك الشهادات عند تطبيق احكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة بقانون المعادلات فضلا عن ذلك فانه لا يجوز النظر الى تلك الشهادات على انها مؤهلات عليا لأن المشرع لم يضعها فى ذات المستوى الذى حدده للمؤهلات العليا حتى فى قانون المعادلات اذ على الرغم من أن هذا القانون قرر لها درجة بداية التعيين المحددة للمؤهلات العليا فانه انقص من راتبها وزاد من اتجيبية حيلة المؤهلات العليا بالنسبة لحايلها .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خولت وزير التنمية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فانه يتمين الاشارة الى انه لا يجوز تطبيق قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذى عادل بعض الشهادات بتلك الواردة بالجدول المشار اليه لمصدره من غير مخصص .

ولما كانت الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها تعد مؤهلات فوق المتوسطة وتعتبر لتفسيرات القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يكون من المين قصر تطبيق القرار التفسيري الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ (باعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم الاكتفاء بالتمثيل حامله بدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٢ سنة لفرقتهم الى الفئة الثانية) على النص الذي تناوله في حدود مجاله الزمني وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر فيه فلا يمتد الى باقي نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره من قوانين الخدمة المدنية كما لا يجوز أعمال مقتضاه بالنسبة لباقي الشهادات التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها وذلك باعتبار أن التفسير بطبيعته انما يقتصر على النص الذي تناوله وعلى الحالة التي صدر في شأنها فلا يصح القياس عليه فضلا عن ذلك فان القرار التفسيري سالف البيان وقد فُهم تقييما لدبلوم التجارة التكميلية فإنه يضمن قصر هذا التقييم على تلك الشهادة وحدها وفي حدود النص الذي تناوله التفسير .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا : ان المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها الصادر بتحديثها قرارات من وزير التربية الادارية تعتبر من المؤهلات فوق المتوسطة مطبق على حاملها الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويشترط لفرقتهم للفئة الثانية مدة كلية قدرها ٣٢ سنة وذلك مع مراعاة الاذنية الأتراضية المقررة لهم .

ثانيا : ان القرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا (م ٣٠ - ج ١٦)

عليها في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتصر تطبيقه على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفقرة دون غيرها من أحكام هذا القانون وغيره من قوانين الخدمة المدنية .

(ملف ٤٩٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٦/١١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية التجارية المالية — لا يعتبر من المؤهلات المالية وإن كان يصلح لتعيين حامله في الدرجة السادسة بالكادر الإداري والكادر الفني المالي — أساس ذلك — التقييم الصحيح لهذا المؤهل هو اعتباره من المؤهلات فوق المتوسطة — نتيجة ذلك أنه في تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمتع بمعاملة حملة هذا المؤهل طبقا للجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٥) من القانون المشار إليه .

ملخص الفتوى :

إن المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية . . » والسادة (١٧) منه تنص على أن « يرقى العاملون من حملة المؤهلات العليا ونفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٦٨٤) إلى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦) » وإن المادة (٥) من مواد إصدار هذا القانون تنص على

أن « تعتبر الجداول الملحقه بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذ القانون » .

وبين مما تقدم أن المشرع قد ضمن قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أحكاما معينة لترقية من أمضى أو يمضى من هؤلاء العاملين احدى المدد الكلية المحددة بالجداول الملحقه بهذا القانون ، ومن بين هذه الجداول ، الجدول الاول وهو مخصص لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ، والجدول الثانى وهو مخصص لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، ومن ثم فإن تطبيق أى من الجدولين المشار اليهما على احدى العاملين يتوقف على بيان تقييم هذا المؤهل وموقعه من المؤهلات المتقدمة .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وقضى المعارف رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكنيكية التجارية لخريجي التجارة المتوسطة وبمقتضاه انشئت دراسات تجاركية تكميلية عالية لخريجي هذه المدارس اعتبارا من العام الدراسى ١٩٤٧/١٩٤٦ . وينسج على اثر النجاح فيها « دبلوم الدراسات التكنيكية للتجارة المالية » وتدر هذا الدبلوم لأول مرة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ الذى قرر منح الحاصلين عليه الدرجة المتقدمة بـ ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليا ثم تلاه قرار مجلس الوزراء الصادر فى اول يولية سنة ١٩٥١ الذى منحهم الدرجة السليمة بـ ١٠ جنيه تعديلًا لقرار ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ وأعقب ذلك قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجة السادسة بـ ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ، وهذا التقدير هو الذى قررته أيضا قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ رقم ١٩٥٢ .

وبين من الاستعراض المتقدم لنشأة هذا المؤهل وتطور تقييمه أنه فى تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه لا يعتبر هذا المؤهل من المؤهلات المالية ، ولا وجه للقول بأن ما قرره قانون المعدلات

الاعترافية من اعتبار الحاصلين على المؤهل المشار اليه في الدرجة السادسة
بمالية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم من شأنه تقييم هذا الدبلوم بحسبائه من
المؤهلات العالية ، اذ من المعلوم ان الدرجة السادسة هي درجة بسده
التعيين في الكادر الادارى والكادر الفنى العالى — لا وجه لهذا
التعويل — لانه وان كان قانون المعادلات قد قدر الدرجة السادسة للحاصلين
على هذا المؤهل الا انه في نفس الوقت قدر له مرتبا يقل عما هو مقرر
قيداية مربوط هذه الدرجة ، كما نص في المادة السادسة منه على أن
• أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة منه الدرجة
السادسة بمالية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا ونفا للجدول المرافق لهذا
القانون أو ونفا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية
سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفنى
للعلى والادارى بالاتسدية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من
تقديم اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمالية المذكورة .

وعلى العموم تعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى من
عاشلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اقدمية نسبية
مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين .
حتىه و ٥٠٠ مليم شهريا » وقد أريد بالتقدم الوارد في هذه المادة كـسالة
الموازنة بين حملة هذه المؤهلات وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية
وما يعادلها ، لأنه وان كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعين في الكادر العالى
الا انها مع ذلك ادنى في المستوى المسمى من الدرجات الجامعية
وما يعادلها التى يحلها هؤلاء ، فوضغ القانون الضابط لكفالة هذه
الموازنة على الوجه الذى عينه ، وقد أفضحت من ذلك المذكرة الإيضاحية
يقولها « هذا وتتضمن المادة السادسة من مشروع القانون حكما يعالج
حالة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم في درجة مالية واحدة
مع اختلاف في مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في شهادات التجارة
التكميلية والزراعية التكميلية والشهادات الصناعية عند مقارنتها
بشهادات الزراعة أو بكأوريوس الهندسة على التوالى وقد رأى بدلا
من اعتبار أصحاب الشهادات الأقل خاضعين للكادر المتوسط (كتابي

أو غنى) أن تمنح لحلة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية اتصحية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهل الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة » .

والحكم الذى تضمنته هذه المادة هو فى واقع الامر حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أو اللاحقة لنفاذه ، لأن هذه الموازنة قصد بها استقرار الأوضاع والمراكز القانونية فى هذا الخصوص وهذا ما حرص مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ على تأكيده اذ نص فى مادته الثالثة على أن « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » .

وهن جهة أخرى فإن الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية قد وردت على سبيل التخصص فى البند (٦٤) من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية ، وهى مؤهلات لها تقديرها الخاص من التلصية العلمية أو الفنية تقديراً لا يمكن معه التجاوز بحيث يدخل فيه شهادات أخرى ولو جاوز مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإدارى أو الفنى العالى ، ذلك أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية ، فضلاً عن أنه وإن كان قد تم وضع حملة المؤهل محل البحث فى الكادر الفنى والإدارى فإن هذا استثناء من الأصل الذى تقرره المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تنص على أن « المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون المرشح حاصلها عليها هى :

١ - دبلوم عال أو درجة جامعية تتلق دراستها وطبيعة الوظيفة إذا كان التعيين فى وظيفة إدارية أو فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى العالى . . » وهذا الاستثناء يعمل به فى الحدود المقررة له دون أن يترتب على ذلك أن تعتبر هذه المؤهلات من قبيل المؤهلات العالية وإنما هى من المؤهلات العلمية الأقل التى قدر لحاملها فى قانون المعادلات الدراسية عند التعيين الدرجة السادسة المخفضة مرقب شهرى قدره ١٠٠ جنيه و ٥٠٠ مليم . وأعطت المادة السادسة من ذلك القانون حملة المؤهلات الجامعية

لتجعية اعتبارية نسبية قدرها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات
المستشار إليها ، ولا يكون تبعاً لذلك من شأن العمل بالتقنين رقم ٨٣
قسمة ١٩٧٣ بنسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية
قصصة أى جديد فى هذا الصدد .

ومن حيث انه متى استبان وفقاً لما تقدم ان المؤهل محل البحث
لا يعتبر من قبيل المؤهلات المالية فان التقييم الصحيح له اعتباره من
المؤهلات فوق المتوسطة ويمكن الاهتداء فى هذا اشارة بما تضمنه قانون
تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه وذلك فى الفصل الثانى منه الخاص
بتقييم المؤهلات والتسويات حيث نص فى المادة (٥) على أن « يحدد المستوى
الاعلى والالتصية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

..... (٤)

(د) الفئة ٣٦٠/١٨٠ : حملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات
يعتبر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة ،
كما يشك الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاوتها عن كل سنة من
المستويات الزائدة » .

وتقريباً على ذلك فانه فى خصوص تطبيق قانون تصحيح اوضاع
العاملين المشار اليه يعتبر دبلوم الدراسات التكميلية التجارية من المؤهلات
تتوق المتوسطة التي يعين الحاصلين عليه فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) باقدمية
افتراضية مقدارها سنتان ويطبق فى شأن هؤلاء العاملين الجدول الثانى
من الجداول المرفقة بذلك القانون وتخصص من المدد الكلية اللازمة لتقريبهم
الى الفئة (١٤٤٠/٨٣٦) وقدرها (٣٢) سنة بالتطبيق للمادة ١٧ منه مدة
تستعين المحسوبة اقدمية افتراضية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى تطبيق احكام
تتكون تصحيح اوضاع العاملين الملتحقين بالدولة والقطاع العام الصالح

بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر دبلوم الدراسات التكميلية العالية من المؤهلات فوق المتوسطة ويطبق على الحاصلين عليه الجدول الثاني مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٥) من القانون المشار اليه .

(ملف ٧١٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية التجارية بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بشأنه يعامل معاملة المؤهلات الدراسية العالية من كافة الوجوه .

ملخص الفتوى :

أن القرار التفسيري الذي تصدره المحكمة الدستورية العليا للنصوص التشريعية يعد تفسيرا ملزما للكافة ويأثر يرجع الى تاريخ العمل بالنص الذي تم تفسيره واساس ذلك أن هذه القرارات كاشفة وليست منشئة — ومن ثم فإن القرار التفسيري الصائز من المحكمة المذكورة والذي انتهت فيه الى اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عاليا مؤداه اعتبار هذا الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريخ انشائه ومن مقتضى ذلك اعادة تسوية حالة حلة على اساس تطبيق الجدول الاول من الجداول الملحقه بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يقدح في حلة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة ذلك ما نصت عليه المادة ١٢ من ذلك التسانون من أن تسوى حالة بالجدول المرقع بالتسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقا لاحكام التسانون الاخير وبالتالي خروج الحاصلين على هذه الشهادات من نطاق تطبيق التسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذ أن مقتضى القرار التفسيري المشار اليه تعديل النصوص التي تتعارض مع احكامها ومنها نص المادة ١٢ سالف الذكر بالقدر الذي تضمنه القرار المشار اليه باعتبار ان قرارات التفسير انفصاح عن ارادة المشرع ذاته .

(ملف ٦٢٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٥/١٨)

تعليق : عدلت الجمعية العمومية لتسم الفتوى والتشريع بفتاها هذه عملاً تسبق ان افقت به من قبل معتبرة دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلاً عالياً من كافة الوجوه . وكان ذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ في تفسير ، والذي انتهى الى ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العليا من المؤهلات العالية .

وقد رتبته الجمعية العمومية على ذلك بجلستها المشار اليها وجوب معاملة الحاصلين على هذا الدبلوم بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وليس بأحكام الجدول الثاني ، وذلك عند تطبيق احكام القانون المذكور على حالتهم .

كما يترتب على اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلاً عالياً من كافة الوجوه النتيجتان الآتيتان :

(أ) عدم مخاطبة حملة الدبلوم المذكور بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبار أن المؤهلات الوارد النص عليها بالجدول المرفق بهذا المؤهل مؤهلاً فوق المتوسط وليست مؤهلات عالية - وقد يبدو هذا التطبيق متعارضاً مع الاحكام الصريحة للقانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحذف مؤهل ورد في ملحقه الا أن هذا هو مقتضى ما كشف منه التفسير التشريعي الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الشأن .

(ب) عدم مخاطبة الحاصلين على هذا الدبلوم بالمادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمعالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، باعتبار أن النصين المذكورين يخاطبان بأحكامهما المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويتعاملون بالمادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن منح الإقضية الاعتبارية والزيادة في الراتب باعتبار أن المؤهل المذكور من المؤهلات العليا .

خامسا — دبلوم الفنون التطبيقية :

قائمة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية
بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣. باعتبار شهادة التجارة التكميلية العليا مؤهلا
عاليها في تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ —
هذا القضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتعدى اثره الى سواء —
الأثر المترتب على ذلك : لا يجوز قياس دبلوم الفنون التطبيقية حديث
على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية — أساس ذلك : المشرع
لم يعامل حامل دبلوم الفنون التطبيقية معاملة المؤهلات العليا لاختلاف
كل منهما عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرجة والمهنية — تطبيق
الجدول الثاني من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
والخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة على حملة دبلوم الفنون
التطبيقية (حديث) لا الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا —
تطبيق .

ملخص الحكم :

حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون
واخطأ في تطبيقه وتاويله اذ طبق في شأن المدعى الجدول الاول المرافق
للنانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حيث أنه يجب تطبيق الجدول الثاني
باعتبار أن المؤهل الذي يحمله من المؤهلات فوق المتوسطة وليس بالمؤهل
العالي وأن الاستناد الى طلب التفسير من المحكمة العليا في شأن
« دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية » وقياس « دبلوم الفنون

النطيقية (حديث) عليه هو قياس ليس له سند في القانون » .

ومن حيث أنه يتضح مما سبق أن أساس المنازعة المأللة يكمن في بيان ما اذا كان المؤهل الحاصل عليه المدعى يعتبر من بين المؤهلات العالية في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنادا الى انه يعامل طبقا لما نص عليه قرار وزير الفنية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ معاملة المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومنها دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية بحسبان ان هذا القرار صادر طبقا للمادة ١١ من القانون المذكور التي خولت لوزير الفنية الادارية أن يبين الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها اذ اعتبرت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ شهادة التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يعامل المؤهل الحاصل عليه المدعى معاملة الحاصل على تلك الشهادة ويطبق بشأنه تبعا لذلك الجدول الاول من الجداول المرافعة للقانون وهو الخاص بحملة المؤهلات العالية لا الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة والذى دلبقته الجهة الادارية .

ومن انه سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ انقضائية بجلسة ٢٥ من ابريل سنة ١٩٨٢ بان قرار المحكمة العليا رقم ٧ لسنة ٨ القضائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والقاضي بان شهادة التجارية التكميلية العليا يعتبر مؤهلا عاليا في تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان هذا القضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتعدى الى سواء ومن ثم لا يقاس عليه المؤهل الحاصل عليه المدعى اذ هو بحسب تقويمه في قانون المعادلات الدراسية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٣ بند ٢ (ب) من الجدول الملحق به مقرر له الدرجة السابقة (من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة) بماهية عشرة جنيها من بدء التعيين على ان ينح حاليه ماهية ١٠٥ جنيها في الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات او بماهية ايوما اكبر وبذا لم يعامل المشرع حامل هذا المؤهل

معاملة حملة المؤهلات المالية اذ تختلف كل منها عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرجة والمهية . . والثابت أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قد استصحب ذلك بالنسبة الى من لم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المطلوبة حين قضي بتسوية حالاتهم طبقا لاحكامه وعلى ذلك ولا ينبسط قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ التمسائية المشار اليه على المؤهل الذي يحمله المدعى اذ يقتصر القرار على ما ورد بشأنه محسب ومن ثم يماثل المدعى وفق لاحكام الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى نظر بخالف ما تقدم فانه يكون قد جانب الصحيح من حكم القانون ويكون النعمى عليه قائما على سند يبرره مما يقتضى معه الحكم بقبوله الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(ملعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)

سادسا — دبلوم الهندسة التطبيقية العليا في المسبوق بشهادة
الدراسة الثانوية (القسم الثاني أو القسم الخاص) :

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

دبلوم الهندسة التطبيقية العليا في المسبوق بشهادة الدراسة
الثانوية (القسم الثاني أو الخاص) — تقديره — القواعد السابقة على
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كانت تضع المؤهلات الأقل من المؤهلات
العليا على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات العليا اقدمية عليها —
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لجأ الى مسلك آخر ، فبدلا من مقارنتها
بالمؤهلات العليا لجأ الى مقارنتها بالمؤهلات المتوسطة فوضع
حاملها على فئات درجة المؤهلات المتوسطة ومنحه اقدمية اعتبارية
وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة — هذه المؤهلات ومن
يبنها دبلوم الهندسة التطبيقية تعد من المؤهلات فوق المتوسطة .

ملخص النضوى :

ان المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين المدنيين كانت تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على
تطبيق أحكام القانون المرافق (ز) صرف أية فروق مالية عن
الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الا اعتبارا من
١٢/٣٩ التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى
خدمته بالوفاء أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة
حكم البندين التاليين » .

ولقد عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على أن يعمل بالتعديل طبقاً للبادة (٤) من هذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به من ١٩٧٤/١٢/٣١ وأصبحت تلك الفقرة تنص على أنه « لا يجوز أن يترقب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... (ز) صرف أية غروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١/١/١٩٧٧ .. » .

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « يحدد المستوى المالي والاقتصادي لل حاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(أ)

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جنيه) لحلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة منها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(ج)

(د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جنيه) لحلة الشهادات الحراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما يضاف إلى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة .»

وتنص المادة (١٧) من القانون سالف الذكر على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ — العاملون من حملة المؤهلات العليا وموق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٨٤ / ١٤٤٠ جنيها) الى الفئة (٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية .

(ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الانتدبية الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة .

ثانيا : حصول العامل على تقرير بمرتبة ممتاز في السنة التي يرقى فيها وحصوله في التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الأقل .

ويعد في تطبيق الفقرة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كلالية العامل .

ثالثا : بلوغ مرتب العامل أول مريوط الفئة (٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها) على الأقل وتكون الترقية جوازية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) وتتم الترقية في هذه الحالة على الدرجات الحالية بالموازنة وعلى الدرجات التي تنشأ فيها لهذا الغرض بحسب الأسبقية في مرتبة الكلية ومراعاة الانتدبية في مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في البند (أولا) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات المشار اليها في الفقرات السابقة انقضاء الحد الأدنى للمدة اللازمة للترقية من الفئة الأخيرة ولا انقضاء مدة سنة على نقل العامل الى الجهة التي يستحق الترقية فيها .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة الأولى فإن قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يتضمن تقديراً خاصاً للمؤهل دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى أو الخاص) كما أنه لم يمس فى ذات الوقت التقديرات المقررة بقواعد الانتصاف الصادر بها قرار من مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ لذلك يتعين الرجوع إليها لتقدير هذا المؤهل ، ولقد فرقت هذه القواعد بين المؤهل المسبوق بشهادة الثانوية (القسم الثانى أو الخاص) وبين المؤهل غير المسبوق لهذه الشهادة فمنحت حامل الأول ١٢ جنيه ومنحت حامل الثانى ١٠ جنيه ، ٥٠٠ مليم . ومن ثم يجب عند تحديد أقدمة حامل دبلوم الهندسة التطبيقية غير المسبوق بشهادة الثانوية - التزام نص المادة (٦) من قانون المعادلات الدراسية التى تعطى حملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية أقدمة اعتبارية على أصحاب المؤهلات الأقل الذين حدد لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومما يؤيد ذلك أن هذا التطبيق لم يغيب عن واضع مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ بتحديد المؤهلات التى يعتد عليها عند التعيين فى الكادرات المختلفة فلقد نص هذا المرسوم فى مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » . لذلك فإنه إذا كان مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قد جعل فى البند ٢١ من المادة (٣) دبلوم الهندسة التطبيقية العليا صالحاً للتعيين فى الكادر الإدارى والفنى العالى شأن شأن الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنح بعد دراسة مدتها ٤ سنوات لحامل الشهادة الثانوية فإنه يجب أن يوضع فى الاعتبار أن تقدير دبلوم الهندسة التطبيقية يقل عن تقدير المؤهلات العليا المذكورة إذ أن الآخر مقدر لها الدرجة السادسة عند التعيين بمرتب ١٢ جنيه بينما هذا المؤهل مقدر له الدرجة السادسة المخفضة بمرتب ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم .

ومن حيث أنه إذا كان هذا هو مصلك المشرع عند تقديره للمؤهلات الأقل من المؤهلات المتوسطة فى قواعد الانتصاف وقانون المعادلات الدراسية ومرسوم ١٩٥٣/٨/٦ فإنه قد أتجه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الى مسلك آخر فبدلا من أن يضع هذه المؤهلات على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات العليا اقلية عليها أى بدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا لجأ الى مقارنتها بالمؤهلات المتوسطة فوضع حليلها على ذات درجة المؤهلات المتوسطة ومنحه اقلية اعتبارية وملاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة ومن ثم فانه لا مناص من تكييفها على أنها مؤهلات فوق متوسطة حسب المسلك العالى للمشرع .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان العامل المعروضة حالته اولا الناحل على دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الثانوية يعد من حملة المؤهلات فوق المتوسطة ، ولما كان قد عين فى ١٩٥٠/٦/٤ فانه لا يكون قد اتمى حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سوى ٢٥ سنة بالخبرة فاذا اضيفت اليه مدة اعتبارية بحسب عدد سنوات الدراسة الزائدة من المؤهل المتوسط وقدرها سنتين اصبحت مدته الكلية ٢٧ سنة وهى لا تؤهله للترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فان الترقية التى نالها فى هذا التاريخ تكون ترقية باطللة لخالفتها للقانون .

(مئوى رقم ٥٥٨ — فى ١٩٧٨/٦/٨)

سابعاً - شهادة الثانوية العامة (التوجيهية) :

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يعامل العامل عند حساب مدة خدمته الكلية على أساس المؤهل الذي كان يحمله في ١٩٧٢/٤/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بسريان احكامه اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن وطبقاً لنص المادة (٢٠) من القانون يكون المطعون عليه هو المركز القانوني الثابت للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ويتمتع حساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذي كان معاملاً به في هذا التاريخ وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . فإذا كان العامل قد حصل على شهادة التوجيهية عام ١٩٥٣ واستقال من العمل بالإدارة اعتباراً من ١٩٥٤/٢٢/٥ ثم أعيد تعيينه في إحدى وظائفها من الدرجة الثامنة الكتابية اعتباراً من ١٩٥٤/١٢/١٢ بشهادة الثانوية العامة (التوجيهية) ثم تدرج في الترتيبات فانه يكون معاملاً في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون رقم ١١/١٩٧٥ على أساس الشهادة الثانوية العامة (التوجيهية) الحاصل عليها سنة ١٩٥٣ ، وعليه يبدأ حساب مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون سالف الذكر من تاريخ اعادة تعيينه ١٩٥٤/١٢/١٢ وليس من تاريخ الحصول على شهادة الثقافة قبل اعادة التعيين . وبهذه المثابة لا يعول على المدة التي قضاها في الخدمة بعد الحصول على شهادة الثقافة وحتى تاريخ الاستقالة في ١٩٥٤/١٢/٥ .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

(م ٣١ - ج ١٦)

ثامنا — الإعدادية الفنية :

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

صدر قرار وزير التربية الإدارية محددا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير التي تطلبها البند ج من المادة الخامسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — يحق للوزير تمثيل أو سحب هذا القرار المريب حتى يتشأ مع أحكام القانون ذاته والتي لا تجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها — تطبيق : مؤهل الإعدادية الفنية — لم يشترط للقبول بالمدارس الإعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية . أو ما يعادلها — المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلاً متوسطاً في ضوء الضوابط التي تطلبها البند ج من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتعذر الاعتداد به كمؤهل متوسط للتميين في الفئة ١٨٠ — ٣٦٠ — قرار وزير التربية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بمعاملة على هذا الأساس مخالفاً للقانون مما يخول الوزير المختص بالتربية الإدارية الحق في سحبه لاصلاح ما انطوى عليه القرار من مخالفة قانونية — القرار الساحب صدر ملاباً لحكم القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في مادته الخامسة على أنه

» يحدد المستوى المالى والاقتصادى للحاصلين على مؤهلات دراسية عليا
التحقوا الآتى :

(١) الفئة (١٦١ - ٣٦٠) لحيلة الشهادات اقل من المتوسطة
(شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة
الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب)

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحيلة الشهادات الدراسة المتوسطة
التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث
سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة : الابتدائية
القديمة او ما يعادلها » . كما تنص المادة السابعة على انه « يصدر بيلان
المؤهلات المشار اليها مع بيلان مستواها المالى ومدة الاقدية الاضافية
قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص
عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المخنيين بالذولة » . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان « يكون تشكيل اللجنة من ممثلين لوزارات
التربية والتعليم والتعلّم العالى وشئون الأزهر والجهاز المركزى
للتنظيم والادارة » . وتنفيذاً لذلك أصدر وزير التنمية الادارية القرار
رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ وتضمنت المادة الثالثة
منه امتداد الشهادات والمؤهلات المتوسطة التي توقف منحها للتعيين
فى وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) ومن بين هذه المؤهلات الشهادات
الاعدادية الفنية بأنواعها الثلاث (للتجارية والزراعية والصناعية) - ثم
أصدر بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦
بسحب القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بناء على كتابه
وزير التربية والتعليم المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن اعتبار
المؤهل الذى تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى هذه الحالة .

ومن حيث أن المستفاد من حكم البند ج من المادة الخامسة من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ سالفة الذكر ان المشرع تطلب لاجتهاد

المؤهل الدراسي المنصوص عليه فيه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى الملقى له بالفترة (١٨٠ - ٣٦٠) توافر مدة شروط اساسية اولها ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه وثانيها ان تكون مدة الدراسة التي مكثت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاقل وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة كغير ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتقنية الادارية - بعد موافقة اللجنة المذكورة - سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخامسة .. وليس من ريب في ان دور للوزير المختص بالتقنية الادارية وكذا هذه اللجنة لا يدعو التحقق من توافر تلك الشروط ومن ثم بالقرار الذي يصدر في هذا الددد هو قرار صادر من سلطة مقيدة لم تخول الجهة الادارية ازاء اصداره نية سلطة في التقدير او الاختيار مما تستبعد عنه فكرة الحصانة التي تتمتع بها القرارات الادارية التي تصدر عن الجهات الادارية بمحض صلاحيتها التقديرية الامر الذي لا يسوغ معه التسك حيل هذا القرار يعني حق مكتسب .. وترتبط على ذلك فاذا صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية محددًا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير الملقى تطلبها البند ٢ من المادة الخامسة كان له - وبحق - تعديل هو سحب هذا القرار المريب حتى يتمشى ويتسق مع احكام القانون ذاته والتي لا تجوز مخالفتها أو الخروج عليها .

ومن حيث ان مؤهل الاعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الذي يتم للحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات لم ينظم الا سنة ١٩٥٦ فقد صدرت القوانين ارقام ٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم الصناعي و ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجارى و ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعى ، واشترطت هذه القوانين للتقيد في المدارس الاعدادية ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية او ما يعادلها ، ولم تشترط حصول التلميذ على شهادة اتمام

الدراسة الابتدائية الفنية أو ما يعادلها والتي تد اخيت بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والذي جعل التعليم الابتدائي الزاميا (مادة ١٠) ومدة الدراسة به ست سنوات (مادة ١٢) .

ومن حيث انه يبين من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الثانوي (اشار هذا القانون الاخير الى ان التعليم الثانوي ينقسم الى مرحلتين ، مرحلة اعدادية ومرحلة ثتوية وتناول بالتنظيم كل مهنة يبين من احكام هذين القانونين ان اتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية لم يكن يخول ثمة شهادة دراسية بل كان يعطى الناجحون في الامتحان الذي يعده مفتش كل قسم في نهاية العام الدراسي تقريرا بانتهاءهم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣) - اما الانتقال الى المرحلة الاعدادية فانه يتعين لاجرائه اجتياز امتحان آخر هو مسابقة القبول للامتحان بالمرحلة الاعدادية (مادة ٣ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣) والذي يعتبر في مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية البند ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع اعتبر شهادة الابتدائية الفنية معادلة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه لم يشترط للقبول بالمدارس الاعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها ومن ثم فان المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلا متوسطا في ضوء الضوابط التي تطلبها البند ٣ من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتعذر الاعتماد به كؤهل متوسط للتعين في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) ومن ثم يكون القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذي صغر بمعايلته على هذا الاساس مخالفا للقانون مما يخول الوزير المختص بتقنية الادارية الحق في سحبه لاصلاح ما انطوى عليه القرار من مخالفة قانونية .

وعلى هذا، وأذ صدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٦
لقد صدر القرار المصوب وتم ٤ لسنة ١٩٧٦ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٦
على هذا القرار الأخير يكون قد صدر موافقاً لحكم القضاة الصحيح ولا معلن
عليه .

(جلن ٨٤٣ لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

تسعا : شهادة الإعدادية الزراعية :

خاصة رقم (١٩٤)

المبدأ :

استعراض المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر — الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف بعضها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لها يحدد بمستواها الحالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ — قرار وزير التربية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ اعتمد شهادة الإعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسط ويعين حاملها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦١ — الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (نظام ست سنوات أو الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة لم يكن شرطا لازما للانطلاق بالانترس الإعدادية الزراعية) .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يتمين على المحكمة ان تستقر من المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر على وجه التعمين حقيقة التقييم الدراسي والمبالي للمؤهلات على هذا النزاع . منذ كان التعليم الابتدائي نوعين : ١ — تعليم ابتدائي عام يمنح النجاح فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (القديمة) ب — تعليم ابتدائي فني (زراعي — صناعي — تجاري) وكان عليان مسدة الدراسة فيه ويعامل من الناحية المالية معاملة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (القديمة) .

ومصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوي وقسم المرحلة الثانوية الى مراحل بدوها بالمرحلة الإعدادية والدراسة بها

مستأن وتشتغل التعليم العام والتعليم الفني من زراعى وصناعى وتجارى ونســــــــــــــــوى .

ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى. فألغى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا وبعده ست سنوات يمنح بعدها التلميذ اقرارا بانتهاء المرحلة الابتدائية مستندا من مفتش القسم . وبعدها صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى وقسم المرحلة الثانوية الى مرحلتين : ١ - مرحلة اعدادية مدتها اربع سنوات يقتصر على التصليل العام ووقف القانون بالفناء التعليم الفنى من المرحلة الاعدادية . ب مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات وكان اثرا لصدور هذه القوانين أن قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل اسم المدارس الابتدائية الفنية (زراعة - صناعية - تجارية) بأن أطلقت عليها المدارس الاعدادية الفنية وكان القبول فيها بعد اتمام المرحلة الاولى الالزامية (٦ سنوات) ولم يكن يشترط النجاح فى مسابقة القبول وهو شرط لازم للالتحاق بالمدارس الاعدادية العامة كما انه لم يكن يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية التى انتهى فى سنة ١٩٥٢ وفى عام ١٩٥٥ سمحت وزارة التربية والتعليم للحاصلين على شهادة اتمام الابتدائية (القديمة) بالالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية (زراعى - صناعى - تجارى) فأعلنت بقرارها رقم ٦٣ المنشور بالوقائع مصرية ١٥/٨/١٩٥٥. شرط القبول بهذه المدارس بأن يكون التلميذ من الذين اتموا بنجاح الدراسة فى المرحلة الاولى أو ما يعادلها وهم المنقولين الى السنة الثالثة الاعدادية أو من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بلغة أجنبية. أو بدون لغة .

ومعنى هذا ولأزمه ١ - مستوى الدراسة التى كانت يبيع القبول بالمدارس الفنية الاعدادية كان فى نفس المستوى المطلوب للقبول بالمدارس الاعدادية العامة ، كما انه اتاح الفرصة لمن بيده الشهادة الابتدائية القديمة الفرصة لمن يرغب منهم فى الالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية لاكتساب مهارات فنية وعملية ، وينهى أنه طالما أنه لم يكن شرطا أساسيا للقبول بهذه المدارس الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة

فليس من شأنه ذلك أن يغير من المستوى العام لهذه المدارس .
وبعد ذلك في عام سنة ١٩٥٦ صدرت القوانين المنتظمة للتعليم الفني

بجميع أنواعه فصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم
الصناعي فأنشأ المدارس الإعدادية الصناعية لتخريج صناع ذوي
مهارة عالية .

وصدر القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بتقييم التعليم التجاري وأنشأ
المدارس الإعدادية التجارية للبنين والبنات وتبعه القانون رقم ٢٦٢ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم التعليم الزراعي وأنشأ المدارس الإعدادية لتخرج عمال
زراعيين فنيين .

وقضت هذه القوانين الثلاثة بأن مدة الدراسة بالمدارس (صناعية —
تجارية — زراعية) ثلاثي سنوات كما حددت شروط القبول بهذه المدارس
فأشترطت أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية
(٦ سنوات) أو يعادلها ولم يشترط اجتياز مسابقة القبول وهو الشرط
الجوهري للقبول بالمدارس الإعدادية الفنية . ولم يرد نص
يشترط للقبول بهذه المدارس الفنية الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية
القديمة أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أنه طوال المراحل التي مرت بها
المدارس الإعدادية الفنية لم يكن شرطاً للقبول بها الحصول على شهادة
اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، وحتى لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة
القبول التي كانت شرطاً للقبول بالمدارس الإعدادية العلية وإنما الشرط
للقبولها أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية
(٦ سنوات) .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون تصحيح أوضاع العاملين
المحنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بأن يحدد المستوى
المالي والاقتصادي للعاملين على المؤهلات الدراسية على
النص التالي : — (ج) الفئسة ١٨٠ / ٣٦٠ لحلة الشههادات

الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . وقضت المادة السابعة من القانون المشار اليه على أنه مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا المالى ومدة الاقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرارا الوزير المختص بالتقنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المدة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومؤدى هذا النص أن للوزير المختص بالتقنية الادارية له دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى قانون العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن وزير التقنية الادارية أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص فى الفقرة (٨) من المادة الثامنة منه على اعتماد شهادة الامدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسطة ويعين حاملها فى وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق أن المطعون ضده يحمل شهادة الاعدادية الزراعية ، وهو على ما سلف من المؤهلات الأقل من المتوسطة فيعين لمصاحبها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ .

ولا يقترح فى هذا النظر أن المدعى يحمل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (نظام ست سنوات) التى حصل عليها عام ١٩٥٤ أو حتى اذا كان يحمل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، لأن الحصول على أى منها لم يكن شرطاً لازماً للاتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية على التفصيل الذى المأنا اليه . والذى يقطع بأن شهادة الاعدادية ذاتها هى فى ذات المستوى العلمى لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، وهى من المؤهلات أقل من المتوسطة وتبيع لاصحابها التعيين فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ .

عائرا : الشهادة الابتدائية للصناعات :

قائمة رقم (١٩٥)

المسند :

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام ان المشرع وهو
بصدد بيان المستوى المالى للحاصلين على المؤهلات الدراسية المتخصص
عليها فيه حدد الفئة الثالثة لتعيين حملة الشهادات المتوسطة التى توقف
منحها وكانت المدة الدراسية اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد
الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها -
تأكيد ذات الحكم فى المادة السابعة من قرار وزير التربية الادارية رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٥ الذى صدر تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -
اغفال قرار وزير التربية سالف الذكر تحديد المستوى المالى للشهادة
الابتدائية للصناعات غير المسبوقه بالشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها
- مؤدى ذلك : انه قصد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقا للقوانين
والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ بتعيين
المؤهلات العملية التى يعتمد عليها التعيين فى الوظائف والذى نص البند
(١) من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحيه اصحابها
فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط
- نتيجة ذلك : ان تلك الشهادة لا تعتمد لتعيين فى وظائف الفئة الثالثة وان
النظرة الملائمة المقررة لها هى الفئة التاسعة ..

مخصص القسوى :

ان المادة (٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه : « يحدد المستوى المالى والاقتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى ١ - ب - ج - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكانت الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها » كما ان المادة ٧ من ذات القانون تنص على انه : « مع مراعاة حكم المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة النافذة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » .

وقد صدر قرار من الوزير المختص بالتنية الادارية برقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص فى مادته السابعة على ان : « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها للتعين فى وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) : (١) (٦) شهادة المدارس الابتدائية للصناعات » ، كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن معالجة بعض المؤهلات الدراسية ونص فى البند (٣) من المادة الاولى منه على معالجة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بنظام قديم . وقد نصت المادة الثالثة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى فقرتها الاخيرة على ان : « يكون تحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية

والتعليم والتعليم العالي وتسيئون الأزهر والجهاز المركزي للتعليم والإدارة.

ومناد ذلك أن المشرع وهو بصدد بيان المستوى المالي للباحثين على المؤهلات الدراسية المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ آتفة الذكر ، حدد الفئة الثامنة لتعيين حملة شهادات المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأنه قد أعاد تأكيد ذات الحكم في المادة السابعة من قرار وزير التربية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترتباً على ذلك فإنه يشترط لتعيين حملة المؤهلات المتوسطة التي توقف منحها في الفئة المالية الثامنة أن يكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعد دراسة مدة ثلاث سنوات على الأقل تالية للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، فإذا لم يكن الحصول عليها مسبقاً بالحصول على الشهادة الأخيرة أو ما يعادلها ، فإن حاملها لا يصلح للتعيين في تلك الفئة ، ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بمعادلة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم ، إذ أن المعادلة الواردة في ذلك القرار هي في حقيقتها معادلة علمية وليست مالية ، أما تحديد المستوى المالي للباحثين على تلك الشهادة فينعتد الاختصاص به لوزير الخزانة وفقاً لحكم الفترة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وعليه فلا يؤثر فيها تقدم المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منعت في الفترة (١) منها الأساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون . إذ أن حكم تلك المادة يقتصر على عدم الأساس بالتقييم المالي للشهادات ، ولا يمتد إلى تقييمها العلمي ، وبالتالي فليس من مقتضاه الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالي للشهادة الابتدائية للصناعات .

وإذا كان قرار الوزير المختص بالتبعية الادارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥. سالف الذكر قد اغفل تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، مما أدى ذلك أنه قصر الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقاً للقوانين والقراعات السليبية عليه ومن بينها مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣. بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف والذي نص البند (١) من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحيه اصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالأكادر الفنى المتوسط ، ومن ثم تكون هذه الدرجة هى المقررة لتعيين حاملى الشهادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شهادة المدارس الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لا تعتمد للتعيين فى وظائف الفئة الثامنة ، وأن الفئة المالية المقررة لها هى الفئة التاسعة .

حادى عشر : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية :

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المادتان الخامسة والسبعة من قانون تصحيح اوضاع العاملين
الحثيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قرار وزير التسمية
الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية - المشرع
اورد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التى يحدد
المستوى المالى لحاملها بالقناة (٣٦٠/١٨٠) - يشترط للاعتداد بهذا
المؤهل ان يكون الحصول عليه مسوقا بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية
التسمية او ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
اوضاع العاملين الحثيين بالدولة والقطاع نصت على ان « يحدد المستوى
المالى والالتسمية الحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى /
١ - ... ب - ... ج - الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحملة الشهادات الدراسية
المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها
ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة او ما يعادلها » كما نصت المادة السابعة من
القانون المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون
يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة
الالتسمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين
(٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتسمية الادارية بعد موافقة اللجنة

المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظم العاملين المدنيين بالدولة ، وقد صدر قرار وزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص في المادة السابعة على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتميين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) : ١. - ٢٨) الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية . .)

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص بأن المشرع أورد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التي يحدد المستوى المالي لحاملها من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالفئة (٣٦٠/١٨٠) واشترط لذلك أن يكون الحصول على هذه الشهادة مسبقا بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدمى التحق بخدمة الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية في ١٩٦٢/٧/١ في وظيفة مساعد صانع ثم أعيد تعيينه في وظيفة صانع دقيق (مصلح أعطال عدد) اعتبارا من ١٩٦٦/٢/٢٧ وبقى الى الفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١. وذلك طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي . ثم سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الفئة (٣٦٠/١٨٠) من ١٩٦٢/٧/١ تاريخ تعيينه باعتباره حاصلا على شهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ومنح الفئة (٧٨٠/٢٤٠) من ١٩٦٨/٧/١ والفئة (٧٨٠/٣٣٠) من ١٩٧٣/٧/١ وأصبح مرتبه ٢٩ جنيا من ١٩٧٥/١ ثم طوّل بتقديم ما يفيد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ولما تعذر عليه ذلك عدلت تسوية حالته وأعتبر شاغلا للفئة (٣٦٠/١٦٢) من ١٩٦٢/٧/١ باعتباره حاصلا على شهادة الدراسة الإعدادية العلمية سنة

١٩٦٠ وأرجعت إقامته في الفئة (٣٦٠/١٨٠) الى ١٩٦٩/٧/١ وذلك
وذلك بمرتب قدره ٢٠٥٠٠ ج وهو المرتب الذي كُنَّ يتقاضاه فعلا على
أن تصبح ترقيته الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ مع
استرداد الفروق المالية التي صرفت له دون وجه حق .

من حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الشهادة
الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ولم تكن مسبقة بشهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة وتقدم بطلب مؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٤ لاعادة تصحيح تسوية
حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرر فيه انه وان لم يكن قد
حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة الا انه حاصل على
شهادة معادلة لها هي شهادة اتمام دراسة المرحلة الابتدائية بتاريخ يونيو
سنة ١٩٥٤ في السنة المكتبية ٥٣ - ١٩٥٤ من مدرسة رضوان الابتدائية
بشبرا .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن المدعى غير حاصل على شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة التي توقف منحها اعتبارا من العام الدراسي
١٩٥٤/٥٣ اما شهادة اتمام المرحلة الابتدائية التي يتمسك المدعى بأنه
حصل عليها في يوفية سنة ١٩٥٤ فهي شهادة أدنى من الابتدائية القديمة
ولا تعادلها شيء اذ هي لا تجيز تعيين صاحبها في فئة مالية وفقا للتشريع
النافذ .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن حصول
المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض لزما سبق حصوله على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - لا وجه لذلك ،
اذ لو كان هذا صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في المادة الخامسة
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة السابعة من قرار وزير التربية
الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة
إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كي تسوى حالة الحاصل
على شهادة الابتدائية في الفئة (٣٦٠/١٨٠) هذا فضلا عن انه قد ثبت

فيه ان المدعى حصل على شهادة الابتدائية الرقابة دون ان يسبق ذلك حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها ومن ثم لا يمكن اعتباره في الفئة (٣٦٠/١٨٠) لمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الرقابة دون ان تكون مسبقة بحصوله على الشهادة الابتدائية القديمة .

(طعن ٢٠٢ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

شهادة الابتدائية الرقابة طبقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥. تصلح للتميين في الفئة ٣٦٠/١٨٠ بالشروط الثلاثة الآتية :

- ١ - ان يكون الشهادة قد توقف منحها - ٢ - ان تكون للدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل - ٣ - ان تكون هذه الشهادة مسبقة بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها - ان لم تتوافر كل هذه الشروط او بعضها لا تعتبر الشهادة من المؤهلات المتوسطة - ضرورة التمييز بين شروط الالتحاق بالمدارس الرقابية والمسائل المتعلقة بتقييم مؤهل دراسي .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح. أو ضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه « يحدد المستوى العالي والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

٤ - ب - ج - الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحمل الشهادات الدراسية

المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . . . » كما تنص المادة السابعة على أنه « مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الإقتضية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتفتيش الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من الفقرة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام الممارسين الخاضعين بالدولة » . ومؤدى ذلك أن المشرع ناط بالوزير المختص بالتفتيش الادارية وحده دون غيره سلطة بيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨/٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل هذه السلطة انما تكون في إطار المعايير التي نصت عليها صراحة المادتان ٥ و٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون خروج عليها والا عد القرار الذي يصندر في هذا الشأن مجاوزا القانون ، وبمعنى آخر فان المعايير التي حددها القانون ذاته ووضع أسسها عند تقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرجعية بذاتها في حق القرار — وقد تناول البند ج — من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حالة حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي يحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ واستلزم في هذا التحديد أمور ثلاثة اولها أن تكون الشهادة قد توقف منحها وثانيها أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل وثالثها أن تكون هذه الشهادة مسبوقه بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، ناذ ما توافقته كل هذه الأمور في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادة المتوسطة وتحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وأن لم تتوافر كل أو بعضها تعذر اعتبارها كذلك — وقد صدر اعمالا للتفويض التشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المختص بالتفتيش الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية وتصنّفه المادة السابعة منه على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة

التي فكرها فيها إلى التي توقف منحها وكللت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتميين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ (١) ... (٧) (١٨) شهادة الابتدائية الراقية (شهادة) اتمام الدراسة الابتدائية الراقية . وواضح أن المادة ٧ من القرار المذكور رددت ذات الشروط التي أوردتها المادة ٥ من القانون ، وعلى ذلك فإنه ينبغي لكي تعتبر « شهادة الابتدائية الراقية » من بين الشهادات المتوسطة التي يحدد مستواها المالي في لفئة ٣٦٠/١٨٠ أن يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - وأنه كان البند (٢٨) قد أورد « شهادة الابتدائية الراقية » على عموه دون أن يقرنها بعبارة مسبقة للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كما فعل في بعض بنود أخرى من المادة ٧ سالفة الذكر إلا أن ذلك لا يعنى بآية حال من الأحوال عدم ضرورة الحصول على تلك الشهادة لأن كلا من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتنظيم الإداري رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بنيت في صلبها في عبارات صريحة الشروط اللازمة لتقييم الشهادة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد سبق فيشاج عدم جواز مخالفة قرار الوزير المختص بالتنظيم الإداري بحكم القانون عن تحديد الشهادات أو المؤهلات الدراسية وبيان مستواها المالي .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المدعى حاصل على شهادة الابتدائية الراقية سنة ١٩٧٥ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يجوز اعتباره من بين حاملي الشهادات المتوسطة المقرر لأصحابها لفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا حاجة فيها ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن

حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها اذ لو كان ذلك صحيحا لما عيّن المشرع الى النص صراحة في المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وايضا في المادة ٧ من القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥. على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كى تسوى حالة الحاصل على شهادة الابتدائية الراقية في الفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا حاجة كذلك فيما يقال من أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشترط ميم يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية أن يكون قد اتم الدراسة بنجاح (مادة ٢٦) وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات (مادة ٢٨) بما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ذلك لأن الامر لا يعبر وأن يكون محضورا فحسب في بيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون أن يتمدها الى غيره من مسائل أخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسي هذا فضلا عن أن من اتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بل أن مفتش كل قسم يعقد في نهاية العام الدراسي امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة ، ويعطى الناجحون فيه تقريرا باتجاههم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم بآلية حالة من الاحوال مقام الشهادة الابتدائية القديمة سيما وان الحال لا يتعلق بتقييم سنوات دراسية معينة وامكان معادلتها بشهادة معينة تتطلبها القانون وهي شهادة اتمام ، الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

ثاني عشر : شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة.
بشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها :

قاعدة رقم (١٩٨)

تفصيلاً :

علمون مدنيون بالدولة -- مؤهل دراسي -- تقييمه -- (اصلاح
موصوب وظيفي) قرار وزير التثمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم
المؤهلات الدراسية بتنفيذ احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ --
شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية
القديمة او ما يعادلها هي مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها في
وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ ويطبق عليهم الجدول الرابع من الجداول
المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -- شهادة مدرسة التربية
النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة او ما يعادلها يعين اصحابها
في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ويطبق عليهم الجدول الثاني من جداول القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -- شهادة التصليم الاولى او امتحان القبول امام
المدرسة النسوية لا يعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وليس
تجيبا تقييم مالي صادر من الجهة المتوط بها اجراء هذا التقييم في ظل
تحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

بتفصي الحكم :

ان قانون الإصلاح الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
نص في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى المالي والادنية للحصول
على المؤهلات الدراسية على النحو التالي (١) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة

الشهادات أقل من المتوسطة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية وما يعادلها . (ب) لفئة ٣٦٠/١٨٠ لجنة لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » ونص في المصادقة السابعة منه على انه « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتقنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ومفاد هذين النصين ان الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الاعدادية وكتلتاهما من الشهادات أقل من المتوسطة ، وحدد مستواها المالى فى الفئة ١٨٠/١٦٢ . أما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهى لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وبمعنى آخر ان شهادة التربية النسوية وهى من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة لها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها .

ومن حيث ان الوزير المختص بالتقنية الادارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ : يتسلم العاملين المدنيين بالحولة فقد اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع

العاملين المتدربين بالدولة والتطوع العلم . نمت المدة السابعة منه على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القدية او ما يعادلها للتعين فى وظائف الفئة (١٨٠/٣٦٠) (٣٢) شهادة مدرسة التربية النسوية المسبوقة بشهادة الابتدائية القدية او ما يعادلها . ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القدية وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها الآتى ذكرها للتعين فى وظائف الفئة (١١٢/٣٦٠) (٣٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القدية او ما يعادلها . وبمسور هذا القرار فقد استعمل الوزير المختص للتنمية الادارية اختصاصه الوارد فى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والاقل من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها فى الشكل وبالاوضاع التى استلزمها هذا القانون .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونص فى المادة الثالثة منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة والتي توقف منحها والآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ١٨٠/٣٦٠ . (٨) شهادة التربية النسوية . وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة والتنمية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه احكام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، الامر الذى يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الوارد فى القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كان لم يكن .

ومن حيث انه وبالببناء على ما تقدم يعود وضع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرا رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ فمؤدى هذا القرار .

التفرقة بين شهادات التريبة النسوية غير المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة التريبة النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة أو يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٨٠ . ويلتالي يطبق على الأولى الجدول الرابع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أما الثانية فيطبق عليها احكام الجدول الثاني الملحق بذات القانون . ومن حيث ان تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى المالي لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، فان شهادة التريبة النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل اقل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ ويعملون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وغنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى أو امتحان القبول أمام المدرسة النسوية لا يعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فلبس لهما تقييم مالي صادر من الجهة المنوط بها اجراء هذا التقييم في ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لذلك فان الجهة الادارية تكون قد احسنت تطبيق القانون حين طبقت على المدمية احكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حملة المؤهلات اقل من المتوسطة لحصولها على شهادة التريبة النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ويكون الحكم المظنون فيه اذ ذهب الى غير هذا النظر يكون مخالفا لحكم القانون حقيقة بالالفاء وتكون الدعوى على غير سند من القانون واجبة الرفض مع الزام المدمية المعروفت من الدرجتين .

(طعن رقم ٣٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

مقاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

اعتبار شهادة القربية النسبية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها مؤهلا اقل من المتوسط طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاطلين الذين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون الاصلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة الخامسة منه على ان « يحدد المستوى المالى والاقتنية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى :

(ا) الفئة ٣٦٠/١٦٢ لحلة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية ما يعادلها) (ج) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقفت منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها « ونص فى المادة السابعة منه على انه « مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة لاقتنية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٦ ، ٥ قرار من الوزير المختص بالتقنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاطلين المدنيين بالدولة » .

ومفاد هذين النصين أن الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الإعدادية وكلتاهما من الشهادات أقل من المتوسطة . وحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٦٢ أما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهي لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة ابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وبمعنى آخر أن شهادة التربية النسوية وهي من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات إذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتربية الإدارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فقد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح إوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ونصت المادة السابعة منه على أن « تعتد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة للتعين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) (٢٣) شهادة مدرسة التربية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتد الشهادات أو المؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها) الآتى ذكرها فيما يلى المعين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢) (٢٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة

أو ما يعادلها . ويصدر هذا القرار بعد استعمل الوزير المختص للتنمية الإدارية اختصاصه الوارد في أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والاقبل من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها في الشكل وبالأوضاع التي استلزمها هذا القانون .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ - بتقييم المؤهلات الدراسية ونص في المادة الثالثة منه على أن « تعقد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها والاتي ذكرها فيما يلي للتعين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ ... (٨) شهادة التربية النسوية ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء للجامعة والرقابة والتنمية الإدارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه أحكام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، الامر الذي يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الوارد في القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كان لم يكن .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم يعود وضع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ومؤدى هذا القرار التفرقة بين شهادة التربية النسوية غير مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة التربية النسوية المسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٨٠ . وبالتالي يطبق على الاولى الجدول الرابع من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أما الثانية فيطبق عليها أحكام الجدول الثاني الملحق بذات القانون .

ومن حيث أن تحديد وزير التنمية الإدارية للمستوى المالي لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، فان شهادة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وهي مؤهل اقل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ فيعاملون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

وغنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لا تعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فليس لها تقييم مالى صادر من الجهة المنوط بها هذا التقييم فى ظل احكام القانون .
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لذلك فان الجهة الادارية تكون قد احسنت تطبيق على المدعية احكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من المؤهلات اقل من المتوسط لحصولها على شهادة التريسة النسوية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها . ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر يكون مخالفا لحكم القانون خليقا بالالفاء وتكون الدموى على غير سند من القاتون واجبه الرفض مع الزام الدامية المصروفات عن الدرجتين .

(طعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

ثالث عشر - شهادة مدرسة فلاحه البساتين والحدائق :

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

المادتان الخامسة والسابعة من قانون تصحيح أوضاع العاملين
المحنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قرار
وزير التربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية وفقا
لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - شهادة مدرسة فلاحه البساتين
والحدائق - المشرع أورد هذه الشهادة ضمن المؤهلات التي يحدد
المستوى المالي لحاملها بالفتة (٣٦٠/١٨٠) - يشترط للاعداد بهذا
المؤهل ان يكون الحصول عليه مسبوقا بشهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القمية او ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مطلع النزاع في الطعن المسائل ينحصر في بيان المستوى
المالي المقرر لشهادة « مدرسة فلاحه البساتين والحدائق » في ضوء
الاحكام التي أتى بها قانون تصحيح أوضاع العاملين المحنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة الخامسة من هذا القانون تنص على أنه « يحدد
المستوى المالي والاقدمية للحاملين على المؤهلات الدراسية على
النحو الآتي :

أ -

ب -

ج - الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

د - كما تنص المادة السابعة على انه « مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الانتدبية الاضائية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المسادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » . - ومؤدى ذلك ان المشرع ناط بالوزير المختص بالتنبية الادارية وحده دون غيره سلطة ببيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل تلك السلطة انها تكون فى اطار المعايير التى نصت عليها صراحة المادتان ٥ و ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون الخروج عليها والا عد القرار الذى يصدر فى هذا الشأن مجاوزا القانون وبمعنى آخر فان الضوابط التى حددها القانون ووضع أسسها لتقييم المؤهل الدراسى لابد وان تكون مرعية بذاتها فى هذا القرار - وقد تناول البند ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حلة حلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى يحدد مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ واستلزم فى هذا التحديد توافر شروط ثلاثة اولها : أن تكون الشهادة قد توقف منحها . وثانيها : أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل . وثالثها : أن تكون هذه الشهادة مسبقة بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ماذا ما توارت كل هذه الشروط فى الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادات المتوسطة وتحدد مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وان لم تتوافر كلها

أو بعضها تعذر اعتبارها كذلك . وقد صدر أعمالا للتضييق
الشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير
المختص بالثتمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات
الدراسية ونصت المادة ٧ منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات
الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت
مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو يعادلها للتميين في وظائف
الفئة ٣٦٠/١٨٠ (١) (٢) (٢٧) » شهادة مدرسة
فلاحة البساتين والحدائق . . ووضح من المادة ٧ من هذا القرار
ردت ذات الشروط التي أوردتها المادة ٥ من القانون وعلى ذلك فانه ينبغي
لكي تعتبر « شهادة مدرسة فلاحة البساتين والحدائق » من الشهادات
المتوسطة التي يحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ أن يكون
حاصلها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
القديمة أو ما يعادلها - انه وان كان البند (٢٧) قد أورد « شهادة
مدرسة فلاحة البساتين والحدائق » على عموه دون أن يقرنها بعبارة
سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها
كما فعل في بعض بنود أخرى من المادة ٧ سالفه الذكر الا أن ذلك
لا يعني بآية حال من الاحوال عدم ضرورة الحصول مسبقا على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لان كلا من
المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار الوزير
المختص بالثتمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بينت في صلبها في
عبارات جلية وصريحة الشروط اللازمة لتقييم الشهادة المذكورة ومن بين
تلك الشروط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
القديمة أو ما يعادلها - وقد سبق ايضاح عدم جواز مخالفة قرار
الوزير المختص بالثتمية الادارية للقانون عند تحديد الشهادات وبيان
مستواها المالي .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق وعلى ملف خدمة
المدعى انه حاصل على شهادة مدرسة فلاحة البساتين والحدائق

سنة ١٩٤٥ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يجوز اعتباره من حاملي الشهادات المتوسطة المقرر لأصحابها الفئة ٣٦٠/١٨٠ مادام أنه في الحقيقة وواقع الأمر غير حاصل على الشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه لا حاجة فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن حصول المدعى على شهادة فلاحية البساتين والحدائق يفترض سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها إذ لو كان ذلك صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأيضا في المادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها كى تسوى حالة الحاصل على شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق في الفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا حاجة كذلك فيها قد يقال من أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشترط فيمن يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية أن يكون قد اتم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ٣٦) وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات (مادة ٣٨) مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ذلك لأن هذا الأمر لا يعدو أن يكون محصورا بحسب في تبيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون أن يتعمدها الى غيره من مسائل أخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسي ، هذا فضلا عن أن من اتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بل يعقد مفتش كل قسم في نهاية العام الدراسي امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة . ويعطى الناجحون فيه تقرير بانتمائهم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم

بأية حال من الأحوال مقام الشهادة الابتدائية القديمة ، سيما
وأن الحال لا يتعلق بتقييم سنوات دراسية معينة وإمكان معادلتها
بشهادة بعينها تطلبها القانون وهي شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة .

ومن حيث أنه تبعاً لكل ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه
بإحقاق المدعى في تسوية حالته باعتباره من حلة المؤهلات المتوسطة
المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ فإنه يكون قد جانب القانون
في صحيحه بما يتعين معه الحكم بإلغائه ويرفض الدعوى مع الزام
المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٨٣)

الفصل الثالث

الجداول

الفرع الأول

ماهية الجداول بصفة عامة

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

ترقية طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين — انطباق اكثر من

جدول .

ملخص الحكم :

أن مقتضى الاثر المباشر لقانون تصحيح اوضاع العاملين على ما أسلفنا أن يتم الاعتماد في تطبيق احكامه بالمركز القانوني للمحلل في تاريخ نفاذ هذا القانون أى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وتذ وضع القانون رؤوسا لجداول مد الخدمة الكلية المحسوبة في الاتصحية والمحتة بالقانون ه فالجدول الاول لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) والجدول الثانى لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٨٠) والجدول الثالث للعاملين الفيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤/٣٦٠) ، (٣٦٠/١٦٢) ، (٣٦٠/١٨٠) والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٦٢) والجدول الخامس للكتابيون غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٥/١٤٤) والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المطلوبة المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ومن ثم فإن المناط في تطبيق تلك الجدول هو :

- ١ — الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها .
 - ٢ — أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .
 - ٣ — أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .
 - ٤ — أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .
- وعليه فإن مناط تطبيق الجدول الاصلح ونفا للفترة (هـ) لا يكون الا لمن يتوافر في شأنه شروط انطباق أكثر من جدول على حالته .
- (طعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

الفرع الثاني مناطق تطبيق الجداول

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ان من شروط الإفادة من حكم المادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة وللقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان تنقل فئة العامل في المزاينة الى مجموعة
الوظائف العالية قبل نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ - جداول محد
الخدمة الكلية المحسوبة في الإقضية والمحكمة بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - المناطق في تطبيق تلك الجداول هو:
الحصول على أحد المؤهلات المشار اليها أو شغل وظيفة في
مجموعة الخدمات المعاونة أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف
الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل فمن تحقق في
شأنه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به - في تحديد
التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فإن المبرة في ذلك
بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون - يتربب على
ذلك ان تطبيق الجدول الاصلح وفقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من
القانون لا يكون الا ان ينطبق عليه في ذلك التاريخ أكثر من جدول
ويتحقق ذلك في حالة العامل المعين بأحدى الوظائف المهنية أو الفنية
أو الخدمات المعاونة والحاصل على إحدى المؤهلات الدراسية دون
غيرها من الحالات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاعات العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة برقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

عازا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقتنيته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ » وتنص المادة ١٦ على أن « تخضع الترقيات الحتية المنصوص عليها في المسادة السابقة للقواعد الآتية :

(١)

١- تطبيق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول .
من الجداول المرفقة على حالته « واهرا تنص المادة ٢٠ من ذلك القانون على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبلا عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايهما اقرب .

وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(٢)

٣- احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي .
إن نقلت فئة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق

اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى » .

ومن حيث أن من شروط الامادة من حكم المادة ٢٠ فقرة (د) أن تنقل فئة العامل فى الميزانية الى مجموعة الوظائف المالية قبل نشر القانون فى ١٠/٥/١٩٧٥ ، ومن ثم فإن السيد/..... اذ لم تنقل فئته على هذا النحو فى الميزانية فانه لا يفيد من الحكم المتقدم ويكون طلبه فى هذا الصدد غير قائم على أساس سليم من القانون جديراً بالرفض .

ومن حيث أن الوزارة قامت بتسوية حالته طبقاً للمادة ١٥ من القانون المشار اليه بأن طبقت فى شأنه الجدول الثانى الخاص بحللة المؤهلات فوق المتوسطة بمنح الدرجة الخامسة فى ١/١١/١٩٧٤ اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال ١٦ سنة .

ومن حيث أن المشرع وضع رؤوساً لجداول سدد الخدمة الكلية المحسوبة فى الاقدمية والملحقة بالقانون آتف الذكر فالجدول الاول لحللة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٢٤٠/٧٨٠) ، والجدول الثانى لحللة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئات (٣٦٠/١٤٤) ، (٣٦٠/١٦٢) ، (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الرابع لحللة المؤهلات الاقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٣٦٠/١٦٢) ، والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم فى الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم فى الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، ومن ثم فإن المنطق فى تطبيق تلك الجداول هو :

١ - الحصول على المؤهلات المشار اليها .

٢ - أو شغل وظيفة فى مجموعة الخدمات المعاونة .

٣ - أو شغل وظيفة فى مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

٤ - أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

فمن تحقق في شأنه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به .

ومن حيث انه في تحديد التاريخ الذى يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فان العبرة في ذلك بالمركز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٤/١٢/٢١ ومن ثم فان تطبيق الجدول الاصلى ونقاسا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ منه لا يكون الا لمن ينطبق عليه في ذلك التاريخ أكثر من جدول ويتحقق ذلك في حالة العامل المعين باحدى الوظائف المهنية او الفنية او الخدمات المعاونة والحاصل على أحد المؤهلات الدراسية دون غيرها من الحالات .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقع الحالة المعروضة فانه وان كان العامل المذكور يحمل مؤهلا عاليا (ليسانس حقوق) في تاريخ العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٢١ عين به بفعل اعتبارا من ١٩٧١/٦/٢٦ .
فمن ثم يتحدد مركزه القانونى في تاريخ العمل بهذا القانون ويتوافر في حقه مناط تطبيق الجدول الاول عليه دون سواء .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية السيد / في الامادة من حكم المادة ٢٠ مقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع العاملين .

(ملف ٦٩١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

البيد :

اذا كان العامل لم يتقدم للإدارة بشهادته الدراسية التى حصل عليها قبل ١٩٧٤/١٢/٢١ واستقر وضعه الوظيفى على مقامته بدونها فان استقرار مركزه في ذلك التاريخ يحول دون الاعتداد بها اذا تقدم بها بعد خمس عشرة سنة .

ملخص الفتوى :

ان المناط في تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها في تلك الجداول أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل أو شغل وظيفة في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة العبرة في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول بالمركز القانوني المستقر للعامل في تاريخ نفاذ القانون أي في ١٩٧٤/١٢/٣١ حسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية التعيين .

ماذا تبين سبق حصول العامل المعروضة حالته على الشهادة الاعدادية العامة سنة ١٩٦٧ ولم يتقدم الى الجهة الادارية بها يفيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خمسة عشر سنة أي في ١٩٨٢/١٠/٢٣ ، بعد أن استقر وضعه الوطني وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا ومقتضى فلا يجوز تعديل وضعه ، وبالتالي لا يجوز تطبيق الجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

الفرع الثالث

تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المعبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أى من الجداول المرفقة بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هـ بالمركز القانونى للعامل فى ١٢/١٢/١٩٧٤ — نص المادة ٢١ فقرة (ب) من القانون المذكور يعقد فى حساب المدد الكلية التى تقضى فى مجموعة وظيفية أعلى بالمدد التى قضيت فى مجموعة وظيفية أدنى ومن ثم يلزم من باب أولى حساب المدد التى قضيت فى مجموعة أعلى ضمن التى تقضى فى مجموعة أدنى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخزنة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرتى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .. » والمادة ٢١ منه تنص على أن « تحسب المدد الكلية المخططة بالعاملين المعينين فى الوظائف المهنية او الفنية أو اليتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

- (ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية ليهما أقل بالنسبة للعامل الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية .

ومن حيث أن العبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أى من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنها هو بالمركز القانونى للعامل في ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل به ، ومن ثم فإن العاملين غير المؤهلين الذين عينوا بمجموعة الوظائف المهنية ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية في تاريخ سابق على التاريخ المشار اليه أنها يتحدد مركزهم القانونى بشغلهم وظائف المجموعة الأخيرة في ذلك التاريخ ويتوافر في حقهم مناط انطباق الجدول الخامس الخاص بالكتابيين غير المؤهلين دون سواء .

ومن حيث أنه في صدد حساب مدد الخدمة التي قضاه كل منهم بمجموعة الوظائف المهنية وذلك قبل نقله الى مجموعة الوظائف المكتبية ، فإن هذه المدد يتم حسابها ضمن المدد الكلية المحددة بالجدول الخامس السالف الإشارة اليه وذلك حسبها هو مستفاد من نص المادة ٢١ فقرة (ب) آتية البيان التي اعتدت في حساب المدد الكلية التي تقضى في مجموعة وظيفية أعلى بالمدد التي قضيت في مجموعة وظيفية أدنى وذلك وفقا لضوابط معينة ، ومن ثم يلزم من باب أولى حساب المدد التي قضيت في مجموعة أعلى ضمن المدة التي تقضى في مجموعة أدنى كما هو الحال بالنسبة للمدد التي قضيت في مجموعة الوظائف المهنية اذ يسوغ وفقا لما تقدم حسابها ضمن المدد التي تقضى في مجموعة الوظائف المكتبية .

من أجل ذلك انتهى رأى للجمعية العمومية الى احقية العاملين المعروض حالتهم في أن يطبق عليهم الجدول الخامس المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون سواء وإن تصحب لهم ضمن المدد الكلية المحددة به المدد التي قضوها بمجموعة الوظائف المهنية .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

خص الملتزم في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام كل من فئة العاملين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة المالية التي عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التي ينتهون إليها وحدد نطاق المخطئين بأحكامه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به — بناء على ذلك فإن تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يجب أن يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالمتنوع وبحسب دمجته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام تنص على ان تعتبر الجداول الملحقه بالقانون ارافاق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون وتنص المادة التاسعة من تلك المواد على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

وتنص المادة الخامسة من القانون على ان « يحدد المستوى المالي والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي : —

..... (د) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها عن المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتختلف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

وتنص المادة (١٥) من القانون المذكور على ان « يعتبر من أقصى أو يفي من العاملين الموجودين بالخضبة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ، فإذا كان العامل قد رقى فصلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الثاني لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثالثة وخصص الجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة وخصص الجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة (٣٦٠/١٤٥) أو التاسعة (٣٦٠/١٦٢) أو الثامنة (٣٦٠/١٨٠) .

ومناد ما تقدم ان المشرع خص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كل فئة من فئات العاملين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة المالية التي عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التي ينتون اليها ، وحدد نطاق المخاطبين بأحكامه بالموجودين بالخضبة في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل به . واعتد تبعا لذلك بمراكزهم القانونية المستقرة لهم في هذا التاريخ عند تسوية حالاتهم ، ومراعاة منه لمن أمضى سنوات دراسية زائدة عن المدة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة قرر اضافة مدة افتراضية مساوية لعدد تلك السنوات . وتخول العاملين حقا في ترقياتهم حتىية اذا اكملت لهم المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرافقة لهذا القانون .

وبناء على ذلك فان تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

ولما كان التعيين طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى عينت العاملة المعروضة حالتها فى ظله يتم داخل مجموعات وظيفية وفقا للقواعد التى كانت سارية ابان العمل بالقانونين رقمى ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى ان يتم توصيف وتقييم الوظائف وكان التعيين فى مجموعة الوظائف المهنية انتى ينطبق على 'المتعين' اليها الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم وفقا لتلك 'القواعد' بالتطبيق لاحكام كادر العمال ، فان اعمال هذا الجدول يقتصر على من عين ابتداءا بالفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة فى مجموعة الوظائف المهنية .

ولما كانت العاملة المعروضة حالتها لم تعين ابتداءا بمجموعة الوظائف المهنية وانما عينت بمجموعة الوظائف المتوسطة فان الجدول الثانى الخاص ، بحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة يكون هو واجب التطبيق على حالتها ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليها ومن ثم تكون تسوية حالتها طبقا للجدول الثانى قد صادقت صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملة المذكورة .

(ملف ٣١١/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

نص المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على تطبيق الجدول الاصلاح للعامل فى حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة بهذا

القانون على حالته — العبرة في التحقق من توافر شروط تطبيق الجداول هي بالمرکز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ القانون المشار اليه وهو ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمتد من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بمرعى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .. » وأن المادة ١٦ منه تنص على أن « تخضع الترقيات الحتبية المنصوص عليها في المائدة السابقة للقواعد الآتية :

..... (هـ) تطبيق الجدول الأصلى للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته .

ومن حيث أن المشرع وضع رؤوس لجداول بمدد الخدمة الكلية المحسوبة في التقديمية والملحقة بالقانون آنف الذكر ، فالجدول الأول لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ، والجدول الثانى لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المتسدر تعيينهم ابتداء في الفئات (٣٦٠/١٤٤) و (٣٦٠/١٦٢) و (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٦٢) والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، ومن ثم فإن المناط في تطبيق تلك الجداول هو :

١ — الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها .

٢ — أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

٣ - أو شغل وظيفة مكتبة بغير مؤهل .

٤ - أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .

ومن حيث انه في تحديد التاريخ الذى يتحقق فيه توافر شروط تطبيق تلك الجداول فان العبرة بالمركز القانونى للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون المشار اليه ، ومن ثم فان تطبيق الجدول الاصلح وفقا للفقرة (هـ) لا يكون الا لمن يتوفر في شأنه شروط انطباق اكثر من جدول على حالته .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المروضة فان العاملين المذكورين وان عينوا ابتداء في مجموعة الوظائف الفنية الا أن بعضهم نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية والبعض الآخر أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية ، ومن ثم فان المركز القانونى لكل منهم في ١٩٧٤/١٢/٣١ يتحدد بالمجموعة الوظيفية التى يشغلها في هذا التاريخ ويتوافر في حق كل منهم مناط تطبيق الجدول المحدد لجمعته دون الجدول الثالث لانتفاء مناط تطبيقه في حقهم ^{٨٦}

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الحالات المروضة .

(ملف ٧١٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١/١٢)

الفرع الرابع تطبيق الجدول الثالث

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتحدد على أساس المركز القانوني المستقر للعامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ — وجوب مراعاة القيد الوارد في المادة ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن العبرة في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بحالة العامل القانونية في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومتى كان الثابت أن المدمى يشغل في ذلك التاريخ وظيفة من وظائف الخدمات المعاونة ومن ثم فإن طلبه تسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس الجدول الثالث الخاص بالوظائف المهنية أو الفنية وليس على أساس اعتباره شاغلاً لوظيفة من مجموعة الخدمات المعاونة يتطلب ابتداء تعديل مركزه القانوني الذي استقر فيه اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٦٤ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٨٧ منه على أنه مع عدم الإخلالاً بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي

ولما كان المدعى لم يقدم دعواه الا في ١٩٧٦/٧/٣١ بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ومن ثم يكون مركزه القانوني باعتباره ضمن مجموعة الوظائف المعاونة قد استقر وأضحى تعديله أو تغييره غير جائز قانونا سواء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — وبالتالي فلا يحق للمدعى الاستفادة من الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنيين .

(طعون ١٠٦٧ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٥ لسنة ٢٥ ق ، ٦٧٤ ، ١٥٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

يشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ان يكون قد نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون الى مجموعة الوظائف المهنية — أساس ذلك — المادة ٢١ فقرة (ب) من القانون — اثره — عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذي عين بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء أعمال غنية يجوز للعامل ان يجمع بين تسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٦٧/٣٥ الذي احياه نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ وبين الترقية بموجب المادة (١٥) من القانون رقم ١٩٧٥/١١ بشرط الا يقترب على ذلك ترقية الى أكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات أعمال القانون المذكور — التسوية تتم بنقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف الادارية اعتبارا من تاريخ معاملته بالموهل العالي — اثر ذلك — تطبيق الجدول الثاني ثم الجدول الأول أعمالا لحكم الفقرة

(د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١٩٧٥/١١ - طبيب كل الوقت -
عدم افادة الاطباء الذين لا يشغلون وظائف موصوفة في الموازنة بتهمة
وظائف كل الوقت من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ - من
القانون - لا يخفى للانفاذ من حكم البند (١) سالف الذكر مجرد عدم
مزاولة المهنة بالخارج لاي سبب من الاسباب - اساس ذلك - ان
المشرع قصر نطاق تطبيق البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ - من
القانون رقم ١٩٧٥/١١ على الاطباء الشاغلين لدرجات مخصصة لوظائف
طبيب كل الوقت بالمزاينة - وجوب تسوية حالة حملة المؤهلات الواردة
بقرار وزير التربية الاجتماعية رقم ١٩٧٨/٦٢٣ وفقا لاحكام القانون رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بهذا القانون
والخاص بالعمل المهنيين على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظائفه
الخدمات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر
القانون الى مجموعة الوظائف المهنية ، ومن ثم لا يجوز تطبيق الجدول
الثالث على العامل الذي عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينتقل
الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء اعمال فنية .

وفيما يتعلق بتسوية حالة العامل / فقد تبين للجمعية
أن الفقرة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ لم تجز الجمع بين تسوية الحالة طبقا لاحكام المادة ١٤ والتسوية
طبقا لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة
مالية واحدة الترقية الى أعلى من مئتين تاليتين للفئة التي يشغلها العامل
في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون مع تفويل المسائل الحق
في اختيار التسوية الامثل له وان المادة ١٤ قضت بتسوية حالة العاملين

تعيين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ:
حقولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهم أقرب على أساس تدرج،
مستوياتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . ومن .
ثم يجوز للعامل في الحلة الماثلة أن يجع بين تسوية حالته طبقاً لأحكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي أحياه نص المادة ١٤ من القانون رقم .
٤٩ لسنة ١٩٧٥ بعد أن امتنعت المطالبة بتطبيق أحكامه أعمالاً لنص المادة
٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبين
الترقية بموجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب
على ذلك ترقينه إلى أكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات
فصل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأذ تقضى المادة الثانية من القانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية
للمعنيين في فئات أدنى من الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لرسوم ٦ من
أغسطس سنة ١٩٥٣ في الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا الرسوم مع .
مراعاة التعادل الوارد بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية
ورقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ فإن تسوية حالة العامل وفقاً لهذا الحكم تقتضى
تمتلكه من مجموعة الوظائف المتوسطة إلى مجموعة الوظائف الإدارية
اعتباراً من تاريخ معاملته بالمؤهل العالى ولما كانت الفقرة (د) من المادة
٣- من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ توجب حساب مدة الخدمة السابقة
على للحصول على المؤهل العالى إن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة
الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون على أساس تطبيق
الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على
المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العالية
اعتباراً من هذا التاريخ بالفئة والأقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى
يكون للعامل المذكور يحظى فى عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥
للسنة ١٩٦٧ فإن شروط تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر
تتواءم فى حقه ومن ثم يتعين تطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الأول
عليه أعمالاً لحكم تلك الفقرة .

ان المشرع قصر بقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يقضى بانتفاض مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتخرج بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على ان تحسب المدة المذكورة (من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت) مع اعمال هذا الحكم باثر رجعى من تاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرارين رقمى ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٨٩ لسنة ١٩٧٢. قسم الأطباء بحسب الوظائف التى يشغلونها الى قسمين اولها الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وثانيها الأطباء الشاغلين لوظائف تسعة الوقت ونشاط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ومن ثم فان الامادة من حكم البند (١) بخضم مدة ثلاثة سنوات من المدة المقررة للترقية يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف أطباء كل الوقت بالميزانية فلا يكفى للانادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاولة المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا الى عدم الصوولة على تصريح بمزاولتها او كان راجعا الى الحرمان من مزاولتها ينص القانون او بسبب النصب للعمل كل الوقت .

وبناء على ما تقدم فان اعمال هذا الحكم عند تسوية حالة الطبيب فى الحالة الماثلة مرهون بان يكون شاغلا لوظيفة موصوفة فى موازنة مستشفيات جامعة الاسكندرية بانها من وظائف كل الوقت فلا يكفى مجرد كونه شاغلا لوظيفة طبيب معيم بترك المستشفيات .

وفىما يتعلق بتسوية حالة حملة المؤهلات الواردة بقرار وزير التعمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ فقد تبين للجمعية العمومية ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ قضت بتطبيق احكام القانون رقم

٨٣ لسنة ١٩٧٣ على حيلة المؤامرات التي شملها قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم يتعين تسوية حالات العاملين الذين عودلت مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقتضى هذا القرار ونفذا لأحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذى عين بأحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف بأداء أعمال فنية .

ثانيا : عدم جواز تطبيق الجدول الخامس على من لم يمين فى أى وقت بوظائف الكتبة غير المؤهلين ولو كان قد كلف أثناء شغله لوظيفته بمجموعة الخدمات المعاونة بأداء أعمال كتابية .

ثالثا : عدم جواز حساب مدة العمل السابق التي قضاه السيد / فى عمل نئى ضمن مدة عمله بمجموعة الوظائف الادارية .

رابعا : احقية السيد / فى رد اقدميته بالفئة الرابعة وترقيته الى الفئة الثالثة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : احقية السيد / فى الامانة من حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والامانة من حكم المادة ١٥ من ذات القانون على الا يترتب على ذلك ترقيته لأكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واحقيقه فى تطبيق الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة ثم تطبيق الجدول الاول الخاص بالمؤهلات العليا بالفئة والادمية التي يبلغها وفقا للجدول الثانى .

ساجسا : عدم اعادة الطبيب من حكم انقاص مدة ثلاثة سنوات من المدة المشترطة للترقية الا اذا كانت الوظيفة التي يشغلها

موصوفة في موازنة مستشفيات جامعة الاسكندرية بأنها من وظائف كل الوقت .

سابعاً : وجوب تسوية حالات العاملين الذين عودلت مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى قرار وزير الترقية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وفقاً لأحكام هذا القانون .

(ملف ٥١٠/٣/٨٦ — جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية الذين يشغلون وظائف فنية ومهنية — العاملون غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية — ليس في القانون ما يشير إلى قصر تطبيق بعض الجداول على العاملين حملة المؤهلات الدراسية والبعض الآخر على العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية — تطبيق الجدول الأصلي للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة بالقانون — اثر ذلك — انطباق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حملة المؤهلات الدراسية ممن يشغلون وظائف فنية أو مهنية اذا استوفوا شروط تطبيقه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٢٠) منه على أن

« تحسب المدد الكلية المحددة بنجداريل المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجداول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

كما تنص المادة (٢١) على ان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالمعلمين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المادتين ٢٠ + ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحددان قواعد حساب المدد الكلية لطائفتين احداها حملة المؤهلات الدراسية والثانية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعيّنين في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية ، ولم تشر أي من المادتين الى ما ينبغي قصر تطبيق بعض الجداول المرفقة بالقانون المذكور على المعلمين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، والبعض الآخر على المعلمين غير الحاصلين على مؤهلات ، فقد ورد نصهما عاما والقاعدة أن العام يؤخذ على ميمومه ما لم يخص ، وعلى ذلك فإنه يمكن تطبيق الجدول الثالث على حملة المؤهلات الدراسية من يشغلون وظائف فنية ومهنية ، اذا استوفوا شروط تطبيقه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع نص في الفقرة (هـ) من المادة (١٦) من هذا القانون بأنه في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرافقة للقانون فإنه يحق للمعلم تطبيق الجدول الأصح له .

ومن حيث أن الجدول الثالث يطبق على المعلمين الذين يشغلون وظائف فنية ومهنية من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، فإن تطبيقه عليهم يكون ممكنا من باب أولى ، اذ لا يتصور أن يكون الحصول على المؤهل الدراسي سببا للاضرار بهم .

ومن حيث أن ما ورد بالكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ — الصادر من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة — من استفادة حملة المؤهلات الدراسية من الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٤ ، لا يفيد بحكم اللزوم استبعاد حملة المؤهلات الدراسية من الاستفادة من الجدول الثالث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ممن كانوا معينين ابتداء بمجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

(ملف ٤٥٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الفرع الخامس تطبيق أكثر من جدول

أولاً : تطبيق الجدولين الأول والثاني :

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

المادة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — نصها على حساب مدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق بالقانون على حالته حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة بالجدول الأول المرفق بالقانون اعتباراً من تاريخ حصوله على المؤهل العالي على حالته بالغة والاقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني — لا يجوز للعامل أن ينتقل بين هذه الجداول إلا اذا كانت فئته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون — تعيين العامل تعييناً جديداً لحصوله على مؤهل عالٍ اثر ذلك — لا يفيد من احكام الجدولين الملحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة ينص على « تصبب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيماً عند العمل بالحكماء هذا القانون أو ما يتم تقيييمه بناء على احكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب » .

وتصيب المدد الكلية المتعلقة بحلّة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب) (ج)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتي تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقصية التي بلغها طبقا للجدول الثاني » .

ولما كان النص يتحدث صراحة عن العامل الذي (نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون) وكانت عبارته تلك واضحة لغة واصطلاحا في الدلالة على ما تقصده فائنه لا يسوغ الانحراف بها الى غير مدلولها الصريح لتشمل من عين في فئة بمجموعة الوظائف العالية اذ لا وجه لاجحالم مثل هذا التجهين في حكم هذا النص الذي اقتصر صراحة على من نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية .

ولقد اتخذ المشرع اصلا عاما في نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من مقتضاه الا يطبق على العامل سنوي جدول واحد بحسب حالته الوظيفية وقت العمل بالقانون في ١٢/٣١/١٩٧٤ ولم يخرج عن هذا الاصل الا في الفقرة (د) من المادة (٢٠) حيث اُباح للعامل الحاصل على مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط التنقل بين الجدولين الثاني والاوّل اذا كانت فئته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء على حدوده فلا يجوز للعامل ان ينتقل بين الجداول الا في هذه الحالة فقط .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تقضى بحساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لن نقلت فنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون وذلك على النحو المبين بها - المقصود بإعادة التعيين في مفهوم هذه الفقرة هو إعادة العامل بمؤهله العالى بغية فاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فإن هذا الحكم لا يجد مجالا لإعماله في حالة وجود فاصل زمنى بين الترتين .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على « حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لن نقلت فنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثالث المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم على أساس تطبيق المدة المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثالث .

وبين من هذا النص أن المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهما أن تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية تبسلى ١٩٧٥/٥/١٠.

تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وثانيهما ان يكون قد اعيد تعيينه بترك المجموعة قبل التاريخ المذكور فاذا تلبت بالمعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحملة المؤهلات العليا بالفئة والاعدية التى بلغها بالجدول الثانى لما كان اعاده التعمين فى حكم تلك الفترة انما يصدق العامل الذى يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ، ومن ثم فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله الا فى حالة اتصال المدين .

ولما كانت خدمة العليل بالمؤهل المتوسط فى الحالة الماثلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٦٧/١/١٤ ثم عين تعيينا جديدا فى ١٩٧٢/١/١ بعد حصوله على المؤهل العالى فان هذا التعمين يكون مثبت الصلة بخدمته السابقة لوجود فاصل زمنى بينهما ، وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعادة السيد من احكام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٨٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام تعالج تسوية حالة العليل الحاصل

على مؤهل اثناء الخدمة بان يتم وضعه على الفئة المقررة لمؤله العالي من تاريخ حصوله عليه بمرعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج وذلك يقتضى تغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ايها اقرب - اساس ذلك - رغبة المشرع في الربط بينه وبين زملائه في التخرج - اثر ذلك - تطبيق حكم الفقرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بان يسرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق الجدول الاول بالفئة والاقدمية التى بلغها بمقتضى الجدول التالى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثامنة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تنص على ان « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسى او في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتمييز الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة » .

وتنص المادة الخامسة عشر على ان « يعتبر من امضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » .

ونصر المادة العشرين على انه « وتحسب المدد الكلية المتعلقة

بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول أرفق مع مراعاة التسواعد
الآتية :

.....

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى
لمن نقلت ننته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا
القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ
حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول
الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التى
بلغها طبقا للجدول الثانى » .

وفى ذلك الخصوص أن المشرع سن فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
تسويتين وجوبيتين نصت على أحدهما المادة ٨ ، بينما نصت على الأخرى
المادة ١٥ ، بموجب المادة ٨ تسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية
الموجودين فى الخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ - تاريخ نشر القانون المذكور -
بوضعهم فى الفئة المقررة لإعلانهم اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول
على المؤهل مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التفرج طبقا للتسواعد
المنظمة لتعيين الخريجين المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣
وبموجب المادة ١٥ يتعين تسوية حالة العاملين الموجودين بالخدمة فى
٣٤/١٢/١٩٧٤ - تاريخ العمل بالقانون - بترقيتهم الى الفئات الأعلى
إذا أمضوا المدد الكلية المحددة فى الجداول المرفقة بالقانون وذلك فى ذات
المجموعة الوظيفية التى ينتهون إليها ، وعلى ذلك يكون المشرع قد
أجرى تسويتين تسبق أحدهما الأخرى ، لكل منهما شروطها وقواعدها
التي لا تتعارض مع قواعد وتعمود تطبيق الأخرى ، وبعبارة يكون ممكنا
إعمالها معا على ذات الحالة ، ومن ثم فإن تسوية حالة العامل الحاصل
على مؤهل أثناء الخدمة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
يتعين أن تتم أولا وفقا لحكم المادة ٨ فيوضح على الفئة المقررة لمؤله
العالى من تاريخ حصوله عليه ، بهراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التفرج ،

متى كان موجودا بالخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون المذكور — وهو الأمر الذي يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيهما أقرب . باعتبار ذلك انعكاسا لربط المشرع بينه وبين زملائه في التخرج ، والقول بغير ذلك يفرغ هذا الارتباط من مضمونه ، واذ سبق هذا القرار في ٢١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وجب تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون بأن يمرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول بالفئة والالتصية التى بلغها بمقتضى الجدول الثانى باعتباره قد أعيد تعيينه حكما اعمالا لحكم المادة ٨ من القانون سالف الذكر فى مجموعة الوظائف المالية .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد عين بمؤهل متوسط فى ١٥/١/١٩٦١ وحصل على مؤهل عال فى سنة ١٩٦٨ فإنه يتعين تسوية حالته ونفا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج فلذا أسفرت تلك التسوية عن شغله الفئة السابعة بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعين تسوية حالته طبقا للمادة ١٥ مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ على النحو السابق بيانه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تطبق حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل فى الحالة الماثلة يؤدى الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية .

ثانياً - تطبيق الجدولين الثالث والخامس :

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى درجات القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قد عادل الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكتدر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة - الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عادل الدرجة التاسعة بالفئة ٣٦٠/١٦٢ - أثر ذلك - يتعين تسوية العمال المتساقلين لهذه الفئة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس أنهما قد عُنِيَ بالفئة التاسعة - تطبق - العمال الذي عين بالفئة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقل إلى وظيفة كتابية قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين تطبيق الجدول الثالث عليه مع مراعاة خصم مدة السبع سنوات المشترطة للترقية في هذا الجدول من الفئة العاشرة إلى الفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليه من تاريخ نقله إلى مجموعة الوظائف الكتابية والإقديمة التي يشغلها وفقاً للجدول الثالث .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ قد عادل في الجدول الأول الملحق به الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكتدر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة ومن ثم فإن الدرجة ٤٠٠/٣٠٠

التي اضافها مجلس ادارة الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية الى كادر
عمال الهيئة بقراره الصادر في ١٩٦٠/١/٢٨ تعادل الدرجة التاسعة من
باب اولى باعتبار ان نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ،
ولما كان الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد عادل
الدرجة التاسعة بالفئة التاسعة (١٦٢ - ٣٦٠) فانه وقد عين العاملان
المعرضة حالتهما بالدرجة العالية ٦٠٠/٣٠٠ بوظيفة معاون علاقات
عالية المضافة الى وظائف العمال الفنيين بالهيئة يتعين تسوية حالتهما
بتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انها قد عينا
بالفئة التاسعة .

ولما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
اوضاع العاملين الفنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد
اوجبت في البند (د) خصم المدة المشترطة للترقية بالجدول الثالث الخاص
بالعمال الفنيين من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى لن عين ابتداء
بالفئة التاسعة او الثامنة او السابعة واوجبت في البند (هـ) حساب مدة
الخدمة لن نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون من الوظائف الفنية
الى الوظائف الكتابية على اساس تطبيق الجدول الثالث على المدة التى
تضمت بالوظائف المهنية ثم تطبيق الجدول الخامس الخاص بالكتبة غير
المؤهلين بالفئة والادمية التى يبلغها العامل بالتطبيق للجدول الثالث مع
جواز تطبيق الاصلح للعامل على مدته الكلية كلها اذا كان ينطبق على أكثر
من نصف المدة الكلية واذا عين العاملان فى الحالة الماطة بالفئة التاسعة
بمجموعة الوظائف المهنية ونقلا الى الوظائف الكتابية قبل تاريخ نشر
القانون فانه يتمين تطبيق الجدول الثالث عليهما مع مراعاة خصم مدة
السبع سنوات المشترطة للترقية فى هذا الجدول من الفئة العاشرة الى
الفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليهما من تاريخ نقلهما الى
مجموعة الوظائف الكتابية بالفئة والادمية التى يبلغانها وفقا للجدول
الثالث ويجوز للهيئة ان تطبق عليهما الجدول الثالث باعتباره الجدول
الاصلح لهما ولكون مدة خدمتهما بالوظائف المهنية تزيد على نصف مدة
خدمتهما الكلية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على العاملين المذكورين على اساس انهما عينا بالدرجة ٦٠٠/٣٠٠ المعادلة للفئة التاسعة (١٩٦٢ / ٣٦٠) .

(ملف ٥٩٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس من الجداول الملحقة به على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ثم نقلوا او عينوا الى مجموعة الوظائف المهنية او الفنية او اولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ (تاريخ نشر القانون المذكور) يتعين ان تضاف الى المدة الواردة في هذين الجدولين سبع سنوات او المدة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ايها اقل .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من هذا الاستعراض لحالة المدعى الوظيفية ان له مدتي خدمة قضاهما في مجموعتين وظيفيتين تختلف احداهما عن الاخرى فالاولى وهى المدة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٥٠ قضاهما في سلك الخدمات المعاونة وهو غير مؤهل والثانية وتبدأ من سنة ١٩٥٠ قضاهما على درجات كتابية بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية سنة ١٩٥٠ ومن بعدها شهادة اتمام

للعقاسة الثانوية (القسم العام) سنة ١٩٥٥ ومن ثم تعين في هذه الحالة أعمال ما تقضى به المادة ٢١ من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والتي تنص على ان « تصيب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المهنيين في الوظائف المهنية او الفنية او الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتقين مع سراحة القواعد الآتية : ١ - ٥٥٥٠ ب - ... اضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او الكتابية ايها اقل بالنسبة للمامل الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة او الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية او المامل الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية » .

ومعاد هذا النص انه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ثم نقلوا او عينوا في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية او اولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية قبل نقل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ (تاريخ نشر القانون المذكور) يتعين ان تضاف الى المدة الواردة في هذين الجدولين سبع سنوات او المدة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ايها اقل ، واساس ذلك انه متى نقل المامل من كادر اثنى الى كادر اعلى فالاصل الا يعتد بمدة خدمته في الكادر الادنى عند تدرجه بترقية في الكادر الاعلى ، غير انه بالنظر الى انه ربما تكون مسددة الخدمة التي قضيت في الكادر الادنى طويلة ونظر لان قانون اصلاح الوظيفة انما صدر لعلاج اوضاع العاملين الذين راسبوا مددا طويلة في درجاتهم دون ان تصيهم أية ترقية فمن ثم رأى المشرع الاعتداد بمدة الخدمة التي قضيت في الكادر الادنى عند ترقية هؤلاء العاملين في الكادر الاعلى على ان تضاف الى المدد الكلية المشترطة للترقية سبع سنوات او المدة التي قضيت في الكادر الادنى ان كانت تقل عن ذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص المنازعة المطروحة ،
فأثبت أن المدعى كان قد عين ابتداء في إحدى وظائف الخدمات
المعاونة سنة ١٩٣٨ ونقل قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ إلى إحدى الوظائف المكتبية
أذ عين في الدرجة التاسعة المكتبية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ بعد
حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، كما منح الدرجة
الثامنة المكتبية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ بعد حصوله على شهادة
إتمام الدراسة الثانوية (القسم العام) ومن ثم وجب إضافة مدة
سبع سنوات إلى المد الكلية الواردة في الجدول الخامس باعتبار
أن هذه المدة تقل عن مدة الخدمة التي قضيت في وظيفة الخدمات
المعاونة وذلك تطبيقاً للبند (ب) من المادة ٢١ سالف الذكر ، وعلى هذا
يكون غير صحيح ما تناوله الحكم المطعون فيه وهو بصدق تطبيق
الجدول الخامس لتبيان الجدول الأصح للبدعي إذ لم يضاف مدة
السبع سنوات إلى المدة اللازمة للحصول على الفئة الرابعة وذلك
بحسبان أن البند المذكور يمثل أصلاً عاماً ونصاً واجب التطبيق
في شأن الحالات التي تناولها .

ومن حيث أن المدة اللازمة للترقية إلى الفئة الرابعة طبقاً
للمدد التي أشار إليها الجدول الخامس المرفق بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ هي ٣٤ سنة فإنه بإضافة مدة السبع سنوات
المتطلبة قانوناً على النحو السابق تكون المدة اللازمة لحصول
المدعى على تلك الفئة هي ٤١ سنة وبالتالي يستحقها اعتباراً
من سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى تطبيق الجدول الثاني الخاص بحالة
المؤهلات الفوق المتوسطة والمتوسطة باعتبار أن المدعى يحمل مؤهلاً
متوسطاً هو شهادة إتمام الدراسة الثانوية (القسم العام) فإنه
وقد حصل على هذا المؤهل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ فإنه يستحق
الفئة الخامسة بعد قضاء ١٦ سنة أي اعتباراً من أول يوليو سنة
١٩٧١ (أول الشهر التالي لاستكمال تلك المدة) ويستحق بالتالي

مُرحَلة إلى الفئة الرابعة بعد قضاء ٢١ سنة أى اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٦ ومن ثم يكون مقتضى تطبيق الجدول المصالح للمدعى هو تطبيق الجدول الثانى عليه وليس الجدول الثالث — كما يذهب — لأنه لا يشغل وظيفة فنية أو مهنية تؤهله الامتداد من هذا الجدول. انتهى لا يبرى سوى على العاملين الفنيين أو المهنيين ولا الجدول الخامس الذى طبقه الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية قد طبقت الجدول الثاني في شأن المدعى والمدعى اذ منحه الفئة الخامسة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧١ ثم رقى طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى نصحته. هيئة الرابعة من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ فانها عندئذ تكون قد طبقت. يصحح حكم القانون في حقه .

(ملحق رقم ٣٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

ثالثا : التنقل بين الجدول الثانى والجدول الأول وبين الرابع والثانى :

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

عند تسوية حالة العامل وفقا لاحكام المادة ١٥ من قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين اعتمد المشرع بالمركز القانونى للعامل
فى ٣١/١٢/١٩٧٤ وذلك وفقا لقاعدة عامة مؤداها ألا يطبق على
العامل إلا جدول واحد . توافر شروط أكثر من جدول — التاريخ
المذكور يمكن أن ينطبق عليه الجدول الاصلح . يجوز للعامل التنقل
بين الجدول الثانى والجدول الأول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — العامل الذى نقل أو أعيد تعيينه له
الحق فى التنقل بين الجداول المختلفة الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
اعتبارا من تاريخ النقل أو اعادة التعمين — تطبق — العامل له حق
التنقل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الأقل من المتوسطة
والجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ
الحصول على المؤهل المتوسط ويجوز التنقل بين الجدول الثانى
والجدول الأول اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل إن أعيد تعيينه
قبل ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ .

ملخص الفئوى :

ان المشرع سن بموجب احكام المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تسوية وجوبية اعتمد فيها
بالمركز القانونى للعامل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقوم على اساس

مدد خدمة عليا نص عليها في الجداول الستة المرفق بالقانون والتي خصص كلا منها لمختلفة من العاملين بحسب المؤهل أو نوع العمل أو المهنة وذلك وتما لتعاضد عامة مؤداها ألا يطبق على العامل إلا جدول واحد فإن توافرت لديه شروط انطباق أكثر من جدول في ١٢/٣١/١٩٧٤ طبق عليه الجدول الأصح ، كما قرر تطبيق الجدول الثالث على من عين ابتداء بمجموعة الوظائف المكتبية والمعاونة ونقل إلى مجموعة الوظائف المهنية بشروط خاصة ، وكذلك تحول العامل حقا في التقليل بين الجدول الثاني والجدول الأول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر القانون .

اتجه المشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ إلى توسيع نطاق التقليل بين الجداول بحيث أصبح للعامل الحق عند تسوية حالته وفقا لأحكام هذا القانون أن ينتقل بين الجدول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين والجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة لنقل أو أعيد تعيينه بالمؤهل الأقل من المتوسط قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون وذلك اعتبارا من تاريخ النقل أو إعادة التعيين كما قرر المشرع التقليل بالعامل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الأقل من المتوسطة والجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل المتوسط لمن حصل أثناء الخدمة على مؤهل متوسط بغير أن يشترط في هذه الحالة نقل الفئة أو إعادة التعيين كما قرر كذلك التقليل بالعامل بين الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة والجدول الأول الخاص بالمؤهلات العليا اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل العالي ليس فقط لمن نقلت فئته وإنما كذلك لمن أعيد تعيينه قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون بمجموعة الوظائف العليا ، فانه يتعين أن تسوى حالة العاملين المعروضة حالاتهم الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية ونظروا إلى مجموعة الوظائف المكتبية لحصولهم على مؤهل أقل من

المتوسط ثم حصلوا على مؤهل متوسط على أساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نقلهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثاني اعتبارا من هذا التاريخ فان كانوا قد حصلوا على مؤهل عال ونقلوا او اعيد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ طبق عليهم ايضا الجدول الاول اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى نقل حاملى المؤهل من جدول المهنيين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ثم الى جدول الشهادات العالية وفقا للقيود والضوابط الواردة في مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بالنقل فيما بين الجداول .

(ملف ٣١٢/١/٥٦، جلسة ١٩٨٢/٤/٧).

الفرع السادس تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المبرة في تطبيق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمركز الثاني والى العامل في تاريخ نفاذ هذا القانون — تطبيق جدول من الجداول المرفقة بالقانون المذكور على المائل حالة كون جدول آخر هو الواجب التطبيق — يعتبر تسوية مخالفة للقانون لا تتحصن بمضى مواعيد الزمن .

ملخص الفتوى :

ان السيد/ قد نقل الى رئاسة الجمهورية في ١٩٦٣/٧/١ بدرجة ملاحظ — فئة ٩٠٠/٤٠٠ ملزم — وعولت درجته بالفئة انسب ونفا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالماملين المدنيين بالدولة ، ثم نقل الى المجموعة المكتبية اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٨ ورقي الى الدرجة السادسة المكتبية اعتبارا من هذا التاريخ ، ومنح الدرجة الخامسة ونفسا لحكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ١٩٧٠/٤/٢٨ .

وطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سويت حالة السيد المذكور ، فمنح الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ على اساس تفضله ٢٢ سنة بتطبيق الجدول الثالث المنهى على حالته ، وهو انضل من الجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين .

وقد طالب بترقيته الى الفئة الثالثة على اساس استكمال ٣٧ سنة طبقا للجدول الثالث .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/١/٢٦ فاستبان لها ان المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من امضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

وحيث أن مقتضى الاثر المباشر لقانون تصحيح اوضاع العاملين ان يتم الاعداد في تطبيق احكامه بالمركز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون اى في ١٩٧٤/١٢/٣١ فاذا كان العامل في ذلك الوقت يشغل وظيفة مهنية طبق عليه الجدول الثالث وان كان يشغل وظيفة كتابية ، طبق عليه الجدول الخامس ، وهو ما يستتد صراحة من نص المادة (١٥) سالفة الذكر ، والذي يقضى بالترقية بنفس المجموعة الوظيفية .

وحيث أن النصاب من الوقائع أن السيد / من العاملين غير المؤهلين ، يشغل وظيفة مكتبية وقت نشر قانون التصحيح المشار اليه ، ومن ثم يكون الجدول الخامس هو الواجب التطبيق على حالته .

وحيث أن خدمة السيد المذكور قد بدأت في ١٩٣٨/٤/٢٨ ، فانه يستحق الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٢/٥/١ وهو اول الشهر التالي لقضائه ٣٤ سنة منذ بداية خدمته .

وحيث أن جهة الادارة قد طبقت على حالة السيد المذكور الجدول الثالث على اساس انه عين في بداية خدمته بوظيفة مهنية فاستحق الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ وهو اول الشهر التالي لقضائه ٣٢ سنة منذ بداية خدمته ، ومن ثم يكون هذا التطبيق مخالفا للقانون باعتبار أن الجدول الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو الجدول الخامس على ما سبق البينان .

وحيث أن تحديد اقدمية السيد المذكور في الدرجة المرتقى اليها ، تعتبر من التسويات التي لا تتحسن بمضى مواعيد الطعن ، فانه يتعين سحب قرار ترقية السيد المذكور فيما تضمنه من ارجاع اقدميته في الفئة الرابعة الى ١٩٧٠/٥/١ وتعديل تاريخ هذه الاقدمية الى ١٩٧٢/٥/١ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ — ان العبرة في تحديد الجدول الواجب التطبيق على العامل — وفقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة — بنوع الوظيفة التي يشغلها هذا العامل في تاريخ العمل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

٢ — عدم احقية السيد/... في الترقية الى الفئة الثالثة .

٣ — احقية السيد المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة وفقا للجدول الخامس المرفق بقانون تم حجب اوضاع العاملين المدنيين بالدولة مع ارجاع اقدميته فيها الى ١٩٧٢/٥/١ .

٤ — وجوب تعديل قرار تسوية حالته على الاساس المتقدم .

(ملف ٦٩٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل الرابع

المحدد

الفرع الأول

شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المادة الكلية

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

يشترط لحساب المدد الكلية المينة في المادة ١٨ ألا تقل عن سنة كاملة متصلة - ربع المدة التي لم تحسب في اقلية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية اذا كانت تقل بذاتها واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتبة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقلية من المدد الآتية :

(١) (ب) (ج) (د) مدد ممارسة المهن الحرة

لامضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة ... » .

وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه « يشترط لحساب المدد
'المبينة في المادة السابقة ما يلي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة ... » .

ومن حيث أنه تطبيقا لهذين النصين فإنه يشترط لحساب مدد ممارسة
المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية ألا تقل المدة عن سنة كاملة ومقتضى
ذلك أنه إذا كان المدرس يعد عضواً بنقابة مهنية بمدة ممارسته المهنة
لا تحسب إلا إذا كانت كاملة متصلة ومن ثم فإن ربع المدة التي قضاها
المدرس في العمل بالمدارس الخاصة والتي لم تحسب في اقدمية الدرجة
طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن
المدة الكلية اللازمة لترقيته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
إلا إذا كانت لا تقل بذاتها واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة أى بغير ثلاثة
أرباع 'المدة التي تم حسابها في مدة الخدمة الفعلية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه لما كان مقدار الربع المتبقى من مدة
'العمل السابق للمدرس المعروضة حالته تبلغ ١٥ يوم ٧ شهر أى أقل من
سنة كاملة فإنه لا يحق لهذا المدرس أن يطلب بحساب هذه المدة بالتطبيق
لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن المدد اللازمة لترقيته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصومية لنفسى الفتوى والتشريع
إلى ما يلى :

أولاً : أنه يجب لتفاس مدة سنة من المدة الكلية طبقا للفترة (ب)
من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين
أن يكون المؤهل الحاصل عليه العليل معادلاً للماجستير. من الناحية العملية
وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التعادل وفقاً
لنصوص المنظمة له .

ثانياً : عدم جواز ضم ربع مدة العمل السابق التي تم ضم ثلاثة
أرباعها لادتمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ،

إذا كان هذا الربيع يقل بذاته واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة وذلك في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(ملف ٧٤١/٤/١٦ — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قضى المشرع في المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة المشترطة للترقية شرط ذلك أن يكون العامل عضواً بأحدى النقابات المهنية — أثر ذلك — أن مدد ممارسة العمل السابقة على التقيّد بالنقابة لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتقة المدد التي لم يسبق حسابها في الانتدبية من المدد الآتية :

..... (د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية
وتحسب كلية () .

ويفاد هذا النص أن المشرع قضى بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واشترط لذلك أن يكون العامل عضواً بأحدى النقابات المهنية ومن ثم فإن مدد ممارسة العمل السابقة

على التقيد بالانتخاب واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية
سائلة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابيين
التجاربيين بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢
في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ فإنه لا يجوز
حساب مدة ممارستهم المهنة السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما ان
انتخابه لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حساب مدد مزاوله العمل للعاملين المعروضة حالاتهم .

(ملك ٥٣٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

المادة ١٩ اشترطت لحساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية
أن تكون قد قضيت في وظيفة او عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته
الحالية — المادة ٢٠ من ذات القانون — المدد السابقة مع الحضور
على المؤهل لا تحسب في المدد الكلية المحدد للترقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من طلب المدى الاحتياطي بتسوية حالته في الفئة
الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ طبقا لاحكام الجدول الرابع من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك باعتبار المدى من حملة شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية وهى طبقا للفقرة (١) من المادة (٥) من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من المؤهلات الاقل من المتوسطة التى يعين حاملوها.

ابتداء في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) فإن عدد سنوات المدد الكلية المحسوبة في الاقدبية بالنسبة لمنح الفئة الرابعة هو ٣٠ سنة واذا كان المدعى يشغل ادرجات الكتبية اعتبارا من ١٩٥٣/٦/١١ تاريخ حصوله على الشهادة الابتدائية فإنه لا يكون قد استوفى مدة الثلاثين سنة المشترطة لاستحقاق تلك الدرجة تسوية طبقا للقانون المذكور . اما ما يذهب اليه المدعى من أن مدة خدمته السابقة من ١٩٤٠/٩/٢ تدخل في حساب المدد الكلية فهذا مردود عليه بأن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لحساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية . وهذا الشرط لم يتوافر في مدة الخدمة السابقة المذكورة لان هذه المدة لم تقضى في الاعمال الكتبية حيث كان المدعى معينا في وظيفة عامل تنظيم ثم في وظيفة ملاحظ تجارب ولا عبرة بمد ذلك بما قد يكون قد ندب اليه من اعمال . وهذا فضلا عن أن مدة الخدمة السابقة تلك سابقة على حصول المدعى على المؤهل . ومن ثم يتبع اعتباره مكسبه له خبرة في وظيفته الحالية وقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقيما منها عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تعيينه منسدا على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايهما أقرب » فالمدد السابقة على الحصول على المؤهل لا تحسب في المدد الكلية المحددة للترقية طبقا للجداول المذكورة وعلى ذلك يكون طلب المدعى تسوية حالته في الفئة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ تطبيقا للجدول الرابع لا سند له من القانون كذلك .

(طعن رقم ٨١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قامدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المشرع يتطلب توافر عدة شروط لحساب مدة الخدمة السابقة -

(م ٣٦ - ج ١٦)

شرط أن تكون مدة الخدمة السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكتسب العامل خبرة في وظيفته الحالية - ليس معنى هذا الشرط أن يتطابق ويتحاذى العملان في جميع الوجوه وإنما يجب أن يتماثل العملان بمعنى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك إلى إضافة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق - وظيفة مساعد بقسم التسيج في شركة غزل ونسج تختلف في طبيعتها عن عمل المدرس - الأثر المترتب على ذلك : عدم توفر شرط اكتساب الخبرة في العمل السابق .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار محائون تصحيح اوضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام تنص على ان « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الانتدبية من المدد الآتية : - (١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العمالية أو الشركات » وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي (١) الانتقال من سنة كاملة متصلة (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكتسب العامل خبرة في وظيفته الحالية (ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك . ويصنر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شؤون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء المادتين سالفتي الذكر أن المشرع تطلب توافر عدة شروط لحساب مدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية من بينها أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكتسب العامل خبرة في وظيفته الحالية ، وليس معنى هذا الشرط أن

يتطابق العملان من جميع الوجوه وانما يجب أن يتماثل العملان بمعنى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك الى اعادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وهي الحكمة التي حدث بالمشرع الى وضع هذا الشرط في القواعد الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى يعمل في وظيفة مدرس بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية وقد تقدم بطلب الى المديرية لحساب مدة خدمته السابقة بشركة مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى التي قضاه في وظيفة مساعد بتسم نسيج الصوفه في المدة من ١١/٣/١٩٤٠ حتى ١٩٥١/١/٢٢ الى مدة خدمته الكلية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبمعرض الموضوع على لجنة شئون العاملين بالمديرية المذكورة رفضت طلبه على اساس عدم توافر شرط الخبرة المكتسبة في العمل السابق .

ومن حيث أنه لما كانت وظيفة مساعد في شركة غزل ونسيج تخلفه في طبيعتها عن عمل المدرس كما انها متباينتان في مستواهما ونطاق اختصاص كل منهما والتأهيل لها اذ ان وظيفة مساعد لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس ، فبينما يلاحظ في طبيعة العمل الاول انه آلى لا يحتاج العامل في أدائه الى استعداد تربوي او علمي منهجي اذ بوظيفة التدريس تقتضي فهيم يضطلع بها مسطحا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير اغوارهم وهي انماط من الخلق والاستعدادات وتنهم شكائهم وغليانهم الاحساسات توجيههم وتبصرهم في سمر بالاصول التربوية والتعليمية وبالتالي فان العمل الاول لا يكسب اى نوع من الخبرة في العمل الثاني ومن ثم يكون صحيحا ما انتهت اليه الادارة بحق من عدم توافر شرط اكتساب الخبرة في العمل السابق .

الفرع الثاني كيفية حساب مدد الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حساب المدة الكلية للعامل المؤهل من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب — يتمين حساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ لتاريخ المحدث لسريان القانون — نتيجة ذلك : عدم جواز حساب الفترة السابقة التي قضاها العامل بالمؤهل المتوسط الى تلك المدة الكلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين تنص على ان (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤) .

وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على ان (تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل باحكام هذا القانون او ما تم بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل أيهما أقرب) .

ومن حيث ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حددت ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخا لنفاذ القانون فانه يجب اتخاذ

المركز القانوني الثابت للعامل في هذا التاريخ أساسا لتطبيق أحكامه .
ولتحديد مدى انقضاء منها .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضت صراحة بحساب المدة الكلية للعامل المؤهل من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب فإن حساب المدة الكلية يتعين أن يكون على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٢١ التاريخ المحدد لسريان القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه لما كان العمال معاملا في ١٩٧٤/١٢/٢١ على أساس أنه حاصل على مؤهل فوق المتوسط بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية الذي وضع بموجبه على الفئة الثانية من ١٩٦٦/٦/٢٨. بعد اضافة سنتين اعتباريتين الى مدة خدمته فإن المدة الكلية اللازمة لفرقيته وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يجب أن تحسب ابتداء من ١٩٦٦/٦/٢٨ ، ومن ثم فليس صحيحا في تطبيق القانون التسوية التي اجرتها له الهيئة بحساب مدته الكلية اعتبارا من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان المدة الكلية للعامل يتعين أن تحسب طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين على أساس المؤهل فوق المتوسط الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٢١ التاريخ المحدد لنفاذ هذا القانون ، وأنه لا يجوز حساب الفترة السابقة التي قضاها بالمؤهل المتوسط الى تلك المدة الكلية .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

لا يجوز الاعتماد بالتاريخ المرفى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — أساس ذلك — أن حساب مدة العمل السابقة في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتصر على ترقية العامل وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ وأن حسابها لا يغير من تاريخ دخول العامل الخدمة وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتماد بها عند تطبيق أحكام أى قانون آخر .

ملخص الفتوى :

أن المشرع سن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أحكاماً استثنائية مؤقتة ينتهى العمل بها في ١٩٧٧/١٢/٣١ ضمنها الفصلين الثالث والرابع المنظمين لإجراء الترقيات وحساب المدد الكلية وفقاً لأحكامه ويزبط بين هذه الترقيات وتلك المدد التى حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة ١٧ منه ، وأدخل في حسابها مدد العمل التى لم يسبق الإعداد بها في الخدمة ، وعلى ذلك فإن حساب مدة العمل السابق في مجال تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على ترقية العامل وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ منه وليس أدل على ذلك من أن من تقعد به مدة خدمته الفعلية مضافاً إليها مدة العمل السابقة على الترقية لا يفيد من أحكامه ، الأمر الذى يقطع بأن حسابها ليس من شأنه أن يغير من تاريخ دخول العامل الخدمة ، وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتماد بها عند تطبيق أحكام أى قانون آخر .

ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من

حجة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قد اُضيف
بمقتضى مادته الاولى الى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
الشهادات المحددة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتصية الاجتماعية
رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقضى في المادة الثانية بتسوية حالة
العاملين الحاصلين على تلك الشهادات طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ بشرط الوجود بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ مع استقطاع شرطى
الحصول على المؤهل او التعيين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ والوجود
بالخدمة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ .

واذ يقضى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بتسوية حالة
العاملين الحاصلين على المؤهلات الواردة في الجدول الملحق به طبقا
لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك من تاريخ
تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايها اقرب ، مع تدرج ترقياتهم على
الا يترتب على ذلك ترقيتهم الى اكثر من فئة واحدة يتخلو الفئات المالية
التي كانوا يشغلونها في ٢٢/٨/١٩٧٣ — تاريخ نشر القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ — فان تسوية حالة العامل في الحالة الماثلة بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمنحه الدرجة المحددة للمؤهلات المعادلة
لؤله بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انما يبدأ اعتبارا
من ١٧/١٢/١٩٥٩ — التاريخ الفعلى لدخوله الخدمة — فلا يجوز الارتداد
بتلك التسوية الى التاريخ الذى بدأ اعتبارا من حصلب مدة خدمته الكلية
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
الاعتداد بالتاريخ البرضى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلية للعياليل
في الحالة الماثلة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالته
وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨١ .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

كيفية ضم مدد الخدمة التي قضيت بالمؤهل المتوسط ضمن مدد الخدمة الكلية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد حصول العامل على مؤهل عال .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتماد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين :

- اولهما : ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخه نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
- ثانيهما : ان يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور .

نأذا قامت بالمعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحملة المؤهلات العليا بالفئة والادمية التي بلغها بالجدول الثانى ، ولما كان اعادة التعيين فى حكم تلك الفقرة انما يصدق على العامل الذى يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ، ومن ثم فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله الا فى حالة اتصال الحتين .

ولما كانت خدمة العامل بالمؤهل المتوسط في الحالة الماثلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٤/١/١٩٦٧ ثم عين تعييناً جديداً في ١/١/١٩٧٢ بعد حصوله على المؤهل العالي فإن هذا التعيين يكون مثبت الصلة بخدمته السابقة لوجود فاصل زمني بينها وبالفأى لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مسلم افادة المذكور من احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٨٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٩)

الفرع الثالث

حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

نص المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على ان يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وذلك بالشروط المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون ومن بينها الا تقل تلك المدة عن سنة — مقتضى ذلك ان ربع مدة المحاماة التي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولا تحسب ضمن المدد الكلية الا اذا كانت لا تقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى مدد ممارسة المحاماة لبعض العاملين بوزارة الداخلية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا كانت المدد المطلوب حسابها تقل عن سنة ، ولكنها تزيد على ذلك اذا ضمت الى باقى المدة السابق حسابها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . فان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة ١٨ منه على ان « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من .. مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية ،

وتحسب كاملة وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ من هذا القانون ،
ومن هذه الشروط ألا تقل تلك المدة عن سنة كاملة ، ومتفقاً ذلك أن ربع
مدة المحاماة لأعضاء نقابة المحامين التي لم تحسب في أتمية الدرجة طبقاً
للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية
ألا إذا كانت لا تقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة مع توافر سائر الشروط
المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب مدد
ممارسة المحاماة للعائلة بالوزارة طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدياً
بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ اذا كانت تقل استقلالاً عن سنة كاملة
متصلة .

(ملف ٤٢٠/٣/٨٦ — جلسة ١٢/١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

مدى جواز حساب مدة ممارسة المهن الحرة السابقة على التقييد
بالنقابة ضمن مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية
المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق
حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة «

ومناد هذا "نصص ان المشرع قضى بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التى لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واشترط لذلك أن يكون عضوا بأحدى النقابات المهنية ومن ثم فإن مدد ممارسة العمل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية سالفة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابة التجارية بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ فإنه لا يجوز حساب مدة ممارستهم المهنية السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما أن النقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد مزاولة العمل الحر للعاملين المعروضة حالاتهم .

(ملف ٥٣٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

حساب مدة اشتغال سابقة بمهنة حرة ينظمها القانون ويشترط القيد بالسجلات لازولتها ثبوت عدم قيد الرسم بسجلاتها — يستتبع عدم جواز حسابها ضمن المدد الكلية فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا .
بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ أن المادة ٧١ تجرى كالاتى « يدخل فى حساب

المدة الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتصيب كاملة وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ من هذا القانون » ومقتضى ذلك أن المدد القانونية لممارسة المهن الحرة لا تصيب إلا للأعضاء ومن المدد من تاريخ تقديمهم بالنقابات المهنية والذين تشترط نقاباتهم وجوب تقديمهم كشرط لزاولة المهنة ، فإذا تخلف ذلك والت عن هذه المدة شرعيتها في مجال تطبيق النص المشار إليه بما لا يدعو من بعد ذلك إلى استظهار أحكام المادة ١٩ من القانون بوصف أن هذه الأحكام هي الشروط الواجب توافرها ليمين توافرت فيه ابتداءً شرعية المدة المطلوب ضمنها ضمن المدد الكلية لصاحبها .

ولما كانت مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التي تكفل القانون بتنظيم مزاولةها فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه (لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة إلا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ومن ثم فانه القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي لا يعتد بالمدد التي قضيت في هذه الاعمال في الفترة السابقة على القيد . وعلى كل حال الثابت أن الطاعن لم يكن مقيدا في سجل المحاسبين والمراجعين اعمالا للقانون المشار إليه في فترة مزاولة المهنة الحرة فلا يجوز الاعتماد بهذه المدة وعليه يكون حسابها ضمن المدد الكلية في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مخالفا لحكم القانون ويقتضى الأمر إلغاء القرار الصادر بضم مدة خدمة الطاعن التي تضاهل في مزاولة المهنة .

(طعن ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبسدا :

مدة ممارسة مهنة حرة لأعضاء النقابات المهنية — ضمنها طبقا للقانون..
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — (مادة ١٨ ، ١٩) يشترط ألا تقل عن سنة كاملة .

ملخص الحكم :

لما كانت مدة عمل المدعى بالحماية تقل في ذاتها عن سنة فإنها لا تدخل في حساب مدد الخدمة الكلية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن نص المادة ١٨ منه اذ يقتضى بان يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في مواد الجداول المرتقة به المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد المبينة في المادة ١٨ ومنها على ما ورد بالبند ١٦ المضاف بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ . مدد ممارسة المهن الحرة لاءضاء التفقيات المهنية وتحسب كاملة ينصرف بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسابها في التقديمية ، فهو ينظر الى باقى المهنة التي تحسب مما قضاه العامل في الاستفغال بجهة مما ذكر لا اليها في مجموعها ولذلك يشترط لحسابها ماورد في المادة ١٩ من شروط وهى تكفل حكم المادة ١٨ اذ تقتضى على أن يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما ياتى — الا تتل عن سنة كاملة . . الخ وعلى هذا فان الحكم المطعون فيه لم يخطئ حين قضى برفض طلب المدعى ضم باقى مدة عمله بالحماية لكونها في ذاتها تقل عن سنة كاملة .

(طعن ٣١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

الفرع الرابع

حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة في المشروعات التي تؤول للدولة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدد الكلية مدد الخدمة التي لم يسبق حسابها في الإقضية التي قضيت في إحدى الجهات التي حدها النص — من بين هذه الجهات الشركات التي آلت ملكيتها أو تؤول إلى الدولة — بنك التسليف الزراعي والتعاوني من الشركات التي يصدق عليها هذا الوصف — أثر ذلك — حساب مدد الخدمة السابقة التي قضيت بالبنك المذكور ضمن مدد الخدمة الكلية — يستوى في ذلك أن تكون تلك المدد قد قضيت قبل الإيلولة إلى الدولة أو بعدها وسواء استمرت خدمة العامل بالبنك بعد إيوانه إلى الدولة أو انتهت قبل ذلك .

ملخص الفتوى :

إن المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار إليه تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية :

١ — المدد التى تضاعها العامل فى المجالس المحلية أو فى المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة » . كما تنص المادة ١٩ منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة فى المادة السابقة ما يأتى :

(أ) ألا يقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر فى احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

ومعاد ما تقدم أنه يدخل فى حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية من المدد التى قضت فى إحدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها الشركات التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها فى المادة (١٩) .

ومن حيث أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى من الشركات التى آلت ملكيتها الى الدولة فمن ثم يكون لمن عمل فيه الحق فى أن يحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية من مدة خدمته فى هذا البنك وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها فى المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة ونفا لما تقدم لا يقتصر على المدة التي قضيت في خدمة البنك بعد إيلولته الى الدولة محسب وانها يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل به بعد إيلولته الى الدولة أو انتهت قبلها ، إذ أن مناط الضم يتحقق بقيام الإيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى تمت فيه وما اذا كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالبنك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / فى أن تحتسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا للمادتين (١٨ و ١٩) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه المدة من ١٩٤٦/٧/١ الى ١٩٥٠/١/٥ والتي قضاها فى خدمة بنك التسليف الزراعى التعاونى .

(ملف ٧٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قامدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنعنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — نصها على حساب مدة الخدمة التى قضيت فى الشركات التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة ضمن مدد الخدمة الكلية — مناط حساب مدة الخدمة طبقا لهذا النص هو تمام إيلولة ملكية الشركة الى الدولة بصرف النظر عن الوقت الذى تحققت فيه وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالشركة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ينص فى المادة ١٨ منه

(م ٣٧ — ج ١٦)

على أن « يدخل في حساب المدد الكلية وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من مدد أولها مدة الخدمة التي قضاها العامل في ... الشركات ... التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة » .

وقد نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ — بتأميم بعض الشركات والمنشآت — في المادة الأولى منه على أن « تؤم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها إلى الدولة . . » وقد تضمن الجدول المشار إليه اسم الشركة التي كان يعمل بها العامل المعروضة حالته .

ولما كانت تلك الشركة قد آلت ملكيتها إلى الدولة بعد انتهاء مدة خدمة العامل المذكور بها ، فإن هذا يقتضي بحث ما كانت مدة الخدمة التي قضاها العامل في الشركة تحسب في أقدميته ولو كانت أيلولة تلك الشركة إلى الدولة قد تمت في تاريخ لاحق على انتهاء خدمته بها .

ولما كان المشرع قد جعل مناط حساب مدة خدمة العامل — في الشركة — في أقدميته أن تتم أيلولتها إلى الدولة ، فإن هذا المنطق يتحقق بتمام هذه الأيلولة دون ما نظر إلى الوقت الذي تحققت فيه ، وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالشركة .

ومما يؤكد هذا النظر أن عبارة النص تشير إلى الجهات المذكورة فيه على أنها « التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة » وهو ما يستفاد منه حساب المدد التي قضيت بتلك الجهات ولو تمت أيلولتها إلى الدولة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالي فلا وجه لاشتراط أن تكون الأيلولة قد تمت قبل انتهاء خدمة العامل بالجهة التي آلت إلى الدولة .

وبغضلا عما تقدم فإن القول بغير ذلك من شأنه إيجاد تفرقة بين العاملين الذين آلت ملكية الشركة التي يعملون بها إلى الدولة لجرد أن مدة خدمة بعضهم قد انتهت قبل أيلولة تلك الشركة إلى الدولة وأن مدة خدمة الآخرين قد انتهت بعد هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى حساب مدة خدمة الطالب المعروضة حالته المشار اليها بشركة مصانع الكاوتشوك الاهلية اذ توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها المادة ١٩ من القانون المشار اليه .

(ملف ٧١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام — نصها على ان يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاقتمية التي قضيت في احدى الجهات المحددة بالنص — من بين هذه الجهات المشروعات التي آلت او تزول الى الدولة يصدر في شأنها وصف المشروعات التي آلت ملكيتها الى الدولة الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة لافراد اسرة محمد علي والتي آلت الى الدولة يصدر في شأنها وصف المشروعات التي آلت ملكيتها الى الدولة — اثر ذلك جواز حساب مدد الخدمة السابقة في هذه الدوائر في الاقتمية ضمن مدد الخدمة الكلية يستوى في ذلك ان تكون تلك المدد قضيت في هذه الدوائر قبل ايلولتها الى الدولة او بعد هذه الايلولة وسواء استمرت خدمة العامل بها بعد ايلولتها الى الدولة او انتهت قبل هذه الايلولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه تحصر معنى أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقتمية من المدد الآتية :

١ — المدد التي قضاهما العامل في المجالس المحلية او في المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو إدارس الخاصة الخاضعة لإشراف للدولة ». كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شؤون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومناد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد التي قضيت في إحدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة لأفراد أسرة محمد على تمت مصادرتها بالكامل بعد قيام الثورة وآلت بالتالي ملكيتها إلى الدولة ، ومن ثم يصدق في شأنها وصف المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها للدولة وذلك طبقا لنص المادة (١٨) السالف الإشارة ، ويكون لمن عدل في هذه الدوائر الحق في أن تحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا للنص المتقدم المادة التي لم يسبق حسابها في الإقضية من مدة خدمته في تلك الدوائر وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وقتما لما تقدم لا يقتصر على المدة التي قضيت في خدمة تلك المنشروعات بعد أيوليتها إلى الدولة محسبه وانما يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل بها بعد أيوليتها إلى الدولة أو انتهت قبلها إذ أن مناط الضم يتحقق بتمسك الأيولة إلى الدولة دون نظر إلى الوقت الذي تمت فيه وما إذا كانت لاحقة أو سابقة على انتهاء خدمة العامل بالمنشروع .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية من كانوا يعملون بالدوائر الخاصة بأفراد أسرة محمد على التي تمت مصادرتها بعد تسيار الثورة في أن تحسب مدة خدمتهم السابقة بتلك الدوائر في الأندية ضمن مدة خدمتهم الكلية وقتما للهادتين (١٨ و ١٩) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار إليه .

(ملف ٧٦٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين بالخزائن والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدة الكلية مدة خدمة العامل التي قضاها في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المنشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤل ملكيتها إلى الدولة — الدوائر الزراعية لا تدخل في عداد المنشآت أو المنشروعات التي آلت إلى الدولة — ما آت إلى الدولة من هذه الدوائر هو: القدر الزائد عن الحد الأقصى لما يجوز تملكه قانونا من الأراضي الزراعية — لا يجوز قياس هذه الدوائر على الدوائر المملوكة لأسرة محمد على ذلك أن هذه الدوائر الأخيرة آلت بكمالها إلى الدولة عن طريق المصادرة — القرارات الصادرة بضم المدة الكلية والقرارات الصادرة بالترقيات الحتمية

لا تقتصر سواء وردت هذه الترتيبات في قرار حساب مدة العمل أو في قرار مستقل — تحسن قرارات الترقية الجوازية للغة الثانية التي تمت استنادا. لفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد حساب عدد العمل السابقة بمضي ستين يوما على صدور هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ والتي انتهت فيها الى ان المدد التي قضيت بالدوائر الزراعية المستولى عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى ، لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية للعاملين وفقا لحكم المادة (١٨) من قانون التصحيح استنادا الى أن ملكيتها لم تؤول الى الدولة وانما الذى آل اليها هو الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى .

كما استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ والتي انتهت فيها الى حساب مدد العمل السابقة بدوائر أسرة محدد على ضمن المدة الكلية طبقا لاحكام المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنادا الى ان هذه الدوائر قد تمت مصادرتها بالكامل وآلت ملكيتها الى الدولة ومن ثم يصدق في شأنها وصف المشروعات التي آلت أو تؤول. ملكيتها الى الدولة طبقا لنص المادة (١٨) السالف الاشارة اليها .

ومن حيث أن المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداوله المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق للعبة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاضعة لاشرافه

(ب)

(ج)

(د) بمد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسين
كامله .

ومن حيث أن تلك المادة لم تطلق حساب بمد العمل السابقة لكل من
كان يقوم بعمل في جهة ألت أو تؤول الى الدولة وانما قصرت الحساب
على المدد التي قضيت في جهات محددة على سبيل الحصر ، ويتضح من
تعداد النص لهذه الجهات أن هناك صفة مشتركة وطبيعة واحدة تجمع بينها
الا وهي وجود تنظيم وكيان مميز لكل منها ، وذلك واضح بالنسبة للمجالس
المحلية والمرافق العمالة والشركات وإدارات الأوقاف الخيرية ، أما
المشروعات والمنشآت فإن استلزام مثل هذا الكيان والتنظيم بالنسبة لها
أمر يفرضه مسلك المشرع ، فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية
وكيان خاص بها أرفف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون
هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها
على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الى الدولة بكامل كيائها
وتنظيمها الأمر الذي لا يتوافر في شأن الدوائر الزراعية .

ومن حيث أن المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى قد نصت على أن (تستولى الحكومة على ملكية
ما يجاوز مائتى فدان التي يستبقيها الملك لنفسه) ولقد عدلت هذه
المادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ليصبح الحد الاقصى للملكية مائة
فدان فقط على أن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز هذا الحد .

ومن حيث أن المادة (٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على
أن (تستولى الحكومة على الاراضى الزائدة عن الحسد الاقصى
للملكية وفقاً لاحكام المواد السابقة (١٠٠ فدان للأسرة و٥٠ فدان للفرد)
وفى جميع الاحوال يعتبر الاستيلاء قائماً قانونياً من تاريخ العمل بهذا
القانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلى وتعتبر الدولة مالكة لتلك الاراضى
ابتداء من ذلك التاريخ) .

ومن حيث انه طبقا لهذه النصوص فإن الدوائر الزراعية لم تؤل مفكيتها بالكامل الى الدولة وانما الذى آل اليها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد المسمى للملكية ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل السابقة بها ضمن المدد الكلية بالنطبق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم ايلولة الدائرة بالكامل الى الدولة .

ومن حيث انه واضح مما تقدم اساس المغايرة فى الرأى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنسبة لكل من مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية المملوكة للانفراد ومدد العمل السابقة بالدوائر المملوكة لاسرة محمد على ، فحساب مدد العمل التى قضيت بالدوائر الاخيرة انما يقوم على اساس انها تمثل مشروعات آلت بكاملها الى الدولة عن طريق المصادرة ، كما يقوم على اساس ما لهذه الدوائر من تنظيم وكيان وكلا الامرين يتخلف فى شأن الدوائر الزراعية المملوكة للانفراد وبالتالي لا يصح الجمع بينهما فى الحكم عن طريق القياس .

ومن حيث انه لا وجه للقول بوجوب حساب مدد العمل بالدوائر المملوكة للانفراد على اساس ان العاملين بها قد استبرأوا فى العمل بمدد تطبيق قوانين اصلاح وايلولة اجزاء منها الى الدولة ، ذلك لان ما جاء بالمذكرة الايضاحية فى هذا الشأن خاصا بالعاملين انما ورد بخصوص النص على المشروعات والمنشآت المؤمنة تحوطا من المشرع من الاتجاه الضيق فى تعريف المرافق العامة الذى يخرج من نطاقها المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعية التى دخلت فى حوزة الدولة نتيجة للتأميم او انشائها الدولة ضمن سياستها بالتدخل فى الانتصاد القومى وادارته .

ومن حيث انه لا يسوغ الحجاج بأن عدم حساب مدد العمل بالدوائر الزراعية من شأنه تمييز اعضاء النقابات المهنية الذين كانوا يعملون بها عن غيرهم من العاملين الذين لا تنتظمهم نقابة مهنية ، ذلك لان حساب مدد عمل اعضاء النقابات المهنية انما يرجع الى نص صريح استحدثه القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وهى تحسب لهم باعتبارها مدد ممارسة للمهنة ايا

كانت الجهة التي قضيت بها وفقا للفقرة (د) من المادة (١٨) المضامفة بالقانون المشار اليه ومن ثم فلا شأن لحساب مدد هؤلاء النقابيين بنص الفقرة (ا) من المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي استلزمات قضاء مدة العمل في جهات محددة وبالتالي فلا وجه للمقارنة بينهم وبين غيرهم من العاملين غير النقابيين .

ومن حيث انه بالإضافة الى ما تقدم فانه لا يجوز قياس الدوائر الزراعية على ادارات الاوقاف الخيرية المنصوص عليها صراحة بالفقرة (ا) من المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لان المشرع قد أخذ في اعتباره عندما نص على تلك الادارات انها آلت الى الدولة بابلولة النظارة على الاوقاف الخيرية الى وزارة الاوقاف باعتبارها صاحبة الولاية أصلا على كل وقف بالتطبيق للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصاريها على جهات البر وما صاحب ذلك من حصر رسمى للعاملين بها وقت العمل بهذا القانون في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ واذا كان المشرع قد نص على تلك الادارات صراحة فان الانفاذ لم تكن تعوزه بنص على الدوائر الزراعية أيضا الامر الذي يدل على عدم اتجاه قصده الى حساب مدد العمل السابقة بها .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بمسدى تحصن قرارات الترقية الصادرة بناء على الحساب المخالف للقانون لظك المدد ، فان المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يعتبر من أبضى أو يبضى من العاملين الموجودين بالخخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر القالى لاستكمال هذه المددة .

فاذا كان العامل قد رقى فى ناربخ .لاحق على التاريخ المذكور ترجسع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن (تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها فى المادة السابقة للقواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

وتتمس المادة (١٧) منه على أن (يرقى اعتباراً من اليوم الآخر من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حملة المؤهلات العليا وعموم المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) الذين تتوافر نبيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

اولا - انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية .

(ب) ٣١ سنة لحملة المؤهلات متوسطة والمتوسطة مع مراعاة الانتدبية الانتراضية .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة .

ثانياً - حصول العامل على تقرير بمرتبة ممتاز في السنة التي يرقى فيها وحصوله في التقرير السابق عليه في ذات المرتبة وفي التقرير السدي يسبقه على مرتبة جيد على الأقل .

ويعتمد في تطبيق الفقرة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد منها تقرير بالتقرير السابق عن كفاية العامل .

ثالثاً - بلوغ مرتب العامل أول مربوط الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) على الأقل وتكون الترقية جوازية إن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (اولا) و (ثانيا) .

وينص في المادة (١٨) على أن (يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية ٥٥٥٠) .

وتنص المادة (١٩) على أن (يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء سلوك .

ويصدر بحساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حسابه .
اية مدة من المدد المنصوص عليها بالمادة السابقة) .

ومن حيث أنه يفسح من استقراء هذه النصوص أنها تقرر للعامل حقا وجوبيا حتميا لا تقدير للإدارة في منحه بالترقية حتى الفئة الثالثة إذا توافرت لديه مدة خدمة كلية معينة تتكون من مدة خدمته الفعلية مضاعفا إليها مدة عمل سابق يجب أن يقضى في جهات محددة على سبيل الحصر ومحسوبة بشروط معينة على نحو جامع ملتح ، كما أنها تمنح العامل حقا في الترقية وجوبا الى الفئة الثانية إذا توافرت فيه شروط ثلاثة لا وجه للمجادلة بشأنها أولها يتملق بالدرجة الكلية محسوبة على النحو السابق وثانيها خاص بكمائته وثالثها ينصب على نصاب مالي معين هو أول مربوط الفئة الثانية ، فإذا فقد شرط النصب المالي كمن للإدارة أن ترقية الى الفئة الثانية جوازا بتوافر الشرطين الآخرين المتعلقين بالدرجة والكمية ، وعلى ذلك فإن الترقيات التي تناولتها هذه النصوص تشمل ترقيات وجوبية بمدد .

محددة كلية وبآثار محددة من أدنى الفئات الى الفئة الثالثة ، وترقيصات وجوبية من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية عند توافر شروط المدة والكساية والنصاب المالى ، وترقيات جوازية مشروطة بكتاية معينة وبمدة كلية محددة فان توافرت كان للادارة ان تجربها بالترقية من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية وذلك عند تخلف شرط النصاب المالى (اول مربوط الثانية) .

ولا ريب فى ان الادارة لا تملك أية سلطة تقديرية فى حساب المسدد الكلية وفى الترقية حتى الثالثة وجوبا وفى الترقية للثانية وجوبا - وانها تملك سلطة تقديرية فى الترقية للفئة الثانية عند تخلف شرط النصاب المالى - وبالنسبة للترقية حتى الثالثة والثانية وجوبا فان قرارها بحساب المدة وقرارها بالترقية يجب ليكون صحيحا أن يطابق القانون مطابقة تامة وليس لها أن تمتنع عن الترقية الوجوبية أن توافرت شروطها لان لمسايل يستمد حقه فيها من النص مباشرة ، اما الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب المالى فان الادارة تملك حرية الاختيار فى اجرائها .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان الترقيات التى تتم وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنقسم الى نوعين :

اولهما - الترقية الوجوبية حتى الثالثة والى الثانية .

وثانيهما - الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب المالى .

ومن حيث ان الراى مستقر على أن القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة قانونا لسحب القرارات وذلك اذا ما شابها عيب ، وتمتد جهة الادارة سلطتها التقديرية فى ملائمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانونى الذى تنزله فى حالة ما اذا رتب المشرع حكما قانونيا معيناً على مجرد توافر شروط معينة او حالة واقعية او قانونية محددة فاذا توافرب تلك الشروط او قامت الحالة الواقعية او القانونية وجب عليها أن تنزل على حكم المشرع فتتخذ القرار الذى فرضه عليها لذلك فانه اذا ما اصدرت

الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم لفروض مع تخلف شرائط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون كان لها اذا ما تنبته الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أو تقوم بسحبه دون التقيد ببيعاد الستين يوما ، فالقرار الصادر استنادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصانة بعض ستين يوما لانه ليس سوى تطبيقا لقواعد أمره تنعدم فيها معايير التقدير من حيث المنح أو الحرمان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني وانما هو مجرد تنفيذ للحق الذى يستنده العامل من القانون مباشرة لذلك جاز سحبه في أى وقت اذا صدر مخالفا للقانون اذ هو لا ينتج حتما مكتسبا للعامل يتمتع المساس به فاصل الحق ومصدره ومكوناته مستمدة مباشرة في هذه الحالة من القانون وليس من ذات القرار ، واذا توافر في القاعدة القانونية المستند اليها القرار مثل هذه القوة بان تكون أمرة مكتوبة بشروطها وآثارها فان الإدارة لا تبك ان تترخص في مدى افادة العامل منها او مدى ما يصيبه اذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القانونية ، ومرد ذلك ان الحصانة لا تلحق سوى تصرف الإدارة المعبّر عن ارادتها اما تصرفاتها التى لا تعبر عن تلك الإرادة والتى تعبر عن ارادة اخرى ولا تحدث بذاتها اثرا كتفويضها للحقوق التى تستند من القانون مباشرة فانها تعتبر من قبيل الاعمال المادية ومؤدى ذلك ان القرارات الصادرة بالترقيات الوجوبية للثالثة والى الثانية تطبيقا للنصوص الشاملة لأمره للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وحساب المدد الكلية وفقا لهذه النصوص تعتبر بما تتضمنه من حساب للمدد الكلية ومن ترقيات وجوبية من نوع التسويات التى لا يلحقها الحصانة لان عمل الإدارة في هذه الحالة يأخذ حكم العمل المادى الذى لا ينجم عنه نشوء مركز قانوني للعامل ذلك لان هذا المركز ينشأ مباشرة من القاعدة القانونية المنصوص عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونعمل الإدارة لا يعدو أن يكون كشفا لا منشئا للمركز القانونى .

ومن حيث أنه لا جدال في أن حساب مدد العمل السابق لا يعدو أن يكون كشفا عن المركز القانوني للعامل الذى تتوافر فيه شروط هذا الحساب.

يكون كشفا عن المركز القانوني للعامل الذي تتوافر فيه شروط هذا الحساب ومن ثم يتعين سحب القرار الصادر بها في أي وقت متى استبان عدم مطابقتها لاحكام القانون وبالمثل فانه لا جدال في أن المركز القانوني للموظف المرقى ترقية حتمية بسبب قضاؤه محدا محددة وتوافر شروط معينة على النحو المنصوص عليه بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستند من القاعدة القانونية المنصوص عليها في هاتين المادتين ومن ثم فانه متى استبان عدم توافر الشروط التي تتطلبها هذه القاعدة تعين سحب القرار الصادر بالترقية دون ان يتقيد السحب ببيعاد معين ، وغنى عن البيان أن التسوية التي هي عمل مادي على النحو السابق ذكره تقتضين في ذات الوقت حسابا للهدد الكلية وترقيات وجوبية والحصانة لا تلحق بالاثنتين معا فلا تجوز التفرقة بينهما بأى حال من الاحوال للقول بعدم تحصن حساب المدة وتحصن الترقية ولا يمح الخلط في هذا الصدد بين مثل هذه التسوية التي تشمل حسابا لمدة وترقية حتمية وبين المبدأ الذي يقتضى بتحصن قرار الترقية المستند الى قرار تسوية باطل يتعين سحبه لان هذا المبدأ يتناول الحالات التي تتم فيها ترقيات تتمتع الادارة عند اجرائها بسلطة تقديرية تبرر تحصنها فالتحصن هنا لا يلحق بترقيات حتمية لا تقدير للادارة بمسدها وانما يتناول ترقيات ترك المشرع عند وضع القواعد التي تحكمها منفذا يمكن للادارة ان تمارس من خلاله ارادتها بحيث يكون الخيار بين اجراء الترقية او عدم اجرائها ومثل هذه الترقية تتحصن سواء وردت في قرار تسوية يتناول حساب مدة عمل او اجريت بقرار لاحق ، لما الترقية الحتمية فانه لا تتحصن في جميع الاحوال ولو اجريت بقرار مستقل من قرار حساب مدة العمل السابق .

ومن حيث انه فيها يقطع بالترقية الجوارية للفئة الثانية عند تخالف شرط النصاب المالى (بلوغ بداية مريوط الثانية) فان هذه الترقية تعد عمالا لقرار الترقية الذي تتمتع فيه الادارة بسلطة تقديرية في المنح او المنع

وهذا القرار يتحصن بالرغم من استناده الى قرار حساب مدة عمل سابق مشوب بعيب مخالفة القانون فالقرار الذى تصدره الادارة بحساب مدة العمل السابق فى المدة الكلية بالمخالفة للقاعدة القانونية الامر هو عمل ماذى وتنسوية لا تلحقها الحصانة ، غير انه اذا ما استخدمت المكنة التى خولها لها المشرع بجواز الترقية الى الفئة الثانية بموجب الفقرة (ثانيا) من المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانها تكون قد عبرت عن ارادة خاصة بها واصدرت قرارا اداريا ينشأ عنه مركز ذاتى قابل للتحصن .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا - تأييد غنواها الصادرة بجلسة ١٢/١/١٩٧٧ - التى انتهت الى عدم جواز حساب مدد الخدمة السابقة التى تقضى بالدوائر الزراعية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا - عدم تحصن الترتيبات الوجوبية التى تمت بالتطبيق لهذا القانون من ادنى الفئات الى الثالثة والثانية استنادا الى حساب مدد العمل بالدوائر الزراعية بالمخالفة للقانون ، وذلك سواء وردت هذه الترتيبات فى قرار حساب مدة العمل او اجريت بقرار مستقل .

ثالثا - تحصن الترتيبات الجوازية للفئة الثانية التى تمت استنادا للفقرة ثالثا من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحسب حساب المدد سالفة الذكر بعد مضي ستين يوما على صدور قراراتها .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نص المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون مدد الخدمة التي قضاها العامل في المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة - لا يسرى هذا الحكم على الدوائر الزراعية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، قد نص في المادة ١٨ منه على أنه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) مدد الخدمة التي قضاها العامل في المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة .. » وأن الدوائر الزراعية إما كان الرأي في مدى اعتبارها مشروعات أو منشآت في مفهوم النص المتقدم ، لم تؤول ملكيتها إلى الدولة ، وإنما الذي آل إليها هو الأراضي الزراعية الزائدة ، عن الحد الأقصى للملكية الزراعية طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي ، ومن ثم لا يجوز حساب مدد الخدمة التي قضيت بالدوائر الزراعية ضمن مدد الخدمة الكلية للعاملين وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم جواز حساب مدة الخدمة السابقة للسيد/ - والتي قضاها بأحدى الدوائر الزراعية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٢٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

جواز حساب مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية ضمن هذه
الخدمة الكلية اللازمة للترقية طبقاً لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

أن المشرع أدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في القانون مدد
الخدمة التي قضيت في احدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت
في مشروعات أو منشآت آلت ملكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح المشروع أو المنشأة له بحلول قانوني محدد ينصرف
الى ذلك الكيان المشتغل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق
الغرض المنشود منها ، وكان الاستفادة من تعداد نص المادة ١٨ للجهات
الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها الا وهى وجود تنظيم
وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق
العامة والشركات وادارات الاوقاف الخيرية ، أما المشروعات والمنشآت
فان استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضه بمسألة
المشرع فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أورد
عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات
من ذات جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات
الطبيعة وان تكون الى الدولة بكامل كياناتها وتنظيمها .

ولما كانت الدوائر الزراعية تقتدر الى هذا الكيان بحسب تكوينها فانها
لا تتدخل في عداد المشروعات والمنشآت التي قرر المشرع حساب مدد العمل
التي قضيت بها ضمن مدة الخدمة الكلية المشترطة للترقية بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى في ذلك جزء من هذه الدوائر الـ

الدولة أو إيلولتها بالكامل إليها ، كما أن هذا الحكم ينطبق سواء ثبت هذه الإيلولة مباشرة بالتطبيق لاحكام قوانين الإصلاح الزراعى أو سبقتها تدابير خاصة من تدابير الحراسة ، لان تلك التدابير ليس من شأنها أن تضى على الدائرة كيانا قانونيا لم تتبع به أصلا .

(ملف ٣٠١/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدد الكلية بمد الخدمة التى يسبق حسابها فى الإقتمية متى قضيت فى إحدى الجهات التى حددها النص — من بين هذه الجهات المنشآت التى آلت أو تزول ملكيتها الى الدولة — دار الهلال من المنشآت التى يصدق عليها وصف المنشآت التى آلت الى الدولة — اثر ذلك — حساب مدة الخدمة التى قضيت فى هذه المنشآت قبل إيلولتها الى الدولة أو بعد هذه الإيلولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه تنص على أن « يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التى لم يسبق حسابها فى الإقتمية من المدد الآتية :

١ — المدد التى تضاهاها العامل فى المجالس المحلية أو فى المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الاوقاف الخيرية التى آلت

أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة «
كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة
السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة
في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من
لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه
الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون - ولا يجوز
بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في
المادة السابقة » .

ومناد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨)
المحدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد التي قضيت
في إحدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات والمنشآت
التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص
عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن دار الهلال من المنشآت التي آلت ملكيتها للدولة ، فمن
ثم يكون لمن عمل فيها الحق في أن تحصل ضمن مدة خدمته الكلية طبقا
لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من
مدة خدمته في هذه الدار وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط
المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لما تقدم لا يقتصر على
المدة التي قضيت في خدمة المشروعات أو المنشآت بعد إيلولتها الى الدولة
عكسب وانما يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل بها بعد

أيلولتها إلى الدولة أو انتهت قبلها ، إذ أن منطوق القسم يتحقق بقيام الأيالة إلى الدولة دون النظر إلى الوقت الذي تمت فيه وما إذا كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالمشروع أو المنشأة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية السيد/..... في أن تحسب ضمن مدد خدمته الكلية طبقاً للمادتين (١٨ و ١٩) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار إليه المدة من ١٩٥٢/٦/١٩ إلى ١٩٥٥/٥/٣١ والتي تضافها في خدمة دار الهلال .

(ملك رقم ٧٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

الفرع الخامس

حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة العليا

لشئون مهجرى فلسطين

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

لا يلزم لحساب مدة العمل السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون العامل خاضعا خلال مدة عمله السابقة لنظام قانونى معين كقانون المدنيين بالدولة ويكفي أن يكون العامل خاضعا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٤/١٢/٢١ للانفاذ من احكام القانون الاخير وحساب مدة خدمته السابقة وفقا للشروط المبينة به — اثر ذلك — جواز حساب مدة العمل السابقة باللجنة العليا لشئون مهجرى فلسطين رغم خضوع العاملين بها لقانون عقد العمل الفردى طالما انهم كانوا يخضعون لقانون العاملين المدنيين بالدولة فى ١٩٧٤/١٢/٢١

• ١٩٧٤

ملخص الفتوى :

إن الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ تنص على « حساب مدة الخدمة السابقة على الحضور على المؤهل العالى ان تطلت ثلثته أو اعيد تعيينه بجموعة الوظائف المالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل

العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والادمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني » .

ويبين من هذا النص ان المشرع رعية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتماد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين اولهما ان تكون فئة المسائل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥. تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وثانيهما ان يكون قد اعيد تعيينه بترك المجموعة قبل التاريخ المذكور فاذا قامت بالعمل احدي هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المذكور بالفئة والادمية التي بلغها بالجدول الثاني .

وعندما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كان هذا الحكم مقصورا على من نقلت نتجه الى مجموعة الوظائف العالية ثم توسع المشرع في تطبيقه بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ فادخل في نطاقه من يعاد تعيينه بترك المجموعة لذلك فان اعادة التعيين تتخذ في تطبيق هذا الحكم مدلولاً خاصاً يتسع ليشمل جميع الحالات التي يشغل فيها العامل احدي درجات مجموعة الوظائف العالية بعد ان كان معينا بمؤهل متوسط. بغير فاصل زمني ، ومن ثم فانه لا يخرج من نطاق الا من تنتهي خدمته بالمؤهل العالي فبذلك يتحقق قصد المشرع من التمديد الذي ادخله على هذا الحكم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العاملان المعروضة حالتها قد عينا بالمؤهل المتوسط ثم اعيد تعيينهما قبل ١٠/٥/١٩٧٥ بالمؤهل العالي بمجموعة الوظائف العالية بالفئة السابعة مع رد ادبيتهما فيها الى تاريخ حصولهما على المؤهل العالي بغير فاصل زمني فانهما يفيدان من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يتمين.

حساب مدة خدمتهما بالمؤهل المتوسط حتى تاريخ حصول كل منهما على المؤهل العالي وتطبيق الجدول الثانى عليهما ثم تطبيق الجدول الاول اعتبارا من هذا التاريخ عليهما بالفئة والاقدمية التى ييلفانها طبقا للجدول الثانى .

ولا وجه للقول بعدم جواز حساب مدة خدمتهما بالمؤهل المتوسط بحجة خروج اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين من عداد الجهات الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التى أجازت حساب المدد التى لم يسبق حسابها فى مدة الخدمة الكلية بشروط معينة وردت بالمادة ١٩ من هذا القانون ، ذلك لان حكم المادة ١٨ - انما ينصرف الى المدد المنفصلة التى لم تتصل ببدء خدمة العامل الحالية ولم تدخل فى احدثيته فى اى وقت وتكون قد قضيت فى المجالس المحلية او المرافق المسماة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التى آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او فى المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة ، ومن ثم فانه ولئن كانت المدة التى يقضيها العامل باحدى الادارات الحكومية وتتصل بها مدة خدمته وتدخل فى اقدميته الفعلية بحسب المؤهل المعين به ، تخرج من نطاق تطبيق تلك المادة مان ذلك لا يؤدى الى اهدارها لانها تحسب بذاتها دون ما حاجة الى حكم خاص يقضى بالامتداد بها ، ولما كانت اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين قد انشئت بقرار من وزير الشئون الاجتماعية وافق عليه مجلس الوزراء لتتولى مباشرة احد المهام الملقة على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية ولممارسة اختصاص من الاختصاصات المخولة لها فانها لا تخرج عن كونها ادارة من ادارات الوزارة وجزء منها الامر الذى يدخل العاملين بترك اللجنة فى عداد العاملين بالوزارة - ولا يغير من ذلك خضوع العاملين باللجنة لاحكام قانون العمل وعدم خضوعهم لنظام العاملين بالدولة ذلك لان انفراد ادارة ما داخل الجهاز الحكومى بنظام خاص لا يؤدى الى نزع صفة الموظف العام من عملها او اخراجها من نطاق الادارات الحكومية .

وإذا كان العاملان المعروضة حالتها لم يخفضا خلال مدة عملها بالجنة لنظام العاملين المدنيين بالدولة، فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم حساب مدة عملها بها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأنه لا يلزم لحساب مدة الخدمة طبقا لاحكام هذا القانون أن يكون العامل خاضعا خلالها لنظام قانوني معين ، ولا يفر من ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اشترط في الفقرة (١) من المادة الاولى من مواد تضادته للاندادة من احكامه الخضوع لنظام العاملين بالدولة، لان هذا الشرط انما جاء ليحدد المخاطبين بأحكامه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به وليس لتحديد المدد الجائز حسابها عند تطبيق تلك الاحكام ومن ثم يانه يكفى للاندادة من احكام هذا القانون ان يكون العامل خاضعا في ١٩٧٤/١٢/٣١ لنظام العاملين بالدولة ، وبما لذلك فإن الإعتداد بمدد خدمة العامل لا يتوقف على خضوعه لنظام العاملين بالدولة خلال تلك المدد ، وعليه يضمن حساب مدة الخدمة الفعلية التي قضاها كل من العاملين المعروضة حالتها بالجنة المشار اليها عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليها رغم خضوعها خلالها لاحكام قانون العمل .

لذلك اقتبعت الجمعية العمومية لقبسى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بمدد الخدمة التي قضاها كل من العاملين المعروضة حالتها بالجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين بمؤهل متوسط واحتقنتها في الاندادة من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٠٩/٣/٨٦٠ - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

الفرع السادس
حساب مدة التجنيد في المدة الكلية المشترطة للترقية

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ان مناط حساب مدة التجنيد طبقا للمادة ١٨ من قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين ان تكون لاحقة على حصول العامل على
المؤهل .

طغص الفتوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « يدخل
في حساب المدة الكلية المنصوص عليها ... في الجداول المرفقة المدد التي لم
يسبق حسابها في الإقتضية ، ومنها مدة التطوع والتجنيد والتكليف
بالموظائف المدنية والعسكرية » .

وتنص المادة (٢٠) من ذات القانون على ان « تحسب المدد الكلية
المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من
تاريخ التعيين . أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » .

ومفاد هذين النصين ان حساب مدة التجنيد للعامل المؤهل انما يتم
اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل المعين به ، لا من تاريخ بدء التجنيد
السابق على ذلك ، لان هذا هو حكم حساب المدد الكلية المحددة بالجداول
الخاصة بحملة المؤهلات ، ولان مؤدى القول بحساب مدة التجنيد السابقة
على الحصول على المؤهل الذى عين به العامل ، اعتباره معنا في الفئة
المقررة لمؤهله قبل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم القانونى القائم
الذى حدد لكل مؤهل فئة معينة يتم تعيين أصحابه عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد /
..... في حساب مدة تجنيده السابقة على حصوله على المؤهل المعين
به في اقدمية الفئة المعين عليها .

(ملف ٥٩/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

المستفاد من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان حملة المؤهلات الدراسية
لا يجوز لهم ضم مدد التجنيد الى المدد الكلية اللازمة لترقيتهم الا اذا كانت
لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي . القول بغير ذلك يؤدي الى
اعتبار حامل المؤهل معين في الفئة المقررة لمؤهله قبل حصوله عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع
العاملين المدنيين تنص على انه « يحفل في حساب المدد الكلية المنصوص
عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق
حسابها في الاقدمية من المدد الآتية :

(ا)

(ب)

(ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية
والعسكرية » .

كما تنص المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ آتف الذكر على أنه « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

وتنص المادة (٢٠) على أنه « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبياً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على حكاية اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » .

ومن حيث أنه بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية فان نص المادة (٢٠) سالف الذكر صريح في عدم حساب المدد السابقة على الحصول على المؤهل .

ومن حيث أن الجمع بين نصوص مواد القانون الواحد يقتضى بالنسبة لهذه الفئة اشتراط أن تكون المدة تالية للحصول على المؤهل عند حساب المدد الواردة بالمادة (١٨) وإضافة هذا الشرط للشروط المنصوص عليها بالمادة (١٩) والأخذ بغير ذلك سيؤدى الى اعتبار حامل المؤهل معينا في الفئة المقررة لمؤله قبل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم القانونى القائم الذى حدد لكل مؤهل فئة معينة يتم تعيين أصحابه عليها .

ولا يسوغ القول بأن استلزام سبق الحصول على المؤهل الدراسي سيترتب عليه نتيجة شاذة مؤداها أن تضم لغير حملة المؤهلات الدراسية مدة تجنيدهم كاملة بينما يكون الحصول على المؤهل وبالا على صاحبه ، لأن لكل من الطائفتين مجموعة وظيفية خاصة بها تختلف عن الأخرى. وبالتالي لا يجوز القياس بينهما .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / فإنه لما كان الثابت أنه قد حصل على المؤهل الدراسي في يناير سنة ١٩٦٢ وسرح من القوات المسلحة في ١/٤/١٩٦٢ ، ولما كان من غير الجائز حساب المدة السابقة على المؤهل وكانت المدة التالية له تقل عن سنة كاملة فإنه لا يجوز حساب مدة تجنيده كلها ضمن المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد التجنيد في المدد الكلية اللازمة لترقية حملة المؤهلات الدراسية بالتطبيق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا اذا كانت لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي .

(ملف ٤٢٦/٢/٨٦ — جلسة ١٣/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

حساب مدد الخدمة السابقة وفقا لقانون تصحيح اوضاع المساعدين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اشترط ان تقضى هذه المدد في عمل يكسب العاقل خبرة — لا يلزم توافر هذا الشرط في مدد التجنيد والتطوع بالوظائف العسكرية اساسي ذلك — النظام العسكري يلزم الخاضع له بالعمل دون اعتبار لخبرته الخاصة او مهنته نقل العاقل من وظيفته العسكرية التي تطوع بها الى وظيفة ودية مستصحباً حالته الوظيفية السابقة بالوظيفة العسكرية بغير فاصل زمني بين كل من الوظيفتين — اثره عدم افادة العاقل من حكم (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر خصم ابداء اللازمة للترقية من الفلة الماثرة الى الفلة للتأسيمة عند تعيين العامل بالفئة التاسعة بجائزة — فترة تطوعه بالقوات المسلحة تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية — لا يجوز اعادة حسابها مرة اخرى .

ملخص الفتوى :

إن المادة (١٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المجننين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة الممدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية :

(أ) (ب) (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية » .

وتنص المادة ١٩ من هذا القانون على أن « يشترط لحساب المدد في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) الا تقل من سنة كاملة متصلة .

(ب) ان تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر بحساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب السدي. يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب اية مدة من المدد المنصوص غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس الكلية المتبعة بالعاملين المعينين بالوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية. عليها في المادة السابقة » .

المرأتين مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) اعتبار المدد التي قضاهما العامل في الدرجتين العادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة. ٣٦٠/١٤٤

(ب) (ج) (د) خصم المدة المشترطة في الجداول
الموافقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العايل فيها الى الفئات التالية
لها بالنسبة لن عين من العايلين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية
الفنية في الفئة (٣٦٠/١٦٢) او الفئة (٣٦٠/١٠٠) او الفئة (٢٤٠/٧٨٠)
او ما يعادلها .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص أن مدد التجنيد
والتطوع بالوظائف العسكرية التي لم يسبق حسابها تحسب ضمن المدة
الكلية إذا زادت على سنة ولم تنته بسبب سوء السلوك . بيد أنه لا يشترط
لحساب هذه المدة أن تقضى في عمل يكسب العايل خبرة لان النظام
المسكرى يلزم الخاضع له بالعمل دون اعتبار لخبرته الخاصة او مهنته
كما يبين أنه عند حساب المدة الكلية للعايل المهني يجب اعتبار المدة التي
قضاها في الدرجتين الحادية عشرة والعاشره الواردين بالجدول المرافق
للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مدة واحدة قضيت في الفئة العاشره (١٤٤/٣٦٠)
(ق ٥٨ لسنة ١٩٧١) السابقة مباشرة على الفئة التاسعة (١٦٢/٣٦٠)
(ق ٥٨ لسنة ١٩٧١) واذا عين هذا العايل بالفئة التاسعة (١٦٢/٣٦٠)
بمباشرة خصت له من المدة الكلية المشترطة لتزقيته مدة السبع
سنوات اللازمة للترقية من الفئة العاشره (١٤٤/٣٦٠) الى الفئة التاسعة
(١٦٢/٣٦٠) وفقا للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

- ومن حيث انه بناء على ذلك فان العايل في الحالة الماثلة سينطبق عليه الجدول الثالث ويوصله غير مؤهل فان له الحق في حساب مدة تجنيده التي لم يسبق حسابها - كالمدة غير منقوصة في مدته الكلية وبغض النظر عما اذا كان قد قضاها في عمل يكسبه خبرة ، كما أن لهذه وبغض النظر عما اذا كان قد قضاها في عمل يكسبه خبرة ، كما أن لهذا العايل - في حساب المدة التي قضاها في الوظائف والرتب العسكرية المعادلة للدرجتين الحادية عشر والعاشره (ق ٦٤/٤٦) كأنها قضيت بالفئة العاشره ١٤٤ - ٣٦٠ الا أنه لا حق له في الانادة من حكم الفقرة

٦ د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر خصم المدة اللازمة للترقية من الفئة العاشرة الى الفئة التاسعة عند تعيين العامل بالفئة التاسعة مباشرة ذلك لانه نقل من وظيفته العسكرية التي تطوع بها الى وظيفة مدنية مستصحباً حالته السابقة بالوظيفة العسكرية بغير فاصل زمني بين كل من الموظفين . فلقد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز يكادر العمال المعادلة للدرجة الثامنة وفقاً للجدول الاول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي عادل درجات كادر العمال بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول التي كان يشغلها والمعادلة للدرجة التاسعة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، من ثم فان نقله تضمن ترفيقه من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة وهو امر كان يملكه رئيس الجمهورية بحكم المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدعة والترقية لغباط الشرف والمسامدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذي كان سارياً وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فان فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله في ١٩٦٢/٣/١ تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الامر يقتضي الاعتداد بحالته خلالها عند تحديد درجة بداية تمييزه .

من حيث أنه لما كانت مدة خدمة المذكور في السلك العسكري من ١٩٥٠/٤/٥ قد بدأت في رتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقاً للتبادل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام (ق ٦) لسنة ١٩٦٤ . ثم رقى بعد ذلك الى رتبة رقيب اول المعادلتين للدرجة التاسعة

فانه يتمتع تسوية حالته باعتباره بالدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٤/٥ . تاريخ تطوعه بالقوات المسلحة . وبالتالي فان حساب مدة خدمته الانسانية من ١٩٤٧/٤/٥ الى ١٩٥٠/٤/٤ في مئته الكلية يكون في ذات الدرجة التي شغلها في بداية تطوعه الا وهي الدرجة العاشرة .

ومن حيث انه لا وجه للقول بان له الحق في اعتباره شاغلا للفئة التاسعة من تاريخ تجنيده استنادا الى انه قد مارس مهنة سائق ابتداء من هذا التاريخ ذلك لانه لم يشغل ابتداء وظيفة عسكرية معادلة للفئة التاسعة .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى اللقوى والتشريع الى عدم احتية السيد / السائق بمجلس الوزراء في تفسيسية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اساس اعتباره بالفئة التاسعة من تاريخ تجنيده بالقوات المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ . وان التسوية التي اجريت له باعتباره بالدرجة العاشرة في هذا التاريخ تسوية سلبية ومطبقة للقانون .

الفرع السابع
عدم جواز حساب مدد العمل بالجيش
البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن يدخل في حساب المدد الكلية المتصوص عليها في المادة ١٧ وفي الجداول المرافقة للقانون المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية : ١ - مدد الخدمة التي قضاهما العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة - عديم جواز حساب مدد العمل بالجيش البريطاني ضمن المدد الكلية وفقا لحكم المادة ١٨ المنشأ فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المتصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية : (١) مدد الخدمة التي قضاهما العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية (م ٣٩ - ج ١٦)

التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة... » ويبين من هذا النص ان
الشرع أدخل في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدد الخدمة التي قضيت في إحدى الجهات
الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت في منشأة آلت ملكيتها الى
الدولة .

ولما كان اصطلاح المنشأة له مدلول قانوني محدد ينصرف الى
ذلك الكيان المشتغل على عناصر توضع لتنظيم معين بهدف تحقيق
الغرض المنشود منها وكان المستفاد من تعداد نص المادة (١٨) للجهات
الواردة به ان هناك صفة مشتركة وطبيعة تجب بينها الا وهى وجود
تنظيم وكيان قانونى مميز لكل منها وذلك واضمح بالنسبة للجبالس
المطية والمرافق العامة والشركات وادارات الاوقاف الخيرية اما المشروعات
والمنشآت فلن استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها امر
يفترضه مسلك الشرع فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان
خاص بها أرادف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه
المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بأن يكون لها على
الاقل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى الدولة بكامل كيانهما
ونظريهما .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم (٢) من اتفاقية الجلاء
المعقودة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٢
ينص على أن « تنقل حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة المصرية ملكية
وحيازة المنشآت والمعدات المبنية بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين
شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق ... » وينص المرفق (ب) على
أنه « فيما يلي بيان المنشآت التي ستظل ملكيتها وحيازتها الى الحكومة
المصرية :

(١) جميع المطارات التي بها قوات لصاحبة الجلالة في منطقة
تاعدة قناة السويس .

٤) العسكرات .

(ز) منشآت تشمل مخازن وورش ومستشفيات ومصانع
بيدائية .

ولما كان المستفاد من مطالعة هذه النصوص ان المنشآت
والعسكرات والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها الى
الدولة مفرغة من اى كيان قانونى او تنظيم خاص واقتصرت الابلولة على
العناصر المادية لهذه المنشآت والعقارات فان اصطلاح المنشآت لا يمتد
على ما آل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء ومن ثم لا يجوز
حساب مدد العمل التى قضيت بعسكرات الجيش لبريطانى ضمن
مدد الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام المادة ١٨ : من القانون رقم ١٨
لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حساب المدد التى قضيت بالجيش البريطانى ضمن المدد الكلية طبقاً
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٩١/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

: مدى جواز حساب مدد الخدمة السابقة التى قضيت بالجيش
البريطانى للمبال الذين عينوا بمصلحة الجارى عام ١٩٥١ اثر لفساد
معاهدة ١٩٣٦ المبرمة مع بريطانيا العظمى .

ملخص الفتوى :

يبين من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع اخذ
فى حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :

معد الخدمة التي قضيت في إحدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت في منشأة آلت ملكيتها إلى الدولة .

ولما كان اصطلاح « المنشأة » له مدلول قانوني محدد ينصرف إلى ذلك الكيان المتمثل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود منها ، وكان المستفاد من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به أن هناك هيئة مشتركة وطبيعة تجمع بينها لا وهي وجود تنظيم وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للجان المحلية والمراكز العامة والشركات وإدارات الأوقاف الخيرية ، أما المشروعات فإن استلزام مثل هذه التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضه مسلك المشرع ، فهو بعد أن فكر جهات لها شخصية وكيان خاص بها أدرك عليها المنشآت والمبروعات حين ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تمعاده بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول إليه فؤولة يكفل كيانها وتنظيمها .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم ٢ من اتفاقية الجلاء المعقودة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩ ينص على أن « تنقل حكومة المملكة إلى الحكومة المصرية ملكية وحيازة المنشآت والمعدات البينة بالمرق (ب) خلال مدة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية » وينص المرق (ب) على أنه « فيما يلي بيان المنشآت التي فيها توافرت لصاحبة الجلالة في منطقة قاعدة قناة السويس ... والمعسكرات ... ز - منشآت تشمل مخازن وورش ومستشفيات ومصانع ميدانية » .

ولما كان المستفاد من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمعسكرات والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها إلى الدولة مفرغة من أي كيان قانوني أو تنظيم خاص وانتصرت الإيلولة على العناصر المأهبة لهذه

* المنشآت والمعارات فإن اصطلاح المنشأة لا يصدق على ما آل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء ومن ثم لا يجوز حسب مدد العمل ~~التي~~ تخفيت بمسكرات الجيش البريطاني ضمن مدد الخبة الكلية بالعليق لاحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مجاوز حسب المدد التي تخفيت بالجيش البريطاني ضمن المدد الكلية حقيقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٢٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٩)

الفرع الثامن .

لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة
الى اقدمية الفئة الاعلى عن فئة للتميين

قاعدة رقم (٢٤١)

٢-جدا :

لا يجوز الجمع بين اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة الكلية
التي بدأت من فئة اعلى من فئة بداية التمييز وبين خصم المدة المشترطة
الترقية للفئة الاعلى - اساس ذلك - ان المشرع في القانون رقم
١٩ لسنة ١٩٧٥ قضى باجراء تسويات وجوبية على اساس مدة خدمة كلية
تبدأ من درجة بداية التمييز المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين - وبالتالي
فلا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى اقدمية الفئة الاعلى .

ملخص الفتوى :

المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى باجراء تسويات
وجوبية على اساس مدة خدمة كلية تبدأ من درجة بداية التمييز المقررة
لكل طائفة من طوائف العاملين وتسفر عن تراتيب حتمية داخل ذات
المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل ، وعليه فانه اذا كان المشرع
قد ادخل في حساب تلك المدة مدة العمل السابقة التي لم تحسب في
الانتمية فان تلك الاضافة انما تكون الى فئة بداية التمييز المقررة
لمجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل ، وبالتالي فانه لا يجوز
اضافة مدة العمل السابقة الى اقدمية فئة اعلى من فئة بداية التمييز
بذلك من المشرع حكم الخصم المنصوص عليه في الفقرة (د) من
المادة ٢١ من هذا القانون بمقتضاه تخضع المدة المشترطة للترقية من فئة

بداية التعيين الى الفئات الاعلى من عين بجموعة الوظائف المدنية في غير فئة بداية التعيين المحددة لجموعته .

ولما كانت وظيفة سائق سيارة مقرر لها بكتاب الدرجة (٢٠٠ — ٥٠٠) التي مؤنلت بالدرجة التاسعة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط اوضاع نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي نقل شافوها الى الفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) ونقلا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فانه بتعيين تسوية حالة السائقين المشار اليهم إما باضافة مدة عملهم السابقة الى مدة خدمتهم الفعلية مع تطبيق الجدول الثالث عليهم ابتداء من الفئة التاسعة ، او بتطبيق هذا الجدول عليهم ابتداء من الفئة الاعلى بعد خصم المدة المشترطة بالجدول للفترة الى الفئة الثامنة التي عينوا بها حين اضافة مدة العمل السابق الى مدة الوظيفة الاولى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة التي بدأت من فئة اعلى من فئة بداية التعيين .

(ملف ٥٣٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

الفرع التاسع

مدى الاعتماد بمدة الخدمة السابقة على الحصول
على المؤهل المالي بمد التصيين في الوظيفة المقررة للمؤهل

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لا يجوز الاعتماد بمدة العمل السابق المحسوبة طبقاً للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ عند ترقية العامل وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
بنظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص التبرير :

ان المبرر منبجاً اتجه الى تصحيح وضوية اوضاع العاملين بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بمدة عملهم السابقة التي لم تحسب لهم
من قبل بيد أنه لم ينشأ أن يرتب على ذلك تغيير في تاريخ دخول العامل في
الخدمة أو تعديل في أقدميته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها
في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون وانما قصر اثر حساب تلك
المدد على رد أقدميته في الفئة التي يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧٤ وعلى ترقيته
الى مثلت أعلى منها ، وليس أدل على ذلك من أنه اذا قدمت به مدة خدمته
العملية مضاعفاً اليها مدة عمله السابق من رد الاقدمية أو الترقية فانها
لا تنتج أثراً ومن ثم لا يجوز بأي حال من الاحوال اعتبار مدة العمل السابق
المحسوبة على هذا الوجه مدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العامل
في الخدمة ، وعلى ذلك فلا يجوز الاعتماد بهذه المدد عند ترقية العامل وفقاً
لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز الاعتماد بمدة العمل السابق التي

تمسكتها العاملة المعروضة حالتها بإحدى المدارس الخاصة في الفترة من ١٩٧١/١٠/١ حتى ١٩٧٣/٦/٣٠. عند ترقيتهما من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه. وإذا يوجب هذا القانون في المادة الثالثة على مجلس الإدارة مزاولة المعايير التي يصدر بشأنها قرار مجلس الوزراء عند وضعه قواعد تنفيذ نظام ترتيب الوظائف ؛ ولما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف المعلمين بالقطاع العام يشترط في الملحق رقم ٣ من القواعد المرفقة به لشغل وظائف الدرجة الثانية قضاء مدة بينية قدرها ثمانى سنوات على الأقل في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة « فان العائنة المعروضة حالتها. وقد عينت بإحدى وظائف الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٣/٧/١ لا تتوانس لها مدة الخبرة البينية اللازمة لترقيتها لأحدى وظائف الدرجة الثانية في ١٩٧٩/١٢/٣١ ومن ثم تكون ترقيتها الى تلك الدرجة في هذا التاريخ ترقية مخالفة للقانون لذلك يتعين المدول عنها وإعادة حالتها الى ما كانت عليه .

(ملف ٥٢٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

مقدم جواز الاعتماد بمدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخبرة بالوظيفة التي عين بها المسائل بالأهل المالي عند الترقية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أساس ذلك — أن المشرع عندما اتجه الى تسوية أوضاع المعلمين بموجب أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بعند عملهم السابقة التي لم تحسب لهم من قبل الا أنه لم يشأ أن يترتب على ذلك تعيد في تاريخ دخول المسائل في الخدمة او تعديل في اتميته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ — اثر ذلك — لا يجوز حساب مدة الخبرة

التي قضاهما العمايل بوظيفة كاتب بالزوهل المتوسط ضمن مدة خدمته
العملية في الوظيفة التي عين بها الزوهل العالي .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتصحح اوضاع العمايل الخبيثة
بالدولة يتم في المادة ١٥ على ان (يعتبر من امضى او يمضى من
العمايل الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة
برقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي
لاستكمال هذه المدة فاذا كان العمايل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق عليه
التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .
وتنص المادة ١٨ من هذا القانون على ان (يدخل في حساب المدد الكلية
المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق
حسابها في الالدية من المدد الآتية ...) .

مفاد ذلك ان المشرع عندما اتجه الى تسوية اوضاع العمايل
ببوجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بحدد عليهم السابقة
التي لم تحسب لهم من قبل بيد انه لم يشأ ان يرتب على ذلك تغيير في
تاريخ دخول العمايل في الخدمة او تعديل في اقدميته في الفئات السابقة
على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وانما
قصر اثر حساب تلك المدد على رد اقدميته في الفئة التي يشغلها في
التاريخ المذكور وعلى تربيته الى ثلث اعلى منها ، وليس ابل على ذلك
من انه اذا تعدت به مدة خدمته الفعلية مضاعفا اليها مدة عملة السابق
من رد الالدية او الترقية فانها لا تنتج اثرا ومن ثم لا يجوز باى حال
من الاحوال اعتبار مدة العمل السابق المحسوبة على هذا الوجه مدة
خبرة يرتب عليها تغيير تاريخ دخول العمايل الخدمة ، وبناء على ذلك
فانه لا يجوز الاعتماد بهذه المدد عند ترقية العمايل ونقت لاحكام القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم العمايل بالقطاع العام .

واذا كانت المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خولت مجلس

الإدارة وضع الهيكل التنظيمي وجداول توصيف وتقييم الوظائف بمسا يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجبها ومسئولياتها وشروط شغلها ومدة الخبرة المشترطة لها وكذلك وضع القواعد المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيبه الوظائف مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام ونفى بضرورة مراعاة التأهيل العلمي والخبرة العلمية في مجالات الوظائف المختلفة والدرجات المالية المقررة لها واذ وافق مجلس إدارة الوكالة على جدول مدد الخبرة الكلية على أساس تقسيمها بحسب نوع المؤهل نفسه لا يجوز اعمالاً لتلك القواعد حسب مدة الخبرة التي قضتها العاملة في الحالة الملاحظة بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها العملية في الوظيفة التي عينت بها بالمؤهل العالي ويكون قرار لجنة شئون العاملين الصادر بالاعتداد بهذه المدة لا سند له من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاعتداد بمدة العمل السابقة التي قضتها السيدة / بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها بالوظيفة التي عينت بها بالمؤهل العالي .

الفرع السادس طلب حساب مدة الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نص المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على وجوب أن يقدم العامل طلباً الى لجنة شئون العاملين في الجهة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أي في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ لا مكان حساب المدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الإقضية جميعاً الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر ميعاد سقوط - لا يفنى عن ضرورة تقديم الطلب المشار اليه أن العامل سبق أن لكر مدد خدمته السابقة في الاستمارة ١٠٣ ع.ح المفصصة لهذا الغرض أو أنه تقدم بطلب لضم تلك المدد باية مناسبة أخرى قبل العمل بالقانون المذكور - نتيجة ذلك : عدم جواز حساب مدد الخدمة السابقة للعاملين الذين لم يتقدموا بطلبات لحساب هذه المدد خلال الموعد المحدد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ١٩ منه على أنه يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(١)

..... (٣)١ .

..... (٤)١ .

ويصدر بحساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه اليه. هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المشرع بعد أن بين المدد التي تدخل في حساب المدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الألفية ، تطلب شروطا ثلاثة لا يمكن حساب تلك المدد ثم تطلب أمرا شكليا رتب على عدم مراعاة سقوط الحق في حساب مدد الخدمة السابقة ، حيث أوجب على العامل أن يقدم طلبا الى لجنة شئون العاملين بالجهة التي يعمل بها. خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في العاشر من مايو سنة ١٩٧٥ . ومن ثم فإن آخر موعد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لحكم هذه المادة ينتهي بنهاية يوم ٩ يونية سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه هو ميعاد سقوط ، وقد نص المشرع صراحة في مجز هذه المادة على أنه « لا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » فمن ثم فانه يترتب على فوات هذا الميعاد سقوط حق العامل نهائيا في حساب هذه المدد .

ومن حيث أنه لا يغنى عن ضرورة تقديم الطلب المشار اليه خلال ثلاثين يوما من نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن العامل سبق أن فكر منذ خدمته السابقة في الاستقالة رقم ١٠٣ ع.ح المخصصة لهذا الغرض أو أنه تقدم بطلب لضم تلك المدد بآيه منغسة أخرى قبل العمل

بالقانون المذكور ، ذلك ان حساب مدة الخدمة السابقة يحكمه امران :
هناك قواعد عامة لحساب مدد الخدمة السابقة يخضع تنظيمها لأحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل
السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واتسمية الدرجة ، وهناك قواعد خاصة
مستقلة عن هذه القواعد العامة ، وقد نظم المشرع في القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ تلك القواعد الخاصة لتطبق على المدد الكلية ، ومن ثم فان
الطلبات التي سبق أن تقدم بها العامل لحساب مدد خدمته السابقة طبقا
للقواعد العامة - حسبما سلف البيان - لا تقضى عن ضرورة التقدم بطلب
جديد خلال الميعاد المحدد في المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المشرع قد تبين في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر علة التقيد بهذا الميعاد القصير ، فاشير الى أن
الهدف من التقيد بالموعد المحدد بالمادة (١٩) لتقديم طلب حساب مدة
الخدمة السابقة هو امكان حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة حتى يمكن
تسوية اوضاع العاملين وتحديد مراكزهم القانونية الجديدة دون تعليق
ذلك الى مدد طويلة ، وحتى تتمكن الجهة الادارية من حصر جميع حالات
حساب مدد الخدمة السابقة لدراستها في اقصر وقت ممكن عملا على
استقرار المراكز القانونية .

ومن حيث انه بالنسبة لحالة السيد / والذي كان
معلما لجمهورية الجزائر ، فانه ايا كان الأمر بالنسبة الى عدم تقديمه
بطلب لحساب مدة خدمته السابقة بالتعليم الحر خلال مدة اعارته ، فان
الثابت من الأوراق انه حضر الى الأراضي المصرية في الرابع من يناير
سنة ١٩٧٦ ولم يتقدم بطلبه هذا الا في العاشر من نوفمبر سنة ١٩٧٦
أي بعد الموعد المحدد في المادة (١٩) من القانون المذكور .

ومن حيث انه بالنسبة الى السيد / وغيره من
العاملين الذين لم يتقدموا بطلبات حساب مدد خدمتهم السابقة خلال الموعد
المحدد في المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فان حقهم في حساب
تلك المدة يكون قد سقط بترأخهم في تقديم الطلبات المشتر اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة الخدمة السابقة للعاملين الذين لم يتقدموا بطلبات بحساب هذه المدد خلال الموعد المحدد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٤٤٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩/١١/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بضرورة تقدم العامل بطلب حساب مدة خدمته السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ فتح ميعادا ثانيا لتقديم طلبات حساب مدد ممارسة المهنة الحرة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بعد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإن كنا لم يتضمننا النص صراحة على فتح مواعيد جديدة لتقديم طلبات حساب مدة الخدمة السابقة إلا أن التفسير السليم لأحكامها يؤدي الى فتح ميعادين جديدين لتقديم مثل هذه الطلبات وهي ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشر كل منهما .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نشر في ١٠/٥/١٩٧٥ ونص في المادة الرابعة من مواد إصداره على أن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع منه الخاضعين بالمدة الكلية والترقييات حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ونص في المادة التاسعة على العمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وقرر هذا القانون في المادة ١٨ حساب مددا معينة لم يسبق حسابها

في الخدمة ضمن المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لأحكامه وإشترط في المادة ١٩ لحسابها شروطاً محددة من بينها أن يصدر بحسابها قرار من « لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناءً على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون » ونص هذا القانون في تلك المادة على أنه « ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة ».

ولقد أضاف القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الذي نشر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٤ بموجب مادته الأولى « مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب ككلية » إلى المدد المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في مادته الثانية على أن « يجوز طلب ضم المدد المشار إليها في المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون وذلك باستثناء من حكم المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه » .

وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الثانية على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي :

يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرفق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » ونص أيضاً في مادته الثالثة على العمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وبين مما تقدم أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نشر في ١٩٧٥/٥/١٠ وقرر العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع منه الخاصين بالدرجة الكلية والترقيات لمدة عام يبدأ من ١٩٧٤/١٢/١٤ وينتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وحدد ميعاداً مدته ثلاثون يوماً تبدأ وفقاً للتقويم العمالي في الإجراءات من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القانون أي

بن ١١/٥/١٩٧٥ وينتهى فى ١٠/٦/١٩٧٥ لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية طبقا لأحكامه ونفذ النظر فى حساب تلك المدد بعد هذا الميعاد ، ولقد مد القانونان رقنا ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ العمل بأحكام الفصلين سلفى الذكر المدة طالبين يبدأ أولها من ١/١/١٩٧٦ وينتهى فى ٣١/١٢/١٩٧٦ ويبدأ الثانى من ١/١/١٩٧٧ وينتهى فى ٣١/١٢/١٩٧٧ وذلك بغير أن يستبعد أيهما شروط حساب مدة العمل السابق فى المدة الكلية المنصوص عليها بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ ومن بينها تسديم طلب خلال ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ نشر القانون ومن ثم فإن مقتضى أعمال الأثر المباشر لكل من القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أن يتضح ميعاد جديد لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية يبدأ من اليوم التالى لتاريخ نشر كل من القانونين وينتهى بعلا ثلاثين يوما ، وعليه فإن المشرع يكون قد حدد ثلاثة مواعيد متباعدة فإن لكل عامل من المخططين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتقدم خلال أى منها بطلب لخصاب مدة عمله السابق ضمن مدة خدمته الكلية بمستوى فى ذلك من كانت مدته الكلية تؤهله للترقية فى ميعاد سابق أو من كانت مدته الكلية تعتمد به من الترقية فى ميعاد ثم اكتملت له عند حلول الميعاد التالى ، لأن المشرع لم يقيد حساب مدة العمل السابق فى المدة الكلية بمدد نشر كل من القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بعدم اكمال المدة الكلية خلال ميعاد سابق .

ولا يغير من ذلك أن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمنت نصا بعدم النظر فى الطلبات التى تقدم بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون فى ١٠/٥/١٩٧٥ ، لأنه كما يصرى هذا الحظر بجلى الميعاد المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يصرى

فيها بمقتضى احكام المد على الميعادين اللذين ترتبوا على العمل بكل من القانونين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، فلا يجوز النظر في الطلبات التي تقدم بعد فواتهما ، ولا يسوغ اعتبار هذا الحظر مانعيا من فتح ميعادين جديدين بعد نشر كل من القانونين المذكورين لان ذلك سيؤدي الى الفراغ احكام المد التي تضمنها القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ من مضمونها فلا ينتج اثرا .

واذا كان المشرع قد نص صريح في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بمصادا لتقديم طلبات حساب مدد ممارسة المهنة الحرة ولم يسلك ذات السبيل عند وضع نصوص القانونين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فان ذلك لا يدل على عدم فتح ميعاد جديد بعد نشر هذين القانونين لان النص في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على ميعاد لتقديم طلبات حساب المدد انها يرجع الى نشره في السنة الاولى للعمل باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد نوات الميعاد المحدد للتقدم بطلبات حساب مدد العمل السابق المنصوص عليه بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فقد كان على المشرع حتى يفسح المجال لاعمال احكام التعديل الذي اتي به القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ان يضمنه نصا يفتتح بمقتضياه ميعادا جديدا لتمكين العاملين من حساب مدد ممارسة المهنة الحرة خلال سنة ١٩٧٥ وهو في ذلك يختلف عن كل من القانونين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ اللذين نشرنا بعد انتهاء السنة الاولى للعمل باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبد العمل باحكام الفصل الثالث جيمهما لسنتين آخرين .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المعروضة حالته لم يتقدم بطلب لحساب مدة ممارسته للمهنة الحرة خلال الميعاد المحدد بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار ان مدته الكلية تقعد به عن الترقية خلال عام ١٩٧٥ الذي صدر فيه ، ولم يتقدم بهذا الطلب في الميعاد الذي

يُبنى نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والذي يبين من ١/٥/١٩٧٧ حتى ٣٠/٥/١٩٧٧ وإنما قدم طلبه في ١/٧/١٩٧٧ بعد فوات هذا الميعاد كما أنه لم يتقدم بطلب في الفترة من ١٢/٥/١٩٦٨ حتى ١١/٦/١٩٧٨ بعد نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فإنه لا يجوز حساب مدة ممارسته للمهنة الحرة ضمن مدة خدمته الكلية ، ولا يغير من ذلك بأنه تقدم بطلب لحساب تلك المدة خلال الميعاد الذي تضمنه الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر من "الجهات المركزية للتنظيم والإدارة" لأنه ليس من شأن هذا الكتاب أن يشيف إلى أحكام القانون أن يعدل منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفئوى ونسريع الى انفتاح جعاديين لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية مدة كل منهما ثلاثون يوما تبدأ من اليوم التالى لتاريخ نشر كل من القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وأنه لا يجوز حساب مدة ممارسة المهنة الحرة للمعامل في الحالة المعروضة لأنه لم يلتزم بالواعيد التى حددها القانونان لتقديم مثل هذا الطلب .

(ملف ٦٥/٨٦) — جلسة ١/٩/١٩٨٠ .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

عاملون منفيون بالدولة — تصحيح اوضاع العاملين — ضم مدد العمل السابقة — التقدم بطلب للضم في الميعاد المنصوص عليه قانونا — عدم مراعاة ذلك — اثره — سقوط الحق في حساب مدد الخدمة السابقة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اعتد — عند حساب مدد الخدمة الكلية ببعض مدد العمل السابقة التى لم يسبق حسابها في الاحدية ، ومن بينها مدد ممارسة

المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية ، الا ان المشرع تطلب اجراء شكلية ترتب على عدم مراعاته سقوط الحق في حساب مدة الخدمة السابقة فتوجب على العامل ان يتقدم بطلب الى لجنة شئون العاملين بالجهة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ وبالنسبة للمخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يجب التقسم بهذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في ١٨/٩/١٩٧٥ ، ومن ثمة فان ميعاد الثلاثين يوما يدخل في عداد مواعيد السقوط التي يعمين اتخاذ اجراء خلالها ويترتب على فواتها سقوط الحق ، وعليه فان الحق في حساب مدد الخدمة المشتركة اليها يستقطب اذا لم يتقدم العامل بطلبه خلال ميعاد الثلاثين يوما ، ولا يغني عن ذلك وجود ما يدل على مدة الخدمة السابقة في الاستبارة المخصصة لهذا الغرض او تقسم العامل بطلب لفهم تلك المدة في اية مناسبة اخرى قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(بك ٨٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقانون الاصلاح الوظيفي - القانون رقم

رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ فتح ميعادا جديدا لمدة ٣٠ يوما لتقديم طلب احتسابه على المدد .

مقتضى الحكم :

١٠ ١١ ١٢

ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين استبدل بنصره الفقرة الاولى من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كالتالي :
تتضم ، بأن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون (الترتيبات حسب مدد الخدمة السابقة) والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر

سنة ١٩٧٥ نصا آخر يقضى بأن يعمل بهذين الفصلين حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويتقضى ذلك مد العمل بأحكامها حتى التاريخ المذكور ومن بينها حكم المادة ١٨ بحسب مد الخدمة في الجهات المبينة بها ومدد التكليف والتطوع والتجنيد وممارسة المهنة الحرة ضمن المجد الكلية المنصوص عليها. في المادة ١٧ وفي الجداول المرفقة به وحكم المادة ١٩ بشروط حساب بقده المدد ومنها أن يكون ذلك بناء على الطلب الذى يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون وعموم حكم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويتناول هذا الشرط الآخر في جملة ما يتناوله من أحكام تضمنتها المواد الواردة في الفصلين المذكورين مما يستلزم بالضرورة الناجية عن صدور القانون في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٧٧ مع النص فيه على العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعدم إمكان العمل بحكم ما اشترطته المادة ١٩ من تقديم طلب لحساب تلك المدد لاكان دخولها ضمن المدد الكلية للترقيات التى اشتملت عليها نصوص الفصل الثالث (الترتيبات) من جنيد تبعا لامتداد العمل بأحكام الفصلين المذكورين جملة الا من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وهو تاريخ صدوره سالف الذكر أن يفتح لذوى الشأن ميعاد جديد لطلب حساب تلك المدد قدره ثلاثون يوما من تاريخ ذلك النشر وذلك هو تاريخ إمكان العمل بحكم القانون المذكور في هذه الخصوصية اذ أنه فيها عداها من ترقيات وحساب مدد نهي من بعد العمل ترتد باثر رجعي الى التواريخ المتوفرة فيه شروطها طبقا لسائر مواد الفصلين وباعتبار رجعية العمل بها المقررة بصريح نص المادة ٤ من القانون الأخير .

ومن حيث أنه اذا كان الأمر على ما تقدم وكان للهدى طلب لصحيف مد العمل السابقة موضوع دعواه سابق على رفضها تقدمه قى ١٩٧٥/١١/٢٤ بعد انتضاء الميعاد الوارد في المادة ١٩ قبل تقرير امتداد العمل بحكمها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ولم تجبه الادارة له لهذا السبب فان هذا الطلب يغنى عن التقدم بطلب جنيد بعد العمل بالقانون المذكور

أنه ملأ زال قائما وسنرت الإدارة على موظفها منه . مما انتفضاه ربيع
الدعوى .

ومن ثم يعتبر شرط تقديم الطلب في الميعاد المحدد في المادة ١٩ منحتة
في واقع امره بعد افتتاح الميعاد بذلك القانون ولا معنى لما ذهب اليه الحكم
من استلزام تقديم طلب ثان .

(طعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)

الفرع الحادي عشر إضافة مدة إلى المدة المشترطة للترقية

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

مفاد نص المادة (٢١) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنعيين بالندوة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس الملحقين بهذا القانون على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا إلى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ يضمن أن تضاف إلى المدد الواردة في الجدولين المشار إليها سبع سنوات أو المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيها الأقل — أساس ذلك أنه متى نقل العامل من كادر أدنى إلى كادر أعلى فالأصل ألا يمتد ببدء خدمته في الكادر الأدنى عند تدرجه بالترقية في الكادر الأعلى فيه أنه بالنظر إلى أن ثمة حالات تكون فيها مدد الخدمة التي قضيت بالكادر الأدنى طويلة ونظرا لأن قانون تصحيح أوضاع العاملين إنما صدر لمعالجة أوضاع العاملين الذين رتبوا مدد طويلة في درجاتهم دون أن تصيبهم أي ترقية فمن ثم رأى المشرع الاعتداد عند ترقية هؤلاء العاملين في الكادر الأعلى بمدد الخدمة التي قضوها في الكادر الأدنى والتي لا تتجاوز سبع سنوات .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن:

« تحسب المدد الكلية المتعلقة بالمعلمين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع هذه اللائحة :

(١) (ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية » وبماذا هذا النص أنه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس للمحققين بالمقتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المعلمين الذين كانوا معيّنين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية ، بالنظر إلى أن شغل الوظائف المهنية لا يكون إلا عن طريق التعيين — أو أولئك الذين كانوا معيّنين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا إلى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠ مايو لسنة ١٩٧٥ يتعين أن تضاعف إلى المدة الواردة في الجدولين المشار إليهما سبع سنوات أو المدة التي قضت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أقل ، واستحسن ذلك أنه متى نقل العامل من الكادر الأدنى إلى كادر أعلى فالانضمام لا يتقدم بمدة خدمته في الكادر الأدنى عند تدرجه بالترقية إلى الكادر الأعلى ، غير أنه بالنظر إلى أن هذه الحالات تكون فيها مدة الخدمة التي قضت بالكادرات الأدنى طويلة ، ونظرا لأن قانون الإصلاح الوظيفي إنما صنف لمعالجة أوضاع المعلمين الذين رتبوا بمدد طويلة في درجاتهم دون أن تصيبهم أي ترقية ، فمن ثم رأى المشرع الاعتداد بمدة الخدمة التي قضت في الكادر الأدنى كاملة عند ترقية هؤلاء المعلمين في الكادر الأعلى على أن تضاعف إلى المدد الكلية المشترطة للترقية — طبقا للجدولين الثالث والخامس للمحققين بالمقتانون

سرقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ - تسبع سنوات أو المدة التي قضيت في الكادر الأدنى
أو مكافئ تقل عن ذلك ، ومؤدى هذا المشرع اعتدلت عند ترقية هؤلاء
المعلمين في الكادر الأعلى بمدد الخدمة التي قضوها في الكادر الأدنى والتي
تجاوزت سبع سنوات .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص الحالتين المعروضتين ، فلما
كان الثابت أن السيد / مین في وظيفة عامل عمادی بتاريخ
٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ ثم في مهنة سبک ٣٠٠ / ٥٠٠ م اعتباراً من ٢٦ / ٩ / ١٩٦١
لمن ثم تكون مدة خدمته التي قضيت بمجموعة الخدمات المعاونة أكثر من
سبع سنوات ويتمين بالتسالي أن تزداد المدة اللازمة لترقيته وفقاً للجدول
الثالث الملحق بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار سبع سنوات . وأنه
أذا يشغل الفئة السابعة ويشترط للترقية إلى الفئة السادسة طبقاً
للجدول الثالث أن تبلغ مدة الخدمة ٢٢ سنة من ثم تكون المدة اللازمة
لترقيته إلى هذه الفئة هي ثلاثون سنة ، وطالما أنه لم يستكمل هذه المدة
بإمارة أنه التحق بالخدمة في ٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ من ثم لا يجوز تربيته إلى
الفئة السادسة للجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،
وفيما يتعلق بالسيد / فقد التحق بالخدمة في مجموعة
الخدمات المعاونة بتاريخ ١٩٤٧/٢/٤ ثم نقل إلى المجموعة المكتبية في
١٩٦٩/٧/١ أي بعد مدة تجاوزت سبع سنوات ومن ثم يتعين إضافة
سبع سنوات إلى المدة اللازمة لترقيته للجدول الخامس الملحق بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وإذا كان الثابت أنه يشغل حالياً الفئة الثامنة
ويشترط للترقية إلى الفئة السابعة وفقاً للجدول المشار إليه أن تبلغ
مدة الخدمة ١٩ سنة من ثم يكون المدة اللازمة لترقيته هي ست وعشرون
سنة ، وطالما أن مدة خدمته الكلية تجاوزت ذلك بإمارة أنه التحق في
١٩٤٧/٢/٤ من ثم فإنه يستحق الترقية إلى السابعة اعتباراً من تاريخ
استكمال مدة ٢٢ سنة (أي في ١٩٧٣/٣/١) وذلك طبقاً للمادة (١٥)
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تنص بأن : « يعتبر من انتهى من ... »

العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقمة في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه عند تطبيق الفقرة (ب) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين إضافة مدة سبع سنوات او المدة التي قضيت في الخدمات المعاونة او المكتبية ايها اقل الى المبدد المشترطة للترقية طبقاً للجدولين الثالث والخامس الملحقين بالقانون .

(ملف ٧٠١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

مفاد نص الفقرة الأخيرة من البندين من المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة حسب مدة خدمة العامل ابتداء من تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة او الوظائف المكتبية — يترتب على ذلك إضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة في وظائف الخدمات المعاونة او الوظائف المكتبية ايها اقل الى المدة المشترطة للترقية في الجدول — عدم جواز إضافة تلك المدة الى مدة الخدمة اذ ليس من المصور اضافتها مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها — تطبيق — العامل الذي ينقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ من مجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى الوظائف المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية ابتداء من تاريخ تعيينه بالخدمات المعاونة وتضاف مدة سبع سنوات الى المدة المشترطة للترقية في الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالوظائف المكتبية اذا كانت مدة عمله بالخدمات المعاونة تزيد على سبع سنوات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١١) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن :
« تحسب الحد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : (١)
(ب). إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما اقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في الوظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية » .

. (وتحسب مدة خدمة العامل في هذه الحالة من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية) .

ومن حيث لما كان من المتعين وفقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمة العامل ابتداء من تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية فإنه لا مناص من إضافة مدة المبيع سنوات أو مدة الخدمة في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية أيهما اقل إلى المدة المشترطة للترقية في الجدول إذ ليس من المتصور أن تضاف تلك المدة إلى مدة الخدمة مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها . ومن ثم فإن العامل الذي ينقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ من مجموعة وظائف الخدمات المعاونة إلى الوظائف المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية ابتداء من تاريخ تعيينه بالخدمات المعاونة وتضاف مدة سبع سنوات إلى الحد المشترطة للترقية في الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص

بالموظائف المكتبية اذا كانت مدة عمله بالخدمات المعاونة تزيد على سبع سنوات .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص الحالة المعروضة نأته لما كان الثابت ان السيد المذكور قد عين ابتداء في ١٩٥٦/٩/٢٢ في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ثم نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية اعتباراً من ١٩٦٨/٥/٧ قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فان مدة خدمته الكلية تحسب من تاريخ تعيينه في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ويرقى الى الفئة الاعلى اذا امضى المدة المحددة بالجدول الخامس مضافاً اليها مدة سبع سنوات لزيادة مدة خدمته بالخدمات المعاونة عن هذا القدر . ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة الثالثة اعتباراً من ١/١٠/٧٦ لغزائه مدة خدمة كلية قدرها عليا عشرون (وهي المدة المشترطة في الجدول الخامس للترقية للفئة الثالثة ١٣ سنة مضافاً اليها مدة سبع سنوات) ، واذا كان هو ما اعلنته الوزارة في شأن الحالة المعروضة فان التسوية التي اجرتها الوزارة للسيد المذكور تكون صحيحة ومتفقة مع احكام القانون ولا يجوز سحبها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تطبيق نتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٢ من مايو ١٩٧٦ على الحالة المعروضة .

(ملف ٢٤١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المتقنين
بالوزارة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقضى باضافة مدة ٧ سنوات

أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة والكتيبية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف هاتين المجموعتين ونقل قبل نشر القانون إلى وظائف المجموعة المهنية ، وكذلك العامل الذي عين ابتداء في مجموعة الخدمات المعاونة وينقل إلى مجموعة الوظائف المكتبية مع حساب مدة خدمة العامل في هذه الحالة اعتباراً من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية — استقلال هذا الحكم من حكم الفقرة (د) . من ذات المادة والتي تقتصر تطبيقها على العمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية بالقاتل التاسعة أو الثامنة أو السابعة .

ملخص الفقرة :

المادة (٢١) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح أوضاع العاملين تنص على أن « تخصب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : —

أ — اعتبار المدد التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والمباشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باسنادار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها — مدة واحدة قضيت في الفئة (١٤٤ — ٣٦٠) .

ب — إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتيبية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العمال الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية .

١ د ، خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة
معمرة لتعيين العامل فيها إلى الثالث التالية لها بالنسبة لمن عين من
المعاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة
١٦٠/١٦٢ ، أو الفئة (٣٦٠/١٨٠) أو الفئة (٧٨٠/٢٤٠) أو بما
يعادلها » .

ومناد ما تقدم أن المشرع اعتبر المدة التي تضاهي العامل الذي
كان يشغل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بالقانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئتين الحادية عشرة أو العاشرة مدة واحدة قضيت
بالفئة العاشرة ورعية منه لطائفة العمال المهنيين الذين قضوا مدة سابقة
بمجموعة الخدمات المعاونة قرر في الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعيينهم بهذه
المجموعة مع إضافة مدة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجموعة الخدمات
المعاونة ليها اقل إلى المدة المشترطة للترقية ونفا للجدول الثالث الخاص
بالعمال المهنيين المحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما أن المشرع
خص طائفة العمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف
المهنية بالفئات التاسعة أو الثامنة أو السابعة بحكم تضمنته الفقرة (د) من
تلك المادة من مقتضيات خصم المدة المشترطة للترقية من أدنى فئات التعيين
إلى الفئة التي عينوا عليها ، ومن ثم فإن الحكم الذي تضمنته الفقرة
(ب) ، من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالعمال
المهنيين الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يختلط بالحكم
الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا
ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة أعلى من درجة بداية التعيين
ولما يكون لكل منها مجال اعماله وتطبيقات تطبيقه الخاص به تبعاً
لاختلاف الطائفة التي يوجه إليها خطابه .

وبناء على ذلك لما كان العامل في الحالة الماثلة لم يعين ابتداء
بمجموعة الوظائف المهنية فإنه يخرج من عداد المخطئين بالحكم المنصوص

عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :

ولما كان هذا العامل قد عين ابتداء بوظيفة عامل عادى بلجر يومى ١٢٠٠ مليا وكن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعداد قانون ، ترتيب الوظائف قد ادخل العمال العاديين فى مجموعة الوظائف الخدمات المعاونة فانه يعامل بالحكم الوارد بالفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتصب مدّة خدمته الكلية اعتبارا من ١٩٤٩/٦/٦ تاريخ تعيينه بترك المجموعة ويطبق الجدول الثالث المرافق الخاص بالعمال المنهين عليه لشغل وظيفة مهنية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون مع اضافة سبع سنوات للخدمة المشترطة للترقية بهذا الجدول لكونها أقل من مدّة خدمته بمجموعة الخدمات المعاونة التى استمرت ١٤ سنة وانتهت ١٩٦٣/٧/١٦ تاريخ تعيينه بوظيفة ميكانيكى بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم ، وتبعاً لذلك يتم تطبيقاً لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وضعه على الفئة السابعة (٧٨٠/٢٤٠) اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ أول الشهر التالى لإكمال مدّة خدمة كلية قدرها ٢٥ سنة بعد اضافة مدّة ٧ سنوات للخدمة المشترطة بالجدول الثالث للترقية الى تلك الفئة وقدرها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمخالفات بتطبيق الفقرة (ب) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل فى الحالة المعروضة .

(ملف ٤٩٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

قائمة رقم (٢٥١)

المبدأ :

التمييز بين الحكم الذى تضمنته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والحكم الذى جاء بالفقرة (د) من تلك المادة .

ملخص الفتوى :

طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع المدة التي مضىها العامل الذي كان يشغل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفتنيتين الحادية عشرة أو العاشرة مدة واحدة قضيت بالفئة العاشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذين قضوا مدة عمل سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر المشرع في الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعيينهم بهذه المجموعة مع إضافة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجموعة الخدمات المعاونة أيها أقل إلى المدة المشترطة للترقية وفقاً للجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية بالفئات التاسعة والثامنة أو السابعة بحكم ضيقه. الفقرة (د) من تلك المادة من مقتضاه خصم المدة المشترطة للترقية من أثنى ثلث التعيين إلى الفئة التي عينوا عليها ، ومن ثم فإن الحكم الذي تضمنته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون المشار إليه الخاص بالعمال المهنيين (أ) الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يخلط بالحكم الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا ، ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة أعلى من درجة بدائية التعيين وإنما يكون لكل حكم منهما مجال أعمال ونطاق تطبيقه الخاص به تبعاً لاختلاف الطائفة التي توجه إليها خطابه .

وبناء على ذلك فإنه لما كان العامل في الحالة المأثلة لم يعين ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية فإنه يخرج من أعداد المخاطبين بالحكم المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا الصواب قد عين ابتداء بوظيفة عامل عبادي بأجر يومي. ١٢٠ مليم وكان رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن أعداد ترتيب الوظائف قد أدخل العمال العاديين في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فإنه يعمل بالحكم الوارد بالفقرة (ب) في

من المادة ٢١ سالفه الذكر وتحسب مدة خدمته الكلية اتمتساراً من تاريخ تعيينه بذلك المجموعة ويطبق عليه الجدول الثالث المرافق الخاص بالعمل المهنيين لشغلة وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات للبدء المشترطة للترقية بهذا الجدول لكونها اقل من مدة خدمته بمجموعة الخدمات المعاونة التي استمرت ١٤ سنة وانتهت في ١٩٦٣/٧/١٦ تاريخ تعيينه بوظيفة ميكانيكي بالدرجة ٥٠٠/٠٠ ملزم ، وتبعاً لذلك يتعين تطبيقاً لحكم المادة ١٥ من هذا القانون وضعه على الفئة السابعة (٢٤٠ / ٧٨٠) اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ اول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كلية قدرها ٢٥ سنة بعد اضافة مدة ٧ سنوات للبدء المشترطة بالجدول الثالث للترقية الى تلك الفئة وقدرها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعروضة حالته .

(ملف ٤٩٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

تعليق :

انتهت ادارة فتوى رئاسة الجمهورية والمحافظات بكتابها رقم ٢٦٣ المؤرخ ١٩٨٠/٢/١٤ (ملف رقم ١٩٥٨/١/٧٥) الى تسوية حالة العامل المعروضة حالته طبقاً للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات الى المدة الواردة به وحساب مدة خدمته من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل مادي مع ما يقتضيه على ذلك من انزال ذلك تطبيقاً لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثاني عشر تخفيض المدد الكلية

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

نص الفقرة (١) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ يقضى بتخفيض المدد الكلية اللازمة للترقية لتفئات الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات المتسار إليها به - - - - - يؤدي عمومية النص وإطلاقته أن يفيد من حكمه المعاملون الذين تمت تسوية حالاتهم طبقاً للفقرة (د) من المادة ٢٠ المتسار إليها - - - لا فرق في ذلك بين من اختار منهم معاملته بالمؤهل المتوسط ومن اختار معاملته بالمؤهل الأعلى بشرط عدم المساس ببرائتهم في ظل اختيار أحكام المؤهل الأعلى .

ملخص الفتوى :

ثار التساؤلات حول كيفية تسوية حالات بعض المعاملين الذين حصلوا على مؤهلات أثناء الخدمة وتمت تسوية حالاتهم طبقاً للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومدى استفادتهم من تخفيض مدة الست السنوات من الجدول الثاني وفقاً لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمسى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القوانين الآتية :

(١) القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض المعاملين

من حملة المؤهلات الدراسية وتنص المادة الأولى منه على أن تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكامه ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها ...

(٢) قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمعدل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمعدل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وتنص المادة (٢٠) منه على أن تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفق بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقبلا عند الدخول بالحكم هذا القانون أو ما يتم تقييمه على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايها اقرب ، وتحسب المدد الكلية المنقطة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

- (أ) (ب) (ج)
(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت منته أو أعيد تعيينه الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفترة والادمية التي بلغها طبقا للجدول التالي .

(٣) القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وتنص المادة الثانية منه على أن تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى والهيئات

العلماء انصافين على الشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ... وتنص المادة ثالثة على ان يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية ... الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهت المشار اليها بالمدد السابقة اقسمة اعتبارية مفرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها كما تنص المادة الخامسة من هذا القانون على ان تتراد مرتبتات العاملين المشار اليهم .. بما يعادل علاوتين

وتنص المادة السادسة منه على انه يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معالمتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

(٤) القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بأصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وتنص المادة الاولى منه على ان تضاف فقرة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها كالآتي : -

(ز) تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المخطئة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات. وذلك بالنسبة لحلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات لدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه من تقوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون وتنص المادة الرابعة منه على ان ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث ان معاد ذلك ان المشرع قد نص صراحة في الفقرة (ز)

من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية للثمة الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات بالنسبة لمخلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التي اضيفت اليه والذين حصلوا على مؤهلات عالية اثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفقرة المشار اليها علما مطلقا ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يخصمه ، ومن ثم يستفيد من الحكم الوارد به بتخفيض مدة الست سنوات العاملون الذين تمت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والسالف ذكرها يستوى في ذلك من اختار منهم معاملة بالمؤهل المتوسط وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن اختار معاملة بالمؤهل العالي وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار احكم المؤهل الاعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخطئين بالحكمه بتخفيض مدة الست سنوات من المدة الكلية بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار احكم المؤهل الاعلى .

(ملف ٦٠٨/٣/٨٦ - جلسة ١٧/١١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

العامل الذى حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة وسبق تسوية حالته طبقا للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوى حالته طبقا للفقرة (ز) من المادة المذكورة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١

بشرط أن يكون مؤهله من المؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. أو مضافة إليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وتوافرت في شأنه تطبيق ذلك القانون — عدم تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى هذه التسوية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ — وجوب اجراء تسوية صحيحة للعامل — في جميع الاحوال لتحديد الدرجة والاقضية القانونية التي يستحقها وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها ويعتد بها عند الترقية مسبقة الى الدرجة التالية .

ملخص الفتوى :

ثار التساؤل في شأن تحديد مفهوم انتهاء الجمعية العمومية لتسميم الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة بتاريخ ١٧ / من نوفمبر سنة ١٩٨٢ والتي انتهت الى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على المخاطبين بإحكامه بخفض مدة الست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبما اذا كان هذا الانقضاء يعني تخفيض مدة الست سنوات المشار اليها لجميع العاملين الذين تمت تسوية حالاتهم طبقا لحكم الفترة د من المادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وان تخفيض هذه المدة يكون فقط بالنسبة من تتوافر فيه شروط تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

وتقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بتسمى الفتوى والتشريع واستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٧/١١/١٩٨٢ التي انتهت من بحث حائث احد العاملين الحاصلين على مؤهل من المؤهلات الواردة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ثم حصل انهاء الخدمة على مؤهل عال . الى تطبيق احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخاطبين بإحكامه بخفض مدة ست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كما استعرضت الجمعية النصوص الآتية : —

١ - المادة (١) من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التي تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تصو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه .

(٢) المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفق الخاصة بحملة المؤهلات سواء ما كان منها مقبياً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقيييه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب .

وتحسب المدد الكلية المطلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت مئته أو أميد تعيينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر هذا القانون على أساس الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأكاديمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني .

(٣) المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن تضاهى فترة جديدة تحت حرف (ق) الى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام لصحها الآتي : -

(ز) تخفيض المدد الكلية اللازمة لترقية الفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة بحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه من تتواءم في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون .

ومفاد ما تقدم ان المشرع برأه للعامل الذي حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة ونقلت منته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ خوله الحق في تطبيق الجدول الثاني الملحق بالقانون المذكور والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة على حالته يرقى حسب المدد انكبة الواردة في هذا الجدول للفئات المختلفة وذلك حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه المدد المبينة بالجدول الاول بحملة المؤهلات العالية اعتباراً من تاريخ حصوله على المؤهل العالي ، فيرتقى الى الفئة التالية لفته بالكاردر العالي بعد انقضاء المدة المبينة بالجدول الاول ثم زاد المشرع من رعايته فقرر انقاص مدة ست سنوات من المدد الكلية اللازمة للترقية الى الفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني سالف البيان وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التي اضيفت اليه .

ولما كان الاصل وجوب الجمع بين نصوص القانون الواجد واعمالها ككل لا يتجزأ فان الجمع بين الفقرتين (د) ، (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يؤدي الى القول بان العامل الحاصل على احدى المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او احدى المؤهلات التي اضيفت اليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ والمقرر لحملها الدرجة السادسة المخفضة ١٠٥٠٠ ثم حصل اثناء الخدمة على مؤهل دراسي عال فاعيد تعيينه او نقلت منته قبل نشر القانون ١١

لسنة ١٩٧٥ بمجموعة الوظائف العالية ، هذا العامل يحق له الجمع بين الفئتين (د) ، (ز) وذلك بانقضاء مدة ست سنوات بمعنى المسمى الكلية المشترطة للترقية الى الفئات المخططة الواردة بالجدول الثانى المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم تسوى حالته طبقا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، اما العامل الحاصل على مؤهل دراسى غير وارد ضمن الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة اليه بحيث ان يستوفى الحد الواردة ، بالجدول الثانى سالف البيان كاملة دون انقضاء وذلك بقديم مضابطته بحكم الفقرة (ز) المضافة للمادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . بمقتضى رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهذه التفرقة فضلا عن ان مصدرها صراحة نص الفقرة (ز) سالفه البيان ، فانها تتفق مع حكمة التشريع ذلك ان الجدول الثانى المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبدأ اولى فئاته بالفئة (٣٦٠/١٨٠) فى حين اصحاب المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يستحقون التمييز بالفئة السادسة المخفضة بمرتبة ٥٠٠ ر ١٠ وهى الدرجة المعادلة للفئة السابعة ٧٨٠/٢٤٠ (من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) لذلك كان على المشرع على ان يميز هذه الطائفة عند استفادتهم من احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ دون غيرهم من المستفيدين من هذه الفقرة بانقضاء المدة المبينة اللازمة للترقية من بداية الجدول الثانى الى الفئة السابعة المقررة لمؤهلاتهم وقدرها ٦ سنوات . واذا كان كذلك الا انه لايجوز تعديل المركز القانونى للعامل بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الالتقاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وذلك ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص مادته الحادية عشرة مكررا على ان يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٦ ، ارتد بانه لايجوز هذا الميعاد — الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠

بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ - تعيين المركز القانوني للعامل استناداً إلى أحكام تشريعات المذكورة على وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم فئسنى نهائى وغنى عن البيان أن هذا الحظر ينصرف إلى جهة أدرة والعمال في نفس الوقت بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالباً بحقه الذى مضت عليه القوانين والقرارات مسالمة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بمتنع وجوباً على المحكمة قبول دعوة لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام . كما يمتنع أيضاً على الجهة الإدارية ذات السبب النظر في طلب أجابته إلى طلبه ، ومن ثم تكون التسوية الموجودة بملف خدمة هذا العامل هي القائمة ولا يجوز تعديلها على أى وجه من الوجود ، إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

أما عن الحقوق الناشئة من القانون ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين فإنه لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون كل لايجوز تعديل المركز الثابت للعامل على أى وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ . إلا أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط وأعمالاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فإنه يلزم في جميع الأحوال إجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها عند إجرائها بغرض تحديد الدرجة والانتمية القانونية التى يستحقها العامل وذلك للاعتداد بهسا عند إجراء ترقية العامل مستقبلاً للدرجة التالية ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام استثنائية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢٠ بفقرتها (د) و (ز) يخرجان من نسج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سلف البيان فإنه لايجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل الذى يتقرر استقلالته من أحكامها على الوجه السابق تحصيله ، على أن تجرى له وفقاً لأحكامها التسوية القانونية الصحيحة

لتحديد الدرجة أو الاقدمية القانونية التي يعتد بها مستقبلا عند ترقينه الى الدرجة التالية .

(ملف ٦٠٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

لا يجوز تخفيض مدة الست سنوات المتصوص عليها في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ إلا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول التالي من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهي الفئات من السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — العاملون الشاغلون الفئة الثانية (قانون ٥٨ لسنة ١٩٧١) التي تقابل الدرجة الاولى (قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨) لا يفيدون من هذا التخفيض .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٧ على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ والسنة المالية ١٩٧٥ والسنة المالية ١٩٧٦ والسنة المالية ١٩٧٧ العاملين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة ١٤٤٠/٦٨٤ الى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

٣٢ سنة بالنسبة لحمله المؤهلات المتوسطة » .

كما ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ينص في مادته اولى على أن تضاه

مقرة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون تصحيح ونشاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتي :

(ز) تخفض المدة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون بمقدار الست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجداول المدقة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه من تتوابع في شأنهم تطبيق ذلك القانون » وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها على ان « تحسب المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخامسة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التقييم أو الحصول على المؤهل ايهاا اقرب وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم - انه لا يجوز تخفيض مدة السنوات الست المشار اليها في هذا القانون الا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذه الفئات تشمل السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ومن ثم فإنه وفقا لهذا الحكم الصريح يخرج من نطاق الترقية العاملون الشاغلون للفئة الثانية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أي الدرجة الاولى في القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ، بحيث يلزم تخضاء العمال ٣٢ سنة في الخدمة دون تخفيض الست سنوات المنوه عنها .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا الرأي ، ان المشرع افرد نصا خاصا للترقية الى الدرجة الثانية والاولى وهو نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٧٥ وقرر لشاغلها معالجة متميزة من بقى الفئات فجعلته
الترقية منها بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز انقاص مدة
السنوات المشار اليها من المدة المشترطة لترقية السيد المعروضة حالته
الى الدرجة الاولى .

(ملف ٦١٢/٣/٨٦ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على العامل
المعين على وظيفة فنية او مهنية ، يتعين حساب المدة الكلية بالنسبة له
خسبما تحدد بالجداول مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٢١)
من هذا القانون وذلك بان يخصم من هذه المدة الكلية التي اشترطها
الجدول للترقية من اول فئة مقرر للتعيين الى الفئة التي تم تعيين العامل
فيها — هذا الحكم رددته التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي
صدرت من لجنة شؤون الخدمة المدنية — مقتضى ذلك انه في تطبيق
حكم الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه على السائقين الذين عينوا بالفئة (٣٦٠/١٨٠) بشركة
اتوبيس الوجه القبلى فانه يتعين خصم ثلاث عشرة سنة من المدة
الكلية المشترطة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ومن ثم تصبح المدة
الكلية المشترطة لترقيتهم الى هذه الفئة هي خمس سنوات .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، انه ينص في مادته الخامسة على ان « تعتبر الجداول الملحقه بالقانون المرفق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون » ونصت مادته السابعة على ان « تشكل لجنة لشئون الخدمة المدنية برئاسة الوزير المختص بالتمنية الادارية وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووكيل وزارة المالية لشئون الموازنة العامة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وتختص هذه اللجنة باصدار التعليمات التنفيذية العامة المتعلقة بتطبيق نظم الخدمة المدنية » كما نصت المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنسوبة عنه على ان « تصيب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المدنيين فى الوظائف المهنية أو الفنية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(د) خصم المدة المشترطة فى الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررّة لتعيين العامل فيها الى الوظائف التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية هى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) أو الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) أو الفئة (٧٨٠ / ٢٤٠) أو مسا يعادلها .

هذا وفى خصوص تنفيذ هذه الفقرة قررت لجنة شئون الخدمة المدنية فى ١٩ يونية سنة ١٩٧٥ انه بالنسبة لمن يعين فى غير أدنى الفئات المقررة للتعيين فى الجدول المعامل به تخفيض المدة الكلية اللازمة للترقية بالنسبة له بما يعادل المدة اللازمة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى تم تعيينه بها .

وبين من الرجوع الى جداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة فى الأقدمية الملحقه بالقانون المشار اليه أن الجدول الثالث يقضى بأن عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة فى الأقدمية بالنسبة للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء من الفئة (٣٦٠ / ١٤٤) ، (٣٦٠ / ١٦٢) ،

٢ (٣٦٠/١٨٠) هي ٧ سنوات للترقية الى الفئة (٣٦٠/١٦٢) ، ١٣ سنة الى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، ١٨ سنة الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) .

ومن حيث انه يتضح من مجموع هذه النصوص انه عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على العامل المعين على وظيفة غنية او مهنية ، كما هو الشأن في الحالة المعروضة ، يتعين حساب المدد الكلية بالنسبة له حسبما تحدثت بالجدول مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (١٢١) من هذا القانون وذلك بان يخصم من هذه المدد الكلية المدد التي اشترطت بالجدول للترقية من اول فئة مقررة للتعيين الى الفئة التي تم تعيين العامل فيها ، وهذا هو ما رددته التعليقات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي صدرت عن لجنة شؤون الخدمة المدنية ، ولما كانت ادنى الفئات المقررة للتعيين في الجدول الثالث هي الفئة (٣٦٠/١٤٤) وان المدة المستمرة للترقية فيها الى الفئة (٣٦٠/١٦٢) هي سبع سنوات ، وان هذه المدة هي ثلاث عشرة سنة للترقية الى الفئة (٣٦٠/١٨٠) وهي الفئة التي عين فيها السائقون المعروض حالتهم — وانها تسمى عشرة سنة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) وهي الفئة التي سيقون اليها ، ومن ثم وتطبيقا لما سبق بيانه فانه يتعين ان يخصم من المدة الاخير ثلاث عشرة سنة باعتبارها المدة الكلية اللازمة المدة الكلية المستمرة لترقيتهم الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) هي خمس سنوات .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه في تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة (٢١) من القانون (٢١) لسنة ١٩٧٥ على السائقين الذين ميؤوا بالفئة (٣٦٠/١٨٠) بشركة اتوبيس الوجه القبلي ، يتعين خصم ١٣ سنة من المدة الكلية المستمرة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ومن ثم يرقون الى الفئة السابعة بعد انقضاء خمس سنوات على تعيينهم بالفئة الثانية .

(ملف ٦٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢) .

الفرع الثالث عشر
انقاص ردد الخدمة الكلية للحصول على الدكتوراه
أو الماجستير

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع المهنيين
المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت
بانقاص مدة سنتين من المدد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة للحاصلين
على شهادة الدكتوراه - سريان هذا الحكم على من يرقى الى الفئة
الثانية من الحاصلين على تلك الشهادة وفقا لحكم المادة (١٧)
من القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - المعدل بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨ نصت على أن
" يرش اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ - او السنة
المالية ١٩٧٥ - او السنة المالية ١٩٧٦ - او السنة المالية ١٩٧٧ -
الحاصلين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة
٨٤٠ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا
التاريخ الشروط الآتية :

اولا :

انقضاء المدد التالية على العايل في الخدمة محسوبة طبقا للقواعد
المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ٢٤ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات العليا » .

ولقد خصص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الفصل الرابع منه لقواعد حساب مدد الخدمة اللازمة للترقية وفقا لاحكامه ونص في الفقرة الثانية من المادة (٢٠) على انه « وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :
..... (ب) انقاص مدة سنتين للحاصل على الدكتوراه ... » .

وبين مما تقدم أن المشرع أوجب حساب المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية بموجب حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا لقواعد حساب مدد الخدمة المنصوص عليها فيه فلم يضع لحسابها قواعد خاصة ومن ثم يتعين اعمال قواعد حساب مدد الخدمة المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون ومن بينها البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) عند تحديد مدة الخدمة اللازمة للترقية الى الفئة الثانية الامر الذي يوجب انقاص مدة سنتين من المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة للعامل الحاصل على الدكتوراه لتصبح ٢٢ سنة بدلا من ٢٤ سنة .

واذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد جمعت بين المدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ والمدد المنصوص عليها بالجداول الملحقه بالقانون عند تحديدها لمدد العمل السابقة التي يصح ادخالها في حساب المدة الكلية وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ وكانت المادة ٢٠ قد اغفلت نكر المدد المنصوص عليها في المادة ١٧ في حين انها تكررت المدد المنصوص عليها بالجداول فان هذا الجمع وذلك الاغفال لا يقوم دليلا على مدخ من سريان قواعد المادة ١٨ وحدها على مدد المادة ١٧ وانحصار تسواعد المادة ٢٠ عنها لان الحكم العام المطلق الوارد بالمادة ١٧ يطبق قواعد حساب المدد الواردة بالفصل الرابع من القانون لا يتبديه او يخصمه النص عليه في قاعدة واغفله في اخرى وانما يلزم لذلك نص صريح يقرر هذا التقييد او التخصيص كما

وإن أعمال هذا الحكم العام لا يحتاج الى نص خاص يوجبه في كل قاعدة من قواعد حساب مدد الخدمة ومن ثم فإن النص في احدى قواعد حساب مدد الخدمة على أعمالها عند تحديد المدة المنصوص عليها بالمادة ١٧ وإغفال ذلك في قاعدة أخرى لا يقوم دليلا على عدم انطباق الآخر على تلك المدد .

وتطبيقا لما تقدم فانه إما كان العامل في الحالة الماثلة قد عين في ١٩٥٥/٦/٢٣ على الفئة السابعة بمؤهل عال وحصل على الدكتوراه في سنة ١٩٧٥ فانه يستحق الترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٨/١٢/٢١ لقضائه مدة خدمة قدرها ٢٢ سنة بعد انقاص مدة سنتين محصولة على الدكتوراه من المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة وقدرها ٢٤ سنة وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يتوافر في شأنه بالى الشروط المنصوص عليها بهذه المادة للترقية الى تلك الفئة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع الى اعادة العامل من حكم البند ب من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تربيته الى الفئة الثانية طبقا لحكم المادة ١٧ من القانون .

(ملد ٥١٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٥٧)

البيان :

احقية العامل الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها في انحصار مدة سنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد تقديمه الى تاريخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نصحيح أوضاع
المعلمين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفترة الثالثة من المادة
(٢٠٢) على أن « تحسب المدد الكلية المنقطة بحملة المؤهلات العليا والمحددة
في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو
ما يعادلها .

ومن حيث أنه وفقا لمصريح هذا النص يجب لانقاص مدة سنة من المدد
الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا
على شهادة الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تمويش العامل عن الجهد
العلمي الذي يبذله في سبيل الحصول على المؤهل العلمي باعتبار أنه يكسبه
بجهد تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من غيره ، فالعلة في قصر المدد
الكلية ترتبط بطبيعة المؤهل المعادل للماجستير ، ولا علاقة لها بآثاره المالية

ومن حيث أن ارتداد ائتمنية العامل إلى تاريخ سابق على حصوله
على درجة الماجستير أو ما يعادلها نتيجة انقاص سنة من مدته الكلية
يؤثر في الحكم المتقدم إذ يجوز للمشرع حساب ائتمنية اعتبارية
للحاصلين على بعض المؤهلات حتى ولو ترتب على ذلك حساب تلك ائتمنية
اعتباريا من تاريخ سابق على الحصول على تلك المؤهلات وكذلك الحال
بالنسبة إلى الحاصلين على شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، فلا يوجد
تقيد يحول دون إمكان رد ائتمنية العامل إلى تاريخ سابق على الحصول
على هذه الشهادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
على أحقية العامل الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها علما في

انقصاص مدة سنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا للمادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد اقدميته الى تاريخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

(ملف ٢٣١/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٥٨) :

المبدأ :

القاعدة (ج) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها - المدة في قصر المدة الكلية مرتبط بطبيعة المؤهل المعادلة للمجستير وليس لها علاقة بانزله الكلية - المعادلة المقصودة بالنص هي المعادلة العلمية التي تقرّر بالنظر الى طبيعة المؤهل وذلك بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصة بإجراء التعادل وفقا للتصوص المنظمة له .

مفخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :
يتصحيح أوضاع العاملين المدنيين تنص على أنه « وتصيب الحد الكلية .
« المتعلقة بحلة المؤهلات العليا والحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (١) ... (ب) ... (ج) انقاص مدة سنة واحدة تحصل على الماجستير أو ما يعادلها » ووفقا لمبريح هذا النص فإنه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية الجاهل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تعويض العامل من الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على المؤهل العلمي باعتبار أنه يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من غيره ، والعلة في قصر المدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بئاره المالية ومن ثم المعادلة المقصودة في النص هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل ، أما المساواة في الأثار المالية كتقرير مكافأة فما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر به قرار من الجهات المختصة بإجرائه .

ولقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الراتب الإضافي للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها بنص في المادة الأولى على أن « يمنح موظفو الكادر العالي من الدرجة السادسة (السابعة) الى الرابعة (الخامسة) للحاصلون على درجة الماجستير أو ما يعادلها راتبا اضافيا قدره ثلاثة جنيهاً مدة بقله في الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » وكان المفهوم من النص على هذا الوجه أنه يقصر منح الراتب الإضافي على الحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها من الناحية العلمية فقط ، ولم يمنح الراتب الإضافي للحاصلين على دبلومات منها سنتان مع عدم معادلتها بالماجستير معادلة علمية الا بعد اضافة فترة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الذي نص على أن « كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم يكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفقرة اعتبار تلك الدبلومات معادلة للماجستير اذ لو كانت كذلك لما كان المشرع بحاجة الى فقرة جديدة تمنح حاملي الدبلومات العليا الراتب الإضافي ونص هذه الفقرة يتضمن حكما ماليا لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس

عليه لم يُستوفد تسيير مرخص في السنة التي سبقتها بمصدر آخر،
تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ م. إلى مساهمة في الإقرار
المالية وتبست بمسألة في شجرة المسألة بمنح سلف الذكر ثم بحلول
التعادل وتما تركه المسألة المختصة بإجرائه من الناحية العلمية ، أمضا
معاملة الدبلومات في مجالات أخرى ذات المعاملة المقررة للمجستير فلا تجوز
إلا بعض خاص طالبا ثم سم معادلها عليها .

وهذا التفرع يمتد مع طبيعة الماجستير كدرجة عليا من الدرجات
التي تناولها المادة ١٧٢ من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي
تنص على أن « تمنح مجلس الجامعات الخامسة لهذا القانون بناء على
طلب مجلس كليتها ومعاهدا الدرجات العلمية والدبلومات المبنية في
اللائحة التنفيذية » ومن بين الدرجات العلمية درجة الماجستير وقد نصت
المادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تمنح مجالس الجامعات بناءً
على اقتراح مجالس الكليات المختصة بدبلومات الدراسات العليا ودرجة
الماجستير والدكتوراه وفقا لما يأتي :

أولا - الدبلومات :

وهي دراسات تناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية وبمدة
سنة واحدة على الأقل .

ثانيا - الدرجة العلمية العليا وتشمل :

(١) الماجستير : وتشمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية وتدريب
على وسائل البحث واستعراض النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة
الامتحان .

ومن هذا النص يتضح أن دبلومات الدراسات العليا تقوم على
الدراسة سواء العلمية أو التطبيقية أما درجة الماجستير فتقوم على أساس
الدراسة والبحث معا ، ومن ثم فإن القيمة العلمية لتلك الدراسة لا تعادل
القيمة العلمية لدرجة الماجستير إلا في الحالات التي تقرر فيها تلك اللوائح
مسئولية الدبلومات للتأهيل لنيل درجة الدكتوراه .

وهذا امتحان الماجستير درجة علمية وليست درجة مائية فإنه يجب التسليم بان لفظ (المعادلة) حيث ورد مطلقا يقصد به المعادلة العلمية ولما كثرت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اقتضت على ايراد عبارة (الماجستير أو ما يعادلها) فان المقصود بذلك هو الدرجة العلمية وما يعادلها من حيث التقييم العلمى فقط .

وتطبيقا لما تقدم فان المعادل الحاصل على دبلوم الدراسات العليا في الإجماع الغير معادل للماجستير من الناحية العلمية لا يستفيد من حكم الفقرة (ب) من المادة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(انتهى رقم ٥٥٩ - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩)

قائمة رقم (٢٥٩٠)

المادة :

الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة يشترط لانقاص مد سنة من المدة الكلية طبقا لهذه الفقرة ان يكون المعادل حافظا على الماجستير او ما يعادلها - يجب ان يكون المؤهل الخاضع عليه الضاب معادلا للماجستير من الناحية العلمية وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل وفقا للنصوص المنظمة له - المعادلة المقصودة في هذا النص هي المعادلة العلمية التى تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل - المساواة فى الأثر المالية لا يصح ان تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل »

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين تنص على انه « وتحسب المدة الكلية

المطبقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة
القواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على الماجستير أو ما يعادلها ،
ووفقاً لصريح هذا النص فإنه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية
اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عالٍ، أن يكون حاصلاً على
الماجستير أو ما يعادلها .

ولقد استهدف المشرع من هذا النص تعويض العامل عن الجهد
العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه
خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من لم يحصل
على مثل هذا المؤهل ، فالمعلمة في قصر المدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل
المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ، ومن ثم فإن المساواة
المقصودة في النص هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تقرر بالنظر إلى
طبيعة المؤهل ، أما المساواة في الآثار المالية كتقرير مكافأة لطلوبين لم
تم معادلتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هي الا نتيجة مالية
لا يصح أن نتخذ أسساً للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به
من الجهات المختصة بإجرائه ، فالمساواة المالية لا تستلزم حتماً المساواة
العلمية لأن الآثار المالية قد يمنحها المشرع بنصوص خاصة نون أن تعتبر
مخالفة من الناحية العلمية .

ولقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن
البراتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها
ينص في المادة الأولى على أن « يمنح موظفوا الكادر العالي من الدرجة
السادسة (السابعة) إلى الرابعة (الخامسة) الحاصلون على درجة
الماجستير أو ما يعادلها راتباً إضافياً قدره ثلاثة جنيهاً مدة بقائه في
الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » وكأن المفهوم

من النقص على هذا الوجه انه يقصر منح الراتب الاضافى على الحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها من الناحية العلمية فقط ، ولم يمنح الراتب الاضافى للحاصلين على دبلومين محتتهما سنتين مع عدم معادتهما بالماجستير معادلة علمية الا بعد اضافة فقرة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الذى نص على أن « كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الاقل او دبلوم تكون مدته دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفترة المضافة اعتبار تلك الدبلومات معادلة للمجستير اذ لو كانت كذلك لما كان المشرع بحاجة الى فقرة جديدة تمنحهم هذا الراتب ، ونص هذه الفقرة يتضمن حكما ماليا لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه بمدة المساواة التى قررها الى المدد الكلية التى تحكها نصوص أخرى تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فالمساواة هنا هى مساواة فى الأثر المالى وليست معادلة فى الدرجة العلمية ، فالنص سالف الذكر لم يتناول التعادل وانما تركه للسلطة المختصة بإجرائه من الناحية العلمية ، أما معادلة دبلومات الدراسات العليا فى مجالات أخرى ذات المصاهلة المقررة للمجستير فلا تجوز الا بنص خاص طالما لم تتم معادلتها علميا لذلك كان حقا ما قُضت به القطعيات التنفيذية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى البند ١١/ب من القامدة خلاصا من أن « المقصود بالمعادلة هنا هو المعادلة العلمية طبقا لما قرره الجهات العلمية المختصة » .

وهذا النظر يتفق مع طبيعة الماجستير كدرجة علمية من الدرجات التى تناولتها المادة ١٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التى تنص على أن « تمنح مجالس الجامعات الخانسة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات الميئة فى اللائحة التنفيذية » ومن بين هذه الدرجات العلمية درجة الماجستير ، وبذلك نهى ليست درجة مالية والتشريع المصرى لا يعترف بالمعادلة المالية للشهادات وانما يعرف المعادلة العلمية أو التقييم العلمى

الذى يؤدى الى ذات نتائج بضرته لازمة والذى رسم له المشرع سبيلا تضمنته الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المنحيين ان نص على ان المؤهلات الاجنبية التى تمنحها المدارس والمعاهد والجامعات الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم العالى أو من وزير التربية والتعليم أو من الوزير المختص بشئون الأزهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض « كما رسم المشرع سبيلا فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ووفقا لاحكام الباب الرابع من هذه اللائحة لا تعد دبلومات الدراسات العليا مساوية ومعادلة للماجستير الا فى احوال محددة وبشروط خاصة تضمنتها.نصوصها مع الاحالة للوائح الدخيلة لكل كلية على حدة .

وقد تكون لبعض المؤهلات العلمية آثارا مالية يحددها المستوى الملقى للمؤهل أو بنص خاص يقررها مثل صلاحية الحصول عليه للتميين فى درجة مالية معينة أو احقية فى الحصول على راتب اضافى أو مكانة . وهذه الآثار المالية ليست هى المقصود بالمعادلة حيث ورد فى التشريع وإنما يعتمد بالمعادلة اذا أطلقت دون وصف أو قيد المعادلة العلمية أو التقييم العلمى للمؤهل . أما المستوى المالى أو الآثار المالية فلا بد من النص عليها فى كل حالة . وعليه فاذا تقرر بنص صريح اثر مالى للمؤهل معين وكان هذا الاثر مقرا أيضا لدرجة علمية فان ذلك لا يستتبع حتما الحكم بان هذا المؤهل يعادل تلك الدرجة العلمية بالمعادلة العلمية.أمر آخر ليا احكام أخرى يقررها ولقد رسم المشرع ايضا طريقة تحديد المستوى المالى للمؤهل فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فنص على انه « ويكون تحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى لجنة . . . » ويعسد الراتب المقرر للحاصلين على درجة الماجستير أو ما يعادلها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ من قبيل الآثار المالية وقد امتد هذا

الأثر المالي التي الحاصلين على بعض دبلومات الدراسات العليا التي لا تعادل الماجستير من الناحية العلمية بموجب القرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٩٦ وعلى ما سبق القول فإن منح هذا الراتب الإضافي للحاصلين على الدبلومات المذكورة لا يعنى أن هذه الدبلومات تعادل الماجستير .

وبناء على ما تقدم فانه يجب التسليم بأن لفظ (المعادلة) حيث ورد مطلقاً يقصد به المعادلة العلمية ولما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمشار إليها اقتضت على إيراد عبارة (الماجستير أو ما يعادلها) فإن المقصود بذلك هو الدرجة العلمية وما يعادلها من حيث التقييم العلمى فقط .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع: إلى أنه يجب لانتقاص مدة سنة من المدة الكلية طبقاً للفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أن يكون المؤهل الحاصل عليه العادل معادلاً للماجستير من الناحية العلمية وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة بأجزاء هذا التعادل وفقاً للنصوص المنظمة له .

(ملك ٧٣٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

المادة ٢٠ فقرة ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين - معادلة الماجستير - بعلوم التسويق لا يعتبر معادلاً .

ملخص الحكم :

المستفاد من نص الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه يجب لانتقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العادل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلاً على الماجستير

أو ما يعادلها . وليس من ريب في ان المشرع استهدف من هذا الحكم تعويض المسائل على الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار ان ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله اجدر بالترقية في فترة اقل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل .
فالعلة اذن في قصر امدد الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادل للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ومن ثم تكون المعادلة المقصودة هي المعادلة العلمية لانها هي التي تتفق بالنظر الى طبيعة المؤهل اما المساواة في الآثار المالية كتقرير مكافأة لدبلوم لم تتم معادلتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هي الا نتيجة مالية لا يصح ان تتخذ اساسا للقول بوجود تعادل . والثابت على ما افادت به كلية التجارة بجامعة القاهرة من ان دبلوم التسويين الذي تمنحه لا يعادل درجة الماجستير من الناحية العلمية .

١ طمى رقمى ١١٨٦ : ١٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

المادة ٢٠ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يجب لتفادى مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال ان يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها — العلة في قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادل للماجستير وليس بآثاره المالية — المعادلة المقصودة من النص المعادلة العلمية التي تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل — المساواة في الآثار المالية ما هي الا نتيجة مالية لا يصح ان تتخذ اساسا للقول بوجود تعادل — اساس ذلك : التعليمات التنفيذية لتطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي نصت بان المقصود بالمعادلة هو المعادلة العلمية طبقا لما تقرره الجهات العلمية المختصة .

ملخص الحكم :

المتعلقة بحللة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على الماجستير أو ما يعادلها .
« وبما أن هذا النص أنه يجب الانتصاب مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العادل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلًا على الماجستير أو ما يعادلها وليس من ريب في أن المشرع استهدف من هذا النص تمويش العادل من الجهتد العلمى الذى بذله فى سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية فى فترة أقل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل فالمعلمة إذن فى قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ومن ثم تكون المعادلة المقصودة فى النص هى المعادلة العلمية لأنها هى التى تنظر بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة فى الآثار المالية كتقرير مكافأة لو لم تتم مساواتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هى الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به من الجهات المختصة بإجرائه فالمساواة لا تستلزم حتما المعادلة العلمية لان الآثار المالية تد ينحصرها المشرع بنصوص خاصة دون أن تعتبر معادلة من الناحية العلمية لذلك كان حقا ما قضت به التعليمات التنفيذية لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى البند ١١/ب من الساعدة خاسا من أن التمسود بالمعادلة هنا هو المعادلة العلمية طبقتا لما تقرره الجهات العلمية المختصة .

وبمن حيث أن الثابت بالاوراق ان المدعى حاصل على دبلوم العلاقات العامة والاعلام ولما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصديقه

توضيحات العاملين ضمت اللجنة التشريعية بشيوية حالته طبقا للمادة ٢٠/ح حيث اصدرت قرارها رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ بترقيته الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ واذ تبين لها ان هذا الدبلوم لا يعادل الماجستير من الناحية العلمية فقد قامت بسحب القرار المذكور بقرارها رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٥ .

حالة هذا الدبلوم — ومنه المدعى — لا يفيد من حكم الفترة ج من المادة ٢٠ — سالف الذكر وحتى كان الامر كذلك فان ما لجأت اليه الادارة لا فبطل عليه وبالتالي لا يكون ثمة وجه للنص على القرار المظنون فيه رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/١٥ لاتباته مع صحيح حكم القسطنطين .

(ملعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المحسنين بالدولة يقضى بانقاص مدة سنة من المدد الكلية اللازمة للترقية للحصول على الماجستير وستين للحصول على الدكتوراه — عدم جواز الجمع بين الاثنين بالنسبة لمن يحصل على الدكتوراه وبالتالي فإنه لا يحق له خصم مدة ثلاث سنوات من المدد الكلية اللازمة لترقيته وانما يقتصر حقه على انقاص مدة سنتين فقط من تلك المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين قررت العمل بالاحكام الواردة به في الفصل الثاني الخالص بالترقيات والفصل الرابع بالمعد الكلية حتى

١٩٧٥/١٢/٢٤ وان المادة التاسعة قررت العمل بأحكام هذا القانون اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣٤ وان المادة ١٥ من الفصل الثالث من القانون تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجدول المرتبة، ويخضع في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » وتنص المادة ٢٠ من الفصل الرابع من القانون على أن « وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية (ب) انقاص مدة سنتين للحصول على الدكتوراه (ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها. » .

وقد مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بقتضى أحكام القانونين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقاً للجدول الأول الملحق بالقانون اشترط المشرع للترقية للدرجة الرابعة مدة خدمة كلية قدرها ١٣ سنة واشترط للترقية للدرجة الثالثة ١٨ سنة .

وبناءً على ما تقدم ان المشرع قرر العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٢١ فحدد بذلك نطاق العاملين بأحكامه بأنهم الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ؛ وبالتالي اعتد بمراكزهم القانونية الثابتة لهم في التاريخ المذكور ، كما قضى بأعمال أحكام الترقيات وحساب مهدهم للخدمة الكلية خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ — وأوجب ترقية العامل ترقية حتمية الى الفئات الاعلى من الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ — اذا اكمل المدة الكلية المشترطة في الجداول الملحقة بالقانون — وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لإكمال المدد ، ولقد ميز المشرع العاملين الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه بأحكام خاصة بمقتضاها تنقص المدة الكلية المشترطة للترقية للحصول على الماجستير سنة واحدة وتنقص للحصول على الدكتوراه سنتين .

ولما كان المشرع قد افرد نصاً خاصاً للحصول على شهادات الماجستير

والدكتوراه باحكام خاصة ستتمتعها تنقص المدة الكلية المشترطة للترقية للحصول على الماجستير سنة واحدة وتنقص للحصول على الدكتوراه سنتين .

ولما كان المشرع قد نفا خاصا للحصول على الماجستير وانسرد نفا آخر للحصول على الدكتوراه وحدد المدة التي تنقص لكل منهما ، فانه لا يسوغ جمع المدة معا للحصول على الدكتوراه باعتبار انها تجب بها سبقتها من الشهادات . ولقد كان في وسع المشرع أن يزيد من المدة الواجب انقاصها للحصول على الدكتوراه . اما وقد حدها بسنتين فانه يتعين النزول على حكمه فلا ننقص المدة المشترطة للترقية للحصول على الدكتوراه بأكثر من سنتين .

وفما قد تقدم فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد عين في ١٩٦٥/٤/١ وكان شاغلا للفئة السادسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وحصل على الدكتوراه في ١٩٧٦ . واذا يشترط الجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للترقية الى الفئة الرابعة مدة خدمة كلية قدرها ١٣ سنة فان هذا العامل يستحق الترقية الى تلك الفئة اعتبارا من ١٩٧٦/٥/١ - او اشهر التالي لانكاله مدة خدمة كلية قدرها ١١ سنة بعد انقاص مدة سنتين من المدة المشترطة لترقيته الى تلك الفئة لحصوله على الدكتوراه .

ولما كان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب . الوظيفي يشترط لترقية العامل الى الفئة الاعلى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ - ان يكملوا المدة البيئية المنصوص عليها بقرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ . وكان هذا القرار يشترط للترقية الى الفئة الثالثة مدة بقاء بيئية قدرها ثلاث سنوات فان العامل في الحالة المثلثة لا يستحق الترقية الى تلك الفئة لعدم اكماله المدة البيئية المشترطة للترقية اليها حتى ١٩٧٨/٣/١ - اذ هو لم يشغل الفئة الرابعة الا اعتبارا من ١٩٧٦/٥/١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتعسي الفئوى والتفريع الى عدم جواز
انقاص مدة ثلاث سنوات من المدة الكلية المشترطة للترقية بالنسبة للحصول
على الدكتوراه وان الحلل المعروضة حلقته يستحق الفئة الزاينة طبقا
لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اعتبارا من ١/٥/١٩٧٦ اول
الشهر التالى لاكماله المدة الكلية المشترطة للترقية اليها منقوصا منها مدة
سنتين ، وانه لا يستحق الفئة الثالثة من ٣١/١٢/١٩٧٧ لعدم اكتماله
المدة المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٣٠٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

الفرع الرابع عشر
انقاص مدة الكلية المسترطة للترقية بالنسبة للطبيب المتفرغ

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حساب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول المرفق بالقانون مع مراعاة انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت — القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قصر نطاق تطبيق حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر على الأطباء الشافلين لوظائف كل الوقت — نتيجة ذلك : أن الأطباء العاملين في غير المستشفيات الحكومية لا يشغلون درجات مخصصة بالمزانية لوظائف كل الوقت — عدم اتمامهم من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن (تسرى احكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس ، وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية) .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٠ من قانون نصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بـالفئتين رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه (ونحسب المدد الكلية المتعلقة بجنس المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

١) انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بعد خمس ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المتكوية من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت .

وبمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ منح الأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عتيم مزاولة المهنة - بدل طبيعة عمل بشرط غلق عياداتهم ، ولتعد اجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ نقل الطبيب المصرح له بمزاولة المهنة في الخارج الى الوظائف التي تقتضى التفرغ بشرط أن يكون قد مارس المهنة لمدة عشر سنوات في الحكومة أو المؤسسات العامة وأن يوجد بالموازنة درجات خالية مخصصة لهذه الوظائف - وخمس هذا القرار أطباء كل الوقتة بالندبية مستقلة عن اندبية اطباء نصف الوقت وقضى بمنع جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة بدل تفرغ كامل ، ومنع التصريح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ، وإجاز نذب أطباء نصف الوقت للعمل كل الوقت مع تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب ومنع إمتداد النذب الى ما بعد نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم النصب فيها كما إجاز نقل هؤلاء الأطباء الى وظائف كل الوقت .

وبين مما تقدم أن المشرع قصر بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ - المعدل بالقرارين رقمي ٣٦٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ قسم الأطباء بحسب الوظائف التي يشغلونها الى قسمين أولهما الأطباء الشاغلين

لوظائف كل الوقت . وثانيهما الاطباء الشاغلين لوظائف نصف الوقت ، ونشاط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف الجزائية ، وترتبط على ذلك فان الاعادة من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون منوطاً بشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف أطباء كل الوقت بالميزانية ، مما يكفى للإفادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاوله المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعاً الى عدم الحصول على تصريح بمزاولة المهنة او كان راجعاً الى الحرمان من مزاولة المهنة بنص القانون أو بسبب النسب للعاملين كل الوقت .

ولما كان الاطباء العاملون في غير المستشفيات الجامعية لا يشغلون درجات مخصصة بالميزانية لوظائف كل الوقت فانهم لا يفيدون من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يفر من ذلك كونهم غير مصرح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ، ذلك لان الحكم المشار اليه جاء صريحاً وقاطعاً في قصر تطبيقه على الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ولان المشرع قصد منه المحافظة على الميزات التي كانت تمنح للأطباء الذين قبلوا التفرغ للخدمة الطبية والتي كانت تتمثل في ترقيتهم الى درجات أعلى لذلك قضى بانقضاء المجد المشروط لترقيتهم عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليهم عليهم يفيدوا من احكام هذا القانون ولكي يحتفظ لهم بهراكزهم المتميزة عن مراكز زملائهم الشاغلين لوظائف نصف الوقت .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعادة اطباء القاهرة الذين لا يشغلون وظائف موصوفة في الميزانية بانهم وظائف كل الوقت من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المحل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٨١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

تصليقي :

ولما كان نظام كادر كل الوقت مقصوراً على الاطباء البشريين واطباء

١٤- لاسنان الذين يعملون بالحكومة كل الوقت فان هذا النظام لا يسرى على
١٥- الأطباء البيطريين : ولا يبيدون من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من
٢٠- المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
٢- الصنادير يلتفتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن انقاص مدة معادلة لمدة خدمة
٣- الطبيب المتفرغ بعد اتمى ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نقله الى كادر
كل الوقت .

(ملف ٦١٧/٢/٨٦ - جلسة ١٩/١/١٩٨٣)

مقاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

عدم شغل الطبيب لدرجة مالية مخصصة لطبيب متفرغ طول الوقت
يجوز دون اقالته من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم توافر شروط تطبيقها .

نخلص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح
اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨
تنص على انه (وتحسب المدد الكلية المتصلة بحملة المؤهلات العليا والمجددة
في الجنول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : ١) انقاص مدة معادلة لمدة
خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بعد اتمى ثلاث سنوات على ان ، تحسب
المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت) .

واجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار
برقم (٣٦٢٣) لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم (١٨٩) لسنة ١٩٧٢ نقل الطبيب
المصرح له بمزاولة المهنة في الخارج الى الوظائف التي تقضى التفرغ بشرط
ان يكون قد مارس المهنة لمدة عشرة سنوات في الحكومة او المؤسسات العامة

وان يوجد بالمزانية درجات خمسة مخصصة لهذه الوظائف : وخص هذا القرار أطباء كل الوقت بتقدمة مستقنة عن اقدمية أطباء نصف الوقت وقضى بمنح جميع الأطباء الشاغرين بقضى الحرمان من مزاوله المهنة بطله تفرغ كامل . ومنع التصريح لهم بمزاوله المهنة بخارج واجاز نديب الأطباء نصف وقت للعمل كل الوقت مع تعويضهم ببذل عبادة في فترة الندب ومنع امتداد الندب الى ما بعد نهاية السنة المثنية التالية للسنة التي تم الندب فيها . كما اجاز نقل هؤلاء الأطباء الى وظائف كل الوقت .

وبين مما نتم ان المشرع تصر نطاق تطبيق احكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغرين لوظائف كل الوقت : وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرارين رقمي (٣٦٢٢) لسنة ١٩٦٦ ، ١٩٨٩ ، لسنة ١٩٨٢ قسم الأطباء بحسب الوظائف التي يشغلونها الى قسمين : وهما الأطباء الشاغرين لوظائف كل الوقت وثانيها الأطباء الشاغرين لوظائف نصف الوقت ، وناد شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالمزانية ، وترتبا على ذلك فان الامادة من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المخصصة بالمزانية لوظائف أطباء كل الوقت : فلا يكفى للامادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاوله المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا الى عدم الحصول على اذن بمزاولتها او كان راجعا إلى الحرمان من مزاولتها بنص القانون . وبسبب الندب للعمل كل الوقت كما لا يكفى للامادة من هذا الحكم صدور قرار بالتفرغ طول الوقت لايقبله درجات مخصصة لوظائف كل الوقت بالمزانية .

ولما كان الطبيب المعروضة حالته لم يشغل وظيفة كل الوقت في ١٩٧٧/١/١ تاريخ نقله الى الهيئة العامة للتأمين الصحي على درجة مخصصة في ميزانية تلك الهيئة لوظيفة طبيب كل الوقت قرار هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٦ باعتباره مع غيره من الأطباء العاملين بالهيئة أطباء متفرغين طول الوقت لم يصادف درجات مالية مخصصة بميزانياتها لوظائف كل الوقت فانه لا يعد شاغلا لوظيفة طبيب كل الوقت .

بناء على هذا القرار وبالتالي لا يفيد من كم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم توافر شرط تطبيقها عليه في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بهذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اخية الطبيب في الافادة من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٧٩/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ يقضى بانقضاء مدة معاملة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات تصيب من تاريخ النقل الى كادر كل الوقت — استعدائه حكما جديدا منوط الافادة منه ان يكون الطبيب شاملا لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة اصلية او بطريق النقل اليه وليس المتفرغ للخدمة الطبية بالمفهوم الذي اشارت اليه المذكرة الايضاحية — سريان هذا التعديل بالتر رجعي — اثر ذلك — عدم افادة اطباء نصف الوقت المتقنين لوظائف كل الوقت من الحكم الوارد بهذه الفقرة ، يتمين سحب التسويات التي اجريت على خلاف هذا الحكم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ بتمديد بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع

العلم ينص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي :

(٤) انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله إلى كادر كل الوقت . »

وتنص المادة الثانية منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . »

ومن حيث أن المشرع استحدث حكما جديدا بمقتضى الفصل الذي أدخله على المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر مؤداه قصر حكمها الذي يقضى بانقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على الطبيب الذي ينقل إلى كادر كل الوقت وذلك من تاريخ نقله ومن ثم فإنه لا يفيد من أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا الأطباء العاملين لوظائف كل الوقت بصفة أصلية ، أما أطباء نصف الوقت المتدربين لوظائف كل الوقت فلا يسرى عليهم حكم هذه الفقرة إلا بعد نقلهم إلى وظائف كادر كل الوقت ، ويكون حساب هذه المدد من تاريخ صدور القرار الصادر بنقلهم إلى وظائف هذا الكادر ، كغير كل الوقت . » فالمقاطعي الأملاء من الناس المشار إليهم هو شغل الطبيب لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة أصلية أو بطريق النقل إليها وليس تفرغ الطبيب للخدمة الطبية بالفهم الذي أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها .

ومن حيث أن المسلم به أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح لمركز الموظف من هذه الناحية بمرکز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا

مكبيا في أن يجعل. يقتضي النظام القديم الذي عين في ظله ويرد ذلك الى
أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم
القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع على
ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مبشر من تاريخ العمل
بموجبه يسرى يائز رجعى الا ينص خالص .

ومن حيث انه ينص في المادة الثانية منه على
أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين
بالقوة والقطاع العام ومن ثم يتمين القول بتطبيق أحكام هذا القانون
بما استحدثته من تعديل اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ ويلتالي سحب التسويات التي أجريت للأطباء المحترفين
الذين لم ينقلوا الى كلدر كل الوقت .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تطبيق حكم البند
(١) من الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ مقصور على الطبيب المتفرغ من
تاريخ نظه الى كادر كل الوقت وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ مما يقتضى حتما سحب التسويات التي تمت على خلاف هذا
الحكم .

(ملف ٨٦/٤/٨١٥ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل التفرغ
للأطباء البشريين وأطباء الأسنان قسم الاطباء الخاصين لاحكام نظام موظفي
الدولة الى قسمين : اولهما : يشمل وظائف الاطباء كل الوقت ، وثانيهما :

نضم الاطباء نصف الوقت - حكم البند (١) من الفقرة الثانية المادة (٢٠) ،
من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام يسرى
على جميع الاطباء المتفرغين لاعمال وظائفهم سواء كان التفرغ كل الوقت
بصفة اصلية او بطريق النقل او التنب او كان هذا التفرغ قد جاء نتيجة
لمنع الطبيب المشاغل توظيفه نصف الوقت من مزاولة المهنة في الخارج .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ
للاطباء البشريين واطباء الاسنان معدلا بقرارى رئيس الجمهورية رقمى
٢٦٢٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ ينص فى مادته الاولى على انه
« يجوز نقل الطبيب المرح له بمزاولة المهنة فى الخارج الى وظائفه
تقتضى التفرغ اذا كان قد مارس مهنة الطب البشرى او طب الاسنان
أداة عشر سنوات على الاقل فى الحكومة او المؤسسات العلمية » .

كما تنص مادته الثانية على ان « يجب للنقل الى وظائف كل الوقت
ان تكون هناك درجات خالية مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية » .

وتنص مادته السابعة على ان « يكون للاطباء كل الوقت ائتمنية
مستقلة عن ائتمنية زملائهم اطباء نصف الوقت » .

وتنص مادته الثامنة على ان « يمنح جميع الاطباء المشاغلين لوظائفهم
تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج بدل تفرغ بالكامل .. » .

ويجوز منح هذا البديل بصفة مؤقتة للاطباء نصف الوقت الذين
يرغبون فى عدم ممارسة المهنة فى الخارج ... » .

وتنص المادة العاشرة على انه « لا يجوز التصريح بمزاولة المهنة
فى الخارج للاطباء الذين سبق ان نقلوا او ينتظون الى وظائف غير مصرح
لشغلها بمزاولة المهنة ... » .

وتنص المادة الحادية عشر على أنه « يجوز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب و وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص ويحرم الطبيب المنتدب من هذا البذل عند إلغاء النذب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بإلغاء نذبه كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه الحالة أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة .

ولا يجوز أن يتد النذب الا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب وينص هذا البذل لأطباء نصف الوقت الذين يوندون في بعثات داخلية ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأطباء البشريين بوزارة الصحة بالانضمام الى مصرى ينص في المادة الاولى على أنه « يمنع على أطباء وزارة الصحة الذين يعملون في الوحدات وفروع الخدمة الطبية المبينة بعد مزاولة المهنة في الخارج :

أطباء المجموعات الصحية القروية - أطباء العلاج الشامل .
وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح فئات الأطباء المذكورين راتب طبيعة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم يصرف بالكيل ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تفرغ أطباء الوحدات الصحية الريفية والمراكز الاجتماعية ووحدات الامراض المتوطنة في القرى والوحدات المجتمعة ينص في المادة الاولى على أنه « يمنع على أطباء الوحدات الآتية مزاولة المهنة في الخارج :
وهي :

(أ) الوحدات الصحية الريفية .

وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح الأطباء المذكورين رواتب طبيعة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم تصرف بالكيل ... » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن وظائف الأطباء الخاضعين لأحكام نظام موظفي الدولة - دون غيرهم من الأطباء الذين ينظم قواعدهم توظيفهم قوانين خاصة - تنقسم إلى قسمين :

أولهما : يشمل وظائف الأطباء كل الوقت وهي من الوظائف المتميزة في الميزانية والتي تقتضي من شاغليها التفرغ للقيام بأعبائها كما يتمتع على شاغليها بمزاولة المهنة في الخارج .

ويتم شغل هذه الوظائف إما بطريق التعمين أو بطريق النقل إليها من وظائف طبيب نصف الوقت ، ويدخل النقل إلى هذه الوظائف على النحو المتقدم في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة فإذا ما استغفلت رخصتها في النقل اعتبر ذلك بمثابة التعمين في وظائف أطباء كل الوقت المتميزة في الميزانية ويمنح الأطباء الشاغلين لهذه الوظائف بدل التفرغ المقرر .

أما القسم الثاني : فيشمل وظائف الأطباء نصف الوقت وهي من الوظائف التي لا تقتضي من شاغليها التفرغ للقيام بأعبائها بحسب الأصل ويجوز التصريح لشاغليها بمزاولة المهنة في الخارج ، وينقسم شاغلو هذه الوظائف إلى أربع فئات :

الأولى : الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج .

والثانية : الأطباء الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة في الخارج .

والثالثة : الأطباء المنتخبين لوظائف الأطباء كل الوقت .

والرابعة : الأطباء الشاغلين لوظائف يتمتع على شاغليها بمزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة والمشار إليهم بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ ، ٣٠٧١ لسنة ١٩٦٢ السالف ذكرهما .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك وكان مفاد نص البند (أ) من الفقرة

الثانية من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام انه عند حساب الحد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول الأول المرفق يتعين مراعاة انقاص مدة مساهلة ادة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بعد اتمى ثلاث سنوات ..

ومن حيث ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت بصدد هذا النص ان « من أهم هذه القواعد ما تضمنته الفقرة (١١) من انقاص مدة مساوية لمدة الطبيب المتفرغ منذ تفرغه سواء اكلن ذلك بطريق النذب لكادر كل الوقت أو النقل الى هذا الكادر بشرط الا تتجاوز هذه المدة ثلاث سنوات وقد قصد بذلك مراعاة هذه الفئة المتفرغة للخدمات الطبية والتي كرسست وقتها للوظيفة وحتى لا يختل الوضع بينها وبين الأطباء غير المتفرغين حيث يتميز غير المتفرغين طبياً للاحكام الواردة في القواعد الحالية يجوز ترقيتهم فئة أو اخذ في تحديد الأطباء الذين كانوا ينطبق عليهم النص المشار اليه بمعيار موضوعي هو التفرغ وبالتالي يفيد من النص جميع الأطباء المتفرغين لأعمال وظائهم - سواء اكان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لشغل الطبيب لوظيفة طبيب كل الوقت بصفة امنية أو بطريق النقل أو النذب اليها أو كان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لمنع الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة المشار اليهم بقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ و ٣٠٧١ لسنة ١٩٦٢ السالف ذكرهما أى ان المناط في الامادة من النص المشار اليه هو ان يكون الطبيب متفرغاً للخدمة الطبية بالمهنة السالف بيانه عند تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حالته .

ومن حيث انه ينبنى على ذلك أن الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج لا يفيدون من النص المشار اليه لعدم تفرغهم كمهنة لا يفيد منه الأطباء نصف الوقت الذين يرغبون في مزاولة المهنة بالخارج وتوافق جهة الادارة على منحهم بدل تفرغ بصفة مؤقتة بامتثالاً لانه تفرغهم يرجع لطة منهم وليس لارادة الادارة .

الفصل الخامس

الترقية

الفصل الأول

من استوفى مدة الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة
لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

الترقية طبقا لاحكام قانون الإصلاح الوظيفى رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥
والجداول الملحقه به تتم بمرعاة مدة الخدمة الكلية جميعها دون تجزئه :
ملخص الحكم :

أن الماد (١١٥) من قانون الإصلاح الوظيفى الصادر به القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين
بالخدمة إحدى المدد الكلية المحدد بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته
الوظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة فإذا
كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته
في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ . والمدد الكلية المحددة بالجدول الثانى
الخاص بحصلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة الذى ينطبق
على حله المدعى ، هي ٦ سنوات للترقية الى الفئة ٢٤٠ — ٧٨٠ .
(السابعة) و ١١ سنة للترقية ٣٣٠ — ٣٨٠ ج (السادسة) ،
و ١٦ سنة للترقية الى الفئة ٢٤٠ — ٧٨٠ ج (الخبسة) و ٢١ سنة للفئة
٥٤٠ — ١٤٤٠ (الواحدة) و ٢٦ سنة للفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ ج (الرابعة)

بمقتضى النص أن من بلغت مدة خدمته الكلية إحدى المئتين سنة
الذكر ، يعتبر مرقى للفئة الوظيفية المقررة لها . وأن من تجاوز واحدة
منها إلى ما يتلوها لا يحق له أن يطلب أن تقتصر ترقيته على الفئة الأدنى .
لأن تحديد الفئة الوظيفية المقررة للترقية إليها طبقاً له هو من المراكز
الأنظمة التي تكفل القانون بتقريرها وتحديد حدودها ، والمبرة في ذلك
بالفئة الأعلى التي يبلغها العامل به مراعاة كامل مدة خدمته الكلية ، ولا معنى
لذلك اعتباره مرقى إلى ما قبلها عند انقضاء سنوات الخدمة الكلية
المقررة للترقية إلى تلك . ثم منها إلى الفئة الأخيرة ، فهو بصريح النص
يعتبر مرقى رأساً إلى الفئة المقابلة لمجموع مدة خدمته الكلية من
أول الشهر التالي لتاريخ اكمال المدة . مع مراعاة ما أورده المادة ٢٠ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الإصلاح الوظيفي من أنه
لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكامه الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون
الموافق للإصلاح الوظيفي والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا
كان يترتب مع ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل إلى أعلى
من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، ومع ذلك فللعامل الحق
في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي
أو طبقاً لأحكام القانون الموافق للإصلاح الوظيفي أيهما أفضل له ، مما
مؤداه عدم جواز اعتبار العامل مرقى إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين
للفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بكل القوانين
١٠٠١ لسنة ١٩٧٥ نتيجة تطبيق أحكامها عليه أو أحدهما .

(ممن ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جريدة ١٩٨٣/٤/١٠)

القرار الثاني

تحديد تاريخ معين للترقية

امر بخلاف حكمه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها

قامدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

— قرار وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب الوظيفي — نصه في المادة الأولى على رفع الدرجات المالية للمعلمين الخاضعين بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات التابعة التي تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا في درجاتهم التي تعلوها — المقصود بلفظ « حتى » لفظة هو انتهاء الصلابة وبالتالي فإن يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ يدخل في حساب المدة اللازمة للترقية — سريان أحكام القرار المذكور على المعلمين الذين ترجع أتبيلتهم في الدرجات الصلابة الى أول يناير — لا يغير من هذا النظر النص في المادة الثالثة من القرار المذكور على إجراء الترقية في تاريخ موحد هو ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ — أساس ذلك ان تحديد تاريخ معين للترقية يتملئ بقاعدة أخرى بخلاف المدة اللازمة للترقية ذاتها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب

الوظيفى تنص على أن « ترفع الدرجات المالية للعاملين المنعنين بوححدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة التى تطبق أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا فى درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ »
بدلا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة من الدرجات التالية التى
الدرجات التى تعلوها . . »

وتنص المدة اثلاثة بانه « فى تطبيق أحكام هذا القرار تجرى ترقية
العاملين المستوفين للعدد المشار اليها فى المادة الأولى على الدرجات
الخالية والتى تظل حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ فإذا لم يسمح عدد الدرجات
الخالية بترقيتهم جميعا ترفع درجات الباقين طبقا للادة الأولى . وتجرى
الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا مع مراعاة أن
تكون فى تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ »

من حيث أن الواضح من نصوص هذا القرار انه يشترط رفع
درجة للعامل أن يكون قد أمضى حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ المدة المحددة قرين
درجته . والمقصود بلفظ « حتى » لغة هو انتهاء الغاية ، وبالتالي فإن
اليوم المشار اليه يدخل فى حساب المدة اللازمة للترقية .

وترتقيا على ذلك ، وعلى سبيل المثال ، إذا كان القرار آتف الذكر
يشترط قضاء أربع سنوات على الأقل فى الدرجة الخامسة لرفعها الى
اثنائة ، فإن العامل الذى ترجع اقدميته فى الدرجة المذكورة الى
١٩٦٧/١/١ يفيد من أحكام القرار باعتبار انه أمضى أربع سنوات فى
تلك الدرجة حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ بحساب هذا اليوم ضمن المدة المطلوبة .

ومن حيث انه لا يسوغ الاعتراض على ما تقدم بأن يوم ١٩٧٠/١٢/٣١
سيكون هو المتم للمدة اللازمة للترقية وفى نفس اليوم هو بداية الترقية
الى الدرجة الجديدة . ذلك أن النص فى المادة الثالثة من القرار المذكور
على اجراء الترقية فى تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ . لا يغير من النظر
السابق لأن تحديد تاريخ معين للترقية انما يتعلق بقاعدة أخرى
بخلاف المدة اللازمة للترقية ذاتها . وبالتالي فلم يكن شمة ما يمنع من
النص فى القرار على اجراء الترقية — أى تحديد الاقدمية فى الدرجة

الجديدة — في أي تاريخ آخر كان سابقا أم لاحقا على ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ طالبا أن المدة الواردة في القرار تؤولز المدد المنصوص عليها في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ كحد أدنى للبقاء في الدرجة .

وشبهه بهذا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية إذ تضمنت المادة الثالثة من هذا القرار بأن ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة إلى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية (أ) (ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ مبداء لا تقل عن المدة المحددة ترمين كل درجة إلى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ . .

ففي هذا النص اشترط المشرع لنقل العامل إلى الدرجة الأعلى — وهو نقل ينطوي على ترقية — أن يمضي في درجته الحالية المدة المحددة الحرة حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بينما قضى بتحديد أقدميته في الدرجة الجديدة اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ .

وبالمثل ، فإن القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه اشترط قضاء مدد معينة في الدرجات الصالبة حتى ١٢/٣١/١٩٧٠ ، فإذا كان العامل قد أمضى المدة المطلوبة رفعت درجته ، أي تمت ترقيته ، إلى الدرجة الأعلى اعتبارا من اليوم المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى سريان أحكام قرار وزير الأوقاف ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ على العاملين الذين ترجع أقدميتهم في الدرجات الحالية إلى أول يناير .

الفرع الثالث
حظر الترقية الى أكثر من فئتين مائيتين خلال
السنة الواحدة

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان ترقية
التي تتم وفقا لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تتعبد
بالقيد الوارد في الفقرة (٩) من المادة الثانية من القانون المذكور - شرط
ذلك - الا يجمع العامل بين هذه الترقية وبين الترقية بموجب المادتين ١٥ ، ١٧
من ذات القانون أساس ذلك - أن حكم الحظر المنصوص عليه بالفقرة
(و) المشار اليها بعدم الترقية الى أكثر من فئتين مائيتين خلال السنة
الواحدة مقصور بحسب صريح عبارتها على حالة الجمع بين الترقية طبقاً
للمادتين ١٣ ، ١٤ والترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ وأن لكل من
المواد سالفه الذكر نطاق تطبيقها ومجال اعمال خاص بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص
على انه (لايجوز أن يترقب على تطبيق احكام القانون المرافق :

(و) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام المادة ١٣ او تسوية الحالة طبقاً
للمادة ١٤ والترقية بمقتضى احكام المادتين ١٥ ، ١٧ اذا كان يترقب على
ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى أعلى من فئتين وظيفتين تاليتين
الفئة التي يشغلها العامل ، ومع ذلك فله المعامل احق في الحدود السميكة
في اختيار الترقية أو التسوية الامثل له) :

ولما كان حكم الحضر المنصوص عليه بتلك الفقرة بعدم الترقية التمهيدية من مئتين خلال السنة الواحدة متصورا بحسب صريح عباراتها على حالة الجمع بين الترقية طبقا للمادة ١٢ أو المادة ١٤ والترقية طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٧ وكان نكل من المواد سلفه الذكر نطاق تطبيق ومجاله اعمال خاص بها لا يخلط بغيرها فان القيد الوارد بالفقرة (١) من المادة الثانية من مواد امصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجد مجالا لاعماله . اذا رقى العامل بموجب اى من المادتين ١٢ و ١٤ من هذا القانون ولم يجد من احكام المادتين ١٥ و ١٧ لتخلف ملته .

لذلك انتهت تجميعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تعيد الترقية بموجب حكم المادتين ١٢ او ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقيد الوارد فى الفقرة (و) من المادة الثانية من هذا القانون اذ لم يجمع تلك الترقية بموجب المادتين ١٥ و ١٧ من ذات القانون .

(ملف ٥٢٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥) .

الفرع الرابع أثر موانع الترقية

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المشرع حدد السنوات ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ لأعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وخول العاملين حقا حتميا في الترقية طبقا لاحكامه ان اكتملت لهم الكلية المخصوص عليها في الجداول المرفقة به واجل استحقاق الترقية بنفس صريح قاطع بالتطبيق ان لا يتوافر في حقه مانع قانوني من موانع الترقية الى اليوم التالي لزوال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية لزوال المانع خلال سنوات اعمال القانون — نتيجة ذلك ان العامل الذي حالت المحاكمة التأديبية او حكم الصادر فيها دون ترقية خلال سنوات اعمال القانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفترة الزمنية المحددة طبقا للقواعد العامة للحرمان من الترقية — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترفيعات بقواعده الرسوب الوظيفي بصفة مطلقة افادة العاملين الذين يقوم بهم اى سبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية من رفع غلاتهم المالية الى الغلات التالية وفقا قواعد الرسوب الوظيفي .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ . عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ حتى ١٩٧٧/١٢/٢١

عقفاً لنص المادتين الرابعة والخامسة من دوايد إصداره . وإن هذا القانون يخص في المادة (١٥) منه حتى أن بعض من بنى أو بنى من "عالمين" الموجودين بالخدمة أهدى "لند" "نقبة" "محدد" "الجدول" المرفقة مرقى في نفس مجبوعته "وظيفية" وذلك من ور "شهر" التالي لاستكمال هذه "لدة" ، فإذا كان قد رقى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ .. " وتنص المادة (١٦) على أن « تخضع الترقيات "احتية" المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية » ، ب) عدم استحقاق الترقية إلا اعتباراً من اليوم التالي لزوال المانع القانوني للترقية إذا توافر هذا المانع عند استحقاقها بالتطبيق للقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ . » .

ومعاد ذلك أن المشرع حدد السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ لعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وخول العاملين حقاً احتياً في الترقية طبقاً لاحكامه أن اكملت لهم المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة به ، وأجل استحقاق الترقية بنص مريح قاطع لمن يتوافر في حقه مانع عقونى من موانع الترقية إلى اليوم التالي لزوال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ ، ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية زوال المانع خلال سنوات افعال القانون . ومن ثم فإن العامل الذى حالت المحاكمة التأديبية أو الحكم الصادر فيها ترفيقه خلال سنوات افعال القانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفقرة الزمنية المحددة طبقاً للقواعد العامة للحرمان من الترقية .

ولما كانت المادة (٦٦) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المغتربين بالدولة الذى أحيل العامل المعروضة حالته إلى المحاكمة التأديبية في ظله لا يجيز ترقية العامل المحال للمحاكمة التأديبية في مدة الاحالة ، وكانت المادة (٨٥) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين "لجديد" الذى وقعت عقوبة الخصم من المرتب على العامل المذكور بعد العمل به لا تجيز النظر في ترقية العامل الموقع عليه جزاء الخصم من "الاجر" لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً إلا بعد مرور سنة على تاريخ توقيع الجزاء فإن المذكور لا يستحق الترقيات "احتية" التى اكملت مدتها الكلية

في شأنه الا اعتبارا من ٢٣/٣/١٩٧٩ اليوم الذي لمرد علم على صدور حكم المحكمة التأديبية الصادر في ٢٢/٣/١٩٧٩ بجارائه بخمس شهرين من رتبته .

ولما كان العامل المذكور قد اعتبر شاغلا للفئة الثالثة تنفيذ لحكم المحكمة الادارية بالاسكندرية في الدعوى رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ ق اعتبارا من ٢/١٠/١٩٦١ تاريخ تعيينه بدبلوم مركز تدريب الطرية واعتبر شاغلا للفئة السادسة تنفيذا لذات الحكم اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٠ وظل شاغلا لهذه الفئة حتى ٢١/١٢/١٩٧٤ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - فان مركزه القانوني يتحدد في هذا التاريخ كعامل بمجموعة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة الامر الذي يوجب تطبيق الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته وبمما لذلك فانه يتعين اضافة مدة امنية اعتبارية قدرها سنتين بعدد السنوات الدراسية الزائدة عن المدة اللازمة للحصول على المؤهل المتوسط ، فتزد اقدميته في الفئة الثامنة الى ٢/١٠/١٩٥٩ ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة الخامسة من ١/١١/١٩٧٥ اول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كلية قدرها ١٦ سنة بيد انه لا يستحق تلك الفئة في هذا التاريخ لوقوعه في فترة احالته الى المحاكمة التأديبية ، وانما يستحقها في ٢٣/٣/١٩٧٩. اليوم التالي لمرد علم على صدور حكم المحكمة التأديبية ضده . على ذلك فان القرار الصادر بترقيته الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١/١١/١٩٧٤ ، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون قد خالف صحيح حكم القانون .

وفينا يتعلق بترقية هذا العامل الى الفئة الرابعة اعتبارا من ٢١/١٢/١٩٧٧ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، فانه لما كان هذا القانون قد اُحال الى الاحكام المنصوص عليها بقراري وزير المالية رقمي ٧٢٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وكان البند (هـ) من المادة الثامنة من القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ لم ينسج على ذات منوال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما منع بصفة مطلقة افادة العاملين الفكن يقوم بهم اى سبب قانوني يجعلهم غير صالحين

والترقية بن رفع مناصبهم المالية الى الفئات التالية وفقا لقواعد الرسوب
الوظيفي المنصوص عليها في هذا القرار ، وكان العامل المعروضة حالته
— محالا للمحاكمة التأديبية في ١٩٧٧/١٢/٣١ وغير شاغل في هذا التاريخ
الفئة الخامسة فانه يخرج من اعداد المستفيدين بن احكام القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي ، ومن ثم
لايجوز ترقينه الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق
العامل المعروضة حالته الترقية الى الفئة الخامسة اعتبارا من
١٩٧٩/٣/٢٣ وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وعدم
جواز ترقينه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات
بقواعد الرسوب الوظيفي .

الفرع الخامس

مدى سحب الترقية الباطلة دون التقيد بهيئات

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

الترقيات الوجوبية الى الفئة الثانية تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — ادارة لا تملك أية سلطة تقديرية في الترقية الوجوبية الى الفئة الثانية عند توافر شروطها — كما لا تملك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العامل — هذه القرارات تعتبر من نوع التسويات التي تلحقها الحصانة — على الادارة سحب الترقية الباطلة الى الفئة الثانية دون التقيد بالمواعيد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمنح العامل حقا في الترقية وجوبا للفئة الثانية اذا توافرت فيه شروط ثلاثة لا وجه للمجادلة بشأنها اولها يتعلق بالمدة الكلية وثانيها يعنى بكفاءة العامل وثالثها خاص بتصايب مالى معين هو اول مربوط الفئة الثانية فان الادارة لا تملك أية سلطة تقديرية في البرية للثانية عند توافر هذه الشروط كما لا تملك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العامل .

ومن حيث ان الرأى مستقر على ان القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد بهيئات الشك في يومها المقررة قانونا لسحب القرارات وذلك اذا ما شابها عيب . وتقتد جهات الادارة سلطتها التقديرية في ملامة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانون الذى تنزله في حالة ما اذا رتب المشرع حكما قانونيا معيناً

على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو ثنائية محددة فإذا توافرت تلك الشروط أو تلبت الحالة الواقعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل حكم المشرع فتتخذ القرار الذى فرضه عليها لذلك فإنه إذا ما أصدرت الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم المفروض مع تخلف شرائط انطباقه كان لها إذا ما تنبته إلى نفاذ قرارها أن تقوم بسحبه دون التقيد ببيمصاد . فالقرار الصادر استنادا إلى سلطة مقيدة لا يكتسب حصانة لأنه ليس سوى تطبيقا لقواعد أمره فيها معيار التقدير من حيث المنح أو الحرمان وهو في حقيقته لا يعد قرارا إداريا منشئا لمركز ثانوى وإنما مجرد تنفيذ للحق الذى يستتبعه المعامل من القانون مباشرة لذلك جاز سحبه فى أى وقت إذا صدر مخالفا للقانون إذ هو لا ينتج حقا مكتسبا للمعامل يتمتع بالسلس به . وإذا توافر فى القاعدة القانونية المستند إليها القرار مثل هذه القوة بأن نكون أمره متكاملة بشروطها فإن الإدارة لا تملك أن ترخص فى مدى انقضاء المعامل منها أو مدى ما يصيبه إذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القانونية ومؤدى ذلك أن الترقيات الوجوبية للثة الثانية تطبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعتبر من نوع التسويات التى لا تلحقها الحصانة ومن ثم يتعين على الإدارة سحب الترقية البطللة للثة الثانية التى منحت للمعامل المعروضة حالته لمخالفتها للقانون .

(فتوى رقم ٥٥٨ — فى ١٩٧٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الترقيات التى تضمنتها التسويات التى تمت وفقا للقوانين رقمى ١٠ ،

١١ لسنة ١٩٧٥ قيس من قبيل القرارات الإدارية — إثر ذلك جواز سحبها

فى أى وقت .

ملخص التتوى :

ان السيد المعروضة حافظة عين في وظيفة سائق بالفئة ١٦٢ / ٣٦٠ (التاسعة المهنية) برئاسة مجلس الوزراء اعقبارا من ١٩٧٥/١/١ وبالتالي لم يكن موجودا بالخدمة فيه ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وعلى ذلك وطبقا لما استقر عليه رأى الجمعية العمومية من ضرورة الوجود الفعلى للمعامل فى الخدمة فى ١٩٧٤/٢/٣١ ؛ للامادة عن احكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تكون التسوية التى اجريت للمعامل المذكور والتى ارجعت ترقبته الى الفئة الثامنة من ١٩٧٠/١٠/١ الى الفئة السابعة المهنية من ١٩٧٥/١٠/١ باطلة لمخالفتها لاحكام التاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، من حيث تخلف شرط الوجود الفعلى للعامل المذكور فى الخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث انه فى معرض الاجابة عن مدى تحمى قرارات للترقية التى تصدر تطبيقا للقوانين ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ فان الاصل ان القرارات الادارية المنشئة هى تلك التى تصدر بناء على سلطة تقديرية ، فلا يوجد المركز القانونى لصاحب الشأن الا من تاريخ صدور القرار الادارى ويكون هذا القرار هو الذى انشا المركز . واما القرارات غير المنشئة نهى الاعمال التنفيذية التى تقوم بها الادارة لتبلىغ الحق الذى قررته القاعدة التنظيمية لصاحبه ، ففى هذه الحالة يكون المركز القانونى

ناشئا عن القاعدة التنظيمية وليس من العمل التنفيذى الذى تم طبقا للقاعدة التنظيمية . وببنا لذلك ، فان القواعد التنظيمية تتضمن شروطا تقديرية - كشرط حسن السمعة والكفاية - وشروطا حديثة كاهضاء مدة معينة او حيازة مؤهل . فان تضمنت القاعدة التنظيمية شروطا تقديرية كان القرار الصادر عملا بها قرارا اداريا وان اقتصر على الشروط الحديثة كان العمل الصادر تنفيذا للقاعدة التنظيمية عملا تنفيذيا .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم من نظر ، وفى خصوص الحالة المعروضة يبين ان سلطة جهة الادارة فى اجراء التسويات للمعاملين المذكورين طبقا لاحكام للقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥

وما تضمنه من ترقيات . هي سلطة خالية من عناصر التقدير ومجرد تطبيق للأحكام الواردة في أى القانونين المشار إليهما أى التحقق من توافر الشروط لاستحقاق الترقية من حيث المبدأ وعدم قيام مانع من موانع الترقية ومتى تحقق لها ذلك وجب ترقية العامل الأمر الذى يجرى قرارها بالترقية من صفة القرار الإدارى وينزل به إلى مرتبة العمل التنفيذى وبالتالي لا يكون بنائى من السحب والإلغاء مهما طال عليه الأمد متى ثبت مخالفته لأحكام القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع إلى أن الترقيات التى تضمنها التسويات المعروضة والتى تمت وفقاً للقانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ليست من قبيل القرارات الإدارية وبمن ثم يجوز سحبها فى أى وقت .

(ملف ٤٤٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادر بقرارات وزير انظرانة منذ سنة ١٩٦٨ وحتى تاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين أرجعت أقدمايتهم أو رفقوا طبقاً لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — أساس ذلك — أن هذه القرارات هي قرارات وقتية غير دائمة استغفلت أغراضها وانتهى فى التطبيق فى تاريخ سابق من تاريخ العمل بالقانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما فى ١٢/٢١/١٩٧٤ وأن الأقدمية التى اكتسبها هؤلاء العاملين طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يثننا لهم الحق فيها من تاريخ العمل به سلطة الإدارة فى إجراء الترقيات طبقاً لقواعد الرسوب

الوظيفى سلطة مقيدة — أساسى ذلك — قرارات الرسوب الصادر من وزير الخزائنة ترتبط فى تنفيذها بميزانية سنة مالية معينة — رجعية القرارات الصادرة سنة ١٩٧٥ — بطلانها لتعارضها مع قاعدة عدم جواز الترقية على ميزانيات سابقة — اثر ذلك — جواز سحبها دون التقيد بمبدأ السحب .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المشرع قصد من وراء نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم الجمع بين الترقية بقوم هذا القانون ، والترقية بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسوب الوظيفى التى طبقت منذ سنة ١٩٦٨ ، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من ان المشرع يقوم بحذف اساسية على عدم اجراء الترفيعات بالرسوب الوظيفى الذى تطبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع (مضبطه مجلس الشعب الفصل التشريعى الاول دور الانعقاد الاول ١٩٧٥/٢/١٢ — ص ٣) .

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت بحل جواز الاستناد الى الاقدميات التى يربتها هذا القانون للظمن فى قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به فى ١٩٨٤/١٢/٣١ — ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب القديمة المتسابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما فى ذلك من اخلال بالحكم الصريح الوارد بنص تلك المادة ، اذ انه ينطوى

على طعن شمر جائز قانوناً في قرارات القرية التي سبق صدورها بالتعقيب لقواعد الرسوب الوظيفي المشار إليها .

ومن حيث أنه لا وجه لقول بأن إرجاع الاقدمية أو الترقية الى فئة اعتباراً من تاريخ سابق يخول العامل الحق في التدرج بالترقيات أو تسنن تسانية وفقاً للقواعد والاحكام السارية خلال الفترة التي ردت قديمية اليها أو رقي اعتباراً من بدايتها ذلك لأن افعال هذا المبدأ مرعون بالا يرد نص حريح كخص المادة الثالثة من مواد لصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما أن قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية منذ سنة ١٩٦٨ حتى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - إنما هي قرارات وقتية غير دائمة استغنت اغراضها واثراها في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالتأنيدين رقمي ١٠ لسنة ١٩٧٥ . ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها في ١٢/٢١/١٩٧٤ ولم يكن هؤلاء العاملين قد استوفوا شرط المدة المنصوص عليها في قرارات الرسوب المشار اليها في تاريخ نفاذها لانهم لم يكتسبوا الحق في الاقدمية لفرضية التي قررها لهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا من تاريخ العمل به في ١٢/٢١/١٩٧٤ .

هذا فضلاً عن أن الاستناد في هذا الشأن الى فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٥ هو استناد خاطيء وقياس مع الفارق لأن فتوى الجمعية العمومية هذه قد صدرت في حالة تختلف تماماً عن الحالة الراهنة حيث انها قد صدرت في شأن العاملين الذين تسوى حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ومدى انطباق قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على هؤلاء العاملين وذلك على النحو المبين . تلك الفتوى ، ومن ثم لا يجوز تعميم هذا المبدأ الذي انتهت اليه الجمعية العمومية على كافة حالات التسوية التي تتم للعاملين بمقتضى قوانين أخرى لاحقة في صدورها للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ومن ثم نأته لايجوز ترقية العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم

١١ لسنة ١٩٧٥ ونقائعا لقرارات الرسوب الوطني الصادر بقرارات وزير
الخزينة منذ سنة ١٩٦٨ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في
١٩٧٤/١٢/٣٤ .

أما فيما يتعلق بمدى تحصن قرارات الترقية التي تمت بالمخاضفة
لهذا الرأي ، فقد استبان للجمعية أنه على الرغم من أن قرار
الترقيات طبقا لقواعد الرسوب القديمة هي قرارات تقديرية قابلة
للتحصن إلا أن هذا القول يصدق على الترقيات التي تتم بناء على
هذه القرارات في التعلق الزمنى للميزانية التي تمت الترقية في
ظلمها ، أما رجعية قرارات صدرت في سنة ١٩٧٥ على ميزانيات سابقة
انقضت فإن القرار الصادر بها فيما تضمنه من رجعية يتعرض مع مبدأ
سنوية الميزانية لأن القرارات الرسوب من وزير الخزينة ترتبط في
تنفيذها بميزانية سنة مالية معينة ومن شأن ذلك أن يسبب القرار بعيب
في الحل .

ومن حيث أن السلطة المقيدة تكون حيث توجد الجهة الإدارية إزاء
قاعدة قانونية تربط السبب بالحل ارتباطا لا ينفك . ونحدد السبب
تحديدا ماديا دقيقا ويتعين ميعاد التصرف إيجابا أو سلبا هنا تصبح
الجهة الإدارية إزاء القاعدة القانونية في موقف يدعوها للتصرف على نحو
معين - وعلى ذلك فإن الرجعية التي يتضمنها قرار الترقية بقواعد
الرسوب الصادر من وزير الخزينة في الحالة المعروضة تجعله ليس فقط
معيبا بعيب الاختصاص الزمنى في إصدار هذا القرار بل ومخالفا
للقاعدة المستمدة من الميزانيات وهي عدم جواز الترقية على ميزانيات
سابقة انقضت ومن ثم يكون القرار الصادر بها باطلا لمخالفته للسلطة
المقيدة سالفا في المبدأ القانوني المذكور ، مما يتعين معه سحب هذا القرار
دون التقيد بميعاد السحب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا :

تأييد متواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١/١١ بعدم

جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة من عام ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين ارجعت اقدمياتهم ، و رتو طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح اوضاع العاملين ..

ثانيا :

وجوب سحب التقييـات التي تمت استنادا الى قرارات الرسوب سالفة الذكر بمد تطبيق لثلاثون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه دون التقييد ببيـعاد السحب .

(ملف ٤٦٧/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

يمثل هذا الرأي الفت الجمعية العمومية بـجلسة ١٩٧٨/١٠/١٨
ملف ٤٧٠/٢/٨٦ وجلسة ١٩٧٨/١/١١ ملف ٤٥٤/٢/٨٦ .

يمثل هذا المبدأ عدولا مما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بـجلسة ١٩٧٥/٢/١٢ في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

عدم تحصن قرارات الترقية الصادرة وفقا لاحكام قواعد الرسوب الصادرة قبل العمل بالثلاثون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حتى صدرت بعد فوات السنة المالية التي اعملت فيها تلك القواعد .

ملخص الفتوى :

ولما كانت ترقية المذكور الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ بموجب القرار رقم ١٤ — الصادر في ١٩٧٥/١/٧ بالتطبيق لقواعد

الرسوب الوظيفي الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ قد تمت باعتبارها جزءا من التسوية وذلك باعمال الاحكام السارية خلال الفترة الزمنية التي تردت اليها التسوية واذ تبين بطلان التسوية فان سحب تلك الترقية بالقرار رقم ١٢٥ المؤرخ ١٢/٢٨/١٩٧٨ دون التقيد بميعاد يكون مطابقا للقانون ايضا ، ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بطبيعة قرارات الترقية ونفا لاحكام قواعد الرسوب الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اذ مع التسليم بقبولها للتحصن وبانها لا تضمن ترقية حتمية فان ذلك لا ينطبق الا على ما صدر منها خلال السنة المالية التي اعلمت فيها تلك القواعد اما ما يصدر وفقا لها بعد فوات تلك السنة بغير ان توجهه تسوية صحيحة فانه ينعدم تبعا لانعدامه ذلك لان قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ انما هي تطبيقتها بعد انتضاء السنة المالية التي صدرت فيها بتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية وتبعا لذلك يكون قرار الترقية الصادر في هذه الحالة مشوبا بعيب جسيم في المحل يؤدي الى انعدامه فلا يصح للقيام بذاته منفردا بدون تسوية تردت الى المجال الزمني لامال تلك القواعد .

(ملف ٢٩٨/١/٨٦ — جلسة ٢٦/١١/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ

مفاد نصوص القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد بينية او كلية بمدد معينة وذلك بترقيتهم بترقيات حتمية وجوبية يستمدون حقهم من القانون مباشرة — القرار الصادر بالتطبيق لنصوص القانونين المذكورين تطبيق حر في احكام القانون — الاثر المترتب على ذلك — اقرار المصادر بالمخالفة لحكم اي من القانونين المذكورين لا ينشئ بذاته للعامل مركزا قانونيا — وجوب سحبه دون التقيد (م ٤٥ — ج ١٦)

بمبدأ المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص سنة من
إحدى الكليات المتبرطة لترقية العامل الحاصل على درجة الماجستير أو ما
يعادلها — المصاحبة المقصودة بهذا النص هي المعادلة العملية دون
غيرها — المعادلة المالية التي تقرر في مجال لا يصدق عليها هذا النص .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص
على انه « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة
إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرتبة مرقى في نفس مجموعته
الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لإستكمال هذه المدة . . . »
وان الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من هذا القانون تقرر انقاص مدة سنة واحدة
للحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها من المسد الكلية المتبرطة
لترقية حملة المؤهلات العليا وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن
الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على أن « يرقى اعتباراً من ١٢/١٢/١٩٨٤
العاملين الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار
نظام العاملين المدنيين الذين تتوافر فيهم شروط الترقية في الفترة من
٢١ ديسمبر ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقاً لقواعد الرسوب
الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢
لسنة ١٩٧٤ .

وبين من تلك النصوص أن المشرع قرر بمقتضى القانونين رقمي
١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدداً بين
لمددة كلية معينة وذلك بترقيتهم ترقيات هيوية وجسوية ، ويستمدون
حقوقهم فيها من القانون مباشرة ولا يعدو القرار الصادر بها أن يكون تطبيقاً
خارجياً لحكم القانون ومن ثم فإن مثل هذا القرار أن صدر مخالفاً لحكم أى
من القانونين تعين سحبه دون التقيد بمبدأ اذ هو لا ينشئ بذاته للعامل
مركزاً قانونياً .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص مدة سنة من إحدى الكليات

المشترطة لترقية الحاصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وكانت المعاملة المقصودة في هذا النص هي المعاملة المئوية دون غيرها لانها هي التي ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق ، وعليه فان المعادلة المالية التي تقرر في مجال خاص لا يصنق عليها حكم هذا النص وبالنسبة الى الترقيات التي اجراها ديوان رئاسة الجمهورية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انقاس مدة سنة للحاصلين على دبلومات غير معادلة علميا لدرجة الماجستير تكون ترقيات باطلة ولا تلحقها الحصانة ويعين سحبها مع ما يترتب عليها من آثار ومن بينها التطبيق الخطيء لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العاملين . ولا يقال من ذلك ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار قواعد الرسوب الوظيفي السابقة عليه الصادرة بقرارات وزير المالية وانه استعار احكام آخرها الصادر برقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ اذ انه رغم هذا التباين وتلك الاستعارة يبقى لكل منهما طبيعته الخاصة التي تميزه عن الآخر ، فقرارات وزير المالية الصادرة بقواعد الرسوب الوظيفي لم تكن الا تعليقات للجهات الادارية لا ترقى الى درجة الالتزام ، لذلك يكون القرار الذي تصدره الجهات المختصة بتطبيقها قرار اداري منشئ لمركز قانوني يقبل التحصن بهذى المبدأ في حين ان قانون الرسوب رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بما له من قوة الالتزام المستمدة من المرتبة التي يحتلها في سلم تدرج القواعد القانونية يفرض على الادارة احكامه دون ان تملك حيالها سلطة تقديرية ، ومن ثم فان القرار الصادر بالتطبيق لاحكام هذا القانون لا ينشئ بذاته مركزا قانونيا وبالتالي لا يرد التحصن على القرار المخالف لاحكامه بمضى المبدأ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى منح منح تخصص قرارات الترقيات التي تمت لحملة الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

سن المشرع بمقتضى حكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسويات وجوبية تتضمن ترقية حتمية يستند العامل حقها فيها من القانون مباشرة — اثر ذلك — ان هذه التسويات تقبل السحب في اى وقت . اذا تبين مخالفتها لاحكام القانون — المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة (ب) — تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل بوظائف الخدمات المعلونة مع اضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التى قضاهما العامل فى مجموعة الوظائف المعلونة التى قل الى الحد المشترطة للترقية بهذا الجدول — شرط ذلك — ان يكون العامل قد نقل الى مجموعة الوظائف المهنية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون سالف الذكر — اثر ذلك — ان القرار الصادر بتسوية حالة العامل الذى كان يشغل وظيفة مهنية فى تاريخ نشر القانون بغير اضافة المدة سالف الذكر الى الحد المشترطة للترقية قرار باطل يتمتع سحبه .

ملخص الفتوى :

ان المشرع بمقتضى حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سن تسويات وجوبية تتضمن ترقية حتمية يستند العامل حقها فيها من القانون مباشرة ، ومن ثم فانها تقبل السحب فى اى وقت اذا تبين للادارة مخالفتها لاحكام القانون ، فلا تتحصن بعض الميعاد المقرر لتحصن القرار الادارى .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قد قضت باجراء تسوية خاصة للعامل المهنى الذى بدأ حياته الوظيفية بمجموعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المدة التى قضاهها بوظائف تلك المجموعة ، وذلك بأن قضت بتطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل فى هذه الحالة بوظائف الخدمات المعاونة ، وفى مقابل ذلك اضافت الى المدد المشترطة للترقية بهذا الجدول ، مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التى قضاهها العامل فى مجموعة الوظائف المعاونة أيهما اقل ، وذلك بشرط أن يكون قد نقل الى مجموعة الوظائف المهنية قبل ١٩٧٥/٥/١٠ - تاريخ نشر القرار المذكور - فانه وقد عين العامل المعروضة حالته ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٩ ، ثم اعيد تعيينه بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ قبل ١٩٧٥/٥/١٠ - تاريخ نشر القانون - بوظيفة ملاحظ صحى المضادة الى الكشف رقم ٥/ب الملحق بكادر العمال ضمن الوظائف المحدد لها النتبة (٣٠٠/٥٠٠) المعادلة للتبة التاسعة ، فانه يتعين تسوية حالته على أساس المدم المنصوص عليها بالجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين مضامنا اليها مدة ٥ سنوات و ١ شهر و ٢١ يوما التى قضاهها بوظائف الخدمات المعاونة على أن تسوى حالته ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٩ - تاريخ تعيينه بترك الوظائف - فلا يجوز تسوية حالته وفقا للجدول الثالث بغير اضافة تلك المدة الى المدد المشترطة للترقية فى هذا الجدول والا كانت التسوية باطلة ، وتعين سحبها ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون القرار الصادر بسحب القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذى طبق الجدول الثالث دون تلك الاضافة ، كما يكون مطابقا للقانون القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى اسفر عن منحه الفئة الثامنة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ أول الشهر التالى لمضى احدى عشر سنة على تاريخ تعيينه .

واذ تناهى العامل المذكور بناء على التسوية الباطلة بمبلغ بغير وجه حق ، فانه يلتزم بردها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى محلة التسوية الصادرة بها القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية العامل فى الحالة

المطلبة الى لجنة الثامنة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ . واسترداد الفيزيق التي صرفت بناء على التسمية الباطلة الصادر بها القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف ٥٦٠/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

اعمال حكم المادة ١٣ من قانون تصديق اوضاع العاملين
الجنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
منوط بتوافر شرطين : (الاول) ان يكون حامل المؤهل العالي قد أصبح
في فئة ادنى من فئة زميله ممن طبق في شأنه احكام القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ . (الثاني) ان يكون هذا التزيم معينا معه في تاريخ واحد
وفي ذات الوحدة الادارية - العاملون بالدواوين العامة للحكم المحلي
في نطاق المحافظة يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التي يتبعها
العاملون بالثربية والتعليم وبالتالي لا ينطبق عليهم وصف التزيم - اعتراف
للجهاز المركزي للمحاسبات خلال المدة يوجب سحب الترقيات المخالفة
للقانون لعدم تحسنه .

ملخص الفتوى :

تمتدت الجمعية العمومية لتسوى الفتوى والتشريع لسدى احقية
بعض العاملين بوحدات الحكم المحلي بدائرة محافظة اسيوط في ارجاع
اقدميتهم في الدرجة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ طبقا لاحكام المادة
١٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقد خلصت الجمعية العمومية
الى ان مناط اعمال حكم المادة سائلة الذكر يتحقق بتوافر شرطين اساسيين
الاول ان يكون حامل المؤهل العالي قد أصبح في فئة ادنى من فئة زميله
ممن طبق في شأنه احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لحصوله على احد

المؤامرات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون ٥ (الثاني) أن يكون هذا الزميل نخباً معه في تاريخ واحد وفي ذات الوحدة الإدارية المعنية بها .

ومن حيث أن الشرط الثاني قد تخلف في الحالة المعروضة ذلك أن العاملين بالدواوين العامة للحكم المحلي في نطاق المحافظة يمتدحون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التي يتبعها العاملون بالتربية والتعليم وذلك حسبما استقر عليه رأي الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وبالتالي تكون التسوية التي تمت لهم بموجب القرار برقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ بإرجاع أقدمايتهم في الفئة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ لا تتفق وصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التسوية المشار إليها بالقرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٧٧ قد تمت في ١٩٧٧/٤/٢١ . وأن الجهاز المركزي للمحاسبات قد امترض عليها بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ على قبيل مضي سنتين بموافقة على صدورها ، ومن ثم فإن هذه التسوية لا ظمتها المصلحة .

فذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى التتوى والتشريع الى وجوب سحب الترقيات التي خلقت حكم القانون لعدم تحصنتها ازاء اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات في الميعاد .

(ملك ٩٠٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

مفاد نصوص القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تنوّار لهم مدد كلية فيه ولك بترقيتهم ترقية حتمية وجوبية — يستمد المؤلف حقّه من القانون مبثّرة — القرار الصادر بالخالفه لحكم

القانون المذكور لا ينشئ بذاته للعامل مركزا قانونيا — يجوز لجهة الإدارة سحب قرارات الترقية المخالفة للقانون دون التقيد بواجب السحب المقررة قانونا .

ملخص الحكم :

لا يحاج في هذا الصدد بان القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٣/٤ قد أصبح حصينا من الانشاء لفوات اكثر من ستن يوما وهي المدة المقررة لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون اذ تم السحب في ١٩٧٦/٨/١٥ لا يحاج بذلك لان مفاد نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد كلية معينة وذلك بترقيتهم ترقية حتمية وجوبية يستمدون حقهم فيها من القانون مباشرة وان القرار الصادر بالتطبيق لنصوص هذا القانون تطبيق حرفي لحكم القانون الامر الذي يترتب عليه ان القرار الصادر بالمخالفة لحكم القانون المذكور لا ينشئ بذاته للعامل مركزا قانونيا ويجب سحبه دون التقيد ببيعاد وعلى ذلك فان الترقية التي تمت بالنسبة الى المدعى الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ استنادا الى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي تتم استنادا الى قاعدة تنظيمية حددها القانون وبالتالي يجوز للجهة الادارية ان تصدر قرارها بسحب تلك الترقية اذا ما تبين لها مخالفتها لصحيح حكم القانون دون ان تقتيد في ذلك ببيعاد معين ومن ثم يكون القرار الساحب المطعون فيه رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ قد صدر سلبا مواثبا حكم القانون .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

قرار وزير الخزانة رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ بشأن الترفيعات بالرسوب الوظيفي ناط بالجهات الادارية اصدار قرارات ترقية العاملين بها

من اكتسبت في شأنهم المدد الجبينة — القرار الصادر بالترقية يعتبر من القرارات الإدارية التي عهد القانون الى الإدارة سلطة اصدارها — صدور قرار بترقية احد العاملين دون ان تتوافر في شأنه الشروط المتصوص عليها بقرار وزير الخزانة المشار اليه وعدم قيام الجهة الادارية بسحبه خلال المواعيد المقررة يترتب عليه تحصن هذا القرار مما يمنع مفسا سحبه بعد ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر في شأن ترقية قدامى العاملين واعتبر العامل منهم مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانتضاء خمس عشرة سنة في درجة واحدة او لانتضاء ما زاد على ذلك من سنين في درجتين او اكثر الى خمس من الدرجات المتتالية ، لما قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ فقد صدر بقواعد علاج الرسوب الوظيفي ، ونص على رفع ثلاث العاملين الذين يتون المدد المحددة فيه كل فئة ، وهي ثلاث سنين لشاغلي الدرجتين الرابعة والخامسة ولا تجاوز تاريخ واحد هو ١٩٧١/٢/٣١ ويضمم بتكاليف رفع هذه الفئات على الاعتماد المدرج لذلك بالباب الاول من موازنة الحكومة للسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ . ويبين من هذه النصوص والاداة التشريعية التي صدرت بها اختلاف احكام قدامى العاملين عن احكام الرسوب الوظيفي التي فعلها قرار وزير الخزانة لينظم اصدار قرارات ترقية العاملين الذين مكثوا في درجة واحدة لفترة موحدة هي ادنى مما يقضيه قديم العاملين من سنين . يعتبر بعدها مرقى بحكم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ويغير ان يتقيد بما تنبئ به قرار وزير الخزانة من احكام الميزانية تسوية اعتمادها ويترتب على هذا الاختلاف استقلال هذا القرار ، بشروطه مما تضمنه ذلك القانون من شروط وموانع لترقية قدامى العاملين واذا حدد القرار المشار اليه طوائف العاملين التي لا تقيد من رفع الفئات واولهم العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون عند صدوره الدرجة الخامسة فاعلى فان هذه الطائفة لا تقيد من الرقع الذي جاعته هذا القرار وان اثبتت من احكام ترقية قدامى العاملين بعد اذ عدلها القانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٧٢ ويكون المدعى اذ ثبت عدم حصوله على شهادات دراسية فمن لا يفيدون من قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ترقية الى الدرجة الرابعة ويكون القرار الصادر في ١٥/١/١٩٧٢ بترقيته ، الى تلك الدرجة مخالفا للقانون واذ كان هذا القرار من القرارات الادارية التي عهدت للقانون الى الادارة سلطة اصدارها فكان يتعين عليها سحب هذا القرار في الميعاد المقرر لطلب الغائه ، واذ لم تشر الجهة الادارية الى ان تظلمته قدم من هذا القرار أو اعتراضا عليه من الاجهزة المختصة التي في ميعاد الالفاء وجاء في الاوراق ان مذكرة من ادارة ثلثون العاملین عرضت بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٢ فيها انه عند تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين بالحافطة تبين لها ان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسي ولا تجوز ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، فشرعت في اتخاذ اجراءات بسحب قرار هذه الترقية وصدر القرار الساخض في ٢٧/١٢/١٩٧٢ ، ويبين من ذلك ان القرار المطعون فيه صدر بسحب قرار باطل تحمّن نفوات ميعاد الالفين فيه بالالفاء ، فجاء قرار سحبه باطلا بتعيينا الحكم بالغائه ويكون غير صحيح ما قضى به الحكم المطعون فيه من صحة ذلك السحب ، ويتعين لكل اولئك الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٧٢ المطعون فيه وبرئض سائر طلبات المطعون ضدّهم ، والزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المشرع قصد في المادة الثانية من مواد اصغار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد قانون تصحيح اوضاع العاملين والترقية بقواعد الرضوب الوظيفي الصاخر بهذا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يتصرف قصده الى قواعد الرضوب

الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٦٨ — قرار الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي — متى يكون حصينا من الالفاء ومتى لا تلحقه الحصانة — توقف حصانة قرار الترقية المخالف للقانون على طبيعة النصوص التي تحكم الترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق هـ — الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها » وسع ذلك للعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي او طبقا لاحكام القانون المرافق ايها افضل له .

وبما ذلك ان المشرع قصد تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد قانون تصحيح اوضاع العاملين والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر به القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسوب الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٦٨ ، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب من مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من ان « المشروع يقوم بصفة اساسية على عدم اجراء الترتيبات بالرسوب الوظيفي الذي طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع » — هذا بالاضافة الى ان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاتفاقيات التي يبرتها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ٣١/١٢/١٩٧٤ . ومن ثم فان تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يشكل اخلافا بالحكم الصريح الوارد بنص المادة المذكورة اذ انه ينطوي على طعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار اليها .

وفيما يتعلق بمدى تحصن قرارات الترقية التي تمت بالمخالفة لما تقدم فقد استبان للجمعية أنه على الرغم من أن قرارات الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي القديمة هي قرارات تقديرية قابلة للتحصن إلا أن هذا القول يصدق على الترقيات التي تتم في النطاق الزمني للميزانية التي تمت الترقية في ظلها ، أما خارج هذا النطاق فإن هذه القرارات لا تلحقها حصانة ويتعين سحبها دون التقيد بمبدأ السحب ، ومن ثم يكون صحيحا ما تلمت به الوزارة من سحب لقرارها الصادر بأرجاع أقدمية المعارض حالته في الفئة الخامسة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لتواعد الرسوب الوظيفي السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ويتعين أرجاع أقدميته في هذه الفئة الى ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ولما كانت الترقيات المخالفة للقانون التي تتم الى الفئات الاعلى التالية للتسوية الباطلة انها يتوقف تحصنها بعض الميعاد على طبيعة النصوص التي تحكمها وما اذا كانت تخول الادارة سلطة تقديرية في ترقية العامل مما يؤدي الى تحصن قرار الترقية المخالف للقانون المستند اليها ، أم انها تتقيد الادارة في اصدار قرار الترقية الى الحد الذي يمدد لديها سلطة التقدير فلا تلحقه اية حصانة ، وكنت ترقية المعارض حالته الى الفئة الرابعة وان تمت استنادا الى تسوية باطلة تم سحبها الا انه نظرا لسكون هذه الترقية قد صدرت وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يخول جهة الادارة سلطة تقديرية في اجراء الترقية او عدم اجرائها ، وشابها البطالان لتخلط شرط المدة البينية اللازمة للترقية من الفئة الخامسة الى الفئة الرابعة وكان المعارض حالته قد تظلم في الميعاد من قرار سحب تربيته الى الفئة الرابعة فان الحصانة تلحق هذا القرار الباطل ولا يجوز سحبه الا خضلال ستين يوما على صـددـه .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

قرار الترقية بالرسوب الوظيفي هو المنشئ للمركز القانوني —
القواعد العامة للترقيات شروط لصحة القرار الإداري .

ملخص الحكم :

أن طلب المدعية الغاء قرار الترقية الى الفئة ١٢٤٤/٦٨٤ جنبيها
طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي فيما تضمنه من تخطيها في الترقية
الى هذه الفئة هو من دعاوى الالغاء . وقد جرى قضاء هذه
المحكمة على أن قرار الترقية بالرسوب الوظيفي هو المنشئ للمركز
القانوني ويستبد صاحب الشأن حقه من هذا القرار وليس من القاعدة
المسماة التي ليست بسوى شرط لصحة القرار الإداري .

(ملعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

الفصل السادس

الزيجل

الفرع الأول

شروط الزيجل

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع
المواطنين المدنيين بالدولة والقطاع العام — يشترط في زيجل المائل
الذي تقرر به حالة من يفيد من أحكام هذا القانون من يتحد معه
في المؤهل الدراسي وفي سنة التخرج وفي تاريخ التمييز وتاريخ الحصول
على المؤهل أيهما اقرب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعدد
اقتضية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من
مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لاقتضية خريجي ذات الدرجة
من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون
٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه — ما لم تكن اقدميته افضل » ، وتنص المادة
٨ من هذا القانون على أن « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات
المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا
القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها

وذلك اعتباراً من تاريخ النعيين^١ أو في تاريخ الحصول على المؤهل ؛ وبما
اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في
القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حيلة المؤهلات الدراسية من
مراعاة الاحدية الافتراضية المقررة « وأخيراً تنص المادة ١٤ منه على أن
تتسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ
دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب على أساس تدرج
مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور وإذا
لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تتسوى
حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل
بها قبل الجهة الأخيرة فإن لم يوجد تتسوى حالته بالنسبة لزميله
في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالشئبة الإدارية » .

ويستفاد من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ استعمل لفظ الزميل أكثر من مرة للمقارنة بين حالة
العامل الذي تتسوى حالته وفقاً للقانون المشار إليه ، ويشترط في
زميل العامل الذي تقارن به حالة من يفيد من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
أن يكون حاصلًا على ذات مؤهله وفي سنة التخرج وأن يكون معيناً
في ذات تاريخ دخول العامل الخدمة أو في التاريخ الذي حصل فيه على
المؤهل الذي تتسوى حالته وفقاً له أيهما اقرب ، ولا ريب في أن هذا
المفهوم يتفق مع قصد المشرع من معالجة التفرقة القائمة بينهم — رغم أنهم
يحملون ذات المؤهل الدراسي وذلك بتوحيد التاريخ الذي ترتد إليه
الديميانات مع تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم على أسس واحدة دون
تفرقة بين من عين ابتداء في الدرجة المقررة للمؤهل ومن كان قد عين على
درجة أدنى منها ثم سويت حالته بعد ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم
٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ ومن جهة أخرى فإن لفظ الزميل بالمفهوم المتقدم يتفق مع
ما سبق أن جرى به الرأي عند تفسير نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥

لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية من انه يقصد بلفظ 'الزميل' الوارد في هذه المادة ، زميل المجند الذي يحمل نفس مؤهله ومن نفس دفعة تخرجه الذي عين في ذات الجهة التي عين فيها المجند .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يقصد بالزميل عند تسوية حالة العامل بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، العامل الذي يتخذ معه في المؤهل الدراسي وفي سنة التخرج وفي تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

(ملف ٤٠٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

الفرع الثاني

يشمل التزيم من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة

قائمة رقم (٢٨٢) :

المبدأ :

المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
المنظم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — التزيم المراد تسوية
حالته لا ينصرف الى الحصول على نفس المؤهل في ذات دفعة التخرج
فحسب وإنما يشمل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة متى
كان معيناً في تاريخ تعيين العامل الذي يطلب مساواته به او تاريخ سابق
عليه — أساس ذلك : لا يتصور أن يسبب الاحداث تخرجا زبيله الاقدم
تخرجا اذا كان اقدم تعييناً او عين على الاقل في ذات التاريخ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تسوية حالات
بعض العاملين بالدولة اعتبروا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على
المؤهل أيهما اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمراتبهم
المعينين في التاريخ المذكور .

واذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية الذي يعمل بها
تسوى حالته طبقاً للاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل
بها قبل الجهة الاخرى ما اذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة
التي يحددها الوزير المختص بالتبعية الادارية .

ومفاد ذلك هو تسوية حالة العامل الذي يسرى في شأنه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتبه وعلاواته وترقياته كزميله المعين في التاريخ المذكور فإذا لم يكن له زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته كزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها وزير التنمية الإدارية .

ومن حيث أن حلول الزميل المشار اليه فيما تقدم لا ينصرف الى الحاصل على نفس المؤهل في ذات دفعة التخرج لحسب وانها يشمل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة متى كان معينا في تاريخ تعيين العامل أو في تاريخ سابق عليه ، اذ لا يتصور أن يسبق الاحداث تخرجاً زميله الاقدم تخرجاً اذا كان اقدم تعييناً أو عين على الاقل في ذات التاريخ وهذا ما تقتضيه الحكمة من نص المادة ١٤ المشار اليها وما استقر عليه في صدد تحديد حلول الزميل في تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أن حلول الزميل طبقاً للمادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين آنف الذكر يشمل الحاصل على نفس المؤهل في ذات دفعة التخرج كما يشمل الحاصل على ذات المؤهل في دفعة تخرج سابقة متى كان قد دخل الخدمة في ذات التاريخ أو في تاريخ سابق .

(ملف ٦٩٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨)

الفرع الثالث
ليس بلزم التطابق بين المؤهلين

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

بمفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه يقصد بالترميز كل من يحمل مؤهلا موقرا له ذات درجة بداية التعمين المقررة للمؤهل المعامل المراد تسوية حالته وذلك وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتسب اليها المعامل في ذات التاريخ او في تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليهما - انه اذا لم يوجد للمعامل ترميز في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته بانفسه كترميحه في جهة عمله السابقة فلذا لم يوجد حدد وزير الترقية الادارية الترميز الذي تسوى حالة المعامل به - ان قرار وزير الترقية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ليس فيه خروج على حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ المشار اليها - ان التسوية التي تجرى لحالة المعامل قياسا على حالة الترميز اللاحق تمييزا ليس من شأنها تعديل اقدمية المعامل المراد تسوية حالته بحيث يسبق الترميز في كشوف ترتيب الاقدمية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « تسرى حالة المعاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن

تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة ،
أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب ، على أساس تدرج مرتباتهم
وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور .

وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها
تسوى حالته طبقاً للاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان
يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله
في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتقنية الادارية » .

ومفاد هذا النص ان المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى
في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة
لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب .
وبالاضافة الى ذلك تضى بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم
المعّين في التاريخ الذي سيمتدّون شاغلين فيه للدرجات المحددة
لمؤهلاتهم ، وأوجب المشرع الاعتماد عند اجراء التسوية بالزميل الموجود
بالوحدة الادارية التي يعمل بها العامل ، فإذا لم يوجد سويت حالته على
اساس حالة زميله بالجهة التي يحددها وزير التقنية الادارية .

ولما كانت احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي الاساس في تطبيق
نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة الثمانية من
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « يوضح العاملون
الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعيّنون في درجات أو ثلثات ادنى
من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣
بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك
العاملين المعيّنين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات
المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم » فان مفهوم الزميل يتخذ
وفقاً لهذا النص بما يحقق المساواة بين حلة المؤهلات المقرر لها درجة
بداية تعيين واحدة طبقاً لاحكام مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ — المشار اليه — ومن
ثم فان الزمالة تصدق على المتعين الى مجموعة وظيفية واحدة والحاصلين
للمؤهلات مقرر لها ذات المرتبة الوظيفية عند التعيين وعليه فانه لا يشترط

في الزميل ان يكون حاملا لمؤهل مماثل للمؤهل الحاصل عليه للمصلحة
المراد تسوية حالته قياسا عليه وانما يكفي ان يكون حاملا لمؤهل مقرر له
ذات بداية التعمين المقررة للمؤهل الحاصل عليه العامل وان يكون منتسبا
لهذا المجموعة الوظيفية ، وبالبناء على ذلك فان تاريخ الحصول على
المؤهل لا يمكن ان يكون شرطا مقابل لتاريخ التعمين اذ طالما ان العبرة
في الزمالة بدرجة بداية التعمين فان الوحدة في تاريخ شغلها هو الذي
يحقق الزمالة الكلية بين عاملين ، واذا كان تاريخ التعمين يمثل حجا
عاصلا بين العامل ومن سبقوه في التعمين فلا يحق له المطالبة بالمساواة
بهم ، الا انه ليس حجا جابدا اذ هو قابل للتحرك الى ما بعد تاريخ تعين
العامل ذاته فيحق للعامل ان يطالب بالمساواة بهن هو احدث منه تعينا
من باب أولى اذا لم يجد زميلا يتحد معه في تاريخ التعمين .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
قد اوجب مراعاة تاريخ التعمين او تاريخ الحصول على المؤهل عند
تسوية حالة العامل بوضعه على الدرجة المقررة لأملى مؤهل حاصل عليه
ذلك لان الاعتماد بتاريخ المؤهل انما كان لتحديد تاريخ تعين العامل الذي
تجرى له التسوية وليس لتحديد زميل هذا العامل ، خاصة وان ثبات المدة
عندما عينت الزميل مرغمته بانه زميل التعمين ولم تعرفه بانه زميل التخرج ،
واذا كان الاعتماد بتاريخ التعمين يجد استلزامه في نص المادة ١٤ فانسه
لا يلزم لذلك الاحتجاج بنص المادة ١٣ — الذي جاء لمواجهة الحالات التي
يسبق فيها حاملوا مؤهلات القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حاملي المؤهلات
العلوية .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قد خولت وزير التربية الادارية تصعيد الجهة التي يوجد به
زميل العامل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهة عمله الحالية
او السابقة وكان الوزير قد جدد الزميل بالتطبيق لهذا الحكم في قراره رقم
٣ لسنة ١٩٧٦ بانه الاحدث مباشرة من المتقدم في الترقية بدرجة بدلية
التعمين بذات الجهة التي يعمل بها العامل سواء كان قد عين بها مباشرة
او رقى اليها من جهة اخرى او نقل اليها بالتعيينه فيها من جهة اخرى ، فمن

هذا القرار يكون مطابقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
عمما تضمنه من الاعتراف بالزميل الاحدث تعيينا بدرجة بداية التعيين
للاصحاب السابق بيانها ، كما انه لم يخرج على حكم تلك المادة باختياره
ذات الجهة التي بها العامل عند تحديد زميله لان النص يقبده في هذا
الصدد وانما جاء مطلقا فلم يحظر عليه اختيار زميل بذات الجهة وانما
ترك له تحديد الجهة التي بها الزميل بصفة عامة الامر الذي يدخل الجهة
التي يعمل بها العامل في مجال اختياره وكذلك فان هذا القرار لم يتعارض
مع نص المادة ١٤ سالفه الذكر باعتداده بالزميل المنقول باقدميته في فئة
بداية التعيين من جهة اخرى الى الجهة التي بها العامل اذ طالما ان الوزير
يملك تحديد الزميل بجهة اخرى مع ما تضمنه ذلك من الاعتراف بدرجة
وترقياته بتلك الجهة فانه يملك الاعتراف بها بعد نقله الى الجهة التي
يعمل بها العامل والجميع بين زملائه بالجهة السابقة وزملائه بالجهة
الحالية .

واذا كان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ قد اعتد
بالزميل الاحدث الرقى الى فئة بداية التعيين من فئة ادنى ، فانه تصد
بذلك مواجهة الحالات التي يكون الزميل فيها قد رقى بمجموعة الوظائف
المتوسطة الى الدرجة المحددة لبداية التعيين بمجموعة الوظائف العليا
ونقل بعد ذلك الى تلك المجموعة الاخرى لحصوله على مؤهل عال مع
الاعتداد باقدميته في الفئة التي رقى اليها قبل نقله من مجموعة الوظائف
المتوسطة ومن ثم فان الاعتراف بمثل هذا الزميل لا يعنى امكن تسوية
حالة العامل الحاصل على مؤهل عال على اساس حالة عامل حاصل على
حالة متوسط لانه يلزم في جميع الاحوال ان يكون الزميل حاملا للمؤهل مقرر
له ذات فئة بداية التعيين المقرر للمؤهل الحاصل عليه العامل ومنفصلا لذاته
مجموعة الوظائف .

ولا وجه للقول بان الاعتراف بالزميل الاحدث في درجة بداية التعيين
يقضى تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته في تلك الدرجة بحيث
يمسبق هذا الزميل في ترتيب الاقدمية ذلك لان المشرع لم يطلق اثر اعمال
حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما قيد بقصره صراحة

على مساواة العامل بزميله في المرتبات والعلاوات والترقيات ولم يسده إلى أداة ترتيب الاقدميات فيما بينها — فضلا من ذلك فان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى تجرى التسوية وفقا لنص هذه المادة طبقته لاحكامه لم يجرى فى المادة الخامسة منه الطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به وبالتالي فانه لا يجوز ان يترتب على تلك التسوية الاخلال بالادميات فيما بين العاملين وزملائهم وكذلك فان اجراء التسوية بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينظرها فى نطاق الاحكام العامة التى تضمنها هذا القانون ومن بينها حكم المادة الثالثة من مواد اصداره التى حظرت الاستناد الى الاقدميات التى يرتبها للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به ، ومن ثم فان الاعتماد بالزميل الاحدث عند تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من مقتضاه تعديل اقدمية العامل المقارن به ليكون سابقا عليه فى ترتيب الاقدمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى ٥

أولا :

ان المقصود بالزميل فى حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كل من يحمل مؤهل مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقرر لمؤهله العامل المراد تسوية حالته وذلك وفقا لرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها العامل فى ذات التاريخ او فى تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليهما .

ثانيا :

انه اذا لم يوجد زميل للعامل فى ذات الوحدة الادارية تسوى حالته بالنسبة لزميله فى جهة عمله السابقة ، فاذا لم يوجد حدد وزير التنمية الادارية الجهة التى يوجد بها مثل هذا الزميل .

١٩٨٠ :

إن قرار وزير التربية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦، ليس فيه خروج على حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

رابعاً :

إن التسوية التي جرى للمابل قياساً على حالة الزميل الراحل، تمينا ليس من شأنها تعديل القدية المابل المراد تسوية حالته بحيث يسبق الزميل في كثيول ترتيب الأقدمية .

(ملف ٤٠٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الفرع الرابع

مفهوم الزميل في ضوء القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ يمثل مبدأ
عابها ولكن ليس ثمة ما يمنع من أن يخرج القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على ذلك المبدأ

قاعدة رقم (٢٨٥)

أيضا :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين
من حلة المؤهلات الدراسية - مفهوم الزميل في ضوء أحكام
القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ هو العامل الذي يحمل ذات المؤهل
ومن ذات دفعة التخرج ويعمل في ذات الجهة التي يعمل فيها البعض
باعتبارها الجهة التي استقر فيها وضعه الوظيفي - هذا المفهوم
الزميل والذي يمثل مبدأ عابها في التنظيم القانوني للوظيفة العامة
لا يمنع أن يتدخل المشرع ويخرج على هذا الأصل العام بتنظيم خاص
يحدد فيه المقصود بالزميل المراد المستغاة به كما هو الحال في
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الخطين بالقوة
والقطاعات العام .

بمفهوم المسمى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالة بعض العاملين من حلة المؤهلات الدراسية تنص على
أن تصوى أحكام هذا القانون على العاملين الذين بالجهز
الأدري للدولة والهيئات العامة المتصلة على المؤهلات المستغاة

في الجدول المرفق ولم تسسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه . وتنص المادة الثانية على انه « يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمساهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيها اقرب ودرج مرتباتهم وأقدميتهم على هذا الاساس » . وأخيرا تنص المادة الثالثة على انه « لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل الى أكثر من فئة واحدة تعلوا مؤتته المالية التي كلن يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون . كما لا يجوز صرف أية مروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ » . والمسنفاد من هذه النصوص أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ إنما يهدف الى تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الذين لم يطبق عليهم القانون الاخر لتظلف كل أو بعض الشروط الواردة به وذلك بقصد تحقيق المساواة بين العاملين الذين استفادوا من قانون المعادلات الدراسية ومنحوا الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهل وبين زملائهم ممن حرموا الامادة منه بسبب تظلف احدا شروط انطباقه عليهم — والواضح انه ليس ثمة خلف بين المدمى والجهة الادارية حيال مدى تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . على حالة المدعى بل ينحصر النزاع حول تحديد الزميل الواجب مقارنة المدمى به .

ومن حيث أن مفهوم الزميل للمدمى في ضوء احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ كأصل عام باعتبار أن حالة الزميل تمثل مبدأ عام في التنظيم القانوني للوظيفة العامة هو ذلك العامل الذي يحمل ذات مؤهله ومن ذات دفعة تخرجه ويعمل بذات الجهة التي يعمل فيها المدعى باعتبارها الجهة التي استقر فيها وضمه الوظيفة ما لم يخسر المخرج المخرج على هذا الأصل العام وذلك التنظيم بقص خصائص يستند

فيه المقصود بالزميل المراد المساواة به كما هو الحال في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة. والقطاع العام ، وعلى هذا لا يعتبر السيد/..... الذي يطلب المسمى مقارنة به زميلا له في ضوء أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. لان المسمى يعمل بمصلحة الري والآخر يعمل بديوان وزارة الري ولم. تدمج أقدميات العاملين بديوان عام وزارة الري مع أقدميات العاملين بمصلحة الري الا بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص بادماج أقدميات العاملين بديوان عام وزارة الري المدرجة وظائفهم ودرجاتهم بفرع (١) مع العاملين المدرجة وظائفهم ودرجاتهم بفرع (٢) « مصلحة الري » في ميزانية الوزارة الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٩ . وهذا الادماج ثم - كما يتضح - بعد حصول المسمى على المؤهل الذي يطلب بتسوية حالته على مقتضاه - وازاء ذلك يتمين مقارنة المسمى بزميل له يعمل في ذات مصلحة الري ومعين بالكادر المعين فيه المسمى أصلا. بمعنى انه متى كان المسمى معيناً بالكادر الكتابي فانه يتمين بتسوية حالته على مقتضى ذلك الكادر ولا تجوز له المطالبة باعادة التسوية في الكادر الاداري الا من تاريخ نقله لهذا الكادر .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق وملف خدمة المسمى. انه التحق بمصلحة الري في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بالدرجة الثامنة. الكتابية بعد حصوله على دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٤٤ ورقى الى الدرجة السابعة الكتابية في ٦ من يناير سنة ١٩٥٠ ثم حصل على دبلوم التجارة التكميلية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ورقى الى الدرجة السادسة الكتابية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار وكيل وزارة الري. رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٤ بنقل المسمى الى الدرجة السابعة الادارية. (الدرجة السادسة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - اعتبارا من ١٢ من يوليو سنة ١٩٦٤ وذلك تبعا لنقل درجته الى الكادر

الإدارى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ على أن
تحتسب أكتديته فيها من تاريخ حصوله عليها فى الكادر الكتابي
٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وظل المدمى يتدرج فى الكادر الإدارى
منذ ذلك التاريخ - وبعد صدور القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
أصدرت الجهة الإدارية القرار رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٧٤ فى ٢٦ من
مارس سنة ١٩٧٤ بتسوية حالة المدعى فاعتبر فى الدرجة السادسة
المقررة لمؤهله الحالى طبقا لقانون المصادلات الدراسية رقم
٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ اعتبارا من تاريخ الحصول عليه فى ١٧ من سبتمبر
سنة ١٩٥٣ ثم درجت ترقياته أسوة بزميل بديوان عام الوزارة بمنحته
الدرجة الخامسة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من
١٧ من يناير سنة ١٩٦٠ والدرجة الرابعة (قانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١) اعتبارا من ٣١ من يناير سنة ١٩٦٣ والتي أصبحت الدرجة
الخامسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم الدرجة الرابعة
الإدارية من ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والدرجة الثالثة الإدارية
من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ غير أن الجهة الإدارية عادت ، بعد
استطلاع رأى إدارة التوى المختصة ، فأصدرت القرار رقم
٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تسوية حالة المدمى على أساس تدرج
ترقياته وأكتدياته بمساواته بحالة زميل بمصلحة الرى وهى ذات
المصلحة التى يعمل بها والفتى التسوية التى تمت بمقتضى القرار رقم
٩٠٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وقد ترتب على ذلك تعديل تاريخ
ترقية المدعى للدرجة الخامسة الكتابية القديمة إلى السنخسة الجديدة
إلى ١٣ من مارس سنة ١٩٦١ وهو تاريخ ترقية زميله بمصلحة
الرى (بدلا من ١٧ من يناير سنة ١٩٦٠) وتعديل تاريخ ترقينه
للدرجة الخامسة الإدارية الجديدة إلى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١
والدرجة الرابعة إلى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ والدرجة الثالثة
إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧١ تبعا لمصلحة هذا الزميل سواء تمت ترقيته
إلى هذه الدرجات بالأكديته المعلقة أو طبقا للقواعد المعمورة
بالوظيفة باعتبار أنها هى هذه لفصوله على الوظيفة التى يشغلها والجهة

الالتزام يطبق على الكفة وانها من جانب آخر تماثل حالة الزميل الواجبه المساواة بها .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك وفي ضوء هذه التسوية الجديدة بمقتضى القرار رقم ٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من الجهة الادارية لا تكون قد تنكبت وجه القانون الصحيح عندما قبلت بمقارنة المدعى بزميل يعمل بذات الجهة التي يعمل بها وهي مصلحة الري والفتى التسوية السابقة التي تمت بمقتضى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ بعد أن تبين أنها لا تتفق مع احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — وفلهم عن البيان أنه ليس ثمة وجه لاعتراض المدعى على تحديد اقدميته في الدرجة السادسة الادارية بمقتضى القرار رقم ٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ باعتباره من مارس سنة ١٩٦١ باعتبار أن الزميل الذي سويت حالته به معين الكادر الكتابي وذلك لان المدعى نفسه كان في التاريخ المذكور يشغل درجة بالكادر الكتابي وظل عليه حتى صدر قرار وكيل وزارة الري رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٤ في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بنقله الى الكادر الاداري تبعاً لنقل درجته في الميزانية التي هذا الكادر .

ومن حيث أنه تأسيساً على كل ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون عليه بهذا التظلم فانه يكون قد افسخ وجه القانون التصحيح ويقتضى التظلم غير قائم على مسند يبرره ويتعين منه الحكم بقبول التظلم بحال . ورغم هذا موضوعاً والزام المدعى المصروفات .

(أظن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢٦ في — جلسة ١٩٨٢/٦/١٩)

الفرع الخامس

المعيون بأقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على الأهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلواتهم وترقياتهم كمراتبهم المعيّنين في التاريخ المذكور - هذا النص قصد منه جريان التسوية التي قضى بها على أساس النظر إلى حالة زملاء العمال المراد تسوية حالتهم المعيّنين فعلاً في التاريخ المشار إليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التمييز المقررة لأهله - المعينون بأقدمية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون تسفلها بالفعل في التاريخ المذكور لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما قضى به من تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين

بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل
أيهما أقرب على أساس تتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرسلاتهم
المعينين في التاريخ المذكور — هذا النص — انما قصد الى جريان التسوية
التي قضى بها على أساس من النظر الى حالة زملاء العايل المراد
تسوية حالته المعينين فعلا في التاريخ المشار اليه بذات مجبوعته
الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لأهله وفقا لمرسوم
٦٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد
عليها للتعين في الوظائف بذلك يتحقق معنى الزمالة في حكم هذا النص
وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أساس سليمة في الواقع
والقانون ، أما المعينون باقتديعية اعتبارية فرفضها القانون لهم
في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور فهؤلاء لا يتحقق
في شأنهم معنى الزميل — اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الفرضي في تلك الدرجة
المساواة بهم أو القياس على حالتهم اذا ما رجع هذا التفسير
الذي عين فيه العايل المراد تسوية حالته .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك ومتى كان الثابت من الاوراق ان المدمى
عين بالكلندر الكتابي بمجلس الدولة في ١٩٤٨/١٢/٢٢ وحصل اثناء
الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٥٤ ثم عين في الدرجة
السادسة الادارية بوزارة الحربية في ١٩٥٥/٨/٨ بعد اجتيازه
امتحان ديوان الموظفين ونقل الى مجلس الدولة في ١٩٥٦/٥/٣١ وطبق
عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فارجعت اقدميته في الدرجة
السادسة الادارية الى ١٩٥٤/٥/٢٧ بينما عين العايل
الذي يطالب المدمى بمساواته به — بالكلندر الكتابي بمؤهل متوسط
بمصلحة الضرائب في ١٩٤٤/٧/٢٢ وحصل اثناء الخدمة على ليسانس
الحقوق دور اول ١٩٥٤ وعين في الدرجة السادسة الفنية العالية
بذات المصلحة في ١٩٥٥/٣/١ ثم نقل الى مجلس الدولة في وظيفة
من الدرجة السادسة الادارية في ١٩٥٦/٧/٧ ورجعت اقدميته فيها
الى ١٩٥٤/٦/٣٠ طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — فانه والحالة

هذه - لا يتسنى اعتبار هذا العامل زميلا للمدعى في حكم المادة ١٤ سالفة البيان بالنظر الى انه لم يكن شاعرا فعلا في تاريخ اقدمية المدعى في الدرجة السادسة الادارية في ١٩٥٤/٥/٢٧ مثل هذه الدرجة بل كان مازال مقيما بالكادر الكتابي بمصلحة الضرائب كما وان تعيينه بعد ذلك في الدرجة السادسة تم بالكادر الفني العالي. وشغفه للدرجة السادسة الادارية بمجلس الجولة جرى نقلا من مصلحة الضرائب في ١٩٥٦/٧/٧ مما لا يجعل منه زميلا للمدعى بالمعنى السالف بيانه بالرغم من ارجاع اقدميته في الدرجة المذكورة الى ١٩٥٤/٦/٣٠ بمقتضى تسوية نالها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مجال هذه التسوية والاثار المترتبة عليها لا يؤدي الى اضافة صفة الزميل عليه في مفهوم النص محل التطبيق .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى نظر مفاسير لما تضمنه لانه يكون قد خالف الصحيح في تطبيق القانون ويتمين من ثم القضاء بالاعتناء وبرفض دعوى المدعى والزامه المرفوعة .

(طعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٣)

ويذات المعنى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٩٨٢/١٠/٥ (ملف ٩٣٢/٣/٨٦) حيث قررت الجمعية العمومية ان المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المتقنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته والمعنيين في تاريخ دخوله الخدمة وفي ذات المجموعة الوظيفية وذات درجة بداية التعيين المقررة وفقا لرسوم ٦ اغسطس لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فان المعنيين بأقدمية اعتبارية يرضه القانونيون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالجميل لا يحقق في شأنهم معنى الزميل .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قد استمدت حكما جديدا للمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب مع مملكتهم بزملائهم وفقا للمضوابط التي اوردها لتحديد معنى الزميل - هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من هذا القانون لعدم توافر شروط تطبيقها - لا يغير من ذلك عدم الوجود بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤، فلا يسرى عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك انه ولان انتهت الخدمة بطريق الخطأ لبلوغ سن الستين فان قرار انتهاء الخدمة قد تم سحبه ومقتضى السحب اعتبار مدة خدمته متصلة .

المقصود بنص المادة ١٤ هو النظر الى حالة زملاء الصالح المراد تسوية حالته المعنيين فعلا في التاريخ المشار اليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤله وفقا لرسموم ٦ من افسطس سنة ١٩٥٣ - المعينون بقضية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها في التاريخ المذكور فهؤلاء لا تتحقق في شأهم معنى الزميل الا لا يبرر تعيينهم العرضي في الدرجة المساواة او القياس على حالتهم

ملخص الحكم :

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة ١٤ منه على أن (تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور ، وإذا لم يكن للعامل زميل في الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة ، فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتفتيش الإدارية) وفقاً لذلك أن نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد استحدثت حقاً جديداً للعاملين بأحكامه في خصوص تسوية جالته وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب مع مماثلتهم بزملائهم وفقاً للضوابط التي أوردتها لتحديد معنى الزميل في هذا الشأن ولا شك أن هذا الحق يستند بهذه المثابة إلى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنحاة من تطبيق أحكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها . ولا يخفى من غلظة ما ذهب إليه الحكم من أن المدعى لم يكن موجوداً في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فلا يضري في شأنه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ذلك أن المدعى ولئن انتهت خدمته خطأ قبلوغه سن الستين بالغرام رقم ٦٣٥ الصادر في ١٩٧٢/٧/٦ اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٧ تاريخ بلوغه سن الستين ، إلا أن الثالث من ملف خدمته أنه في ١٩٧٦/٣/٢٩ صدر القرار رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ بسحب القرار رقم ٦٣٥ الصادر في ١٩٧٢/٧/٦ فيما تضمنه من انتهاء خدمة

٤. التعامل المذكور اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٧ بتاريخ بلوغه سن الستين واستمراره في عمله حتى بلوغه سن الخامسة والستين ، ومن مقتضى قرار السحب اعتبار القرار الصادر بانتهاء الخدمة كأن لم يكن . واعتبار مدة خدمته متصلة من تاريخ إبعاده عنها في ١٩٧٢/١٢/٧ حتى بلوغه سن الخامسة والستين في ١٩٧٧/١٢/٧ وبذلك يدخل في مداد العاملين المخاطبين بأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لوجوده بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون .

ان المقصود بنص المادة ١٤ سالف الذكر هو النظر الى حالة ترملاء العامل المراد تسوية حالته ، المعنيين فعلاً في التاريخ المشار اليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعمين المقررة لمؤهلة وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العملية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف نبذلك يتحقق معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أسس سليمة من الواقع والقانون ، اما المعينون باقدمية اعتبارية غرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور فهؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل ، اذ لا يبرر تمييزهم الفرضي في تلك الدرجة المساواة أو القياس على حالتهم .

ومن حيث انه متى كان الثابت ان المدعى عين في ١٩٤٦/٦/١٨ ثم حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٥٣ وسويت حالته بالقاتون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ومنح الدرجة العاشرة من ١٩٥٣/٩/٧ تاريخ حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية في حين ان السيد / قد عين في ١٩٥١/١/٢٩ ومنح الدرجة العاشرة من التاريخ المذكور بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لحصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٨

— ٧٤٠ —

كما ان السيد/..... عين في ١٩٥٥/٨/٧ ومنح الدرجة
العاشرة من التاريخ المذكور بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧
يحصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٥١ ومن ثم فلا يتحقق في العاملين
المذكورين معنى الزميل على النحو الذي حددته المادة ١٤ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)

الفرع السادس

تنتفى صفة الزميل عن عين نتيجة لمسابقة عامة

قامدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المادة ٢٠ الفقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين — مفادها حساب المدد الكلية بالنسبة لخدمة
المؤهلات المالية إما من تاريخ تعيين المؤهلين الذى تجرى تسوية
حالته أو من تاريخ ترشيح زميله فى التخرج للتميين — المقصود بالزميل
هنا — من عين فى الخدمة استثناء من الأحكام العامة الممتدة
للتعيين وكان تعيينه طبقا للقوانين المنظمة لتعيين الخريجين عن طريق
القوى العاملة ومنها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ — لا محل لامتثال
حكم الفقرة هـ سابقة الذكر اذا كان الزميل قد عين لنجاحه فى امتحان
مسابقة عامة — اثر ذلك — يمتنع قياس حالة الطاعن على حالة
زميله التى عينت لنجاحها فى امتحان مسابقة عامة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٠ الفقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع العاملين نص على حساب المدد الكلية المتوقعة بحسب
المؤهلات المالية — بالنسبة لمن عين قبل نشر ذلك القانون فى
١٠/٥/١٩٧٥ فى وظائف مجموعة الوظائف العالية بعد حصوله على
المؤهل العالى وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه فى هذه المجموعة
أو من تاريخ ترشيح زميله فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين

المنظمة لتعيين خريجين من حملة المؤهلات الدراسية أي التاريخين
مفضل . وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون أن المقصود بالتقنين
المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية في الفترة (هـ)
من هذه المادة القوانين الصادرة بتنظيم تعيين الخريجين المذكورين
عن طريق القوى العاملة وأخرها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣
ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع
العام ويتضح من ذلك أن المشرع في الفقرة هـ من المادة ٢٠ من قانون
صحيح أوضاع العاملين يقضى بحساب المدد الكلية بالنسبة لحلة
المؤهلات العالية إما من تاريخ تعيين الموظف الذي تجرى سوية
حالته طبقاً لأحكامه أو من تاريخ ترشيح زميله في التخرج للتعيين - إذا
كان هذا الزميل الذي يقاس على تاريخ ترشيحه عين في الخدمة
استثناء من الأحكام العامة المعتدة للتعيين المبتدئ وكان تعيينه
طبقاً للقوانين المنظمة لتعيين الخريجين من طريق القوى العاملة ومنه
القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ - التي تجيز تعيين الخريجين دون اختبار
مع تحديد الإقضية من تاريخ الترشيح وليس من تاريخ صدور قرار
التعيين . وعلى ذلك فإنه لا محل لأعمال حكم الفقرة هـ من المادة ٢٠ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إذا كان الزميل قد اقتحم فرض شغل
الوظائف وعين لنجاحه في اجتياز مسابقة عامة ، ذلك أن المشرع في
المادة ٢٠ فقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحد الأدنى للتاريخ
الذي تحسب منه المدد الكلية اللازمة لترقية حملة المؤهلات العالية
وجعله تاريخ ترشيح الزميل المعين طبقاً للقوانين الصادرة بتنظيم
تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة - استثناء من النظام
العادي للتعيين دون اختيار للمرشحين . وقضى بقياس صلة
الموظف الذي يتصافى أن يكون في مركز أقل من المركز الذي وضع
فيه زميله المعين من طريق القوى العاملة قفى بقياس حالة الموظف
في هذه الحالة على حالة زميله المعين عن طريق القوى العاملة .
إما إذا كان الزميل قد عين بناء على نجاحه في اجتياز مسابقة معينة
فإنه لا يجوز القياس على تاريخ تعيينه طبقاً لحكم المادة ٢٠ الفقرة هـ

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان القياس طبقا لتلك المادة لا يكون الا على حالة الزميل المعين عن طريق القوى العاملة فقط .

ومنى كان الثابت أن السيدة/ وهى حاصلة على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦١ اسوة بالمدعى قد عينت بالهيئة العامة للطيران فى ٢٣/١١/١٩٦١ لانها كانت الاولى على الناجحين فى امتحان المسابقة العامة الذى اجراه ديوان الموظفين فى يوم ١/٩/١٩٦١ وقد عين المدعى فى الخدمة فى ٦/١٠/١٩٦٣ لتجاريه ايضا فى امتحان مسابقة عامة لاحق - فانه يستنتج قياس حالة المدعى على حالة زميلته المذكورة فى تطبيق المادتين ١٥ ، ٢٠ الفقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالى لا يجوز قانونا حسابه المدد الكلية الموجبة للترقية من تاريخ تعيين زميلته المذكورة فى ٢٣/١١/١٩٦١ بناء على نجاحها فى امتحان مسابقة عامة ، ومن ثم لا يستحق ترتينا على ذلك الترقية الى الدرجة الرابعة من اول الشهر التالى لاستكمال ثلاث عشرة سنة فى ١/١٢/١٩٧٥ وتكون دعواه بطلب الحكم بالترقية الى الدرجة الرابعة من ١/١٢/١٩٧٤ على غير اساس سليم من القانون ، حقيقة بالرفض واذا قضى الحكم المطعون فيه باجابة المدعى الى طلبه وباحتقته فى الترقية الى الدرجة الرابعة من ١/١٢/١٩٧٤ فانه يكون قد جاء معيبا فى القانون بما يوجب الحنكم سالفاته. ويرفض دعوى المدعى .

(طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

الفرع السابع

لا تحل المحكمة محل المدعى في التقضى عن الزميل المراد المساواة به

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

التسوية التي تتم أعمالا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقف اثرها عند حد ارجاع الاقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الى التاريخ الفرضي للتعين دون أن يمتدى اثرها الى الدرجات الاعلى التي يكون العامل قد حصل عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون — أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقف عند حد سوية الحالة في احدى درجات التعين المقررة للمؤهلات الدراسية التي يحملونها دون تحويل هؤلاء العاملين حقوقا تبين امتداد اثر التسوية الى الدرجات الاعلى عن طريق تعديل الاقدمية فيها — تطبيق — المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين الخدمين بالدولة والقطاع العام — تعيين الزميل — على المدعى أن يعين يعين الزميل الذي يطلب مساواته به — لا تحل المحكمة محل المدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواة المدعى به .

ملخص الحكم :

ان تسوية حالة السيد/..... وفقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وفي التاريخ سالف الذكر باطله من جهة تقريرها له استحقاق الترقية الى السادسة في التاريخ المعين بها وما ترتب عليه من اعتباره مرتقى للفتتين بعدها على ما ورد فيها ذلك ان التسوية التي تتم أعمالا

لاحكام القاتون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقف اثرها عند حد ارجاع
الاقدمية في الدرجة المقررة للوئل الدراسي الى التاريخ الفرضي للتعين دون
ان يتعدى اثرها الى الدرجات الاعلى التى يكون المسائل قد حصل
عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون فاحكامه تنفذ عند تسوية حالاتهم
في ادنى درجات التعيين المقررة للوحدات الدراسية التى يحملونها دون
تحويل هؤلاء المسائلين حقوقا يتيح امتداد اثر التسوية الى
الدرجات اعلى عن طريق تصحيل الاقدمية فيها (حكم المحكمة الادارية
العليا في الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٠/٥/١٩٨١) وتبعا
لهذا فان ما ترتب عليها من تعديل في تواريخ الترقية الى الفئة التالية
ثم ترقيته ونقلها لقواعد الرسوب الوظيفى حتى الثالثة اعتبارا من
١٩٧٤/١٢/٣١ تكون باطللة تبعا هذا الى أن التسوية بذلك القرار تمت
بعد مضي ثلاث سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى نصت المادة ٨٧ منه على انه
لا يجوز بعدها تعديل المركز .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فان طلب المطعون ضده على أساس
نك التسوية الباطلة واجبة السحب وآثارها يكون على غير أساس
ولا يجديهِ الاستناد الى حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح أوضاع العاملين لبلوغها ، اذ انه عليه ان يمين زملاءه
الذين صحت ترقياتهم في التواريخ المشار اليها ونقلا للاوضاع القانونية
السليمة ولا تحل المحكمة محله في استقصاء من يكونون وتتبع حالاتهم
ولا في بيان ما ييلغه بالتطبيق لهذه المادة وتواريخ ذلك وآثاره او ما ييلفه
زميله الذى يطالب بمعاملة بمثل معاملته في الجهة التى كان يعمل بها
قبل نقله عند اعادة تسوية حالته طبقا لهذه المادة نتيجة معاملة هو بمن
يعتبر زميلا لمؤثرها على الترقيات التالية . ومن ثم تكون دعواه
على هذا الوجه وباحتساب خلية بالرفض لسداد الاصل الذى ثابت عليه
وعدم صحة الترقية الواردة نتيجة للتسوية الباطلة لزميله او اسناد
ترقيته فيها الى القانون الذى اعتمدت عليه في الحقيقة وواقع الامر
على ما هو ثابت في القرارات المنضمة لها او المستندة اليها .

الفصل السابع اقتصادية

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وتعديله — لا يجوز اضافة الاقتصادية الاعتبارية التي قررتها المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية التي حصل عليها المائل وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — اسس ذلك — ان المشرع بالتعديل الذي ادخله على المادة الثالثة اضاف الاقتصادية للفئة التي يشغلها المائل في ١٢/٣١/١٩٧٤ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه ، بينما اتجه وهو ينظم علاقة هذه الاقتصادية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الإبقاء على الحكم السابق الذي من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر في التعديل على مد أثرها الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ عدم جواز تدرج مرتبات العاملين في مقابل الاقتصادية الاعتبارية — اسس ذلك — ان الاعمال التحضيرية للقانون اوضحت ان هذا هو اقصى ما يمكن ان تتحمله الخزنة المالية .

الترقية التي تتم بعد اضافة الاقتصادية الاعتبارية بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لقيد عدم جواز الجمع بين اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المخصوص عليه بالفقرة

(هـ) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. أسس ذلك — أن حظر الجيـع جاء عاماً مطلقاً دون تخصيص لقواعد بذاتها — أن منح علاوتين طبقاً لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على أساس الحدة التي قضاها عامل في فئة واحدة وفقاً لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبعد إجراء التسوية وليس على أساس درجات القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أساس ذلك — أن المشرع لم يعلق هذا الاستحقاق إلا على مدة البقاء في فئة واحدة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — لا تأثير للتسويات التي تجرى للمعاملين وفقاً للقانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ١٩٨١ على تغيير مقدار العلاوة التشجيعية التي منحت قبل نفاذها — أسس ذلك — أن منح العلاوة المذكورة يتم بقرار ويصدر وفق القواعد المعمول بها في تاريخ صدوره ويحسب المركز القانوني للمعامل في هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يمنح حيلة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح 'اوضاع المعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام' .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات.

فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات فيمنحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المنحيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد اتمام مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادات الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المنحيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه المصالح بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الاجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بهما نها مربوطهما ولذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الاقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على الا يؤثر ذلك في موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد إلى هذه الأقدمية الاعتبارية للطعن في قراراته.
اترقية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون .

ولقد قضت المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بمنح العاملين بالقطاع العام أقدمية اعتبارية في الفئة التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ ونصت في فقرتها الرابعة على أن (ويحدد بهذه الأقدمية عند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام حيث لا يثل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها من بداية ربط الأير المقرر للوظيفة المنقول إليها أو ملاوتين من علاوتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بهما نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح ميبها الأقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون وعلى ألا يؤثر ذلك في مومعد العلاوة الدورية) .

وتنص المادة الخامسة من القانون سلف الذكر في فقرتها الأولى على أن (تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل ملاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت، المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التي ترتبت على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ قضى بمنح العاملين غير المخاطبين بأحكام هذا القانون أقدمية اعتبارية مقدارها سنتان أو ثلاث سنوات في أحوال خاصة وذلك في الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التي أصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبذلك أصبح من الممكن إعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الأقدمية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١

لسنة ١٩٧٥ ، وأوجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، كما اوجب الاعتداد بها عند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللتين نظمتا نقل العاملين من فئات جدولى القانونين وسمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين الجديدين ، مع تقرير ميزة خاصة لمن لم تتغير مثاقه منذ ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٨/٧/١ ، التاريخ المحدد لاجراء هذا النقل ، وحدد المشرع الاثر المالى المترتب على اعمال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بقرار منح المخاطبين باحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون علاوتين اضافيتين من علاوات فئة ١٩٧٨/٦/٣٠ ولم يقرر تدراج مراقبات العاملين فى مقابل الاقدمية الاعتبارية سالفة الذكر .

واذ يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قصر اضافة الاقدمية الاعتبارية الى الفئة التى كان يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك التى بلغها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقصر الامتداد بها فيما يتعلق بالتسويات المالية على تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي ، وانه بالتعديل الذى اخذله على تلك المادة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ اضاف الاقدمية للفئة التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه وذلك بمباراة صريحة بينا اتجه وهو ينظم علاقة تلك الاقدمية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الابقاء على الحكم السابق الذى من بمقتضاه اخلائها قبل تطبيقه واقتصر فى التعديل على مد اثارها الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقد كان فى مكتة المشرع أن يضع نصا مماثلا لذلك الذى نظم علاقة تلك الاقدمية

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز ضمها الى الفئة التى يحصل عليها
المعامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم لا يجوز
اضافة اقدمية الاعتبارية المشار اليها الى الفئة التى يحصل عليها العامل
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن العاملين غير
الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ،
قد تضمن ذات الاحكام فيما يتعلق باضافة الاقدمية الاعتبارية وتنظيم
علائقتها بكل من القانونين رقمى ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥ فان
تلك الاقدمية تضاف الى فئاتهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
وبعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولذا انحصر المشرع الاثر المالى المترتب على تطبيق احكام القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على منح الملاوتين الاضافتين المنصوص عليهما
بالمادة الخامسة من هذا القانون ولم يقضى بتدرج مرتبات العاملين فى
مقابل الاقدمية الاعتبارية سلفة الذكر فانه لا يجوز اجراء مثل هذا التدرج
خاصة وان الاموال التحضيرية لهذا القانون قد ارضحت ان هذا هو
الحصى ما يمكن ان تحمله الخزانة العامة .

ولقد سبق للجمعية العمومية ان اعلنت هذا الرأى بنتواها رقم
٥٦٢/٢/٨٦ الصادر بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ .

ولما كان من مقتضى امال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ من شأنه ان يؤدى الى امكن
تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا
لأحكامه مع الجميع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى
المبداى بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب المالية خلال
الاسنوات المالية المحددة لأعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد
اضافة الاقدمية الاعتبارية واذ ينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى
الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر (الجمع بين
الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب

الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العاليل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها) فانه وقد ورد حظر الجمع علما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصلار بها القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذى تتم الترقية بمقتضاء اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القاتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ التى تتم بها الترقية اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ — أى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا كان المشرع قد قضى بالاعتداد بالاقدمية الاعتبارية المقررة فى المادتين الثالثة والرابعة من القاتون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقاتون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والمقررة بالقاتون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقاتون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عند نقل العاليل من فئات القاتونين رقمى ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجتى القاتونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من احكام هذا النقل المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ من القاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القاتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للعامل الذى لم تتغير فئته المالية التى منح فيها الاقدمية الاعتبارية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تنبش فى الا يقل ما يمنحه عند النقل بغض النظر من فئته المالية من أول مربوط اجر الدرجة المنقول اليها أو علاوتين من علاواتها ايها اكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهلية مربوط تلك الدرجة ، فانه يتمتع التزام حكم هاتين المادتين عند اجراء النقل الى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاستثناء الذى تضمنته الجزة سالفه الذكر فممنح العال علاوة واحدة أو علاوتين بحسب مدة بقاءه فى الفئة المالية التى يشغلها قبل ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بكل من القاتونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن اعمال حكم المادتين سالفتى الذكر منوط بالفئة المالية التى يكون عليها العاليل فى هذا التاريخ ومدة بقاءه فيها .

وإنما كان المشرع قد نال كل درجة من درجات القسوتين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بكثر من فئة من تلك القنوتين رقمي ٥٨ و ٥٩ لسنة ١٩٧١ فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى جواز الاستفاد بجهة البقاء في أكثر من فئة مالية عند تحديد مدى استحقاق العامل لملاوة أو ملاوتين. ونفا. لحكم المادتين ١٠٣ و ١٠٥ سلفي الذكر طالما أنه لم يعلق هذا الاستحقاق إلا على مدة البقاء في فئة واحدة. من تلك القنوتين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القنوتين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال .

ولما كان منح الملاوة الشجعية سواء بالتطبيق لحكم المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو بالتطبيق لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إنما يتم بقرار يصدر وفق القواعد المعمول بها في تاريخ حدوثه وبحسب مركز العامل القنوتي في هذا التاريخ فإنه لا يؤثر في مقدارها أو في الفئة التي منحت بها ما يجري للعامل المستحق لها من مسؤوليات عند صدور قرار منحها ومن ثم فإنه ليس من شأن أي من القنوتين رقمي ١٠٣ و ١١٢ لسنة ١٩٨١ سلفي الذكر تغيير بقدار الملاوة الشجعية التي منحت قبلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمجلسي الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً : عدم إضافة الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقنوتين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ إلى الفئات المالية التي يحصل عليها العامل وفقاً لإحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ثانياً : تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بملزمة ١٣ من ١٩٨١ سنة ١٩٨١ (ملف ٥٦٢/٣/٨٦) التي انتهت إلى « عدم جواز تدرج مرتب العامل نتيجة لنحة تلك الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ » وذلك بعد تعديله بالقنوتين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ من يوليو سنة ١٩٨١ .

ثالثاً : عدم جواز إضافة الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في (م ٥٨ - ١١٢)

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ الى
الفئات التي حصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ .

رابعا : خضوع الترتيبات التي تتم بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية
المشار اليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد
عدم جواز الجمع بين اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المتخصص
عليه بالفترة (هـ) من المادة الثمانية من مواد اصدار القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : ان منح علاوتين طبقا لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس
المدة التي قضاها العامل في فئة واحدة وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء الصوية وليس على اساس درجات
القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب اكثر من فئة .

سادسا : ان العلاوة التشجيعية التي منحت قبل تطبيق القانونين
رقمي ١١٢ و ١١٣ لسنة ١٩٨١ لا تتأثر بتعديل حالة العامل طبقا
لاحكامها .

(ملف ٥٨٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

وفي ذات المعنى صدرت الفتوى رقم ٥٨٦ في ١٩٨٢/٥/٨ جلسة
١٩٨٢/٤/٢١ والفتوى ملف رقم ٥٦٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٨١/٥/١٧ .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار القريبة على تطبيق

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — منح المشرع اقدمية اعتبارية في الفئة المالية التي كان يشغلها العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — هذه الاقدمية تنتج أثرها في الحدود المتصوص عليها فقط — عدم النص على تدرج مرتبات العاملين بالمعالمات الدورية خلال فترة الاقدمية الاعتبارية .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قضى بمنح العاملين المشار اليهم في المادتين الثالثة والرابعة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ اقدمية اعتبارية في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها في هذا التاريخ ، ونص على مراعاة هذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوطني الصادرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ، وحدد الاثر المالي الذي رتبته على منح هذه الاقدمية مقرر في المادة الخامسة من القانون زيادة مرتبات هؤلاء العاملين بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ او ستة جنيهات ايهما اكبر ، ولم ينص على تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالمعالمات الدورية خلال مدة الاقدمية الاعتبارية ، وهو ما مؤداه انه قصر الاثر المالي الذي تصد اليه على ما ورد عليه النص صراحة في المادة الخامسة المشار اليها . فطالما ان المشرع لم ينص على تدرج مرتب العامل بالمعالمات الدورية اثناء مدة الاقدمية الاعتبارية ، فان هذه الاقدمية تنتج أثرها في الحدود المتصوص عليها فقط ، اذ لا تدرج بغير نص في القانون يقرره ، وهو الامر الذي درج عليه المشرع عند اتجاهاه الى ترتيب مثل هذا الاثر . فهو عندما قرر اضافة مدة اقدمية افتراضية لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادة المتوسطة ، اورد في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص صراحة على ان يضاف الى بداية مربوط الفئة المقررة لتعيين حملة هذه المؤهلات علاوة من علاواتها عن كل سنة من سنوات

هذه الجمعية . وهو ذات ملكه في السادة اللجنة من الهاتون المتكبر
حيث نص على حماية الجمعية الانتخابية المقررة وعلى تدرج مرتبات
العلماء بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع الى
ان الجمعية الاعتبارية المقررة بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب المعلمين بنجته
العلاوات الدورية عن سنوات هذه الجمعية .

(طلب ٥٦٢/٢/٨٦ - جلسة ١٢/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

ان رد اقدمية العامل في الفئة الثالثة بالتطبيق للمادة (١٥) من قانون
تصحيح اوضاع العاملين المنتمين ينطبق عليه القيد الوارد في الفقرة (د) من
المادة ١٦ وترقيته طبقا للمادة ١٧ يسرى عليها القيد الوارد بالفقرة (ذ) من
المادة (٢) من مواد اصدار القانون - اثر ذلك - لا يجوز تدرج مرتب
العامل بالعلاوات الى نهاية المستوى او اول مربوط وظيفة مدير عام -
احقيقته في علاوة الفئة الثانية .

ملخص الفتوى :

اما بالنسبة للموضوع الثانى الخاص بالتدرج فقد استبان
للجمعية ان المادة ١٥ من هذا القانون تنص على ان « يعتبر من اخصى
او يضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى البند الكلية الجديدة
بالجداول المرفقة مرتقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اوله
الشهر التالى لاستكمال هذه الادة .

فإذا كان العامل قد رقى، فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور
ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ .

وقد نص المادة (١٦) من ذات القانون على أن : « تفهم الترتيبات
العملية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(١) (ب)

(٢) (ج)

(د) تدرج العائلات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى
إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مرسوم الفئة الوظيفة التالية للفئة
التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العائلات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط
ألا يتجاوز العامل بداية مرسوم الفئة التي يرقى إليها بأكثر من عتبة
حوزية واحدة .

ولما كان إرجاع الإقضية طبقا لحكم الفقرة البتية من المادة (١٥)
إنما هو في حقيقته ترقية أدركها العامل في تاريخ سبق للتاريخ الذي رقى
فيه من قبل ، وكان المشرع قد قصد من نص هذه الفقرة المساواة في
الإقضية والمرتب بين من سبق ترقيته في تاريخ مقرر من التواريخ الذي
يستحق الترقية فيها طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن لم
يسبق ترقيته بالمثل ، وكذا سريه طبقا لأحكام هذا القانون فإن ذلك
يفترض أن يخلص تخرج عائلات من أوجنت أقدميته لتعود تدرج العائلات
المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (١٦) .

وبناء على ذلك فلو لا يجوز أن يترتب على إرجاع أقدمية العامل
المعروضة حالة في الفئة الثالثة إلى ١/١/١٩٦١ أن يزيد مرتبه على أول
مربوط الفئة الثانية وقرره ٧٣ جنيتها ، ولما كان هذا العامل قد بلغ مرتبه
عند تطبيق القانون عليه ٢٥.٧٦ جنيتها فانه سيظل على حالة تلك أعماله
نص المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي

تجيز في الفترة (ج) تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر القانون في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ ، العاملون من حملة المؤهلات العليا ونوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/١٨٤) إلى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية : » فإنه إذا ما رقى العامل الذي أُرجمت أقدميته في الفئة الثالثة إلى تاريخ سابق عملا بالفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون — إلى الفئة الثانية تطبيقا لاحكام المادة ١٧ من هذه الترقية تكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ — أو اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١/ ١٩٧٥ بحسب الاحوال ولا ترتد الاقدمية في الفئة الثانية إلى ما قبل أى من هذين التاريخين وعليه فإن تدرج مرتب هذا العامل بعد ترقيته الثانية إنما وبدأ من التاريخ الذى رقى فيه وليس قبله .

والامر هنا يستوجب الجمع بين نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، والنظر اليها ككل في ضوء الهدف الذى توخاه المشرع من اصداره وهو تصحيح أوضاع العاملين والمساواة بينهم بترقية من تعدت به شروط الترقية العامة من إلحاق بزملائه الذين سبقوه وفق ضوابط وشروط روى فيها ما ثاء متوافر لدى الخزنة العامة من اعتمادات ومن ثم ماته توحيداً للمعاملة بين جميع الترقيات تخضع الترقية للفئة الثانية للموانع والقيود المنصوص عليها في المادة (٢) من مواد اصدار القانون المشار اليه كما تخضع هذه الترقية (أى الترقية للفئة الثانية) للقيود المنصوص عليها في المادة (١٦) اذا حصل عليها العامل بعد ترقيته للدرجة الثالثة أو ارجئاع أقدميته فيها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كانت الترقية للثانية تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ أو من ١٩٧٤/١٢/٣١/ ١٩٧٥ فإنه لا يتصور أن يتم بعدها تدرج يصل بالعامل الى أول مربوط الوظيفة ومدير عام (١٨٠٠/١٢٠٠) وهو القيد الأول المنصوص عليه في الفترة (د) من المادة (١٥) لان البعد الزمنى للترقية لا يسمح بذلك وعطيه عن القيد الثانى هو الذى يجد مجالاً أعماله في هذه الحالة فلا يجوز انه

يتجاوز المرحى للفترة الثانية بعد ارجاع اقدميته في الفئة الثالثة اول مربوط الثانية بأكثر من علاوة نورية واحدة .

ويتطبق ما تقدم على الحالة المعروضة فإن العاقل الذى كان قد رقى للثالثة من ١٩٧١/١٢/٣١ ترقية عادية ثم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى بلغ ٧٦٢٥ جنبها في ١٩٧٥/١/١ اذا ارجعت اقدميته في الثالثة الى ١/١/١٩٦١ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سيظل مرتبه على حالة كما سبق القول ، وعند ترقية الثانية اعتبارا من ١٩٦١/١٢/٣١ سيقف مرتبه منذ علاوة من علاوات الثانية ليصل مرتبه الى ٧٨ جنبها اعمال للتيد الثانى الوارد بالفقرة (د) من المادة (١٦) ثم يخضع بعد ذلك للقيود الواردة بالمادة الثانية من مواد اصدار القانون فيما يتعلق بصرف علاواته الدورية التالية .

ولا وجه للقول بتدرج مؤتب هذا العاقل الى نهاية المستوى باعتماد ان اقدميته قد ردت في الثالثة الى ١٩٦١/١/١ لان رد الاقدمية قد تم طبقا لنصوص خاصة لا تخطط بالنصوص العامة الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولذلك كان القول بخضوعها للقيود الترقية الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهى لا تجز التدرج لنهاية المستوى كما انه لا يسوغ ايضا القول بجواز تدرج مؤتب هذا العاقل الى اول مربوط وظيفة مخير عام (١٢٠٠ — ١٨٠٠) باعتبارها قد رقى للثانية لان المشرع عندما اجاز التدرج لمن ارجعت اقدميته او رقى من تاريخ اكمله المدة الكلية الى اول مربوط الفئة التالية انما حصره في الترقيات حتى الفئة الثالثة لانها هى التى يتم فيها رد الاقدمية او الترقية من تاريخ سبق يسمح البعد الزمنى فيه بمثل هذا التدرج إما الترقية للثانية فلا يتصور ان يصل التدرج فيها الى هذا الحد لانها تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ أو من ١٩٧٥/١٢/٣١ وهذا من التاريخان لا يسمحان بمثل التدرج الذى تثيره الوزارة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

أولا — ان العبرة في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمرتب القانونى للعاقل في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ثانياً — ان الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون المشار اليه لانتطبق
الا على من نقلت ننته الى مجموعة الوظائف المالية .

ثالثاً — ان رد الاحدية بالتطبيق للمادة (١٥) من القانون المشار اليه
يسرى عليها القيد الوارد بالفقرة (د) من المادة (١٦) .

رابعاً — ان الترقية للثقة الثانية طبقاً لنص المادة (١٧) يسرى عليها
القيد الوارد في الفقرة (د) من المادة (١٦) والقيود المتصوص عليها
والمادة (٢٢) من مواد اصدار القانون .

ملف ٦٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٤/٩

القاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

ترجأح الاحدية طبقاً نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون
تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ١ لسنة ١٩٧٥ هو بمثابة الترقية — وتزج على ذلك ان يكون تدرج
مرتبه العامل عندئذ بالتفاوت طبقاً لحكم الفقرة (د) من المادة ١٦ من
القانون وذلك قياساً على من يستحق الترقية اقله واحدة فلا يجاوز المائل
بداية مربوط اقله التالية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر
من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المسند الكلية
المحددة بالجدول المرفقة برعى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً
من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

مطلقاً. كان المابل قد رقى مطلقاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور
تراجع لتدنيجه في الفئة الأولى إليها في هذا التاريخ « وأن المادة (١٦٦)
فيه تسمى على أن « تخضع الترتيبات الجديدة المنصوص عليها في المستادة
السابقة للتواجد الأية :

(٢) (د) تفرض الحلاوات أن يستحق الترقية لفئة
واحدة في الفئة الأولى إليها بضرورة ألا يتجاوز المابل بداية مربوط الفئسة
الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها » .

ومن حيث أن إرجاع الإيجابية طبقاً لنصي الفترة الثانية من المادة (١٥)
هو بمثابة الترقية ومن ثم يكون تدرج مرتب المابل منقذ بالمعلاوات طبقاً
لتحكم الفترة (د) من المادة ١٦ وذلك قياساً على من يستحق الترقية لفئة
واحدة فلا يتجاوز المابل بداية مربوط الفئة التالية .

وتلخيصاً على ذلك فإنه إذا رجعت الفئسة المنسوبة /
في الفئة الثالثة إلى ١٩٦٤/١٢/١ بالمطبق للفترة الثانية من المادة (٢٥)
تدرج مرتبه بالمعلاوات بما لا يتجاوز بداية مربوط الفئة الثانية .

(انتهى ٢٨٥ - في ١٩٧٦/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز خفض مرتب الموظف إذا كانت نسوية حالته بمقتضى قواعد
الرسوب الوظيفي تنص على ذلك .

بمقتضى الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع حالة العالين
المعرضة حالته والتي يقع فيها أنه من ٢٢ من يناير ١٩٧٢ في الدرجة

الجمعية عشر ورقي الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٧١/١/٢٠ ثم حصل على الفئة التاسعة المكتبية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم أعيد تعيينه بمسابقة في ١٧ من ديسمبر في وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية ، وتنفيذا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ منح اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة التاسعة ودرجت اقدميته الى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٩ بدلا من ٢٢ من مايو ١٩٧١ فاستحق الترقية الى الفئة الثامنة اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧١ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وتدرج مرتبه مبلغ ٤٢ جنيها في اول يولية ١٩٨١ بينما كان ٤٤ جنيها في هذا التاريخ قبل اجراء التسوية المشار اليها ويرجع السبب في ذلك الى انه عند نقله الى الدرجة الخامسة من درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعادلة للفئة التاسعة في اول يولية ١٩٧٨ التي كان يشغلها كان قد اتم المدة اللازمة لمنحه ملاوتين دوريتين طبقا لأحكام المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقدرها جنيها أما بعد التسوية فانه رقي الى الفئة الثامنة المعادلة للدرجة الرابعة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبالتالي لم يكن قد اتم في هذه الفئة المدة اللازمة لمنحه ملاوتين دوريتين في اول يولية ١٩٧٦ .

ورات الجمعية أن الاصل المسلم به أن حق العامل في مرتبه لا يجوز تخفيضه الا بنص في القانون لماذا كانت هناك تسويات طبقا للقاعدة قانونية جديدة تعطى للعامل حقا ترقية في درجات الوظيفة فان هذه الترقية التي يستحقها طبقا لنصوص القانون لا يترتب عليها المساس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم ينص القانون على غير ذلك واذا اشتمل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على اقدمية اعتبارية خولت للعامل المذكور الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينص القانون على تخفيض راتب العامل من حين يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المساس بما ان يتقاضاه من راتب .

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

ارجاع اقدمية العامل في درجة بداية التعمين وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب عليه تعديل اقدميته في الدرجات الاعلى التي يكون قد حصل عليها - المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عالجت هذه الحالة اذ قضت بتسوية حالات هؤلاء العاملين على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ الذي ارجعت اليه اقدميتهم في درجة بداية التعمين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ نصت على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانونه نظام العاملين المعينين بالدولة بوضع العاملين الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او ثلث ادنى من الدرجة المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦. من اغسطس سنة ٢٩٥٣ وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا الرسوم كما نصت المادة الرابعة منه على ان : يعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايها اقرب ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم « ، ونصت المادة الخامسة ان « لا يترتب على تحديد الاقدمية وفقا للمادة الرابعة حق في الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء تلك النصوص انها جاءت استنادا من تواعد الوظائف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ومن قبله رقم ١٠٠ :

السنة ١٩٥١ اذ ان كلا من هذين القانونين يقوم اساسا على اشتراط ان يكون التعيين في الحكومة بامتحان وان يتم ، تحديدا الاجر تبعا لدرجة الوظيفة التي يعين فيها فيها الموظف وليس على اساس ما يحمله من شهادات علمية وترتب على ذلك اختلاف درجات التعيين بين منتسبي المؤهل الواحد كما نشأت منه من المواطنين حصلوا اثناء جلستهم على مؤهلات اعلى من تلك التي عينوا بها وعاجا لهذه الاوضاع قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم في مرتبهم لا من افسطس سنة ١٩٥٣ مع ارجاع اقدميتهم في هذه الدرجات الى تاريخ حصولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايتها اقرى والقانون على هذا النحو يكون قد انقضا لمؤلاء العاملين حقوقا جديدة لم تكن لهم من قبل لان احكامه تحزرت من شروط واوضاع كانت تستلزمها قواعد القوتف السابقة ولذلك جاءت احكامه استثناء من هذه القواعد وخروجها عليها بالنقض الصريح في المادة الثانية من القانون المذكور ومن المقرر ان الاستثناء يطبق في اضييق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقضى عليه وتأسيسا على ذلك عيان التفسير الذي استعمله هذا القانون يجب ان يقتصر اثره على مقتضاه ولا يترتب عليه تلبية امتنيات العاملين وزعزعة حقوقهم وقصد مراكزهم المستقرة ولهذا كان من الطبيعي ان يحرص المشرع على عدم المساس باستقرار الاوضاع ومباتها وان بجذب العاملين بخاطر تقلبها او عقبي زعزعتها ومن يؤدي ذلك ولازمة ان يفت اعمال اثر السوية التي تتم بالفعل لاحكام القانون المشار اليه مدد ارجاع الاقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الى التاريخ الغرض دون ان يمتدى ذلك الى الدرجات الاعلى التي يكون العامل قد حصل عليها قبل العمل بهذا القانون يؤكد هذا النظر ان سافته الثانية نصت على انه عند وضع العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم تجب مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الاول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على ان ينقل العاملون المؤهلون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية : (١) ينقل العاملون هذا من

يتوافق معهم شروط الفترة (ب) كل إلى الدرجة المبالغة لدرجاته الحالية.
وفقا للجدول الأول - الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويتضمنه فيها
(ب) نقل المابلون الشاغلون للدرجات الولدة بالجدول الثاني والملحق
بذات القانون - الذين أخصوا فيها أو يخصصون حتى ٢١ من أكتوبر سنة
١٩٦٤ مدد لا تقل من المدد المحددة قرين كل درجة إلى الدرجات المبينة:
بهذا الجدول وتحدد أقدمايتهم فيها من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان مناد ما تقدم ان المشرع انصرفت نيتبه في القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الى ان تتم التسوية التي قررتها أحكامه في
التي من جانب التعيين المقررة للمؤهلات الدراسية التي يحصلها المابلون الذين
يجري لهم التسوية ومن تعديل هؤلاء المابلون حقوق أخرى ، تنبج لزيادة
إلى التسوية إلى الدرجات الأعلى من طريق تعديل التسمية فيها .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المعلن فيه اذا أخذ بغيره
بما لا يكون مخالفاً للقانون الأمر الذي يوجب القضاء بالغاء فيما انتهى
اليه من وجوب تعديل تسمية المسمى في درجة أعلى من درجة بداية التعيين
المقررة لمؤهله الدراسي .

ومن حيث انه ولئن كان ما تقدم الا ان المادة ١٤ من قانون تصحيح
أوضاع المابلين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ نصت على ان تسوى حالة المابلين الذين يسرى في شأنهم
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المابلين بالدولة
إعباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب طر
السلس تدرج برجاتهم وصلواتهم وترقياتهم كزملائهم المدنيين في التاريخ
التكوير . وهو ما يحق معاملة المسمى بموجبه فيما تنطبق بتدرج ترتبه
ما يظفر درجة بداية التعيين .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً في
الموضوع بالنسبة الحكم المعلن فيه وبإلغائه المسمى في تسوية حالته طبقاً
لأحكام قانون تصحيح أوضاع المابلين المدنيين بالدولة والقطاع العام

الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه بالمصاريف عن الدرجتين .

(ملعن ٦٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المادة :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضى صراحة بمنح حملة الشهادات والوحدات الواردة في المادة الرابعة منه والموجودين بالخزينة بشركات القطاع العام في ١٢/٣١/١٩٧٤ ائتمية اعتبارية حددتها في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١/١٩٧٥ أو بعد تطبيقه - اثر ذلك - اضافة الائتمية الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ١٢/٣١/١٩٧٤ بالاطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعمول به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الذي يسرى اعتباراً من ذات التاريخ ، ينص في المادة الرابعة على أن « يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بمصد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخزينة في ١٢/٣١/١٩٧٤ بوحدات القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الغائها وكان يسرى في شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ائتمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالاطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصحيح اوضاع العاملين المختنين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في هذه الجهات فينتحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتمسيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات والمؤهلات التي لا يقل مستواها من الشهادات الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية أو ما يعادلها ... » .

ومعاد هذا النص إن المشرع قضى صراحة بمنح حملة الشهادات والمؤهلات الواردة بالنص سائر الفئات والموجودين بالخدمة بشركات القطاع العام في ١٩٧٤/١٢/٣١ اقدمية اعتبارية حددها في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع بجواز اضافته تلك الاقدمية الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٥٥/٣/٢٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا

استقبل قرار التمييز على أكثر من دليل اعتبرته الاقضية كما يلي :

(٢) اذا كان التمييز متضمنا ترقية اعتربت على أساس الاقضية في الوظيفة السابقة . . . ونص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على ان يمنح حصة الإعلاجات التفاضلية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها للزوجين بالخدمة في الأقاليم في المراتب المتساوية بالدرجة السابقة الخدمة اعتبارية قدره سنان في الثالث المالية الى بكوايشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . أما من ينضم الى هذه الإعلاجات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فكلور . . . فيشغلون الخدمة اعتبارية قدره ثلاث سنوات في الثالث المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ . . . ويعد بهذه الاقضية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات الهجئة عن تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ . . . تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي وايضا تطبيق قواعد الرسوب التفاضلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . . . مؤدى هذه التصوص ان يمنح المعامل اقصية اعتبارية في الدرجة التي كان يشغلها أصلا في ١٩٧٤/١٢/٢١ أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ لا يقف الزه منذ هذا الحد وانما تؤخذ هذه الاقضية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات اقلية بالتطبيق لقواعد الرسوب وعند تطبيق المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — هذه الاقضية الاعتبارية تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب اقصية المرفق الى الدرجة الثالثة بقرار وفد اعلا لقواعد ترتيب الاقصين المنصوص عليها في المادة ٢٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — ترتيب الاقصية بين المرفق في قرار واحد ومده إحكام القانون

ولا يمس الحصة التي أسبغها القانون على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذه القانون أو بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي بين المرتبين .

ملخص الحكم :

ان منح العامل اقدمية اعتبارية في الدرجة التي كان يشغلها اصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يقف أثره عند هذا الحد وانما تؤخذ هذه الاقدمية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المتعاقبة وعند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولم يضع المشرع من قيد على اعمال اثر هذه الاقدمية سوى عدم جواز الاستفادة اليها للمطعن على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . ومادام ان هذه الاقدمية الاعتبارية تحدث أثرها في مجال الترقية على التسلسل السابق فمن البديهي انها تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب اقدمية المرتبين الى الدرجة التالية بقرار واحد اعمالا لقواعد ترتيب الاقدمية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء تحت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين ولا مجال في هذا الخصوص للمحاجة بالحظر الوارد في المادة الثالثة أو المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لان ترتيب الاقدمية بين المرتبين في قرار واحد مودة الى أحكام القانون ذاته ولا يمس بالحضنة التي أسبغها القانون على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون أو بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي بين المرتبين .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان كلا من المدعى والمطعون على تربيته اعتبر مرقى الى الدرجة مدير عام في تاريخ واحد بعد تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ، فمن ثمة ان الاقدمية الاعتبارية التي منحتها كل منهما تحدث (م ٤٩ — ج ١٦)

لترها في ترتيبها اقدميتها في هذه الدرجة بحيث يصبح الدكتور
مسلما في ترتيب الاكاديمية في هذه الدرجة على المدعى .

(الطعنان ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٩٨)

القبول :

تكون تصحيح اوضاع العاطلين المدنين بالقبول الصالح بالقانون رقم
١٩ لسنة ١٩٧٥ — نص المادة (٥) من هذا القانون على اضافة مدة
تعليمية افتراضية لخدمة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة — نص المادة
(١٨) على حساب مدة التطوع والتجديد والتكليف في حدد الخدمة الكلية
لاصحاب هذه المؤهلات وغيرهم — مفاد هذين النصوص ان القانون قد اورد
حكيمين مستقلين لكل منهما مجاله — مقتضى ذلك وجوب تطبيق النصين
جما على من توافر فيه شروط تطبيقهما وبالتالي يجب حيلة المؤهلات فوق
المتوسطة بين الحكيمين .

ملفص الفتوى :

ان تكون تصحيح اوضاع العاطلين المدنين بالقبول الصالح والقسطاع العلم
الصالح بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة (٥) منه على ان
• يحدد المستوى العالي والاكاديمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على
النحو الآتي :

د — الفئة ١٨٠ — ٣٦٠ — لخدمة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد. جمعها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة ائتمنية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الافتراضية الزائدة على المدة المقررة للشهادتين كما يضاف الى بداية مربوط البيلة عبارة من علياوتها عن كل سنة من هذه السنوات .

كذلك ينص ذلك القانون في المادة ١٨ منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المسدد التي لم يسبق حسابها في الائتمنية من المدد الآتية :

ج — مدة التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية او العسكرية .

ولما كان مفاد هذين النصين أن النصين أن القانون قد أورد حكمين مستقلين لكل منهما بحالهما في المادتين المذكورتين ، أحدهما يقرر ائتمنية افتراضية لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، وثانيهما يقرر حساب مدة التطوع أو التجنيد أو التكليف في حساب مدد الخدمة الكلية لأصحاب هذه المؤهلات ولغيرهم ، الأمر الذي لا يحول دون تطبيق النصين معاً على من يتولى فيه شروط تطبيقها ، دون حاجة محل لتطبيق أحدهما وحده يقبولة أنه الأكثر فائدة للعامل طالما أنه ليس في نصوص القانون ما يقتضى ذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز جمع حملة المؤهلات فوق المتوسطة بين الائتمنية الافتراضية المقررة بيقضى نص المادة (٥٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبين حساب مدة التطوع أو التجنيد أو التكليف في مدد خدمتهم الكلية المقررة بيقضى نص المادة ١٨ من ذات القانون .

(ملف ٤١١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١١/٣)

تكملة رقم (٢٩٩)

التي :

نص المادة الخامسة من قانون تصحيح نوضاع العاملين الحنيين على الاضافة مدة ائتمنية افتراضية في الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحملة الشهادات

الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة — المقصود من هذه الإقضية تعويض هؤلاء العاملين عن السنوات التي قضوها في الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة — لا شأن لهذه الإقضية الافتراضية بسن التصيين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين تنص على انه « يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على مؤهلات دراسية على النحو الآتى . . (ذ) الفئة (٣٦٠/٢٨٠) لحلة يزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » ..

ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على ان « يفصل حساب مدد الدراسة بالنسبة لشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابقة بمدد الدراسة المستجرة دون اجازات وتخصب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ولا يعتد باية مدد دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق أحكام الفترة السابقة ... الخ . . » .

ومن حيث ان المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « يشترط فبين يعين في إحدى الوظائف (٥) ألا تقل سنة عن ست عشرة ويثبت سنين العامل بشهادة ميلاده أو مستخرج رسمي من سجلات الأحوال المدنية الخ

ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، بشأن نظام موظفي الدولة على انه « يشترط تعيين معين في إحدى الوظائف : (٥) الا تقل سنه من ثمانى عشرة سنة ميلادية سواء كان تعيينه فى السلك الفنى العالى أو الادارى أو الفنى المتوسط أو الكتابى ، على أنه يجوز أن تقل سن المرشح لوظيفة درجة خامسة كتابية عن هذا الحد ولكن لا يجوز أن تكون أقل من ست عشرة سنة بآية حال الخ .

ومن حيث ان المشرع وهو فى مجال تقييم المؤهلات التى تملو المؤهلات المتوسطة ولا ترقى الى مرتبة المؤهلات العالية وهى ما اطلق عليها المؤهلات فوق المتوسطة حدد المستوى المالى لهذه المؤهلات من حيث الدرجة والمرتبة الذى يتقاضاه العاملون الحاصلون عليها فبمعنى هؤلاء العاملين الفئة الثامنة بأقدمية ثلاث سنوات وثلاث عداوات وذلك تمييزاً لهم من حلة المؤهلات المتوسطة المقرر تعيينهم فى الفئة الثامنة وحلته المؤهلات العليا المقرر تعيينهم فى الفئة السابعة وبالتالي فان المقصود بهذه الأقدمية الاعتبارية تعويض هؤلاء العاملين عن السنوات التى تضيوا فى الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة وتحديد المستوى المالى للمؤهل ومن ثم فلا شأن لهذه الأقدمية بمن التعيين .

ومن حيث انه لما كان العاملان المعروضة حالتها من حلة المؤهلات المتوسطة ثانوية عامة وثانوية صناعية ثم حصلوا بعد ذلك بالصحة المدنية على شهادة اتمام الدراسة بمرکز التدريب المهني التابع لقيادة القوات الجوية سنة ١٩٦٥ بعد دراسة متصلة مدتها ٢٤ شهرا وعينا ونقلنا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الدرجة الثامنة فى ١٩٦٥/٦/٢ بانه طبقا لنص المادتين الخامسة والسادسة من قانون الاصلاح الوظيفى رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ يتعين منحها اقدمية اعتبارية فى الدرجة الثامنة قدرها ثلاث سنوات ومن ثم ترجع اقدميتها فيها الى ١٩٦٢/٦/٢ وذلك بصرف النظر عن انتهاء لم يبلغها فى هذا التاريخ سن ١٨ سنة المقررة للتعيين طبقا

لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المسمى في التاريخ المحدد لارجاع
اقدميتهما في الدرجة التي مينا عليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية التي منح العاملين المعروضة
حالتهم بالاعتدالية المقررة لهما في الدرجة الثامنة وقدرها ثلاث
مستويات وتعا للاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك بغض
النظر من السن المقرر للتميين .

(ملف ٤٠/٥/٨٦ — جلسة ١٩/١٠/١٩٧٧)

قائمة رقم (٢٠٠)

المادة :

حسب مدة التجديد في اقدمية العامل طبقا لنص المادة (٦٣) من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — المماثل تاريخ التعميم. التعميم في تاريخ التعميم
المقرض الناشئ عن تطبيق هذا النص بحيث تبدأ من هذا التاريخ الآثار المترتبة
على تقلد الوظيفة العامة عدا ما كان منها مرتبطا بفترة العمل فعلا —
نتيجة ذلك ان المدة الافتراضية التي تضاف لصلة بعض المؤهلات عملا
بالحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصدر قانون تصحيح اوضاع العاملين
المحليين بالضرورة وللقطاع العام تصحيح من التاريخ الذي ترد اليه اقدمية
العامل .

ملخص التفسير :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية
يتضمن في المادة ٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عيّن
به أمشبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ على انه « يحتفظ للجنود

للمنصوص عليهم في المادة (٤) الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في النخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصارفها والهيئات الاعتبارية. العجالة بعد إتمامهم مدة الضبطة الإلزامية بشروط إيجاز ينبغي أن تمنحهم قد جربهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العجالة للتوظيف .

ومن حيث أن ضم مدة التجنيد أممالا لهذا النص يؤدي الى حساب أقدمية العامل في درجة بدء التعيين اعتبارا من بداية مدة التجنيد التي تم ضمها . ومن ثم ينبغي تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي الناشئ عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين وهو التاريخ الذي أرجعت اليه أقدمية العامل ، فبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة العجلة عدا ما كان منها مرتبطا ببيبايرة العمل . ميملا ، وعليه فانه اذا ما قرر المشرع اضافة مدة افتراضية من تاريخ التعيين وحده حسابها من التاريخ الذي ردت اليه أقدمية العامل .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين ينص في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى المالي والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالي :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(هـ) الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) : لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للمتوسطة على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

لأنها يضاف إلى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » وينص في المادة السابعة على أنه « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة الانتدبية الإضافية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين (٥) و (٦) من قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية .. » وينص في المادة الثامنة على أن (يعتبر حيلة المؤهلات العليا وحيلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلات الدراسة أو الدرجة المعادلة لها ، وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي أيها أقرب ... » .

ومن حيث أن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتنفيذ لنص المادة السابعة المشار إليها ينص في المادة الثالثة على أن « تعتمد الشهادات الدراسية والمؤهلات فوق المتوسطة التي ذكرها والتي يتم الحصول عليها بعد دراسة محتواها سنة دراسية تزيد على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة للتعيين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) بمرتب ١٩٢ جنيها سنوياً وبالقدنية افتراضية محتواها سنة ... (٤) دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة أثناء تبعية المعهد لوزارة التربية والتعليم .. » .

وتطبيقاً لما تقدم فإنه لما كان السيد / قد حصل على دبلوم السكرتارية نظام السنة الواحدة عام ١٩٥٩ وأرجعت أقدامه في درجة بداية تعيينه بوزارة التكوين إلى ١٩٦٠/٩/٥ يضم مدة تجنيده ، فإن هذا التاريخ هو الذي يتخذ أساساً لتسوية حالته وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. وقرار وزير التنمية الإدارية المشار إليها ، وعليه يجب أن تحسب السنة الافتراضية التي قرر القانون إضافتها له بناء على هذا الدبلوم اعتباراً من التاريخ المذكور ، وبذلك ترد أقدامه في بداية التعيين إلى ١٩٥٩/٩/٥ في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وبذلك من الطبيعي أن القول بغير ذلك

بمؤدى الى ان يصبح العاليل المجند فى مركز أسوأ من زميله الذى لم
يجند ، فيكون الالتحاق بالخدمة الوطنية سببا فى الاضرار بالمجند الامر
الذى يتعارض مع قصد المشرع المساواة بين المجندين وزملائهم الذين
يأتحقون بالخدمة الوطنية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى انه يتعين حساب مدة السنة الانتراضية المقررة لحملة بعلوم معهد
السكرتارية نظام السنة الواحدة الذى حصل عليه السيد /
من التاريخ الذى ردت اليه اقدميته بضم مدة التجنيد الى مدة خدمته أى من
١٩٦٠/٩/٥ لتكون اقدميته فى فئة بداية التمييز من ١٩٥٩/٩/٥ .

(ملف ٧٠٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

وفى ذات المعنى ملف ٤٩٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤

قائمة رقم (٢٠١)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين حساب مدة التجنيد فى المدة الكلية والاستفادة من
حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « فى تطبيق الجدول
الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر النسبية والاشراكات
وبمساعدى الصناع العاملين على عوالمات برلمانية لكل من المهتم

شماليين للفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية يعتبرون شغالين للفئة المذكورة. اعتباراً من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التمتين في إحدى الوظائف مسح ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثلاثة عشر .

ومن حيث أن هذا النص صريح في أن العامل غير المؤهل يعتبر في الفئة التاسعة من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التمتين في وظيفة مساعد صانع غائه لا يجوز الجمع بين حساب مدة التجنيد في المدة الكلية والاستفادة من حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ لأن حساب مدة التجنيد سيؤدي إلى اعتبار العامل في الفئة التاسعة، بعد سنتين من تاريخ لم يشغل فيه الوظيفة إذا كان تجنيده سابقاً على شغلها كما هو الحال في المسألة المعروضة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية العامل في الامتداد من أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

(ملك ٤٣٩/٣/٨٦ — جلسة ١٤٠/٦/١٩٧٨)

قاعدة وقسم (٣٠٣)

البيان :

أرجاع اقدمية العامل طبقاً لنص المادة (١٥) فقرة ثانية) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — بعد بمطالبة ترقية — أثبت أن العامل في هذه الحالة إذا حصل على ترقية أخرى طبقاً لأحكام ذلك القانون غائه لا يستحق الامتداد الدورية عن عام ١٩٧٦ عملاً بنص المادة (٢٠) فقرة ح) من مواد إصدار

القانون سالف الذكر اذا توافرت باقى الشروط المقررة لانطباق هذا النص .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرتقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فاذا كان العامل قد رقى في ترفيع لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرتقى اليها الى هذا التاريخ » وان المادة (٢) من مواد اصدار هذا القانون تنص على انه : « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق

.... (ح) استحقاق العلاوة المورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها » .

ومن حيث ان ارجاع الاقدمية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) المشار اليها هو بمثابة ترقية ، ومن ثم فان العامل الذى ترد اقدميته على مقتضاها ويحصل على ترقية اخرى بالتطبيق لاحكام ذلك القانون تسرى فيه ثنائه احكام المادة (٢ فقرة ح) من مواد الاصدار آتية الذكر ولا يستحق بالظلى العلاوة المورية من عام ١٩٧٦ اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة (٢ فقرة ح) من مواد اصدار قانون تصحيح لوضاع العاملين المشار اليه على العامل الذى ترد اقدميته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من ذلك القانون اذا توافرت باقى الشروط المقررة لانطباق هذا الحكم .

قامدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

خلو القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ من نص ينظم ترتيب
الأقدميات بين المرشحين لأحدى الفئات الوظيفية فى تاريخ واحد — الرجوع
لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لتتقرب هؤلاء المهملين
فى الدرجة السابقة لتحديد اسبقيتهم فى الدرجة الأخيرة — الأقدميات التى
رتبها قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
للمهملين نتيجة ترقية طبقا لأحكامه هى التى يعول عليها ويؤخذ بها
عند ترتيب أقدامهم فى الفئة الوظيفية المرشحة إليها — تطبيق — أرجاع
الأقدمية فى الفئة الثالثة الى تاريخ سابق على تاريخها يعتبر ترقية
صحيحة — أخلاها فى الاعتبار عند تحديد الأقدمية بين المرشحين للفئة الثانية .

ملخص الفتوى :

المادة (١٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
تنص على أن « يكون التعيين فى وظائف الإدارة العليا بقرار من رئيس
الجمهورية ويكون التعيين فى الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة .

وتعتبر الأقدمية فى كل فئة من الفئات التى يتضمنها المستوى
الواحد من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من
عامل فى فئة وظيفية واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلى :

(١) إذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على
إساس الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة » .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بإصدار قانون تصحيح أوضاع المهملين المدنيين بالمهملية والعلاج لهم

تنص على أنه : « لا يجوز الاستناد الى التقديمات التي يرتبها ذلك القانون الموافق للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به » .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون ».

وتسرى فيما لم يرد فيه نص القانون المرافق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه حسب الأحوال . »

ومن حيث انه لما كان العاملون المذكورون قد طبق بشأنهم حكم المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشاريه مما ادى الى تعديل في اقدمية ومرتب كل منهم بالفئة الثالثة كما طبق حكم المادة (١٧) على كل من المادة السادسة وبتت فرقتهم جميعا طبقا لنص تلك المادة الى الفئة الثانية في تاريخ وخذ هو ١٩٧٤/١٢/٣١ كما طبقت قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة السيد فرقى الى الفئة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ في ذات التاريخ .

ومن حيث أن هؤلاء العلّيلين قد رفقوا جميعا إلى الفئة الثمانية. في تاريخ واحد هو ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ولما كان لا يوجد نص في القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما ينظم ترتيب الأجنبيات في تلك الحالة فإنه يلزم الرجوع - بصريح النص - إلى أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم فإنه لا مناص من تعقب ترقية هؤلاء العلّيلين في الدرجة السابقة لتعديد أسبقيتهم في الدرجة الأخيرة نزولا على حكم المادة (١٢) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حث ان العاملين المذكورين قد عطلت اذميتاتهم جميعاً
بنتيجة التطبيق المبكر لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
(المادة (١٥) منه والجداول المرفقة به) فان تلك الاذميتات هي التي

يعمل عليها ويؤخذ بها عند ترتيب اقدميتهم بالفئة الثانية ، ذلك ان تعديل الاقدمية وفقا للمادة (١٥) يعد بمثابة ترقية من تاريخ معين وهذا ما اكده قرار التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ والذي قضى بان ارجاع الاقدمية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين ، يعتبر في حكم الترتيب الحتمية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة .

وعلى ذلك فان ارجاع الاقدمية في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق على تاريخها الاصلى يعتبر ترقية صحيحة تستقيم تدرج العلاوات ولا ينال ذلك الا اذا كانت الاقدمية الجديدة هي محل الاعتبار في المراكز القانونية للجديدة المكتسبة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعتبر هذه النسوية حتمية لا تتضمن اى طعن على القرارات الادارية بالمعنى المععارف عليه قانونا لانها لا تمس مراكزهم القانونية السابقة وانما تنشأ لهم مراكز قانونية جديدة بالفئة الثانية .

واذ ان اقدميات العاملين المذكورين في الفئة الثالثة بمعد تطبيق قانون تصحيح اوضاع العاملين بشأنهم قد اصبحت بالنسبة للسيد / . . . من ١٩٦٣/٤/١ والسيد . . . من ١٩٦٣/٧/١ والسيد . . . من ١٩٦٥/١٠/١ ، فمن ثم تتحدد اقدميتهم في الفئة الثانية على هذا الترتيب .

ومن حيث انه كان متى ذلك بذلك فانه لا سند قانوني لشكوي العاملين .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقيسي الفتوى والتشريع الى صحة ترتيب اقدميتهم المبروزة حالانهم في الفئة الثانية وفقا لادبياتهم في الفئة الثانية التي حصلوا عليها بالتطبيق للمادة (١٥) للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ، ومن ثم تكون شكوي السيد / . . . على غير اساس من القانون .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

اعتبار أرجاع الترقية طبقاً للمادة ٢/١٥ من القانون ١٩٧٥/١١ بمثابة ترقية .

ملخص النقوى :

تمت المحكمة الدستورية العليا في تفسيرها المقيّد بجدول المحكمة رقم ٨ في ٢١ من أوجاع الانتصبة في مثل هذه الحالة المعروضة يعتبر في حكم الترقية الفعلية ومن ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار إليها . ولما كان القرار التفسيري الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا هو قرار ملزم طبقاً لنص المادة ٤ من قانون إصدار المحكمة العليا رقم ٨ لسنة ٦٩ فإنه يكون واجب التطبيق .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد مداها السابقة الصادرة ببطء ١٩٧٧/١/١٢ . باعتبار أرجاع الانتصبة طبقاً لنص المادة ٢/١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالخدمة والقطاع التملك الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حكم الترقية الفعلية المنصوص عليها في المادة ١/١٥ . ومن ثم تخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ . من ذلك القانون ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

(ملف ٨٩ / ٢٢٩ - جلسة ١١/١/١٩٧٨)

قائمة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

العمال الذى يعود الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى ارض الوطن لا يحق له التوصل بالاقدمية الاعتبارية المتوخة له بمقتضى حكم المادة الاولى من هذا القانون الى الطعن على قرارات الترقية قبل العمل به فى ١٤/١٠/١٩٧١ — اساس ذلك حكم المادة الخامسة من القانون المشار اليه — سريان هذا الحكم على الترتيبات التى تمت قبل العمل بالقانون المشار اليه وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى ارض الوطن ينص فى المادة الاولى على ان يناد تعيين العامل الذى ، كان يعمل فى الحكومة او فى احدى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات او الوحدات الاقتصادية التابعة لها وهاجر الى الخارج ثم عاد الى ارض الوطن خلال سنة من تاريخ قبول استقالته بالجهة التى كان يعمل بها قبل هجرته حتى قدم طلبا بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ عودته وقانون المادة تعيين العامل فى وظيفة السابعة وفى الدرجة او الفئة المقررة لها مع الاحتفاظ له باقدميته فيها وبراى ما غائته من علاوات وتنص المادة الخامسة من القانون المذكور على انه لا يجوز للعامل الذى يعاد تعيينه طبقا لاحكام هذا القانون ، ان يطعن فى الترتيبات الصادرة قبل العمل به او خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته وقد ميل باحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٤/١٠/١٩٧١

وينص قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن قواعد الرسوب الوظيفي على ان ترفع الدرجات المالية للمسلمين المدنيين لوجحدات الجوائز الادراى للدولة والهيئات العامة التى تطبق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين امضوا فى درجاتهم حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ لا نقل عن المدة المحددة فى كل درجة من الدرجات التالية الى الدرجات التى تليها وحدد القرار خمس سنوات للترقية من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان قرار وزير الخزانة سالف الذكر بشأن الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي قد اقتصر على وضع قواعد لا تقرر حقا فى الترقية الى الدرجة الاعلى للموظف ويكتسب الموظف حقه فى الترقية الى الدرجة الاعلى بموجب — القرار الادارى الذى تصدره جهة الادارة المختصة لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بموجب قرار وزير الخزانة وعلى ذلك تعتبر الترقية التى تصدر بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي ترقية عادية ينبغي ان تراعى بشأنها احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وبغلا من الضوابط والقواعد الخاصة التى توردتها قواعد الترقية بنظام الرسوب الوظيفي . وعلى ذلك فكل الترقيات المبنية على قواعد نظام الترقية بالرسوب الوظيفي اساسها القرار الادارى الذى تصدره الجهة الادارية المختصة بالترقية ذلك ان الموظف لا يستبد حقه فى الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي من تلك القواعد مباشرة ومن ثم يقوم حقه فى الترقية وفقا لهذه القواعد من القرار الادارى الصادر بالتطبيق لاحكامها وقد اعيد تعيين المدعى فى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ فى الدرجة السادسة التى كان يشغلها عند الاستقالة وبإحدىته فيها التى ترجع الى ١٩٦٥/٢/٢٨ الا ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ يخطر صراحة فى المادة الخامسة فيه على الجبل الذى يعاد تعيينه وفقا لاحكام الطعن فى القرارات الادارية بالتبريقت الصادرة قبل العمل به او خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته ومتى كانت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١

هي ترقية عادية تتم باداء القرارات الادارية عن المدعى الذي انتهت خدمته بالاستقالة في ١٩٦٨/١/٢٢ واعيد تعيينه في الخدمة في ١٩٧٢/٥/٣ يمنع عليه الطعن في قرارات — الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي التي صدرت خلال فترة انتهاء خدمته بالاستقالة للهجرة قبل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ أو خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته ذلك ان الاصل منذ اعادة المادة تعيين الموظف طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ هو عدم حساب مدة الاستقالة في الانتدبية الا ان المشرع راعية منه لحالة الموظف المهاجر الذي يستقبل من الخدمة ثم يعود اليها بعد رجوعه الى أرض الوطن قضى بحساب مدة الاستقالة في الانتدبية نقضى في المادة الاولى من القانون المذكور على الاحتفاظ للعامل بالندبية في وظيفته المسابقة وفي الدرجة أو الفئة المقررة لها وبمراعاة ما غاثه من علاوات ولم يرتب — المشرع مدة الاستقالة المحسوبة في الانتدبية وحساب المرتب الاثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية وبالتالي لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون المذكور وهو الانتدبية في الوظيفة والدرجة أو الفئة المقررة لها وحساب المرتب بالعلاوات الدورية . وترتبا على ما تقدم لا يجوز نقولنا للموظف الصائد الى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التوصل بالانتدبية الاعتبارية للطعن في القرارات الادارية الصادرة بالترقية قبل العمل بالقانون المذكور في ١٩٧١/١٠/١٤ — أو خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون المذكور ومن ثم لا يكون للمدعى اصل حق في طلب الحكم باحقية في الترقية الى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ طبقا للقواعد الرسوب الوظيفي . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الاداري بهيئة استئنافية باحقية المدعى في — الترقية الى الدرجة الخامسة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب بالنقض ويرفض دعوى المدعى .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
بإلغاء — الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(تم طعن رقم ١١١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

مفاد الاقدمية الاعتبارية اعادة بناء حالة العامل بأثر رجعى في
الفترة التالية على منح هذه الاقدمية ، فاذا ما احتسب الاقدمية الاعتبارية
ولم تنتج من آثارها لافتقاد أحد شروط الترقية الأخرى فانها تعتبر قد اعتد بها .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ منح في المادة الثالثة منه العاملين المشار اليهم
الادمية اعتبارية قدرها سنتان في الدرجة التي كانوا يشغلونها في
١٩٧٤/١٢/٢١ اصلا او التي حصلوا عليها بالاصلاح الوظيفي واعتمد بهذه
الادمية عند تطبيق أحكام القانون عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية — هذا الحق الذي أنشأه القانون
المذكور بؤداة احتساب الادمية الاعتبارية وما يترتب عليها من آثار
تمثل في اعادة بناء حالة الموظف بأثر رجعى في الفترة التالية على منح
هذه الادمية ، بحيث يستحق كل ما كان مستحقا له حرم منه بسبب
عدم اكتمال النصاب القانوني أو باى سبب آخر — هذا البناء
الرجعى لحالة العامل يكون بالضرورة وفقا لاحكام القوانين السارية في
المجال الزمنى لهذا البناء بحيث يرقى وفقا للقواعد السارية في هذا
المجال وينتس شروط هذه القواعد ، أى أن العامل الذى مع حساب
الادمية الاعتبارية في شأنه لم يصبح مستوفيا لشروط الترقية في تاريخ

معين فائده لا يستحقها في هذا التاريخ — ذلك لا يمثل اهدار الاقدمية الاعتبارية لان المشرع اعتد بها في الترقيات وفقا لاحكام قواعد ثانوية سارية في حينها فاذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر واذا ما احتسبت ولم تنتج اثرها في هذه المرحلة الزمنية لانتقاد احد شروط الترقية التي لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية في هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

تصدت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع لمدى احقية بعض العاملين بالهيئة العامة لرفق مياة القاهرة الكبرى في الترقية للفتة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالاتهم . وقد خلصت الجمعية العمومية الى انه من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي تنص على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » وتنص المادة السابعة من القرار رقم ٧٣٩ المشار اليه بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ على انه « بالنسبة لشاغلى الفئات ٦٨٤ — ١٤٤٠ الى الدرجة الثالثة) فانه لكه جهة النظر في ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة ويشترط تطبيق الاحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتمام مثل هذه الترقية مع ضرورة مراعاة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ الدرجة الثالثة كشرط للترقية الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وهو ثلاث سنوات طبقا لما هو وارد بالجدول رقم ٣١ المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان تكون الترقية في موعد موحد هو ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

ونص القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الإشارة بشأن اخذ
تعديل على قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ « تضاف الى مواد
القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة
١٩٧٣ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - المادة التالية :
م ٣ مكرر : ١٩٧٤ المدة المحددة بالمادة ١ وتتم ترقيتهم ايضا اعتبارا من
١٩٧٣/١٢/٣١ » ومن حيث أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج
الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة
الثالثة منه المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - على أن « يمنح حلة
المؤهلات العالية أربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة أو
ما يعادلها الموجودين بالخبرة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها
بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي
كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ

ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفترة
السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق
قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب
التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦
وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٢ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ :
قد منح المادة الثالثة منه العاملين اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في
الدرجة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ اصلا أو التي حصلوا
عليها بصلاح الوظيفي ، واعتد بهذه الاقدمية عند تطبيق احكام القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية وهذا الحق الذي انشأه
القانون المذكور مؤداة احتساب الاقدمية الاعتبارية وما يترتب عليها من
اثار هي اعادة بناء الموظف بأثر رجعي في الفترة التالية على منح هذه الاقدمية
حيث يستحق كل ما كان مستحقا له وحرم منه بسبب عدم اكتمال النصيب

القانونى أو باى سبب آخر ، وهذا البناء الرسمى لحالة العامل يكون بالضرورة وفقا لاحكام القوانين السارية فى المجال الزمنى لهذا البناء بحيث يرمى وفقا للقواعد السارية فى هذا المجال وينفس شروط هذه القواعد اى بمعنى ان العامل ومع احتساب الاقدمية الاعتبارية فى شأنه . ثم يكن مستوفيا للترقية بشروطها فى تاريخ معين فانه لا يستحقها فى هذا التاريخ ، ولا يمثل ذلك اهدارا لقيمة الاقدمية الاعتبارية لان المشرع اعتد بها فى الترقيات وفقا لاحكام وقواعد قانونية سارية فى حينها ، فلذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر ، واذا ما احتسبت ولم تنتج اثرها فى هذه المرحلة الزمنية لانقضاء احد شروط الترقية التى لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية فى هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة يبين انه يلزم لترقية العاملين المعروضة حالتهم للدرجة الثانية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ توافر الشرطين اولهما وجود فئات ثانية خالية بموازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وثانيها اكتمال النصاب الزمنى للترقية لهذه الفئة وهو قضاء ثلاث سنوات فى الفئة الثالثة تكتمل فى ١٩٧٤/٣/١ وفقا لاحكام القرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشر اليه والبادى ان مرجع عدم ترقيةهم فى هذا التاريخ هو عدم توافر الشرط الثانى والمتعلق بقضاء المدة البينية اللازمة للترقية وقد اكتمل هذا لشرط باحتساب الاقدمية الاعتبارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فضلا عن أن وجود فئات ثانية خالية بموازنة الجهة المذكورة لم يكن متوافرا ايضا فى حتم اذ لم يكن موجودا بموازنة هذه الجهة سوى ثلاث فئات خالية رقى عليها ثلاث عاملين فى هذا التاريخ من استوفى منهم الشروط القانونية للترقية ولم يعد هناك درجات خالية بعد ذلك .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان العاملين المعروضة حالتهم رغم الاعتداد بالادمية الاعتبارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يستحقون الترقية الثانية فى ١٩٤/١٢/٣١ لعدم وجود فئات ثانية خالية فى هذا التاريخ بموازنة الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية العاملين المعروضة حالتهم للفئة الثانية وفقا للتنصيص السابق بيانه .

(ملف ٦١٨/٣/٨٦ — جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

نص المادة ٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين الخدميين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار حملة بعض المؤهلات الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لهم الدراسي او في الدرجة المصانلة لها تلك اعتبارا من تاريخ التعين او من تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة قانونا — تحديدا القديمة الصال طبقا لهذا النص مقيد بمرعاة تاريخ ترشيح زميله في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الفرجين .

ملخص الفتوى :

ان العاملة حاصلة على دبلوم المدارس الثانوية الفجارية في عام ١٩٧٢ ، ثم التحقت بخدمة مستشفيات جامعة الاسكندرية بالشهادة الاعدادية بوظيفة من الفئة العاشرة وذلك اعتبارا من ١٩٧٣/٤/٢٥ ، وطبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين الخدميين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قامت ادارة المستشفيات بتسوية حالة المذكورة بالتطبيق للمادة الرابعة من هذا القانون ، وذلك بوضعها على الدرجة الثامنة الكتابية المقررة

لئولها الأعلى وهو دبلوم المدارس الثانوية التجنارية اعتباراً من ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون ، غير أن هذه العاملة اعترضت على تحديد أقدمتها على هذا النحو وطالبت بردها الى تاريخ دخولها الخدمة في ١٩٧٣/٤/٢٥ بالتطبيق لحكم المادة الائمة من القانون. المشار اليه ، الا أن ادارة المستشفيات ترى أن تحديد أقدمتها على النحو المطلوب سيجعلها في وضع أفضل من العاملة الحاصلة على ذات المؤهل قبلها في عام ١٩٧١ والتي عينت بالدرجة الثامنة الكتبية وتحددت أقدمتها في هذه الدرجة في ١٩٦٤/٦/١ وهو تاريخ صدور قرارات لجنة القوى العاملة بالتطبيق للقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام بينما لم تقرر قرارات من لجنة القوى العاملة بترشيح خريجي المدارس الثانوية التجارية عام ١٩٧٢ من زملاء العاملة المروضة حالتها .

وقد مرر هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في السادس والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٧٧ فاستجاب لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة أو المؤسسات العامة والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يجوز تعيين ... الحاصلين على المؤهلات الثانوية الفنية التي تحدّد بقرار من اللجنة التوزارية للخدمات ... دون إجراء الامتحان أو الاختبار المنصوص عليه في القوانين لمفسار اليها ... » كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد أقدمات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعيين طبقاً للمادة (١) من هذا القانون من تاريخ الترشيح » وأن المادة (٥) من قانون توضيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر

بالتأنيوت رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى المالي والاقتصادية
للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(١)

(ب) الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم
الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام
الدراسة الإعدادية . . « وتنص المادة (٧) منه على أنه « مع مراعاة أحكام
المادة (١٢) من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار
إليها مع بيان مستواها المالي . . . وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها
في المادتين ٦٤ هـ ٦٥ . . « كما تنص المادة (٨) منه على أن « يعتبر حملة المؤهلات
العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودين
في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسي أو
في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول
على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج
طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخرجين من حملة
المؤهلات الدراسية . . . » .

ومفاد ما تقدم أن تحديد اقدمية العوامل الموجودة في الخدمة في تاريخ
نشر هذا القانون وفقا لنص المادة (٨) منه وذلك سواء بردها الى تاريخ
تعيينه أو الى تاريخ حصوله على المؤهل أى التاريخين أقرب انما يكون
بمراعاة تاريخ ترشيح زميله في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين
المنظمة لتعيين الخرجين من حملة المؤهلات الدراسية ، وذلك هو ما يتفق
مع ظاهر النص وتعليه الحكمة التي تغياها الشارع منه وهى حسبما
كشفت منه المذكرة الإيضاحية « حتى لا يسبق من تسوى حالته طبقا
للادة الثابتة زميله المعين من طريق القوى العاملة » .

ومن حيث أنه بالتطبيق ما تقدم على العاملة المعرض حلتها فإن
زملاءها في دفعة التخرج لم يكونوا في تاريخ نشر القانون المشار اليه

قد رشحوا للعمل ونفا للقواعد المنظمة لتعيين الخرجين من حملة المؤهلات الدراسية سالفة الذكر ، ومن ثم يكون قد تخلف في حقها مناط انطاق حكم المادة الثامنة من ذلك القانون وتكون تسوية حالتها برد اقتديتها الى تاريخ نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ قد وضع مخالفا لهذا الحكم ويتمين سحب قرار التسوية المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية المعروض حالتها في الامادة من حكم المادة الثامنة من قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم يتمين سحب قرار التسوية برد اقتديتها الى ١٠/٥/١٩٧٥ .

(ملف ٦٩٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل الثامن

أثر ماقية

الفرع الأول

تدرج المرتب على اثر الترقية

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الترقيات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تميزت بقواعد استثنائية خاصة تفادى تلك الواردة بقانونى العاملين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ — لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما ان الترقيات تتم فى نطاق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكامه — من هذه القواعد ما نصت عليه الفقرة (و) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه — اثر ذلك — تدرج مرتبات من يرقى لثالث او رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز الفئة الأخيرة التى يرقى اليها العامل بكثر من علاوة دورية واحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام حظرت ترقية العامل طبقا لاحكامه لاكثر من منتين وظيفتين ، وقررت المادة الرابعة

العمل بإحكام الترتيبات والمسد الكلية الواردة في الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون لمدة عام تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ — تاريخ العمل به — وتنتهى في ١٩٧٥/١٢/٣١ وقضت المادة (١٥) من القانون بترقية من يضى المدد الكلية المبينة بالجدول المرفقة اعتبارا من أول الشهر التالى لاكمالها .

ونصت لمادة (١٦) من هذا القانون على أن « تخضع الترتيبات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد — ١ —
ب — ج — د — تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العايل بداية مربوط الفئة لوظيفية التالية التى يستحق الترقية اليها كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا يتجاوز المسال بداية مربوط الفئة التى يرقى اليها أكثر من علاوة دورية واحدة .

وقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ومد العمل بإحكام النصلين الثالث والرابع المشار اليهما لمدة عام آخر ينتهى في ١٩٧٦/١٢/٣١ وبذلك افسح المجال امام المسالين للترقية الى فئتين أخريتين خلال العام المالى ١٩٧٦ .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لم يستبعد هاتين الترتيبتين من الخضوع للقواعد الواردة بالفقرة (د) من المادة (١٦) سالفة البيان فان تدرج مرتباته من يرقى لثالث أو رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز بداية الفئة الأخيرة التى يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، يؤكد ذلك ان نص تلك الفقرة جاء عابا مطلقا فيها يتعلق بمن يرقى لاكثر من فئة ولم يقتصر على من يرقى الى فئتين ، ومن ثم تتقيد الترتيبات التى تتم لثالث أو رابع فئة بعدم تجاوز ربط الفئة الأخيرة بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ولما كانت الترتيبات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة

١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد تميزت بقواعد استثنائية خاصة تغاير تلك الواردة — بقانونى العاملين رقمى ٨٥ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ فانه لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما ان الترتيبات تتم فى نطاق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكامه ومن ثم فانه لايجوز اعمال ما جاء بالبند السادس ، من الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه لتعارضه مع حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة (د) من المادة (١٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على من يرتقى طبقا لاحكام هذا القانون. لثالث او رابع مثله .

(ملف ٨٣١/٤/٨٦ — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ ، و ملف ٢٠٨/١/٨٦ —
جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

تفسير المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبيان مجال تطبيقها — والتسوية القانونية والعلاوات الدورية المستحقة للمرتقنين ،
بالطبيق لها .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يرتقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ او السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حملة المؤهلات — العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٥) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم فى هذا التاريخ الشروط.

الآتية فلذا ما رقى العامل طبقا لهذه المادة فإن هذه الترقية تكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ أو اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ بحسب الاحوال ، وليس من شك في أن الترقية هنا لا يمكن أن تزيد في الفئة الثالثة الى ما قبل أي من هذين التاريخين وبالتالي فإن تدرج مرتب المستفيد منها بترقية الى الفئة الثانية انها يبدأ من التاريخ الذي رقى اليها فيه . كما تخضع هذه الترقية للقيود المنصوص عليها في المادة ١٦ اذا حصل عليها العامل بعد ترقيته بالدرجة الثالثة ترقية نظلية أو حثية بارجاع اقدميته فيها .

ويتطبق ذلك على الوثائق الواردة في الاوراق فإن الترقية الى الفئة الثانية بالنسبة للطاعن كانت في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يتصور ان يتم بعدها تدرج في الراتب ليصل الى أول مربوط (١٢٠٠ / ١٨٠٠) ذلك انه لما كان ارجاع الاقدمية في الثالثة هو بمثابة ترقية حثية ، فانه لا يجوز طبقا لاحكام الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار اليها انه يتجاوز بداية مربوط الفئة التي رقى اليها للمرة الثانية بأكثر من علاوة دورية واحدة وهو الامر الذي طبقته بحق الجهة الادارية حين وصلت براتبه البالغ ٧٣ جنيها اعمالا للتسوية التي اجرتها له الفئة الثالثة اليها اعتبارا من ١٩٦٠/١١/١ وصلت به الى ٧٨ جنيها في ١٩٧٥/١/١ بعد ترقيته الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بما لا يتجاوز قيمة علاوة واحدة من علاوات الفئة المرتقى اليها ثم يخضع بعد ذلك للقيود الواردة بالمادة الثانية من مواد اصدار القانون فيما يتعلق بصرف علاوة الدورية التالية .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

يتعين تدرج مرتب من يرقى لثالث ورابع فئة مع التقيد بعدم تجاوز

بداية ربط الفئة الأخيرة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة واحدة - أساس ذلك - أن الترقّيات التي تتم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ - قد ميزها المشرع بواعد خاصة استثنائية - عدم جواز أعمال ما جاء بالمادة السادسة من كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن تدرج مرتبات العاملين المرقين لثالث ورابع فئة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حظرت ترقية العامل طبقاً لأحكامه لأكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة ، وأن المادة الرابعة من مواد الإصدار قضت بأعمال أحكام الترقّيات والمحدد الكلية الواردة في الفصلين الثالث والرابع من القانون لمدة عام يبدأ من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل به وينتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولقد قضت المادة ١٥ من القانون بترقية من يمضي المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة به اعتباراً من أول الشهر التالي لاكمالها ، ونصت المادة ١٦ منه على أن « تخفّض الترقّيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة حورية واحدة)

ولقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وقد عمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع المشار إليهما لمدة عام آخر ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبذلك انسخ المجال أمام العاملين للترقية إلى

فئتين أخريتين واذ لم يستبعد القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ هـ
الترقيتين من الخضوع لقواعد التدرج الواردة بالفقرة (د) من المادة
١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين تدرج مرتب من يرقى لثلاث
ورابع فئة مع التقيد بعدم تجاوز بداية ربط الفئة الأخيرة التي يرقى إليها
بأكثر من ملاوة واحدة أمهالا للنص المطلق لتلك الفقرة .

ولما كانت الترقيات التي تتم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ تميزها المشرع بقواعد استثنائية خاصة تغاير تلك الواردة بقانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإنه لا يجوز استبعاد
تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما أن الترقيات
تتم في نطاق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لهبة ، ومن ثم
لا يجوز أمهال ما جاء بالمادة السادسة من كتاب الجهاز المركزي
لتنظيم والإدارة رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى
تأييد فتاها الصادرة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وصحة التدرج
الذي تضمنته الشويات التي أجريت للعاملين بهيئة السلك الحديدية
وبقا لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٨٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

أن المشرع اعتمد في تحديد المرتب وفقا لأحكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بما هو مستحق للعامل في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نكح
القانون وليس من تاريخ أعمال أحكام القانون — اثر ذلك — اتخاذ
هذا المرتب أساسا عند تحديد الزيادة التي ترقبت على الاسوية طبقا
للقانون وعند تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد الإصدار .

تطبيق - عدم استحقاق الجاهل الملاوة الدورية المقررة عن عام ١٩٧٦ لنا
الرقم الى اكثر من فئة وظيفية واجيدة وزاد مرتبه المستحق في ١٠/٥/١٩٧٥
بمقدار علاوتين جورتين من علاوات الفئة المرقى اليها .

بالخصم القنوي :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضع المبالغين
المدنيين بالحكومة والقطاع الملم نشر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ ونص
قانون اصداره في المادة الثانية على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق
احكام القانون المرافق ... » .

(ج) تخفيض الفئة المالية او تخفيض المرتب المستحق للمعامل في
تاريخ نشر هذا القانون .

(ح) استحقاق الملاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى ارفع
من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة
في مرتبه ما يجاوز علاوتين جورتين على الاجل بين علاوات الفئة التي يرقى
اليها » .

كما نص في المادة التاسعة على ان « ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويحمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومما ذكره انه ولئن كان المشرع قد قضى باعمال احكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، الا انه امتد في تحديد
المرتب الذي تعلق به التسوية وفقا لاحكام هذا القانون بما هو مستحق
للمعامل في ١٠/٥/١٩٧٥ - تاريخ نشر القانون - وذلك بان حظر المناس
بهذا المرتب .

ومن ثم فلهذا يتعين اتخاذ هذا المرتب اسلما عند تحديد الزيادة
التي ترسبت على التسوية طبقا لهذا القانون ، عند تطبيق حكم الفقرة
(ا ح) من المادة الثانية من موند لصداره . فلا يستحق الجاهل الملاوة
(م ٩١ - ج ١٦) .

المقررة من عام ١٩٧٦ ، وذلك اذا رقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة ،
وزاد مرتبه المستحق في ١٠/٥/١٩٧٥ بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات
الفئة المرقى اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الاعتماد
بتاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار الزيادة التي
تطرا على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته ونفا لاحكامه .

(ملف ٣٢٤/١/٨٦ - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على تدرج العلاوات ان
يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العامل
بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها - المراد
بتدرج المرقى بالعلاوات الدورية فحسب دون زيادة المرتب بعلاوات
الترقية .

ملخص الفتوى :

ان احد العاملين الشاغلين للفئة الرابعة ، بلغ مرتبه في ١/١/١٩٧٥
مبلغ ٧٤ جنيهاً و ٣٠٠ مليساً ، وتطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
جاءت تربيته الى الفئة الثالثة اعتباراً من ١/٧/١٩٧٥ ، وقد أفتت ادارة
الفتوى لرئاسة الجمهورية بعدم استحقاقية علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ .
وقد ابدت جهة الادارة ان العامل المرقى في مثل هذه الحالة لا يحصل على

أية زيادة في مرتبه في حين انه كان يستحق علاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٦ في حالة عدم ترقيته ، وهو ما يوقع غبنا ببركر الملل المرقى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ حيث استبين لها أن المادة ١٦ من قانون الاصلاح الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تخضع الترقيات الحثية المنصوص عليها في المادة السابقة لقواعد منها :

.....

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل مربوط الفئة الوطنية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها » .

وحيث أن مقتضى نص الفقرة (د) المذكورة ، أن المراد بتدرج المرقى بالعلاوات هو التدرج بالعلاوات الدورية فحسب ، على اعتبار أن علاوة الترقية لا تحدث تدرجا على النحو المترتب على العلاوات الدورية . الامر الذي يفيد أن القيد الوارد بالمادة ١٦ (د) انها يشمل التدرج بالعلاوات الدورية ، دون زيادة المرتب بعلاوة الترقية ، تلك العلاوة التي تدخل في تحديد مقدار مرتب العامل عند ترقيته ، لا في تدرجه الدوري بالعلاوات .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق العامل المروضة جالته لعلاوة الترقية عند الترقية الى الفئة الثالثة لاحكام قانون الاصلاح الوظيفي ، ولو جاوز بها بداية مربوط الفئة التالية للفئة المرقى اليها .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - تقريره لقواعد خاصة لتفريعات العاملين الذين يستوفون الحد الكلي المحددة بالجداول المرفقة بهذا القانون. وتدرج مرتباتهم بالملوات الدورية وذلك في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٢١ حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ - أثر ذلك أنه إذا بلغ مرتب العامل الحد الأعلى لما يتيحه تلك القواعد فإنه لا يستحق علاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٥ -

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الثانية من مواد إصداره على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

..... (د) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل. في تاريخ نشر هذا القانون » وأن المادة الرابعة من هذه المواد تنص على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .. » كما أن المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار إليه تنص على أن « يعتبر من المقضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى الحد الكلي المحددة بالجداول المرفقة برئي في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .. » والمادة ١٦ منه تنص على أن « تخضع الترفيعات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

..... (د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوطنية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة » .

وبين مما تقدم أن المشرع قد وضع قواعد خاصة لترقيات العاملين الذين يستوفون الحد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بالقانون المشار إليه ولتدرج مرتبتهم بالعلاوات الدورية وذلك في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ١٦ فقرة (د) من أنه تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التالية للفئة التي يرقى إليها كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، ومن ثم فإن ما ينتهي إليه التدرج مرتب العامل وفقاً للتحديد المبسلف بيانه في أي من الصورتين المتقدمتين يظل مجدياً طوال الفترة المشار إليها ، وعلى ذلك فإن العامل الذي يبلغ مرتبه بالتطبيق لطلب القامدة الحد اعلى لتدرج المرتب لا يحق له المطالبة بعلاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٥ ولا يؤثر في ذلك جسيبها في مرتبه في التاريخ المتقدم أي في تاريخ سابق طبقاً لاحكامه مقيدة بالأ يقل مرتب العامل وفقاً لها مما كان مستحقاً على صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/٢٦ طالاً أن أية تسوية أية تسوية طبقاً لاحكامه مقيدة بالأ يقل مرتب العامل وفقاً لها مما كان مستحقاً له في ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر ذلك القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العاملين المشتر اليهم في المطالبة بالعلاوة الدورية لعام ١٩٧٥ .

الفرع الثاني علاوة بسبب الترقية

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشترط لافادة العامل بمنحه العلاوتين الإضافيتين المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ شرطان : ١ - أن يكون مرتب العامل قد بلغ نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ، ٢ - ألا يكون العامل مستحقا للترقية الى المستوى الأعلى - مقتضى تطبيق الشرط الثاني ألا يرقى العامل قبل حلول موعد أى من العلاوتين - المقصود بموعد العلاوة الدورية في تطبيق نص المادة ٢٢ هو اول يناير المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - ترقية العامل الى مستوى أعلى قبل مضي عامين على استحقاقه العلاوة الأولى يؤدي الى عدم استحقاقه العلاوة الثانية - أساس ذلك : تخلف شرط عدم الترقية للمستوى الأعلى .

ملخص الفتوى :

ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٢٢ على أنه « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وذلك على الوجه الآتى :

(١) الملاوة الاولى في الموعد المحدد لاستحقاق الملاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهلية ربط الفئة .

(ب) الملاوة الثالثة بعد قضاء سنتين من تاريخ استحقاق الملاوة الاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة في (١ ، ب) في حالة وجود مانع قانوني من الترقية أو منح الملاوة من تاريخ زوال المانع المذكور .

وتزاد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق الملاوتين الاضافيتين في تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين الملاوتين .

وينص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ١٨ على انه « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر ١٠٠٠٠ في المواعيد الآتية :

في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح الملاوة السابقة

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

(ج) في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة » .

وتنص المادة ٨٥ على انه « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤] بامداد قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لئلاهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون ١٠٠

ويمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه انعلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لئلاهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون » .

وجاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه رعاية
حالة العاملين الذين تبلغ مرتباتهم نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى
ولا يستحقون الترقية إلى المستوى الأعلى نصت المادة (٢٣) على منح
هؤلاء العاملين علاوتين إضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التي يشغلونها
نخصينا لحالتهم وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع الواردة في تلك
المادة ، وتصرف لمن انقضت عليه أربعة سنوات منذ بلغ مرتبه نهاية المستوى
قيمة العلاوتين المذكورتين » .

ومن حيث أنه طبقاً لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المشار إليه فإن استحقاق العلاوتين الإضافيتين في ٣١/١٢/١٩٧٤ منوط
بأن يتوافر في العامل في هذا التاريخ شرطان :

١ — أن يكون مرتب العامل قد بلغ نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية
المستوى .

٢ — أن يكون العامل مستحقاً الترقية إلى المستوى الأعلى وهذا
الشرط يتضمن ألا يرقى قبل حلول موعد أي من العلاوتين .

فإذا توافر الشرطان استحق العامل العلاوة المنصوص عليها
في المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في يوم استحقاق العلاوة
الدورية فيستحق العلاوة الأولى في يناير التالي لمضي سنتين من تاريخ
تبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة في نهاية المستوى ويستحق العلاوة الثانية
في يناير التالي لمضي سنتين على استحقاقه للعلاوة الأولى .

نؤمن حيث أنه لا يجوز في هذا الصدد القول بمرتين الميعاد الخاص
الذي ورد بالحكم الوقي المنصوص عليه بالمادة (٨٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بنظام العاملين المخطئين . ذلك لأن الحكم الذي جاء بهذه المادة تضمن
ميعاداً لصرف العلاوة التي كانت تستحقه طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ بنظام العاملين المخطئين الملقى ، ولا شأن لهذا الحكم بالعلاوات التي
قد تستحق طبقاً لأي قانون آخر يصدر مستقبلاً .

وبمن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن التصود بموعد الخلاوة المورية في تطبيق نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الموعد الاصلى المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو اول يناير .

ولما كان العامل في الحالة المفروضة قد بلغ نهاية ريب الفنة الثانية بالمستوى الاول (١٢٠ جنيتها شهريا) في ١٩٧١/٥/١ فإنه يستحق الخلاوة الاولى طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في يناير التالى لمضى سنتين على بلوغه نهاية الربط أى في ١٩٧٤/١/١ ولما كان قد رقى الى مدى عام بمستوى الادارة العليا (١٢٠٠ — ١٨٠٠) في ١٩٧٥/٧/١٢ قبل مضى عامين على استحقاقه الخلاوة الاولى فإنه لا يستحق الخلاوة الثانية التى كان من المفروض ان يحصل عليها في ١٩٧٦/١/٩١ بعد سنتين من استحقاقه للخلاوة الاولى لتخلف شرط عدم الترقية الاعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / للخلاوة الاولى المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الخدميين في ١٩٧٤/١/١ ، وعدم استحقاقه للخلاوة الثانية المنصوص عليها في هذه المادة .

(تلى ٧٤٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٦/١)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

ترقية أحد العاملين الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ ترقية وجوبية بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — منه خلاوة اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ — عدم تصاريح ذلك من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الزاوي بالقوة (ر) بعد تعديلها

بالمقتضى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على هذه الحالة — استحقاق العلاوة المشترط
عليها بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تقرر منح العامل
المرقى علاوة ترقية تتمثل في بداية الفئة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها
أيهما أكبر من أول الشهر التالي لصدور قرار الترقية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة الثانية فإن العامل المعروضة فيها
قد استوفى الشروط المطلوبة للترقية إلى الفئة الثانية ترقية وجوبية
فهو حاصل على مؤهل عال وقضى بالخدمة ٢٤ سنة حتى ١٤/٨/١٩٧٥
وحصل على ثلاثة تقارير بتقدير ممتاز في السنة التي رقى فيها والسنتين
السابقتين عليها وجاوز مرتبه بداية ربط الفئة الثانية ومن ثم تكون ترقية
لهذه الفئة اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٥ ترقية سليمة ومطبقة نعتون .
وفيما يتعلق بالعلاوة التي منحت له اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ فقد كانت
الفترة (ز) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تحظر صرف أية مروق
مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ إلا اعتباراً
من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية . وجاء بالتعديل الذي عمل
به اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
فحصر الحظر على الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) وحدها .
وتبعاً لذلك فإن العلاوة التي منحت له في ١/١/١٩٧٦ لا تتعارض مع أحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الوارد بالفقرة (ز)
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على الترقيات المترتبة على
تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قضت بأن يسرى فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال .

فانه وقد خلت أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من نص يحدد تاريخ استحقاق الأثار المالية المترتبة على الترقية للفئة الثانية بتعين الرجوع إلى القواعد العامة التي تضمنتها المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ منح العاملين المدنيين بالدولة لتحديد هذا التاريخ وذلك المادة تقرر منح العامل المرقى علاوة ترقية تتمثل في بداية الفئة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيها أكبر وذلك أول الشهر التالي لصدور قرار الترقية . لذلك فانه لما كان العامل في هذه الحالة قد رقى إلى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ وكان مرتبه متجاوزا لبداية مربوط الفئة الثانية فانه يستحق علاوة ترقية تتمثل في علاوة من علاوات الفئة الثانية من أول يناير سنة ١٩٧٦ أول الشهر التالي لتاريخ ترقيته وبالتالي فان الإدارة تكون قد أصابت حكم القانون بمنحه تلك العلاوة في هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولا : أن خلوهم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة ثانوية يعد من المؤهلات فوق المتوسطة . وبالتالي يتعين سحب الترقية للفئة الثانية التي منحت للعامل في الحالة الأولى لعدم انتهاء المدة الكافية اللازمة لترقية حملة هذه المؤهلات للفئة الثانية بالتطبيق للمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : صحة الترقية للفئة الثانية التي منحت للعامل الحاصل عنى بكالوريوس الهندسة في الحالة الثانية واستحقاقه علاوة الترقية . من ١٩٧٦/١/١ .

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

نص المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة واحدة أو من يستحق لأكثر من فئة مع بيان الحد الأقصى للتدرج في الحاليتين — المقصود بذلك ، العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ نتيجة ذلك : أن العلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٥ لا يشملها هذا الحد الأقصى .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية — من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « لا يجوز أن يتزقَّب على تطبيق أحكام المرافق :

(ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرتقى إلى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق إذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرتقى إليها . » .

وتنص المادة الرابعة من هذه المواد على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » .

كما تنص المادة ٩ منها على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على
أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العمال الموجودين بالخدمة إحدى المدد
الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك .
اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

لذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور .
ترجع اقدميته في الفئة المرتى اليها الى هذا التاريخ » .

وتنص المادة ١٦ منه على أن تخضع الترقية الحتمية المنصوص
عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية ... (د) تدرج العلاوات لمن يستحق
الترقية لفئة واحدة في الفئة المرتى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية
مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها كما تدرج
العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل
بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيث أن المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة
واحدة أو من يستحق الترقية لأكثر من فئة لم يثبت الحد الأقصى للتدرج
في العمال .

وحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى ينص
الى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سابق على القاعد القانونية
التي أنشأت المركز القانوني أو عدلته في الماضي فالعامل الذي يرقى الى فئة
وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي أنشأ له الحق
في هذه الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه فعلاً منذ هذا التاريخ شأنه في
ذلك شأن من رقى اليها في حينه ومن أجل ذلك يتم تدرج مرتبه بالعلاوات
التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل .

بالتقانون اما العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف اليها هذا لحلول لانها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلية والتي لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية — في مفهوم هذا القانون .

وحيث ان الاصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها اما الحرمان من العلاوة فهو استثناء يرد على هذا الاصل ولا يكون الا بمنص ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث ان نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بترج العلاوات لمن يرقى طبقا لنص المادة (١٥) الى الحد الاقصى الذي اشارت اليه — وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى الى فئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط لمن يرقى لاكثر من فئة واحدة — مقصود به العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالتقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣/١٩٧٤ .

ومن حيث ان علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور فمن ثم فان الحد الاقصى لترج العلاوات الذي نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها ولا يغير من ذلك القول بان المشرع قصد من القيد الوارد بالمادة ١٦/د تجريد المرتبات خلال فترة تطبيق هذا القانون أو القول بان هذا القيد يتحدد بالنطاق الزمني لاصال احكام القانون لا حجة في ذلك لان المشرع قصد من المادة ١٦ فقرة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي ومما يدل على ذلك انه عندما قصد الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيقه في المستقبل نص على ذلك مراعاة في المادة ٢/د العلاوات لمن يستحق الترقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيث ان المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة واحدة أو من يستحق الترقية لاكثر من فئة ثم بينت الحد الاقصى للتدرج في الحالتين .

وحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى ينصرف إلى العلاوات التي استحققت فعلا في تاريخ سابق على القاعدة القانونية التي أنشأت المركز القانوني أو مدلته في الماضي فالعامل الذي يرقى إلى فئة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي أنشأ له الحق في ذلك شأن من رقى إليها في حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالعلاوات التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون أما العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ فلا يقصر إليها هذا الملل لأنها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلية والتي لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية — في مفهوم هذا القانون ..

وحيث أن الأصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها أما الحرمان من العلاوة فهو استثناء يرد على هذا الأصل ولا يكون إلا بنص ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى طبقا لنص المادة (١٥) إلى الحد الأقصى الذي أشارت إليه — وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى إلى فئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط لمن يرقى لأكثر من فئة واحدة — يقصد العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور فمن ثم فإن الحد الأقصى لتدرج العلاوات الذي نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من القيد الوارد بالمادة ١٦/د تجسيد المرتبات خلال فترة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا القيد يحدد بالنطاق الزمني لأعمال أحكام القانون لا حجة في ذلك لأن المشرع قصد من المادة ١٦ فقرة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي وما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيقه في المستقبل نص على ذلك صراحة في المادة ٢/د

ز. ح ، ط من مواد الاصدار كما ان صياغة هذا النص في انطباق احكامه على الماضي وليس بها او بنصوص القانون الأخرى ما يفيد صراحة او ضمنا ان المشرع قصد الى حرمان العاملين المستفيدين من احكامه او طوائف معينة منهم من العلاوات التي تستحق في الفترة المحددة لسريانه كما انه لا محل للاستشهاد في هذا الخصوص بنص المادة ٢/ج من مواين الاصدار لان هذه الفترة صريحة في نص الحرمان على العلاوة المستحقة في سنة ١٩٧٦ عند توافر شروط تطبيقها ولو كانت نية المشرع قد اتجهت الى الحرمان من كافة العلاوات التي تستحق طوال فترة سريان هذا القانون لما اُمرد لهذه العلاوات بالذات نص خاص

وحيث انه بتطبيق ما تقدم على الواقعة المعروضة يبين ان وزارة التعليم العالي قد قامت بتسوية حالة بعض العاملين لديها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك بالقرار رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٧٥ في ٨/٧/١٩٧٨ ومنهم حالة السيدة/ والتي كانت تشغل الفئة الخامسة من ٢١/١٢/٧٢ ووصل مرتبها في ١/١/١٩٧٥ (٢٨ جنيا) وطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحققت الفئة الثالثة من دورية في ١/١/١٩٧١ بمرتب ٥٧ جنيا اول مربوط هذه الفئة ومنحت علاوة دورية في ١/١/١٩٧٣ ولم تمنح علاوة ١/١/١٩٧٤ طبقا لنص المادة ١٦ د من القانون المذكور ثم منحت العلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٥ وكذا حالة السيد/ الذي كان يشغل الفئة الثانية ٢١/١٢/١٩٧٢ ووصل مرتبه في ١/١/١٩٧٥ — ١٢٧٣٠ جنيا وطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحققت الفئة السادسة من ١/١/١٩٧١ بمرتب ٢٧٥٠٠ جنيا اول مربوط هذه الفئة ثم منحت علاوة دورية في ١/١/١٩٧١ بمرتب يمنح علاوة دورية في ١/١/١٩٧٤ ثم منح العلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٥ .

وحيث ان العلاوة المستحقة في ١/١/١٩٧٥ لا يشملها الحد الأدنى للترجح المنصوص عليه المادة ١٦ د باعتبارها مستحقة بعيد العمل

بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ومن ثم فان اضافة هذه العلاوة لمرتبات المذكورين يكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعروضة حالانهم للعلاوة الدورية التي استحققت في ١/١٩٧٥ .

(ملف ٧٨٥/٤/٨٦ — جلسة ١٣/٦/١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

التعديل الذي اوردته القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على الفقرة (ز) من المادة الاولى من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — مفاده — خضوع الترتيبات المترتبة على اعمال المادة ١٧ للقاعدة العامة المخصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين والتي تنقض باستحقاق علاوة الترقية اعتبارا من اول الشهر التالي — اثر ذلك — استحقاق علاوة الترقية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لمن رقوا الى الفئة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ في ١٢/٣١/١٩٧٤ — صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من ١/١٩٧٥ .

مقتضى اعمال الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا يترتب على اعمال احكامه تخفيض الفئة المالية او الترتيب

المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ — اثر انه في مجال تحديد الراتب الواجب للاحتفاظ به يتمين اعتداد بالعلوة الدورية التي استحققت قانونا للعاملين في ١/١/١٩٧٥ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين قد صدر في ٦/٥/١٩٧٥ ونشر في ١٠/٧/١٩٧٥ ونص في المادة الثانية من مواد اصداره على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ١ — ... ج — تخفيض الفئة المالية او تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون .

ز — صرف أية فروق عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ و ١٧ الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وقد نصت المادة الاولى من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يستبدل بنص البندين (د) و (ز) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — النص الآتي : — (ز) صرف أية فروق مالية من الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة ١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية . » .

ولما كان مفاد تلك النصوص أن المشرع قد استهدف بتعديل أحكام الفقرة (ز) المشار إليها استبعاد الترقيات المترتبة على أعمال المادة ١٧ وخضوعها للقاعدة العامة المتصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تنص على استحقاق علوة الترقية اعتبارا من أول الشهر التالي أي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لمن رقوا إلى الفئة الثانية في ٣١/١٢/١٩٧٤ على ألا تصرف الفروق الا اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ اعمالا لحكم الفقرة (ط) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن جهة أخرى فإن مقتضى أعمال الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ألا يترتب على أعمال أحكامه تخفيض الفئة المالية أو المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون أى في ١٠/٥/١٩٧٥ ومن ثم فأنه في مجال تحديد الراتب الواجب احتفاظ به يتمين أن يمتد بالعلوة الدورية التي استحققت قانونا للعاملين في ١/١/١٩٧٥ أعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الحالة المعروضة فإنه لما كمل الثابت من الأوراق أن السيد الدكتور/... .. التحق بالخدمة في ١١/٦/١٩٤٥ وتدرج بالترقيات حتى رقى إلى الفئة الثالثة في ٢١/١٢/١٩٧١ ومنح علوة دورية في ١/١/١٩٧٥ وبلغ راتبه ٨١٣٧٧ ثم سويت حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فأرجعت أقدميته في الفئة الثالثة إلى ١/٧/١٩٦٨ — ورقى إلى الفئة الثانية في ٢١/١٢/١٩٧٥ ومنح علوة ترقية اعتباراً من ١/٦/١٩٧٥ طبقاً لأحكام المادة (١٧) من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وأصبح راتبه ٨١٣٧٧ وهو ذات راتبه قبل إجراء التسوية ومن ثم يكون محقاً في أن يحتفظ له براتبه المستحق عند نشر القانون في ١٠/٥/١٩٥٠ شاملاً العلوة الدورية التي منحت له في ١/١/١٩٧٥ أعمالاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك حتى ١/٧/١٩٧٥ تاريخ استحقاقه لصرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته وترقيته إلى الفئة الثانية طبقاً لأحكام المادة (١٧) وتطبيقاً لأحكام الفقرة (ط) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى عدم جواز تخفيض مرتب السيد/... .. بعد ترقبته للفئة الثانية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بما كان يستحق تناقصه اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ وأنه يحتفظ له بهذا المرتب ويجرى صرته إليه كاملاً حتى ١/٧/١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٣١٨)

المادة :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بترقية العاملين الخاضعين لأحكامه إلى الفئات الأعلى في حدود الضوابط والشروط المتصوص عليها فيه — وجوب الاعتداد بالفئة التي يكون حصل عليها خلال المدة من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٥/٥/١٠ ما لم تكن هذه الترقية أفضل له . استحقاق العاملین الذين حصلوا على ترقيةات بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للعلاوة الدورية التي تحل في ١٩٧٦/١/١ ما لم ينطبق في شأنهم حكم الفقرة (ج) في المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

مفصّل الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون المذكور تنص على ان :
« لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... (ج) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون .
(د) الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى أعلى من فئتين وظيفيتين من الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر لسنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى . (ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى اليها ... » وان المادة التاسعة من مواد الإصدار تنص على ان : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » كما تنص المادة ١٥ من القانون على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى

المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة برقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ، فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » وأن المادة (١٦) منه تنص على أن : « ... (د) تخرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية إليها . كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة . » وأن المشرع قد مد العمل بأحكام الفصل الثالث من القانون الخاص بالترقيات العتبية والفصل الرابع منه الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٧ بمقتضى القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

ومناد ما تقدم أن المشرع حدد تاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ للعمل بالقانون وبذلك حصر المخاطبين بأحكامه بالعاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ الأمر الذي يقتضى الاعتماد بحالتهم الوظيفية فيه عند إجراء الترقيات الوجوبية التي تضمنها ومن ثم غائه لا يسوغ اتخاذ الترقيات التي حصل عليها العامل بعد هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر هذا القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ أساساً لحالة العامل عند إجراء تلك الترقيات ، كذلك غائتها لا تدخل ضمن الترقيات التي أجاز القانون الترقية إليها ولا تخضع للقيود والشروط التي وردت به ، ذلك لأن إجراء التسوية بوجه عام إنما يعنى الرجوع بحالة العامل إلى الماضي بغض النظر عن الحالة الراهنة التي يكون عليها ، مع مراعاة تاريخ البداية الذي تحدده قاعدة التسوية وتتخذ أساساً للترقيات التي يمكن منحها للعامل ، وبالتالي فإن استحقاق العامل للعلاوات الزورية التي لم يحل محلها إنما يتوقف على حالته كما تسفر عنها التسوية ، وتطبيقاً لذلك فإنه يتم الاعتماد بتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

فلا يجوز أن يزيد عليها بأكثر من فئتين وظيفيتين خلال كل سنة مالية من سنوات أعمال القانون ، مع مراعاة أنه إذا حصل العامل على فئة واحدة درجت علاواته حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بشرط ألا يتجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية ، وإذا حصل على أكثر من علاوة دورية واحدة ، مع مراعاة أن هذه القيود المتعلقة بتدرج العلاوات إنما تسرى في الفترة الزمنية التي ترد إليها التسوية فلا تسرى بعدها أى لا تسرى بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ إلا ما استثنى بنص خاص ، وعليه فإنه لا يجوز تجسيد مرتبات العاملين خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة لأعمال القانون ، ولما كان المشرع قد جرم في الفقرة (ح) من المادة الثانية من مواد الإصدار ، العامل من العلاوة المستحقة في ١/١/١٩٧٦ ، متى رقى لأكثر من فئة. وزاد مرتبه بمقدار علاوتين من علاوات الفئة الأخيرة . فإن الحرمان من تلك العلاوة منوط بتوافر شروطه ، كذلك فقد لا يستحق العامل هذه العلاوة بالرغم من تخلف تلك الشروط في شأنه لسبب يرجع إلى ما تقضى به القواعد العامة التي يتعين تطبيقها على من وقعت ترقيته في تاريخ يفرضه من نطاق قيود التدرج التي يتعين أعمالها فيها تتضمن من تأجيل لموعد اللاوة الدورية بسبب الترقيات حسبها تقرر المادة (٢٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، التي تمنح العلاوة الدورية بعد الترقية في أول يناير التالي لمرور عام عليها ، وكذلك نص المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تتضمن ذات الحكم ، ولا يعنى عدم الاعتماد بالفئة الوظيفية التي حصل عليها العامل في الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٠/٥/١٩٧٥ إهدارها كلية ، وإنما يتعين ابتاء عليها متى كانت أفضل للعامل ، الأمر الذي يتحقق في الحالة التي تعقد به التسوية من ترقيته إلى تلك الفئة وذلك أمالا لنص الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وإذا كانت المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أجازت رد اقدمية العامل في الفئة المرعى إليها ، فإن ذلك إنما يصدق على الفئة

التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يجوز اعماله على الفئات التي رقي اليها في الفترة من ١٩٧٥/١/١ الى ١٩٧٥/٥/١٠ لخروجها عن نطاق تطبيق احكام ذلك القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع على ما يلى :

اولا : الاعتداد بالفئة التي كان عليها العايل في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعدم الاعتداد بالفئة التي حصل عليها في الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١٠ ، عند تسوية حالته بترقيته وجوبية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ما لم تكن الفئة التي حصل عليها في تلك الفترة افضل له .

ثانيا : استحقاق العايلين الذين حصلوا على ترقيات وجوبية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للملاوة الدورية التي تحصل في ١٩٧٦/١/١ ما لم ينطبق في شأنهم حكم الفقرة (ح) من المادة الثانية من مواد اصدار ذلك القانون ، أو يؤجل استحقاقهم لها الى ما بعد هذا التاريخ لعدم مرور عام على التاريخ الذي منحت اعتبارا منه هذه الترقية .

(ملف ٥٠٠/٣/٢٨٦ — جلسة ١٩/٣/١٩٨٠) .

قامعدة رقم (٣١٩)

المبحث :

الحكم الوارد في الفصل الخامس من القانون المذكور هو حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على ان يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

باستعراض حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص (على أن يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى مستوى أعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وذلك على الوجه الآتى :

(أ) العلاوة الاولى فى الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة .

(ب) العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة فى أ ، ب فى حالة وجود مانع قانونى من الترقية أو منح العلاوة من تاريخ زوال المانع المذكور .

تزداد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق العلاوتين الإضافيتين فى تاريخ الحل بهذا القانون ببقية هاتين العلاوتين .

ورأت الجمعية أن المشرع قد قضى فى هذه المادة على أن « يمنح كل عامل يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وتمنح العلاوة الاولى بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة بشرط ألا يرقى الى المستوى الأعلى خلال هذه المدة كما يمنح العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى بشرط عدم ترقيته خلال هذه المدة ، وهذا الحكم الذى ورد فى الفصل الخاص من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على أن : (يعمل بأحكام الفصول الثلاث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى احتقية العامل المعروضة حالته للعلاوة الاضافية في أول يناير ١٩٧٧ نظرا لبلوغ مرتبه نهاية ربط الفئة الثانية وبالتالي نهاية ربط المستوى الأول في أول يناير سنة ١٩٧٥ وعدم ترقيته حتى أول يناير سنة ١٩٧٧ الى الدرجة الأعلى .

(ملف ٩٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٦) .

تعقيب : يتبين من عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ وإرثات عدم المعدول من رايها السالف الذكر بحسبان انه التفسير السليم لمصحيح حكم القانون . (ملف ٩٢٢/٤/٨٦) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم أجور أيام الجمع الى المرتب أن مناط استهلاك هذه الأجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بتمام الترقية بعد ١٩٧٥/١٢/١ — الترقيات التي تجرى بالتطبيق لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ يتم اما في عام ١٩٧٥ او في عام ١٩٧٦ بغض النظر عن الاضمية في الدرجة التي ترد الى تاريخ اكمال العامل للمدة الكلية المشترطة للترقية — اساس ذلك — تطبيق — استهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة الترقية التي تمت للعامل خلال السنة المالية ١٩٧٦ بالتطبيق لإحكام القانون المذكور دون اعتداد بالتاريخ الذي ارتدت اليه اقدميته بنتيجة استكمال المدة الكلية فيه .

ملخص الفتوى :

لها بالنسبة لأجور أيام الجمع غلن المادة الثانية من القانون رقم

١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم اجور أيام الجمع الى المرتب تنص على أن (تستهلك هذه الاجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠ ٪ من قيمة هذه العلاوات اعتبارا من الترقيات التى تتم ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٧٥) وعلى ذلك فان مناسط استهلاك هذه الاجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بتمام الترقية بعد ١٩٧٥/١٢/١ .

ولما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدد فى المادتين ٤ و ٩ من مواد اصداره المجال الزمنى لاجراء الترقيات بمقتضى احكامه بالفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومنع فى ذات الوقت بموجب الفقرة (د) من المادة الثانية من مواد الاصدار ترقية العامل بالتطبيق لاحكامه لاكثر من فئتين مائيتين متصلوان الفئة التى يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وحظر ترقيته ترقية اخرى حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ومقتضى ذلك عدم حصول العامل الذى رقى الى فئتين على ثالث فئة فى السنة المالية ١٩٧٥ ، وعدم حصوله عليها حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦ ولو اكتسبت له المدة الكلية التى توهمه للترقية اليها ، ثم رفع القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٧٧ القيد الاخير ومد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبذلك اصبح من الجائز ترقية العامل الى فئتين فى السنة المالية ١٩٧٥ وترقيته الى فئتين آخريين فى السنة المالية ١٩٧٦ التى امتد العمل بالقانون اليها لذلك فان الترقيات التى تجرى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تتم اما فى ١٩٧٥ او فى عام ١٩٧٦ بغض النظر عن الانتمية فى الدرجة التى ترد الى تاريخ اكمال العامل للمدة الكلية المشترطة للترقية .

ولما كان العامل الذى تناولت حالته ادارة الفتوى لوزارة الرى قد رقى الى فئتين فى السنة المالية ١٩٧٥ لم رقى الى ثالث فئة (الرابعة) اعتبارا من ١٩٧١/١/١ فى السنة المالية ١٩٧٦ ، اى بعد ١٩٧٥/١٢/١

— ٨٢٧ —

فانه يتمين استهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة تلك الترقية .
دون اعتداد بالتاريخ الذى ارتدت اليه الترقية نتيجة استكمال المدلة
الكلية فيه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك
اعانة غلاء المعيشة من الزيادة التى تطرا على المرتب نتيجة تسوية حالة
العامل بمقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستهلاك أجور
أيام الجمع بواقع نصف علاوة ترقية السيد/ الى الفئة الرابعة
التي تمت خلال السنة المالية ١٩٧٦ اعتبارا من ١/١/١٩٧١ بالتطبيق لاحكام
القانون المذكور بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٣ — جلسة ١٩٩/١١/١٤) .

الفرع الثالث فروق مالية مترتبة على الترقية

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

لكل من القاتونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ مجال
التطبيق ونطاق اعمال خاص به ومستقل عن الآخر —
المبصرة في تحديد صرف الفروق المالية انما تكون بالقانون الاخير
الذي تمت الترقية بموجبيه باعتبار انها تستغرق ما يسبقها من ترقية —
الانثار المالية تترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها
دون غيرها — احقية العاملين المرقين طبقا لاحكام القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي بعد ترقيةهم الى فئة واحدة او ارجاع
اقدبيتهم الى الفئة التي كانوا يشغلونها طبقا لاحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين في صرف الفروق المترتبة على
الترقية الاخيرة بقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة لثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين تنص على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون
المرافق :

..... (هـ) الجيع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق
والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال

سنة مالية واحدة ترقية المائل الى اعلى من عئتين وظيفيتين تابعتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فللمائل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقا لنواعد الرسوب الوطنى أو طبقا لاحكام القانون المرافق ايها افضل له . .

(و)

(ز) صرف اية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق احكام المادتين (١٥ ، ١٦) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر الفالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرتقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

(ح)

(ط) صرف اية فروق مالية من فترة سابقة عن اول مايو سنة ١٩٧٥ أو استرداد اية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوطنى فى المادة الاولى على أنه « يرتقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك فى الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوطنى الصادرة بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣

ومن حيث أن لكل من القانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشار اليهما مجال انطباق ونطاق اعمال خاص به ومستقل عن الآخر اذ تقوم الترقية بالقانون الاول على اساس المدة التى قضاها المائل فى الفئة الاخرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينما تقوم الترقية بالقانون الثانى على اساس المدة الكلية المحسوبة للعامل ونفا لاحكامه وتتم على الفئات الخالية او على فئات منشأة بصفة شخصية ومن ثم فانه يتعين اعمال وترتيب آثار كل ترقية.

وفقا للأحكام التي تمت على أساسها على حدة دون تداخل حتى ولو كانت.
أحدى الترتيبين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن العبرة في تحديد تاريخ صرف الفروق المالية إنما تكون بالقانون الأخير الذي تمت الترقية بموجبه باعتبار أنها تستغرق ما يسبقها من ترقية ، الأمر الذي يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لأحكام هذا القانون الأخير .

وإذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصحيح قد نظم الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد إصداره الجيع بين القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار أيهما يطبق أو لا مان ذلك لا يعنى أخضاع الترقية التي تتم عند الجيع بين القانونين للآثار المالية التي رتبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ لأن الآثار المالية إنما تترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها دون غيرها فلا يجوز مده الى الترقية التي تتم وفقا للأحكام التي نص عليها قانون آخر هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما أنها قد استغرقت الترقية الأولى التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وجاءت تالية لها .

ومن حيث أن العاملين المروضة حالتهم قد رتوا أو أرجعت أقدمتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فإنهم يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين المرتقين وفقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن انرسوب الموظفين بعد ترقيتهم الى فئة واحدة أو أرجاع أقدمتهم في الفئة التي كانوا يشغلونها طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين في صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة بقواعد الرسوب اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

نص البند (د) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بعدم جواز الترقية طبقاً لإحكام المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى أعلى من فئتين ماليتين تاليتين للفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول على أية ترقية أخرى قبل ١٢/٣١/١٩٧٦ — تعديل هذا البند بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وحذف عبارة الحصول قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى — اتجاه المشرع بذلك إلى فتح المجال للترقية إلى فئتين وظيفيتين خلال سنة مالية واحدة متى استوفى العامل الحد الأدنى التي تؤهله للترقية لهذه الفئات الوظيفية — تحديد المشرع تاريخ صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية لثلاث فئة اعتباراً من ١/١/١٩٧٧ يهدف إلى الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون — هذا القيد ورد بالنسبة للفروق المالية ولا شأن له بجواز الترقية إلى فئتين ماليتين في السنة المالية الواحدة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

(أ) (ب) (ج) (د) الترقية طبقاً لإحكام المادتين (١٥) و (١٧) إلى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(١) (ب) (ج) ... (د) الترقية طبقا لأحكام المادتين (١٥) و (١٧) الى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، أو الحصول قبل الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(هـ) .. (و) (ز) صرف أية مروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين » .

كما تنص المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين على أنه « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المراتق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ... » .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ونص المادة الأولى على أنه « يستبدل بنصر البندين (١٥) ، (١٧) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الإتي :

(د) الترقية طبقا لأحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف أية مروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١/١٩٧٧ .

كما نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ في المادة الثانية على أنه
« يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العالم النص الآتي :

يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول
الملحق به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

ومن حيث أن البند (د) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ يقضى
بعدم جواز الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ إلى أعلى من فئتين ماليتين تاليتين التي يشغلها العامل خلال
السنة المالية الواحدة ، كما حظر الحصول على أية ترقية أخرى خلاف
ما تقدم قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ومن حيث أن المشرع قد أبقي نص هذا البند على حاله عند تعديله
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ واقتصر التعديل على حذف عبارة « أو الحصول
قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى » فإن هذا المسك
من جانب المشرع يدل على أنه قصد فتح المجال للترقية إلى فئتين
وظيفيتين خلال كل سنة مالية واحدة ، متى استوفى العامل الحد الكلي
التي تؤهله للترقية لهذه الفئات الوظيفية .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بقصر الترقية تطبيقاً للقانون رقم
٢٣ لسنة ١٩٧٧ لفئة ثلاثة نقط أى لفئة واحدة بعد الفئتين اللتين رقى اليهما
العامل تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن ذلك تحيل النص أكثر
مما يحتمل فالمشرع لو أراد تقييد الترقية وتصرها على ثلاث فئة فقط لنص
على ذلك صراحة عند تعديل البند (د) من المادة الثانية من مواد إصدار
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن الفقرة الثانية من البند (ز) المعدل
(م ٥٣ — ج ١٦)

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد حددت تاريخ صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية لثلاث مئة ولرابع مئة من باب أولى لا يصرف الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية الا من التاريخ المذكور بفرض استحقاقه لها قبل هذا التاريخ ولقد هدف المشرع من ذلك الى الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون وهذا القيد وارد بالنسبة للفروق المالية فقط ولا شأن له بجواز الترقية الى فئتين ماليتين في السنة المالية الواحدة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين في الترقية الى فئتين ماليتين خلال السنة المالية ١٩٧٦ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين على الرغم من سابقة ترقيةهم الى فئتين ماليتين خلال عام ١٩٧٥ بمقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٩١/٤/٨٦ — جلسة ١٠/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

استحقاق الفروق المالية المترتبة على ترقية العامل طبقا لاحكام قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ من اول الشهر التالي لحصوله عليها اى فى ١/١/١٩٧٥ واستحقاقه الملاءة الدورية فى اول يناير الحالى لانقضاء سنة على الترقية اى فى ١/١/١٩٧٦ حتى ولو كانت هذه الترقية نتيجة غير مباشرة لترقيته طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اساسى ذلك : ان لكل من القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ مجال انطوائى خاص به مستقل

ويتعين أعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للأحكام التى تمت على أساسها على حدة دون تداخل — العبرة فى استحقاق العامل الملاوة ١٩٧٦/١/١ وفى تحديد تاريخ صرف الفروق المالية إنما تكون بالقانون الأخرى الذى تمت بهوجهه — قانون الرسوب الوظيفى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيداً على صرف الفروق المالية أو منح الملاوات الدورية نتيجة للترقية التى تتم بهوجهه — وجوب الرجوع فى هذا الشأن الى القواعد المنصوص عليها بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق القانون المرافق :

..... (هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين متتاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فلعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أيهما تفضل له .

(و) (ز) صرف أية فروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق المادتين (١٥) ، (١٧) الا اعتباراً من ٣١ من ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البندين التاليين :١

(جـ) استحقاق الملاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من

عثة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة قد مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليهنا .

(ط) صرف اية فروق مالية عن فترة سابقة على أول مايو سنة ١٩٧٥ او استرداد اية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى فى المادة الاولى على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية فى الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرارا وزير المالية رقما ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث ان لكل من القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشار اليهما مجال انطباق اعمال خاص به ومستقل عن الآخر اذ تقوم الترقية بالقانون الاول على اساس المدة التى قضاهما العامل فى الفئة الأخيرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينا تقوم الترقية بالقانون الثانى على اساس المدة الكلية المحسوبة للعامل وفقا لاحكامه وتتسم على الفئات الخالية أو على فئات منشأة بصفة شخصية ، ومن ثم فانه يتعين اعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التى تمت على اساسها على هذه دون تداخل ولو كانت احدى الترقيتين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان العبرة فى استحقاق العامل العلاءة ١٩٧٦/١/١ وفى تحديد تاريخ صرف الفروق المالية انما تكون بالقانون الاخير الذى تمت الترقية بموجبه باعتبار انها تستغرق ما يسبقها من ترقيات الأمر الذى يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لاحكام هذا القانون الاخير .

وإذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٧٥ المشار إليه قد نظم في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد إصداره الجمع بين القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار أيهما يطبق أولاً فإن ذلك لا يعنى إخضاع الترقبات التي تتم عند الجمع بين القانونين الآثار التي نص عليها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن الأثر المالي للترقية إنما يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر على تطبيقه على الترقية التي نصت عليها دون غيرها ، ومن ثم فلا يجوز مده الى الترقية التي تتم وفقاً للأحكام التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما أنها تستغرق الترقية الاولى التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتأتي تالية لها .

ومن حيث أن قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيوداً على صرف الفروق المالية أو منح العلاوات المستحقة نتيجة للترقية التي تتم بموجبها فإنه يجب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد أوجب في المادة ١٧ منه أعمال آثار الترقية من أول الشهر التالي لحصول العامل عليها ، وأوجب في المادة ١٨ منح العامل المرقى علاوة دورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة على تاريخ حصوله على ترقية فإن تلك الأحكام تكون هي الواجبة التطبيق على الترقبات التي تتم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجعت أختصاصهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣١ فانهم يستحقون الفروق المالية على الترقية الأخيرة من أول الشهر التالي لحصولهم عليها في ١٩٧٥/١/١ ويستحقون العلاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية أي في ١٩٧٦/١/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان العاملين المرقين الى فئتين مالتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الاخيرة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ كما يستحقون الملاوة الدورية التي يحل ميعادها في ١٩٧٦/١/١ .

(ملك ٧٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

استحقاق العاملين الى فئتين مالتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي للفروق المالية المترتبة على الترقية الاخيرة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ — اساس ذلك : قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيودا على صرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للترقية التي تتم بموجبه — وجوب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — نص المادة منه على اعمال اثار الترقية من اول الشهر التالي لحصول العامل اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين تنص على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق القانون المرافق :

..... (هـ) الجمع بين الترقية لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى أو طبقا لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له .

(و)

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق المادتين ١٥ ، ١٧ اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البندين التاليين :

(حـ)

(ط) صرف أية فروق مالية من فترة سابقة على أول مايو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى فى المادة الأولى على أنه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك فى الفترة من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن لكل من القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشار اليهما مجال انطباق ونطاق أعمال به ومستقل من الآخر أذ تقوم الترقية بالقانون الأول على أساس المدة التى قضاها العامل فى الفئة

الأخيرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينما تقوم الترقية بالقانون الثانى على أساس المدة الكلية المحسوبة للعامل وفقا لأحكامه وتتم على الفئات الخالية أو على فئات منشأة بصفة شخصية ، ومن ثم فانه يتمين أعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للأحكام التى تمت على أساسها على حدة دون تدخل ولو كانت إحدى الترقيتين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المبرة فى تحديد تاريخ صرف الفروق المالية انما يكون بالقانون الاخير الذى تمت الترقية بموجبه باعتبار انها تستغرق بآثارها المالية ما يسبقها من ترقيات الامر الذى يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لأحكام هذا القانون الاخير .

ومن حيث انه واذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التمسحيح قد نظم فى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار ايهما يطبق أولا ، فان ذلك لا يعنى اخضاع الترقيات التى تتم منذ الجمع بين القانونين للآثار المالية التى نص عليها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن الأثر المالى للترقية انما يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر تطبيقه على الترقية التى انصب عليها دون غيرها ، ومن ثم فلا يجوز مده الى الترقية التى تتم وفقا للأحكام التى نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما انها تستغرق الترقية الاولى التى تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتأتى نالية لها .

ومن حيث أن قانون الرسوب الوظيفى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيودا على صرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للترقية التى تتم بموجبه فانه يجب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد أوجب فى المادة ١٧ منه اعمال آثار الترقية من أول الشهر التالى لحصول العامل عليها فان هذا الحكم يكون هو الواجب التطبيق على الترقيات التى تتم وفقا لأحكام لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رتوا أو أرجعت اقتديتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فانهم يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة من أول الشهر التالي لحصولهم عليها أى فى ١/١/١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العاملين المرتبين الى فئتين مائيتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفى يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ .

(ملف ٤٣٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

الفصل التاسع الصبيبة والأشراقات ومساعدو الصناع

قامدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قانون تصحيح أوضاع العاملين الخننيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ جاء خلو من أى نص يحدد مدى الحد الأدنى الذى يتخذ أساسا لحساب مدة الخدمة الكلية وفقا لأحكامه — يترتب على ذلك وجوب الرجوع الى الأحكام الواردة فى قوانين التوظيف النافذة وقت صدور قرار التعيين باعتبارها القواعد القانونية التى تحدد سن التعيين — مثال — نص كتاب المالية الدورى رقم ٢٢٤ — ٥٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٩ فى شأن انصاف التلاميذ (الأشراقات) وصبيبة العمل على ألا يقل سن الواحد منهم عن ١٢ سنة منذ التحاقه بالعمل تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ مقتضاه اثبات حكمه لمن يعين عاملا ابتداء طبقا لأحكام كادر العمال ومن ثم فإن مدة الخدمة التى يقضىها العامل المخاطب بأحكام كادر العمال تدخل فى حساب مدة خدمته الكلية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ بلوغه السن المتقدمة ، يستوى فى ذلك من يحمل منهم مؤهلا ومن لا يحمل .

ملخص الفتوى :

ان قانون تصحيح أوضاع العاملين الخننيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ جاء خلو من أى نص يحدد مدى

الحد الأدنى الذي يتخذ أساسا لحساب مدد الخدمة الكلية وفقا لاحكامه .
ومن ثم فانه يتعين الرجوع في ذلك الى الاحكام الواردة في قوانين التوظيف
النابذة وقت صدور قرار التعيين باعتبارها القواعد القانونية التي تحدد
سنة التعيين .

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به
منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ان الفقرة الاولى من المادة الاولى
منه كانت تنص على انه « لايجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة حكومية
وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية » وان الفقرة الثانية من
ذات المادة تنص على أن « الحد الأدنى للسنة وهو ١٨ سنة يجرى على
التعيين في الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة العمال » ويبين
من هذين النصين ان قيد السن الوارد فيهما لا يجرى حكه على التعيين
في الوظائف التي باليومية .

ومن حيث انه ولئن كانت قد سارت على ذات السنن احكام كادر
العمال فلم تات بنص صريح يجعل الحد الأدنى لسنة العامل عند تعيينه
وفقا لها ثمانية عشر عاما ، الا ان أمر التعيين في ظل هذه الاحكام لم يكن
عاريا تماما من القيود .اذ يبين من مطالعة كتاب المالية الدورى رقم
٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٩ في شأن انصاف التلاميذ
(الاشراقات) وصبية العمال تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣
انه نص على ان (أولا ٣٠٠٠٠ — اشراقات التلاميذ الذين يستجدون
يشترط فيهم) والا تقل سن الواحد منهم عن ١٣ سنة ولا
تزيد عن ١٦ سنة) واذا كان مفاد ما تقدم أن الاشراقات (تلاميذ) يجب
الا تقل سن الواحد منهم عند التحاقه بالعمل عن ثلاثة عشر سنة ، فان
مقتضى مفهوم موافقة ذلك النص يوجب اثبات حكه لمن يعين عاملا ابتداء
طبقا لاحكام كادر العمال المشار اليه ، اذ العلة في الحالين واحدة هي اهلية
من يبلغ هذه السن — في تقدير المشرع لان تنشأ بينه وبين جهات الادارة
رابطة عمل ، ومن ثم فان مدة الخدمة التي يقضيها العامل في وظيفة اعتبارا
من تاريخ بلوغه السن المتقدمة تدخل — والجبال هذه — ضمن مدد
الخدمة الكلية طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن العاملين بالهيئة من العاملين بأحكام كادر العمال يدخل في حساب مدد خدمتهم الكلية طبقاً لأحكام القانون المشار إليه المحدد التي قضاها العامل في الخدمة اعتباراً من تاريخ بلوغه السن المتقدمة مستوى في ذلك من يحمل منهم مؤهلاً ومن لا يحمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المعينين في وظائف صبية أو إشرافات في ظل كادر العمال بالهيئة العامة للمسك الحديدية يدخل في حساب المدد الكلية مدة الخدمة التي قضاها في الخدمة من تاريخ بلوغهم سن الثلاثة عشرة .

(ملف ٣٩/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليه — تسرى جميعها على العاملين بالحكومة وعلى العاملين بالقطاع العام بغية تفرقة فيما خلا مما تضمنته المادتين (١ ، ٣) من أحكام — سريان أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ على العاملين بالقطاع العام — مقتضى أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ اجراء تسوية لقصبة والإشرافات ومساعدى الصناع في الحكومة أو إحدى وظائف انصوبية المتدرجين في القطاع العام أما تطبيق الفقرة الأولى واعتبارهم شاغلين للفة التاسعة من سن السادسة عشر أو الثامنة عشر وأما تطبيق الفقرة الثانية وحساب المدة الكلية وفقاً للجدول الثالث ابتداء من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثلاثة عشر أيهما أقرب .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الاولى من مواد اصداره على أن « تسرى احكام القانون المرافق على (١) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ فيها عدا لحكم المادتين (١) ، (٣) من القانون المرافق » .

وبغداد هذا النص أن احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليه تسرى جبيهما على العاملين بالحكومة وعلى العاملين بالقطاع العام بغير تفرقة فيما هذا المادتين الاولى والثالثة اللتين تشريران على العاملين بالحكومة دون العاملين بالقطاع العام وتتضمن هاتين المادتين احكاما تتعلق بتحديد عدد الوظائف اللازمة للتميين في ادنى الفئات مع تخويل وزير التربية الادارية اصدار قرار بالقواعد والاجراءات المنظمة للتميين فيها ومن ثم لا يجوز استبعاد العاملين بالقطاع العام من نطاق تطبيق أى حكم من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليها فيها خلا ما تضمنته المادتين (١) ، (٣) من احكام وبالقوى فان قواعد حساب المدة التي نصت عليها المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة الاولى من القانون رقم ٧٧ ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ — تسرى على العاملين بالقطاع العام شأنهم في ذلك شأن العاملين بالحكومة .

وتنص المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام على أن « تحسب المدة الكلية المتوقعة بالعاملين المعنيين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتقين مع مراعاة القواعد الآتية » .

(١) (ب) (ج) اعتبار الصبي أو الاثراق أو المساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ — ٣٦٠) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لاتقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق » .

كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين على انه « فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع حاصلون على مؤهلات دراسية اقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة (٣٦٠ / ١٦٢) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل ايها شغل هذه الفئة على ذلك من آثار ، وبشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر ، أما غير حاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين فى احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشر » .

ولقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وفى ١٩٧٩/١١/٨ نشر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فهو كمر فى مادته الاولى نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وأضاف اليها نقرة ثانية تنص على أن « تحسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثالثة عشر ايها اقرب » وقضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أيضا فى مادته الثانية بأن يعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ .

وحاصل ما تقدم ان المشرع عندما أصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم اصدار المدة التي قضاها العاملون الذين عينوا في الحكومة بوظائف الصبية والاشرافات ومساعدى الصناع وكذلك المدة التي قضاها العاملون بالقطاع العام الذين عينوا كصبية متدرجين بالشركات قبل بلوغ اى من الطائفتين السن المحددة للتعين في احدى الفئات التي وضع المشرع قواعد واحكام القانون رقم ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الصبى أو المساعد شاغلا للفئة التاسعة من اليوم التالى لمضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى تضى باعتباره شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط الا نقل السن عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشر فان كانوا غير حاصلين على مؤهلات دراسية اعتبرهم شاغلين لها بعد مضى سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا يقل السن عن الثامنة عشر ومن ثم يكون المشرع قد اتفق بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يبق المشرع عند هذا الحد وإنما اضاف الى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بقضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين أو بلوغ سن الثالثة عشر أيها اقرب وبذلك أصبحت كلا من الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرران تسوية مستقلة بذاتها تبدأ من تاريخ وسن مقايير للأخرى الأمر الذى يمنع بذاته الجمع بينهما وبالتالي يكون للعامل من تلك الطائفة الحق في اختيار التسوية الافضل له إما بتطبيق الفقرة الاولى واعتباره شاغلا للفئة التاسعة من سن السادسة عشر أو الثانية عشر حسب الاحوال أو بتطبيق الفقرة الثانية وحساب مدة خدمته الكلية وفقا للجدول الثالث ابتداء من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشر أيهما أضرب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أن العمال الذى شغل احدى وظائف الصبية أو الاشراف أو مساعدى الصناع فى الحكومة أو احدى وظائف الصبية المتدرجين بالقطاع العام الحق فى الاختيار بين تسوية حالته وفقا للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ نيقتبر شاغلا للفئة التاسعة من سن ١٦ أو ١٨ حسب الاحوال وبين تسوية حالته وفقا للفقرة الثانية من تلك المادة فيطبق عليه الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثالثة عشر .

(ملف ٣٩/٥/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢١ فقرة (ج) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ اعتبار الصبية والاشراف ومساعدى الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية شاغلين للفئة التاسعة ٣٦٠/٦٢ من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل ايها اقرب اما غير الحاصلين على مؤهلات فاتهم يعتبرون شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالى لانقضاء سنتين من تاريخ التعمين فى احدى تلك الوظائف — سريان هذا الحكم على العاملين بالقطاع العام — هذا الحكم لا يعدو أن يكون تسوية حالة لهؤلاء العاملين بوضعهم بالفئة المذكورة من تاريخ التعمين ولا يتضمن تعيينا مبتدا — اثر ذلك — لا يفيد منه الا من عين ابتداء بالفئة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية أو الفنية .

بـالفصل الثاني :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان :
« تسرى أحكام القانون المرافق على :

(١) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١) و (٢) من القانون المرافق » .

ويستفاد من هذا النص سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين ، بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المدنيين بالقطاع العام فيما عدا أحكام المادتين ١ و ٢ من قانون التصحيح .

ومن حيث ان المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين أشار اليه تنص على أن « تخصب المدد الكلية المتصلة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس مع مراعاة القواعد الآتية :

(ج) اعتبار الصبى أو الاثراق أو مساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شافلا للبيئة ١٦٢ — ٣٦٠ أو ما يعادلها اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق .

(د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرتفعة للترقية من أول نئة
(م ٥٤ — ج ١٦)

مقررة لتعيين العامل بمبها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من
العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠)
او الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) او الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) او ما يعادلها » .

ويستفاد من هذا النص انه يتعين عند حساب المدد الكلية للعاملين
غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المهنيين في الوظائف الفنية او
المهنية وفقا للجدول الثالث يعتبر العصبى او الاشتراق او مساعد الصانع
الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ - ٣٦٠) او ما
يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله
الخدمة ما لم يكن شغل هذه الفئة او ما يعادلها في تاريخ سابق .

لقد رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٣/٣ وهى
بصدد تفسير الفقرة د من هذا النص - انه عند حساب المدد الكلية
بالعمال الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم في الفئات (١٦٢ - ٣٦٠) ،
(١٨٠ - ٣٦٠) ، (٢٤٠ - ٣٦٠) يتعين ان تخضع من المدة اللازمة لذلك
للاثرية من ادنى فئات هذا الجدول الى الفئة الوظيفية التى عين عليها
العامل المضطرب به .

ومن حيث ان المدة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شان
تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح
اوضاع العاملين المعنيين بالدولة والقطاع العام تنص على انه
« في تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
يعتبر العصبية والاشتراقات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات
دراسية اقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ - ٣٦٠) اعتبارا
من تاريخ التعيين في تلك الوظائف او الحصول على المؤهل ائبها اقرب
مع ما يترتب على ذلك من اثار ، ويشترط الا يقل السن عند شغل هذه
الفئة من السادسة عشر ، اما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية
فيعتبرون (شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين
من تاريخ التعيين في احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من اثار ،
ويشترط الا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السابعة عشرة » ..

وبناء على هذا النص فإن الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط يعتبرون شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ و ٣٦٠) من تاريخ التعمين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وبشرط ألا يقل سن العمال عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشرة أما غير الحاصلين على مؤهلات دراسية من الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع فإنهم يعتبرون شاغلين لتلك الفئة اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سنتين من تاريخ انتعشين فى إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة ومن ثم فإن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يكون قد عدل حكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين سالف الذكر بالنسبة للصبية والإشرافات ومساعدى الصناع .

ومن حيث أن سريان المادة ٢١ سالف الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على العاملين بالقطاع العام أمر لم يكن محل جدل لذلك فلا يقبل القول بعدم سريانها عليهم بعد التعمين ولو قصد المشرع قصر أحكام هذه المادة بعد التعديل على العاملين المدنيين بالدولة وحدهم لأورد فى تلك نصاً صريحاً كاسل من قبل بالنسبة للمادتين الأولى والثالثة .

وغنى عن البيان أن ما قد يقال من أن نظام العاملين بالقطاع العام لا يعرف الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع فتقول يعوزه الدليل والعكس هو الصحيح حيث أقتبست كثير من شركات القطاع العام هذا النظام فى هياكلها التنظيمية ومن ثم فإنه حيث يوجه هذا النظام فى أى من شركات القطاع العام فإنه يعمى أحكام هذه المادة .

ومن حيث أنه بالنسبة لى إفادة هؤلاء العاملين بعدم تسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ من أحكام الفقرة (د) من المادة ٢١ فإنه لما كانت هذه الفقرة مفادها أن تخصص المدة المشترطة فى الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة

(١٨٠ — ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ — ٣٦٠) فإن مناط ائادة العاملين من هذه الفترة ان يكونوا قد وضعوا عند بداية تعيينهم في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) أما اذا حصلوا على الفئة نتيجة تسوية قررهما القانون فلا يحق لهم الاغادة من هذه الفترة لتظلف مناط سرياتها في شأنهم .

ومن حيث ان العاملين الذين حصلوا على الفئة ١٦٢ — ٣٦٠ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد حصلوا عليها نتيجة تسوية حالتهم وفقا لتلك الاحكام ولم يوضعوا عليها من بداية تعيينهم اذا ان المستفاد من هذا القانون ان حكمه ينصرف الى تحديد اقدمية هؤلاء العاملين في الفئة التاسعة محسوب ولا يعمل أن تكون اقدمياتهم في الفئة التاسعة هي فئة بداية التعمين في الجهة المعينين بها رغم انهم كانوا قد مینوا بها فعلا من قبل هذ التاريخ لذلك وعلى هذا الأساس فلا يقبل الغول بالتطبيق حكم الفترة (د) من المادة ٢١ عليهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل لبعض احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام الذين تتوافر فيهم الشروط والقيود الواردة به . وذلك متى وجد بالشركة التي يعملون بها نظام الصببة والاشرافات ومساعدى الصناع وأنهم لا يعتبرون معينين بالفئة التاسعة ابتداء ومن ثم لانهم لا ينفدون من حكم الفترة د من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٣٢٨)

المادة :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ عدل بعض احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بتسوية حالة:

الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع — مناط تطبيقه أن يكون العامل مميّناً في إحدى تلك الوظائف الواردة على سبيل الحصر — صبية واشراقات ومساعدو الصناع — دون غيرها — أثر ذلك عدم انطباق أحكام هذا القانون على شافلي الوظائف المعالية التي لا تصاح إلى دقة كالصانع غير الدقيق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين بالمدينين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٥) على أن يحدد المستوى المالي والادتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(٢) الفئة ٣٦٠/١٦٢ لحلة لشهادات أقل من المتوسطة (شهادة انهاء الدراسة الابتدائية وشهادة انهاء الدراسة الامدادية أو ما يعادلها) .

ونص المادة ٢١ من ذات القانون على أن تصبب الحد الكلية المتعلقة بالمعلمين المصنّين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتبين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والمائشة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدينين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة (٣٦٠/١٤٤) .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ المشار اليه ونصت المادة الأولى منه على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدينين بالدولة . . . يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شافلين الفئة التاسعة

(٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ النعيين في الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة . أما غير الحاصلين منهم على مؤهلاته دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لخس سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة على الثالثة عشرة .

وحيث أنه يبين بما تقدم أن المشرع قد حدد أحكام التسوية لمن كانوا يشغلون درجات عمالية بمرعاة المهن الواردة بكأثر العمال الذي ترقق بين مهنة التلميز والاشراق المساعدين للدرجة الثانية عشر وبين مهنة مساعد صانع (٣٠٠/١٥٠ مليا) المعادلة للدرجة الحادية عشرة وبين الصناعات أو العمال الفنيين في الوظائف التي لا تحتاج إلى دقة (٣٦٠/٢٠٠ مليا) المعادلة للدرجة العاشرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه بالرغم من أن الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اعتبر العاملين المهنيين الذين عينوا ابتداءً في الفئة ٣٦٠/١٤٤ ، ٣٦٠/١٦٢ ، ٣٦٠/١٤٠ مليا شاغلين للدرجة العاشرة من بدء التعيين وحدد مدة سبع سنوات ، لترقيتهم للفئة التاسعة ، فإنه بصحور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ونصه على تسوية حالة الصبية والاشراق ومساعدى الصناعات الحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسطة على أساس وقسمهم في الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢ جنيها) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب فإن منطأ أعمال هذا القانون رهين بنوافر علة تطبيقه وهي أن يكون صاحب الشأن من المعنيين في إحدى المهن المنصوص عليها فيه على سبيل الحرص وهي الصبية واشراقات ومساعدى الصناعات دون غيرهم بناءً على ذلك فإنه لا يبيد من أحكام هذا القانون العاملين المعنيين في وظائف بلدية لا تحتاج إلى دقة ولا يغير من ذلك ما قد ينتج من مغازلة بين الطوائف التي

شميلها القانون وبين من عينوا في وظائف لا تحتاج الى دقة مردها ان الدرجات المعادلة لهذه الوظائف ادى من الدرجة المعادلة لمهنة الصانع غير الحقيق اذ لا مجال للقياس لانتفاء المهنة فضلا عن ان معالجة تصور النصوص وما قد يترتب على ذلك من نتائج غير سائنة انما يكون بالتدخل التشريعى لتمثيل تلك النصوص .

وجيث انه ينطبق ما تكلم في خصوصية الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت ان السيد المذكور قد عين في مهنة صانع غير حقيق فانه لا يفيد من احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، لعدم توافر الشروط التى استلزمها القانون للائادة من احكامه وهى ان يكون العامل من عينوا في مهنة الصببة او الاشراق او مساعدى الصانع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم انطباق احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على الحالة المعروضة .

(ملف ٧٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

وظائف الصببة والاشراقات ومساعدو الصانع — العامل الذى يشغل إحدى هذه الوظائف بعد حصوله على مؤهل اقل من المتوسط يعتبر شافلا للفئة التاسعة اعتبارا من تاريخ التعمين او الحصول على المؤهل ايها اقرب بشرط بلوغه سن السادسة عشرة — غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يعتبرون شافلين لتلك الفئة بعضى سنتين على تاريخ التعمين وبشرط بلوغ سن الثامنة عشرة — عدم جواز خصم المدة المشترطة للترقية والجداول الملحقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا اذا كان العامل قد عين لأول مرة في إحدى الفئات

التي تلغو فئة بداية التعمين المقررة لوظيفته .

ملخص الفتوى :

من حيث أن مواد حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معجلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ أن العامل الذي شغل إحدى وظائف الصبغة أو الإثراقات أو مساعدى الصناعات وكان حاصلا على مؤهل أقل من المتوسط ، يعتبر شاغلا للفئة التاسعة اعتباراً من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، بشرط بلوغه سن السادسة عشرة ، أما إذا كان غير حاصل على مؤهلات دراسية ، فيعتبر شاغلا للفئة المذكورة بنحو سنتين على تاريخ التعمين وبشرط بلوغه سن الثامنة عشرة ، وأنه يتعين لخصم المدة المشترطة في الجداول للترقية من أول فئة مقررة لتعمين العامل فيها إلى الفئات التالية ، أن يكون قد عين ابتداء في مجموعة الوظائف المهنية في الفئة التاسعة أو الثامنة أو السابعة وبشرط أن يكون تعيينه في فئة منها تلغو الفئة المقررة لبداية التعمين في تلك الوظائف ، فإذا لم يكن قد عين لأول مرة في إحدى الفئات التي تلغو فئة بداية التعمين المقررة لوظيفته فلا يجوز خصم هذه المدة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المروضة حالته عين في ٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بوظيفة مساعد صانع بمطبعة جامعة القاهرة ، ثم نقل إلى وظيفة عامل تحقيق في ١٥/٢١/١٩٥٦ ، ونطبق بشأنه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واعتبرت أنه في حساب المدة الكلية التي قضاهَا بِشِرْكَه من المطبعة بوظيفة صبي من ٢٠/٨/١٩٤٥ حتى ٨/٧/١٩٥٢ واعتبر معيَّناً في الفئة العاشرة اعتباراً من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيينه إلى الفئة التي تملوها ، وذلك أنه لم يعين ابتداء في فئة تلغو الفئة المقررة لبداية التعمين لوظيفته .

لذلك انتهى رضى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى
تسوية حالة السيد المعروضة حالته وفقا لحكم الفترة (ج) من المادة ٢١
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معجلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦
٥١ لسنة ١٩٧٦ ، باعتباره شاعلا للفئة الخامسة من تاريخ بلوغه سن
الثلاثة عشرة مع عدم جواز خصم أى مدة مشترطة للترقية .

(ملف ٥٩٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٥)

مقاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بتسوية حالة الصبية والاشرافات ومساعدى
الصناع على اساس وضعهم في الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من
تاريخ التعيين تلك الوظائف او الحصول على المؤهل ايها القرب بالنسبة
الحاصلين على مؤهلات اقل من المتوسطة واعتبارا من اليوم التالى لخصم
سنتين على تاريخ التعيين بالنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات
دراسية — مناط اعمال هذا القانون رهين بوافر علة تطبيقه وهى ان
يكون صاحب الشأن من المعينين في احدى من الصبية والاشرافات
ومساعدو الصناع .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٢١ منه
على أن « تحسب المدة الكلية المتعلقة بالحاصلين المعينين في الوظائف المهنية
أو الفنية أو الوظائف الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية
بالمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع براماة القواعد الآتية :

اعتبار المدة التى قضاها العامل فى الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة فى الجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها مدة واحدة تخفى فى الفئة (١٤٤ — ٣٦٠) .

(ب)

ومن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يقضى فى المادة الأولى منه بأنه « فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ... يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع والحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شافلين للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف والحصول على المؤهل أيهما أقرب أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شافلين للفئة المذكورة من اليوم التالى لخصى سنتين من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف »

ومن حيث أن مفاد ذلك إن المشرع ، بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، قضى بتسوية حالة الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع ، على أساس وضعهم فى الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على مؤهل ، أيهما أقرب ، بالنسبة للحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسط ، واعتبارا من اليوم التالى لخصى سنتين على تاريخ التعيين بالنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية .

ومن حيث أن مناط أعمال هذا القانون رهين بتوافر علة تطبيقه ، وهى أن يكون صاحب الشأن من المعينين فى إحدى المهن المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر ، وهى الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع ، دون غيرهم من المعينين فى مهن أخرى ، وهو ما سبق أن ألفت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المعروض حالته ، يشغل وظيفة ميكانيكى منذ التحاقه بالخدمة في ١٤/٧/١٩٦٢ ، ومن ثم يخرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا يفيد من هذه الأحكام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تطبيق القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الحالة المعروضة .

(ملف ٨٦/٣/٥٢٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

المادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ معطلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة ٣٦٠/١٦٢ اعتباراً من تاريخ التعمين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل ايها اقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ٠٠) — يبين من النص ان نظام تطبيقه مقصور على العاملين الفنيين او المهنيين بوظائف صبية او اشراقات او مساعدى الصناع دون غيرهم من العاملين بالجدول الثالث والجداول الاخرى — المقصود بجهة صبي المتخصص عليها في كثير العمال هي صبي الصانع التى يرقى بعدها الى مهنة صانع لا الى احدى من العمال المائنين — مهنة صبي معمل ليست احدى المهن الواردة بكادر العمال التى يرقى بعدها الى مهنة صانع — اثر ذلك — عدم انطباق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩

المشار اليه ، ولكنه يسرى عليه اعتبار من تاريخ تعيينه في مهنة صبي
ورتبة لاتبها احدى المهن الفنية التي يرقى بعدها الى وظيفة صانع .

ملخص الحكم :

ان نظام تطبيقه مقصور على العاملين الثنيين أو المهنيين المعينين
بوظائف صبية أو اثراقات أو مساعدي الصناع دون غيرهم من العاملين
بالتداول الثالث والجدول الأخرى . كما ان المقصود بمهنة صبي المنصوص
عليها في كادر العمال هي صبي الصانع التي يرقى بعدها الى مهنة صانع
لا الى احدى مهنة العمال العاديين .

ومن حيث أن مهنة صبي محمل ليست احدى المهن الواردة بكاكر العمال
التي يرقى بعدها الى مهنة صانع فمن ثم فانه لا يسوغ للدعى ان يطالب
بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل الفقرة ج من المادة ٢١ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر اعتبارا من تاريخ تعيينه في مهنة
غير منصوص عليها في ذلك القانون ولكن يسرى هذا القانون في شأنه اعتبارا
من تاريخ تعيينه في مهنة صبي ورتبة لاتبها احدى المهن الفنية التي يرتقيها
بعدها الى وظيفة صانع أي اعتبارا من ١٩٥٢/٥/٢٢ . كما أنه من جهة
أخرى فان حساب مدة خدمته الكلية في هذه الحالة يكون من تاريخ التعيين
في وظيفته المهنية أي من ١٩٥٢/٥/٢٢ أو بلوغ سن الثالثة عشر أيها . أثرب
وليس من تاريخ التعيين في وظيفة صبي محمل في ١٩٤٩/١١/٨ .

(ملعن ٢١٥٦ لسنة ٢٩ في سـ جلسة ١٩٨٥/٤/٢١) .

الفصل العاشر اختيار التسوية

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصه في المادة الثانية (من مواد الإصدار) على حق العامل في اختيار الترقية في الحدود المبينة فيه طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له — مفاد ذلك أن العامل الحق في اختيار الترقية طبقاً لأي من القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبيق أحدهما قبل الثاني في حالة استحقاقه لأكثر من ترقية — التعليمات التنفيذية لتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما قرره من تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ أولاً ثم تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — ليس لها سند من نصوص أي من القانونين .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد الإصدار على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ...

(هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القانون المرافق ايهما افضل له » وعليه فان حق العامل في اختيار الترقية باى من القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبق أحدهما أولا والثاني بعده أو العكس في حالة استحقاقه لأكثر من ترقية هو حق ثابت له بصريح النص ، ومن ثم فلا يجوز حرمانه من هذا الخيار أيا كان التفسير الذى يعطى لنص المادة ٢/هـ من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنه جاء مطلقا غير مقيد بعدد الفئات التى يسحق العامل الترقية اليها ، فلم يقصره النص على حالة استحقاقه الترقية لفئة واحدة حتى يسوغ القول بذلك ، كما لم يحرم منه العامل في حالة الترقية للفئتين ، وأيضا فان النص لم يقيد هذا الحق بوجود تطبيق أحد القانونين بطريقة حتمية قبل الشئى ، ولا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بالتسلسل الرسمى للقول بوجود تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين ، لأن تلك الحجة وهذا القول يتعارضان مع حق الاختصار الذى أثبتته المشرع للعامل .

وإذا كانت التعليمات التنفيذية لتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت في البند (هـ) من القاعدة ثانيا تطبيق الرسوب أولا ثم التصحيح فان هذا التفسير لا يجد له سندا من نصوص أى من القانونين الملوك يجب الالتفات منه وعدم الأخذ به إذ أن هذه التعليمات لا قيمة لها إلا بحسب مدى تطابقها مع التشريعات التى تصدر بناء عليها .

والمرجع في تطبيق أحد القانونين رسوبا أو تصحيحا قبل الشئى هو إرادة العامل وحده وليس الأفضلية المجردة عن رغبة العامل ، فالأفضلية هنا ترتبط برغبة العامل وإرادته ، وهو أن اختار وجب على الإدارة أن تتخذ من اختياره أساسا للتقييم والتأخير بغير أن تعقب عليه أو تخالفه استنادا للأفضلية المطلقة المجردة من إرادته والتى رغب هو عنها ، وقد

يفتار العامل تطبيق أحد القانونين أولا رغم ما قد يبدو من أن ذلك ليس أفضل له في الحال واضعا في اعتباره ما قد يناله بآلا من مصلحة مستقبلية يرجوها من الترقية في تاريخ معين نتيجة للطريقة التي اختارها في التطبيق .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه لما كان السيد / قد عين في ١٩٥/٨/١ وشغل الفئة السادسة من ١٩٧١/١٢/٣١ وكان قد أبدى رغبته في تطبيق قانون التصحيح أولا ثم قانون الرسوب ، فانه يجب على الادارة أن ترقيه بالتصحيح للخامسة من ١٩٧٠/٩/١ — أول الشهر التالي لاستكمال مدة (٢٥) سنة طبقا للمادة (١٥) والجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأن ترقيه بعد ذلك للفئة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن للعامل الحق في اختيار الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين أو القانون رقم ١٠ لسنة لسنة ١٩٧٥ بقواعد الرسوب الوظيفي ايهما أفضل له بغض النظر عن الترتيب الرقمي لهما .

(ملف ٧٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

المشرع خول العامل حقا في اختيار التسوية بموجب احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ امالا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو الترقية بموجب المادة ١٥ ايهما أفضل له اذا تملز عليه الجمع بينهما — يقتضى امال حكم المادة التي يفتار العامل تطبيقها والذي يكون اصالح له طرح غيره من الاحكام جانباً — ليس للعامل اذا ما اختار لحددها ان يطالب بالازايا المستمدة من الأخرى .

ملخص الفتوى :

أن الفقرتين د ، ل من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين خولت العامل حقا في الامادة . والجمع بين حكم المادة ١٤ والمادة (١٥) على الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من منتين في السنة المالية الواحدة كما خولته حقا في اختيار التسوية طبقا للمادة ١٤ أو الترقية طبقا للمادة (١٥) حسب الأفضل له ، وإن المادة التاسعة قررت المصل بأحكام هذا القانون اعتبر من ١٩٧٤/١٢/٣١ ، كما تبين للجمعية أن المادة ١٤ من القانون تنص على أن (تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المسالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل لئها اقرب على أساس تنزج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور) . وتنص المادة (١٥) من القانون على أن (يعتبر من أفضي من المسالمين الموجودين بالفئة احدى المدن الكلية المحددة بالجداول المرفقة المرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المادة .

لماذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور .
ترجع أقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .

ومباد ذلك أن المشرع قرر للمسالم حقا وجوبيا في تسوية حالته بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فعلا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وبمقتضى تلك التسوية يرتد بحالة العامل الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل لمستحق الترتيبات التي نالها زميلة المعين معه أو الأحدث منه والمتحد معه في المجموعة الوظيفية وفي درجة بداية التعيين كما أن المشرع خول العامل حقا وجوبيا في الترقية الى فئة أعلى أو رد أقدميته في الفئة التي يشغلها وذلك طبقا لحكم المادة

(١٥) من القانون المشار اليه بحسب مركزه القانونى الثابت له في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون بشرط الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة للعمل بأحكام القانون وبالإضافة الى ذلك أجمعت للعامل أن يجمع بين التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة (١٥) بحيث لا يحصل أيضا على اكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة كما نقر له بالحق في اختيار التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة (١٥) أيهما افضل له .

ولما كانت التسوية التي تجرى للعامل بموجب أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أملا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترد به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيهما أقرب ، وكان رد الأقدمية بالتطبيق لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية أدركها العامل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى فيه من قبل ، فإن جمع العمال بين الفئتين يوجب اصال التسوية المقررة في المادة ١٤ أولا على حالته ثم تطبيق المادة ١٥ عليه بحسب الفئة الأخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ فترد أقدميته فيها أو يحصل على فئة أعلى منها مع مراعاة الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فئتين في السنة المالية ١٩٧٥ ومع مراعاة أن رد أقدميته في الفئة الأخيرة التي يصل اليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترقية في حكم المادة (١٥) ومن ثم فإن الجمع في التطبيق بين الماهتين انهما يعني أعمال كل منهما في النطاق الخاص بها وترتيب آثارها كاملة بشرط تداخل بينهما وتبعنا لذلك لا يخلو الجمع بينهما العامل وفقا في أعمال رد الأقدمية على الفئة السابقة للفئة الأخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ لأن في ذلك أعمال للمادة (١٥) في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على مركز العامل في ١٩٧٥/١٢/٣١ والذي تحدده الفئة الأخيرة التي وصل اليها العامل في هذا التاريخ .

وإذا كان المشرع خول العامل حقا في اختيار التسوية بموجب المادة (١٤) أو الترقية بموجب المادة (١٥) أيهما أنضل له إذا تعذر عليه الجمع بينهما فإن ذلك يقتضي أعمال حكم المادة التي يختار العامل تطبيقها والذي يكون أصح له وطرح غيره من الأحكام جانباً فليس له إذا ما اختار أحدهما أن يطلب بالمزايا المستتدة من الأخرى .

وبناء على ما تقدم ثلثه لما كانت تسوية العامل المعروضة حالته بالتطبيق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوصلته إلى الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٢١ ، وكان أعمال المادة (١٥) في شأنه يؤدي إلى حصوله على تلك الفئة من ١٩٧٤/٢/١ اليوم التالي لفضله مدة خدمة كلية قدرها ١٨ سنة وفقاً للجدول الأول الملحق بهذا القانون فإن تسوية حالته بموجب المادة ١٤ تكون أنضل له من تطبيق المادة ١٥ عليه وليس له أن يطلب بأعمال المادة (١٥) في شأنه وذلك برد تنبيهه في الفئة الرابعة السابقة على الفئة الأخيرة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ مع احتفاظه بالامتدنية التي حصل عليها في الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لما في ذلك من جمع غير جائز بين المزايا المستتدة من كل من المادتين ، ولأنه يتضمن أمعاً للمادة (١٥) في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على الفئة الأخيرة التي يكون عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٢١ .

لذلك إنتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز رد امتدنية العامل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملاب ٣١٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

مقاعدة رقم (٣٣٤)

فيها :

لحقية العامل في اختيار التسوية المقررة بالمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو الترقية المقررة بالمادة ١٥ من ذلك القانون أيهما أنضل .

ملخص الفتوى :

أن المشرع قرر للعامل حقا وجوبيا في تسوية حالته بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوجوب تلك التسوية يرتد بحالة العامل الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل ، فيستحق الترقية التي نالها زبيله المعين معه أو الاحتمال منه والمتحد معه في المجموعة الوظيفية وفي درجة بداية التعيين كما أن المشرع أدخل العامل حقا وجوبيا في الترقية إلى فئة أعلى أو أدنى أقررت في الفئة التي يشغلها — وذلك طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون المشار إليه بحسب مركزه القانوني الثابت له في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون بشرط ألا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة للعمل بأحكام القانون وبالإضافة إلى ذلك أجاز العامل أن يجمع بين التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ بحيث لا يحصل أيضا على أكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة كما أقر له بالحق في اختيار التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ أيهما أنفع له .

ولما كانت التسوية التي تجرى للعامل بموجب أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ أمملا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تردت به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على مؤهل أيهما أقرب ، وكان رد الإجابة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعدم بمثابة ترقية أدركها العامل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى فيه من قبل فإن جمع العامل بين المادتين يوجب أعمال التسوية المقررة في المادة ١٤ أولا على حالته ثم تطبق المادة ١٥ عليه بحسب الفئة الأخيرة التي وصل إليها بموجب المادة ١٤ فتدبر أقدامه فيها أو يحصل على فئة أعلى منها مع مراعاة ألا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة ١٩٧٥ ومع مراعاة أن رد أقدامه في الفئة الأخيرة التي يصل إليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترقية في حكم المادة ١٥ ومن ثم فإن الجمع في التطبيق

بين المادتين أنما يعنى أعمال كل منهما في النطاق الخاص بهما وترتيب آثارهما كاملة بغير تداخل بينهما وتبعاً لذلك لا يخول الجمع بينهما السائل حصة في أعمال التقديمية على الفئة السابقة للفئة الأخيرة التي وصل إليها بموجب المادة ١٤ لأن في ذلك أعمال للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على مركز العامل في ١٢/٣١/١٩٧٥ والذي تحدده الفئة الأخيرة التي وصل إليها العامل في هذا الترخيص .

وإذا كان المشرع خول العامل حقاً في اختيار التسوية بموجب المادة ١٤ أو الترقية بموجب المادة ١٥ أيهما أفضل له إذا تعذر عليه الجمع بينهما فإن ذلك يقتضى أعمال حكم المادة التي يختار العامل تطبيقها والذي يكون أفضل له وطرح غيره من الأحكام جانباً — فليس له ما اختار إحداهما أن يطلب بالمزايا المستتدة من الأخرى .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت تسوية العامل المعروضة حالته بالتطبيق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوصفته الى الفئة الثالثة اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٣ ، وكان أعمال المادة ١٥ في شأنه سيؤدى الى حصوله على تلك الفئة من ١/٢/١٩٧٤ اليوم التالي لقضائه مدة خدمة كلية قدرها ١٨ سنة وفقاً للجدول الأول الملحق بهذا القانون فإن تسوية حالته بموجب المادة ١٤ تكون أفضل له من تطبيق المادة ١٥ عليه ، وليس له أن يطلب بأعمال المادة ١٥ في شأنه وذلك برد تقديمته في الفئة الرابعة السابقة على الفئة الأخيرة التي يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧٤ مع احتفاظه بالتقدمية التي حصل عليها في الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لما في ذلك من جمع غير جائز بين المزايا المستتدة من كل من المادتين ، ولانه يتضمن أعمالاً للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على الفئة الأخيرة التي يكون عليها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد تقديمية العامل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٢٣٥)

٢-٤-١ :

تسوية حالات بعض العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء الخدمة وتمت تسوية حالتهم طبقا للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واستفادتهم من تخفيض مدة الست سنوات من الجدول الثاني وفقا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

نص المشرع صراحة في الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية اللازمة للتربية للفئات الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ والمؤهلات التي أضيفت إليه ، والذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفقرة المشار إليها عاما مطلقا ، ومن المقرر أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يخصصه ، ومن ثم يستفيد من الحكم الوارد به بتخفيض مدة الست سنوات العاملون الذين تمت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٣٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى في ذلك من اختار منهم معاملته بالموهل المتوسط وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . ومن اختار معاملته بالموهل العالي وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ، بشرط ألا يترتب على ذلك المساس بمرتبهم في ظل اختيار أحكام المؤهل الأعلى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع إلى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخاطبين بأحكامه بتخفيض مدة الست سنوات من المدة الكلية الواردة بالجدول الثاني الملحق

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار أحكام المؤهل الأعلى .

ملف ٦٠٨/٢/٨٦ — جملة ١٧/١١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين — القانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ — تفسر — لتحديد الجدول الذي يطبق على العامل العادي الذي عين في وظيفة مساعد صانع قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
ينبغي تحديد المجموعة التي ينتمي إليها هذا العامل — اللجوء للتقسيمات التي أوردها كادر العمال ، والذي ظل مطبقا حتى بعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي جعلت للعمال الفنيين أو المهنيين مجموعة مستقلة عن مجموعة عمال الخدمات المعاونة التي شملت العمال العاديين عند صدور قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لا يجوز اعتبار المادة التي قضيت بوظيفة عامل عادي والمادة التي قضيت بوظيفة مساعد صانع وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — العامل العادي الذي نقل لوظيفة مساعد صانع ينطبق في شأنه حكم الفقرة (٢) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — له أن يختار بين تسوية حالته وفقا لهذه الفقرة او وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ او حكم الفقرة الثانية من هذه المادة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع عندما أصدر قانون تصحيح أوضاع العاملين خصصهم

الجدول الثالث من الجداول الملحق به للعاملين المهنيين أو الفنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثانية وأقررت الجدول المسلسل للعاملين بمجموعة الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة العاشرة وميز العاملين المهنيين بأحكام خاصة نص عليها في المادة (٢١) من القانون مقرر اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشر والثانية عشرة مدة واحدة قضيت في الفئة العاشرة كما قرر حسب مدة الخدمة التي قضيت في وظائف الخدمات المعاونة للعامل الذي نقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى الوظائف المهنية عند تسوية حالته بالتطبيق لأحكام القانون المشار إليه وذلك في مقابل إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت بمجموعة الخدمات المعاونة أيهما أقل إلى المدد المشترطة للترقية في الجدول الثالث .

ورعاية من المشرع للعمال المهنيين أوجب خصم المدة المشترطة للترقية من ثلثة بداية التخصيص إلى الفئات التالية لها إذا عينوا لأول مرة بالفئة التاسعة أو الثانية أو السابعة .

وفيما يتعلق بالعاملين بمجموعة الوظائف المعاونة قضى المشرع في المادة (٢٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بامتناع المدة التي قضوها في الدرجتين الحادية عشر والثانية عشرة مدة خدمة واحدة قضيت في الفئة العاشرة وبذلك طبق عليهم داخل مجموعتهم حكم مماثل للحكم الخاص بالعمال المهنيين الذي نصت عليه الفقرة (١) من المادة (٢١) وبمسند فترة من تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رأى المشرع أن يزيد من رعايته للعمال المهنيين فأصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبر بمقتضاه الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع شاغلين للفئة التاسعة اعتباراً من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب بشرط ألا يقل سن أيّاهم عن ثمانين سنة عند شغل هذه الفئة عن الدسلسنة عشر عاماً كقوا غير حاصلين على مؤهلات فاتهم يعتبرون شاغلون لتلك الفئة بعد سنتين من التخصيص بشرط ألا يقل السن في هذه الحالة عن الثمانين عشر .

واستمر المشرع في اتجاه ناصدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩
وأضف الى القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكبا جديدا يقضى بحساب المدة
الكلية للصبي والاشراق ومساعد الصانع اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه
سن الثالثة عشر أيهما أقرب .

وبناء على ما تقدم فإن تحديد المجموعة التي ينتمي اليها العامل
العادي يكون امرا لازما لتحديد الجدول الذي ينطبق على المدة التي تقضى
في هذه الوظيفة من بين الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وبالتالى الاحكام التي يتمتع اعمالها بشأن تلك المدة من بين احكام ذات
القانون وفي هذا الصدد فإن كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء
المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قسم طوائف العمال الى فئات ثلاثة اولها العمال
الفنيون وتشمل هذه الطائفة الملاحظون والاسطوات والصناع والمبتازون
(صانع دقيق ممتاز) والصانع الغير دقيق ومساعدوا الصناع
والاشراق الصبية وثاني تلك الفئات — العمال العاديون ورؤسائهم وثالثها
العمال الكتيبة واسند كادر العمال الاعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد
الدرجة ١٥٠ — ٣٠٠ لمساعدى الصناع بعلاوة ٥٠ مليها كل سنتين حتى يبلغ
الاجر ٢٥٠ مليها يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليها كل سنتين واجاز شغل
هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح في الامتحان أمام لجنة
فنية دون التقييد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادي وفي ذات الوقت
لم يجز الترقية من وظيفة مساعد صانع الى وظيفة صانع الا بعد خمس
سنوات على الأقل .

أما العمال العاديين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاثة فئات الاولى
١٠٠ — ٣٠٠ ملجم والثانية ١٢٠ — ٣٠٠ ملجم والثالثة ١٤٠ — ٣٠٠ ملجم
واسند اليهم الاعمال التي لا تحتاج الى خبرة خاصة او مهارة معينة ومن
ثم فإن العامل العادي كان ينتمى في كادر العمال الى الطائفة ثمر تلك التي
ينتمى اليها العامل الفني ولم يكن مساويا لمساعد الصناع في الأجر كما
أنه لم يكن يستطيع شغل هذه الوظيفة الا بطريق التعيين بعد الدخول في

متحان لا يشترط له مدة بقاء محددة بوظيفة عامل عادي وذلك أمر طبيعي
إذا لم يكن شغل تلك الوظيفة من شأنه أن يكسبه خبرة تؤهله بمفردها
تأهله مع غيرها من شروط الصلاحية للتعين بوظيفة مساعد صانع .

وعندما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة
لم يطبق المشرع أحكامه على العمال الخاضعين لكادر العمال وبذلك
استبقى تقسيمات هذا الكادر حتى صدر القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بنظم العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين
الخاضعين لكادر العمال بموجب المادة الأولى من مواد إصداره ببيد
أنه قرر العمل بأحكام هذا الكادر إلى أن يتم وضع القرارات التنفيذية
المشار إليها ، ولقد أكد القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ هذا الاتجاه
بإلزام مراعاة أحكام كادر العمال عند الترقية بمقتضى القواعد
النصوص عليها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتبعاً لذلك ظلت تقسيمات
كادر العمال مطبقة على الرغم من معادلة درجاته بدرجات القسانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦٤
لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإنه إذا كان القرار المشار إليه قد عادل الدرجة
١٥٠ - ٣٠٠ (مساعد صانع) والفئات (١٠٠ - ٣٠٠ ، ١٢٠ - ٢٠٠ ،
١٤٠ - ٣٠٠) (عامل عادي) بالدرجة الحادية عشر فإن ذلك لا يعنى
الاخلال بتقسيمات كادر العمال أو اندماج العمال العادى في وثلاث
العمال الفنيين وبعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين
المدنيين بالدولة أوجب في المادة ٨٦ مراعاة أحكام كادر العمال وأبقى
على تقسيماته وذلك بالنص على مراعاة حكم الفقرة (٢) من البند الثالث
من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ التى قررت اجراء
الترقيات والتعيينات وفقاً للأحكام المنصوص عليها بكادر العمال ،
ومنذ صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢
لسنة ١٩٥٦ الذى أدخل العمال العاملين في مجموعة وظائف الخدمات
المساواة جرت موازنات الدولة في السننرات المتلاحقة على تقسيمات

كادر العمال فجعلت للعمال الفنيين أو المهنيين مجموعة مستقلة عن مجموعة عمال الخدمات المعاونة التي شملت العمال العاديين .

وإذ كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك مجال لاعتبار المدة التي قضيت بوظيفة عامل عادي والمدة التي قضيت بوظيفة مساعد صانع وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الرغم من أن الدرجة المخصصة لكلا منهما في كادر العمال تد عولت بالدرجة الحادية عشر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٦٤ كما لا يجوز اعتبار المتين كأنها قضيتا في الفئة العاشرة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإنما يتمين اعتبار كلا منهما كذلك عند تطبيق الجدول الخاص بها أى الجدول الثالث بالنسبة للمدة التي قضيت بوظيفة عامل عادي امبالا لحكم الفقرة (أ) من المادة ٢١ ولحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبما لذلك فإن العامل الذى عين ابتداء بوظيفة عامل عادي ثم نقل الى وظيفة مساعد صانع ينطبق في شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ فتسوى حالته على أساس تطبيق الجدول الثالث عليه مع حساب مدة خدمته اعتباراً من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادي على أن تضاف الى الحد المشترطة لترتيبه مدة سبع سنوات أو المدة التي قضاها بوظيفة عامل عادي أيهما أقل كما وأن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا ينطبق عليه الا اعتباراً من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد صانع .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ والفقرة الأولى من المادة الأولى والفقرة الثانية من ذات المادة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرير كل منهما تسوية تبدأ من تاريخ مغاير للأخرى فإن من عين ابتداء بوظيفة عامل عادي ثم نقل الى وظيفة مساعد صانع يكون بالخيار فيما ينطبق بتسوية حالته بين تطبيق أى من التسويات الثلاث المأصرا اليها وذلك إما بحساب مدة خدمته اعتباراً

من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل حادى مع اضافة سبع سنوات الى المدد المشترطة للترقية فى الجدول الثالث ، واما باعتباره شاغلا للفئة التاسعة بعد سنتين من تاريخ تعيينه بوظيفة مساعد صانع على الا يقل سنه حينئذ من ١٨ سنة واما بحساب مدة خدمته كصانع على الا يقل تعيينه بوظيفة مساعد صانع بشرط الا يقل سنه عندئذ عن ١٣ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان المدة التى قضيت فى وظيفة عامل عادى تندمج فى المدة التى قضيت بوظيفة مساعد صانع وان العامل العادى ينتمى الى مجموعة الخدمات المعاونة ولذلك ينطبق فى شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا عين بوظيفة مساعد صانع قبل نشر هذا القانون وأن الدرجتين الحادية عشر والعاشرة تعتبران درجة واحدة (العاشرة) بالنسبة للمعامل الفنيين بالتطبيق لحكم الفقرة (ا) من المادة ٢١ وبالنسبة لمعامل الخدمات المعاونة الى الوظائف المهنية الا من تاريخ تعيينه فى هذه الوظائف وانه لمثل هذا العامل أن يختار بين تسوية حالته وفقاً لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ او حكم الفقرة الثانية من تلك المادة حسبما يكون أفضل له .

الفصل الحادى عشر القطاع العام

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على منح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ، ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى ، علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها — منوط هذا الحكم ان يبلغ مرتب العامل نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى وان يوجد مستوى اعلى من المستوى الذى بلغ مراتب العامل نهايته والا يستحق العامل الترقية الى هذا المستوى الاعلى — تخلف هذا المادة فى شأن العاملين بمستوى الإدارة العليا الذين بلغت مراتبهم ١٨٠٠ جنيه سنويا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى — علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها .. » .

ومفاد ذلك ان منوط اعادة العامل من الحكم المتقدم ان يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ، وأن يكون هناك مستوى اعلى

من المستوى الذى بلغ مرتب العامل نهايته بالفعل ، وبشرط أن يستحق العامل الترقية الى هذا المستوى الأعلى .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يسرى على العاملين بمؤسسة الكهرباء أن الأجر السنوى لمستوى الادارة العليا هو ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي ٧٢ جنيه سنويا الى ان يصل المرتب الى ١٤٠٠ جنيه و ٧٥ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه ، ومن ثم فإن وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات أولها ذات مربوط مقداره ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيه ، والثانية ذلك مربوط مقداره ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه ، أما الفئة الثالثة لذات مربوط ثابت مقداره ٢٠٠٠ جنيه وهذه الوظائف تدخل فى مستوى قائم بذاته يملو المستويات الثلاثة التى تضمنها جدول المرتبات المشار اليه ولا يوجد مستوى آخر أعلى منه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم على العاملين بمستوى الادارة العليا بمؤسسة الكهرباء الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا ، يكون قد تظلم فى حقهم مناه انطبق حكم المادة ٢٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه وذلك لعدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية مستوى الادارة العليا فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا المستوى ويحول العامل فى الترقية اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنعين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المشار اليهم .

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

لا يجوز للعامل الذى كان يشغل وظيفة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ باعتباره
حاصلا على مؤهل عال ان يطالب بتطبيق الجدول الثانى الملحق بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان حالته بحجة التحاقه بالخدمة بمؤهل متوسط
وحصوله أثناء الخدمة على مؤهل عال — أساس ذلك — ان العبرة فى تطبيق
احكام القانون المشار اليه هى بالمالة الوظيفية التى كان عليها العامل
بهذه الحالة وقت نفاذ القانون — تطبق أكثر من جدول على حالة العامل
رهن بتوافر شروط انطباق هذه الجداول — قانون تصحيح اوضاع العاملين
بالدولة والقطاع العام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على حساب مدد الخدمة
السابقة على المؤهل العالى ان نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية قبل
نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى
تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق الجدول الاول
المرفق — يشترط لانطباق هذا النص ان تنقل فئة العامل قبل العمل بالقانون
فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الى مجموعة الوظائف العالية — عدم انطباق هذه الاحكام
على العاملين بالقطاع العام — أساس ذلك — ان فئاتهم تدرج بغير تقسيم
فى الفصل الخاص بالأجور بموازنة الشركة ولا تنظمهم مجموعات معينة
بحسب مؤهلاتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

تنص على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) من الفئات المالية والأقدبية الإئتمارية المقررة لمؤهلاتهم .. » .

وان المادة الثامنة تنص على أنه « يعتبر حملة المؤهلات العليا المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب .. » .

وان المادة (١٥) تنص على أن من أمضى أو بهضى من المساعدين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرتبطة برتبة في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » .

ومن حيث أن الاستفادة من تلك النصوص أن الأصل العام الذي تبناه المشرع عند وضعه لنصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يقتضي بأن العبارة في تطبيق أحكامه بالحالة التي عليها المسائل في تاريخ نفاذه في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه لذلك وضع المشرع رؤوسا لجدول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الإئتمانية والمحققة بالقانون آتف الذكر فخصص الجدول الأول للمؤهلات العليا والجنول الثاني لحملة المؤهلات المتوسطة ونموق المتوسطة والثالث للعاملين المهنيين والرابع لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة والخامس للكتبيين غير المؤهلين والسادس للخدمة المعاونة .

ومن حيث أنه بناء على هذا التقسيم فإن مناط تطبيق تلك للجدول يتحدد بأحد أبور أربعة :

أولا : الحصول على مؤهل معين .

وثانيها : شغل وظيفة مهنية .

وثالثها : شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

ورابعها : شغل وظيفة خدمات معاونة .

فمن تحقق عليه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول المعين له وارتبط به بحسب حالته في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه ترتباً على هذا الأصل العام نص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٦ على أنه « تخضع الترتيبات الحثية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(هـ) تطبيق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على العمال إلا إذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كان يكون مؤهلاً ومهنيًا أو مؤهلاً وشاغلاً لوظيفة خدمات معاونة ، أما إذا كان حاصلاً على مؤهل معين ويشغل وظيفته بموجباً فإن تسوية حالته ترتبط بهذا المؤهل وبالجدول المحدد له دون غيره وليس له أن يحتج بما حصل عليه من مؤهلات أخرى إلا إذا سبغ له النص الصريح بذلك ومن ثم فليس لمن كان يشغل وظيفة في ١٩٧٤/١٢/٣١ باعتباره حاصلاً على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الجدول الثاني عليه بحجة سبق تعيينه بمؤهل متوسط .

ومن حيث أنه إذا كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « تحسب المدد الكلية المتعلقة بحلة المؤهلات العليا مع مراعاة القواعد الآتية

(ذ) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته إلى مجموعة الوظائف العمالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على

المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق *
فإنه يشترط لتطبيق هذا النص بحسب صريح عبارته أن تنقل فئة العامل
قبل العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى مجموعة الوظائف المسماة
هنالك لمطابق له التنقل بين الجدول الثاني ثم الجدول الأول .

ومن حيث أن فئات العاملين المدنيين بالدولة تدرج في مجموعات
وظيفية تنتظمها الموازنة العامة فانه من المتصور بالنسبة لهم أن تنقل فئاتهم
من مجموعة وظائف الكادر المتوسط (الكتابي) الى مجموعة الوظائف
العالية وبذلك يجد هذا النص مجالا لتطبيقه عليهم .

أما العاملون بالقطاع العام فإن فئاتهم تدرج بغير تقسيم في الفصل
الخامس بالأجور بموازنة الشركة ولا تنتظم مجموعات معينة بحسب
مؤهلاتهم وإنما يشغلون وظائفهم بالنظر الى مدة خبرة كل منهم والمؤهل
الحاصل عليه وفقا للتوصيف المحدد لكل وظيفة إجمالاً لنص الفقرة (٧)
من المادة الثالثة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع
العام .

ومن حيث أن الوظيفة الواحدة وفقاً لنص المادة (٨٠) من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يمكن أن يشغلها حامل المؤهل العالي إذا
توافرت لديه مدة خبرة معينة وحامل المؤهل المتوسط إذا توافرت له مدة
خبرة أكبر والغير مؤهل إذا توافرت له مدة خبرة تفوق بكثير تلك التي
تشرط للمؤهل ، هذا الى جانب وجود وظائف معينة لا يمكن إلا أن
كان حاصلها على مؤهل معين أيما كانت مدة الخبرة بحيث يكون المؤهل
بالنسبة لها حجر الأساس في شغلها . وعليه فليس من المتصور أن توضع
فئة كل من هؤلاء ر مجموعة وظيفية منفصلة عن الفئات الأخرى ، لذلك
كان القول بعدم تصور تطبيق نص المادة ٢٠/د من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا حجاج بان عدم السماح بتطبيق الجدول الأصلي
(م ٥٦ - ج ١٦)

للحاصلين على مؤهل متوسط ثم على مؤهل عال سيؤدي الى سبق حامل المؤهل المتوسط الذي لم يحصل على مؤهل عال لحامل المؤهل العالى الذى قبل التعيين بعد أن كان يشغل وظيفته بمؤهل متوسط لأن مند الخبرة المشترطة لكل مؤهل من شأنها أن تصلح تلك المفاارقة علاوة على أن القول بغير ذلك سيؤدى الى هدم الأساس الذى يقوم عليه توصيف الوظائف بالقطاع العام فتختلط بمدد الخبرة المشترطة للمؤهلات مما يؤدى الى شغل الوظيفة بالحاصل على مؤهل عال بمدة الخبرة التى تضاهى بمؤهل متوسط ومثل هذا لم يكن فى قصد المشرع عندما قرر تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين على العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه لما كان المامل/..... قد عين بالمؤهل العالى فى ١٩٧٣/٦/١ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٥/١٢/٣١ من هذا المؤهل هو الذى يجب تسوية حالته طبقا له فيطبق عليه الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا دون غيره من الجداول المرافقة للقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجبعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المادة ١٦/هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام لا تنطبق على العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا وتم تعيينهم بها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون ، وأن الفقرة (د) من المادة (٢٠) من هذا القانون لا تسرى على العاملين بالقطاع العام .

(ملف ٤٢٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٢)

قائمة رقم (٢٣٩)

أليدا :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تنطبق إلا على العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات إدارة المحلية والهيئات العامة — المبرة

بالمركز القانوني للعائد في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — عدم انقائه من حكم المادة ١٤ إذا كان من عداد العاملين بالقطاع العام في ذلك التاريخ حتى ولو أصبح من الموظفين بأحكامه بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة التاسعة من المادة ١٤ الصادر على أنه « يعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٤) من هذا القانون على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مراتبهم وعلواتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور » .

وقد ورد في التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص على أنه « لا تسرى أحكام المادة (١٤) من القانون على العاملين بالقطاع العام بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ذلك لأن أحكام هذه المادة متعلقة بتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهذا القانون لا يسرى على العاملين بالقطاع العام » .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تتعلق بتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة . ولا تطبق أحكام هذه المادة إلا على العاملين بالأجهزة الإدارية للدولة بوحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ممن تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن العبرة في تحديد مدى افادة المسائل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ هي بمركزه القانوني في ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ المصلح بهذا القانون . ومن ثم فانه اذا كان المصلح موجودا بالخدمة في احدى الجهات المسلف الاشارة اليها في ذلك التاريخ ، فان احكام المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسرى في شأنه اذا استوفى كافة الشروط الاخرى اللازمة لتطبيقها . اما اذا كان من عداد المصالحين بالقطاع العام في ذلك التاريخ فانه لا يستفيد من حكم المادة الرابعة عشر آتية الذكر ، حتى ولو اصبح من المصالحين باحكامه بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الثابت أن السبد المذكور كان من عداد المصالحين بالقطاع العام في الحادي والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واستقر على هذا الحال حتى اليوم السابق على أول يناير سنة ١٩٧٦ تاريخ نقله الى وزارة التجارة بعد إلغاء المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية التي كان يعمل بها . ومن ثم فانه يخرج عن نطاق تطبيق حكم المادة الرابعة عشرة السابقة الاشارة اليها ، ولا يفيد من احكامها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي علمت أحقية السيد/... في الامانة من حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٤٦٠/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبحث :

نص المادة السادسة من قانون تصحيح اوضاع المصالحين المدنيين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضريحة في اجراءات الاموريات للمصالحين بالقطاع العام وفقا لاحكامه ولو لم تتوافر تلك الحالة

خالية أو وظائف شاغرة مع اعتبارهم شاغلين للفئات المالية التي تنشأ لتسوية حالاتهم — أثر ذلك — لا يجوز الامتناع عن تسوية حالات العاملين بالإدارة القانونية بأحدى شركات القطاع العام لعدم وجود فئات مالية خالية أو وظائف شاغرة بالإدارة القانونية بالشركة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة ٦ من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح أوضاع العاملين تنص على أنه (. . . .) وبالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المستفيدين من أحكام القانون المرافق وتتوافر فيهم اشتراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيما عدا الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم بالترقية إليها منشأة بصفة شخصية وتلغى عند خلوها .

وبالنسبة للعاملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها ويتم تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام القانون المرافق على فئات مالية بصفة شخصية تلغى عند خلوها وتعتبر الزيادة في عدد الفئات المالية اللازمة هذه التسوية زيادة حتمية في موازنة تلك الوحدات .

ولما كانت هذه المادة صريحة في إجراء الضوابط للعاملين بالقطاع العام ، وبما لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ ولو لم تتوافر لفئات مالية خالية أو وظائف شاغرة مع اعتبارهم شاغلين للفئات المالية التي تنشأ لتسوية حالاتهم بصفة شخصية فإنه لا يجوز الامتناع عن تسوية حالات العاملين بالإدارة القانونية بشركة المعادن للتنمية والتعمير بحجة عدم وجود فئات مالية خالية أو وظائف شاغرة بالإدارة القانونية أو بالشركة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، الرء
استنرار معالجة محيرى وأنضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام قوانين.
العمالين بجهاتهم الى حين اعتباء البيئكل الوظيفية طبقا لقانون الإدارات.
القانونية .

(ملف ٨٦/٤/٨١٩ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبحث :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العمالين بالدولة .
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٨ — سريان حكم هذه الفقرة على العمالين بالقطاع العام وكذا
العمالين الذين يعاد تعيينهم بالمؤهل العالي قبل نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
العمالين المدنيين بالدولة والقطاع العام كانت تنص على أن « تحسب المدد
الكلية المتعلقة بجملة المؤهلات العليا مع مراعاة القواعد
الآتية » (د) حسب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل
العالي لمن نقلت فئة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون
على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله .
على المؤهل العالي ، ثم على أساس تطبيق المدد البينية فى الجدول الأول
المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والادمية التى بلغها
طبقا للجدول الثانى » .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون.
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعمل به اعتبارا من ١٢/٣١/١٩٧٤ — تاريخه

المعمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأضيف الى نقل الفئة الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢٠) حالة اعادة التعمين وأصبح نص تلك الفقرة يجرى على النحو التالي :

« حساب مدد العمل السابقة على الحصول على المؤهل العالي لن نقلت فئة أو أعيد تمييزه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول المرفق الأول اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » .

ومما قد تقدم ان المشرع عندما اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرر الامتداد بالمدد التي قضيت بالمؤهل المتوسط ، وذلك عند تسوية حالة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تمييزهم بمؤهلات متوسطة ، في حالة نقل منتهم من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعندما تبين للمشرع ان قصر هذا الحكم على طائفة من نقلت منتهم الى مجموعة الوظائف العالية قد ادى الى انحصار حكم الفقرة (د) من المخططين بنظم العاملين بالقطاع العام الذي لا يأخذ بنظم المجموعات الوظيفية ، كما ادى الى عدم اعادة يعاد تعيينه فيشغل الفئة المقررة لمؤله العالي بغير أن تنتقل منتسه التي يشغلها بالمؤهل المتوسط فقد عدل نص الفقرة (د) فأضاف اليها حالة اعادة التعمين وبذلك اضل في عداد المخططين بأحكام تلك الفقرة العاملين بالقطاع العام والعاملين بالحكومة الذين يعاد تعيينهم بالمؤهل العالي قبل ١٩٧٥/٥/١٠ — تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا كان الامر كذلك فإن اعادة التعمين في تطبيق حكم الفقرة أخذ مدلولاً خاصاً فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته لأي سبب من الاسباب مع وجود فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالي .

• وبناءً على ما تقدم فإنه يتعين تسوية حالة العاملين بالقطاع العام
الذين أميد تعيينهم بغير فاصل زمني قبل ١٠/٥/١٩٧٥ على أساس حساب
مدة خدمتهم التي تضيها بالمؤهل المتوسط وتطبيق الجدول الثاني الملحق
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحللة المؤهلات المتوسطة ثم تطبيق
الجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحللة المؤهلات العليا من
تاريخ حصولهم على المؤهل العالي وذلك بالفئة والادمية التي يبلغونها
طبقاً للجدول التالي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق
الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالقطاع العام .

(ملف رقم ٥٠٢/٣/٨٦ — جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠) .

قائمة رقم (٣٤٢)

أولاً :

تحديد اقدمية العامل المتقول الى الدرجات الجديدة الواردة بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — يتعين عند ترقية العامل أو رد اقدميته طبقاً للقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن ينظر ابتداء الى الفئة المائية التي كان يشغلها
في ٣١/١٢/١٩٧٤ — الاحتفاظ للعامل بالفئة الأفضل له لا يعنى الوقوف بحالة
العامل عند الفئة وان يمنح أيضاً كافة الحقوق التي تعود عليه وخاصة رد
الادمية في الفئة الأدنى من الفئة المحتفظ له بها .

ملخص الفتوى :

ان المشرع حدد ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخاً لنفاذ أحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ الذي نشر في ١٠/٥/١٩٧٥ وقضى بترقية كل من أمضى
المدة الكلية المشروطة في الجداول المرتفعة الى الفئة التي اكمل منحها وذلك

اعتباراً من أول الشهر التالي لإكمال المدة فإن كان قد رقى إليها في تاريخ حال ردت أقدميته فيها إلى هذا التاريخ ولحمية العاملين الذين رفقوا إلى هناك مالية في تاريخ سابق على تاريخ إكمالهم المدد الكلية المشترطة للترقية إلى تلك الفئات منع المشرع تخفيض الفئة المالية أو المرتب نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام هذا القانون إنما ترتبط بالمركز القانوني الذي كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لتنفاذه ، وبما لذلك فإنه يتمين عند ترقيته أو رد أقدميته طبقاً للمدد الكلية المحددة في أي من الجداول المرفقة بالقانون أن ينظر ابتداء إلى الفئة المالية التي كان يشغلها في هذا التاريخ فترد أقدميته فيها أو يرقى إلى فئة أعلى منها ، وإذا كان المشرع قد أوجب احتفاظ العامل بالفئة الأفضل له فإن ذلك لا يعني التوقف بحالة العامل عند تلك الفئة وإخراجه كلية من نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقطع الطريق عليه في الإفادة من أحكامه وإنها يتمين بجانب الاحتفاظ له بالفئة الأفضل منحه الحقوق التي تعود عليه من تطبيق تلك الأحكام وبصفة خاصة رد الأقدمية في الفئة الأدنى من الفئة المحتفظ له بها .

ولما كانت العاملة المروضة حلفتها قد عينت في ١٩٦٤/٥/٢٥ ببلوم التجارة الثانية بالفئة الثالثة ورقيت إلى الفئة السابعة في ١٩٧٢/٤/١ وظلت تشغلها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ فإنه يتمين أملاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الثاني الملحق به رد أقدميتها في تلك الفئة إلى ١٩٧٠/٦/١ أول الشهر التالي لإكمالها مدة الست سنوات المشرطة كمدة كلية للترقية إلى تلك الفئة ، وإذا رقيت المذكورة إلى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢٨ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالصراع العلم قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين أنها تستحق الترقية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى تلك الفئة في ١٩٧٥/٥/١ أول الشهر التالي لإكمالها مدة كلية قدرها أحد عشر سنة فإنه يتمين الاحتفاظ لها بتاريخ ترقيتها إلى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢٨ باعتبارها الأفضل لها .

ولما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تنص بنقل العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام « الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لنتائج الحالية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق يلقنون » وكان الجدول رقم (٢) قد عدل الفئات السابعة والسادسة والخامسة المنصوص عليها بجدول المستويات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالدرجة الثالثة ، فان من مقتضى ذلك ان تحسب اقدمية العامل المنقول الى الدرجة الثالثة الجديدة اعتبارا من تاريخ حصوله على الفئة السابعة ، ومن ثم يتعين تحديد اقدمية العيلة المعروضة حالتها في الدرجة الثالثة وفقا لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ ١٩٧٠/١/١ الذي يجب رد اقدميتها في تلك الفئة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٣١٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

يتعين الاعتماد بتاريخ رد الاقدمية وتواريخ الترقية التي حصل عليها العاملون وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدة البيئية المشترطة لترقية العاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — عدم تعارض ذلك مع مبدأ عدم الاعتماد بمدة العمل السابقة المحسوبة وفقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين تنص على انه « وبالنسبة للعاملين

الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المستفيدين من أحكام القانون المرافق وتتوافر فيهم اشتراطات شغل الوظائف المدرجة بالبوكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيما عدا الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم الترقية إليها منشأة بصفة شخصية وتلغى عند خلوها .

وبالنسبة للعاملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها ويتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون المرافق على فئات مالية بصفة شخصية تلغى عند خلوها ، وتعتبر الزيادة في عدد الفئات المالية اللازمة لتنفيذ هذه التسوية زيادة حتمية في موازنة تلك الوحدات » .

ومعاد هذا النص أن المشرع اعتد في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام بالهيكل التنظيمي واشتراطات شغل الوظائف بهذا القطاع فأوجب أن تتم الترتيبات وفقاً لأحكام هذا القانون على فئات الوظائف الخالية المدرجة بالهيكل التنظيمي بكل وحدة فإذا لم توجد وظائف وفئات مالية خالية رقم العامل للفئة المالية الأعلى بصفة شخصية مع بقائه في الوظيفة ذات الفئة المالية الأدنى ، ومن ثم فإن ترقية العامل بالقطاع العام التي أجريت وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تتم منفصلة عن الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي بوحدات القطاع العام وإنما ارتبطت بها لذلك غائته أن ترتب على تطبيق أحكام المادة (١٥) من هذا القانون رد أقدمية العامل في الفئة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون الى تاريخ سابق على تاريخ ترقية اليها تعين اعتبار هذا التاريخ تاريخاً لشغل الوظيفة أيضاً وإن ترتب على تلك الأحكام ترتية لفئة أعلى تعين وضعه على الوظيفة الأعلى المقرر لها تلك الفئة أن كانت خالية فإن لم تكن كذلك ظل شاغلاً لوظيفته بالفئة

١- الأعلى التي رتب اليها وذلك بصفة شخصية الأمر الذي يعنى استحقاق العامل أصلا لشغل الوظيفة اعتبارا من تاريخ حصوله على منتهى المالية .
٢- وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأنه لا يحول دون وضعه عليها .
٣- ان رتب لفئة أعلى الا عدم خلوها أو تزيد عدم الاخلال بالترتيب الرئيسى للوظائف التي نصت عليه المادة ٣ من مواد اصدار هذا القانون ، وترتبطا على ذلك فانه يتعين اعتداد بتواريخ رد التقديمية وتواريخ الترقية التي حصل عليها العاملون وفقا لأحكام القانون .
٤- يوم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية أى مدد البناء فى الوظيفة الأدنى المشترطة بالهيكل التنظيمية للترقية الى الوظائف الأعلى كما يتعين عند ترقية العامل لوظيفة أعلى سبق أن حصل على منتهى المالية .
٥- بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يشغلها حينئذ لعدم خلوها أو لعدم الاخلال بالترتيب الرئيسى للوظائف اعتباره شاغلا لها من تاريخ حصوله على تلك الفئة .

ويتساءل على ما تقدم فان حساب المدد البيئية المشترطة لترقية العاملين بالقطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام وأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام يجب أن يبدأ اعتبارا من تاريخ رد التقديمية أو تاريخ الترقية التي حصل عليها كل عامل وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

وليس فى الاعتداد بتواريخ رد التقديمية أو الترقية وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية ما يتعارض مع ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١١/١١/١٩٨٠ بعدم الاعتداد بمدد العمل السابقة التى حصلت للعاملين ضمن المدة التالية المشترطة للترقية وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
مترقبينهم: وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذلك لأن حساب

مدد العمل السابقة وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يؤدي طبقا لنص المادة (١٥) من القانون الى تغيير تاريخ دخول العامل الى الخدمة وليس من شأنه أن يؤثر في المركز القانوني للعامل ان لم يترتب عليه رد اقدميته في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو ترقيته الى فئة أعلى ؛ لذلك يكون من غير الجائز ضم مدة العمل السابق المحسوبة على هذا النحو الى مدة الخبرة المشترطة للترقية بالتطبيق لاية احكام أخرى غير تلك التي تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بيد أنه ان ترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تغييرا في مركز العامل بالنظر الى الدرجة الأخيرة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تعين الاعتماد به عند ترقيته الى الوظائف الأعلى اعمالا لأحكام ذات القانون وعليه فإن مبدأ عدم الاعتماد بمدد العمل السابقة المحسوبة وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يستند الى عدم تغيير أحكام هذا القانون بتاريخ دخول الخبة لا يتعارض مع مبدأ الاعتماد بتاريخ رد الأقدمية والترقيات التي تمت وفقا لأحكامه والذي يستند الى التغيير الذي أحدثه القانون في مركز العامل الفعلي ابتداء من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الاعتماد بتاريخ رد الأقدمية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها العاملون بالقطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية المشترطة للترقية للوظائف الأعلى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

(ملك ٥٤٠/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبحث :

نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام على أن يمنح العامل الذي يبلغ مرتبه

نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها — عدم انطباق حكم هذه المادة على العاملين بمستوى الإدارة العليا الذى بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا او تجاوزت هذا المبلغ — اساس ذلك : عدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الإدارة العليا ، فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا المستوى ويخول العامل الحق في الترقية اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ٢٣ منه على ان « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبته نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى — علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها ، وذلك على الوجه الاتى » .

ومن حيث ان مناط الامادة من حكم هذه المادة هو بلوغ مرتب العامل نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ، وان يكون هناك مستوى اعلى من المستوى الذى بلغ نهايته بالفعل وشرط ان لا يستحق العامل الترقية الى هذا المستوى الاعلى .

ومن حيث انه يبين من اطلاع على جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ان الاجر السنوى لمستوى الإدارة العليا هو ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيهه ، وان العلاوات داخل هذا المستوى هي ٧٢ جنيه سنويا الى ان يصل المرتب الى ١٤٠٠ جنيه سنويا ، ٧٥ جنيه سنويا الى ان يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم فان وظائف الإدارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات : الاولى : ذات مربوط مقداره ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ، والثانية : ذات مربوط مقداره ١٤٠٠ — ٦٨٠٠ جنيه سنويا ، اما الفئة الثالثة : فانها ذات

مستوى قائم بذاته يعلو المستويات الثلاثة الأخرى انى تضمنها جدول المرتبات المشار اليه ، ولا يوجد مستوى آخر اعلى منه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على العامل بمستوى الادارة العليا بشركة بور سعيد لتصدير الاقطان الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا او تجاوزت هذا المبلغ ، فانه يكون قد تخلف في حقهم شروط انطباق حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه وذلك لعدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الادارة العليا ، فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلوها هذا المستوى ويخول العامل الحق في الترقية اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى ، التشريع الى عدم انطباق حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بمستوى الادارة العليا الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا او تجاوزت هذا المبلغ .

(ملف رقم ٤٥٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) .

(راجع الفتوى رقم ٤٧٤ في ١٩٧٧/١/٢٣ — ملف رقم ١٩٧٣/٤/٨٦)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

بذلات ظروف ومناط الوظيفة يستحق على اساس بداية الاجر المقرر بدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل وليس على اساس الفئة المالية التي يشغلها بصفة شخصية بحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ورد لرئاسة مجلس الوزراء كتاب وزير الصناعة والثروة المعدنية متضمنا طلب رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج حساب بذل ظروف أو مخاطر الوظيفة المستحق للعاملين بشركات القطاع العام على أساس أول مربوط الدرجات التي اكتسبوها بعد تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وقد أثابت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج العديد من الدعاوى أمام هيئات التحكيم المختلفة في هذا الشأن قضى في بعضها لصالحها والبعض الآخر ما زال متداولاً فضلاً عن أن العديد من العمال قاموا برفع دعاوى حكم في بعضها لصالحهم وفي البعض الآخر لصالح الشركات . ونظرا إلى أن لا يقتصر على العاملين بقطاع الغزل والنسيج فقط ، وإنما يس قاطعا كبيرا من العاملين بقطاع الإنتاج بالدولة ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع .

فاستبانت أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٠ منه على جواز منح العامل بدلات تقضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بعد أقصى ٤٠ ٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل . ويستند من ذلك أن المشرع قرر منح هذه البدلات على أساس موضوعية تتعلق بظروف ومخاطر الوظيفة التي يشغلها العامل فعلا وجعل تحديد مقدار هذه البدلات بنسبة معينة من بداية الأجر المقرر لهذه الوظيفة فهي بدلات مقررة — بصريح نص القانون — للوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً أو يقوم بأعبائها وعلى أساس الفئة المقررة لها ، وليست مقررة للدرجة المالية التي يحصل عليها العامل بصفة شخصية ، وإن قدرها يتحدد بنسبة معينة من بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً كأساس لحساب هذا القدر فقط . ومن ثم فإن العاملين الذين سويت حالتهم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنفيين بالدولة والقطاع العام وحصلوا على ثبات مالية بصفة شخصية أعلى من الثبات المقررة للوظائف التي يشغلونها إلا أنهم ظلوا يشغلون ذات الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل حصولهم على هذه الثبات المالية الأعلى يستحقون بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على أساس بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلونها فعلاً أو يقومون بأعبائها ، وليس.

على أساس بداية الفئة المالية التي حصلوا عليها بصفة شخصية بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصوحيحة لتسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على أساس بداية الأجر المقرر
لدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل وليس على أساس الفئة المالية التي
يشغلها العامل بصفة شخصية .

(ملف ٩٨٦/٤ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣) .

الفصل الثاني عشر

مسائل عامة متنوعة

الفروع الأول

عدم انطباق نظام تسعير الشهادات
بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم

قاعدة رقم (٢٤٦)

المادة :

تسرى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى حين اعتماد جداول
توصيف وتقييم الوظائف — اعتبارا من هذا التاريخ بمقتضى حكم الفقرة
الثالثة من المادة ٤ من القانون المذكور بالنسبة للعاملين بالحكومة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على ان « يعين اعتبارا
من تاريخ نشر هذا القانون حلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في
الفئات المالية وبالاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم . كما تحدد اقدمية
من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل آخر أعلى من مؤهله
اثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لادمية خريجه ذات الدرجة من حلة
المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك بما لم تكن اقدميته واذا كان العامل قد بلغ
اثناء الخدمة فئة أعلى او مرتبا أكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه
طبقا للاحكام السابقة ينقل بفئته (وادميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف

العالية غير المتخصصة في الجية التي تترك خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الاصيلة افضل له .

ومما ذلك أن المشرع وضع قاعدة من اجل ان العامل الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ينشأ له حق النقل بفتحته وأقدميته ورتب وقت حصوله على المؤهل العالي الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الأصلية افضل له . بيد انه نظرا لأن المشرع وقد اخذ بنظم ترتيب وتوصيف الوظائف في نظام العاملين المدنيين بالجمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي يعتد بعمل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شاغلها وهو بذلك يختلف عن نظام تسمية الوظائف الذي يقوم على تحديد الدرجة المقررة لمؤهل العامل دون نقل الى عمل الوظيفة ، وهذا المسلك من المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق معه حكم المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما يؤدي الى القول بـسريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة الى حين اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فاعتبارا من هذا التاريخ ينطبق حكم المادة ٤ فقرة ثالثة بالنسبة للعاملين في الحكومة .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المروضة حالته فان الشايت من الاوراق انه عين تعيينا مبتدأ بمؤهله العالي بوزارة التكوين عن طريق لجنة القوى العاملة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ أى بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم الخاصة بهذه الوزارة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم ينحصر عنه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اخذية المذكور في تطبيق المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته بعد تعيينه بوزارة التكوين .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المادة :

الحصول على المؤهل العالي وإعادة التخصيص بهذا المؤهل بعد اعتماد جداول توصيف الوظائف يجعل حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ غير وارد التطبيق .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بموافقة الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ ملف رقم ١٤٨/٢/٨٦ واستبان لها أن المذرع يقع في المادة ٤ مقرة ٣ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ فاعادة مؤداهما ان العامل الذي يحصل على مؤهل على اثناء الخدمة يتشابه له الحق في التنقل بفتنه وادبيته ومرتبته وقت حصوله على المؤهل العالي الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجموعته الاصلية افضل له بيد انه نظرا لان المشرع وقد اخذ بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي يعتمد على الوظيفة ذاته وليس بالموظف صاحبها وهو بذلك يختلف عن نظام تسعير الشهادات الذي يقوم على تحديد الدرجة المقررة للمؤهل العامل دون النظر الى مهبل الوظيفة وهذا المسلك من المشرع القائم على اساس طبيعة عمل الوظيفة يتفق معه حكم المادة ٤ مقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما يؤدي الى القول بريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة الى حين اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة فاعتبارا من هذا التاريخ ينقض حكم المادة ٤ مقرة ثالثة بالنسبة للعاملين في الحكومة .

ولا يغير من ذلك تراخي جهة الادارة في تسكين العاملين على الوظائف.

للمعتمدة ذلك ان التسكين مرحلة تالية لتنام نظام التوصيف والتقييم والذي يتحقق بصدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المروضة حالته فلما ثبت من الأوراق انه حصل على المؤهل العالى واعيد تعيينه بهذا المؤهل بعد اعتماد جداول توصيف الوظائف ١٦/١٠/١٩٧٩ ومن ثم ينصر منه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى منح لاحقية السيد المروضة حالته فى تطبيق المادة ٤ فقرة ٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

(ملك ٦٦٤/٣/٧٦ — جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

اعتماد جداول التوصيف والتقييم الذى يتوقف عنده تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الأساس الذى يتم من السلطة المختصة فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام المائنين المدنيين بالدولة تنص على أن « تضع كل وحدة جدولاً للوظائف وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها ليعين بها وترتيبها فى احدى المستويات والفئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون » كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعتمد جدول الوظائف والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من الوزير المختص بالتسمية الادارية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وذلك

في حدود الاعتبارات المقررة في الموازنة التمساسة للاجور ، وتنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن :
« تشجع كل وحدة هيكل تنظيميا لهيا »

وتنص كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بملاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات وتصنيفها بأحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعتمد جدول الوظائف وملاقات وصفها والقرارات الصادرة بإعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة . وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون » .

كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر اعلى من مؤهله أثناء الخدمة من الفئة المقررة لمؤهله — —

واذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة اعلى أو مرتبا اكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام السائدة ينقل بفئته واقدميته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن بمقاؤه في مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له .

ومناد ما تقدم — وعلى ضوء استقر عليه انهاء الجمعية العمومية — أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يطبق الدرجة المالية والوظيفية برباط لا يقبل الانفصال بأن الزم كل وحدة في المادة ٨ منه بأن تضع هيكلها تنظيميا وجدولا للوظائف مرفقا به بملاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها

في احدى المجموعات النوعية وتقييمها. باحدى الدرجات المالية ، كما أوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية ، واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في التسمين والترقية وغيرها من الجالات ومن ثم يكون المشرع باخذه بهذا النظام المتكامل القائم على الاساس الموضوعى في الوظيفة العامة والذي يعتمد بالوظيفة وليس بالموظف قد استبعد نظام تسعير الشهادات القائم على الاساس الشخصى في الوظيفة العامة ، وهذا النظام الاخير هو الذى كان يمكن في ظله العمل بحكم المادة ٤ مقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فانه بعد العمل بنظام ترتيب توصيف الوظائف في وحدة من الوحدات الخاضعة لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والسذى يتم بصنور قرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باعتماد جداول التقييم والتوصيف في هذه الوحدة لا يكون ثمة وجه لتطبيق حكم المقرة الثالثة من المادة ٤ سالفة الذكر ولا يجوز تغيير المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها العامل نتيجة حصوله على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد ١٩٧٥/١٠/٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا بالتعيين المبتدأ في مجموعة الوظائف العالية اذا ما توافرت في شأنه باقى اشتراطات شغل الوظيفة .

واعتماد جداول التوصيف والتقييم الذى يعتمد به ويتوقف من تاريخه العمل بحكم المادة ٤ مقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الاعتماد الذى يتم من السلسلة المختصة وهو رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى ١٩٧٨/٧/١ وذلك أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولئن كان قائما على نظام الترتيب والتوصيف للوظائف الذى يقوم عليه القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الحالى ، الا انه لم يعرف نظام المجموعات النوعية المخلقة والتي اعتبرها المشرع في القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدة متميزة في مجال التسمين والترقية والنقل والتدبير ، مما لا يجوز معه

النقل من مجموعة توعية الى مجموعة نوعية أخرى ، وبالتسلي. عدم إمكان أعمال حكم النقل المقررة بالمادة ٤ فقرة ثالثة للعطل الذي يحصل أثناء الخدمة على مثل هذا إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، لخصه نقلاً بين مجموعتين قوميتين مختلفتين ، وهو الأمر الذي لا يسمح بتطبيق المجموعة النوعية المتميزة الذي قام على أساسه القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون اعتماد جداول التوصيف والتقييم عنده أعمال حكم المادة ٤ فقرة ثالثة سالفة الذكر هو الاعتماد الذي يتم في ظل العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو ليس ما سبق إجراؤه في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . وعلى ذلك يكون قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢ باعتماد جداول التوصيف والتقييم برئاسة مجلس الوزراء والذي تم بعد العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، هو الذي يعتد به في مجال حكم المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث ينتهي العمل من تاريخ صدوره بهذا الحكم . ولا عبرة في هذا المجال بقرار نائباً رئيس مجلس الوزراء لتهيئة الاجتماعية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٧٨ لصدوره في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولذا كان الأمر كذلك ، إلا أنه لا يجوز تفعيل المركز القانوني للعامل بما يتفق وصحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عنه هذا الاعتماد بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي استناداً إلى أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ . وتطبيقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ تهرى له بوية صحيحة للعامل وفقاً لإحكام القوانين المعمول بها عند إجرائها بغرض تحديد الدرجة والادمية القانونية التي يستحقها العامل الاعتماد بها عند الترقية في المستقبل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اعتماد جداول التوصيف والتقييم الذي يتوقف عنده تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الاعتماد الذي يتم من السلسلة المختصة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

انطبق المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام — يقتضى العمل بحكم النص المذكور بمجرد اعتماد جداول التوظيف والتقييم في كل شركة من السلطة المختصة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

نقطة الفتوى :

يستعراض النصيص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تمحيص الأوضاع المملين المدينين بالدولة والقطاع العام بين ان المادة الأولى من مواد اصداره نصت على ان « تسرى احكام القانون المرافق على :

(ا) ، العاملين الخاصين لاجلهم نظام الصالين المدينين بالدولة انصاير بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) الماملين الخاصين لنظام العاملين بالقطاع العام الصاير بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ فيما عدا لاجلهم المدينين (ا ، ب ، ج) من القانون المرافق » .

ونصت المادة ٤ من القانون المذكور على ان « يعين امصارا بين تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات الملية والائتمية الامراضية المقررة للمهلاتهم ..

كما نحدد ائتمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر من مؤهله اثناء الخدمة في الفئة المقررة للمهله طبقا للائتمية جريجي ذات النعمة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينين طبقا لاجلهم القانون

رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه، وذلك بما لم تكن اقدمية أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة مئة أعلى أو أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقاً للأحكام السارية ينقل بفئته وأقدميته ومرتبته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن يتجاوز في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له .

كما نصت المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن «تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة وللمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين في الحكومة وكذلك على العاملين بالقطاع العام إذ خاطب الفئتين وأخضعهما لذات الأحكام وذلك فيما عدا أحكام المادتين ١ ، ٣ من القانون المذكور المتعلقة بالتعيين والاعتمادات المخصصة لهم .

ومن ثم فمن بقية أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسرى جميعها ومن بينها المادة ٤ على العاملين بالقطاع العام بصريح النصوص .

وإذا كان المشرع وضع قاعدة في المادة ٤ بفقرة ثالثة الذكر مؤداها أن العامل سواء في الحكومة أو القطاع العام الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ينشأ له حق في النقل بفئته وأقدميته ومرتبته وقت حصوله على المؤهل العالي إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن يتجاوز في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له ، بيد أنه نظرًا لأن المشرع قد أخذ بنظام ترتيب وتحديد الوظائف سواء نظام العاملين المدنيين بالدولة

المصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أى فى نظام العاملين بالقطاع العام والمصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى يعتد عمل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شافطها ومحدد ذلك باشتراطات شاغلها وتصنيفها داخل مجموعة نوعية متميزة وهو بذلك يخطف عن نظام تسعير الشهادات الذى يقوم على تحديد الدرجة المقررة لمؤهل العامل دون نظر الى عمل الوظيفة وهذا المسلك لا يتفق مع حكم المادة ٤ مقرة ٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يؤدى الى التول بديران حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة والقطاع العام الى حين اعتبار جداول توصيف الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى وحدات الجهاز الإدارى حسبما تقتضى بذلك المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفى شركات القطاع العام بقرار من مجلس الإدارة ونفا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فانقبأرا من تاريخ اعتماد هذه الجداول الوظيفية يقتضى حكم المادة ٤ مقرة ثالثة بالنسبة الى العاملين فى الحكومة أو فى القطاع العام اذا كان الأمر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل بما يتفق مع ما كشف عنه هذا الانشاء بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ ذلك أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص فى ملته العالوية مقر مقررأ على أن يكون ميعاد رفع الدعوة الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، أو أنه لا يجوز بعد هذا الميعاد - الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ - بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام التشريعات المذكورة على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، وغنى عن البيان أن هذا الحظر ينصرف الى جهة الإدارة والعامل فى نفس الوقت بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالباً بحق الذى نشأت من القوانين والقرارات سائلة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ يتمتع وجوبها على المحكمة قبول دعوة لتعلق هذا الميعاد

- بالنظام العنصر ، كما يتمتع أيضا على الجهة الادارية لذات السبب النظر
في طلب اجابته الى طلبه ومن ثم تكون التسوية الموجودة يخلف خدمة هذا
العامل هي التي يفترض بها ولا يجوز تعديلها على أى وجه الا اذا كان ذلك
تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، أما عن الحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة
١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين غير وفقا لحكم المادة البديلة
بمصر من هذا القانون كان لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل على أى
وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا ان المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق
الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط واعمالا لحكم المادة الثانية
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه يلزم في جميع الاحوال اجراء
تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقا لاحكام القانون المعمول بها عند
اجرائها تحديد الدرجة والادمية القانونية التي يستحقها العامل وذلك
للاعتداد بهما عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية
وفلك مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية او القرارات النهائية
الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٤ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يخرج من
نسيج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مبالغ البيان فانه لا يجوز بعد
١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل الذي يستفيد من حكمها
على الوجه السابق تفصيله ، على أن تجرى له التسوية القانونية الصحيحة
لتحديد الدرجة والادمية القانونية التي يعتمد بها مستقبلا عند الترقية الى
الدرجة التالية .

ويتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، فانه رغم حصوله
على مؤهل عال في نور نوفمبر ١٩٨٢ الا أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق على
اعتماد وتطبيق نظام ترتيب وتصنيف الوظائف بالشركة التي يعمل بها
وفقا لاحكام المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بمالية البيان
ومن ثم لا يستفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٧٥ لانضمام حكم هذه المادة عن العاملين بالشركة المذكورة من
تاريخ اعتماد نظام الوظائف بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :-

١ - انطباق المادة ٤ بقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
على العاملين بالقطامح العمومي .

٢ - ينقضى العمل بحكم النص المذكور بمجرد اعتماد جداول التوظيف
والتقييم في كل شركة من السلطة المختصة في ظل العمل بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٨٤ على النحو المبين بالاسفل .

٣ - عدم احقية المائل المروضة حالته في تسوية حالته وفقا لنص
المادة ٤ بقرة ثلاثة .

١٩٨٦/٤/٦٥٦ - بطننة ١٩٨٤/١١/١٤

الفرع الثاني

تصحيح تسويات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧
لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

عدم جواز اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٤ - التسويات التي اجريت طبقا لهذا القانون بعد ذلك التاريخ لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها اجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - حق هؤلاء العاملين في تصحيح التسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة - على الادارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق لهم من فروق نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم والفروقات التي يجب استردادها منهم بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تضم على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع

الدعوى الى المحكة بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للمعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

والمستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصفيه الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون والثانى : ان يكون مصدره أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى مصدرها على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان يضمن على صاحب الشأن المتألمة بحقه خلال ميعاد تنتهى منه فى ١٩٧٤/٩/٣٠ ماذا انتضى هذا الميعاد ولم تكن جهة الادارة قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة حالته امتنع وجوبا على المحكة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام المعم كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه أو اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المصالحين بالدولة سابقا فى صدوره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتبرا من ١٩٧٤/١/١ اجراء تسويات للمصالحين الذين لم تصدر قرارات تسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ وبالتالي فان التسويات التى اجريت طبقا له بعد ذلك التاريخ لا تنتج اثرا ويجب سحبها لأنها اجريت فى وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ ومن ثم فانه لا يسوغ اجابة المصالحين المضرورة حالتهم والذين اجريت لهم هذه التسويات الى طلبهم بالابقاء عليها والاحتفاظ بما ترتب عليها من آثار .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ان فتوى الجمعية العمومية فى شأن تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والتى سويت حالات هؤلاء المصالحين

طبقا لها صدرت بجملة ١٩٧٤/١/٥ في تاريخ تال لصندوق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠ لأن هذه الفتوى كاشفة عن الحق وليست مثبته له وتأسيسا على ذلك فإن العاملين المشار إليهم انصا يستمدون حقهم من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مباشرة وليس من تلك الفتوى الأمر الذي يترتب عليه ضرورة التقيد بأحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المشرع قد أصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين في ٦ مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ وضمه نفلها جديدا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على أنه « يسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أسس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمراتبهم المعينين في التاريخ المذكور » .
على أي من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون الزاقي :

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥ — أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ولما كانت الفكرة الأصلية للتكون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد تناولت الحكم الذي تضمنته الفقرة (ط) من المادة (٤) من مواد إصداره فقررته « أن المشرع قصد ألا يترتب على الشروع استرداد أي فروق تكون قد صرفت في فترة سابقة على العمل به نتيجة التسويات التي أجريتها للعاملين طبقا للتشريعات التي وردت منها أحكام خاصة بالشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولو كانت غير صحيحة طبقا للتشريعات

التي اجريت بناء على احكامها وذلك اكتفاء بتصحيح هذه التسويات « لما
كل الامر كذلك فان الحكم مدم الاسترداد انما يصدق فقط على الفروق التي
صرحت نتيجة للتطبيق الخاطئ للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ قبل
١٩٧٤/١٢/٣١ ، اما الفروق التي تم صرحها بعد هذا التاريخ فان الحكم
الاسترداد قائم في شأنها .

ولما كانت الفروق التي صرحت للعاملين المعروضة حالتهم قد تم
صرحها بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه يجب استردادها منهم .

ومن حيث ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قد قررت العمل باحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فان من
مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ من القانون المذكور الا على العاملين
الموجودين بالخدنة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ولما كان هذا الشرط متوافرا في العاملين المعروضة حالتهم لهم
الحق في تصحيح التسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم المادة
١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعلى الادارة ان تجرى مقاصة بين
ما يستحق لهم من فروق نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم والفروق
التي يجب استردادها منهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى ما يالى :

أولا : ان التسويات التي تضمنتها القرار ارقام ٣١ ، ٣٤ ، ٧٨ ،
٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ و ٨٢ لسنة ١٩٧٥ الصادرة من الامة العامة لمجلس
الوزراء هي تسويات باطلة يجب سحبها اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ثانيا : انه يتمين استرداد الفروق المالية التي صرفت للمعاملين الذين صدرت في شأنهم تلك القرارات بعد ١٩٧٤/١٢/٢١ .

ثالثا : اعادة تسوية حالاتهم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اجراء مقاصة بين ما يستحق لهم من فروق نتيجة هذه التسوية والفروق التي يجب استردادها منهم .

(ملف ٧٠٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

الفرع الثالث

سحب التسويات التي اجريت طبقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣

يستلزم إعادة تسوية الحالة بالتطبيق لاحكام القانونين

١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥

قائمة رقم (٣٥١)

المادة :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض الماملين
من حملة المؤهلات الدراسية استهدف ازالة بعض الموانع التي حالت دون
تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية على
بعض الماملين الموجودين بالخدمة عند صدوره — نتيجة ذلك — ان القانون
رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ينقل تطبيقه مقيدا بان يكون المامل موجودا
بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣.
المشار اليه — هذا قيد ليس شرطا من شروط انطباق قانون المعادلات
الدراسية انما يجده مجال تطبيقه ونطاق المخططين باحكامه — نظرا
لهذا القيد — اثر ذلك — عدم انطباق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ على
المامل وسحب التسوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وما
يقرب عليها من تسويات لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

بمقتضى الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تنص
على ان (تسرى احكام هذا القانون على الماملين الذين بالجهاز الاداري

للدولة والهيئات العاملة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول والمرفاق ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاصه بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه) وان المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن (يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمساهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سلف الذكر من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وتدرج مرتباتهم وترفيعاتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس) .

والمستفاد من هذين النصين أن المشرع استهدف إزالة الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على العاملين المشار إليهم في المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فأزال بالنسبة لهم الشروط الواردة بالمادة (٢) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وهي ضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ مع تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم كما لو كان قد طبق عليهم في حينه وعليه فإنه يلزم لأجراء التسوية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لهذا القيد لا يعد من الشروط التي أزالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه ليس من شروط انطباق قانون المعادلات الدراسية وإنما هو قيد يحدد مجال تطبيقه ونطاق المخاطبين بأحكامه أعمالاً لقاعدة الأثر المباشر للقانون خاصة وأنه قانون وقتي الأمر قصد به معالجة أوضاع وظيفية معينة كانت قائمة وقت صدوره وذلك بتسويتها مرة واحدة .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان السيد / لم يعين الا في ١٩٥٦/١٢/٢٠ فإنه لا يفيد من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لعدم وجوده بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ وبالتالي تكون التسوية التي أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بالقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٥ وكذا تعديلها بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ باطلاً ومخالفة للقانون وتبطل التسويات التي بنيت عليها بالتطبيق لأحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ - الأمر الذي يتعين معه سحبها دون التقيد.

ببمباد باعتبار أن تلك التسويات لا طحتها الحثانة لكون العامل يستمد حقه فيها من القانون المقرر لها مباشرة .

ولا يغير من ذلك أن القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن ترقية العامل للفئة الرابعة مع أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا تجيز التدرج طبقا لاحكامه لأكثر من فئة واحدة تعلو الفئة التي يشغلها العامل وقت صدوره بينما العامل في الحالة المألطة كان يشغل السادسة في هذا التاريخ فلم يكن من الجائز ترقيته إلا الى الفئة الخامسة لأن ترقية العامل الى الفئة الرابعة لم تتم بعيدا عن احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وانما منحت له بتطبيق خاطيء من الوزارة لأحكام هذا القانون سواء في مبدأ خضوعه لها أو في التدرج المستمد منها : ومن ثم فانها لا تعد ترقية مستقلة عن التسوية بحيث تقبل التحسن وانما تخضع لما تخضع له التسوية فلا تحصن بمضى الميعاد بذلك، بنهار الأساس الذي استند اليه مفاوض الدولة في رايه بتحصن تلك الترقية .

ولما كان العامل المذكور حاصل على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٥ وعلى دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية عام ١٩٦٢ ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدد الجدول الثاني من بين الجداول الملحقه به لخدمة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) فانه يتعين تطبيق هذا الجدول عليه دون الجدول الأول الذي طبقته عليه الوزارة حسبما يبين من الوقائع ومن ثم تسوى حالته بالتطبيق لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٥٦/١٢/٢٠ بالمؤهل المتوسط أذ لن يفيد بالمؤهل فوق المتوسط الذي حصل عليه في عام ١٩٦٢ باعتباره أنه لن يترتب على معيقلته به سواء ردت التقديته من سنة الحصول عليه الى سنة ١٩٦٠ بعد حساب سنتي الدراسة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
عدم انطباق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ على العمال
وسحب التسوية التي أجريت له بالتطبيق لأحكامه وما يترتب عليها من
تسويات بالتطبيق لأحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ وتسوية
حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس الجدول
الثاني الملحق باعتباره معينا بمؤهل متوسط في ١٩٥٦/١٢/٢٠ بالفترة
التي تليها .

(ملف ٤٦١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الفرع الرابع

الامتيازات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تؤثر في

امانة غلاء المعيشة التي ربطت على اساس ربط فئة

العمال الوظيفية في اول ديسمبر ١٩٧٤

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

حسب امانة غلاء المعيشة ربط الفئة الوظيفية العمال في اول
ديسمبر سنة ١٩٧٤ - لا اعتداد بما طرأ على فئة العمال من تعديل بعد
هذا التاريخ ولو ارتدت الفرة الى تاريخ سابق - اساس ذلك - قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح امانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتوى :

ان الانسة / قد حصلت على الشهادة الاعدادية
سنة ١٩٦٩ وعينت في ١١/٣/١٩٧٤ بالفئة المباشرة الكتابية براتب مقداره
١١ جنيها شهريا ، وبمقتضى حكم المادة الثالثة من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العمال الخنيين فقد اعتبرت من تاريخ
تعيينها بالفئة الثالثة براتب مقداره ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليا شهريا ، ولما
كانت امانة الغلاء قد حسبت لها على اساس راتب ١٢ جنيها شهريا «
فقد طلبت تعديلها على اساس الراتب المعدل .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح امانة غلاء
المعيشة قد نص في المادة (١) منه على أن « يكون منح الامانة وفقا للفئات
والقواعد المخصوص عليها في الجدول المرافق » وقد تضمنت القواعد:

الملحقة بهذا الجدول أن « تحسب الاعانة على أساس ربط فئة العمال الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ .. » وأن « تعدل النسبة المئوية للاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية فقط .. » ومقتضى هذه الأحكام وجوب حساب اعانة الغلاء على أساس بداية ربط فئة العمال الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ ، ومن ثم فالمعبرة ببداية الفئة التي يشملها العمال في هذا التاريخ ، دون اعتداد بما طرأ بعده من تعديل لاحق ولو ارتدت اثره الى تاريخ سابق ، لان التعديل وفقاً لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدث لاحقاً لأول ديسمبر سنة ١٩٧٤ فلا يكون مؤثراً في حساب اعانة الاغلاء التي تم في تاريخ سابق عليه .

(فتوى رقم ٨٢ — في ١٩٧٧/٢/٢)

الفرع الخامس

وضع العاملين الذين أوفدوا في بعثات تدريبية إلى الخارج
على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

« هيئة السكك الحديدية » القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ و ١١ لسنة ١٩٧٥ وضع العاملين الذين أوفدوا في بعثات تدريبية في الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات — لا يعني حصولهم على هذا المؤهل — قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ بمساواة بعض فئات العاملين من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية، وكانوا قد أوفدوا في بعثات تدريبية إلى الخارج لأن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم في الدرجة السابعة الفنية — لا يعني إبتة حصولهم على ذلك الدبلوم لأن التبرين الذي اجتازوه في الخارج يعادل هذا الدبلوم ويحل محله — أثر ذلك : عدم سريان أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية عليهم — كما لا ينطبق عليهم أحكام الجدول الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه، من المقرر أن تحديد المؤهلات الدراسية وتقييمها إنما يتم طبقاً للقانون وما يستلزمه من صدور قرار بذلك من الجهة المختصة

مما يقضى حصول العايل في البداية على مؤهل معين ثم إجراء تقييمه
بمعرفة الجهة المعنية بمرعاة مدة الدراسة وعيبتها العملية وموازنتها
بالمؤهلات الأخرى توطئة لتحديد المستوى المالي لهذا المؤهل ، وفي
هذا الضوء فإن قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ من
فبراير سنة ١٩٤٥ بمساواة فئات العمال بمصلحة السكك الحديدية
من عين الحاصلين على مؤهلات دراسية وكتبتوا قد أوغدوا في بعثات
تدريبية الى الخارج بمن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم
في الدرجة السابعة الفنية ، هذا القرار لا يعنى البتة حصولهم على
ذلك الدبلوم أو أن التمرين العملي الذي اجتازوه يعادل هذا الدبلوم ويحل
محله إذ قصد القرار المذكور صراحة رفع الفين عن هؤلاء العمال
بمنحهم الدرجة المالية المناسبة لخبراتهم التي اكتسبوها من التدريب
العملي وليس المؤهل حصولوا عليه وذلك أسوة بقواعد الانصاف الصادرة
عام ١٩٤٤ . فالمرشح عندما يقوم بتقييم مؤهل دراسي أو معادلته بآخر لانه
يورد اسم المؤهل أو سنوات الدراسة التي قضت ثم يقرر الدرجة المالية
المناسبة له كما فعل بالنسبة الى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية إذ جاء الجدول المرافق له متضمنا قسمين متقابلين
أحدهما لتحديد المؤهلات الدراسية وأطلق عليه عنوان « اسم المدرسة
أو المعهد أو الشهادة » وأعد الآخر وهو مقابل للأول لتقدير هذه المؤهلات
وأطلق عليه عنوان « تقدير الشهادة أو المؤهل » ومن ثم يسوغ بداهة افتراض
الحصول على مؤهل معين عن طريق القياس أو اقتباس درجة مالية للمؤهل
بذاته . وكما هو الشأن في قرارى الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٢ لسنة ١٩٧٦ عندما حدد شهادات ومؤهلات دراسية
يعينها ثم وضع لكل منها التقييم المالي المناسب لها ، وعلى ذلك فإن
التمرين العملي الذي اداه العمال المذكورون لا يعدو في حقيقته ان يكون
تقرير حصولهم على مؤهل دراسي وبالتالي يقتصر اثر قرار مجلس الوزراء
سالف الذكر على النطاق الذى صدر فيه وهو منح هؤلاء العمال
الدرجة السابعة الفنية محض دون ان يعتمد هذا الاثر الى نطاق المؤهلات
الدراسية .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق . ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه . وفاد هذه المادة أن المناط في أعمال حكمها هو أن يكون العامل بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة حاصلاً على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون وعددها سبعة — ولما كان المسمى — كما سلف البيان — مقتداً شرط الحصول على مؤهل دراسي فإنه لا يفيد من أحكام ذلك القانون ، كما لا يغير من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ذلك لأن هذا القانون وضع رؤوساً لجدول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الإقضية ، وخص الجدول الثاني منه بحملة المؤهلات فوق المتوسطة (ومن بينها بعلوم الفنون والصناعات) والمتوسطة ، أي أن المناط في تطبيق هذا الجدول هو الحصول على أحد تلك المؤهلات وهو الأمر وغير المتحقق في شأن المدعى ، وإن كان يدركه الجدول الثالث باعتبارها من العمال الفنيين أو المهنيين .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك وإذ تضى الحكم الطعون فيه بالنظر المتقدم فإنه يكون قد صانف القانون في صحيحه ، ويكون الطعن فيه غير قائم على أساس ينعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطامن المصروفات .

الفرع السادس

تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالاتحاد
الزراعى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووكالات
القطاع الزراعى

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى
الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووكالات
القطاع الزراعى او اى جهة اخرى وتسوية اوضاعه انتهت احكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب الوظيفى على من استولى من
هؤلاء العاملين حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ المند المتصوص عليها
في قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الاخيرة — هذا التطبيق
ينصرف الى فترة زمنية لم يكن فيها هؤلاء العاملون من عداد العاملين
المخنيين بالقولة الذين يسرى في شأنهم الاحكام سالفة الذكر — اثر ذلك —
ارتداد التسوية بالترقية الى اول يناير سنة ١٩٧٨ وهو التاريخ
الذى حدده المشرع للعمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

تصنت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى التشريع لبيان كيفية
تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالاتحاد الزراعى
المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووكالات القطاع
الزراعى المستمرضت هذا القانون الذى ينص في المادة الاولى منه على ان

» يعين الموجودون في تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعى المركزى وفروعه بالاتكليم والاتحادات التعليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أى جهة أخرى وذلك مسند تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة التى كانوا مستوفية للشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونص في المادة الثانية منه على أن تسوى أوضاع العاملين المشار اليهم في المادة السابقة وفقا للقواعد الآتية :

أولا : يعين حملة المؤهلات الدراسية في الفئات المالية المقررة لمؤهلاتهم بالفئات التى يتم تعيينهم بها وتحدد أقدميّاتهم بواقع ١/٢ المدة من تاريخ تخرجهم حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سائلة الذكر .

ثانيا : يعتبر العمال الحرفيون والمهنيون شاغلين للفئات المقررة للحرف والمهن المماثلة التى يعينون بها وتحدد أقدميّاتهم بواقع ثلاثة أرباع المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالوحدات سائلة الذكر .

ثالثا : يوضع العاملون الكتابيون غير المؤهلين والعمال العاديون في وظائف من الفئة الخامسة (١٤٤ / ٣٦٠) بمجموعة الوظائف المكتبية ومجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالجهات التى يعينون فيها حسب الأحوال وتحدد أقدميّاتهم بواقع ثلاثة أرباع المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سائلة الذكر .

رابعا : يرقى من يستوفى من العاملين المشار اليهم في الفقرات السابقة حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ إحدى المده الكلية المنصوص عليها في الجدول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة لها الى الفئات الأعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر أقدمية العامل في الفئة الرقى اليها من أول يناير سنة ١٩٧٨ ويتم الترقية في فئات المجموعة الوظيفية

١- ألقى يمين فيها ويدخل في حساب المدد الكلية للعاملين المذكورين ما لم يحصب في تحديد أقدميائهم من مدد العمل السابقة بالاتحاد التعاوني الزراعى المركزى وغيره من وحدات البنين التعاونى الزراعى ووحدات الجهاز الادارى للدولة والحكم المحلى والقطاع العام وغيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المحذلة له وذلك بشرط ألا تقل مدد الخدمة السابقة عن سنة كاملة متصلة والا يكون سبب انتهائها سوء السلوك وإن يقدم العامل طبقا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، كما يرقى الى الفئة الثالثة كل من استوفى من العاملين المشار اليهم في المادة السابقة حتى ٣١/٣/١٩٧٨ المدد المنصوص عليها في قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة . ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ / ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاءه في الجهة التي يعين بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية .

وينص في المادة السادسة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٧٨ .

ورأت الجمعية أن هذا القانون انتهى الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ ، وقواعد الرسوب الوظيفى على من استوفى من هؤلاء العاملين حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ ، المدد المنصوص عليها في قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة ، وهذا التطبيق ينصرف الى فترة زمنية لم يكن بها هؤلاء العاملون من عداد العاملين المدنيين بالدولة الذين يسرى في شأنهم الاحكام سالفة الذكر . وتبعاً لذلك يجرى تطبيق هذه الاحكام عليهم بالتراض وجودهم بالخدمة المدنية وقت صدور هذه القواعد بشرط أن ترتد النسوية بالترقية طبقا لقانون اصلاح الوظيفى أو طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الى أول يناير سنة ١٩٧٨ وهو التاريخ الذى حدده المشرع للعمل بالقانون سالف الذكر . ولا يحول دون هذا النظر ما نص عليه البند الرابع من المادة الثانية من أن أقدمية العامل في الفئة المرقى اليها طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ترتد الى أول يناير سنة ١٩٧٨ الأمر الذى قد يستفاد منه عدم إمكان تطبيق قواعد الرسوب

الوطني عليه ذلك أن هذا الملم لا يستقيم مع حكم الفترة الثالثة من
البند الرابع من المادة الثانية التي انتهت إلى ترقية كل من استوفى من
العاملين المجد المتصوص عليها في قانون الرسوب الوطني بالنسبة إلى
الدرجة الأخيرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى نعتية
العاملين سألنى الذكر في تطبيق قواعد الرسوب الوطني بعد تطبيق قواعد
الاصلاح الوطني على الا تصرف اليهم أية مروق مالية قبل أول يناير
سنة ١٩٧٨ .

(ملف ٥٩٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

الفرع السابع

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى الملبين
لم يبلغ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قائمة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى الملبين — الأحكام التي تضمنها هذا القانون أحكام دائمة ما تضمنه قانون تصحيح أوضاع الملبين المشار إليه في فصليه الثالث والرابع ينطوي على أحكام مؤقتة تستنفذ أوضاعها بتطبيقها على الحالات القائمة وقت نفاذها — مقضى ذلك أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مزال قايما ولم يبلغ بصور قانون تصحيح أوضاع الملبين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى الملبين تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الملبين ب وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة التي تسرى في شأن الملبين بها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . . . وذلك الى أن يتم تنفيذ نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف » . وان المادة الثامنة منه تنص على أنه « اذا قضى الملب خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاث عشرة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعة وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في

خمس درجات متتالية ولو تضييت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر
مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاتقضاء هذه المدة ما لم يكن
التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

والعاملين الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢
من قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ يعتبرون مرتين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم
ولا يغبر ذلك من ماعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية المعاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية
تبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال
هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا يترتب على ذلك صرف مروق مالية سابقة الا في ١٩٧١/٩/٩ تاريخ
صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٥ صدر قانون تصحيح اوضاع
المعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
ونصت المادة الاولى من مواد اصداره على ان « تسرى احكام القانون
المرافق على :

(١) المعاملين الخاضعين لاحكام نظام المعاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) المعاملين الخاضعين لنظام المعاملين بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيها هذا احكام المادتين ١ و ٣ من القانون
المرافق « وتنص المادة الرابعة منها على ان « يعمل باحكام الفصل الثالث
والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٧٥ .

ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي

لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ . . . » وأخيرا نصت المادة التاسعة من تلك المواد على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » وقد أقرنا الفصل الثالث من القانون المرافق للقررتين واستهلت أحكامه بالمادة (١٥) ونصها « يعتبر من أمضى أو يرضى من العاملين الموجودين بالخزفة إحدى ألد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه الدد .

فلذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها في هذا التاريخ » .

ومن حيث أن الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أحكام دائمة بينها ما تضمنه قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه في نصليه الثالث والرابع ينطوى على أحكام مؤقتة تستنفذ أغراضها بتطبيقها على الحالات القائمة وقت نفاذها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى : أولا : سريان حكم الفترة (د) من المادة ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المصاير بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على من أقتصرت أمانته على رتبة أدنيته في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق .

ثانيا : أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ مازال قائما ولم يلغ بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

١ ملف ٤١٣/٣/٨٩ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢

قاعدة رقم (٢٥٩)

الجدد :

ان العلوة التي يقرها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجب ان

تمتشى مع حكم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإذا قصد المشرع الخروج على هذه الأحكام تعين أن يكون النص على ذلك مميزاً .
والخصم الفتوى :

أن الأحكام العامة بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعتبر الأصل العام الذى يرجع اليه فى استحقاق العلاوات الدورية إما ما تنص به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من أحكام خاصة فانها تنطبق فى حدودها وبشروطها باعتبارها أحكاماً وقتية وذلك خلال النطاق الزمنى لسريان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
وتطبيقاً لذلك فإن كلا من علاوة ١٩٧٦/١/١ و ١٩٧٧/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور فى ١٩٧٤/١٢/٣١ فمن ثم فإن الحد الأقصى لتدرج العلاوات الذى نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها وعلى ذلك فإن العاملين الذين طبق فى شأنهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستحقون العلاوات الدورية فى ١٩٧٦/١/١ ، ١٩٧٧/١/١ بعد مد العمل بأحكام البابين الثالث والرابع حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ما لم ينطبق فى شأنهم حكم المادّة (ج) من المادّة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثامن

قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ
عام ١٩٦٨ استنفذت اغراضها بالنسبة للعاملين الذين استوفوا آنذاك
شروط تطبيقها

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات
وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ ومنها قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة
١٩٧٢ على العاملين الذين ارجعت اقسديتهم او وقوا طبقا لاحكام
قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اساس ذلك : ان قرارات الرسوب الوظيفي
الصادرة من وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ هي قرارات وقتية التطبيق
تستنفذ بالنسبة للعاملين الذين كانوا مستوفين لشروط تطبيقها حين
صدورها — نص المادة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
الذى اقرم رئيس ادارة الفتوى احالة المسائل التى يرى فيها رايًا يخالف
فتوى صدرت من احدى ادارات قسم الفتوى او لجاته — اختصاص اللجنة
بنظر هذه المسائل يصبح اختصاصا وجوبيا بحكم القانون — لا يسوغ بعد
ذلك ان يطلب الرئيس الإدارى سحب الموضوع لان في ذلك تعطيل
لاختصاص اللجنة الوجوبى — اختصاص الجمعية العمومية لتسمى
الفتوى والتشريع بنظر المسائل التى تحال اليها من اللجنة لاهيتها
وفقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا يجوز انعقاد هذا الاختصاص
ان يكون لطالب الراى الحق في سحب طلبه .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥- بتصحيح اوضاع العاملين تنص على انه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق ... هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فالعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً للاحكام القانون المرافق ايهما افضل له) .

وتنص المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، المشار اليه على انه « لا يجوز الاستناد الى الاقديسات التى يرتبها القانون المرافق للظمن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به .

كما لا يترتب على تطبيق احكام هذ القانون أى اخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف) .

وهن حيث ان المشرع قصد من وراء نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تناليم الجمع بين الترقية لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لاحكام القانون المرافق أيهما افضل له) . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسوب الوظيفي التى طبقت منذ سنة ١٩٦٨ ويؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب من مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من ان المشرع يقوم بصفة أساسية على عدم اجراء الترتيبات بالرسوب الوظيفي الذى طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع / مضبطة مجلس الشعب الفصل التشريعي الأول دور الانعقاد العايد الاول ١٣/٢/١٩٧٥ ص ٣) .

ومن حيث أنه بالأخصافية الى ذلك فإن المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاتفاقيات التي رتبها هذا القانون لظعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، ومن ثم فإنه لا يتسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما في ذلك من اخلال بالحكم المريح الواردة بنص تلك المادة إذ أنه يتبادر على ظعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب المشار اليها .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن ارجاع الاقدمية أو الترقية الى فئة اعتبارا من تاريخ سابق يخول المعامل الحق في التدرج بالترقيات في الفئات التالية وفقا للقواعد والاحكام البسيطة خلال الفترة التي ردت اليها او رقي اعتبارا من بدايتها ، ذلك لأن أعمال هذا المبدأ مرهون بالا يرد نص صريح يمنع أعماله كتمس المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما وأن قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ إنما هي قرارات وقتية التطبيق تستند بالنسبة للمعاملين الذين كانوا مستوفين لشروط تطبيقها حين صدورها .

ومن حيث أنه بناء على تقدم لا يجوز اجابة المعاملين بوزارة الزراعة من حملة المؤهلات العليا الذين طبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى طلبهم الترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ ومن بينها قرار وزير الخزانة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث

أنه فيما يتعلق بطلب ادارة الشؤون القانونية بوزارة الزراعة الموضوع المائل وعدم ابداء الرأي فيه فإن المسادة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى احلته اليها لاهميتها من المسائل التي ترد اليه لابداء لرأي فيها ، وعليه ان تحال الى اللجنة المسئلة الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) المسائل التي يرى فيها أحد المستثمرين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات قسم الفتوى أو لجنته) .

وتنص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه على أنه
(تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(١)

(ب)

(ج) المسائل التي ترى إحدى لجان قسم الفتوى أحالتها إليها
لأهميتها) .

ومن حيث أنه لما كتبت المسألة المعروضة قد صدر فيها رأي من إدارة
فتوى الثقات بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢ على خلاف رأي صادر من اللجنة الثلاثية
بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣ ، فإن اختصاص اللجنة بنظره يصبح اختصاصا
وجوبيا بحكم القانون وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ١٦ من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي ألزم رئيس إدارة الفتوى إحالة مثل هذه
المسألة الى لجنة الفتوى المختصة بمجرد اتصال عليه بها .

ومن حيث أنه لما كان اختصاص اللجنة وجوبيا في مثل هذه الحالات
الخلافية فإنه لا يسوغ — بعد أن تقصل إدارة الفتوى التي ألزمها القانون
بالإحالة الى اللجنة بالموضوع وبمعد انعقاد الاختصاص بنظره للجنة — أن
يطلب الرئيس الإداري — الذي ظهر الخلاف بمناسبة استعلامه رأي إدارة
الفتوى المختصة — سحب الموضوع لأن في التسليم له بمثل هذا الطلب
تعطيلا لاختصاص اللجنة الوجوبي والذي ينعد لها بمجرد اتصال علم
إدارة الفتوى بالموضوع محل الخلاف .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن اختصاص الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بنظر المسائل التى نحال اليها من اللجنة لاهيتها وفقا لنص الفقرة (ج) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المشار اليه — هو اختصاص يستمد من النص ايضا — (لا تملك الجمعية التنى منه) وليس مرهونا بداراة طالب الرأى وبالتالي لا يجوز بعد انقضاء الاختصاص للجمعية عن هذا السبيل أن يكون لطالب الرأى الحق فى سحب طلبه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين أرجعت اقدميتهم أو رقاوا طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : عدم جواز سحب طلب الرأى من الجهة الادارية فى الحالة المعروضة .

(ملك ٤٥٤/٣/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

ترقية بقواعد الرسوب الوظيفى — عدم جواز تطبيقها على العاملين الذين أرجعت اقدميتهم أو رقاوا طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ طالما أنها صادرة قبل ٢١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

بمخص الفتوى :

من حيث أن المشرع قد قصد من وراء نص المادة ٢/هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد هذا القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يؤكد ذلك ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب من أن المشرع يقوم بصفة أساسية على عدم إجراء الترتيبات بالرسوب الوظيفي بالانضافة الى أن المادة ٣ من مواد الامداد قد نصت على عدم جواز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ٣١/١٢/١٩٧٤ وان قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ هي قرارات وقتية تستنفذ بالنسبة للمسلمين الذين كانوا مستوفين شرائط تطبيقها عند صدورهما .

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن الفقرة (هـ) المشار اليها قد نصت على قواعد الرسوب الوظيفي دون تخصيص فلا يجوز قصرها على القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ذلك ان المشرع قد قصد بقواعد الرسوب الوظيفي القائمة عند العمل به وهي التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والذي عمل بأحكامه اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ وهو ذات تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كما أنه ليس من ريب في أن أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنته من اقدمية للاخطيين بها هي أحكام منشئة ولم يكن لأصحاب الشأن اصل حق في تلك الاقدميات قبل العمل بأحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ١١ من يناير سنة ١٩٧٨ والذي انتهى الى عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بقرارات

— ٩٢٨ —

وزير الخزانة الصادرة منذ سنة ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ على المصالحين الذين أرجعت اقتديانهم أو رقوا ،للبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع المصلين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٧٠/٢/١٦ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨

وفي ذات المعنى ملف ٤٥٧/٢/١٦ — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤

الفرع التاسع

أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

في الأصل العام الذي يرجع إليه في حالة عدم وجود نص

في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

الإحكام التي تضمنها قانون تصحيح أوضاع العاملين المنضين بالدولة والقطاع العام أحكام خاصة ووقفية تطبق في حدود نطاقها وبشروطها — خلال مدة سريان هذه الأحكام يستبعد تطبيق ما يتعارض معها من الأحكام العامة الواردة في نظام العاملين المنضين بالدولة للصراحة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع إندنيين بالدولة والقطاع العام ، قد نص في مادته الرابعة على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والحدأول المحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ونص في الفقرة الثانية من مادته الخامسة على أن « تسرى فيها لم يرد فيه نص في القانون المرافق ، أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه حسب الأحوال » .

وحيث أن مفاد ما تقدم ، وحسبما تفيد المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإن الأحكام العامة بشأن نظام العاملين المنضين بالدولة والواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعتبر الأصل العام الذي

يرجع اليه فيما لم يرد به نص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما ما قضى به هذا القانون الاخر من احكام خاصة فانها تطبق في حدود نطاقها وبشروطها باعتبارها احكاما معينة ووقتية قصد المشرع تطبيقها تصحيا لوضاع المعالين ، على أن يستبعد خلال سريانها تطبيق ما يتعارض معها من احكام عملة وردت في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ قد ناس على سريان احكام الترتيبات الواردة بالفصل الثالث من القانون المرافق له حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، فان هذه الاحكام يستمر العمل بها حتى ذلك التاريخ على أساس انها احكام خاصة ، مع استبعاد ما يتعارض معها من قواعد عملة وردت في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبحيث ان المادة ١٦ من القانون المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت في الفقرة (د) على أن « تدرج العلاوات التي يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرتبة اليها بشرط ألا يتجاوز المعيل بداية دبريدل النسبة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق لترقية اليها ، كما تدرج العلاوات ان يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز المعالين مربوطك الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة » .

وحيث أن مقتضى ذلك أن تخضع الترتيبات النسخة التي تتم دلبقها المادة (١٥) من القانون ، للحكم الخاص الوارد في النقرة (د) المشار اليها بشأن تدرج العلاوات المترتبة عليها ، وهو حكم يستمر العمل به حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، مع استبعاد أى حكم عام ورد في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتعارض معه أو يخالفه .

ولا وجه للحجاجة بان القانون المشار اليه لم ينشر الا في ١٩٧٥/٥/١٠ أى في تاريخ لاحق لأول يناير سنة ١٩٧٥ ولذا انه لا يجوز أن يترتب على أية تسوية تطبيقا لاحكام هذا القانون تخفيض المرتبة المستحق للمعالين في تاريخ نشره في ١٩٧٥/٥/١٠ .

وحيث أن مؤدى تطبيق ما تقدم على حالة السيد/ الذي استحق الترقية لأكثر من فئة واحدة ومنح علاوة في ١٩٧٤/١/١ أنه

لا يجوز منحه علاوة دورية في ١/١/١٩٧٥ ، ومؤدى تطبيق ذلك على حالة السيد/ الذي رقى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١/٦/١٩٦٦ وتم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى وصوله الى اول مربوط الفئة الثانية من ١/٥/١٩٧٠ ، انه لا يجوز منحه علاوة دورية من علاوات هذه الفئة في ١/١/١٩٧٥ ، امملاا لمريح نص الفقرة (د) المشار اليهسـ والتى يسرى حكمها حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ على ما تقدم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية كل من السيدين/ ، للعلاوة الدورية في ١/١/١٩٧٥ بعد تسوية حالتها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٤٠٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفـرـع العاشر أخفاء الحصول على مؤهل دراسي

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

طلب التسوية على أساس مؤهل دراسي بعد اخفاء الحصول عليه
خيسة عشر عاما من تاريخ الحصول عليه يترتب عليه إسقاط المامل
لحقه في معاملته به ، ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضعه على مقتضاه .

ملخص الفتوى :

تلخص وتلحظ الموضوع في أن السيد/ عين بمصلحة
الطبيب الشرعي بوظيفة عامل خدمة معاونة بالفئة العادية عشرة في ١٣ من
نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ونقل الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ٣٠ من سبتمبر
سنة ١٩٧١ ثم وضع على الدرجة التاسعة اعتبارا من أول ديسمبر
سنة ١٩٧١ طبقا للجدول السادس من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ باعتباره من غير المؤهلين ، ثم هلبق في شأنه القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٢ وعملت أقدميته في الدرجة التاسعة الى أول ديسمبر سنة ١٩٦٩
وفي الدرجة الثامنة الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، وفي ٢٢ من أكتوبر
سنة ١٩٨٢ تقدم بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا للجدول الرابع من
الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتباره حاصلًا على شهادة
الإعدادية العامة سنة ١٩٦٧ ، وباستطلاع رأي الجمعية العمومية
للمسمى الفتوى والتشريع عن مدى أحقيته في ذلك ، انتهت بجلسة الرابع من
يناير سنة ١٩٨٤ الى عدم أحقيته في ذلك ، نظرا لانه لم يتقدم الى الجهة
الإدارية صاحبة الشأن بما يفيد حصوله على الشهادة الإعدادية الا بعد
مضى ١٥ سنة من تاريخ حصوله عليها وبعد أن استقر وضعه الوظيفي
وتحدد مركزه مع زملائه عاى وضع سليم قانونا .

وقد ثار التساؤل عن التاريخ يبدأ منه حساب مدة الـ ١٥ سنة وهل هو تاريخ الحصول على المؤهل أم تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أنشأ الحق للعامل في التسوية .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع واستعرضت فتاها الصادرة بجلسة الرابع من يناير سنة ١٩٨٤ والتي ارتأت فيها أن العبرة في تطبيق أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بالمركز القانوني المستقر للعامل في تاريخ نفاذه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وأن الثابت من ملف ختبة العامل المذكور أنه كان في هذا التاريخ شاغلا لوظيفة من الفئة ٣٦٠/١٤٤ بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة باعتباره غير حاصل على مؤهل دراسي مما يتعين معه تسوية حالته وفقا للجدول السادس من الجداول المرفقة بلاتانون المشار اليه ، وهو ما أعملته الجهة الإدارية في شأنه ، ولا يغير من ذلك ما تبين من سبق حصول العامل المذكور على الشهادة الإعدادية سنة ١٩٦٧ ، ذلك أنه لم يتقدم الى الجهة الإدارية صاحبة الشأن بما يفيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خمسة عشر سنة من تاريخ حصوله عليها ، بعد أن استقر وضعه الوظيفي وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا وتنفذ .

وبين من ذلك أن الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع قد ارتأت في فتاها سابقة الذكر أنه قد أعملت الجهة الإدارية صحيح القانون عند تسويتها لحالة العامل المذكور وفقا لما هو ثابت بملف خدمته من عدم حصوله على مؤهل دراسي ، واستقر وضعه الوظيفي على هذا الاساس ، ولم يتقدم بما يفيد حصوله على مؤهل دراسي خلال خمسة عشر سنة من تاريخ حصوله عليه ، فإنه يكون قد أسقط حقه في معاملته بهذا المؤهل عند تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته . ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضعه وتطبيق الجدول الرابع على حالته باعتباره حاصلًا على مؤهل دراسي .

الفرع الحادى عشر عدم جواز الطعن على القرارات الادارية السابقة

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

المادة ٣ ، ٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة تقضيان بان يعمل بذلك القانون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ مع عدم جواز الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به استنادا الى الاقدييات التى يرتبها القانون مقتضى الاثر الحال المباشر للقانون عدم جواز الاستناد الى الاقدييات التى ترتبها احكامه للطعن على قرارات الترقية بالرسوب الوظيفى الصادرة قبل العمل به ومنها قرارى وزير الخزانة رقمى ٤٢٠ ، ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢ والخاصة بمن يتمون بصفة فعلية مددا معينة فى فئاتهم حتى . ١٩٧٢/١٢/٣١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتطاع العام ينص فى المادة الثانية الفقرة « هـ » على انه لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين الترقية طبقا لاحكامه والترقية بهتقضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة. ترقية العمال الى اعلى من مئتين وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها ومع ذلك تلامعالح الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقا لقواعد.

الرسوب الوظيفى أو طبقا لاحكام القانون المرافق ايها افضل له وتنص المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على فتح جواز الاستناد الى الاقديمت التى يرتبها القانون المرافق للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به . وتنص المادة التاسعة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يعمل بذلك القانون اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتضح من هذه النصوص أن المشرع فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قطع فى معنى الاثر الحال المباشر لاحكام ذلك القانون وفى معنى عدم جواز الاستناد الى الاقديمت التى يرتبها القانون المرافق للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به . وتنص المادة التاسعة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يعمل بذلك القانون اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتضح من هذه النصوص أن المشرع فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قطع فى معنى الاثر الحال المباشر لاحكام ذلك القانون وفى معنى عدم جواز الاستناد الى الاقديمت التى يرتبها القانون المذكور للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به فى ١٩٧٤/١٢/٣١ كما قطع فى معنى أن الترقية طبقا لاحكامه اذا اجتمعت مع الترقية طبقا لاحكام الرسوب الوظيفى المقررة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ تكون منقط الى نئتين وظيفيتين تاليتين للثقة التى يشغلها العامل خلال سنة مالية واحدة والثابت من الاوراق أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد صانف المدمى وهو يشغل وظيفة من الفئة الخامسة باقضية ترجع فيها الى ١٩٧٢/٧/١ ومرتبه ٣٩ جنهيا من ١٩٧٥/١/١ . وقد سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فاعتبر فى الدرجة السابعة من ١٩٦١/١١/٧ وفى الدرجة السادسة من ١٩٦٥/١٢/١ وفى الدرجة الخامسة من ١٩٦١/١٢/١ ورتى الى الدرجة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/١١ وتدرج مرتبه بالعلاوات موصل الى ٤٥ جنهيا فى ١٩٧٥/١/١ وعلى ذلك فانه لا يجوز

من يستند المدمى الى اقدميته في الدرجة الخامسة التي تيسرت له اعتباراً من ١٩٦٩/١٢/١ بتسوية حالته وفقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للظعن في القرارات الادارية الحاصرية المصادرة قبل سنتين من تاريخ العمل بالقانون سأل الذکر بترقية بعض العاملين الى الدرجة الرابعة بمحافضة القاهرة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ . فان قواعد علاج الرسوب الوظيفي المستندة بقرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ وقراره رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢ فتش على ذلك في حق العاملين الكنديين الخمسين لاغرام القانون رقم ٢٩٧١ لسنة ١٩٧١ الذي يقوم بصفة فعلية في وظائفهم حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ المدة المبينة في القرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٢ والثابت ان المدمى كان قد رقى الى الدرجة الخامسة ١٩٧٢/٧/١ ومن ثم ان يمكنه ان يرضى فعلاً في ١٩٧٣/٢/١ ثلاث سنوات في الدرجة الخامسة حتى يجوز قانوناً ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقاً لقواعد علاج الرسوب الوظيفي ٤٢١ لسنة ١٩٧٢ اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ . وعلى ذلك يكون طلب المدمى ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي المقررة بقرارى وزير الخزانة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٢ ، اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ على غير أساس مايمه من القانون وان تبنى الحكم المطعون فيه بلحقية المدمى في الترقية الى الدرجة الرابعة (المادة ١٤٤٠/٥٤٠) اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب الحكم بالسفاته في هذا الشق من قضائه .

الظعن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٤/٤/١٩٨١)

والخمس

وبصفة

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

الاتحاد المصرى لكرة القدم هيئة خاصة .

ملخص الحكم :

ان الاتحاد المصرى لكرة القدم يعد من الهيئات الخاصة الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

احكام لائحة المسابقات الصادرة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد
المصرى لكرة القدم مؤداه ان الانسحاب مفاده عدم رغبة النادي
المنسحب فى الاشتراك فى المسابقة ومزاولة اللعبة — التخلص
عن اللعب يقتضى كى يعد انسحابا ان تتوافر فيه نية عدم الاشتراك
فى المسابقة — اساس ذلك ان الانسحاب موقف ايجابى يتميز بطابع
القصد وتجلى فيه نية الفريق واضحة فى عدم الاشتراك فى المسابقة
والعزوف عنها كليه — عدم حضور الفريق فى الموعد المقرر للمسابقة
لا يعتبر فى جميع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز ان يطبق
فى شئنه حكم المادة ٤٠ من اللائحة اذا توفرت شروطها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن لائحة المسابقات العشوائية بقرار من مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة القدم تنص في مادتها الرابعة على أن « تختص لجنة المسابقات بما يلي :

(أ)

(ب) للجنة أن تعدل جداول المسابقات بالنسبة لإوقاتهما ، وأماكن انعقادهما حسب الظروف القهرية التي تعترض سلامتهما أو ما تراه اللجنة الصالح المأمور .

(ج) توقيع العقوبات والجزاءات على الاندية والإداريين واللاعبين وغيرهم طبقا لما هو وارد في هذه اللائحة .

وتنص المادة ٢٦ على أنه « انسحاب الفريق في مسابقة الدوري العام يحرمه من تكملة مبارياته وينزل الى الدرجة التالية للدرجة التي كان فيها فإذا كان انسحابه في الدور الأول للمسابقة ، تلغى جميع مبارياته الباقية وتلغى نتائج مبارياته السابقة ، ويعتبر كأنه لم يشترك في المسابقة أما إذا كان انسحابه في الدور الثاني من المسابقة تلغى مبارياته في الدور الثاني للمسابقة واللاحقة وتبقى نتائج مبارياته في الدور الأول قائمة بالنسبة للفريق المشتركة .

وانسحاب الفريق من المسابقة هو خروجه من الملعب في إحدى المباريات أو امتناعه من التلعب أو تخطئه عن اللعب فيها وغير ذلك من الأمور والتصرفات التي تندرج تحت لفظ الانسحاب ودون النظر لأسبابها أو لظروفها أو للإسباب .

وتنص المادة ٣٨ بأنه « تقام المباريات أصلا على ملعب الاندية المشتركة في المسابقة فيما عدا المباريات ذات القواعد الخاصة والتي ترى جهات الأمن المسئولة نقله الى ملاعب أخرى حفاظا على الأمن العام

وفي هذه الحالة يظل النادي القائم بتنظيمها هو النادي المضيف المسئول طبعا. لأحكام هذه اللائحة .

كما تنص المادة ٤٠ على أنه « على الاندية مراعاة حضور نزلها في المواعيد المقررة للمسابقات والمباريات طبقا للجدول والتبديلات الرسمية المبلفة اليها؛ وعليها اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة في وقت مبكر للحضور ، ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقابلة المباراة ١٥ دقيقة على الأكثر لظروف خاصة وكان فريق يظهر بعد ذلك يعتبر مهزوما في المباراة . »

وتقرر المادة ٤٣ ان لمجلس ادارة الاتحاد او لجنة المسابقات تعديل برامج المباريات بالمواعيد والمواعيد . وملامبيها .

وتنص المادة ٤٧ على أنه تختص لجنة المسابقات بتوزيع الجوائز والمسابقات :

- ١ - لبت النظر .
- ٢ - الاذار .
- ٣ - وقف اللامين اربع مباريات رسمية .
- ٤ - وقف الإداري أو المدرب لمدة شهرين .
- ٥ - توقيع غرامة مالية تصل الى ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) على البوشتك والاندية والافراد واذا زادت العقوبة عن ذلك خفضت قرارات اللجنة ليعيدى مجلس الادارة .

وتنص المادة ٧٠ على أنه « لذا، البقيت مباراة لاحد الاساتذ واعبر احد طرفيه مهزوما فبها كلاكلا ينظام قيد اللامين او اشراكه لا يبيع في مدة ايتالهم او غير ذلك من الامور والتصرفات التي لا تنطبق عليها في حالات التنسجلب ويعتبر فيها الفريق فوزيا في المباراة ، فتعصب النتيجة اهداف ٢/٢ صفر لصالح الفريق الفخر الغير مخلفه . ثم تكن النتيجة النهائية في المباراة انه حق اهدافا اكبر من ذلك . فتعصب النتيجة الاكبر .

وتقول المادة ١٠٠/ب ان للجنة المسابقات حق نقل المباريات لاي فريق خارج ملعبه تبعاً للظروف والاحوال التي تراها للصالح العام أو بناء على طلب جهات الابن . ويكون قرار اللجنة نافذا في هذا الشأن .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، تنص مادته التاسعة والثلاثون على ان لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان اي قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ونظام الهيئة .

ومن حيث انه بعد ان صدر القرار بنقل المباراة الى القاهرة بدلا من دمياط وترى لجنة المسابقات ويشليهما اتحاد كرة القدم ، انه قرار صحيح موافق للقانون بينها يعتبره نادى غزل دمياط مخالفة للقانون واستبان ان فريق نادى غزل دمياط لم يمثل لاداء المباراة بنادى « المتاولون العرب » فى القاهرة فى الموعد المضروب تنفيذا لهذا القرار . وايا كان وجه الراى فيه ، فان الفصل فى الموضوع المائل هو مدى اعتباره انسحابا ان يتوانر فيه عدم الاشتراك فى المسابقة وهو امر يزايل نادى غزل دمياط الذى تنطق الاوراق انه مصر على استمراره فى اللعب غاية الامر انه من وجهة نظره ينظم من قرار لجنة المسابقات والاتحاد بنقل المباراة من ناديه بدمياط الى مكان آخر فى القاهرة . يدعم ذلك انه وفقا لقرار لجنة المسابقات بنقل المباراة الى ملعب آخر فى موعد محدد فإن المادة ٤٠ المشار اليها تلزم حضور الفقرة الرياضية فى الموعد المقرر للمسابقة طبقا للجدول والتبليغات الرسمية ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لظروف خاصة والا اعتبر مهزوما فى المباراة .

بأن عدم الحضور لا يعد فى جميع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز أن تطبق فى شأنه المادة ٤٠ المذكورة اذا توافرت سائر شروطها .

ومن حيث انه لا يسوغ للجنة المسابقات ومن بعدها اتحاد كرة القدم اعتبار نادى غزل دمياط منسحبا طبقا للمادة ٢٦ بعد الانتظار فى ملعب نادى « المتاولون العرب » فى ذاته قرينة على ان الحبال ليس انسحابا طبقا للمادة ٢٦ بل عدم حضور أو تأخير عن الحضور ونقصا

المادة ٤٠ : دون حاجة الى الخوض في شروطها واثارها ، وهى قرينة تنفى أساس الانسحاب لان الانسحاب موقف ايجابى يتميز بطابع القصد ويتجلى فيه نية الفريق واضحة في عدم الاشتراك في المسابقة والمزوف عنها كلية ، والا اعتبر التخلف أو عدم الحضور أو التأخير في جميع الاحوال انسحابا يحتاج بالمادة ٢٦ فقط دون غيرها ، ولما وجد مجال لتطبيق الاحكام الاخرى في اللائحة .

ومن حيث انه وقد استبان مما تقدم ، ان ما صدر من نادى غزل دمياط لا يعد انسحابا من المباراة المقررة اقلتها بناء على قرار لجنة المسابقات في نادى المتاولين العرب بالقاهرة يوم الجمعة ١٨/٣/١٩٨٢ ومن ثم فلا يخاطب بحكم المادة ٢٦ من هذه اللائحة ولا يسرى في حقه الجزاء الوارد بها ، وعلى ذلك يكون قرار لجنة المسابقات المؤرخ ٢٠/٣/١٩٨٢ والمصدق عليه بقرار مجلس ادارة الاتحاد المصرى لكرة القدم بتاريخ ٣/٤/١٩٨٢ سالف الذكر بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة والشباب اعلان بطلانه طبقا للمادة ٣٩ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المنوه عنها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار هبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب المشار اليه .

ری و صرفہ

رى وصرفه

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

نفع خزان اسوان وجبل الاولياء يشمل الاراضى المصرية جميعا .
وعلى ذلك تعتبر فى منطقتها جميع الاراضى التى انتضت بقارى الصبلى
نتيجة لتعليق خزان اسوان .

ملفص السنوى :

بحث قسم الرأى المجتمع بجلسته المنعقدة فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢
موضوع اعادة تقدير القيمة الاجارية للاراضى التى انتضت بالرأى
الصبلى نتيجة انشاء خزان اسوان وقبين أن القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٣٩ الخاص بشريية الاطيان ينص فى المادة الثانية المعلة بالقانون
رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ على أن الاجار السنوى — المتخذ لسفنا
لنضريية — يقدر طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥
لمدة عشر سنوات ويعاد الاجار السنوى اعادة عامة كل عشر سنوات .

ثم نصت المادة الخامسة من ذلك القانون على انه :

« اذا ترتب على اعمال ذات منفعة عامة أن زانت قيمة الارض
الواقعة فى منطقة تلك الاعمال او نقص ايجارها السنوى بدرجة محسوسة
صدر مرسوم باعادة تقدير ايجار هذه اراضى طبقا لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ » .

ويحدد المرسوم بدء سريان الضريبة المعلة .

وقد ثلر الخلاف حول تطبيق هذه المادة على الاراضى التى اتكمت
بغرى الصيفى بواسطة آلات رافعة اقلها الاهالى أو فتصلت راحة
من مياه النيل الناتجة عن التعلية الثانية لخزان اسوان وعن انشاء
خزان جبل الأولياء .

والقسم يوافق على أنه يجب لتطبيق المادة الخامسة من القانون
صالح الذكر توافر شرطين :

اولا — أن تكون هناك اعمال ذات منفعة عامة .

الثانى — أن يترتب على تنفيذ هذه الاعمال زيادة قيمة الاراضى
الواقعة فى منطقة هذه الاعمال أو نقص أيجارها السنوى بترجسة
محصوسة .

الا ان القسم لا يوافق على اشتراط أن يكون انتفاع الاراضى من
الاعمال ذات المنفعة العامة مترتباً من تلقاء ذاته ومن غير وساطة
توام الملاك بأعمال من جانبهم للاستفادة من تلك الاعمال إذ القانون لم
يقتض ذلك . وكل ما يترتب على قيام الملاك بهذه الاعمال هو وجوب
مراعاة ذلك عند تقدير الأيجار بالتفرقة بين ما يروى بالراحة وما يستلزم
مجهوداً أو آلات أو نفقات لا يمكن الرى .

وتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يبين أن الاراضى
موضوع البحث لم يكن فى الامكان ريعاً ضيقاً لعدم كمية المياه فى هذا
الوقت من السنة . ولما كانت اقلية الآلات الرافعة للمياه محظورة
إلا بترخيص من وزير الاشغال العمومية طبقاً للامر العالى الصادر
فى ٨ من مارس سنة ١٨٨١ فإن الوزارة لم تكن تصرح بإقامة هذه الآلات
لترى ضيقاً عاماً انشئ خزان جبل الأولياء وخزان اسوان توافرت
المياه بكمية تسمح بالرعى الصيفى لهذه الاراضى ومن ثم أمكن ريعها
ضيقاً بعضها بالراحة وبعضها عن طريق إقامة آلة رفعة للمياه على
حسب طبيعة الأرض وموقعها فصرحت الوزارة بهذا الرى فى هذه الفترة
من السنة وترتب على ذلك زيادة ما تغله هذه الاراضى من محصولات
ومن ثم ذات قيمتها وأيجارها وفقاً لمحتسنة .

وملئ تلك ثمان جميع أركان المادة الخامسة متوافرة في الحالة المعروضة ولذا يجوز استصدار مرسوم بإعادة تقديرها إيجار هذه الأراضي .

أما عبارة « في منطقة تلك الاعمال » الواردة في المادة فليس المقصود بنها منطقة محدودة بالذات . لان بعض الاعمال قد يكون مقصورا على مناعة صغير او على محيرة معينة داخل تلك المديرية وقد يشمل الوجه البحرى كله أو الوجه القبلى كله كما قد يشمل البلاد المصرية كلها فالمنطقة تحدد بنوع العمل ذاته ومادام نوسع خزانى اسوان وجبل الاولياء يشمل اراضى المصرية جميعا فكل ارض تنتفع بهما تعتبر واقعة في منطقتها وتطبق عليها المادة الخامسة السابق الإشارة اليها .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه يجوز استصدار مرسوم بإعادة تقدير ايجار الاراضى التى انتفعت بالرى المصلى نتيجة للتعمية الثالثة خزان اسوان أنشا خزان جبل الاولياء سواء كان رى هذه الاراضى بالراحة أو عن طريق اقامة الآلات رافعة المياه .

أتمنى رقم ١٧٥ فى ١٢/١/١٩٥٤ .

قاعدة رقم (٣٦٥)

المادة :

المر الامالى الصادر فى ١٨٨١/٢/٨ فى شأن الآلات الرافعة — خلوه من نص يلخص وزير الاشغال فى تطبيق اجوز الرى بالآلات الرافعة — وسيلة هذا الأخذ كانت بطريق النص فى رخص مستغلى الآلات على تمهدهم بقبول رى اراضى المستغنين معهم بالآلات التى تصدها القرارات التى يصدرها وزير الاشغال — المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اجوز الرى من الآلات الرافعة — نقله تغيير

هذه الاجور من المجال المتعلق الى المجال الجبرى بتفويده وزير
الاشغال سلطة تقديرية فى تحديد هذه الاجور بقرارات يصدرها —
الوزير سلطة تعيين التاريخ الذى يسرى اعتبارا منه العمل بالاجور التى
يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الاوضاع القائمة — اغفال
النص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقرارا بالعمل
بفلك الاجور القديمة .

ملخص الحكم :

أن تحديد اجور الرى من الآلات الرافعة التى يديرها الاهالى والمغلبة
على جصور النيل أو الترع العلية أو المساقى كلن يتم قبل صدور المرسوم
بقتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ بقرارات وزارية جرت وزارة الاشغال
العمومية على اصدارها استنادا الى المدة الثانية من الامر العالى الصادر
فى ٨ من مارس ١٨٨١ فى شأن الآلات الرافعة — ولو أن هذه المادة لم تكن
تموض وزير الاشغال فى ذلك — مع النص فى الرخص التى تمنح لمستغلى
هذه الآلات على تمهدهم بقبول رى اراضى المتراضين معهم فى الرى
بالفلك التى تحددها تلك القرارات التى كل آخرها القرار
رقم ٨٢٦٤ الصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٤ ، وأنه — على اثر الشكوى
التي تقدم بها بعض الزراعين المنتقمين بالرئ من هذه الآلات من أن
اصحابها يعيدون الى زيادة اجور الرئ عن تلك المحددة بالقرار المذكور —
رأت الوزارة اعادة النظر فى ثنائ هذه الاجور نظرا الى تغير الظروف ،
واعدت مشروع قرار وزارى بتعديل تلك الفلك ونقلا لما اشارت به
اللجنة الفنية التى شكلها لهذا الغرض ، الا أن الجمعية العمومية لقسمى
الرئ والشريع بمجلس الدولة رأت أن المادة الثانية من الامر العالى
المشار اليه لا تقوض وزير الاشغال فى اصدار قرارات بتحديد هذه
الاجور ، وأنه يلزم لكى يتدخل المشرع فى المعاملات الخفية بين الأفراد ،
ولغرض حد أقصى للأجور ، أن يكون ذلك بقتون ، وقد أبدت الجمعية
العمومية هذا الرئ بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥١ ، أى
قبل صدور المرسوم بقتون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخالص بالاصلاح
الزراعى ، مما يظل على سبق التفكير فى المرسوم بقتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢

على قانون الإصلاح الزراعى ، وان صدر فى تاريخ لاحق على هذا الأخير .
وقد كشف المشرع فى المذكرة الاصلاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ عن علة اصداره ، اذ ذكر انه استهدف به حماية الزراعين من تحكم اصحاب الآلات الرافعة من جهة ، ومجراة الاتجاه الحديدية فى الحد من موجة الغلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعى من جهة أخرى ، ومن ثم تلاقى هذا التشريع فى اهدافه مع تشريع اصلاح الزراعى وصدر متبشياً معه فى سياسته ، ولو أن التكرار فيه بدأ استفلالاً من قبل .
وقد نقل تقدير اجور الرى من الآلات الرافعة المعلقة على النيكل والفرع العامة والمساقى من مجال الاتفاق التاملى الى المجال الجبرى بتحديد اسعار قانونية خول وزير الاشغال العمومية سلطة تقديرها ، وموضعه فى ذلك تفويضا شاملاً جعل ادائه قرارات يصدرها الوزير بتعيين فئات هذه الاجور التى لا يجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمة فى هذا هو تيسير اصدار قرارات وزارية بتعديل الاجور بالزيادة او النقصان وفقاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية كلما تطلب الامر ذلك ، فان للوزير اصدار هذه القرارات كلما تفرزت الظروف الزمنية والعوامل الاقتصادية بها ينتضى هذا التعديل ، وبذلك تتحقق المرونة اللازمة لعدالة تحديد الاجور بها يتفق وتلك الظروف دون حاجة الى تعديل القانون ذاته من وقت لآخر فمهما لو كانت هذه الاجور محددة فيه . واذا كانت سلطة الوزير فى هذا هى بطبيعتها سلطة تقديرية ، فان هذا يستتبع بحكم اللزوم ان تكون له ذات السلطة فى تعيين التاريخ الذى يسرى منه العمل بالاجور التى يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الأوضاع القائمة فيه لخضوع هذه الاجور لعوامل غير مستقرة دائية التطور . ويصدق هذا الحكم على القرار الاول وعلى القرارات اللاحقة له على حد سواء ، لانهما العلة فيها . جميعاً ، اذ يملك الوزير ، وان تراخى به الوقت لاسباب فنية فى اصدار قراره الاول ، ان يسند اثر هذا القرار الى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ، مادام هذا المرسوم بقانون نافذاً من ذلك التاريخ ، ومادام قرار

الوزير لا ينعدها إلى تاريخ سابق عليه ، ذلك أن الأصل هو سريان الأجور الجبرية من التاريخ المشار إليه ، دون أن يكون في هذا ترتيب أثر رجعي للقرار . بيد أن تحديد هذه الأجور قد لا يستطاع اجراؤه فوراً لتطلبه دراسات وإبحاث تستغرق بعض الوقت . فلذا تم تقدير الأجور على أساس مختلف الظروف الراهنة وقت صدور القرار ، فإن من سلسلة الوزير ، بحكم المرونة التي توحاها الشارع بتفويضه في إصدار القرارات المحددة لفئات الأجور ، أن يجعل نفاذ قراره من تاريخ نشره بمرأعة تلك الظروف ، وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ القرار قبل ذلك اقتراباً للعمل بمفلسات الأجور التنقيية . وأخضاعها للتقدير الذي كان مسارياً في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقرار ، ولا يكون ثمة تعليل لنفاذ حكم المرسوم يتناولون ، بل أعمال له بما يتلاءم مع طبيعة الأوضاع التي اقتضتها ، والمرجع في هذا كله إلى قصد الوزير . والثابت أنه قام بتشكيل لجان فنية متعاقبة من المختصين في الوقت المناسب ، وأن الفترة التي استغرقتها الوصول إلى قرار في شأن تحديد لجور الري من محطة طلبات شركة وادي كجوم أبوا أنها قضت في أبحاث ودراسات فنية توالى وأعيدت بسببها إلى غير من جانب قوى الشئ من اعتراضات ، وأن الأمر اقتضى تعديل غلت الأجور المقترحة أبان فترة البحث هذه ، وأن الأجور التي استقر عليها الرأي إنما ربطت على أساس التكاليف الفعلية والعوامل الاقتصادية التجارية وقت هذا الربط ، وأن وزير الأشغال العمومية انتهى إلى إصدار قراره في صيغته الأخيرة التي أقرتها اللجنة الثلاثة بعد أن طوى اعتراضات الشركة وشكوى المدعى ، واستطلع رأى إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، ومن ثم يكون قد أقر عن قصد وبينة الأجور التي كانت مسارية في الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ، تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ، حتى ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٨٧٥٧ لسنة ١٩٥٥ ، ولم يشأ أن يحتل مكانها إلا ابتداءً من هذا التاريخ الأخير بمرأعة الظروف القائمة وقتذاك ، لذلك فإن ما نص عليه وزير الأشغال العمومية — عن قصد — في المادة الثانية من قراره رقم ٨٧٥٧ الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ ، من العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية يكون صحيحاً مطابقاً للقانون .

قاعدة رقم (٣٦٦)

نصها :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف — ترضيى لتفتيش الري ان يصدر قرارا بتمكن صاحب الارض او حائزها او مستأجرها من استعمال المسقاة او المصرف الخاص الذى منع بغير حق من الانتفاع به — مناط سلامة هذا القرار — ثبوت حيازة الانتفاع بالمسقاة او المصرف لصاحب الارض او حائزها او مستأجرها لمدة سنة سابقة على تاريخ تقديم الشكوى ، وليس ثبوت حق الري ذاته .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف تنص على انه اذا قدم صاحب الارض او حائزها ، او مستأجرها شكوى لتفتيش الري بأنه قد منع أو أعيق بغير حق من الانتفاع بمسقاة او مصرف خاص أو منع بغير حق من دخول إحدى الأراضى لترميم او لتطهير تلك المسقاة او المصرف جاز لتفتيش الري اذا ثبت ان الشاكى كان حائزا الحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى ، ان يصدر قرارا مؤثقا بتمكن الشاكى من استعماله مع تمكن غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم ايضا ، على ان ينص فى القرار على القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق ، ويصدر القرار المذكور فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الشكوى وينفذ على نفقة الشاكى ، ويستمر تنفيذه الى أن تفصل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة — وقد جاء بالذكر الإيضاحية لهذا القانون أنه :

(... نظرا لان النيل والترع العامة والمصارف العامة هى عماد الري المصرى ان يعنى بتنظيم استعمال الكلفة لطرق الري والصرف باستعمالا يتجلى فيه العدل ، وتصل به المصلحة العامة ... ومن أهم

حصنات هذا المشروع أنه ييسر على الأفراد في رفع الطلبات والشكاوى مباشرة إلى تفتيش الرى ، وقد كانت لائحة الترع والجسور توجب عليهم توجيهها إلى المدير الذى يحيلها بدوره على مفتش الرى ، ولا يخفى ما فى هذا الوضع وتردد الأوراق بين الهيئتين ، من بطله فى الاجراءات ، وضيق الوقت ، فعالج المشروع هذا النقص بأن رفع عن جهست الإدارة امباء هى فى غنى عنها . وكذلك اوجب المشروع على مساهمة الرى البت فى هذه الطلبات ، والفصل فى التظلم المرفوع عنها لوزير الاشغال العمومية فى موعد معين ، وبذلك قضى المشروع على بطله الاجراءات التى كانت تثار شكوى الأفراد . .)

وكذلك ألغى المشروع لجان الرى ... ووضع عقوبات شديدة لارتكبي هذه الجرائم لتكون ذات اثر فعال بعد أن شجعت العقوبات الخفيفة أصحاب المطامع على التلاعب ، والانتفاع بشئى الأساليب بطرق الرى والصرف على وجه ضار بأصحاب الاراضى المجاورة لهم أو بالصالح العام . وواضح من نص القانون ومن عبارات المذكرة الايضاحية أن المشرع إنما قصد حماية الحيازة التى تدوم أكثر من سنة لذا تطلعت بحق من حقوق الرى أو الصرف فإذا كان صاحب الارض أو حائزها أو مستأجرها ، يبيح الانتفاع بسقاة أو بصرف خاص لمدة سنة أو يزيد من تاريخ تقديم شكواه بأنه منع أو أعيق بدون وجه حق من ذلك الانتفاع فإنه يجوز لتفتيش الرى المشكو اليه أن يصدر القرارات اللازمة لحماية هذه الحيازة متى ثبت له أنها قائمة فى جانب الشاكى وان أركانها متوافرة لديه وتكون حماية هذه الحيازة بصفة مستعجلة ومؤقتة الى أن يصل القضاء فى موضوعها .

وقد اوجب الشارع الفصل فى الشكاوى فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها لأنها تحل فى طياتها طابع الاستعجال . ومن أجل ذلك فإن الشارع لم يحدد لتفتيش الرى اجراءات معينة يلتزم مراعاتها وهو فى سبيل النظر فى الشكاوى وامداد قراره فيها وانما ترك

القانون للادارة حرية التحرى والنتمى لمعرفة حقيقة مراكز الخصوم .
وكل ما حرص عليه ان يتعين لجهة الادارة (تفتيش الرى) ان الشكوى
كان يحوز الحق الذى يدعيه لمدة سنة سابقة على تاريخ تقديم
شكواه . وللتفتيش ان يستلهم اقتناعه بذلك من مجوع الوقائع
والملاحظات والعناصر التى يقدر كتابتها لتكوين عيئته بحقيقة
الشاكى للحق الذى يدعيه .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرئى والصرف — لا يمنع
الادارة من اعادة بحث موضوع قرار سبق ان اصدرته بالمخالفة لاحكامه —
ضرورة مراعاتها فى القرار الجديد استيفاء اجراءات القانون المذكور
واللوائح القائمة .

ملخص الحكم :

ان عدم قيام القرار الصادر فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتقرير
طريق رى للمسددى على سبب يبرر اصداره لا يمنع تفتيش الرى
المختص من اعادة بحث الموضوع بعد استيفاء الاجراءات القانونية التى
نص عليها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، واتخاذ قرار فى ذلك ، بعد
وزن مناسبات اصداره فى ضوء الابحاث الفنية ، وعلى هدى القوانين
واللوائح القائمة ، بصرف النظر عما جاء فى انسب الحكم المطعون
فيه من وجود طريق رى آخر ، لان هذه مسألة فنية يكون متروكا
للادارة الحرة فى تقديرها عند اصدار قرارها الجديد فى ضوء القانون
برقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالرى والصرف -- انظيحه للحالات التى يجوز فيها للإدارة أن تقرر ارتفاعات على أرض -- سلطة مفتش الرى فى الفصل بقرار فى هذا الخصوص مقيدة بشرطين جوهرين -- أولهما : إعلان الإدارة كل نوى الشأن بترتيبها لهذه الارتفاعات -- ثانيهما : استحالة أو تعذر رى أو صرف أرض طالب الارتفاع بطريقة كافية -- وجوب تعويض صاحب الأرض التى تقرر عليها هذه الحقوق تعويضا عادلا -- تخلفه أى من هذين الشرطين يبطل القرار .

بخصى الحكم :

بفتح من المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالرى والصرف أنها تنظم الحالات التى يستحيل أو يتعذر فيها على صاحب الأرض ريبها ربا كافيا أو صرفها صرفا كافيا إلا عن طريق إنشاء مسقاة أو مصرف فى أرض ليست ملكه ، وأنه ثان القانون قد أعطى لمفتش الرى سلطات واسعة تخول له الفصل بقرار هذا الخصوص ، إلا أن هذا القرار لا يترتب عليه أثره القانونى إلا إذا ثبت أن مفتش الرى قد التزم عند إصداره القواعد التى حددها القانون للفصل فى هذه المنازعة وأعمل الشروط والإجراءات التى رسمها فى هذا الخصوص ، ذلك أن ترتيب هذه الارتفاعات على أرض الغير قد ينقص من مائدتها ويبطل من منفعتها ، إذ أنها تضع عقارا فى خدمة عقار آخر وهو أمر بالغ الخطورة ، فاشتراط على جهة الإدارة أن تحيط كل ذى شأن بها حتى يبدى ما لديه من أقوال ، ويهيى دفاعه ويصير جهة الإدارة بوجهة نظره كاملة وأنية ، قبل أن تقرر هذه الارتفاعات على أرضه ، كما اشترط القانون ألا يلجأ إلى هذا الإجراء إلا إذا كان طالب الارتفاع قد استحال

أو تعذر عليه الرى أو الصرف ربا أو صرفا كلياً ، وفي مقابل تمويحه عادل يدفع لمصاحب الأرض التى تقرر عليها هذه الحقوق . وتقرر مفتش الرى يلزم لصحته أن يلتزم الضوابط التى حددها القانون ، والتى حتم مراعاتها عند الفصل فى هذه المنازعات سواء من ناحية الإجراءات أو من ناحية الأسباب التى يجب أن يقوم عليها قراره ، فإذا كان واقع الأمر أن ملك الأرض التى استمر بها المسقى ، وهو صاحب الشأن فى النزاع لم يعلن بموعد المأينة ، وهذا الاعلان إجراء جوهري قراره القانون كضمان أساسى حتى لا يسلج أصحاب الحقوق على الأرض بالنزاع هذه الأرض جبرا عنهم أو تحصيلها بحقوق عينية مرهقة ، فإن قرار مفتش الرى بتقرير انشاء مسقاة فى أرضه بكون قرارا باطلا لقيامه على إجراءات باطلة ، لاغاله إجراء جوهريا شرطه القانون . هذا فضلا عن صدوره فى غير الحالة الوحيدة التى أجازت فيها المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ تحويل أرض الغير بارتساقات من هذا القبيل ، إذ أن أرض المدعى مقررة الرى بطريق مسقاة منذ عام ١٩٣٥ . ومن ثم فإن قرار وزير الاشغال المطعون فيه والصادر فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بالغه هذا القرار على هذا الأساس يكون قرارا صحيحا ، بالتطبيق للمادة ١٩ من القانون .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف قد جعل تحديد طريق الصرف من الملامات المبروكة لتقدير الجهة الإدارية - لا معقب عليها فى هذا الشأن مادام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان تحديد طريق الصرف من الملامات المتروكة لتقدير الجهة الادارية المختصة بها لا معتب عليه في هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة — ولم يتم ادنى دليل على اساءة استعمال السلطة بل على العكس من ذلك فان طريق الصرف الذى استقر عليه رأى تفتيش الرى وصدر به القرار المطعون فيه بعد أن ثبت توافر شروط تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ هو الطريق الذى اجمعت المباحث الفنية والهندسية منذ سنة ١٩٤١ على انه انسب واصح الطرق لهذا الغرض .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المادة :

ان الموايد المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف لا يترتب على تجاوزها البطلان .

ملخص الحكم :

تمى الدعى على الجهة الادارية المختصة انها لم تراعى الموايد المنصوص عليها في المادة ١٦ سالفة الذكر لاستيفاء الخرائط وامسدار انقرارات فانه حتى لو صح ليس من شأنه أن يشوب القرار بها يبطله لأن الموايد المذكورة لا تخرج من كونها موايد تنظيمية لا يترتب على تجاوزها البطلان .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٢)

ملفحة رقم (٣٧١)

المادة :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف والقوانين المعدلة
له . ان اعلان كل ذى شأن المتصوص عليه فى المادة ١٦ من هذا القانون
يعد اجراء جوهريا يترتب على عدم مراعاته البطلان .

ملخص الحكم :

لقد اوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف
فى المادة ١٦ منه على ان « يتولى بائشمهندس من الرى اجراء التحقيق فى
موقع المستاة او المصرف وعليه ان يعلن بكتاب موصى عليه بصحوب معلم
وصول كل ذى شأن أو وكلاتهم الرسميين بالمكان والوقت اللذين يحددهما
قبل الانتقل الى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الاقل وترجع نتيجة
هذا التحقيق الى المفتش الذى يصدر قرارا مسببا باجابة للطلب
او رفضه . . » واذا اوجب القانون هذا الاعلان فانما اراد تمكين كل ذوى
الشأن من ابداء ما لديهم من اتوال وتهيئة دفاعهم قبل تقرير أى حق
او اتفاق على اراضيهم ، والاعلان بهذه المثابة يعد اجراء جوهريا قرر
القانون لصالح ذوى الشأن حتى لا ينساجا بلفترا ع اراضيهم جبرا عنهم
او تحميلها بحقوق عينية مرهقة وكضمان اساسى أيضا لتوازن المصالح
الخاصة وترتيب الاتفاقات المذكورة فى ضوء المصالح العام . ولما كان الامر
كذلك وكان الثابت ان المدعى وهو من ذوى الشأن فى حكم المادة ١٦ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر لم يعلن بمكان ووقت التحقيق
الذى انتهى بصذور القرار المطعون فيه فانه يكون باطلا لقيامه على اجراءات
بمخالفة .

(ع طعن رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦٩ فى - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - نصها على مسئولية عمد ومشايخ البلاد مدنيا بالتضامن عن اعمالهم فى المحافظة على الجسور ومجارى الاعمال الصناعية والمهمات الموجودة فى حصصهم والمسئله لهم - اعمال المسئولية المدنية بمقتضى الفقرة المذكورة لا يكون الا بحكم من القضاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بمصد تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ نص على ان : « يكون العمد ومشايخ البلاد الذين بمقتضى الاعمال الصناعية مسئولين اداريا عما يفقد منها اذا لم يبلغوا . من ذلك ويشترط ان تسلم اليهم وفقا للاوضاع التى يتفق عليها بين وزارتي الاشغال العمومية (الرى) والداخلية .

ويكون كل من عمد ومشايخ البلاد مسئولين مدنيا بالتضامن عن اعمالهم فى المحافظة على الجسور ومجارى المياه والاعمال الصناعية والمهمات الموجودة فى حصصهم والمسئله اليهم وفقا للاوضاع المذكورة ولا يعفيهم من هذه المسئولية امتناعهم عن استلامها بمحض مكتوب » .

ومؤدى هذا ان مناط المسئولية الادارية للعمد والمشايخ عن الاعمال الصناعية المسئله اليهم وفقا للنص هو بسبب تبليغهم عن مقبدها وان مناط المسئولية المدنية بمقتضى صريح النص هو وقوع اعمال منهم فى المحافظة على الموجود منها فى حصصهم والمسئله اليهم . فاذا لم يثبت فى جانبهم وقوع الاعمال فى المحافظة على تلك الاشياء انتفت المسئولية من اساسها . والاعمال الذى تقبوم به المسئولية المدنية فى هذه الحالة هو الاعمال فى المحافظة على تلك الاشياء اى بوقوع عمل ايجابى من جانبهم

كانت المحافظة على تلك الأشياء توجب الامتناع عنه أو بعدم القيام بعمل
كانت المحافظة على تلك الأشياء تقتضى القيام به فيكون العمل أيجابياً
أو سلباً على حسب الواجب المقتضى ، أهلاً في المحافظة على تلك الأشياء ،
فإذا كان العمل تم على حسب الواجب المقتضى في المحافظة على الأشياء
أو كان ليس له صلة بالمحافظة على تلك الأشياء انتفى عنه وصف الإهمال
في المحافظة عليها فلا تقوم به المسؤولية المدنية للعمد والمشيخ .

ومن حيث أن المشرع حرص على التفرقة في نص المادة ٧٦ المشرع
التي بين أساس المساطة التأنيبية وأساس المساطة المدنية فبينها جعل
مناط الأولى عدم التبليغ عن فقد تلك الأشياء وجعل مناط الثانية وقوع
إهمال في المحافظة على تلك الأشياء - وقد يندرج بالنسبة للمساطة
التأنيبية في مدلول القدر الثلاث عموماً : ثمة يندرج في مدلول التبليغ
كل التبليغ متعدد بسوء نية عن غير الفاعل الحقيقي باعتباره عدم تبليغ عن
الفاعل الحقيقي - ولا يندرج في مدلول عدم المحافظة على تلك الأشياء
بالنسبة للمساطة المدنية عدم التبليغ عن الفاعل الحقيقي مع معرفته له ،
لأن عدم التبليغ هذا لم يكن هو السبب في وقوع الضرر الناشئ عن
المخالفة ، كما أنه بحد ذاته لا يعتبر أهلاً في المحافظة على تلك الأشياء
وبهذا فعمل المشرع بين أساس كل من المسؤولين ، فجعل عدم التبليغ
مناط المسؤولية التأنيبية وحدها وجعل الإهمال في المحافظة على الأشياء
مناطاً للمسؤولية عن الضرر الناشئ عن هذا الإهمال في المحافظة وحده .

وترتيباً على ذلك إذا كان الله ل الواقع من العدة أو الشيخ هو
اعتداء منه على الأشياء أو أهلاً في المحافظة عليها بحيث يكون الضرر
ناشئاً عن هذا الإهمال أو عن ذلك التعدي ، فيكون التعدي أو الإهمال
هو سببه ، ونحقق المسؤولية المدنية للعمدة أو الشيخ طبقاً لنص المادة
٧٦ المشار إليها . أما إذا لم يكن سبب وقوع الضرر أهلاً وقع من العدة
أو الشيخ - فإن عدم الإرشاد عن مرتكب المخالفة أو الإرشاد عن شخص
آخر خلاف الفاعل الحقيقي مما يعتبر في حقيقته عدم إرشاد عن الفاعل
الحقيقي حتى وإن اتسم هذا الإرشاد الخاطئ بسوء القصد والتلاعب .

فإن عدم الإرشاد هذا لا يكون بذاته إهمالا في المحافظة على تلك الأشياء باعتبارها واعتبنا بعد وقوع الاعتداء والضرر فعلا ، فلهذا ليس سببا في وقوع الضرر ومن ثم لا يؤدي بذاته إلى المسؤولية المدنية على الوجه الذى حدده النص وإن أدى إلى المسؤولية التأنيبية وجاز أن يكون عدم الإرشاد المتسم بسوء القصد مكوّنا في حد ذاته فعلا ضارا قد يؤدي إلى ائلات المخالف الحقيقى وعدم التعرف عليه أو التراخى في التعرف عليه على وجه يفترب عليه تأخر ظاهر في اقتضاء التعويض من المسئول ، فيؤدى في الصورة الأولى إلى تعذر الرجوع بالتعويض على المخالف الحقيقى وفي الصورة الثانية إلى التأخر في اقتضاء التعويض على وجه ظاهر ، فيكون حينئذ سببا خاصا لنشوء المسؤولية المدنية عن هذا الفعل بالذات والعمدة على العمدة أو الشيخ الذى تعذر الرجوع به على الفاعل الحقيقى ، أو بتعويض عن التأخر في الرجوع على الفاعل الحقيقى والذى يتشمل حينئذ في فوائد التأخير والمسؤولية في هذه الحالة ليس منشؤها نص المادة ٧٦ من القانون الرى والصرف المشار إليها وإنما منشؤها القاعدة العامة المقررة في المادة ١٦٣ من القانون المدنى التى تنص على أن « كل خطأ سببب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن حيث أن نص المادة ٧٦ سالف الذكر لم يذهب إلى حد ائامة قرينة قانونية قاطعة أو حتى قابلة لاثبات العكس مقتضاها أن وقوع تعدد من الغير يفترض حتما وقوع إهمال من العبد والمشايع في المحافظة على الأشياء الموجودة في حصصهم وأن هذا الإهمال سبب في وقوع هذا التعدد ، لم يذهب المشرع إلى ذلك ، واثامة القرائن القانونية مطلقة أو قابلة لاثبات العكس هو شأن المشرع وحده .

ومن حيث أنه إذا لحق جهمة الإدارة ضرر ناشئ عن عدم التبليغ أو الإهمال أو التلامب فيه فيجب عليها اثبات وقوع الضرر كما أنها أن تثبم علاقة السببية بين عدم التبليغ أو التلامب فيه وبين الضرر طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى .

ومن حيث انه في الحالات التي يكون سند المسؤولية هو المادة ١٦٣ المشار اليها فانه يتعين على جهة الادارة اتباع الطريق المقرر قانونا للصيول على هذا التعويض وهو طريق القضاء الذي يفصل في اركان المسؤولية ومقدار الضرر والتعويض .

اما فيما يتعلق بالمادة ٧٧ من قانون الري والصرف التي تنص على انه في جميع الاحوال التي يقضى فيها هذا القانون باداء تعويض تقدر قيمته عند عدم الاتفاق عليه ونيا لجنة تشكل برئاسة مفتش الري او من ينوبه ومضوية مفتش المساحة ومدة البلد وتصدر قرارها باغلبية الآراء ويكون نهائيا فان تطبيق هذه المادة مقصور على ما يقضى به قانون الري والصرف ذاته من تعويض لا على ما يكون أساس استحقاق التعويض فيه القاعدة العامة المقررة في المادة ١٦٣ من القانون المدني .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اعمال المسؤولية المدنية للعمد والمشايخ المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون الري والصرف لا يكون الا بحكم من القضاء العادى :

(ملف ١٠/١/٥٥ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بالقانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية عند تحويل مسقى خاصة الى ترعة عامة .

ملخص الفتوى :

اتجه المشرع في قانون الري القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الى منح تعويض ملاك المساهة او المصرف الخاص من المساحة التي يشغلها أى منهما عند تحويلها الى مجرى عام بقرار من وزير الري وقصر حقهم في

اللتعويض على المساحات اثنى تنضاف الى الجبرى لتوسيعه بيد
فانه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعمول به حاليا سلك بمسلك آخر اذ
نقضى بداءة بوجوب اعمال احكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص او المسقاة الخاصة الى مجرى عام
بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التى يشغلها الجبرى او
المساحات اللازمة له .

ومن ثم فان تلك المغايرة فى النصوص والاحكام تكشف بجلاء عن
وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤
عند تحويل المصرف الخاص او المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من
وزير الرى وفقا لاحكام المادة ٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى وجوب
اتباع اجراءات واحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عند
تحويل المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .

سجل تجاری

سجل تجارى

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء السجل التجارى — طلب القيد فى السجل التجارى — هو تصرف يختلف عنه حق مالى — من حق الورثة طلب قيد المحل الموروث فى السجل التجارى اذا لم يكن مورثهم قد طلب قيده قبل وفاته ويبائره نيابة عنهم الحارس القضائى .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٤ بإنشاء السجل التجارى ، أن طلب القيد به واجب على كل تاجر ، فردا كان أو شركة ، يملك محلا تجاريا فى القطر المصرى ، رئيسيا أو فرعا أو وكالة ، وإذا عهد المشرع الى التاجر تقديم هذا الطلب ، فإنه يكون قد أبستد اليه تصرفا شرطيا ، يدخل اذا ما باثره فى مجال تنظيماته القانون العامة . ولئن كان المشرع قد ألزم التاجر ببثائرة هذا التصرف عن طريق العقوبة الجنائية فيختلف عنه واجب طلب القيد ، فإن الاصل هو حرية الارادة ، والتصرف على اساسها رخصة يختلف عنها دائما حق فى تقديم هذا الطلب ، وهذا الحق من جانب ، حق عباى لانه يدخل التاجر فى مراكز عامة توابعها حقوق عامة تتصل بمن يقيد من التجار بالسجل التجارى ، وهى حقوق لا تنفرد من شخص الى آخر . وهو من جانب آخر ، حق مالى ذاتى لاتصله بتكوين عنصرين معنويين من

مقومات المحل التجارى هما : عنصر الاتصال بالعملاء وعنصر الاسم التجارى ، وكلا هذين العنصرين مال معنوى يفيد منه التاجر مالك المحل .

ولما كان الارث خلافة قانونية اجبارية تنتقل به فور وفاة المورث جميع حقوقه المالية الى ورثته الا ما ورد فى شأنها نص خاص ، وتكليف الحق المالى على الشئ ، وأيلولونه الى الورثة بمسالة من جميع المعاملات ، تخضع للقانون المدنى . ولقد كان بنق التسمية -- وهو رخصه متصلة بشخص الشفيع -- موضع خلاف حتى اقرب توريثه وانتقاله الى الورثة بحكمة النقص بحكمها الصادر فى ٨ من يونية سنة ١٩٣١ ، ولأنه بحكمها الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ تاسميا على ان المال فى اصطلاح القانون هو كل شئ مقوم نافع للانسان يسمح ان يستأثر به وحده دون غيره ، وكما يكون المال شئنا ماديا كالاعيان التى تقع تحت الخضاسة كذلك يكون شئنا معنويا كالحقوق التى لا تحرك الا بالتصور ، والاستشفاع والاستئثار ، فيجب اعتباره مالا . أما القول بان الحق ليس بمال لأنه خيار مردود الى مشيئة الشفيع ورغبته وأنه متصل بشخصه ولا تعلق له بالعين المشفوعة ، فهو زعم لا يستقيم فى ظل أحكام القانون الوضعى ، مما لا يمكن معه القول بان حق الشفعة متصل بشخص الشفيع ولا تعلق له بالمال ، وبهذا الحكم اقرت المحكمة المدنية العليا توريث الرخص المقيمة وهى عند الضمنية ارادة ومشيئة لا توريث مستثمرة الفكرة الاصلية للمال فى القانون المدنى ، فمادام الشئ غير خارج عن التمثل قانونا وقبللا للاستئثار بحيازته ، وما دام الشئ نافعا لمقوم ، فان الشئ يكون قبللا لتعلق الحقوق به وتكون هذه الحقوق قبللا للانتقال الى ورثته بطريق الارث .

وعلى هدى ما تقدم يكون طلب الناصر التئيد فى السجل التجارى ، تصرفا يتخلل عنه حق مالى مما ينتقل من المورث الى ورثته .

وقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ على انه فى حالة ترك التاجر لتجارته او فى حالة وفاته دون استمرار ورثته فى تجارته وكذلك فى حالة حل الشركة يشطب القيد بغير طلب طبعا

قلاوضاع التي تقررها الثلاثة المشار إليها في المادة ١٥ من هذا القانون » .
وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل
التجاري ونصت المادة ١٣ منه المقابلة للمادة ١١ من القانون السابق
على ما يأتي « على التاجر أو ورثته أو المصفين — حسب الأحوال —
أن يطلبوا طبقاً للقلاوضاع المقررة للقيد محو القيد في الأحوال الآتية
١ — ترك التاجر لتجارته . ٢ — وفاته . ٣ — تصفية الشركة .
ويجب تقديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب محو القيد ،
إذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب المحو كان لمكتب السجل التجاري
أن يحو القيد من تلقاء نفسه » . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية
للقانون الأخير في صدد هذا التعديل « لما كان خلو المادة ١١ من القانون
من الزام التاجر أو ورثته أو مصفى الشركة طلب شطب القيد عند
ترك التجارة أو الوفاة أو الانتهاء من تصفية الشركة ترتب عليه بقاء
كثير من البيانات التي يجب شطبها من السجل بدون شطب . ولما كانت
وفاة المورث في ظل القانون القديم ، لم يكن من آثارها دائماً محو القيد
على فرض حصوله ، ذلك لأن محو القيد بسبب وفاة التاجر كان مشروطاً
بعدم استمرار ورثته في تجارته فإذا استمر في هذه التجارة فلا يحى
القيد . ومن ثم فلا يستقل الحق في طلبه . ويستفاد من ذلك أن الحق
في طلب القيد لا ينتهي حتماً وفي جميع الأحوال بوفاء التاجر » .

ولم يخل القانون الجديد أى تعديل على الحكم الموضوعي الذي
تضمنه نص المادة ١١ من القانون القديم وأنها ألزم الورثة — فضلاً عن
مكتب السجل — بطلب موحد القيد عند وفاة التاجر التي تعنى في هذا
الصدد انتهاء التجارة فعلاً وعلى الواقعة التي يعتد بها الشارع
في كلفة الأحوال سواء في حياة التاجر أو عند وفاته أو عند تصفية
الشركة . ويؤيد هذا النظر التعديل الذي أدخله المشرع على البند ٢
من المادة ١٣ المشار إليها بالنص على الزام المصفى محو القيد في حالة
تصفية الشركة بعد أن كان الشطب مقرراً في حالة حصل للشركة ، وهو
تعديل يستهدف الإبقاء على القيد ولو قام بالشركة سبب من أسباب
انحلالها حتى تتم تصفيتها ويكشف عن قصد المشرع من الإبقاء على
القيد حتى تنتهى أعمال الشركة مثلها في ذلك مثل التاجر الذي ينهى
تجارته ويغلق محله التجاري .

وإذا كانت التركة ، ومن ضمنها المخلع ، وضعت تحت الحراسة القضائية وعين لها حارسان ، والحراسة القضائية نيابة قانونية ، صفة هيها إرادة الحارس محل إرادة الورثة مع انصراف أثرها القانوني لهم . ولما كان الحارسان طبقا لحكم الحراسة مسئولين عن إدارة المخلع ، ومنها اتخاذ كافة التصرفات الواجبة لحفظ حقوقه ، ولا جدال في أن الحق في طلب القيد يدخل ضمن هذه الحقوق ، لأنه حق يعود على المخلع بالتصريح ، ومن ثم فإن الحارسين القضائيين يمكن تقديم طلب القيد نيابة عن الورثة جميعا .

« ملغى رقم ٦٥١ - في ١٠/١١/١٩٥٨ »

في الخاتمة

سر المهنة

القاعدة رقم (٢٧٥) .

المادة :

سر المهنة — حظر افشائه كقاعدة عامة — اجازة القانون انشاء القسم او ايجاب ذلك في حالات معينة — رفع الحصانة عن السر مشروط برضاه صاحبه بذلك — مثال بالنسبة الى قبول الدول اطلاق اللجنة التخصصية للأصلاح الزراعى على القرارات الضريبة المقتضى منه عن سنوات سابقة .
بفخص القسم :

تنص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان « كل شخص يكون له بحسبكم وظيفته او اختصاصه او عمله شأنه في وظيفته او تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون » او في الفصل فيها يتعلق بها من منازعات يكون ملزما بهرامه سر المهنة طبقا لما نصت به المادة ٢١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها » .

وبلاحظ على هذا النص انه وان كان يقضى بعقاب من يقضى سر المهنة من موظفى مصلحة الضرائب الا انه لم يعرض لبيان الزكأن الجزائية او عقوبات اكتسابه بالاحالة في سدا الصند الى المادة ٣٩٠ من قانون العقوبات وتنص هذه المادة على ان « كل من كان من الاطباء او الجراحين او المبادلة او القوابل او غيرهم مودعه اليه بيقضى سدا السر او وظيفته سر خصوصي او امن عليه افشائه في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها تبليغ ذلك يعاقب بالتعريض مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها بمرعى » ولا تسرى احكام هذه المادة

ألا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالقرقر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومفاد هذا النص أن المشرع لم يجعل حماية سر المهنة حقا مطلقا لصاحب هذا السر ، ذلك أن القانون استثنى من هذه القاعدة حالات خاصة أوجب فيها على كل من أؤتمن على السر أن يفشيه أو رخص له في ذلك .

ويبين من استقراء الحالات التي أجاز القانون فيها لحامل السر أن يفشيه أن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٠٣ من قانون المرافعات السابق) تنص على أنه « لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواقعة أو معلومات أن يفشيهما ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال سببه . » ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن ينشؤا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب ذلك من أسرهم اليهم ، حتى ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم » ، وتنص المادة ٢٠٩ (المقابلة للمادة ٢٠٥ من القانون السابق) على أنه « لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشي بغير رضاه الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالهما إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو أقبله دعوى على أحدهما بسبب جنسية أو فحشاء وقعت منه على الآخر » ويؤخذ من هذه النصوص أن المشرع يقر القيامة التي ترفع عن السر حصانته متى رضى بذلك صاحب السر الذي يعنيه أمره دون سواه ، أي أن رضاه هنا يعتبر سببا من أسباب الإباحة يرفع عن الإفشاء ، ولا يغير من هذا النظر أن النصوص المشار إليها قد وردت في صدد الشهادة أمام القضاء ذلك لأنه إذا كان المشرع في صدد الشهادة التي يترقب عليها نتائج بالغة الأثر قد أجاز إفشاء السر بمرضاء صاحبه فإن هذا الرضاء يعتبر من باب أولى مبررا لإفشاءه في الحالات الأخرى التي يتل خطرا من إفشاء الشهادة .

— ٩٨٥ —

وعلى مقتضى ما تقدم يكون قبول الممول لاطلاع اللجنة القضائية
على اقرارات الضريبة المقدمة منه من السنوات من ١٩٤٩ الى ١٩٥١
مبرراً لاطلاع اللجنة على هذه الاقرارات .

لهذا انتهى الراى الى جواز اطلاع عضو اللجنة القضائية للاصلاح
الزراعى على اقرارات ضريبة الايراد العلم المقدمة من الممول المذكور بخدم
حفا الممول قد قبل ذلك .

(ملوى رقم ٩٢٦ - فى ١١/٨/١٩٦٠)

مسلك تجارى

سلك تجارى

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

اتفاق قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ الخاص
بتنظيم أعضاء السلك التجارى مع القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثمانية من مواد اصدار القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢
باصدار قانون نثام السلك الدبلوماسى والقنصرى على انه « تسرى
احكام القانون المرافق على اعضاء سلك التمثيل التجارى ويخوله
وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية
بالنسبة لاعضاء السلك التجارى ، كما يصدر القرارات الخاصة
بتشكيل المجالس التى تتولى النظر فى تعيين وترقية وناديب اعضاء
السلك التجارى » .

ومناد ما تقدم ان المشرع سوى احكام قانون السلك الدبلوماسى
والقنصرى على اعضاء سلك التمثيل التجارى ، وخول وزير الاقتصاد
بالنسبة لاعضاء السلك التجارى جميع السلطات والاختصاصات
المخولة لوزير الخارجية بالنسبة الى السلكين الدبلوماسى والقنصرى .
ببد انه فى احكام تنظيم العمل بوزارة الخارجية حدد نص القانون
كيفية تشكيل مجلس اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى ، واوجبه
ان يشكل من وكلاء الوزارة وثلاثة على الاقل من ائتمن مديرى ادارات
الديوان العام خدمة بالسلك ، ويتولى رئاسة المجلس ائتمن
مديرى ادارات الديوان العام خدمة بالسلك ، ويتولى رئاسة
المجلس ائتمن الوكلاء من درجة سفير من الفئة الممتازة او سفير .

ويصدر بهذا التشكيل قرار من وزير الخارجية . ونظرا لان السلك التجاري لا يستغرق تنظيم وزارة الاقتصاد كما هو الشأن في استغراق السلكين الدبلوماسي والقمصلي لوزارة الخارجية مما يتمذر معه ان يتم تشكيل المجلس الخاص بالسلك التجاري على ذات الوجه المقرر في القانون بالنسبة للسلكين الدبلوماسي والقمصلي فقد نص المشرع صراحة على ان يتولى وزير الاقتصاد نشـكيل هذه المجالس سواء التي تتولى التعيين والترقية او التدبير ، كما خوله الاختصاصات المخولة لوزير الخارجية . وهو ما يتطع صراحة في تفويض المشرع لوزير الاقتصاد على تشكيل المجالس المذكورة على الوجه الذي يراه مع الاستئناس بالتشكيل الوارد في القانون بالنسبة للسلكين الدبلوماسي والقمصلي ، ولكن دون التزام دقيق بحرفيته ، تحقيق التناسب مع الاوضاع القائمة فعلا في وزارة الاقتصاد وفي السلك التجاري الذي يكون جزءا محدودا من تنظيمهما وشكلها ، والا تعذر التشكيل لو كان قد تطلب التشكيل الموازي على وجه حرفي ، نظرا لعدم وجود وظائف بوزارة الاقتصاد مماثلة تـمـثل التماثل للوظائف المقررة في القانون . ولذا يترخص وزير الاقتصاد في تشكيل مجلس شئون اعضاء السلك التجاري على الوجه الذي يراه بحقنا للمصلحة العامة وبمراعاة التشكيل الوارد في المادة ١٥ ما أمكن ، ولذلك فان قرار وزير الاقتصاد رقم ١٢٣ تـمـسـنـة ١٩٨٢ يكون قد جاء مطابقا للقانون ، ويتون الطلب المقدم من السيد المذكور غير قائم على سند سليم من احكام القانون .

(ملف ٣٠/١/٥٨ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٧٧)

الـبـنـد :

استحقاق الماملات بالسلك التجاري المتزوجات للملاوة المالية
النصوص عليها بالمادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة في وظائف
السلكين الدبلوماسي والقمصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

تقضى المشرع بمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم او غير متزوجين - بشروط محددة - علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى الذى قرر بصريح النص لواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لانقا ، وجعله مثبت الصلة بأعباء الاعالة ، فلم يجعل الزواج مانعا او سببا لاستحقاقه . وهو مؤداه انه لا شبهة فى قصد المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة واعباء الاعالة ، الامر الذى يؤكد عدم استمرار صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو من بعثته التمثيلية ، وترتصيا على ذلك فان كلا من المعروضة جلتها تستحق صرف العلاوة العائلية ٢٥٪ من بدل التمثيل الاصلى اعتبارا من تاريخ مباشرة كل منهم العمل بمقر وتوظيفها بالخارج حتى تاريخ مغادرتها لمقار املاكهن . . .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالتها فى العلاوة العائلية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والفنصلى انصافا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

(ملك ٥١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥)

قاعدة رقم (٢٧٨)

١٧- مدا :

المعاملات بالسلك التجارى يستحقن سواء كن متزوجات او غير متزوجات للعلاوة العائلية من تاريخ مباشرة كل منهن عملها بمقر وتوظيفها بالخارج الى تاريخ مغادرتها له .

ملخص الفتوى :

يقتضى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن
لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي ،
واحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن العاملين في سلك التمثيل
التجاري قضي المشرع بمنح اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي
والسلك التجاري المتزوجين منهم او غير المتزوجين علاوة عائلية
بشروط محددة لتشاء مدة ملهم بالبعثات التمثيلية بالخارج ، وقد اعتبر
المشرع هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى لمواجهة النفقات
التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا وجعله منبت الصلة بامباء الاعالة ،
ومن ثم لم يكن الزواج او الطلاق مانعا او منهيلا لاستحقاقه ، مما
من شبهة حول الربط بين تقرير العلاوة وامباء الاعالة . ويرتب على
ذلك انه لا يستمر صرف تلك العلاوة بعد مودة العضو من بعثته
التمثيلية ، مما يترتب عليه ان العمليات بالسلك التجاري المتزوجات
يستحقن صرف العلاوة العائلية بنسبة ٢٥٪ من بدل التمثيل الاصلى
اعتبارا من تاريخ مباشرة كل منهن العمل بمقر وظائفهم بالخارج
حتى تاريخ مغادرة مقر اعمالهن .

(ملف ٥١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

سلك دبلوماسى وقنصلى

الفصل الأول : التعمين

الفرع الأول : التعمين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى.

أولا : وجوب توافر شروط خاصة

ثانيا : كيفية التعمين فى وظائف السلكين

ثالثا : أداء امتحان لشغل وظائف السلكين

رابعا : قضاء فترة اختبار

خامسا : مدد خدمة سابقة

الفرع الثانى : تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى

وظائف أخرى

أولا : تعيين أعضاء السلكين فى وظائف أخرى من المراتب

المترتبة لجهة الإدارة

ثانيا : معادلة وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بوظائف

الكادر المماثل

الفصل الثانى : الأقدمية

الفصل الثالث : تقدير الكفاءة

الفصل الرابع : الترقية

الفصل الخامس : الرواتب والإبدلات

الفرع الأول : جدول المرتبات

الفرع الثاني : بدل الانابة

الفرع الثالث : بدل التمثيل

الفرع الرابع : الملاوة العقلية

الفرع الخامس : منافع استحقاق الرواتب الاضافية

الفرع السادس : مدى الخضوع للضريبة

الفرع السابع : منحة قطع العلاقات

الفرع الثامن : فرق خفض العمالة

الفرع التاسع : استرداد ما صرف دون وجه حق

الفصل السادس : التقاعد

الفصل السابع : الفصل والامادة الى الخدمة

الفرع الأول : الفصل من الخدمة

الفرع الثاني : الامادة الى الخدمة

الفصل الثامن : الزواج باجنبيهة

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

الفرع الأول : سلطات السفير في الترحيل

الفرع الثاني : المجلس الدائم لاعضاء السكان

الفرع الثالث : امناء المحفوظات

الفرع الرابع : موظفو البعثات الدبلوماسية الاداريون والكتابيون

الفرع الخامس : الكتبة المؤقتون والمترجمون والخدم الاجانب

المعينون محليا في الهيئات التمثيلية في الخارج

الفرع السادس : الموظفون الخدميون بمكاتب المشتريات بالمقاييس

القريبة والتسليح والمشتريات بموسكو

الفصل الأول

التميين

الفرع الأول

التميين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي

لولا — وجوب توافر شروط خاصة :

قائمة رقم (٢٧٩)

إليها :

يراعى في اختيار رجال السلك السياسي توافر شروط خاصة
قد لا تتطلب في غيرهم من الموظفين باعتبارهم ممثلين للدولة في المحيط
الدولى .

ملخص الحكم :

ليس من شك في أنه يجب أن تتوافر في رجال السلك السياسي من
الصفات ما لا يتطلب في غيرهم من موظفى الدولة وذلك باعتبارهم ممثلين
للدولة في المحيط الدولى مما يوجب التدقيق في اختيارهم على الوجه
الذى يؤهلهم بحق لتولى مهام وظائفهم حتى يؤدوها على خير وجه
ويبذلون بلادهم اصدق تبذل .

(ملعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

ثانياً — كيفية التعيين في وظائف السلكين :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى يكون بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة او بطريق التعيين من موظفى الكادر العام او الكادرات الخاصة .

ملخص الفتوى :

وبين من استعراض نصوص قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان شغل وثلثه السلكين الدبلوماسى والقنصلى لا يكون بطريق النقل وانما بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة او بطريق التعيين ، ولو كان المعين من الموظفين الممارلين بالكادر العام او الكادرات الخاصة .

لهذا كان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيد/..... وزيراً مفوضاً بوزارة الخارجية هو الذى يتفق واحكام قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى باعتبار ان التعيين هو الاداة الوحيدة لشغل هذه الوظائف من الخارج .

(فتوى رقم ١٧٥ فى ١١/٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٨١)

إيجاد :

القرار الجمهورى الصادر بتعيين احد موظفى ادارة المخابرات العامة بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية — اثر هذا القرار على مركز هذا الموظف — هو انتهاء خدمته بالادارة المذكورة وتعيينه بوزارة الخارجية من تاريخ صدوره — اعتبار هذا القرار من قبيل القرارات الصادرة بانتهاء خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزراء وفقا لنص الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة — عدم تضمن فصل هذا الموظف في هذه الحالة معنى عقابيا يهدد كفاءته — اساس ذلك : هو نية الادارة الى اعادة تعيينه في الجهة التى رأت الاستعانة به فيها تحقيقا للمصالح العام في ظل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى الصادر بتعيين الموظف بادارة المخابرات العامة وزيرا مفوضا بوزارة الخارجية ، يتضمن انتهاء لخدمته بادارة المخابرات العامة ، وذلك اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور بتعيينه بوزارة الخارجية ، ويتربط على ذلك ان يخرج هذا الموظف اعتبارا من هذا التاريخ من عداد موظفى ادارة المخابرات العامة . ذلك ان لقرار الجمهورى المشار اليه ، بما انطوى عليه من انتهاء لخدمته بادارة المخابرات العامة ، انها يعتبر من قبيل القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية استنادا الى الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من قانون تنظيم ادارة المخابرات العامة رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ التى تقضى بان تنتهى خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص في هذه الحالة معنى متعلبا ،

يجس كفاءة هذا الموظف ، اذ أن ما لحق بالفصل من الوظيفة الصامة من معنى عقابي ، لا محل له اذا ما اتجهت نية جهة الادارة الى اتمام خدمة بعض الموظفين في جهاتهم الاصلية ، بفصلهم منها ، واعادة تعيينهم في الجهات التي ترى الاستمانة بهم فيها ، وفقا لما تتغياه جهة الادارة من تحقيق للمصالح العام ، في ظل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها ، بما يقتضيه ذلك من اعادة ترتيب الوزارات والمصالح العامة ، وتزويدها بالكماليات من الموظفين ولا يسوغ القول بأن مثل هؤلاء الموظفين قد استغنى عنهم بالفصل من جهاتهم الاصلية لعدم الكفاءة ، بل على عكس من ذلك فان توافر شروط الكفاية فيهم — حسبما تقدره جهة الادارة — هو أساس اعادة تعيينهم في وظائفهم الجديدة ، الامر الذي يتيحى معه عن الفصل ما قد يعلق به من صبغة عقابية .

ثالثا — أداء امتحان لشغل وظائف السلكين :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

استلزام قانون السلكين الدبلوماسي والتفصيلي أداء امتحان لشغل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين المتدا أو بالنقل من الوظائف الأخرى — مدى استلزام هذا الامتحان عند شغل هذه الوظائف من طريق إيفاد شخص في بعثة لحساب وزارة الخارجية — استيفاء الشروط المقررة للإيفاد في البعثة واجتياز الامتحان الشخصي المقرر طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات — يغنى في هذه الحالة عن شرط الامتحان المقرر لشغل الوظيفة — وجوب حجز درجة تذكرية لهم طبقا للمادة ٣٢ من قانون البعثات دون استلزام إجراء الامتحان المذكور مادامت توافرت في شأن المؤيد شروط البعثة وسائر الشروط الأخرى .

ملخص الفتوى :

أعلنت الإدارة العامة للبعثات عن بعثات لوزارة الخارجية من بينها بعثة في التنظيم الدولي ، وقد رشح لهذه البعثة الاستاذ المندوب بمجلس الدولة — واستكمالا للإجراءات أرسلت الإدارة العامة للبعثات الى وزارة الخارجية ، وهي الجهة التي يتم إيفاد البعثة لحسابها ، تطلب منها اتخاذ اللازم لحجز درجة تذكرية للمرشح كي يشغلها عنه عودته من البعثة ، وذلك طبقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح . كما تقدم السيد

المرشح للبعثة يطلب الى الوزارة اشارة الى ان تكون الدرجة الفكرية التي تحجز له من درجات السلكين الدبلوماسي والتقني .

لما كان قانون السلكين الدبلوماسي والتقني يستوجب اداء امتحان معين لشغل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين المبتدا أو بالنقل من الوظائف الاخرى المدنية والعسكرية ، فقد ثار البحث حول مدى وجوب اداء المرشح للبعثة المذكورة هذا الامتحان حتى تحجز له درجة من درجات السلكين المشار اليهما يشغلها عند عودته من البعثة .

ومن حيث انه وان كان شغل وظائف السلكين الدبلوماسي والتقني بطريقي التعيين المبتدا والنقل يتطلب استلزام اجتياز الامتحان التمرير قانونا في هذا الشأن ، الا ان مناط ذلك ان يتم شغل هذه الوظائف بالسبيلين اللذين شرع الامتحان لهما وهما التعيين والنقل ، اما حيث يتم شغل الوظائف المذكورة عن طريق ايجاد شخص في بعثة لحساب وزارة الخارجية ، ويلتزم هذا الشخص — طبقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح — بخدمة الوزارة المذكورة أو أي جهة حكومية أخرى ترى الحاجة إليها ، فان الواجب التزامه في هذا الطريق هو استيفاء الشروط المقررة للايجاد في البعثة واجتياز الامتحان الشخصي الذي يعقد لطلاب البعثات طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

ومن حيث ان تنظيم شئون البعثات ، على الوجه السابق ، وقد صدر القانون فان الاحكام الواردة فيه تعتبر قيدا — فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة — على الاحكام المتررة في القانون العام للشؤون والقوانين الخاصة ، فلا يلزم بعد ان تتوافر الشروط التي يتطلبها قانون البعثات ، وما يترتب على توافرها من ايجاد المبعوث ثم موافقة يلتزم ، كما سبق ، بخدمة الجهة التي يرعد لحسابها ، وهي هنا وزارة الخارجية ، ان تطبق في شأن المرشح للبعثة الاحكام الخاصة بشغل وظائف الجهة الموفدة كما يتطلبها القانون في احوال التعيين والنقل ، إلا كان في ذلك خلط بين الوسائل ، واستعمال لحكم القانون في غير

موسعاه ، فاذ تتباين الوسائل ويشرع لكل منها حكم مختلف في الحدود التى يرسمها القانون فانه لا يجوز استعمال حكم فى غير ما شرع له ، اعمالا للقانون فى مدهاء وتنصيصاً للأمر فى أوضاعها .

ومن حيث انه من الملاحظ فى هذا الصدد ان استبعاد شرط الامتحان لسفل وفلائف الجهة الموفدة ، فى حالة المرشح لبعثة توند لحسابها ، لا يعنى ان هذا المرشح يعنى من استثناء أى من شروط الصلاحية لسفل وتلينة فى تلك الجهة ، اذ فى متطلبات قانون البعثات وشروط التقدم للبعثة واجتياز الامتحان الشخصى الذى يعقد للمتقدم بما ينى تماماً للاستيناقى من تلك الصلاحية ، فلا يجوز بعد هذا ان يطلب الى المرشح للبعثة اجتياز امتحان آخر لم يقرر لحالته وانها لاحوال التعمين أو النقل كما يستلزمه البىسان .

ومن حيث انه ترتيباً على ذلك لا يلزم المرشحون لبعثات وزارة الخارجية بأداء الامتحان المقرر لسفل وفلائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، ويتعين حجز درجات تذكرية لهم طبقاً لحكم المادة ٣٢ من قانون البعثات مادامت قد توافرت فى شأنهم شروط البعثة وسائر الشروط الأخرى المقررة فى القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاستاذ لا يازم بأداء الامتحان المقرر للتعمين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ويتعين حجز درجة تذكرية له طبقاً لاحكام قانون البعثات ، مادامت قد توافرت فيه شروط بعثة وزارة الخارجية فى التنظيم الدولى وسائر الشروط الأخرى المقررة قانوناً .

رابعاً — قضاء فترة اختبار :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

عرض للتشريعات الخاصة بالتمثيل الخارجى — اعتبار وظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات اولى درجات السلكين — افراد اعضائها بقواعد خاصة من باقى اعضاء السلكين — وجوب التعيين فيها من نجحوا فى الامتحان الخاص واستوفوا الشروط اللازمة — تعيينهم بقرار من وزير الخارجية تحت الاختبار لمدة سنتين للتثبت من صلاحيتهم لهذه الوظائف .

ملخص الحكم :

أن المشرع قد ضبط قواعد تحديد اقدمية كل من يشغل وظيفة فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى بحيث ينتفى اى غموض أو لبس . فمنذ ان صدر المرسوم بقانون الخاص بالوظائف السياسية فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ منشأ هيئات التمثيل السياسى ووضع قواعد التوظيف فيها رتب درجات الممثلين السياسيين ترتيبات من شأنه ان جعل (الملحقين) بداية السلك وادنى الدرجات فيه . ونصت المادة ٣ منه على ان « يعين » الممثلون السياسيون باهر ملكى يصدر على طلب وزير الخارجية ما عدا الملحقين بالوكالات السياسية فانهم يعينون بقرار من وزير الخارجية . ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها » . ونصت المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون على ان تحدد درجات موظفى الوكالات السياسية ووظائفهم بقرار من مجلس الوزراء . وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على لائحة بشروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى وجاء فى المادة الاولى منها ان كادر وظائف الهيئات الدبلوماسية يتألف

من وظائف ودرجات تبدأ من وظيفة (ملحق في الدرجة ٢٠/٣٠٠ جنيها) وتنتهى بوظيفة (متدرب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الاولى بمرتب ١٨٠٠ جنيه سنويا) ونصت المادة الثالثة من اللائحة على أن « تلحق بالكادرين الدبلوماسى والقنصلى وظيفة باسم طبيب مربوطهما السنوى من (٢٥٢/١٨٠) جنيها للمدبرين في الوزارة أولا ثم في المفوضيات والقنصليات على أعمال الوظائف الدبلوماسية والقنصلية توطئة للتعين فيها » . وبينت اللائحة كيفية انتخاب التلاميذ فجاء بالمادة الخامسة « يكون انتخاب التلاميذ من بين الناجحين في امتحان مسابقة تعقده وزارة الخارجية كلما اقتضت الحال ، ويشترط للدخول في هذا الامتحان ان يكون الداللب حاصلا على الاقل على شهادة عالية معربة او اجنبية ولا يعين الا بعد انضاج لياقته طبيا . ويحدد وزير الخارجية تاريخ كل امتحان وشروطه بقرار ينشر في الجريدة الرسمية قبل الامتحان بسوقت كاف » . ولم تغفل اللائحة تحديد كيفية انتخاب اللحقين وهم اول درجات السلم في وثلائف الهيئات الدبلوماسية فنصت المادة السادسة على أن « يكون انتخاب اللحقين ومأمورى القنصليات من بين التلاميذ بحسب اقدميتهم وكفائتهم » وقضت المادة ١٥ بتعيين التلاميذ بقرار من وزير الخارجية ويكون عزلهم بطريقة ذاتها او بحكم مجلس التأديب . ونصت المادة ٣٢ من اللائحة على كيفية حساب الماهيات فقالت : « تحسب الماهيات بالكيفية الآتية : (١) من تاريخ حلف اليمين للمستجدين المعينين بأوامر ملكية (٢) من تاريخ الامر الملكى للمنقولين في داخل الهيئتين الدبلوماسية والقنصلية . (٣) من تاريخ المبت في امر التعيين للمستجدين المعينين بقرار من وزير الخارجية (٤) من اليوم التالى لتاريخ الفصل من المصلحة المنقول منها الموظف ، للمنقولين من المصلح وان اعتبر شاغلوها اعضاء في السلك الدبلوماسى وانهم اول درجات هذا السلك الا ان الشارع خصهم منذ انشاء التثليل السياسى بوضع خاص وفرق دائما بينهم من جهة وبين باقى اعضاء السلكين في الكثير من القواعد والاحكام . هذه الظاهرة المقصودة ازدادت وضوحا في اول تشريع حديث صدر بعد بتنظيم السلكين الدبلوماسى والقنصلى

بى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ وهو القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وكذلك فى القوانين اللاحقة المعدلة له . فنصت المادة الثانية على ترتيب درجات اعضاء السلك الدبلوماسى على الوجه الآتى : (١) سفراء فوق العادة ومفوضون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٢) مندوبون فوق العادة ووزراء مفوضون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٣) سكرتيريون اول وثران ونوالث . (٤) ملحقون . كما رتبنا المادة الرابعة من هذا القانون درجات اعضاء السلك القنصلى على الوجه الآتى : « (١) قناصل عامون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٢) نواب قناصل . (٣) سكرتيري قنصليات . (٤) موظفون قنصليات » . موظفان الملحقين وموظفان سكرتيري القنصليات هما اول درجات السلم لكل من السلكين الدبلوماسى والقنصلى . ومن اجل هذا الشرط المشرع للتعين فى وظيفة ملحق او سكرتير قنصلية شروطا خاصة علاوة على شرط المصلاحية العامة التى نص عليها الشق الاول من المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ فجاء فى الشق الثانى من هذه المادة « يشترط علاوة على ما تقدم اذا كان التعيين فى وظيفة ملحق او سكرتير قنصلية توافر الشروط الآتية : (١) الا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية ، والا تزيد على سبع وعشرين سنة ميلادية . (٢) ان تثبت اياقته الصحية . (٣) ان يكون قد اجتاز بنجاح الامتحان المشارس اليه فى المادة التالية » ونصت المادة التالية وهى المادة ٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على انه « يكون التعيين فى وظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات من بين الناجحين فى امتحان يحدد تاريخه ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، ويعين اعضاء اللجنة التى تجريه بقرار من وزير الخارجية ينشر فى الجريدة الرسمية . ولا يسمح بدخول الامتحان لمن راسب فيه مرتين ويرتب الناجحون فى الامتحان فى قائمة بحسب درجة الاسبقية فيه ، واذا تساوى اثنان او اكثر فى الترتيب قدم الاقدم فى التخرج مالاكبر سنا . ويجسرى التعيين فى الوظائف الشاغرة بحسب الترتيب الوارد فى القائمة . وتبقى

القائمة صالحة لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان لتمييز المقيدين .
فيها الذين تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة السابقة .
ويعتبر المعينون في وظائف ملحقين وسكرتيرى قنصليات تحت الاختيار
لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ، فان قررت لجنة شئون
الموظفين للسلك الدبلوماسى والقنصلى ، بعد انتهاء السنتين ، عدم
صلاحية احدهم فصل من وظيفته اذا اعتمد وزير الخارجية ذلك في
الحدود الواردة بالمادة ١٢ من هذا القانون . وجاء في المذكرة
الايضاحية للمادة السادسة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قبل
تعديلها « ان المشرع تناول الامتحان الذى يشترط النجاح فيه للتمييز فى
وظيفة (ملحق) او (سكرتير قنصلى) فنص على ان يصدر قرار من
وزير الخارجية ينشر فى الجريدة الرسمية بتحديد تاريخ الامتحان ومكانه
وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، وتعين اعضاء اللجنة التى تجرى
وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، وتعين اعضاء اللجنة التى تجرى
ولم يجز دخول الامتحان لمن يراسب فيه مرتين ، واثى بنص مماثل لما
نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة بالنسبة لقائمة
الناجحين فى الامتحان مع ابقاء هذه القائمة صالحة لتمييز المقيدين فيها
لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان الذين تتوافر فيهم شروط
التمييز التى نصت عليها المادة الخامسة على ان يكون التمييز فى
وظائف السلك الدبلوماسى والقنصلى بحسب الجدول الملحق بالقانون »
واشارت المذكرة الايضاحية للمادة السادسة بعد تعديلها بالقانون رقم
٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ الى انه « . . . وبالنسبة للمعينين فى اول درجات
السلك - وهم المحققون وسكرتيرى القنصليات رأت الوزارة اسوة بما
يجرى عليه العمل فى بعض البلاد ، ان يوضعوا تحت الاختبار العملى مدة
كافية ، لان الامتحان فى ذاته لا يكفى محكاً لتبيان اهلية وصلاحية المرتكف
الجديد خاصة فى سلك كالسلك الدبلوماسى او القنصلى الذى يتطلب
العمل فيها صفات خاصة اذا لم تتوافر كلها او بعضها تعرضت مصلحة
البلاد للضرر ، خاصة وان حسن الاختيار فى البداية يعتبر من اهم
الضمانات للعمل المثلر فى المستقبل ، ولذلك عيّنت الوزارة باشقراط

اعتبار المعينين في وظائف ملحقين أو سكرتيرى قنصليات تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحلقهم بوظائفهم حتى تتبين الوزارة مدى التجاوب في نفوسهم لمقتضيات العمل فستبقى الصالح وتستغنى عن غيره الذي قد يصلح لأعمال أخرى . وقد أحاطت ذلك بضمانات كافية لحسن التقدير ، إذ نصت على صدور قرار الفصل من نفس اللجنة التي تقدر أعمال موظفى السلك الآخرين على أن يعتمده الوزير « وتبشيا من جانب المشرع في ذات الاتجاه الخاص بوظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات فإنه خصهم بأداة من نوع خاص يجرى بمقتضاها عزلهم وتعيينهم في « ده الوظائف التي يقوم عليها بناء وظائف السلكين ، فنصت المادة ٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يعين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ويعزلون بمرسوم عدا الملحقين وسكرتيرى القنصليات ليكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية » . وجاء في المذكرة الايضاحية خبريرا لهذا الوضع : « وفي تعيين وعزل أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى نص المشرع على أن يكون تعيين وعزل الملحقين وسكرتيرى القنصليات بقرار من وزير الخارجية وهو الحكم المصوب به في تشريع ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما باقى أعضاء هذين السلكين فتد نص المشرع على أن يكون تعيينهم وعزلهم بمرسوم وبذلك عدل عما جرى عليه منذ اعلان الجمهورية الى اليوم وهو أن يكون تعيينهم وعزلهم بأمر جمهورى »

(ملحق رقم ٢٨١ لسنة ٥ في - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

قضاء فترة الاختبار في احدى الوظائف الادارية ، لا يفنى عن قضاء فترة اختبار ثلثية عند التعيين بالسلكين الدبلوماسى والقنصلى طبقا للمادة

الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ — منح الموظف اجازة دراسية خلال فترة الاختبار يخالف نص القانون سالف الذكر ، ويخالف روح قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

لئن كان الملحق بوزارة الخارجية قد قضى فترة الاختبار المقررة في الوظيفة الادارية التي كان يشغلها قبل تعيينه في وظيفة ملحق ، الا انه بتعيينه في هذه الوظيفة الاخيرة فانه يخضع لفترة اختبار اخرى مدتها سنتان من تاريخ التحاقه بهذه الوظيفة ومن ثم فان منحه اجازة دراسية خلال فترة الاختبار الاخيرة انما يخالف روح احكام قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، الذي حرص على عدم حرمان الجهة الادارية التي يعمل فيها طالب الاجازة الدراسية من مبادرة سلطتها في رقابتها اثناء فترة الاختبار . كما وانه من ناحية اخرى فقد خالفت الوزارة نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ التي قضت بامتحان المعينين في وظائف ملحقين تحت الاختبار مدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ، اذ ان مقتضى هذا النص هو ان يبائس الملحق مهام وظيفته في ظل رقابة واشراف الوزارة ، حتى تستطيع ان تتكشف مدى صلاحيته لشغل الوظيفة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ما ساقته الوزارة من وثائق لا يغير من النتيجة التي انتهت اليها — بجلستها الممتودة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ — في خصوص الحالة المعروضة ، ولا يمس الاسباب التي استندت اليها الجمعية فيما انتهت اليه . ومن ثم فانها ترى تأييد رأيها السابق ابداءه بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ لما استبعدت اليه من اسباب .

خلاصة — مدد خدمة سابقة :

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — تعيينهم — تحديد القانون
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ درجاتهم وأقدمياتهم بالمفايزة لتنظيم الوارد في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — عدم سريان أحكام القرار الجمهوري
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير
الدرجة والمرتب والأفضية على هؤلاء الاعضاء .

ملخص الفتوى :

بمض القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين
الدبلوماسي والقنصلي في المادة السادسة منه على أن « يكون التعيين
في وظائف الملحقين وسكرتيري القناصل من بين الناجحين في امتحان ...
ويرتب الناجحون في الامتحان في قائمة حسب درجة الأسبقية فيه وإذا
تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الأقدم في التخرج لأكبر سنا » .
وتنقض الفقرة الأولى من المادة ٧ بأن يكون التعيين في وظائف السلكين
الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية في الوظيفة التي تسبقها مباشرة
بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وتحدد الفقرة الثانية الحالات التي
يجوز التعيين فيها رأسا من غير طريق الترقية من الوظيفة السابقة وهي :

أولا : في وظيفة سفير فوق العادة مفوض أو مندوب فوق العادة
أو وزير مفوض ممن تتوافر فيه شروط الكلية لشغل هذه الوظائف ..

ثانيا : في وظيفة مستشار من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية او سكرتير اول او ثان او قنصل عام من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية او قنصل او نائب قنصل - ا - المستشارون من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية والسكرتيريون الاول والثوان والثالث والقناصل الصابون من الدرجة الاولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ويكون تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها او الوظائف المماثلة لها - ب - موظفو الكادريين الفني العالي والاداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة واعضاء هيئات التدريس بالجامعات ويكون تعيينهم في الوظائف المتقابلة لوظائفهم .

ثالثا : وفي وظيفة ملحق او سكرتير قنصلية الملحقون وسكرتيري القنصليات السابقون ويعينون من الامتحان المشار اليه في المادة السابقة . وتنص المادة ١١ على ان « تعين اقدمية الملحقين وسكرتيري القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة ٦ اما باقي اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد اقدميتهم وفقا لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم او ترقيتهم واذا عين عسوان او اكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة او رقا حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم او ترقيتهم في القرار الجمهوري وتعتبر اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لأول مرة . وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين القرار الجمهوري اقدمية غير الموظفين .

ويستفاد من هذه النصوص ان الاصل في تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ان يكون في ادنى الوظائف وهي وظيفة الملحق او سكرتير القنصلية . ويكون التعيين فيها من بين الناجحين في امتحان مسابقة يرتب الناجحون فيه حسب درجة الاسبقية واذا تساوى اثنان او اكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج فالاكبر سنا وتحدد اقدميتهم في القرار الصادر بتعيينهم وفقا لهذا الترتيب اعتمادا بآلة عناصر اخرى ويتم (م ٦٤ - ج ١٦)

التعيين في الوظائف الاعلى للسلكين الدبلوماسي والفنصلى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة حسب اجدول الملحق بالقانون ومع تقرب هذا الاصل اجاز المشرع ان يعين راسا في الوظيفة السفير فوق العادة المفوض والمندوب فوق العادة والوزير المفوض من بتوافر فيه شروط الكفاية لشغل احدى هذه الوظائف طبقا لما تراه السلطة الموكول اليها امر التعيين وذلك دون أي شرط آخر وتجدد اقدمياتهم في القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم كما اجاز ان يعين في وظيفة المستشار من الدرجة الاولى والثانية والفنصل ونائب الفنصل المستشارون من الدرجة الاولى والثانية والفنصل ونواب الفنصل السابقون وأوجب ان يكون تعيينهم في ذات الوظائف التى كانوا يشغلونها أو الوظائف المماثلة لها وتحدد اقدمياتهم وظائفهم الجديدة من تاريخ للقرار الصادر بتعيينهم لأول مرة ، واجاز ايضا ان يعين في هذه الوظائف موظفو الكادرين الفني العالي والاداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وامضاء هيئة التدريس بالجامعة على ان يكون تعيينهم في الوظائف المقابلة لوظائفهم وتحدد اقدمياتهم في وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلى من تاريخ تعيينهم في الوظائف التى كانوا يشغلونها . ومؤدى ذلك ان المشرع لم يجز في الاصل تعيين الموظف السابق في درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها قبل تعيينه بل انه اوجب ان يكون تعيينه في نفس الوظيفة أو في وظيفة مماثلة بالنسبة الى امضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلى السابقين ، وفي الوظيفة المقابلة بالنسبة الى غيرهم من الموظفين ، ومن ثم يكون تنظيم المشرع لدرجات وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلى مغايرا للتقسيم الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اجاز تعيين الموظف السابق في درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها وذلك طبقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والذى اجاز ايضا تعيين غير الموظفين في درجة اعلى من الدرجة التى يجوز التعيين فيها لأول مرة اذا كان للمعين خدمة سابقة باحدى الهيئات المنصوص عليها في القرار .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار
قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نظم قواعد ائدية الموظفين
الخاضعين لاحكامه فى الوظائف التى يعينون أو يعاد تعيينهم فيها تنظيمًا
مغابرا لاحكام قانون نظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨. فى هذا الخصوص فمن ثم تكون القواعد الخاصة دون القواعد الواردة
فى القرار الجمهورى المشار اليه ، هى الواجبة التطبيق فى شأنهم .

(فتوى رقم ٧ — فى ١/١/ ١٩٦٠)

الفرع الثاني

تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى في وظائف اخرى

اولا : تعيين اعضاء السلكين في وظائف اخرى من الملامك المتروكة
لجهة الإدارة :

قاعدة رقم (٣٨٦)

المادة :

تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى في وظائف اخرى — من
اللامك المتروكة لتقدير جهة الإدارة — حدود رقابة القضاء الادارى .

نقص الحكم :

ان المادة السابعة المشار اليها خولت جهة الادارة اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك رخصة تعيين موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصلى في الوظائف المتبقية لوظائفهم في الجهات والكادرات المنصوص عليها في الفقرة « ب » وهذه الرخصة من الملامك المتروكة لتقدير جهة الادارة تمهيدا وفقا لمقتضىات المصلحة العامة بما لا يعقب عليها من القضاء اذا كانت الوظيفة التي يعين فيها الموظف هي المتبقية لوظيفته وسادام القرار خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧) .

**نتائج : وظائف معادلة السلكين الدبلوماسي والتفصيلي بوظائف
الكادر العام :**

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

**وظيفة مستشار بالسلك الدبلوماسي تعادل وظيفة من الدرجة الاولى
« القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » بالكادر العام — لا وزن لاستحقاق شاعلي
الوظيفة الاولى بدل تمثيل في اجراء هذه المعادلة .**

ملخص الحكم :

ان المطعون عليه كان بشغل وظيفة مستشار بوزارة الخارجية
بمرتبة قدره ٨٠ جنيها شهريا في الدرجة من ٧٨٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها
بعلاوة قدرها ٦٠ جنيها كل سنتين وانه عين في وظيفة من الدرجة الاولى
بالكادر الاداري بوزارة الشؤون الاجتماعية ذات المربوط من ٩٦٠ جنيها
الى ١١٤٠ جنيها سنويا بعلاوة مقدارها ٦٠ جنيها كل سنتين ، ومن
ثم يكون التعيين قد تم في وظيفة تتساوى مع الوظيفة التي كان يشغلها
المطعون عليه من حيث الربط المالي ومقدار العلاوة ، وتزيد عليها
في بداية المربوط ، مما لا يستساغ معه القول بأن التعيين كان في وظيفة
اثنى ، اما بالنسبة الى بدل التمثيل الذي كان يمنح للمطعون عليه
في وزارة الخارجية والذي مقدمه بتعيينه في وظيفة غير مقرر لها مثل
هذا البديل ، فليس من شأن ذلك ان يخل بالتماثل بين الوظائف ، فلك
لانه من الامور المسببة ان بدل التمثيل يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة
بحسب وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها
بالمظهر الاجتماعي اللائق بها ، ومتى كان الامر كذلك وكانت هذه هي

الحكمة التي تفيهاها المشرع من تقدير بدل التمثيل فمن ثم فلا يمكن ان
يعتبر حقا مكتسبا لمن يحصل عليه ، ولا يدخل ضمن مرتبه مهيا طلب
تضمن منحه اياه ، ويجوز الغاؤه في اى وقت . ويفقد الموظف حقه فيه اذا
ما نقل الى وظيفة اخرى غير مقرر لها هذا البديل ولذلك فلا يكون له من
جزء عند معادلة الوظائف المقرر لها البديل بغيرها من الوظائف .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧)

الفصل الثاني الأقدمية

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من تاريخ القرار
الجمهوري الصادر بتعيينهم .

ملخص النقطة :

ولما كانت المادة ١١ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي
تس على أن « تمنح الأقدمية للمحققين وسكرتيرى الفصليات في القرار
الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في
المادة (٦) .

أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد أقدميتهم
وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد في نفس الدرجة أو رتبة
البها حسب أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم في المرسوم .
وتعتبر أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين
الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم
أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظيفة
التي كانوا يشغلونها ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين .

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص
بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على انه « ويكون
تحديد اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وفقا لتاريخ القرار
الجمهوري الصادر بتعيينهم او ترقيتهم واذا عين عضوان او اكثر في وقت
واحد وفي نفس الدرجة رتوا اليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم او
ترقيتهم في القرار الجمهوري وتحديد اقدمية من يعينون من الموظفين من
خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي من تاريخ تعيينهم في السلك الدبلوماسي
او القنصلي بعد تأدية امتحان مسابقة تثبت فيه صلاحيتهم ويحدد شروطه
قرار صدوره وزير الخارجية » .

وقد اضيفت الى المادة السابقة فقرة جديدة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة
١٩٦٤ نصها الآتي « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد اقدمية
من يعينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي واعفائهم
من تأدية الامتحان المشار اليه في الفقرة السابقة » .

ومن حيث انه تطبيقا للنصوص السابقة سواء في القانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٥٤ او القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما فان الاصل في
تحديد اقدمية من يعينون في السلكين هو تحديدها وفقا لتاريخ القرار
الجمهوري الصادر بالتعيين .

وان ثمة استثناء كان واردا بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة
الى المعينين من الموظفين يقضى بتحديد اقدميتهم من تاريخ شغلهم وظائفهم
السابقة الا انه بصور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ نسخ هذا الاستثناء
حيث اكد المشرع بالقانون الاخير الاصل الخاص بتحديد اقدمية وفقا
لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين بالنسبة الى من يعين من الموظفين
وان جاز لرئيس الجمهورية بعد صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه - تحديد اقدمية من يعينون من الموظفين ، بحيث اذا لم يستعمل
رئيس الجمهورية سلطته التقديرية في تحديد اقدميتهم تصدقت وفقا
لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم . .

لهذا تكون أقدمية السيد/ في درجة وزير مفوض
اعتباراً من ٤ أبريل سنة ١٩٦٤ تاريخ القرار الجمهوري بتميينه .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ تنص على أن يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من
الوظائف أو النقل .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل العامل من
وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا
كان النقل لا يفتقر عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

وبين من هذين النصين أن شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو
حكم عام يشمل جميع الوظائف الخالية أي كانت درجاتهم فلم يقتصر النقل
على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف
المخصص لها الدرجات الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة إلى الدرجة الممتازة .
وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج بملاوة
٨٥ ج فهي درجة من درجات الجدول وبماغلبها من العاملين الخاضعين
لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليها ومن بينها أحكام النقل .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر
في ١٣/٦/١٩٦٨ بنقل السيد/ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية
وأن اقتصر على تحديد الجهة المنقول إليها وحدها وعلى الاحتفاظ له بمكانه
الحالي بصفة شخصية ، فإن أحكام القانون تتكفل بتحديد الدرجة المعادة
المنقول إليها ويتحدد أقدميته في هذه الدرجة لأن القرار الجمهوري هو
عامل شرطي Actecondition . يستند إلى شخص مركزاً قانونياً معنياً يحده
القانون ويحدد حقوقه وواجباته .

ومن حيث أن الحاق السيد/... .. بوزارة الشؤون الاجتماعية قد تم بطريق النقل فيتمتع ونسبه في درجة معادلة للدرجة المنقول منها ومن ثم يوسع في درجة وكيل وزارة التي تتعادل مع درجة وزير مفوض طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ويستصحب معه اقدميته التي كانت له في الدرجة المنقول منها من تاريخ تعادل هذه الدرجة مع درجة وكيل وزارة حيث انها لم تتعادل معها الا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبرا من ١٩٦٤/٧/١ اذ كان مربوطها قبل ذلك ١٥٠٠/١٢٠٠ ج بعلاوة مائة جنيه على حين كان مربوط درجة وكيل وزارة ثابت ١٥٠٠ ج ، ودرجة وكيل وزارة مساعد ذات مربوط ثابت ١٤٠٠ ج ومدير عام ١٣٠٠/١٢٠٠ بعلاوة مائة جنيه بعد سنتين ، ودرجة وزير مفوض وان كانت تتطابق في البداية مع مدير عام في العالوة الا انها تزيد عنها في النهاية ، كما ان درجة وزير مفوض تظل في بدايتها عن مربوط الثابت لدرجة وكيل وزارة مساعد وان كانت تزيد عنه في نهايتها ، الا ان متوسط مربوط وزير مفوض ١٣٥٠ ج يقل عن مربوط الثابت لوكيل وزارة مساعد الامر الذي يجعل هذه الدرجة الأخيرة هي اقرب الدرجات الى التعادل مع درجة وزير مفوض قبل ١٩٦٤/٧/١ ، الا أنه من هذا التاريخ الاخير عدل الربط المالي لوزير مفوض الى ١٣٠٠ - ١٦٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج سنوية وادجت درجة وكيل وزارة مساعد ووكيل وزارة في ربط مالي متغير ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ج بعلاوة ٨٥ ج اصبحت الربط المالي للدرجة الاولى ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج أى أقل في البداية والنهاية من درجة وزير مفوض مما جعل المعادلة بين هذه الدرجة ودرجة وكيل وزارة هي الاقرب لمصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتقنين هذه المعادلة التي كانت معاييرها مستقرة قبل ذلك في احكام القضاء ومتساوى مجلس الدولة .

وتأسيسا على ذلك تكون اقدمية السيد/... .. في درجة وكيل وزارة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ التاريخ الذي تعادلت فيه درجة

وزير مفوض بدرجة وكيل وزارة دون اعتداد بتاريخ شغله وظيفته وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية. لمديرية الشؤون الاجتماعية اذ الاصل ان قانون نظام المسجلين المدنيين لا يصرف الا اقدمية واحدة هي اقدمية الدرجة .

(متوى رقم ١٧٥ - في ١١/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المادة :

أقدمية المادة ١١ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد اقدميات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - حسبها اقدمية المعينين من الخارج من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها - ترك تحديد اقدمية غير الموظفين لرسوم تعيينهم - تحديدها اقدمية الملحقين وسكرتري القنصليات من تاريخ تعيينهم حسب درجة اسبقية النجاح في الامتحان - سريان هذه القاعدة على كل من يعين في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية لأول مرة ولو كان موظفا سابقا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١١ من الفصل الثاني المتعلق بالادمية والترقية من القناصلون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أن : « تمن اقدمية الملحقين وسكرتري القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم ونقلا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة السادسة .

اما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد اقدميتهم ونقلا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد ، وفي نفس الدرجة أو رتوا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم وترقيتهم في المرسوم .

وتعتبر اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسى والتنصلى السابقين الذين يعاندى الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم اول مرة وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها ، ويعين المرسوم اقدمية غير الموظفين « . فهذا النص يتكون من خمس فقرات كل منها قائمة بذاتها ولها مجال تطبيقها المستقل ، آية ذلك ان كلا من المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ رتب درجات اعضاء السلك الدبلوماسى والقمصلى على نحو ما سلف البيان ، الى سفراء ومندوبين فوق العادة ومستشارين وسكرتيرين ثم (المحققين) وكذلك الى قناصل عامين وقناصل ونواب قناصل ثم (سكرتيرى قنصليات) فلما أن قصد المشرع تحديد اقدمياتهم ، وجريا على سنته القديمة فى التشريع لهذا السلك قسمهم جميعا الى قسمين رئيسيين هما : الفترة الاولى : وهى وحدها التى نال بها كيفية تحديد اقدمية (الملحق) و (سكرتير القنصلية) نتمنى المشرع بأن يكون هذا التمييز لادمية هاتين الطائفتين فى صلب التراتى العسادر بتعيينهم ويكون ذلك وفقا للترتيب الوارد فى القائمة المنسوس عليها فى المادة السادسة السابق ذكر نصها .

والفترة الثانية : وهى مجال تحديد اقدمية باقى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقمصلى وهم السفراء والمندوبون فوق العادة والمستشارون والسكرتيرون والقناصل العامون والقناصل ونوابهم ، غيرؤلاء جميعا يكون تحديد اقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . ومعنى هذا أنه لا يفرج من اعضاء السلكين الدبلوماسى والقمصلى فى مجال تطبيق هذا المعيار الا المحققون وسكرتير القنصليات .

أما الفقرة الثالثة : فإنها تقرر قاعدة تطبيقية تردت في أغلب تشريعات .
مؤلفي الدولة والأكادرات الخاصة عند تعيين أو ترقية عضوين أو أكثر في
وقت واحد وفي نفس الدرجة فإما عند حساب أقدميتهم ترتيب تعيينهم
أو ترقيةهم في المرسوم . وكذلك الفقرة الرابعة : فإن مجال أعمال معيارها
هم السابقون من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي جميعا ويدخل
فيهم أيضا السابقون من المحققين وسكرتيري القنصليات . فمن عاد إلى
منصبه القديم من هؤلاء جميعا تعتبر أقدميته من تاريخ المرسوم الصادر
بتعيينهم أول مرة أو القرار الصادر بذلك في شأن الملحق السابق أو
سكرتير القنصلية سابقا . ومهما يكن من أمر فليست الفقرتان الثالثة
والرابعة من المادة الحادية عشرة محل نقاش في هذا الطعن . وإنما
احتدم الجدل وقام الطعن على مدى فهم الفقرة الخامسة ومجال
تطبيقها فبينما يعترض المدعى بشقها الأول ويطلب أعماله على حالته
بوصفه موظفا سابقا في وظيفة مفتش مالي بإدارة الهيئات بوزارة
الشؤون الاجتماعية قبل أن يتقدم إلى امتحان الخارجية الذي انقصد
في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وينجح فيه ويصدر قرار وزير الخارجية
رقم ٤٢٣ في ٢ من إبريل سنة ١٩٥٥ بتعيينه ملحقا بالخارجية في الدرجة
السادسة الإدارية التي مربوطها (٣٠٠/١٨٠) جنبها سنويا ، وتأسيسا
على ذلك يطلب المدعى تحديد أقدميته من تاريخ تعيينه في ٧ من مارس
سنة ١٩٥١ بوظيفة من الدرجة السادسة بمصلحة الخدمات بوزارة
الشؤون الاجتماعية . وبينما تناصر صحيفة هذا الطعن اتجاه المدعى
بمقتضى أن حكم هذه الفقرة الخامسة يقيد ما ذكرته الفقرة الأولى من
المادة ١١ بحيث يتعين تفسير الفقرة الأولى على أساس أنها تتناول
حالة من لم يسبق تقلده أخذ الوظيفات الحكومية قبل تعيينه ملحقا :
نرى الحكم المطعون فيه قد جائب هذا الاتجاه في فهم الفقرة الخامسة :
وانزال حكمها ، ويحق على حالة المدعى .

ولما كان الشارع بعد إذ نرغ من وضع معايير تحديد الأقدميات أولا
للمحققين ولسكرتيري القنصليات في الفقرة الأولى من المادة الحادية

عشرة ولبأى أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى فى الفترة الثانية ،
وللسابقين من أعضاء السلكن اذا عادوا الى مناصبهم القديمة ، وذلك
فى الفقرة الرابعة اراد ايضا أن يضع معيارا لتحديد اقدمية من يدخلون
السلك الدبلوماسى او القنصلى ممن اجازت لهم هذا الانخراط المادة
السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وقد يكون من هؤلاء القادمين
الى السلك من خارجه (غير مولدين) وقد يكون منهم (موظفون) .
فالمادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١٨
لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه « يكون التعيين فى وظائف السلكن الدبلوماسى
والقنصلى بطريق بهذا القانون . وذلك لفاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة
الثالثة . على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار اليها فى المادة
الخامسة ، ان يعين راسا (أولا) فى وظيفة سكر فوق العادة ومفوض من
الدرجة الاولى او الدرجة الثانية او فى وظيفة مندوب فوق العادة ووزير
مفوض من الدرجة الاولى ، او الدرجة الثانية او الدرجة الثالثة ، من
تتوافر فيه شروط الصلاحية لشغل احدى هذه الوظائف (فقد يكون
هذا الصالح من غير الموظفين) ، (ثانيا) فى وظيفة مستشار من الدرجة
الاولى او الدرجة الثانية او سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو قنصل عام
من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل
(ا) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيرون الاول والثوان
والثالث والقناصل العامون من الدرجتين الاولى والثانية والقناصل ونواب
القناصل السابقون ، ويكون تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها او
الوظائف المماثلة لها . . . (ب) موظفو الكبارين الفنى العالى والادارى ،
وجبال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بجلس الدولة وادارة قضايا
الحكومة ، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من
خريجي كلية اركان الحرب ، ويكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم
كما يجوز تعيين أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى راسا فى الوظائف
المذكورة آنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية
وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون اخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار
اليها . (ثالثا) فى وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية : الملحقون وسكرتيرو

القنصليات السابقون ، ويعنون من الامتحان المشار اليه في المادة السابقة
جميع عدم الاخلال بأحكام المادة (٦) لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين راسا
في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى وظيفة وزير مفوض من
الدرجة الثالثة أو قنصل عام من الدرجة الاولى عن (٢٠ ٪) من عدد
الوظائف الخالية في كل درجة » . فالمادة السابقة تجيز أن يعين راسا
في السلك الدبلوماسي والقنصلي نفر من غير الموظفين متى توافرت فيهم
شروط المادة الخامسة . كما يجوز أن يعين فيه أيضا عن غير طريق
المسابقة أو الامتحان - نفر من موظفي الوزارات والمصالح الأخرى عن
طريق النقل مثلا . فمن أجل أولئك وهؤلاء جاءت الفقرة الخامسة من
المادة الحادية عشرة تنص على أنه « وتحدد اقدمية من يعينون من
الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها . ويعين
للمرسوم اقدمية غير الموظفين » أما الملحق وسكرتير القنصلية وإن كان
موظفا قبل قدومه الى الخارجية فإنه يعين ويجزل بقرار من وزير الخارجية
وبعد أن يجتاز حتما امتحان المسابقة المعلن عنه مقدما لشغل وظائف
المحققين وسكرتيري القنصليات . وتعين اقدميته في القرار الصادر بتعيينه
من وزير الخارجية حسب درجة الاسبقية في النجاح في الامتحان . وهذه
التساعده تسرى على من عين مرة في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية
ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح فيه . هذه الأصول
للبوضحة التي رسمتها المادة ١١ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
لتحديد اقدميات اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد جاءت متسقة
مع أحكام تحديد الاقدميات في اغلب التشريعات المستحدثة بل مستقاة
منها . وقد أنصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية وقد جاء فيها « وفي
الفصل الثاني من هذا الباب نظم المشروع قواعد الاقدمية والبرقيات .
بها يتعلق بتحديد الاقدمية أورد نصا مماثلا للنصوص الواردة في قانون
استقلال القضاء ، وقانون مجلس الدولة ، نصار المرسوم أو قرار وزير
الداخلية ظرفا لها أمدا طويلا حول المبدأ الذي يتبع في تحديد اقدميات
اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي » فالمادة (٢٢) من المرسوم بقانون

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والمادة ٥٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ليست كلها الا ترديدا لاصول عادلة واحدة .

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والتفصلي والقوانين المعدلة له خصت وظائف المحققين وسكرتيرى التفصيليات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١ من هذا القانون يسرى على من يعين لأول مرة في هذه الوظائف ولو كان موظفا قبل ان يتقدم الى الامتحان وينجح فيه .

ملخص الحكم :

يبين من احكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتفصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له انه ولئن كان وظائف المحققين وسكرتيرى التفصيليات هي ادنى وظائف هذين السلكين الا ان المشرع قد خصها بوضع خاص وفرق بينها وبين وظائف السلكين في كثير من القواعد والاحكام فاشترط للتعيين في وظيفة ملحق او سكرتير تفصلي شروطا خاصة علاوة على شروط الصلاحية العامة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المذكور — ومن بين هذه الشروط ان يكون من يعين قد اجتاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة السادسة (التي ردد حكمها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشروط التعيين في وظائفه المحققين بوزارة الخارجية) . كما خص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ المحققين وسكرتيرى التفصيليات بحكم خاص في شأن اداة تعيينهم وعزلهم

وذلك بنصه في المادة التاسعة على أن (يعين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويعزلون بمرسوم عدا المحققين وسكرتيرى القنصليات فيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية) — وفرقت المادة السابعة بين وظائف المحققين وسكرتيرى القنصليات وبين سائر وظائف المسالكين الدبلوماسي والقنصلي في شأن جواز التعيين فيها رأسا من غير أعضاء السلكين بأن قصرت جواز التعيين رأسا في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية مع الاعفاء من شروط الامتحان على المحققين وسكرتيرى القنصليات كما خصت المادة ١٢ من القانون المذكور المحققين وسكرتيرى القنصليات بحكم خاص في شأن تحديد أقدميتهم وذلك بنفسها في الفقرة الأولى منها على أن تعين هذه الأقدمية في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب في قائمة الناجحين في الامتحان وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن حكم هذه الفقرة يسرى على من يعين لأول مرة في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح فيه .

ولما كان وفقا لهذه الاحكام صدر قرار نائب وزير الخارجية رقم ٣٤٤ في ٢٨ من ابرابر سنة ١٩٦٠ متضمنا تعيين المدعى في وظيفة ملحق وتحديد أقدميته وفقا لترتيب اسبقيته في قائمة الناجحين في الامتحان — واذا كان هذا القرار — الذى صدر سليما من يملك سلطة التعيين وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — هو الذى اضمنى على المدمى مركزه القانونى — كملحق بوزارة الخارجية — فان به وحدة لا بغيره يكون ازال حكم القانون على المدمى لعمله بوزارة الخارجية حتى انتهت خدمته في القوات المسلحة بقرار لجنة الضباط الذى صدق عليه رئيس الجمهورية اذ ان قرار اللجنة المذكورة لم يكن هو الذى اضمنى عليه المركز القانونى لوظيفة ملحق بوزارة الخارجية بل كان قرار تعيينه في هذه الوظيفة هو المنتهى لهذا المركز اما استلام العمل فلا اثر له الا بالنسبة الى استحقاق مرتب الوظيفة المذكورة .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٥)

(م ٦٥ — ج ١٩)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

ضباط الجيش المتقولون الى وزارة الخارجية بمقتضى قرارات من مجلس قيادة الثورة في ٢/٥/٦ و ٢٢/٦/١٩٥٦ — تحديد مرتبتهم ودرجاتهم في هذه القرارات — القص كذلك على اعتبار اقدمية كل منهم في الدرجة المالية من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية المالية — كفاية اعمال هذه القواعد عند تحديد وضعهم في الاقدمية بالنسبة الى زملائهم من اعضاء السلكين البلوماسي والتقني .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة :بأن طائفة من ضباط الجيش الى وزارة الخارجية ان السادة المتقولين الى وزارة الخارجية قد سبق الموافقة على نظهم الى وزارة الخارجية وتعلم من الكادر العسكري الى السلك الدني ، وتحديد الوضع المالي لكل منهم من حيث المراتب والدرجة والادمية فيها ، وذلك كله في دائرة السلك الدني الذي أصبح ينظهم . فبالنسبة الى المرتب فقد حدده مجلس قيادة الثورة قرين كل اسم ، وأشار في كل قرار من القرارات الثلاثة الى انه يمنح كل من هؤلاء السادة ماهيته الاصلية مضافا اليها المراتب الانسانية التي كان يصرفها منذ صدور هذا القرار ، وتشمل بدل المجلس — بدل الخادم — بدل السكن — ملاوة القيادة — ملاوة اركان الحرب .

اما الدرجة المعنية فقد حددها قرين كل اسم ، ولقد قضى في الفقرة الثانية من البند « ثالثا » من القرار الاول الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ الى وضع كل منهم في الدرجة التي تقع في مربوطها جملة الماهية والمراتب الاضافية ، الا ان القرار سبق الى تحديد هذه الدرجة في الكشف الوارد في البند « أولا » تحت عبارة الدرجة المالية التي تقع هذه الجملة في مربوطها .

سيؤيد ذلك أن القرار الثاني لم يجد حاجة الى تحديث « باردة » ويوسع في الدرجة التي تقع في مربوطها هذه الجبلية « باعتبارها تحصيلها لما اشار اليه في الكشف الوارد به اسماء السادة المتولين . كما أن القرار الثالث جاء قاطعاً في تأكيد هذا النظر بنفسه على أن « فئات الماهيات التي توسعت عليهم كل منهم عبارة من الماهية الاصلية ، فساتنا اليها المرتبات الاضافية التي كان يصرفها كل منهم عند صدور هذا القرار وتشمل »

وعلى هذا فقد وضعوا في الدرجات المدنية التي تقع في مربوطها هذه الجبلية . « وقد حددت القرارات المذكورة الدرجات التي تقع في مربوطها جبلية الماهية والمرتبات ، دون اعتبار المقدار هذه الجبلية التي تجاوزت — في اغلب الحالات — ربط الدرجات المحددة فيها . كما يؤكد أن هذه الجبلية لم تكن هي الأساس في تحديد الدرجات المذكورة .

أما الادبية فقد نصت على تشبيها القرارات الثلاثة . حيث تضمنت بأن تعتبر القديمة كل منهم في الدرجة الحالية من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية الحالية ، وكذلك الحال في الدرجات السابقة .

تلك هي الاسس التي تمت عليها تسوية حالة هؤلاء السادة بالنسبة الى المرتب والدرجة والادبية ، مرتب محدد في القرارات ، ودرجة مالية محددة ايضاً ، دون اعتبار في اغلب الحالات لجبلية المرتب ، واقدمية يمسبها تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية الحالية والرتب العسكرية السابقة . وعلى هذه الاسس تمت الموافقة على نقل هؤلاء السادة الى وزارة الخارجية ، على أن يوضعوا في درجات من درجات السلك السياسي تعادل درجة كل منهم الحالية .

ولتطبيق هذه الاسس في تحديد اقدمية هؤلاء السادة ، يبين أن عدداً منهم نقلوا بدرجة مدير عام ، وقد تقرر ربطها بالثابت عند النقل — حسب الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة — ١٣٠٠ جنيتها سنوياً ، وأداة النقل كما قدمنا تخول كل منهم الحق في هذه الدرجة بمرتبتها القانوني الثابت اعتباراً من تاريخ الحصول على الرتبة

العسكرية الحالية ، ودرجة السلك الدبلوماسي المعادلة لهذه الدرجة المدنية هي وظيفة وزير مفوض وربطها حسب الجدول المرافق للقانون ٤٦٨ لسنة ١٩٥٥ من ١٤٠٠ جنبها الى ١٥٠٠ جنبها سنويا بعلاوة مائة جنبه كل سنتين .

ولو ان نظام تعدد الدرجات في نطاق الوظيفة الواحدة كان مازال محبولا به لوضع هؤلاء السادة في كشف الوزراء المفوضين من الدرجة الثانية ، واحتسبت أقدمياتهم في هذا الكشف من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الحالية ، بيد ان هذا النظام قد عدل عنه . واصبحت وثلاثة الووزير المفوض درجة واحدة يربط ذى بداية ونهاية كما قديما .

وتحديدا لوضع هؤلاء السادة في كشف أقدمية الوزراء المفوضين بعد العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ يتعين تقصي أهداف هذا القانون . والذي يبين من الاطلاع على نصوص القانون المذكور انه يقتصر في مضمونه على احوال جدول الوظائف ومرتباته للسلكين الدبلوماسي والقنصلي محل جدول الوظائف والمرتبات المحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي . وان الانماج الذي استحدثه القانون الجديد قد جمع نفس الدرجات التي كانت تنظمها الوظيفة الواحدة في درجة واحدة تتدرج من مربوط أدنى الى مربوط أعلى بعلاوات دورية حدها لكل وظيفة . كما يبين أيضا ان الانماج قد اقتصر على الوظائف التي تجري الترقية اليها بالاقتدار للكتابة دون الترقية بالأكاديمية . وذلك وفقا للمادة ١٥ مقرة ٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهي وظائف السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين ، مما يدل على ان المشروع يستهدف من هذا الانماج افساح مجال التقدم أمام أعينساء السلكين من هذه الدرجات الذين لا تدركهم الترقية بالاقتدار ، وذلك بمنحهم علاوات ترفع مرتباتهم فتعويضهم تعويضا جزئيا عما فاتهم من الترقية . وقد كانوا قبل ذلك يظلون فترات طويلة دون زيادة في رواتبهم حتى تسميهم الترقية ، وينف اثر هذا القانون — كما يظهر من ديباجته — في تعديل جدول الوظائف والمرتبات ، دون أن يكون له أي اثر على الاحكام الأخرى الخاصة

بمنظام السلكين الدبلوماسي والتنمضلى التى تضمنها القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فلا اثر له على المراكز القانونية أو الذاتية للموظفين التى اكتسبت فى ظل القانون المذكور ، فلأزال من بين الوزراء الموظفين من يحصل على ١٢٠٠ جنيهًا سنويًا ، ومنهم يحصل على ١٣٠٠ جنيهًا سنويًا ، ومنهم أيضًا من يحصل على ١٥٠٠ جنيهًا سنويًا ومرد هذا التفاوت كما هو معروف الى حصولهم على درجات مختلفة فى نطاق الوظيفة الواحدة ، لا الى التدرج فى نطاق الدرجة الواحدة للوظيفة الواحدة ، كما ان هذا القانون الجديد لا يتضمن تنظيمًا عامًا جديدًا فيما يتعلق بالاقدمية من شأنه أن يرد جميع الوزراء الموظفين الى أول مربوط الدرجة المنتمية ، وتتدرج اقدميتهم بعد ذلك على هذا الاساس ، فلا تزال اقدميات السادة الوزراء الموظفين بالنسبة الى الوظيفة التالية ، وهى وظيفة السنير دون تغيير عما كانت عليه قبل صدور هذا القانون الأخير .

ومنى كان الامر كذلك ، وكان من المسلم أن للضباط الذين نزلوا الى وزارة الخارجية على درجة مدير عام « ا » الحق فى هذه الدرجة بربطها الثابت ١٣٠٠ جنيهًا سنويًا اعتبارًا من تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية الحالية ، فان وضعهم هذا فى نطاق وظيفة الوزير المفوض يتماثل تماثل التماثل مع وضع الوزراء الموظفين من الدرجة الثانية الذين شغلوا وظائفهم إما بالترقية أو التعيين من الخارج ، والذين كانوا يحصلون على راتب ثابت ١٣٠٠ جنيهًا سنويًا قبل صدور قانون الاندماج سالف الذكر ، لو التعيين من الخارج ، وكذلك الحال بالنسبة الى من نزلوا الى وزارة الخارجية على درجة مدير عام « ب » ، فان وضعهم فى نطاق وظيفة الوزير المفوض يتماثل تماثل التماثل مع هؤلاء الذين حصلوا على وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة إما بالتعيين من خارج الوزارة أو بالترقية اليها ، وذلك بربطها الثابت ١٢٠٠ جنيهًا قبل صدور قانون الاندماج ، والامر كذلك بالنسبة الى المتقولين على الدرجة الأولى وتماثلهم مع هؤلاء الذين حصلوا على وظيفة مستشار من الدرجة الأولى قبل قانون الاندماج ، وتأسيسًا على هذا التماثل الكامل فى الأوضاع الوظيفية قررت الجمعية العمومية أن يكون

ونزع الضباط الذين نقلوا الى وزاره الخارجية في درجة مدير عام « ا » فه كشف اقدمية لوزراء المفوضين مع هذه الطائفة من الوزراء المفوضين الذين يحصلون على نفس المربوط ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

اما الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية في درجة مدير عام « ب » فانهم يوضعون في كشف اقدمية الوزراء المفوضين مع هذه الطائفة من الوزراء المفوضين الذين يحصلون على نفس المربوط ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

واما الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية في الدرجة الاولى ، فانهم يوضعون في كشف ادمية المستشارين مع هذه الطائفة من المستشارين الذين يحصلون على نفس المربوط ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

(فتوى رقم ١ في ١٩٥٧/١/٨) .

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

منافرة المدعى في اقدمية بعض اعضاء السلكين الدبلوماسي والقضلي السابقة على القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقضلي ، الصائر تطبيقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خلع بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، غير جقزة في ظل هذا القانون — انسحاب الحصانة من الطعن التي اصحبها القانون المشار اليه على ترتيب الاقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري آنف الذكر بحكم القروم على الاقدمية السابقة عليه .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . ان المشرع قد استهدف من اصداره اعادة تنظيم وزارة الخارجية سالكا في ذلك طريقا ثلاثة اولها اعادة تعيين بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وثانيها نقل البعض الاخر منه الى وظائف علمية أخرى ، وثالثها احالة من لم تشمله اعادة التعيين أو النقل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في اضفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون المذكور على عدم جواز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ في القرارات الجمهورية الصادرة باعادة التعيين أو النقل وتحقيقا للهدف ذاته أعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص باعادة تعيين أعضاء السلكين يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه . واذ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضمنا اعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - ومن بينهم المدعى - ومحددا أقدميتهم فإن هذه الاقدمية تكون نهائية وبإتة أى بمنجاسة من أى طعن يهدف الى المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولئن كانت الحصانة من الطعن قد أنصبت على ترتيب الاقدمية الذى تضمنه القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تنسحب حراة على الاقدمية التى تضمنتها القرارات السابقة عليها الا انه لما كان البادى من استتلهار نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩؛ المشار اليه ان الاقدمية التى يرتبها القرار الجمهوري الخاص باعادة التعيين انما تكون على اساس الاوضاع السابقة للأعضاء المعاد تعيينهم وبمراعاة الاقدمية التى رتبها لهم قرارات التعيين أو الترقية أو النقل السابقة على مسدوره فإن مفاد ذلك أن الاقدمية السبيل بكل ما كان يؤثر حولها من منازعات أو طعون كانت الاساس فى تحديد الاقدمية الحالية بحيث يعتبر

إن المشرع قد حسبها نهائيا بالاقدمية التي رتبها في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإن الحصانة من الطعن التي أسبغها المشرع على ترتيب الاقدمية الذي تضمنه القرار المذكور تنسحب بحكم اللزوم على الاقدمية السابقة وذلك ان أى مساس بها يؤدي حتما الى المساس بالاقدمية الحالية الأمر الذي يجعل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن لغوا لا طائل منه وهو ما يتنافى مع نصوص القانون الصريحة ومع الهدف الذي تفياه المشرع منها .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الفصل الثالث

تقرير الكفالية

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - خضوع أعضاء السلكين لكفالية
سكرتير أو قنصل عام من الدرجة الثانية لنظام التقارير السنوية - التزام
لجنة شؤون السلكين ، وهي بصدد تقرير كفالية أحد من هؤلاء ، بالرجوع
إلى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى - لا التزام عليها بالنسبة لأن مداهم .

ملخص الحكم :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين
الدبلوماسى والقنصلى تنص على أن « يقدم رؤساء بعثات التمثيل
الدبلوماسى والقنصلى ومديرو الإدارات بوزارات الخارجية عن أعضاء
السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر
فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفالية العضو بدرجات نهايتها
التصوي مائة درجة ، ويعتبر العضو ضعيفا إذا لم يحصل على ٤٠ درجة
على الأقل . وتكتب هذه التقارير على النموذج ويحسب الأوضاع التى
تقررها وزير الخارجية بقرار منه . وتودع التقارير في ملفات
سرية وتخصص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة (لجنة شؤون
أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى) هذه التقارير في شهر مارس
من كل عام ، ولها أن تطلب ما تراه من البيانات في شأنها ، وتسجل
اللجنة التقدير إذا لم تؤثر البيانات في الدرجة المعلقة لتقدير الكفالية ،
والا فيكون للجنة تقدير الكفالية التى يستحقها العضو ويكون تقديرها
نهائيا . ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسى

والقنصلى لغاية من يشغل وظيفة سكرتير اول او قنصل عام من الدرجة الثانية » . وليس في مفهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى الا بالنسبة لاعضاء هذين السلكتين لعاية من يشغل منهم وظيفة سكرتير اول او قنصل عام من الدرجة الثالثة ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية او قنصل عام من الدرجة الاولى متدرجة الى اعلى حتى وظيفة سفير فلا يلزم الرجوع فيها الى رأى الرؤساء المباشرين . يؤكد هذا ما افصح عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ جاء فيها « واستحدث المشروع لجنة دائمة تسمى لجنة شئون السلكتين الدبلوماسى والقنصلى راعى في تشكيلها ان تكلل تحقيق اوفى الضمانات لأعضاء السلكتين ، مشكلها من وكيل وزارة الخارجية ومن اعلى ثلاثة من مديرى الادارات بوزارة الخارجية وظيفية ، وناط بهذه اللجنة النظر في اعداد حركة الترقية والتقلات لأعضاء السلكتين عدا السفراء والوزراء المفوضين مترك امر ترقيةهم وتقلاتهم الى وزير الخارجية بيت فيها دون عرضها على اللجنة ، وترفع اللجنة اقتراحاتها في هذا الشأن الى وزير الخارجية ونظم المشروع كيفية وضع التقارير الدورية وبمعاها وتقدير درجة الكفاءة عن كل عضو على غرار ما نص عليه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، واخضع المشرع جميع أعضاء السلكتين لنظام التقارير عدا السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين والقناصل العاملين من الدرجة الاولى » . وثابت ان المدعى كان مستشارا من الدرجة الثانية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فلم يكن ثمة الزام عليها « بالرجوع الى رأى الرئيس المباشر المدعى وقتئذ » على حد تعبير الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يقبل القول باطراحه وعدم التمويل عليه ، وانما هو تصرف قانونى سليم تترتب عليه كافة الاثار القانونية التى استهدفها المشرع في قانون نظام السلكتين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٠ .

الفصل الرابع

الترقية

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

التعيين في وظائف السلك الدبلوماسي بطريق الترقية لا يكون الا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا من سلك آخر .

ملخص الحكم :

ان التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية لا يكون — طبقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — الا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا في سلك آخر . فلذا ثبت ان المدعى وقت اجراء الحركة الملعون فيها كان موظفا بالدرجة الرابعة الادارية تعينه الوزارة في وظيفة سكرتير ثان المخصص لها الدرجة الرابعة في السلك السياسي ، اى في الوظيفة المتعاقبة ، فانها ما كانت تملك تعيينه في وظيفة اعلى ، لان مثل هذا التعيين يقتضى ترقية لموظف في السلك الادارى الى درجة اعلى في السلك السياسي ، وهو ما لا يجوز .

(ملعن ١٦٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — اختصاص لجنة شؤون السلكين بالانظر في ترقية ونقل اعضاء السلكين لغاية مستشار من الدرجة الاولى —

تقديرها كغاية مستشار من الدرجة الثانية — لا تثريب عليها ان هي اعتدلت
على معلومات اعضاءها او اطرحت تركية من الرئيس المباشر .

بمخلص الحكم :

ان اللجنة الدائمة بوزارة الخارجية والمصلحة بالتطبيق لنص المادة ١٢
من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من وكيل وزارة الخارجية رئيسا
وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وثلاثة بالوزارة ، تختص
بالنظر في ترقية ونقل اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لغاية من
يشغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترفع اللجنة اقتراحاتها
في هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ومن ثم فلا تثريب على هذه اللجنة —
وهي بصدد تقدير كفاية مستشار من الدرجة الثانية ، ولا يلزم القانون
لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر كما سلف البيان — ان تعتمد
على المعلومات التي يبدئها اعضاءها ليقضى لها احوال ولايتها الثانوية
في مجال النقل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللجنة ان هي اطرحت
كتاب سفير مصر في موسكو الى وزارة الخارجية في اول ابريل سنة ١٩٥٤
والذي حرر بعد ان قدمت اللجنة تقديرها الاول في اول فبراير
سنة ١٩٥٤ ، لانها وضعت معايير عامة تنسب علم اساسها كفاية اعضاء
السلكين السياسى والقنصلي وصلاحياتهم بمما يقاوم بسبع روج العيب
الجديد مع كمال الموازنة في الكفاية فيما يباينهم على اساس شامل ومحدد .
وغنى عن القول ان هذه اللجنة ، بما تصعب لديها من بيانات عن جميع
الاعضاء من شتى المصادر فضلا عن معلومات اعضاءها الشخصية ، هي
الاقدر على تحديد درجة الكفاية وضبط الموازنة بالمعيار الموحد الشامل
لهم جميعا . ولا جناح على اللجنة كذلك ان هي اعرضت عن ذلك ، تساك
الرسائل الشخصية المقدمة من المدعى ، اذ لا ضابط لها ولا مسند من
القانون ينظمها ، وكلها بعيدة من طابع التقارير السرية وخالية من مقرراتها
القانونية ، ولا تخرج عن حقيقة امرها عن خطابات استدراها المسمى من
بعض رؤسائه السابقين في تواريخ لاحقة لتاريخ رفع الدعوى ، الاسوى
بتأييد لدفاعه واخذا بنصره في مجال هذه المنازعة .

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

موظف — نقله الى احدى وظائف السلكن الدبلوماسى او القنصلى .
— عدم جواز ترقيةه الا بعد مضى سنة على الاقل من تاريخ النقل —
قصر هذا الخطر على الترقية التى يجب ان تآم فى نسبة الاقدمية — عدم
سريانه على الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية او قنصل
عام من الدرجة الاولى او ما يعلوها ، لان الترقية فيها تكون بالصلاحيه
ولو تمت بمراعاة الاقدمية .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
الخاص بنظام السلكن الدبلوماسى والقنصلى على انه لا يجوز النظر
فى ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى احدى وظائف السلكن
الدبلوماسى او القنصلى الا بعد سنة على الاقل من تاريخ نقله ما لم
تكن الترقية فى نسبة الاختيار . ويتضح من ذلك ان حظر ترقية المنقول
من الخارج قبل مضى سنة على نقله مقصور على الترقية التى يجب ان
تتم فى نسبة الاقدمية ، وذلك حماية لاصحاب الدور من هم فى الداخل .
وهن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التى يجوز اجراؤها بالاختيار
دون التقيد بالادمية ، اذ تنفى حكمة قيد السنة المشار اليه ، ويجب
اطلاق يد الادارة فى اختيار الاصلح ، سواء اكان من الداخل ام من الخارج ،
ولما كانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر تنص على ان الترقية
الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية او قنصل عام من الدرجة الاولى
وما يعلوها من وظائف يكون بالصلاحيه دون التقيد بالادمية (لانها
بحكم مرتبتها فى التدرج من الوظائف الرئيسية التى يكون التعيين فيها
بالاختيار بالصلاحيه) ، فانها بهذه المثابة لا يسرى عليها قيد السنة
المذكورة ، ولا يغير من ذلك ان تكون الترقية الى هذه الوظائف مد تبت .

بمراعاة الانتدبية ، اذ المرسوم ان اصحاب النور الذين رتبوا عاوا
صالحين لهذه الترقية .

(طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته في شأن
نظام السلكين الدبلوماسي والفصلى تقضى بان تكون الترقية الى
وظيفة سكرتير ثالث او نائب قنصل وما يعلوها من وظائف لمائة
سكرتير او قنصل عام من الدرجة الثانية بالانتدبية المطلقة ومع ذلك
تجوز الترقية بالاقتدار ويبدأ بالنسبة المخصصة للترقية بالانتدبية
مع تخطى الضعيف — صدور قرار بنقل أحد أعضاء السلك الى
وزارة الداخلية هذا القرار نتيجة صدور حكم قضائى بذلك —
اعادة العضو الى وظائف السلك في ذات اقدميته دون اعتداد بالدرجات
التي رقى اليها بوزارة الداخلية — تخطى العضو في الترقية الى
وظيفة سكرتير أول عقب عودته الى الوزارة بحجة قصر المدة التي
قضاهها عقب اعادته الى وظائف السلك مما لم يثبت الحالة طالما
خلى ملف خدمته من وجود تقرير بمرتبة ضعيف سواء في وزارة
الخارجية او في وزارة الداخلية طالما ان الترقية قد تمت بالانتدبية
المطلقة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين
الدبلوماسي والفصلى المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ جعل تحديد اقدمية اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي - فيما عدا شاغلي وظائف لائقين وسكرتري القنصليات وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم او ترقيةهم على ان تعتبر اقدمية اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم او المصادر بتعيينهم اول مرة . وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ القرار في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين المرسوم اقدمية بعض الموظفين (المادة ١١) ومتى كان المرقى من اعضاء السلك الدبلوماسي اصلا وقد نقل الى وثائفة من وظائف الكادر العام بوزارة الداخلية ثم اعيد تعيينه في وثائفة في السلك الدبلوماسي - على النحو القنصلي السابق بمائه نان اقدميته بين اعضاء السلك الدبلوماسي تتحدد وفقا للقرار الصادر بتعيينه في السلك الدبلوماسي اول مرة - دون اعتداد بالديته في درجات الكادر العام التي رقى اليها ابان نقله الى وزارة الداخلية في الفترة من ١٩٧٠/٣/٤ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٦/٧/٢٢ تاريخ اعادته الى السلك الدبلوماسي طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر تنفيذا لحكم محكمة القضاء الاداري سالف الذكر والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٦/٩/١١) وقد تحددت اقدمية المدمى بين زملائه اعضاء السلك الدبلوماسي على ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، وبذلك جرت اعادته الى وظائف السلك الدبلوماسي في وظيفة سكرتير ثاني في ترتيب الاقدمية لزميله وسابقا على زميله وغنى عن البيان انه وقد قضى بالقضاء القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ والقرار الوزاري المنفذ له رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٠ بنقل المدمى الى وزارة الداخلية اعتبارا من ١٩٧٠/٣/٤ فان ذلك القرار يعتبر في حكم المدمى وكأنه لم يكن ولم يصدر اصلا في مجال التطبيق القانوني . ولذلك جرت اعادة المدمى الى الخدمة في السلك

الدبلوماسى فى وظيفة سكرتير ثانى التى رقى اليها زملاؤه فى الفترة التى كان فيها منقولا الى وزارة الداخلية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ وفى ترتيب الاقدمية عينه الذى كان عليه الامر فعلا قبل صدور القرار الجمهورى سالف الذكر دون ما اعتداد بالترقية التى اصحابها النص الى الدرجة الثالثة بالكادر العام اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ، وعلى ذلك لمن المركز القانونى للمدى يتحدد عند صدور القرار الوزارى المطعون فيه رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩/١/١٩٧٦ تنفيذا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٨ الصادر فى ٨/١/١٩٧٦ على اساس انه يشغل وظيفة سكرتير ثان تاليا فى ترتيب الاقدمية وسبقا

ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ القاعدة رقم ١٠٥٧ تقضى بأن تكون الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو نائب متصل وما يملوها من وظائف لغاية سكرتير أول أو متصل عام من الدرجة الثانية بالادمية فى الدرجة . ومع ذلك الترقية بالاختيار أصلا فيما لا يزيد على ربع الوظائف المالية فى كل درجة ويشترط أن يكون وقع عليه الاختيار قد امضى سنتين على الأقل فى درجته . ويبدأ بالسنة المخصصة للاقدمية ويرقى التقدم الاعضاء مع تخطى الضميف . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية فيها حسب درجات الصلاحية فى العاملين الآخرين . والثابت ان المدعى عاد الى العمل بوزارة الخارجية ١/٨/١٩٧٩ وكانت التقارير التى وضعت عنه قبل نقله للعمل بوزارة الداخلية عن عمله بوزارة الداخلية كانت تشيد بصلاحيته للعمل فى السلك السياسى وكل أول تقرير يوضع من المدعى بعد نقله الى وظيفة سكرتير ثالث هو التقرير المقدم عنه لسنة ١٩٦٧ بمرتبة فوق المتوسط وكان التقرير المقدم لسنة ١٩٦٩ بتقدير جيد ولم يوضح تقرير من المدعى لسنة ١٩٦٨ ، وكانت التقارير التى وضعت عن المدعى ابلان عمله فى

وزارة الداخلية كلها تؤهله للترقية . وقد تندم البيان ان المسمى رقى في وزارة الداخلية الى الدرجة الرابعة في ١٩٧٢/١٢/٣١ وإلى الدرجة الثالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ . ومتى كانت الترقيات المتتالية فيها الصادرة بالقرار رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٦ قد تمت بالاقدمية ، وكانت القاعدة القانونية التي تجرى الترقية بالاقدمية تقضى بترقية المسمى الاعضاء مع تخطي الضميف ، لقد خلت صفحة المسمى مما يثبت حصوله على تقرير بمرتبة ضعيف سواء عن عمله في وزارة الخارجية أو عن عمله بوزارة الداخلية — ومتى كانت الترقيات المضمن فيها قد تضمنت تخطي المسمى في الترقية وظيفية سكرتير أول بحجة حداثة خدمته بوزارة الخارجية بعد عودته اليها في ١٩٧٦/٨/١ فضلا عن عدم وضع تقارير حديثة عن كفاءته بوزارة الخارجية ، وقد رقى بالقرار المضمن فيه من هم أحدث من المسمى في اقدمية وظيفية سكرتير ثاني ومن هؤلاء و ولم يقع من المسمى دفاع قانوني يحول دون ترقيته الى وظيفية سكرتير أول بالقرار المضمن فيه لعدم حصوله على تقارير بمرتبة ضعيف عن عمله في أي جهة وفي أي وقت — لذلك يكون القرار المضمن فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من تخطيها المسمى في الترقية الى وظيفية سكرتير أول واذا رقى المسمى فعلا الى وظيفية سكرتير أول في ١٩٧٨/٤/١٧ فان بمسلحته تقتصر على الحق بالرجاع اقدميته في وظيفية سكرتير أول الى تاريخ نفاذ القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر في ١٩٧٦/٩/١٩ . ومتى كان حق المضمن فيه حد تقضى برفض الطعن الاحتياطي الخاص بالطعن بالانفساء في القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ لسنة فيما تضمنه من تخطي المسمى في الترقية الى وظيفية سكرتير أول — فانه — أي المضمن فيه — يكون قد خالف القانون في هذا الشق من قضائه ، ويتمين الحكم بالقائه في هذا الشق والحكم بالرجاع اقدمية المسمى في وظيفية سكرتير أول الى تاريخ نفاذ القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ سنة ١٩٧٦ الصادر من وزارة الخارجية في ١٩٧٦/٩/١٩ وما تبني على ذلك من اثر ، والزام الحكومة بالمسؤوليات .

(طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٦)

(م ٦٦ — ج ١٦)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

وضع ضوابط مؤداه ان يرقى أولا الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين ثم الحاصلون على مرتبة ممتاز وجيد جدا - المقصود بلفظ « أولا » ان يرقى في البداية الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين ان كانت الدرجات الشاغرة تستغفروهم وحدهم بوضعهم الذين تحققت في شأنهم مرتبة الكفاية التي عنها اللفظ - اما اذا كانت الدرجات الشاغرة تستغفرو الحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز والحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز وآخر بمرتبة جيد جدا فان كل هؤلاء يعتبرون مرتين مادام يشغلهم قرار ترقية واحد باعتبار ان درجة الصلاحية او الكفاية اللازمة للترقية قد توفرت في حق الجميع وفقا للمعايير التي وضعت - لا يجوز ان تكون مرتبة الكفاية سببا لتعميل الاجمعية - اثر ذلك : لزوم الالتزام بترتيب التقييم في الوظيفة السابقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام المسلكين الدبلوماسي والتقني على انه « اما بالنسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية اليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الآخرين - وتكون الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية او تنصل علم من الدرجة الاولى وما يملوها من وظائف بالاختيار للكفاية دون التقيد بالاجمعية » ومما ذلك ان الترقية بالاختيار تتم على اساس درجات الكفاية في العامين الآخرين ، وقد جمل المشرع من الكفاية المعيار الذي لتحدد

على مقتضاه الصلاحية للترقية ولم يجعل هذه الكفاية معبرا لاعادة
تحديد ترتيب الأقدمية بين المرتين من جديد .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس شئون السلك وقد وضع معايير
وتسوط للترقية بالاخذ بالاختيار الى وظيفة مستشار تجارى يؤداها ان يرقى
أولا الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين ثم الحاصلون
على مرتبة ممتاز ومرتبة جيد جدا الا ان المنصوب بلفظ أولا هو ان يرقى
في الإبداء الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين
ان كانت الدرجات الشارة التي ستتم الترقية اليها تسفرق هؤلاء
وعدمهم بمصنفهم الذين تحققت في شأنهم مرتبة الترقية التي عنها اللفظ —
أي اذا كانت الدرجات الشاغرة تسفرق اولئك الحاصلين على تقرير
سنوي بمرتبة ممتاز وتلك الحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز آخر مرتبة
جيد جدا فان كل هؤلاء بعضهم مرتين مادام يسلمهم قرار ترقية واحد
وذلك بسبب ان درجة الصلاحية او الكفاية اللازمة للترقية قد توفرت
في حق الجميع وفقا للمعايير التي وصفت . وى هذه الحالة تتم الترقية
وفقا للأقدمية في الدرجة المرتبة عليها ولا يجوز ان تكون مرتبة الكفاية
سببا لتعديل اقدمية بحيث يسبق الاعلى مرتبة الحاصل على مرتبة اقل
طالما نوافرت فيها الشروط اللازمة للترقية التي شملتها معا .

ومن حيث الثابت من الاطلاع على التوفيق ان الترقية الى وظيفة
مستشار تجارى التي تمت بمقتضى القرار المطعون فيه رقم ٨٧٦
لسنة ١٩٧٦ لم يقتصر على الحاصلين على مرتبة ممتاز في التقريرين
السنويين الآخرين لم حسب بل شملت هؤلاء وكذلك الحاصلين على مرتبة
ممتاز وجيد جدا في هذين التقريرين باعتبار انهم صالحين للترقية ، وقد
سلمهم جميعا قرار واحد ومن ثم لزم الالتزام بترتيب اقدميتهم في الوظيفة
السابقة ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه نافذ من ترتيب اقدمية
المقدمين بين زملائه المرتين الى وظيفة مستشار تجارى على اساس مرتبة
كفاءتهم مخالفا للقانون منعينا الغاؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب لانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه الحكم بتبطل الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من تعديل ترتيب أقدمية المدعى بين زملائه المرتين إلى وفئفة مستشار تجارى وتحديدها على أساس الأقدمية. في الوظيفة السابقة مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجبسة الإدارية المصروفات .

(طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

الفصل الخامس الرواتب والبدلات

الفرع الأول جدول المرتبات

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

المحقوقين غير المنتخبين — القانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على تعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الفصل بنظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي — المادة الثانية منه قضت بمنح أعضاء السلكين بداية المرتبات الجديدة أو الترقى بينها وبين بداية الترقية القديمة أيهما أكبر — وجوب ألا تؤدي الزيادة إلى تجاوز نهاية مربية الدرجة بالنسبة للعضو — القانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ قرر ديوطا لثابت للمحقوقين غير المنتخبين — اثر ذلك : لا يجوز منحهم أكثر من هذا المربوط الثابت بالتطبيق لحكم المادة الثانية المشار إليها .

ملخص الفتوى :

إذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الفصل بنظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي تنص على أن . . . يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي الذين يتقانون الآن مرتبات تقل عن بداية

المرتبات اجنبية المخرة لوطائئهم هذه البداية الجديدة أو الفرق بينهما وبين فئتها القديمة أيهما أكبر « نأى أصل حكم هذا النص يسون رهنه بالأوضاع التي وردت محددة لمرتبات كل طائفة من أعضاء هذين الشككين . ولما كان المشرع قد حدد — في القانون سلف الذكر — لسلطنة المحققين تحت الاختبار (غير المثبتين) ، رأيا ، دون أن يقرر لهم علاوات دورية فإن هذا يبنى عن إدارة المشروع في عدم إجازة منحهم أكثر من هذا القدر الثابت يؤكد ذلك أن القاعدة العامة المطبقة في شأن المعاملين المدنيين بالدولة (المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) تقضى بعدم جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة ولا يجوز الخروج على هذه القاعدة العامة إلا بنص خاص ، ولا يمكن أن يؤخذ من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ المذكور أنها تضمنت خروجاً على هذه القاعدة العامة أو استثناء منها ، إذن أن منح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — دون المحققين غير المثبتين (تحت الاختبار) — الفرق بين بداية مربوط التقديم وبداية مربوط الجديد ، لا يؤدي إلى تجاوز نهاية مربوط المقرر لدرجاتهم ، نظراً لارتفاع هذه النهاية في الكادر الجديد . ولما كان المحققون غير المثبتين قد تقرر لمرتباتهم مربوط ثابت ، بدايته ونهايته واحدة ، فإنه لا يجوز تجاوز هذا مربوط الثابت بحكم القانون الذي قرره أو وفقاً للأصل العام الذي نصت عليه المادة ٣٥ من قانون المعاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك مع مراعاة الاحتفاظ لمن كان يتقاضى من هؤلاء مرتباً يزيد على مربوط الجديد بظك الزيادة بصفة شخصية ، كما سلف القول .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ — في أول يوليو سنة ١٩٦٤ — ترفع مرتبات المحققين غير المثبتين (تحت الاختبار) ، إلى مربوط الثابت الذي قرره لهم هذا القانون ومقداره عشرون جنيهاً شهرياً ، إذ كانت تقل عنه . أما من كان يتقاضى مرتباً يزيد على هذا مربوط الثابت ، فإنه يستمر في تلقى الزيادة بصفة شخصية ، دون المبالس بها أو إستهلاكها من العلاوات الدورية .

الفرع الثاني بدل الانابة

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

بدل الانابة — شروط استحقاقه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٩٥٣/٥/٢٥ .

ملخص الحكم :

ان لائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ — وهي التي كانت سرية على الواقعة محل النزاع — نظمت في الفصل الثالث منها المرتبات الانسابية لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفيهما وبينت كيفية استحقاقها ، وهذه المرتبات الانسابية على ثلاثة انواع : اولا — بدل التمثيل ، وهو مقصور على رؤساء الهيئات الدبلوماسية (م ١٧) . وثانيا — بدل الاغتراب ، وهو يصرف لموظفى الهيئتين للموظفين الكتابيين (م ١٨) . وثالثا — بدل الانابة ، وقد تحدث عنه المواد من ١٩ — ٢٠ ، ويبين منها ان هذا البديل لا يستحق الا في احوال ظرووظيفة او تغيبه في غير البلد الذى فيه مقر وظيفته الاصلية ، فيمنح لمن يقوم بالعمل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسما علاوة على مرتبه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل المقرر لرئيس الهيئة ، بشرط الا يزيد ما يسرف من هذا البديل على خمسين جنيها في الشهر (م ١٩) ، ويمنح لمن يقوم بالعمل مقام القنصل علاوة على بدل اغترابه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل الاغتراب المقرر للقنصل بشرط الا يزيد مجموع ما يصرفه للنائب على مقدار بدل الاغتراب المقرر للقنصل الفائب (م ٢٠) .

كما نصت المادة ٢١ على أنه لا يجوز منح بدل انابة للموظف الذى ينتدب للحلول محل موظف غائب عن مقر وظيفته لتصادية مأمورية فى داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المناط فى استحقاق بدل الانابة لمن يقوم مقام القنصل هو خلو وظيفة هذا الآخر أو لوجوده فى اجازة أو لتغيبه فى غير البلد الذى نيه مقر وظيفته الأصلية . وعلى مقتضى هذه الأحكام لا يستحق بدل الانابة عن القنصل العمام فى ميلانو إلا لمن يقوم مقامه فى هذا البلد بسبب عارض من الأسباب المحددة سالفة الذكر ، فلا يستحق المدعى — والحالة هذه — بدل انابة على هذا الأساس ، مادام لم يقر بالعمل مقام القنصل المذكور فى مقرر وظيفته بميلانو لسبب من تلك الأسباب ، كما أن تبعية نيابة قنصلية جنوا — التابعة من جهة التقسيم الإدارى الى قنصلية ميلانو — ليس مفاده أن يعتبر القائم على نيابية قنصلية جنوا ، فى تطبيق المادة ٢٠ من تلك اللائحة ، قد حل فى هذا البلد محل قنصل ميلانو ، لأنه ليس لهذا الأخير — بحسب التنظيم الإدارى — مقر أصلا فى جنوا ، حتى يتصور أن يكون هناك من يقوم مقامه فيها لسبب من الأسباب العارضة الوقتية التى حددتها تلك المادة ، بل غلبة الأمر أنه — بحسب التنظيم الإدارى وقتذاك — كانت تتبع نيابة قنصلية جنوا قنصلية ميلانو العامة فى التقسيم وفى الإشراف الإدارى ، وهى تبعية رأى أن تقوم من جهة التنظيم الإدارى على أساس من الاستقرار ، مما يخرجها من نطاق الأسباب العارضة الوقتية المشار إليها .

الفرع الثالث

بدل تمثيل

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

أعضاء السلكن الدبلوماسى والتصلى — بدل تمثيل — الحكمة من تقريره لهؤلاء الاعضاء — مناط استحقاقه القيام الفعلى بأعباء الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان الحكمة من تقرير بدل تمثيل لاعضاء السلكن الدبلوماسى والتصلى هى تهيئتهم من تمثيل بلادهم تمثيلا لانفا وذلك بالانفاق على ما يقتضيه ظهورهم بمظهر كريم فى حياتهم الاجتماعية على اختلاف مناسرها من مسكن وملبس وغير ذلك حفظا لكرامة بلادهم التى يمثلونها . أى ان هذا البذل لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه مقرر لأغراض الوثيلية ومظهرها ، ومن مقتضى ذلك انه لا يستحق للموظف الا عند قيام سببه وهو ضرورة الانفاق على ما تقتضيه الوثيلية من مظاهر تتفق وكرامة الدولة وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال الوظيفة أى ان بدل التمثيل بدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يستحق أعضاء هذين السلكن بدل تمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكن الدبلوماسى والتصلى حتى تاريخ اخطارهم بتسلم العمل ، ذلك لانهم لم يقوموا بأعمال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

(فتوى رقم ٨٦٣ — فى ١٢/١٢/١٩٥٩)

الفرع الرابع المعلاوة العائلية

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

شروط صرف المعلاوة العائلية المقررة طبقا للاتحة شروط الخدمة
في وظائف السلكين الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨
ومناطق استمرار صرف هذه المعلاوة .

ملخص الفتوى :

ان لاتحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في مادتها
الثانية على أن : « يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل
أصل لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لاتقا وذلك طبقا
للفئات المبينة بالجدول الآتي » وتنص في مادتها الثالثة على أن :
« يصرف لأعضاء السلكين في البعثات التمثيلية المتزوجين أو غير المتزوجين
ولهم ولد وبالأضافة الى ما يحترف لهم علاوة عائلية بنسبة ١٥ ٪ من بدل
التمثيل الاصلى ترفع الى ٢٥ ٪ للمتزوج وله ولد أو أكثر أو لغير المتزوج
وله ولدان أو أكثر وذلك حتى درجة مستشار ، أما السفراء والوزراء
المفوضون فلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥ ٪ من
بدل التمثيل الاصلى . وتعتبر المعلاوة العائلية جزءا من بدل التمثيل
الاصلى ، وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضه ووقفه
وانتهائه .. وتنص في مادتها العاشرة على أن : « ... ويستحق أعضاء
البعثة التمثيلية رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » .
وتنص المادة الحادية عشر منها على أن « تنتهى حقوق أعضاء السلكين

الدبلوماسى والقنصلى فى المرتبات والرواتب اى فى بدل التنزيل الاصلى والاخصافى والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاخصافى — (١) عند الاحالة على المعاش أو الفصل من الخدمة — أ — ب — وبالنسبة لباقى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ابتداء من اليوم التالى لتاريخ مغادرتهم لمقر عملهم * .

وبين مما تقدم المشرع قضى بمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم أو غير المتزوجين بشروط محددة ، علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التنزيلية فى الخارج ، واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التنزيل الاصلى الذى قرره بصريح النص لمواجهة النفقات التى يستلزمها تنزيل معسر تنزيلا لانقا ، وجعله بنيت الصلة باعباء الاعالة فلم يجعل الزواج مانعا أو منييا لاستحقاقه وهو ما مؤداه انه لا شبهة فى قصد المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة واعباء الاعالة الاثر الذى يؤكد عدم استمرار صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو مزده بعفته التنزيلية .

(دلف ٥١٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

مفاد احكام المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى والمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللاحقة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ان المشرع قضى بمنح اعضاء السلكين المتزوجين منهم أو غير المتزوجين ولهم ولد علاوة عائلية خلال مدة عملهم بالخارج ومن ثم يستحق هذه العلاوة الزوجية أو الزوج متى كان يعمل ايها بالبعثات التنزيلية فى الخارج ، غاية ما هنالك انه اذا كثر الزوجان — ولو كثرا

مطلقين — يستحقان هذه العلاوة في آن واحد لتواجههما بالخارج فانه
يتمتعن صنفها لاحداهما تغانيا للزواج في الصرف ، وان غلب جانب الزوج
في هذه الحالة ، فليس معنى ذلك ان حق زوجته او مطلقته في هذه العلاوة
يسقط بإيقاف صرفه فقط — بصفة مؤقتة — لوجود مانع وهو ادواجية
الصرف ، فهو مانع من الصرف وليس منهي للاستحقاق ، بحيث يعود حق
الزوجة او المطلقة في صرف هذه العلاوة اذا عاد المطلق الى ارض الوطن
او تنازل عن حقه في صرف هذه العلاوة او غير ذلك بحسبان ان الزوجة
او المطلقة الدبلوماسية تستمد اصل حقها في هذه العلاوة من القانون
مباشرة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام
السلوك الدبلوماسي والقنصلي على أن « يمنع اعضاء السلك وغيرهم من
العاملين اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل ملابس وبدل مسفر
ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتهم واولادهم ومن يعملونهم من افراد اسرهم
وخدمهم وذلك بالشرط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية
بناء على اقتراح من وزير الخارجية » . كما استعرضت الجمعية العمومية
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلانحة شروط الضخمة
في وثائق السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذي ينص في المادة الثالثة منه
على أن « يصرف للسلكين في البعثات التمثيلية المتزوجين ، او غير
المتزوجين ولهم ولد ، بالانضافة الى ما يحصلون على عائلته . ومن بدل
التمثيل الاصلى ترفع الى ٢٥٪ للمتزوج وله ولدا او اكثر او غير المتزوج
وله ولدان او اكثر وذلك حتى درجة مستشار اما السفراء والوزراء
المفوضين فلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥٪ من
بدل التمثيل الاصلى .

وتعتبر العلاوة العائلية جزءاً من بدل التمثيل الاصلى وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخلفه ووقفه وانتهائه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قضى بمنح أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم أو غير المتزوجين ولهم واد ، علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر واعتبر هذه العلاوة جزءاً من بدل التمثيل الاصلى الذى قرره بصريح النص .
أوجه النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلاً دائماً ومن ثم يستحق هذه العلاوة الزوجة والزوج متى كان يعمل أيهما بالبعثات التمثيلية فى الخارج كحق ذاتى مقرر لأيهما ، غلبة ما هناك أنه إذا كان الزوجان — ولو كان مطلقين — يستحقان هذه العلاوة فى آن واحد لتواجدهما فى الخارج ، فإنه يتمين سرفهما لأحدهما تفادياً للازدواج فى الصرف ، وإن غلب جانب الزوج فى هذه الحالة ، فليس معنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته فى هذه العلاوة يستدل ، بل بقف سرفه فقط — بصفة مؤقتة — لوجود مانع وهو ازدواجية الصرف ، فهو مانع من الصرف وليس بمنياً للاستحقاق ، بحيث يعود حق الزوجة أو المطلقة فى صرف هذه العلاوة وإذا عاد المطلق الى أرض الوطن أو تنازل من حقه فى صرف هذه المصاولة أو غير ذلك ، بحسبان أن الزوجة الدبلوماسية تستبد أصل حقها فى هذه العلاوة من القانون مباشرة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإنه لما كان النابت أن السيدة المعروضة حالتها كانت تعمل فى الفترة من ١٩٨٠/٩/١٥ حتى ١٩٨٠/٩/٣ — دون زوجها — بالخارج ، فإن ثم يتوافر بالنسبة لها من حيث استحقاق هذه العلاوة لكونها دبلوماسية ، وتعمل فى الخارج وأما بالنسبة للمدة المتبقية من فترة عملها بالخارج والتى تبدأ من ١٩٨٠/٤/٤ حتى ١٩٨١/١١/٣٠ ، والتى كان يعمل فيها مطلقاً أيضاً بالخارج ، فإنه — أى مطلقاً — وإن كان هو الذى يستحق وحده صرف هذه العلاوة تفادياً للازدواج فى الصرف إلا أنه وقد تنازل لها عن هذه العلاوة باعتبارها حاضنة

لا يثبت خلال الفترة المشار إليها والتي تبدأ من ١٩٨٠/٦/٤ حتى ١٩٨١/١١/٣٠ فمن ثم فإنه بهذا التنازل يكون قد أسقط حقه في صرف هذه العلاوة ويعود إليها حقتها في هذه العلاوة كحق مستمد من القانون .
جائزاً وبالتالي السيدة المعروضة حالتها العلاوة المشار إليها بالفئة المقررة بحسب مرتبتها هي لا ترتب مطلقاً خلال هذه المدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية السيدة الحكورة المستشار/وزارة الخارجية للعلاوة العائلية المشار إليها بالفئة المقررة وبحسب مرتبتها هي خلال عملها في سفارتنا بأديس أبابا في الفترة من ١٩٨٠/٦/٢٥ حتى ١٩٨١/١١/٣٠ .

(ملك ٩٥٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/١٨)

الفرع الخامس مناطق استحقاق الرواتب الإضافية

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

الرواتب الإضافية المستحقة لأعضاء البعثات الدبلوماسية — مناطق استحقاقها وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاق — بدء الاستحقاق بالنسبة لرئيس البعثة من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته في تاريخ مغادرته هذا المقر أو انتهاء مهمته بحسب الأحوال — تحديد المشرع الاستحقاق بالنسبة الى باقي أعضاء البعثة بالفترة التي بدا من تاريخ مباعدة الفعل وتنتهى في تاريخ مغادرة مقر الوظيفة ولا يستمر الاستحقاق حتى الوصول الى الديوان العام للوزارة بالقاهرة — تفصيل تلك وبيان الرواتب الإضافية المتصوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسى والمقتضى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ — تطبيق هذه القواعد أيضا على الموظفين الفنيين والإداريين بوزارة التربية الذين يندبون للعمل بالخارج .

ملخص الفتوى :

تمس المادة العاشرة من لائحة الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسى والتتنسلى الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ على أن « يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية من تاريخ وصوله مقر وظيفته ويستحق أعضاء البعثة التبشيرية وموظفوها الإداريون والكتابيون رواتبهم من تاريخ مباعدة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » وتمس

المادة الحادية عشرة على أن « تنتهى حقوق أعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى والموظفين الاداريين والكتابيين الملحقين بالبعثات فى المرتبات والرواتب أى فى بدل التمثيل الاصلى والاضافى .. والعلاوة المعائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافى » .

(١) عند الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة ..

١ - بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية : ابتداء من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم أوراق استدعائهم أو بخفادرتهم مقسار
أصلهم .

(٢) وفى حالة النقل الى وزارة مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ مغادرة العضو أو الموظف الانبارى أو الكتابى مقر عمله » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد حدد المدة التى يستحق عنها أعضاء البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أى بدل التمثيل الاصلى أو الاضافى والعلاوة المعائلية وبدل الاغتراب لجعلها بالنسبة الى رئيس البعثة الفترة التى تبدأ من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته وتنتهى فى تاريخ مغادرته هذا المقر أو انتهاء مهمته حسب الاحوال . أما بالنسبة الى باقى أعضاء البعثة فقد حددها المشرع بالفترة التى تبدأ من تاريخ مباشرة العمل وتنتهى فى تاريخ مغادرة مقر الوظيفة ، وقد رامى المشرع فى تحديد هذه المدة أنها هى الفترة التى تؤدي خلالها عملا وظيفتهم التى تقضى انفاق هذه المرتبات الاضافية للظهور بالظهور الكريم اللائق لمناصبهم ، ومن ثم ينتهى الحق فى هذه المرتبات متى انتهت مقتضيات تقريرها ..

وعلى مقتضى ذلك لا يستحق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب المشار اليها منذ تاريخ مغادرته وظيفته . ولا وجه للقول باستمرار استحقاق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب والمرتبات المشار اليها حتى تاريخ وصوله الى اقليم الدولة استنادا الى استمرار تبتعه بالصفة الدبلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لان مناط استحقاق هذه الرواتب ليس هو الاتصال بالصفة الدبلوماسية فحسب ،

وانها هو تعويض المؤلف عما ينفقه فعلا من نفقات يقتضيها شغل مناصبه السلكن الدبلوماسى والقنصلى ، ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق اعضاء البعثات الحاليين الى المعاش او المصولين هذه المبالغ حتى تاريخ انتهاء المهمة او مغادرة مقر الوظيفة اذ يظل استحقاقهم قائما رغم انصراف صفة الوظيفة منهم .

ولما كانت لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسى والقنصلى المشار اليها تسرى على موظفى وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والاداريين . وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان اعضاء البعثات الدبلوماسية وكذلك موظفى وزارة التربية والتعليم الذين يندبون للعمل بالخارج ويعاملون معاملة هؤلاء الاعضاء ، ينتهى استحقاقهم الرواتب والمرتبات المنصوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسى والقنصلى منذ تاريخ مغادرتهم مقر اعمالهم وذلك في حالة نقلهم الى الديوان العام .

(ملئوى رقم ٢١٥ — فى ١٩٦١/٣/٨)

الفروع السادس
مدى الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والفنصلى — نصها على عدم خضوع بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والملاوات العائلية المقررة في الخارج للضرائب واعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٥/٧/٢١ من اداء ما لم يؤد من الضرائب عنها — اعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات قبل ١٩٧٥/٧/٢١ حكم استثنائي لا يجوز التوسع فيه — اثر ذلك — ان ما تم صرفه من هذه البدلات واديت عنه الضرائب قبل ١٩٧٥/٧/٢١ لا يسرى عليه هذا الاستثناء ومن ثم فلا يجوز استرداد ما ادى من ضرائب باعتبار ان الوفاء تم تصحيحا قبل التاريخ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والفنصلى ينص في مادته الاولى على أن (يسرى على بدل التمثيل الاصلى المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلى بالديوان العام الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

اما بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والملاوة العائلية المقررة في الخارج ، فلا يسرى عليها الخفض المقرر بالقانون المذكور .

ولا تخضع البدلات والمبالغ المنصوص عليها في الفترتين السابقتين للضرائب كما يعفى ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل العمل بهذا القانون من أداء ما لم يؤد من الضرائب منها) .

وينص هذا القانون في مادته الماسرة على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره) (ولقد نشر في ٣١ من ولية سنة ١٩٧٥) .

ومن حيث أنه طبقا لهذين النعنين فإن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ قرر إعفاء بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والانسانية والعلووة العائلية المستحقة لأعضاء المالكين الدبلوماسي والقنصلي كما انى بحكم استثنائى من مقتضاه إعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل تاريخ العمل به من أداء الضريبة التى لم يتم ادائها حتى هذا التاريخ — ومن ثم فإن ما تم صرفه وأديت عنه الضرائب قبل ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ لا يسرى عليه هذا الحكم الاستثنائى الذى يجب أن يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره .

ومن حيث أن قوانين الضرائب المتعلقة بالإيراد العام توجب أن يتقدم الممول بإقرار من إيراداته فى ميعاد معين وتلزمه فى ذات الوقت بإداء الضريبة المستحقة من واقع إقراره فإن هذا الأداء ان تم بعد وفاء بدين الضريبة ، وإذا كان مقدار لضريبة بعد هذا الوفاء قابلا للزيادة أو النقص وفقا لما ينتهى اليه فحص مصلحة الضرائب للإقرار فإن ذلك لا يغير من طبيعته كوفاء صحيح بالضريبة المستحقة على الممول .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه لا يحق للسيد السيد استرداد الضريبة التى قام بدائها قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مما صرف اليه خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ من بدل تمثيل وبدل اغتراب أصلى وإضافى وعلووة عائلية .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز مطالبته بأكثر مما أداه فعلا من ضرائب عن تلك المبالغ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
إلى عدم أحقية السيد السفير في استرداد الضرائب التي
أداها فعلا عن البدلات والعلاوة العائلية قبل العمل بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والتقني .

(ملف رقم ٢٠٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

لا يعتبر بدل التمثيل الذي تدفعه وزارة الخارجية لأعضاء السلك
السياسي من المزايا التقديرية وبالتالي لا يخضع للضريبة العامة على الأيراد .

ملخص الفتوى :

أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالظريبة
العامة على الأيراد تحيل فيما يتعلق بتحديد الأيراد الخاصة للضريبة
: عدد الأهلان والمباني (إلى القواعد المترتبة في شأن وعاء الضرائب الذريعة
الخاصة بها .

وتحدد المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ المبلغ الذي تسري
عليه ضريبة كسب العمل على الوجه الآتي :

« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من
مرتبات ومأهيات ومكائات وأجور ومعاشات وأيرادات مرتبة لمدى الحياة
يشكل الى ذلك ما قد يكون مبنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .

ولمعرفة ما اذا كان مبلغ معين يعتبر مزية او لا ينظر الى النشره
من منحه . فاذا كان هذا الغرض فائدة شخصية للموظف لنفسه الخاص كان.

هذا المبلغ مزية نخضع لتسريبه حسب العمل . أما اذا كان الفرض من منحه انفاقه ان شئ من نعلق بالوظيفة لتناذه الدولة ، فان هذا المبلغ لا يعتبر مزية ولا يحتاج للتسرية سواء كان الموظف ملزما بتقديم حساب عنه او غير ملزم لعدم تأثير ذلك في طبيعته .

وعلى ذلك فان التفرقة التي أتت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التي يقدم عنها حساب والمبالغ التي لا يقدم عنها حساب مفرقة لا اساس لها من القانون وحكم جديد لا يملك وزير المالية انساغته في اللائحة التنفيذية استنادا الى المادة ١٠٤ من القانون المشار اليه اذ أن اختصاصه مقصور على اصدار ما يقتضيه العمل بالقانون من القرارات واللوائح التنفيذية .

ولما كان بدل التسهيل الذي تدفعه وزارة الخارجية لاعضاء السلك السياسي المصري هو مبلغ مقدر جزائيا لتفقات تقتضيها وتلبيها وظيفة عضو السلك السياسي ولزيادة الدواة لا لتناذه الموائد الخاصة وعدم تقديم حساب عنه امر متعلق بالخدمة لا بالوظائف وكان امامها طريقان . اما أن تقوم بدفع هذه النفقات أولا فاولا بناء على حساب يقدم اليها واما أن تقصر المبالغ المحتفل مسره جزائيا لتفقات الطريق الاخير .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن بدل التسهيل الذي تدفعه وزارة الخارجية لرجال السلك السياسي المصري لا يعتبر من المزايا التفضيحية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يخضع للتسرية النوعية المقررة بالقانون المذكور وبالتالي لا يخضع للتسرية العامة على الايراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

الفرع السابع منحة قطع العلاقات

قائمة رقم (٢٠٧)

أهـدا :

منحة قطع العلاقات شرعت لمواجهة النفقات التي يتكبدها عضو البعثة نتيجة قطع العلاقات ويشترط لاستحقاقها مغادرة العضو المذكور لقر البعثة نتيجة قطع العلاقات .

ملخص الفتوى :

لما كان مناط استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية لمرتب الثلاثة اشهر هو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وكان هذا الحكم قد شرع لمواجهة النفقات التي يتكبدها عضو البعثة نتيجة قطع العلاقات وما يترتب عليه ويساحبه عادة من ضرورة سرعة مغادرة مقر البعثة ، وعليه فانه لا يكتفى لاستحقاق هذا المرتب مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية بل يجب ان يصاحب ذلك مغادرة عضو البعثة مقرها نهائيا . والحال بالنسبة للحالة المعروضة غير ذلك ، فالتأيت من الاوراق انه عقب مغادرة المعروضة حالته لمقر البعثة الدبلوماسية في بلغاريا نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية معها صدر قراران قضى اولهما بعونته الى بلغاريا للعمل بقسم رعاية المصالح المصرية واعتبره ثانيهما خلال الفترة التي قضاها باليونان من تاريخ مغادرته بلغاريا حتى تاريخ عودته لها منتدبا في مهمة رسمية بسفارة مصر في اليونان وضم البديل المقرر لهذا التندب ومن ثم فان قرار نقله ومغادرته لمقر البعثة الدبلوماسية ببلغاريا يكون قد تم سحبه واعتبر كأن لم يكن وعليه يتعين ترتيب الأثار

التي تنتج من سحب هذا القرار وأولها أنه لا يستحق المنحة المقررة لتطعيم العلاقات يجب استرداد منحه الثلاث أشهر التي صرفت نتيجة صدور القرار المسحوب إلى اليونان فإن هذه النفقات تواجهها تعويضات أخرى بنصوص عليها من في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ويستحقها سياحته بمجرد توليه مناصبها وفقا لاحكام القرار المذكور .

ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية المعروضة حالته في منحه تطلع العلاقات المشار اليها .

: ملف ٨٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

الفرع الثامن فرق خفض العملة

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

فرق خفض العملة المنصوص عليه في قرار وزير الخارجية الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — العملة الموجبة لصرفه هي الوجود الفعلي للموظف بالبلاد التي انخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة لسعر عملتها المتداولة — قضاء الموظف أجازته الاعتيادية أو المرضية خارج هذه البلاد لا تتوافر معه العملة الموجبة للصرف .

ملخص الحكم :

واضح من القرار الوزارى الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الذى يقوم على ما ثبت بمحضرى جلستى ٢٨ من سبتمبر ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ اللتين عقدتهما اللجنة المشار اليها أن العلة في صرف فرق العملة لأعضاء البعثات المصرية في الخارج هي الاحتفاظ بالمستوى القائم آنذاك لمعيشتهم في الخارج أى في فترات وجودهم الفعلي بالبلاد التي انخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة لسعر عملتها المتداولة بها ويترتب على ذلك أن هذا الفرق يكون واجب الصرف مادام الموظف قائما بعمله أو بأجازته في البلد الذى به مقر عمله نظرا لتوفر العملة الموجبة للصرف علما أمضى الموظف أجازته الاعتيادية أو المرضية خارج البلد الذى بها مقر عمله فإن العملة الموجبة لصرف الفرق لا تتوافر ، وبالتالي لا يتعساق

المؤلف أى حق فى هذا الفرق دون حاجة الى النص على ذلك ، لأن
العملة تدور مع المملول وجودا وعدما وحتى ولو توافرت الحكمة من صرف
الفرق لأن الحكم يربط بطلته ولا يرتبط بحكمته ولا حاجة فى أن الوزارة
قد صرفت فى هذه الحالة فرق خفض العملة لأن خطأ الوزارة فى فهم
القرار المذكور وتطبيقه على نحو مخالف لسحيح حكمه ليس من شأنه
أن يسبغ الشرعية على ما تم من جانبها .

(ملعن رقمى ١٤٢٥ ، ١٤٧٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

الفرع التاسع استرداد ما صرف دون وجه حق

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

مدى جواز التجاوز عن استرداد ما صرف بدون وجه حق .
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بشأن التجاوز عن استرداد ما صرفه من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بدون وجه حق — هذا التجاوز يقتصر حكمه على المبالغ التي صرفت قبل العمل بالقانون في ١٩٧١/٤/٥ دون تلك التي صرفت بعد هذا التاريخ — اثر ذلك التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت لاعضاء الفسك الدبلوماسي والقنصلي بصفة تمثيل اضافي عن بدل الاتية خلال الفترة من ١٩٧١/٤/٥ وحتى ١٩٧٤/٥/٢٠ والذي اُجاز منح مثل هذا البديل أما يكون بقانون — عدم جواز الاستناد الى نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في المقرات المملوكة للدولة والقرول من أموالها المقولة في هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

المادة السادسة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ كانت تنص على انه « في احوال خلو وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية أو وجوده في اجازة أو تعيينه في غير الدولة التي بها مقر وظيفته الاصلى يمنع ان يقوم بالعمل مقامه ابتداء من هذا

التاريخ علاوة على بدل تمثيله الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بشرط الا يتجاوز ما يصرف من هذا البند خمسين جنيها في الشهر وعلى الا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى وبند الانابة ما يتفاداه رئيس البعثة من بدل تمثيل اصلى » .

ولقد عدلت تلك المادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/٢١ فاصبح نصها يجرى على انه « في حالة خلو وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية او وجوده في اجازة او تعيينه في غير الدولة التى بها المقر الاصلى لوظيفته او وجود ما يمنعه من مباشرة عمله يمنح لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من تاريخ قبله بالاعمال علاوة على ما يمنح له من مرتبات بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بحد اقصى قدره خمسون جنيها في الشهر » .

كما يمنح القائم بالاعمال بالانابة بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة بالنسبة المقررة لرئيس البعثة وذلك بشرط الا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى والاضافى وبند الانابة للقائم بالاعمال على ما يستحقه رئيس البعثة من بدل تمثيل اصلى واضافى . . » .

وبين من ذلك ان من يقوم بعمل رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية اثناء غيابه لم يكن يستحق قبل تعديل المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٨ بلانحة شروط الخدمة في وظائفه الملكتين الدبلوماسية والقنصلية في مقابل قيامه بالعمل سوى بدل انابة فلم يكن يستحق بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ولقد ظل الحال كذلك حتى ١٩٧٤/٥/٢١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عدل نص تلك المادة فتضمن بمنح بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ، وعلى ذلك فان المبالغ التى صرفت للقائمين بعمل رئيس البعثة قبل ١٩٧٤/٥/٢١ بحسبة بدل تمثيل اضافى تكون قد صرفت لهم بدون وجه حق الامر الذى يتعين معه استردادها ممن صرفت لهم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بشأن التجاوز من استردادها ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها يغير وجهه حتى تقتضى بالتجاوز وجوباً عما صرف من تلك المبالغ حتى ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور هذا القانون ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو ترقية وتجاوز التجاوز في غير تلك الاحوال بقرار من الوزير المختص فان قرار وزير الخارجية بالتجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة المثلثة بصفة بدل تمثيل اضافي حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

ولما كانت المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في عام ١٩٧١ (المضافة للمادة ٧٣ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤) تنص على ان « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة » وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها . فان التجاوز عن المبالغ التي صرفت بصفة بدل تمثيل اضافي من بدل الانتابة في الفترة من ١٩٧١/٤/٥ حتى ١٩٧٤/٥/٢٠ يجب ان يتم بقانون باعتبار ان هذا التجاوز يمثل استثناء من قواعد تخفيض مرتبات اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في تلك الفترة .

واذا كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنتولة قد اجاز لرئيس الجمهورية وللوزير المختص النزول عن اموال الدولة والتبرع بها في حالات محددة فان ذلك ليس من شأنه جواز المبالغ من المبالغ التي صرفت بصفة بدل تمثيل اضافي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي باداة تشريعية ادنى من القانون ذلك لأن المشرع اشترط في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للنزول عن اموال الدولة ان يتم بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام الامر الذي يختلف في الحالة المثلثة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسوية الفتوى والتشريع الى ان التجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة المثلثة بصفة بدل تمثيل اضافي بعد ١٩٧١/٤/٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ انها يكون بقانون .

الفصل السادس

تأديب

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

لا اعتداد في مجال تعيب التحقيق القول بأن المالحق سار على توجيه
أسئلة إيجابية الى الشهود — لا يصح والحال هذا ان يتخذ من طبيعة
السؤال ذريعة لازالة الاثر القانوني للتحقيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا اعتداد بها ذهب اليه الطاعن في مجال تعيب
التحقيق ان المالحق سار على توجيه أسئلة ايجابية الى الشهود بصدد علم
الطاعن باهداء الاثك للحكومة المصرية ، اذ بالرغم من ان هذه الواقعة
ليست منتجة في مسئولية الطاعن نجد وجوب حصر وتسجيل الاثك الذي
كان يورد السفارة ، فان الاسئلة التي وجهت للشهود كانت أسئلة معتادة
بصدد واقعة مادية ولا يصح والحال هذا ان يتخذ من طبيعة السؤال ذريعة
لازالة الاثر القانوني للتحقيق . كذلك ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من
تدخل حكومة قطر في التحقيق من واقع مبادرتها بارسال الفواتير الخاصة
بالشراء للحكومة المصرية أو تقديم ما طلبته لجنة التحقيق من مستندات
أو استنساftها لأعضاء لجنة التحقيق في قطر أو تحرير محضر اللجنة على
أوراق فندق الدرجة ذلك لأن تقديم حكومة قطر للفواتير الخاصة بالاثك
أو تقديم المستندات الأخرى إنما كان بناء على طلب الحكومة المصرية أو لجنة
التحقيق ولا يمد استجابة حكومة قطر لهذه الطلبات تدخلًا منها في
التحقيق أو العمل على ترجيحه وجهة غير صحيحة أما استئصال حكومة قطر
للجنة فهو أمر لم يتم عليه دليل في الأوراق ولا يكفي للتدخل على قيام

اللجنة بكتابة محضرها على أوراق فندق الدوحة إذ مجرد استعمال هذا الورق لا يعنى استضافة حكومة قطر للجنة وحتى لو صح ذلك جسدلا فانه لا يعدو أن يكون مجاملة ، طالما أن التحقيق سار في القناة الطبيعية له ودون أن يقيم الطاعن الدليل على انحراف التحقيق أو يدلل على عدم سحة المستندات المذكورة .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم فإن نعى الطاعن ببطلان التحقيق للأسباب السالف ذكرها يكون على غير أساس سليم بتعين ملرحة .

ومن حيث أن الوجه الآخر من أوجه العلن والذي عامله أن الحكم المطعون فيه عليه تصور في التسبب واخلال بحق الدفاع ، فانه مردود بان مجلس التأنيب استخلص ادانة الطاعن في كل المخالفات التي اسندت اليه استخلاصا سائفا وسليها من الاوراق والتحقيقات للأسباب التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتزيد عليها بالنسبة للمخالفين الاولى والثانية المسندتين الى الطاعن الخاصتين بترافيه في اتخاذ اجراءات جرد مهدة السفارة والسكن واستيلائه بدون وجه حق على اموال مملوكة للسفارة قيمتها ٥٧٨٣٢ ريالاً قطرياً أن السيد/ (.....) - نفسه - حسبها جاء بتقريره المؤرخ في نوفمبر سنة ١٩٧٣ - نفسه - الطاعن الى وجوب القيام بعملية الجرد الا أن الطاعن رفض ذلك بمقولة أن الراى لم يستقر بعد بصدد ملكية الاثاث وهل هو على سبيل الاعارة أم انه مهدى للحكومة المصرية ثم عاذ وسمح له بجرد مهدة المكاتب فقط والطاعن بذلك يناقض نفسه ويهدم بذلك حجته في عدم الجرد المستدة من عدم تصديق ملكية الاثاث فاذا كانت هذه الحجة لم تمنع جرد اثاث المكاتب فهي كذلك لا تمنع أيضا من جرد مهدة السكن بل أن جرد مهدة السكن الزم وكان يجب المبادرة بها قبل أن تخطط بها يكون قد جلبه من مقنولات شخصية ولا يفيد الطاعن بعد ذلك ادعائه بأنه لم يخطر رسميا من حكومة مصر أو حكومة قطر بان الاثاث مهدى الى حكومة مصر إذ حتى لو صح ذلك جسدلا فانه ما كان يحسول دون جرده وتسجيل

بها يرد منه السفارة أولا بأول وتسليمه الى المختص طبقا للإجراءات المخزنية وهو تصرف لا يفيق حتى عن الرجل المعتاد ، وتستشف المحكة من موقف الطاعن من عدم سياحه بجرد مهدة السكن ان النية كانت مبيتة للتلاعب بها . وغنلا عن ذلك فقد ثبت أيضا من التحقيق والمستندات المرفقة به ان السيارة ماركة « بيجو ٥.٤ » كانت مهداة للسفارة حسبها يثبت ذلك من فاتورة الشراء المؤرخة في ٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ وقد اجدت الاوراق تسلمها من ثمة دلية دليل او قرينة تؤيد زعم الطاعن ان السيارة المذكورة كانت مهداة من حرم السيد وزير خارجية قطر الى السيدة حرم الطاعن وفي ذات الوقت لم يقدم الطاعن من جانبه الدليل على صحة زعمه والقدر المتيقن من الاوراق ان الطاعن بيت النية على الاستيلاء على هذه السيارة ببادر بنشر لشاعة بين العاملين في السفارة بان السيارة المذكورة مهداة لحزبه ثم استبدل لهذه السيارة بعد ستة أشهر فقط ودون مسوغ ظاهر - سيارة أخرى ماركة « بيجو ٤.٤ » وحاول جاهدا ترخيص هذه السيارة الجديدة باسمه شخصيا الا ان حكومة قطر لم تستجب لطلبه على النحو الذي استظهره وفصله الحكم المطعون فيه أما باتى المنقولات التى استولى عليها الطاعن او اسلم قيمتها فقد أوضح المطعون فيه الاستاذ والحجج التى تكشف عن مسوؤلات ما قضى به وهى استناد بمنحة لنفسه من حيث الواقع والقانون ، ولا وجه لما نمناه الطاعن في ملتمه على اللجنة التى سافرت الى قطر لتحديد الاشياء الناقصة ، من ان ذلك يتم في غيبته او انه لم يتسلم الاوراق بالاشياء الناقصة وانما تسليمها مسائلي السفارة الذى يبقى مسئولا وحده عن فقدانها او ان الجرد لا يمثل الحقيقة اذ لم تستكمل لجنة التحقيق بقطر عملها واكتفت بمراجعة سريعة للواتر ، لا وجه لما تقدم ، ذلك لان الثابت من الاوراق انه بمناسبة صدور قرار نقل الطاعن الى القاهرة ، وازاء استمرار موظف السفارة على جرد مهدة السكن قبل مغادرته قطر ، وافق الطاعن على جرد اثاث السكن وتم جرد الاثاث الموجود بالسكن في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وقام الطاعن بنفسه بمراجعتها والتصديق عليها ،

وقد حددت لجنة التحقيق التي سافرت الى قطر الاشياء الناقصة بمقارنة فواتير الاثاث بما ورد في الجرد الذي تم في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وبلغت قيمة الاشياء الناقصة ٢٩٣٦٠ ريالاً قطرياً (وصحته ٢٩٤٦٠ ريالاً) منها اشياء — بلغت قيمتها ١٧٠٩١ ريالاً قطرياً — استلمها الطاعن شخصياً ووقع على الفواتير الخاصة بها بما يفيد الاستلام ولم تظهر في الجرد الذي كان قد تم واعتده الطاعن في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، ومنها اشياء قيمتها ٣٥٣٩ ريالاً قطرياً — قرر سائق السيارة ان الطاعن نقلها الى الشقة المملوكة للسيدة حرمه في بيروت في الرحلتين اللتين قام بهما الطاعن الى بيروت أثناء مدة عمله بنسفارة قطر ، ومنها اشياء — بلغت ٧٥٠٠ ريال قطري — وضعها الطاعن في صندوق امتعته الخاصة عند مغادرته السفارة نهائياً ، وباتت الاشياء الناقصة وقيمتها ١٣٣٠ ريالاً قطرياً لم يقطع التقرير بان الطاعن تسلمها أو تصرف فيها ، ومن ثم فان قول الطاعن بان تصيد الاشياء الناقصة لا يمثل الحقيقة وان سائق السفارة هو المسؤول عن فقدانها لا يعنى أن يكون تولا مراسلاً يموذه الدليل خاصة وان ما يزيد على ٥٨٪ من قيمة الاشياء الناقصة ثبت ان الطاعن تسلمها بنفسه ولم تظهر في الجرد الذي تم في حضوره واعتده في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وبذلك ينهار كل دفاع للطاعن يقوم على أساس قيام لجنة التحقيق في قطر بعملها في غيبته كذلك لا وجه لدفاع الطاعن الذي حاصله انه بوصفه رئيس البعثة الدبلوماسية بقر لا يختص بالقيام في دفاتر المهددة وانه كان يتعين على العامل المختص أن يقوم بجرد مهدة السكن في حينه من تلقاء نفسه اذ أن مباشرة الاختصاص الوظيفي لا يحتاج الى إذن ، ذلك لان الثابت من الاوراق والتحقيقات ان الطاعن نفسه رفض تعيين المختصين من جرد مهدة السكن منذ البداية على ما سلف البيان ، ولا اعتداد بما ذهب اليه الطاعن من تعيب عمل اللجنة المذكورة بحجة انها اخذت بمذكرة مقدمة من المركز التجارى بقطر منسوبة صدورها الى السيد/ وموقعه من أحد العاملين بالمركز المذكور وليس من مديره ، ذلك لان هذه المذكرة لا تعدو أن تكون شرحاً

لمراحل شراء بعض الاثاث من هذا المركز وحتى باستقاط هذه المذكرة فان الفواتير الموقعة من الطاعن باستلام الاثاث الوارد بها تظل قائمة ومنتجة في اداة الدلائل فيها اسند اليه في هذا الصدد ، وثنى عن القول ان حجج الطاعن بان لجنة التحقيق المذكورة وقد استبعدت من الجرد احدى قامت به اشياء بمقولة مغايرتها للاشياء الاصلية ، يشكك في عملها ، مردود بان استبعاد هذه الاشياء كان بسبب عدم وجود فواتير تفيد شراؤها ، سرفة حكومة قطر وقد رأت اللجنة بمسدد هذه الاشياء والمبالغ قيمتها ٤٦٠٠ ريال قطري المفتر في خصم قيمتها من المبالغ المطلوبة من الطاعن كذلك لا يغيب عمل اللجنة المذكورة انها بعد ان حددت الاشياء الناقصة اشترت بان تقوم السفارة باجراء جرد جديد لدار السكن والمكاتب وتقيدها في سجل المعهدة اذ ان اللجنة المذكورة لم تكن مختصة بانعام عملية الجرد والتقيده في السجلات ولقد كانت تشيهرتها باجراء جرد جديد لازمة بعد ان تم تحديد الاشياء الناقصة التي يسأل منها الدلائل .

ومن حيث ان تصرفات الطاعن على هذا النحو تنطوي على اخلاق جسيم بمقتضيات وظيفته وتنسأل من امانته وقضى الى سبعة جبهورية بحر العربية في الخارج ، ولذلك فان عقوبة العزل التي وقعت عليه تناسب عدلا وقانونا مع ما ارتكبه الطاعن من مساوئ وثبتت في حقه لآخذا في الاعتبار ان رجال السلك الدبلوماسي - وهم يقومون بمثل محرم في الخارج - يجب ان يكونوا فوق مستوى الشبهات والريب وينبغي عليهم ان يتحلوا بأرفع الفضائل واسماها وان يتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم ، والطاعن لم يفتقد هذه الصفات فحسب بل ارتكب من الدنيا ما يحطه غير صالح لتولى امباء الوظيفة الصابة وبصفة خاصة وظيفة التمثيل الدبلوماسي .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

اشترك من ليس عضوا بالسلك الدبلوماسي والقتضلى في عضوية احدى اللجان المشكلة لاستكمال بعض نواحي التحقيق فيما اسند الى عضو السلك الدبلوماسي للافادة من خبرته واستظهار المخالفات ابتغاء كشف حقيقة ابعادها ومدى سلامتها لا يؤدي الى بطلان التحقيق — اساس ذلك : ان الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على البطلان — خلا القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار نظام السلك الدبلوماسي والقتضلى من نص يقرر بطلان التحقيق في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت المادة ٢٦ من قانون نظام السلك الدبلوماسي والقتضلى تنص على أن يتولى التحقيق مع اعضاء السلك الدبلوماسي والقتضلى رئيسهم المباشر أو وزير الخارجية أو من نوب من اعضاء السلكين المذكورين لاجراء التحقيق ، وكانت اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ معدلة بالقرار الوزاري رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٧٤ مكونة من ثلاث من اعضاء السلك الدبلوماسي ومراقب عام المشتريات والمخازن ، كما ان اللجنة الاخرى التي عهد اليها استكمال بعض نواحي التحقيق بقطر والمشكلة بالقرار الوزاري ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ مكونة من أحد اعضاء السلك الدبلوماسي ومراقب عام المشتريات والمخازن ، ومما ذلك أن كلا من اللجنتين اشترك لهما مراقب عام المشتريات والمخازن بالوزارة وهو ليس من اعضاء السلك الدبلوماسي أو القتضلى ، الا ان ذلك لا يقوم سببا لبطلان التحقيق ، اذ الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على البطلان وقد خلا

الثلثون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ أنف الذكر من ثمة نص يقرر بطلان التحقيق في هذه الحالة ، أو اذا كان الإجراء جوهريا ويؤدي تظلمه الى الإخلال بالنسائات الجوهرية التي يجب أن تتوافر في التحقيق حسبما تلبه العدالة المجردة والاصول العلية في المحاكمات ، وهذه الضمانات الجوهرية تقتضى مواجهة العامل بالمخالفات المسندة اليه وحاطته عليها بمختلف الادلة الأساسية التي تثبت وقوع هذه المخالفات ونسبتها اليه وتبينه من الدفاع عن نفسه ومنحه الاجل المعقول واللازم لكي يرد على ما هو منسوب اليه ، مع توافر حيدة المحقق الذى يتولى التحقيق وعدم انجازه ، ولما كان التحقيق قد استوفى هذه المقومات الجوهرية لم يخرج عن الاسول المربعة في اجرائه ، وكان الاستماعان بالسيد مراقب علم المشتريات والمخازن للافادة من خبرته واستظهار موضوع المخالفات المسندة الى الدفاعين ابتداء ، كشف حقيقة أبعادها ومدى سلايتها ، وقد رجسه الدفاعان بأدلة الاتهام ومن من ابداء اقواله والدفاع عن نفسه ، فان التحقيق والامر كذلك يكون عند نم سلبها بها لا وجه للنمى عليه .

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من اوجه بطلان التحقيق والذى هامله أن اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ تصدت للتحقيق استكمالاً وتلخيصاً بعد أن انتهت مهمتها بتشكيل اللجنة الثانية السادر بها القرار الوزارى رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ ودون أن يصدر لها ثمة تفويض جديد من السيد وزير الخارجية ، فان هذا النمى مردود بان اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ هى التى ناط بها السيد وزير الخارجية التحقق فيما اسند الى الطاعن من مخالفات وتحديد موقفه منها ، ولئن كانت اللجنة المذكورة قد رات استكمال التحقيق في دولة قطر وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من بين أعضاء اللجنة الاولى ، الا أن ذلك لا يعنى أن اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ قد انتهت مهمتها بمجرد تشكيل اللجنة الثانية التى سافرت الى قطر ، يؤكد ذلك أن السيد وزير الخارجية — بعد عودة اللجنة الثانية من قطر — أصدر القرار رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٧٤ في ١١ من يونية

١٩٧٤ بشسم احد السادة الوزراء المفوضين الى اللجنة المذكورة ، ومن ثم فان تصدى اللجنة الاولى لاستكمال التحقيق ومواجهة الدلائل بمسما لميسند اليه من مخلفات كشف عنها التحقيق الذى تم فى دولة تبلى ، امسـرـ .
يدخل فى اختصاصها .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تولى رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع عضو المملك الدبلودسـر
امانة مجلس التاديب — حضوره مجلس التاديب ليقدم الاوراق والمعلومات
اللزمة وتدوين محضر مجلس التاديب دون أن يكون عضوا فيه ومدم
اشتراكه فى مداولته بما يخل بتشكيله — لا ينطوى ذلك على ما يخل بسرية
المحاكمة — لا أساس للنفع ببطلان تشكيل مجلس التاديب لهذا
السبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الوجه الرابع من أوجه بطلان تشكيل مجلس
التاديب والخاص بتولى السيد السفير مدير الشؤون القضائية بوزارة
الخارجية امانة مجلس التاديب بالرغم من انه كان رئيس اللجنة التى
يفتشرج التحقيق مع الطاعن فيها اسند اليه ، فان البات من الاوراق ان
قرار وزير الخارجية رقم ٢٤٧٦ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٤ من نوفمبر
سنة ١٩٧٤ نص فى المادة الاولى منه على تشكيل مجلس التاديب ، ونص
فى المادة البانية على دعوة المجلس للانعقاد يوم السبت الموافق
٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء بمبنى الوزارة ،
وتنصت المادة الثالثة على أن « يقوم السيد السفير مدير ادارة

ثلاث ثون القضائية بمعاونة المجلس وتزويده بما يلزمه من الوزارة من
أوراق ومعلومات « ويبين من القرار المشار اليه ان السيد السفير
مدير ادارة الشئون القضائية لم يكن عضوا بالمجلس وان مهمته كانت
محددة في معاونة مجلس التدابير وتزويده بالاوراق اللازمة ، والقبض
على الاحكام على محضر جلسة مجلس التدابير المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٧٤ ان المجلس وافق على حضور السيد السفير مدير ادارة
الشئون القضائية وقد وقف دوره عند تلاوة قرار الاحالة الى المجلس
والاقتراحات الموجهة الى الطاعن وادلة ثبوتها وتدوين الجلسة بنفسه
على باب المجلس ، وبعد ان استمع المجلس الى دفاع الطاعن ، اخطى
المجلس لادعائه وانصرف السيد السفير مدير ادارة الشئون القضائية
وشرع المجلس اصدار الحكم في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ثم قرر مد
اجل الحكم لجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٥ وفيها اجتمع المجلس
وتولى امانته السيد السفير مدير ادارة الشئون القضائية ، وتم
النداء بالحكم في هذه الجلسة ، ويبدو واضحا مما تقدم ان السيد
السفير مدير ادارة الشئون القضائية لم يكن عضوا في مجلس التدابير
واما ما ذكر في مداو لانه ، وكان حضوره المجلس لده بالاوراق والمعلومات
اللازمة وتدوين محضر مجلس التدابير وبالتالي فانه ليس من شأن ذلك
الاقتراح بتشكيل مجلس التدابير حيث ينص القانون على البطلان لهذا
السبب ، وام يترتب على حضور السيد السفير وزير الشئون القضائية
على هذا النحو الاخلال باجراء جوهرى بهراعاة ان حضور جلساته
المجلس او تدوين محضرها لا ينطوى على ما يفرضه المحكمة فخذ
في اعتباره انه كان رئيس لجنة التحقيق وعلى علم مسبق بوقائع الاتهام
وادلائته .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الفسخ الذى ابداه الطاعن
ببطلان تشكيل مجلس التدابير للأسباب الساتفة ذكرها ، على غير الشئ
منسليم من القانون يتعين الالتفات عنه .

من حيث أن الطاعن دنع ببطلان التحقيق الذي أجرى معه ، واسسره
دفعه على وجهين (الاول) بطلان تشكيل كل من لجنة التحقيق المشكلة
بقرار وزير الخارجية رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٤٧ ولجنة التحقيق المشكلة
بقرار وزير الخارجية رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ اذ نسبت السيد/
المراقب للمشتريات بالوزارة وهو ليس عضوا بالسلكين الدبلوماسي أو
القنصلي بالمخالفة للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار
اليه (والثاني) بطلان التحقيق الذي أجرته اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٠٣٤
لسنة ١٩٧٤ بعد عودة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ من
قطر اذ أن اللجنة الاولى مبهتها انتهت بتشكيل اللجنة الثانية . وفي شرح
الوجهين السابقين قال الطاعن أن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة
١٩٥٤ ناطت التحقيق بوزير الخارجية أو من يندبه من أعضاء السلكين
الدبلوماسي أو القنصلي ، فان تشكيلها يكون باطلا ويبطل معه التحقيق
الذي أجرته مع الطاعن ، كذلك فان اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم
١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ انتهت مبهتها ورفعت مذكرة بأعمالها الى وزير
الخارجية الذي أصدر القرار رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل اللجنة
الثانية لاستكمال التحقيق في قطر ورفع نتيجته للوزير ، فلها عادت اللجنة
الثانية من قطر لم يصدر ثمة قرار من الوزير يندب أحد للتحقيق استكمالاً
أو تخفيفاً غير أن السيد السفير مدير الادارة القضائية تصدى من عنده
دون تفويض من الوزير ، وعقد اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٠٣٤ لسنة
١٩٧٤ وباشر التحقيق ورفع مذكرة جديدة للسيد الوزير .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد وزير الخارجية أصدر
القرار رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٤ وقد تضمن
النص في المادة الاولى على تشكيل لجنة برئاسة السيد
السفير وعضوية السيد/المستشار والسيد/.....
مراقب عام المشتريات والمخازن بالوزارة وذلك لسؤال السيد الوزير
المفوض فيما هو منسوب اليه من مخالفات مالية وإدارية
أثناء عمله كمسافر لجمهورية مصر العربية لدى حكومة دولة قطر ، ونصت .

المادة الثانية على أن ترفع اللجنة مذكرة بنتيجة عملها للوزير في مدة لا تتجاوز اسبوعاً ، وقد قامت اللجنة المذكورة بإجراء التحقيق وسمعت أقوال المخلف ومن رأت سماع أقواله من ذوى الشأن ثم رفعت مذكرة الى السيد وزير الخارجية انتهت فيها الى أن التحقيق في التصرفات المنسوبة للسيد الوزير المفوض يستوجب استكماله بدولة قطر ، ومن ثم أصدر السيد وزير الخارجية القرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، في ٢٨ من مايو ١٩٧٤ بتشكيل لجنة برئاسة السيد المستشار وعضوية السيد/..... مراقب عام المخابرات والمخازن بوزارة الخارجية (وكلاهما عضوا باللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤) للسفر الى قطر لاستيفاء البيانات والقيام بالاتصالات اللازمة التي تتعلق بالمخالفات المالية والإدارية المنسوبة الى الطامن أبان عمله سفير لجمهورية مصر العربية في قطر وتسيؤ الى اللجنة في استجواب أعضاء السفارة الحاليين أو السابقين المعاصرين للوقائع المتسلسلة بهذا الموضوع وعلى أن تعود اللجنة الى القاهرة خلال اسبوع . وقد قامت اللجنة المذكورة بالمهمة التي أسندت اليها وعادت الى القاهرة مساء يوم ١٠ من يونية ١٩٧٤ حيث رفعت مذكرة للسيد وزير الخارجية بها انجزته اللجنة من عمل . وتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٧٤ أصدر السيد وزير الخارجية القرار رقم ١٢٩٢ : بضم السيد الوزير المفوض الى عضوية اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ثم اجتمعت اللجنة المذكورة بعد أن انضم اليها السيد الوزير المفوض وواجهت الطامن بها ككشف عنه التحقيق الذي تم في دولة قطر ، ثم أعدت مذكرة بها انتهى اليه التحقيق صدر على أساسه قرار وكيل وزارة الخارجية بلحقه الطامن الى المحكمة التأديبية .

قاعدة رقم (٤١٢).

المبدأ :

نص المشرع في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام
السنلكين الدبلوماسي والتفصلي على أن يرأس وزير الخارجية مجلس
التأديب المتخصص عليه في المادة ٣٠ منه برئاسة وزير الخارجية للمجلس
المذكور قبل حلفه اليمين القانونية طبقاً لحكم المادة ١٥٥ من
الدستور التي أوجبت أن يؤدي الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل
مباشرة مهام وظائفهم اليمين المتخصص عليها في هذه المادة ليس من
شأن بطلان تشكيل مجلس التأديب — أساس ذلك : لا يوجد ثمة
نص يقضي ببطلان أحكام مجلس التأديب لهذا السبب .

بالتفصيل :

ومن حيث أنه الوجه الأول من أوجه بطلان تشكيل مجلس التأديب
والخاص برئاسة السيد وزير الخارجية للمجلس قبل حلفه اليمين وبالرغم
من أنه الأمر بالتحقيق والمحكمة فإن هذا النعمى مردود بأن المشرع
في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر وقد ناط بوزير الخارجية
رئاسة مجلس التأديب المتخصص عليه في المادة ٣٠ منه ، ولما كان
السيد وزير الخارجية الذي رأس مجلس التأديب هو الوزير الفعلي
لوزارة الخارجية ، وكان لا يوجد ثمة نص يقضي ببطلان أحكام مجلس
التأديب لهذا السبب ، فإن رئاسة المجلس المذكور قبل حلفه اليمين
التي نص عليها الدستور ليس من شأنه تشكيل المجلس كذلك لا حجة
في النعمى على قرار تشكيل مجلس التأديب بأن وزير الخارجية الذي
رأس هذا المجلس هو الأمر بالحالة الطامن إلى التحقيق ذلك لأن
القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد ناط بوزير الخارجية في المادة ٢٦ منه
حالة أعضاء السنلكين الدبلوماسي والتفصلي إلى التحقيق فيما ينسب

التيهم من مخالفات ، كما ناط القانون المذكور بوزير الخارجية في المادة ٣٠. رئاسة مجلس التاديب اذا كانت التهمة موجهة الى سفير أو وزير مفوض وليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أن السيد وزير الخارجية هو الامر باحالته الى مجلس التاديب ذلك لان احالة الطاعن الى مجلس التاديب كانت بمقتضى قرار وكيل وزارة الخارجية رقم ٣٣٧٧ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ بالتطبيق للمادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر والتي نصت على ان يصدر قرار بالاحالة الى المحكمة التاديبية من وكيل وزارة الخارجية .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه بطلان تشكيل مجلس التاديب والذي يدور حول استبدال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بوزير العدل في عضوية المجلس المذكور ، فان المادة ٣٠ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر تضمنت النص على انه اذا كانت التهمة موجهة الى سفير فوق العادة أو مفوض أو مندوب فوق العادة أو وزير مفوض يشكل المجلس برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزير العدل ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس شعبة الشئون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة وعند غياب وزير الخارجية أو وزير العدل أو وجود مانع لدى أحدهما يحل محله من ينوبه مجلس الوزراء من الوزراء ، وقد نص القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بأن يستبدل بمبارة « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » ، وتاريخ الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ ناصبا في البند (١) من المادة الاولى على تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلوكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق ببعض أعضاء السلوكين الدبلوماسي والقنصلي فيما عدا السفراء ، وكذلك المادة ٣٠ من هذا القانون . ولما كان الثابت من الاوراق انه عرض على السيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت كتاب

السيد وزير الخارجية الخالص باعتذار السيد وزير العدل عن حضور مجلس التأديب لوجود مناع لديه ، فاشتر عليه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧١ بترشيح السيد الدكتور وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء ، وفي ثم يكون استبدال وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء بالسيد وزير العدل — بعد أن أوضحت الأوراق من اعتذار وزير العدل من حضور مجلس التأديب — وقد تم بالاداة القانونية السلية ، ولا وجه للنمى بأن خطاب وزير الخارجية الخاص بطسب ترشيح من يحل محل وزير العدل في عضوية المجلس قد خلا من ذكر اسم الوزير المفوض المحال الى المحاكمة التأديبية وبأن الأوراق اجبته من التحليل على اعتذار وزير العدل ، لا وجه لذلك اذ أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لم يتطلب ذكر البيان المقبول به كما أن الطامن لم يقدم ثمة دليل يخض ما أثبته السيد وزير الخارجية في كتابه الموجه الى السيد رئيس الوزراء سالف الذكر من عدم اعتذار وزير العدل عن عضوية مجلس التأديب .

ومن حيث أن الوجه الثالث من أوجه بطلان تشكيل مجلس التأديب والذي يتعلق بطول السيد المستشار رئيس ادارة الفتوى لوزارة الخارجية محل رئيس شعبة الشئون الداخلية والسياسية ، فانه مردود بأن نظام الشعب بمجلس الدولة الذي كان قائما عند صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آلف الذكر ، قد ألغى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة والذي نص في المادة ٤٦ منه على أن يحل رؤساء ادارات الراى محل رؤساء الشعب في عضوية الهيئات التي كانوا يشتركون فيها بحكم مناصبهم بمقتضى القوانين واللوائح .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٩)

قائمة رقم (٤١٤)

المبدأ :

قرارات مجلس نائيب أعضاء السلك الدبلوماسي والتتصلى لا تعدو ان تكون قرارات ادارية نهائية صادرة عن سلطة تنفيذية — الطعن عليها امام المحكمة التاديبية حسب درجة العضو وليس امام المحكمة الادارية العليا — وظيفة مستشار بوزارة الخارجية المحدد مربوطها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بين ١٩٦٨/١١/٧٦ جنيه تعادل الدرجة الاولى من جدول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة الصنادير بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والمحدد ربطها بين ١٠٨٠ — ٢٠٨٨ جنيه — اختصاص المحكمة التاديبية للعاملين بوزارة الخارجية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى ان بعد العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ والذي ناط بمجلس الدولة الاختصاص بالتاديب ، ويعد ان اعاد المشرع تنظيم المحكمة التاديبية في ظل هذا الدستور ، واستحدث نظاما مغايرا تضمنته احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فقد اضحى لا محل للاستيراد على القضاء السابق الذي كان يجرى على اختصاص المحكمة الادارية بنظر الطعون في قرارات مجلس التاديب . وانه بالرجوع الى قانون مجلس الدولة المشار اليه يبين انه اعاد تنظيم اوضاع المسطرة التاديبية على نسق جديد تنص في المادة السابعة منه على انشاء المحاكم التاديبية مكونة من المحاكم التاديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا او من بغالطهم ، والمحاكم التاديبية للعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث وحدد في المادة الخامسة عشر المسائل التي تدخل في اختصاص هذه المحاكم من الناحية التوعمية ، فنطاق بها الاختصاص

بالدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ، والاختصاص
بمنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعا وثالث عشر من المادة
المباشرة من القانون وأولها « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون
بالغاء القرارات ونهائية للسلطات التأديبية » وثانيهما يتعلق بالطعون
في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام . ونص في المادة
٢٢ على أن يكون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية
الطليبا .

ومن حيث أنه من ذلك يبين أن القرار الصادر من مجلس التأديب
لا يعمد أن يكون قرارا إداريا نهائيا صدر عن سلطة تأديبية ، ومن ثم
يكون الطعن فيه طبقا لتقرير النصوص المتقدم ذكرها ، وتعمد للمحكمة
التأديبية حسب المستوى الوظيفي للعاملين ، وليس للمحكمة الإدارية
العليا مباشرة التي تختص بمنظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية
وأن القول بغير ذلك فضلا عن أنه يتضمن خروجا على نصوص قانون
مجلس الدولة ، فإنه يقترب عليه تفويت درجة من درجات القضاة
على الطامع تتمثل في المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أن الطامع يشغل وظيفة مستشار بوزارة الخارجية
المحدد بموجبها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ من ١١٧٦ جنيه
و١٩٦٨ جنيه . وهى تعادل الدرجة الأولى بجدول مرتبات العاملين
المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والمحدد
بربوطها بين ١٠٨٠ جنيه و٢٠٨٨ جنيه الأمر الذي يبين منه أنه لا يشغل
وظيفة تعادل درجة من درجات الوظائف الطليبا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون حكم المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة
الخارجية في الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٣ القضائية غير قائم على سند
صحيح من القانون . فيها قضى به من عدم اختصاص هذه المحكمة
بمنظر الدعوى ، الأمر الذي يتعين معه الغاء هذا الحكم الطعون فيه
وإحالة الدعوى إلى تلك المحكمة للنظر فيها .

(طعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢٦ قذ - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

تعليق :

يرجع الى ما ورد بشأن قرارات مجالس التأديب المبالغة تحت موضوع « تأديب » و « جامعة » ويوضع في الاعتبار حكم المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مدلا بلقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ وهي الدائرة التي جرى القول بتسميتها بدائرة الاحدى عشر مضوا) القاضى باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية . (الطلب رقم ٥ لسنة ١ ق في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق) .

الفصل السابع
الفصل والإعادة الى الخدمة

الفرع الأول
الفصل من الخدمة

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

فصل رجال السلك السياسي — استنادا الى تخلف احد
العناصر المتطلبة لاستمرارهم في الوظيفة — جازز .

ملخص الحكم :

اذا كانت التقارير السرية المقدمة في حق المدعى تبين انه لم يجز من حيث المستوى اللائق لمثل تلك الوظيفة على الدرجة التي تؤهله للبقاء فيها ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله بالطريق التأديبي مع اضافة سنتين الى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش طبقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد قام على ما يبرره ويباعث من المصلحة العامة .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

موظف — فصل — بغير الطريق التأديبي — صرف من الخدمة —
سلك سياسي — تسريح رؤساء البعثات السياسية — برده الى

قانون الموظفين الاساسى (ومن ذلك المادة ٨٥ منه) والتوانين الاخرى
— المادة ٧٧ من الدستور السوري الصادر سنة ١٩٥٠ — نصها
على ان رئيس الجمهورية هو الذى يعتمد رؤساء البعثات السياسية
لدى الحكومات الاجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية
لديه — مجال هذا الاعتماد يتحدد فى نطاق العلاقات الدولية دون
المساس بالقواعد التى تنظم المركز القانونى للموظف .

ملخص الحكم :

لا يوجد وجه لما ينعاه المدعى على المرسوم الصادر بتسريحه
من الخدمة من انه لم يصدر من رئيس الجمهورية الذى يملك وحده
تسريح رؤساء البعثات السياسية بالتطبيق للمادة ٧٧ من الدستور ،
والتي تنص على ان رئيس الجمهورية هو الذى يعتمد رؤساء البعثات
السياسية الاجنبية لديه — لا وجه لذلك ، لان الاعتماد له مجاله الخاص
بالمفهوم المقصود به فى الدستور ، هذا المفهوم الذى يتحدد فى نطاق
العلاقات الدولية ، دون المساس بالقواعد التى تنظم المركز القانونى
للموظف سواء فى تعيينه او تسريحه او غير ذلك ، والتي مردها الى القانون
الاساسى الخاص بالموظفين والتوانين الاخرى ، ومن ذلك المادة ٨٥
من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ التى تضمنت
فى فقرتها الاولى الحكم الموضوعى الذى يخول مجلس الوزراء صرف
الموظفين من الخدمة من اية مرتبة كانت للأسباب التى يترخص
فى تقديرها ، ولم تستثن من ذلك سوى القضاة ، ولو ان الشارع اراد
استثناء أعضاء البعثات السياسية لكان قد نص على ذلك ايضاً بنص
خلاص .

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

قرار الجهة الإدارية بفصل المجمع لذات الأسباب التي صدر بها قرار سابق بفصله وبعد أن حكمت المحكمة بالفناء هذا القرار وصيرورة هذا الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به — اثره عدم مشروعية القرار الجديد الصادر بفصل المدعى من الخدمة لمخالفته قوة الشيء المقضي. بحسبان أن القرار لا يعدو أن يكون احياءا لقرار السابق المقضي بالفناء وترجيدها لمتنصاه سواء في محله أو في سببه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المستند من استقرار احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة بعض أعضاء السلك الدبلوماسي والقمصلي الى وظائفهم والذي عمل به قبل تاريخ صدور الحكم المطعون فيه أن المشرع رسم لن جرى انتهاء خدمتهم عن غير الطريق التقديبي بالاحالة الى الاستيداع أو المعاش الكفاء أو بالنقل أو بالفصل من وظائف السلكين الدبلوماسي والقمصلي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ أى من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ طريقا جديدا للنظم والظمن في القرارات الصادرة في شأنهم بطلب تطبيق قواعد موضوعية لتكفل تصحيح اوضاعهم وتعويضهم مما صدر في شأنهم من قرارات غير مشروعة كما قضى القاتلون بسريان تلك القواعد ايضا حتى على من كان من هؤلاء قد رفع دعووى ولم يصدر فيها حكم نهائى عند العمل به على أنه اذا سلك العضو الطريق الذى رسمه القاتلون بتقديم طلب الانادة من احكام القاتلون المنصوص عليه في المادة ٣ ليعد عندئذ متنازلا عن دعواه وامتنع عليه مواصلة السير فيها بسله واعتبرت دعواه بمجرد تقديم الطلب منقضية بقوة القانون ، غير

انه يحق له في حالة رفض طلبه او اعتباره مرفوضا قانونا ان يطلب من جديد امام محكمة القضاء الاداري اما اذا لم يسلك من مسبقا له اقامة الدعوى هذا الطريق الذي رسمه القانون فقد اوجبت المادة ١٣ من القانون سريان قواعد الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزايا التي قررهما القانون عليه في دعواه التي لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي وبذلك ساوى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في تطبيق احكامه الموضوعية بين من يتبع الطريق الجديد الذي رسمه لطلبه الامادة من احكامه وبين من كان قد اقام الدعوى طعنا في قرار فصله بشير الطريق التاديبى ولم يكن قد صدر فيها نهائى اخذا في الحسبان ان الالتجاء الى القضاء القوي اثرا في معنى التمسك بالمسودة الى الخدمة .

ومن حيث انه متى كان المدعى قد اقام دعواه بطلب الغاء قرار فصله من الخدمة قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وكانت هذه الدعوى بـ على ا سلف البيان اُمن اكرا في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد تقديم طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة ٣ من هذا القانون فان دعواه تكون مقبولة شكلا وفي معنى الامادة من تطبيق الاحكام الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزايا التي قررهما القانون لمن تشرى عليهم احكامه حتى ولو تظف في دعواه اى شرط من الشروط الاجرائية الخاصة بدعوى الالفاء كشرطى اقامة الدعوى في الميعاد المقرر قانونا للطعن في القرارات الادارية او سابقة التظلم منها .

ومن حيث انه عن الموضوع فان التثبت ان الجهة الادارية انصحت عن اسباب القرار الجمهورى المطعون فيه رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٥ بفصل المدعى من الخدمة مع حفظ حقه في المالف والمكافاة وهى ذات الاسباب التي استندت اليها الجهة الادارية في اصدار القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٥ (م ٦٩ — ج ١٦).

ينقله من وزارة الخارجية الى وزارة الاوقاف ثم احواله الى استبداد
بالقرار الجمهوري رقم ٨٠١ لسنة ١٩٦٠ الذي ترتب عليه فصل
المدعى من الخدمة في ١٥ من مايو سنة ١٩٦١ بعد انقضاء السنة المحددة
للاستبداد وقد استصدر المدعى حكما من محكمة القضاء الادارى
بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٢ فى الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ١٤
القضائية بالفناء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٠
وما يترتب على ذلك من آثار وتناول الحكم اسباب القرار المذكور وانتهى
الى أن هذه الاسباب اما مستمدة من ادلة قائمة ماديا او قانونيا
كما هو الحال فى الوقائع المدرجة تحت اساءة المدعى لسلطته وسوء
منلوكة فى حياثه الخاصة والعامة واما لم يكتمل لها الوصف القانونى
لخالفات الوظيفة كما هو الحال فى الوقائع المدرجة تحت سوء
معاملة المدعى المالية كما ان واتعات المعاملة المعروضة فى الظروف
والملايسات التى احاطت بها لا تخرج عن اطار المعاملات الخاصة
الى ما يمس مقتضيات الوظيفة او يشين المدعى كموثقف ، ومن ثم
لا تشكل مخالفة لمقتضيات الوظيفة وواجباتها مما تنتفى بعد ذلك معه
سلطة الجهة الادارية فى تقدير ملازمة التصرف فى هذه الحالة ، وعلى
ذلك رأت المحكمة أن قرار نقل المدعى لعدم صلاحيته للبقاء فى وظائف
السلكين الدبلوماسى والقنصرى غير قائم على سبب صحيح يبرره ومن
ثم فهو قرار منعهم اسباب لا محالة من غايته وتأييد قضاء هذه
المحكمة سالف الذكر من المحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة
فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ فى الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٨ القضائية

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالفناء
قرار نقل المدعى الى وزارة الاوقاف وما يترتب على ذلك من آثار قد
تناول الاسباب التى ارتكز عليها قرار النقل وقضى بعدم صحتها
وانتهى الى نقضان القرار الى سبب صحيح يسندوه وحاز هذا الحكم
قوة الامر المقضى فيما قضى به من عدم قيام اسباب هذا القرار
على اساس سليم ولما كانت الجهة الادارية قد عاودت فصل المدعى
من الخدمة بالقرار المطعون فيه بعد اقل من شهر من تاريخ اعادته
الى الخدمة تنفيذا للحكم المشار اليه ولذا ان الاسباب التى فسدها

هذا الحكم دون أية سبب جديد فإن الجهة الادارية بذلك تكون قد
تكتبت مسدح حكم القانون وأضحى قرارها المطعون فيه مثيرا
عدم المشروعية لمخالفته قوة الشيء المقضى وذلك بحسبان أن القرار
المطعون فيه لا يعدو أن يكون اسياد للقرار السابق المقضى بالفناء
وتريدا لمقتضاء سواء في محله أم في سببه باعتبار أن القرار الاول كان
ن حقيقته ابتداء انتهاء لخدمة المدعى بوزارة الخارجية وأسر في النهاية
من فعله من خدمة الدولة وهو عين ما استهدفه القرار المطعون فيه
لذا ذات الاسباب .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد صدر ميعا على ما سبق
القول وكان للبدعى قد بلغ سن التقاعد في ٢٧ من يونية سنة ١٩٧٩ فقد
عين القضاء بالفناء هذا القرار ويتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم نفذ تعين الحكم بتعديل الحكم المطعون
فيه بالفناء القرار المطعون فيه ميعا تضمنه من فصل المدعى من الخدمة
وتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار
اليه مع الزام الجهة الادارية مصروفات كل من الدعوى والطعن .

(طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٤)

الفرع الثاني الإعادة الى الخدمة

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بإعادة أعضاء السلكين الدبلوماسيين والمتصلين الى الخدمة — رسم طريقا جديدا للطعن في قرارات إنهاء الخدمة — طلب الإفادة من أحكامه يعتبر نزولا عن دعوى إلغاء قرار إنهاء الخدمة مادام لم يصدر فيها حكم نهائي — اعتبار الدعوى منتزعة بقوة القانون — إلزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ترتب على نفاذ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذي اعتبر القرارات الصادرة بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي من أعمال السيادة أن اغلق طريق الطعن القضائي أمام الموظفين المفسولين — على الرغم من أن العديد من القرارات صدرت معينا لعدم قيامها على أسباب صحيحة أو جديفة ، ثم صدر دستور التصحيح المعلن في الحادي عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ مستهدفا فيها استهداف إعادة الأمور الى نصابها واعلاء كلمة القانون، فنص في المادة ١٤ منه على أن الوكيلات العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتمثيل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الاحوال التي يحددها القانون » وكان

كان صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التاديبى، والذي عمل به اعتباراً من ٨ يونية ١٩٧٢ ، وقد ألغى هذا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ونظم الحالات التى يجوز فيها عمل العاملين بغير الطريق التأديبى وفتح باب الطعن القضائى فى قرارات الفصل ، واستتبع ذلك اصدار العديد من القوانين بقصد تصحيح اوضاع من انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبى من العاملين ومنها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ بشأن اعادة اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذين صدرت قرارات انتهاء خدمتهم بغير الطريق التاديبى سواء بالاحالة الى الاستبعاد او الى المعاشاش اثناء الاستبعاد او بالنقل او بالفصل وذلك فى الفترة من تاريخ نفاذ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ (من ١١/٣/١٩٦٣ حتى ١٩٧٢/٦/٨) . وفيما اشترطه القانون للاعادة الى وظائف السلكين ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى على غير سبب صحيح ، واشترط القانون ان يتقدم راغب العودة بطلبه الى وزير الخارجية الذى يقوم باحالته مع كافة المستندات وملف الخدمة الى اللجنة المشكلة لهذا الغرض من اثنين من رجال القضاء واحد اعضاء السلكين من درجة وزير مفوض على الاقل ، وتندمل اللجنة فى الطلب بعد الاطلاع على ملف الخدمة وما يقدم اليها من اوراق غيرها من الجهات ذات الشأن وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتبلغ الى وزير الخارجية والى الطالب ولا يعتبر قرار اللجنة نافذا الا بعد اعتماده بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الخارجية ويعتبر انقضاء ستين يوماً على اخطار الطالب بقرار اللجنة دون صدور قرار بامتداده فى حكم القرار. المنسار برضى الاعادة الى الخدمة ، ويجوز الطعن فى القرار الصادر برفض الاعادة الى الخدمة خلال مائتين يوماً من تاريخ اخطار الطالب بالقرار او من تاريخ اعتبار الاعادة مرفوضة قانوناً ، وتختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى هذا الطعن وفى كافة المنازعات المتعلقة بسلوية المعاملات او المكافآت طبقاً لاحكام هذا القانون وذلك خلال

سنة اشهر من تاريخ رفعها الى المحكمة ، ويكون حكم المحكمة نهائية
وقرر قابل للطعن فيه أمام أية جهة .. وتحقيقا للمساواة بين من لم
يرفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون وبين من رفعوا
دعاوى ، نصت المادة ١٣ على تطبيق القواعد الموضوعية المتعلقة
بالحقوق والمزايا التي تررها القوانين لمن تسرى عليهم احكامه . على
من سبق لهم أن رفعوا دعاوى ولم تصدر فيها احكام نهائية حتى
تاريخ العمل بهذا القانون فاجيز لهؤلاء ان يتقدموا بطلباتهم الى وزير
الخارجية ويترتب على تقديمها انقضاء الدعاوى المرفوعة بشأن موضوع
الطلب بقوة القانون .

ومن حيث ان الاستفادة من استقراء احكام القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٧٤ المشار اليه والملازمات التي أدت الى اصداره على الوجه السابق
بيانه ان المشرع رسم لمن جرى فصلهم او نكلهم بغير الطريق التأديبي
من امضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في المدة المشار اليها ، سواء
رفعوا دعاوى بشأن موضوع الطلب ولم يصدر فيها حكم نهائي او لم
يرفعوا دعاوى ، رسم لهم طريقا جديدا للتظلم والطعن في القرارات
الصادرة في شأنهم ، لذا سلك العضو هذا الطريق بتقديم طلبه الى
وزير الخارجية ولم يكن قد صدر في دعواه حكم نهائي فقد تنازل شحنة
عن الطريق الاول وامتنع عليه مواصلة السير فيه ، بل واعتبر دعواه
بمجرد تقديم الطلب منقضية بقوة القانون ، وحق له في حالة رفض
طلبه او اعتباره مرفوضا قاتونا ان يطعن امام محكمة القضاء الاداري
التي يكون حكمها في هذه الحالة نهائيا وغير قابل للتمن امام أية جهة .

ومن حيث ان الثابت ان المظنون ضده نقل من وظيفته بالسلك
الدبلوماسي الى وظيفة اخرى خارج السلك وذلك في المدة المنصوص عليها
في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ ، وكان هذا النقل لاسباب غير تأديبية
وكان الثابت من الاطلاع على كتاب الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية
رقم ٦٠٢ المؤرخ ٢٦ من يونية ١٩٧٤ انه قدم طلبا باعادته الى السلك
الدبلوماسي مؤرخا ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤ استفادا الى احكام القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ .

واذ كان الحكم المطعون فيه الصادر لصالح المطعون ضده لم يصبح
بعد نهائيا فان دمواه والحالة هذه تعتبر منقضية بحكم القانون ، وذلك
تطبيقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ ويتعين الحكم
بالزام الحكومة بالمعروفات طالما أن المنع من نظر الدموى جاء بعد رفضها
نزولا على حكم القانون المشار اليه .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩ ج. — جلسة ١٨/١/١٩٧٥)

الفصل الثاني

الزواج باجنبيه

قامدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

ان تعيين اشخاص متزوجين من غير مصريات في وظائف السالكين السياسى والتفصلى المتصوص عليها في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ يتعارض مع روح هذا القانون وذلك سواء كان التعيين مبتدا او معادا وسواء اكلن الزواج سلفا على العمل به ام لاحقا .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٥ من مساير سنة ١٩٤٩ موضوع تطبيق القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بحظر زواج الممثلين السياسيين والتفصيليين من غير مصريات الذى يتضمن في أنه على اثر صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ في شأن حظر زواج الممثلين السياسيين والتفصيليين من غير مصريات نقلت وزارة الخارجية عددا من موظلى هذين السلكين المتزوجين من قبل باجنبيات الى وزارة اخرى . وقد طلبت الوزارة من ادارة الرأى الخامسة بهسا امادته مما اذا كانت اعادة بعض هؤلاء الموظلين الى السلك السياسى او التفصلى تتعارض مع القانون سالف الذكر ام هى جائزة باعتبار ان زواجهم قد تم قبل صدوره والعمل بلحاكه .

وقد رأيت ادارة الرأى المشار اليها ان احكام هذا القانون تنطبق على كل من يعين في هذه الوظائف ممن كان متزوجا بغير مصرية سواء اكلن زواجه سابقا على صدور هذا القانون ام لاحقا له .

وبالنظر الى ان اعادة الموظفين الى السلك السيسى
أو القنصلى لا يتم الا بأوامر ملكية أو بقرار وزارى بالنسبة الى المحققين
ومن فى حكمهم . فان اعادتهم الى هذه الوظائف تعتبر تعيينا جديدا يحول
دونه زواجهم من اجنبيات .

وفضلا عن ذلك فان العلة التى حدث بالمرجع الى اصدار هذا
القانون هى المحافظة على اسرار الدولة وهذه العلة هى التى حدث بوزارة
الخارجية بالرغم من أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ لا يشرى على
البلدى الى نقل من رأت نظرهم من المتزوجين من غير مصريات قبل صدوره
الى وزارات أخرى مستهبة فى ذلك روح التشريع واعادة الموظف المتزوج
من اجنبية لا تنلق اطلاقا وظك الروح .

وبعد المناقشة انتهى الرأى الى أن تعين اشخاص متزوجين من غير
مصريات فى وظائف السلك السيسى والقنصلى المنصوص عليها فى
القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ يتعارض مع روح هذا القانون . وذلك سواء
اتخذ التعيين مبتدأ أم مصادا وسواء اكلن الزواج سابقا على العمل
بالقانون المذكور أم لاحقا .

(انتهى رقم ١٥٨/٢/٤١ — فى ١٩٤٩/٥/٢٢)

المادة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

إذا تزوج موظف بالسلك السيسى من سيدة اجنبية الاصل عقب
طلاقها من شخص مصرى الجنسية وانكسبها تلك الجنسية بالزواج
فان الحظر الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ لا يكون منطبقا على
هذا الموظف .

ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأى المجتمع بناء على طلب وزارة الخارجية، ونسوع زواج أحد موظفى السلك السياسى بوزارة الخارجية بجسيتها المنعقدتين فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ و٧ يناير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظت أن الموظف المذكور اذا كان قد تزوج بسيدة اجنبية الاصل الا انه تسد نزوجها عقب طلاقها من شخص مصرى الجنسية وقد كانت تلك السيدة مقيمة بمصر من قبل ولا شك فى أن زواجها الاول قد أسبغ عليها صفة الجنسية المصرية وانتهت الهيئة من بحثها الى أن زواج هذا الموظف بهذه السيدة بعد تلك الوقائع لا يجعل الحظر الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ينع رجال السلك السياسى والقنصلى من الزواج بغير مصرية منطبقا على حالته غير انه للوزارة اذا ثبت لديها من دراسة وقائع الموضوع أن هذا الموظف قد وصل الى غرضه بطريق التحايل الذى قصد به التماس الوسيلة لعدم المساس بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ فى هذه الحالة يكون للوزارة أن تنظر فى شأنه ادليا .

(فتوى رقم ٢٣/١/٢١ — فى ١١/١/١٩٤٧)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ — حظره الزواج بغير مصرية على اعضاء السلكين السياسى والقنصلى (م ٢) وعلى أمناء المحفوظات (م ٢) — اعتبار من يخالف هذا الحظر مستقيلا — القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — لم يتناول بالتنظيم سوى اعضاء السلكين السياسى والقنصلى — ترجيده لهذا الحظر بالنسبة لهم — لا يعنى إلغاء نص المادة ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ التى تحظر على أمناء المحفوظات الزواج بغير مصرية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء التشريعات الخاصة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ان المرسوم الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي ، والمرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية ، لم يتضمن حظر زواج رجال السلكين السياسي والقنصلي من أجنيبات ، وانما ورد هذا الحظر في تشريع خاص هو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، الذي نص في المادة الاولى منه على انه « لا يجوز للممثلين السياسيين والقنصلين ولا لأموري القنصليات الزوج من غير محرية » ثم نصت المادة الثانية على أن « الموظف الذي يخالف الحكم المتقدم يعتبر مستقيلا » ثم جاءت المادة الثالثة ونصت على أن « يسرى هذا القانون على إنهاء الموظفين في المفوضيات والقنصليات ، وكذلك على التلاميذ الملتحقين بالسلكين السياسي والقنصلي » . ولما أعيد تنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ نص في المادة الاولى منه على انه « يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي والمرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية والقوانين المعدلة لها ويستعاض عنها بالقانون المرافق . كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون عند العمل به » . ويبين من مراجعة نصوص القانون المذكور انه تضمن في الباب الاول احكاما لتنظيم السلك السياسي من السراء حتى الملتحقين ، كما تضمن احكام السلك القنصلي من القناصل العامين حتى سكرتيري القنصليات ، ثم تكلم في الباب الثاني عن الاحكام المشتركة بين أعضاء السلكين من تعيين واعدية وترقية ونقل وندب ومرتبات واجازات وواجبات وتاديب ، الى ان جاء في الفصل الثامن الخاص بانتهاء الخدمة فنص في المادة ٤٢ على أن « يعتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بغير محرية » . وهذا النص ترديد لنص المادة الاولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، وليس ملغيا له من حيث المبدأ ، وغاية الامر

أن القانون الجديد قد رددته بمناسبة إعادة تنظيم أعضاء السلكين السياسى والتضملى بتشريع شاسل جامع للاحكام التى اراد تنظيم شئونهم بمقتضاه . ومن باب أولى لا يعتبر القانون الجديد رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ملغيا لا صراحة ولا ضمنا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، والتى تجعل حظر الزواج بغير مصرية منسجبا على أمناء المحفوظات ، فضلا عما تقدم فان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، لم يتناول بالتنظيم سوى أعضاء السلكين السياسى والتضملى دون أمناء المحفوظات ، فنظا التشريعات الخاصة بهم ، ومنها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر قائية ونافذا فى حقهم ، وهى التى تنص على أن يسرى هذا القانون على أمناء المحفوظات فى المفوضيات والتضمليات .

(ملحق رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٥)

قاعدة رقم (٤٢٢)

الاجبا :

حظر الزواج بغير مصرية على أعضاء السلكين الادبى ومائى والتضملى وعلى أمناء المحفوظات — قيامه على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة — سريته على من كان منهم معيناً او منتدبا .

ملخص الحكم :

أن حظر الزواج من غير مصرية على أمناء السلكين السياسى والتضملى وعلى أمناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذى يخالف ذلك مستقبلا من وظيفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة ، حماية لامنها فى الداخل والخارج ومنعا لتسرب اسرارها ، فهو واجب لصيق بالوظيفة يقع على عاتق من يضطلع بها ، طالما كان قائما بها ، واذا كان سبب اضطلامه من يضطلع بها ، دالما كان قائما بها ،

وايا كان سبب اخسلاعه بأعبائها ، يستوى في ذلك أن يكون ذلك بطريق التعيين فيها أو بطريق النذب لها ، لتقيام العلة في الحالتين ، ولأن المندوب يتحمل بأعباء الوظيفة جميعها وبهذا الواجب بالذات طوال مدة نذبه - شأنه في ذلك شأن المعين على حد سواء .

(ما هن رقم: ٩١٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

اللاحقون السياسيون — تعيينهم — مشروط بعدم زواجهم باجنبية .
طبقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ — عدم صلاحية المرشح للتعيين اذا كان قد تزوج من سيدة تحمل جنسية اجنبية عند زواجها منه .

ملخص الفتوى :

تشترط المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بمصر .
بعين ملحقا سياسيا بالوزارة الا يكون متزوجا باجنبية وتنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرلى على اعتبار عضو السلكين مستقلا من وظيفته اذا تزوج بغير مصرية وقد طلب العقيد ضابط الشرطة والمتنذب للعمل بوزارة الخارجية نقله الى السلكين الدبلوماسى والقنصرلى وباستظهاره .
الأنه تبين أنه متزوج من سيدة هولندية الجنسية ، وقد اوضح سيادته أن زوجته قد اكتسبت الجنسية المصرية منذ سنة ١٩٥٩ بحكم زواجه بها ، وأنها قد فقدت جنسيتها الهولندية بالكتسبها الجنسية المصرية طبقا لقانون الجنسية الهولندية ، وأصبحت جنسيتها المصرية خالصة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ تشترط فحين يعين ملحقا بوزارة الخارجية أن يكون متجمعا بجنسية ..

الجمهورية العربية المتحدة من أبوين متمتعين بهذه الجنسية
والا يكون متزوجا بأجنبية ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية
اعسائه من هذا الشرط اذا كان متزوجا بين تنمى بجنسيتها الى احدى
البلاد العربية .

ومناد هذا النص أن المشرع قد استلزم ألا تكون زوجة المرشح
للتعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي أجنبية الجنسية لحكمة
ظاهرة تخلص في الرغبة في ابعاد العناصر الأجنبية عن نطاق التمثيل
الدبلوماسي والقنصلي للدولة مراعاة لمقتضيات الأمن وحرسا على سريّة
العمل — وقد حرص المشرع على استمرار قيام هذه الحكمة ليس فقط
عند التعيين في وظائف السلكين المذكورين ، وإنما طوال مدة الخدمة
في هذه الوظائف وذلك أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
سالف الذكر تنص على أنه « يعتبر مستقila من وفيلفته من يتزوج من
أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بغير معرية » .

ولعل من الممكن القول على ضوء النصوص الحالية أن يكتفى أن تكون
زوجة المرشح لتلك الوظائف كانت تحمل الجنسية العربية قبل زواجها
منه الا أنه يبدو أن المشرع كان يهدف الى ابعاد من ذلك تحقيقا للحكمة
التي ابتغاها من النص المذكور ، اذ من المعروف أن اكتساب الجنسية
على وجه العموم له طرق نص عليها القانون تختلف في درجة القوة فهناك
الطريق الاصلى لاكتساب الجنسية العربية بأن يولد شخص لمن يتبع
بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وهو ما يعرف باكتساب الجنسية
ببطريق الدم أو كان يولد الشخص على أرض الدولة على الوجه المبين
بالقانون وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بالميلاد على أرض الدولة .
وبجانب ذلك توجد طرق أخرى تقل في اصلتها عن ذلك الطريق
ولا تستجيب لدوام الحكمة التي هدف اليها المشرع عند وضع نص المادة
الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ ومثل ذلك اكتساب الجنسية
ببطريق الزواج أو بالتجنس .

وتأييدا لما سبق بيانه يبدو جديرا بإعلان التظر أن المشرع بعد أن
حظر على من يعين ملحقا بوزارة الخارجية الا يكون متزوجا بأجنبية عساد

واجاز رنع هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية اذا كانت الزوجة تنتمى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية دون غيرها من الاجنبيات فلعل هذا يلقي ضوءا على قصد المشرع ، فالزوجة الاجنبية التى تنتمى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية تكون فى غالب الامر قد اكتسبت الجنسية العربية عند النظر فى ترشيح زوجها ملحقا بالسلك السياسى . ومع ذلك لم يعدد القانون بهذا النوع من الجنسية واسنوجب لصحة التعيين ، صدور اذن بذلك من رئيس الجمهورية .

ومع كل ما سبق بيانه فان الجمعية العمومية عند نظر هذا الموضوع لاحظت بحق ان النصوص الحالية تنطوى على نوع من الغموض فاكثرت فى تفسير نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بانها تنطبق على المرأة التى تتزوج ممن يرشح لتلك الوظائف وكانت عند الزواج لا تتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لى فى حكم نص المادة سالفة الذكر تعتبر اجنبية .

ولما كان يتبين من الاوراق ان العقيد قد تزوج من سيدة تحمل الجنسية الهولندية عند زواجها منه فانه يكون تطبيقا لما سبق بيسانه غير صالح للتعيين فى وظائف الملكين البلوماسى ،والقنصلى .

(انتهى رقم ٧٤١ فى ١٩٦٤/٨/٢٠)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

الفرع الاول

سلطات السفر في الترحيل

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

السفر هو رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي في الخارج وممثل دولته - سلطته في ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية الموجودين في الخارج - هي سلطة تقديرية لا يحد منها سوى عيب اساءة استعمال السلطة - لا يؤثر في صحة قرار الترحيل استناده الى اسباب نقلتها التليج الادارية وانتهت فيها الى حفظ الموضوع قطعيًا لعدم المخالفة - وجوب تحمل الجهة المفودة من رحل بنفقات مودته .

ملخص الفتوى :

ان السفر باعتباره رئيسا لبعثة التمثيل الدبلوماسي في الخارج وممثلا لدولته بنوطا به رعاية مصالحها والحفاظ على سمعتها - توام على ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية العربية المتحدة - لاسباب تتعلق بسمعة البلاد وأمنها وسلامتها - وهو في سبيل اعمال هذه الرخصة يتبع بسلطة تقديرية مردها الى وضعه الخاص في الخارج الذى يتيح له وزن العلاقات فيما يتعلق

بالتصرفات التي تصدر من رماليا الجمهورية في الخارج وما يتخذ حيالها من اجراءات ولا يحد سلطته هذه سوى قيب اساءة استعمال السلطة .

ولما كان يبين من الاوراق ان قرار ترحيل مدير المعرض السدائي لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة ببورما هو وعائلته وخاضعته وان استند اصلا الى الاسباب التي ناقشتها النيابة الادارية والتي انتهت فيها الى حفظ الموضوع قطعيا لعدم المخالفة الا ان عدم قيام هذه المخالفة من الناحية الادارية او المالية لا ينفي من مملك السيد مدير المعرض ازاء السيد السفير ما ارتآه هذا الاخير في ذلك المملك من معطى قدر انه يطوى على ممتلكات بمصلحة البلاد في الخارج ، مادام لم يقم دليل من الاوراق على وقوع اساءة لاستعمال السلطة من جانب السيد السفير .

ومهما يكن من امر فان قرار ترحيل السيد مدير المعرض لم يترتب عليه ضرر اصلب الهيئة العامة للهيئة الصحفوات التابعة لوزارة الاقتصاد ولا سيما انه ورد بكتاب السيد وكيل وزارة الاقتصاد والخزانة الموجه الى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ انه « باستطلاع رأى السيد وكيل الوزارة المشرف على هيئة تهيئة الصادرات فقد أبدى سيادته انه طالما ان السيد السفير قد أخذ على عاتقه القيام باجراءات افتتاح المعرض بمعاونة مكتب التسهيل التجاري بالسفارة ، وازاء تصميم السيد السفير على ترحيل السيد مدير المعرض ، فانه لا مانع لدى سيادته من الموافقة على ترحيله دون اننى بمسئولية على وزارة الاقتصاد » هذا الى ان الاصل في مصروفات الانتقال ان تتحمل بها الجهة الموعدة ذهابا وعودة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العامة الاقتصادية الصادرات التابعة لوزارة الاقتصاد هي التي تتحمل نفقات عودة مندوبي المعرض الدائم لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة ببورما .

(ملف ١٧١/٢/٢٢ - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥)

الفرع الثاني المجلس الدائم لاجتماع السلكين

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

اختصاص المجلس الدائم لاجتماع السلكين — مقصور على المسائل التي تدخل اصلا في اختصاص وزير الخارجية وله ان يصدر في شأنها قرارا نهائيا دون غيرها من المسائل التي تدخل في اختصاص سلطة اعلى — يفرج من اختصاص هذا المجلس تعيين اعضاء السلكين في وظائف اخرى استنادا الى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ — اساس ذلك — ان هذا التعيين يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية .

مفخص الحكم :

انه نظرا لطبيعة العمل الدبلوماسي والقنصلي وحساسيته وتأثيره المباشر على مصلحة البلاد العليا اجاز المشرع تعيين موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي في الوظائف التي اوردتها الفقرة «ب» من ثانيا من المادة السابعة (وظائف الكادرين الفني العالي والاداري ووظائف رجال القضاء والنيابة والوظائف الفنية بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ووظائف اعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضايف الجيش من خريجي كلية اركان الحرب) من القانون الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي اذا اقتضى صلاح العمل ذلك على ان يصدر بالتعيين قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية ،

في المادة الثانية عشر فانها وان كانت قد انشأت مجلسا دائما
نظمت به النظر في تعيين وترقية ونقل اعضاء السلكين الدبلوماسي
والقنصلي مما كان منهم في درجة سفير او وزير مفوض ، الا ان
هذا الاختصاص مقصور بطبيعة الحال على المسائل التي تدخل
اسلا في اختصاص وزير الخارجية والتي يملك ان يصدر قرارا نهائيا
في شأنها ، وتختصر في التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ،
في الترقية الى هذه الوظائف وفي التفعلات الداخلية ، اما غير ذلك من
المسائل التي تخرج من اختصاص الوزير وتدخل في اختصاص سلطة
اعلى كمجلس الوزراء « رئيس الجمهورية في الوضع الحالي » ومنها تلك
التي تتعلق بتعيين موثلي السلكين الدبلوماسي والقنصلي في وظائفه
بإسالة من الوظائف المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة السابعة ،
ليس من شك في انها تخرج من اختصاص المجلس الدائم لاعضاء
السلكين ، فلا يجوز قلونا عرضها عليه ولا يحق له ان يصدر قرارا
في شأنها ، يؤكد ذلك ويعززها ما نصت عليه المادة ١٢ ساللة الذكر
من ان المجلس يرفع قراراته الى وزير الخارجية في ميعاد معين مافلا
لم يعترض عليها الوزير في خلال المدة التي حددها القانون اصبحت
تلك القرارات معتدة ونائذة ، لما اذا اعترض عليها لماته بما مرشده
على المجلس ليعيد النظر في قراره ثم يصدر الوزير بعد ذلك القرار
النهائي . فالتنظيم الذي وردته المادة ١٢ يفترض بطبيعته ان يكون
الوزير هو المختص باصدار القرار النهائي في المسألة التي يبدى المجلس
الدائم لاعضاء السلكين اقتراحه في شأنها ، وليس الامر كذلك بالنسبة
للتعيين اذ موثلي السلكين في الوظائف المشار اليها اذ المختص باصدار
قرار التعيين في هذه الحالة هو رئيس الجمهورية وليس وزير الخارجية .

الفرع الثالث
أبناء المحفوظات

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ - لا تكتم الإدارة بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة وإنما أجازت تعيينه في درجة لا تتجاوز هذه الدرجة - شغل المسمى للدرجة الثالثة وقت نقله الى وزارة الخارجية - يجعل ترقينه الى الدرجة السادسة مكافئة ضمن الدرجات المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات غير جالزة .

الحكم الحكم :

ان المادة الرابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجى - المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ ، والتي ملحق المضمون عليه في ظل أحكامها في وظيفة أمين محفوظات - تنص على انه « يلحق بالموضيات والعضليات أبناء للمحفوظات وكتاب بحسب حالة العمل في كل جهة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكتابي ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكاملة » . وظاهر من هذا النص ان الإدارة ليست ملزمة حتما بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة ، وإنما محل الالتزام الا تتجاوز الإدارة في تعيينه هذه الدرجة ، فيجوز ان تعيينه.

— ١١٠٩ —

في أدنى منها بحسب الظروف والاحوال ، كما حصل في خصوصية النزاع ،
ذلك أنه مادام المدعى حين نقل من وزارة الحربية كان في الدرجة الثالثة ،
فما كان يجوز ترقينه مباشرة الى الدرجة السادسة في ضمن الدرجات
المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات ، اذ لا يجوز الترقية الا الى الدرجة
التالية مباشرة طبقا للقواعد التنظيمية المقررة .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

الفروع الرابع

موظفو البعثات الدبلوماسية الإدارية والكتابيون

قائمة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

موظفو البعثات الدبلوماسية الإداريون والكتابيون - المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٠ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي - نصها على حق أعضاء السلكين في اصطحاب تابع أو مربية على نفقة وزارة الخارجية - عدم سريان ذلك على الموظفين الإداريين والكتابيين ببعثات التبليغ الدبلوماسي والقنصلي .

المحس القوي :

ان المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن :

« يكون سفر أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وعائلاتهم في احوال التمييز والنقل والندب والاستدعاء والفصل على نفقة وزارة الخارجية في الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا . وفي الدرجة الاولى الممتازة بالنسبة للسفراء والوزراء المفوضين .

ويتضمن ذلك كافة مصاريف لسفر بما فيه المبيت في عربات النوم . وإذا استخدمت العفسو سسيارة خاصة في السفر صرف له قيمة تذاكر السفر بالسكة الحديد وعربات النوم له ولافراد عائلته المرافقين له .

ويعامل الموظفون الإداريون والكتابيون معاملة أعضاء البعثة الدبلوماسية من حيث مصاريف الانتقال ، على أن يكون لهم حق السفر في الدرجة المقررة لوظائفهم .

وتشمل عائلة العضو الدبلوماسي أو القنصلي أو الموظف الإداري أو الكتابي الزوجة وأولاده الأناث غير المزوجات والذكور دون الخامسة والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحمل الوزارة كذلك نفقات سفر خادم تابع للعضو الدبلوماسي والقنصلي في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وإذا كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة فتتحمل الوزارة أيضا بمصاريف سفر مرتبة الدرجة المرخص له بالسفر فيها .

وتكون مصاريف سفر عائلة العضو وخادمه ومربية أطفاله على نفقة وزارة الخارجية سواء كانوا في صحبته أو كان سفرهم سابقا لسفره وعليه أن يطلب كتابة الاحتفاظ بالحق في سفرهم إذا كان لاحقا لسفره .

ولا تتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر من يعوله العضو من أفراد عائلته الا بترخيص منها ، وإذا تزوج أحدهم أثناء خدمته بالخارج فتتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر الزوجة إلى مقر عمل زوجها .
وتنص المادة ١٨ من ذات اللائحة على أن :

« لعضو السلك الدبلوماسي والقنصلي والموظف الإداري والكتابي بالبعثة الذي ينقل أثناء وجوده في الإجازة بمصر أو بالخارج الحق في مصاريف السفر له ولأن ينقلون له من عائلته على نفقة الوزارة مع حصول وجوده إلى مقر وظيفته الجديدة مباشرة بشرط ألا تزيد هذه عن المصاريف التي كانت تتكفلها الوزارة لو كان موجودا عند النقل في مقسم وظيفته الأصلي ، وذلك مع عدم المساس بالحقوق المقررة له طبقا للمادة ١٩ .

وتسري هذه الأحكام على حالات التندب والفصل .
وتنص المادة ١٩ على أنه :

« إذا رغب عضو السلكتين الدبلوماسي والقيصري أو موظف البعثة الإداري أو الكتلي في قضاء إجازته في جبر عليه الحق في السفر إليها على جانب الوزارة ذهابا وإيابا هو وأفراد عائلته وأتباعه الذين تتجمل الوزارة مصروفات سفرهم طبقا للمادة ١٤ بشرط أن يكون قد قضى في الإجازة في الخارج لأول مرة ثلاث سنوات متصلة تدخل فيها مدة الإجازة المأخوذة بها » .

ويبين من مقارنة النصوص المتقدمة أن المشرع قد فرق فيما يتعلق بمصروفات السفر التي تتحملها الوزارة بالنسبة لموظفي البعثات الدبلوماسية الإدارية والكتليين بين حالتين رئيسيتين :

الحالة الأولى : وهي حالة نقل الموظف الإداري أو الكتلي أو انتدابه أو فصله في الإجازة بالجمهورية في غير مقر عمله الأصلي :

ينص هذه الحالة نص المشرع صراحة في المادة ١٨ من اللائحة على حق الموظف الإداري أو الكتلي الذي يكون قد جاء إلى الجمهورية لغضاء إجازته بها أو يكون قد ترك مقر عمله الأصلي في الخارج لتمضية إجازته في مكان آخر في مصاريف السفر له ولعائلته وأتباعه على نفقة الوزارة من محل وجوده إلى مقر وظائفه الجديدة وذلك إذا ما نقل أو انتدب أو فصل بشرط ألا تزيد مصروفات السفر في هذه الحالة عن المصروفات التي كانت تتكبدها الوزارة فيما لو كان عند النقل أو الانتداب أو الفصل موجودا في مقر عمله الأصلي .

وأما هذا الحكم واضح أن الموظف الإداري أو الكتلي الذي يكون قد قرر قضاء إجازته بالجمهورية أو في مكان آخر بالخارج خلاف مقر عمله الأصلي ويُسافر فعلا هو وعائلته وأتباعه من خدم ومربية لغضاء إجازته ثم يَسْجَأ أثناء الإجازة بقرار نقله أو تنديه إلى جهة أخرى أو بقرار يُصدر بفصله فلا أقل من أن تتحمل الوزارة مصروفات سفره وإن تكون هذه المصروفات شاملة لتكاليف السفر له ولعائلته وأتباعه وبشرط أن تكون في حدود مصاريف السفر فيما لو كان وقت النقل أو الانتداب أو الفصل في مقر وظائفه الأصلية .

الحالة الثانية : وتشمل التعيين والنقل والندب والإجارة والاستدعاء والفصل بها يترتب على ذلك من سفر الموظف الإداري أو الكتابي من الإجهادية أو الخارج أو عودته مباشرة إليها .

وهذه الحالة قد عالجتها المادتان ١٤ ، ١٩ من اللائحة . فيبهد أن قرر المشرع في الفقرة الرابعة من المادة ١٤ مساواة الموظفين الإداريين والكتابيين بأعضاء البعثة من لدبلوماسيين من حيث مصاريف السفر أي أن تتحمل الوزارة كافة هذه المصاريف بالنسبة للموظف الإداري أو الكتابي وعائلته على أن يكون له الحق في الإسفر في الدرجة المقررة لوظيفته ، خص المشرع العضو الدبلوماسي والقنصلي بحكم مستقل فيما يتعلق بسفر الخادم أو المربية فينص في الفقرة السادسة من المادة ١٤ على أن تتحمل الوزارة نفقات سفر خادم تابع للعضو في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وكذلك مصاريف سفر مربية أن كان له اولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة وذلك في الدرجة المسموح للعضو بالسفر فيها ، الأمر الذي يبين منه أن المشرع إنما أراد أفراد هذا الحكم للعضو السياسي أو القنصلي وأن يخصه به دون موظف البعثة الإداري والكتابي ولو كان يريد خلاف ذلك لما أموزه النص عليه أو لكان قد وضع الفقرة الرابعة التي سلوت في مصاريف السفر بين العضو والموظف الإداري والكتابي بعد الفقرة السادسة حتى تشمل المساواة حكم هذه الفقرة الأخيرة ، أما وإن المشرع لم يضمن هذه الفقرة النص على الموظف الإداري والكتابي وإنما قصر النص فيها على العضو الدبلوماسي أو القنصلي فإن ما تضمنته من حكم إنما يختص به العضو فقط دون الموظف الإداري والكتابي .

ويؤيد هذا الرأي أنه يبين من مقارنة نص الفقرة السادسة من المادة ١٤ بنص المادة ١٨ من اللائحة أن المشرع إنما أراد التوسعة على الموظف الإداري والكتابي في المادة الأخيرة بخلاف الفقرة السادسة المذكورة ، فنص في المادة ١٨ على أن يكون مصاريف السفر التي تتحملها الوزارة

شاملة لتكاليف سفر الموظف وعائلته وأتباعه ، ولم يورد أى ذكر للموظف الإدارى أو الكتابى فى الفقرة السادسة من المادة ١٤ التى تكلمت عن مصاريف سفر الخادم والمربية ، ومن ثم فإن هذه الفقرة فى الصياغة بين النصين تقتضى اختلاف حكم كل منهما بحيث تشمل مصاريف السفر فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٨ بمصاريف سفر الخادم والمربية ، دون الحالة التى تناولتها بالتنظيم المادة ١٤ على التفرقة السالفة بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لاحق للموظفين الإداريين والكتابيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى والتفصيلى فى الخارج ، فى اصطحاب خادم أو مربية على نفقة الوزارة .

(متموى رقم ١٣٠ فى ١٩٦٣/١/٢٩)

الفرع الخامس

الكتابة المؤقتون والمترجمون والخدم الاجانب المعينون محليا في الهيئات .
التبثيلية في الخارج

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

القواعد الخاصة بتوظيفهم وتحديد حقوقهم — هي
لائحة شروط الخدمة في وظائف التبثيل الخارجى الصادر بقرار مجلس
الوزراء في ١٩٣٣/٥/٢٥ ومن بعدها لائحة شروط الخدمة في وظائف
المسكين الدبلوماسى والفصلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٨ — عدم سريان احكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ .
الخاص بشروط توظيف الاجانب على هؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ قرارا بلائحة شروط
الخدمة في وظائف التبثيل الخارجى وقد فصل هذا القرار في المواد من
٥٥ ... ٥٦ منه القواعد الخاصة بتوظيف المترجمين والكتابة المؤقتين والخدم
المعينين محليا من الاجانب في الهيئات التبثيلية بالخارج من حيث تعيينهم
وترقيتهم وتحديد حقوقهم عند ترك الخدمة وأحال في هذه المادة ٥٩ منه الى
الاحكام الخاصة بالمستخدمين المؤقتين في الحكومة المصرية فيما لم يرد
بشأنه نص ، وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف المسكين الدبلوماسى
والفصلى ، وقد نصت المادة الاولى منه على انه « يلغى قرار مجلس

الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٥ بلاتحة شروط الخدمة في وظائف
السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويستعاض عنها باللاتحة المرافقة كما يلغى
كل حكم يخالف أحكام هذه اللاتحة الأخيرة عند العمل بها . ويؤخذ من هذا
النص الأخير أن اللاتحة الأخيرة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٨ قد حلت محل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من
مايو سنة ١٩٣٣ ومقتضى ذلك أن هذا القرار الأخير هو الواجب التطبيق
على الواقع التي تمت في ظله وقبل إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم
١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، ومقتضى ذلك أن تطبق أحكامه على الكتبة
المؤقتين والمترجمين والخدم من الاجانب المعينين محليا في الهيئات
التثيلية المصرية في الخارج الذين فصلوا قبل صدور قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلاتحة شروط الخدمة في وظائف
السلكين الدبلوماسي والقنصلي المشار اليه .

أما المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط
توظيف الاجانب فقد نص في مادته السادسة على أن « يكثف طلبا على
كل مرشح أجنبي قبل تعيينه للتثبت من لياقته صحيا لاداء عمله وعن
مقدرته على تحمل جو مصر » ، كما نص في المادة ١٤ منه على التفتحات
التي تمنح للموظف الأجنبي منذ قدومه الى مصر وعودته منها الى بلده
ويستفاد من هذه النصوص في مراعاة وجلاء أنه ينظم شروط توظيف
الاجانب الذين يراد استخدامهم في مصر لا في خارجها ، ومن ثم فهو
لا يسرى في شأن الكتبة المؤقتين والمترجمين والخدم من الاجانب الذين
يعينون محليا في الهيئات التثيلية المصرية بالخارج ويكون التشريع
للأجنبي التعليق في شأنهم الآن هو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٨ ومن قبله قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مايو
سنة ١٩٣٣ والذي حل محله القرار الجمهوري السابق .

(نقوى رقم ٨٢٩ في ١٩٥٩/١١/٢٦)

القرار السكس
الموظفون المدنيون بمكتبى المشتريات بالماتيا الغربية
والتسليح والمشتريات بوسكو

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

موظف — مرتب — الموظفون المدنيون بمكتبى المشتريات بالماتيا الغربية والتسليح والمشتريات بوسكو — نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ على ان هؤلاء الموظفين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نظرائهم من نفس الدرجة اونلائف السلك السياسى فى الخارج — مؤداه استغانتهم من جميع المبالغ المالية التى تصرف لهؤلاء بالانضافة لمرتبتهم لمواجهة نفقات المعيشة فى الخارج — دخول بدل الملابس الذى يصرف لأول مرة لأعضاء السلكين المعينين بالبعثات ضمن المعاملة المالية .

ملخص الفتوى :

ان القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتى مكتبى المشتريات بالماتيا الغربية والتسليح والمشتريات بوسكو — يقضيان بان الموظفين المدنيين بالمكتبين المذكورين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نظرائهم من نفس الدرجات لوظائف السلك الدبلوماسى فى الخارج ، وتنص المادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ — على ان يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسيين والفنصلى المعينين بالبعثات لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيها .

وبالرجوع الى اللاندة المذكورة ، يبين انها قررت لاجزاء السلكين الدبلوماسى والتوصلى - بالاضافة الى المرتبات المحددة بها لكل وظيفة من وظائف السلكين المذكورين - رواتب اضافية تشمل بدل التمثيل الاصلى والملاوة العائلية وبدل التمثيل الاضافى واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة ، كما قررت لهم بدل الملابس المشار اليه ومصاريف الانتقال . ويستناد من ذلك ان المعاملة المالية لاجزاء السلكين الدبلوماسى والتوصلى - على الوجه سالف الذكر - لا تتضمن المرتبات المحددة لكل وظيفة من وظائف هذين السلكين بحسب بل يشمل ايضا جميع المبالغ المالية التى تصرف اليهم - بالاضافة الى مرتباتهم - لمواجهة نفقات المعيشة فى الخارج ، وهى الرواتب الاضافية المشار اليها وبدل الملابس ومصاريف الانتقال . وعلى ذلك فان المبلغ المقرر صرفه لاجزاء السلكين المذكورين المعنيين بالمعاملات الاولى مرة كبذل ملابس - انها يدخل فى المعاملة المالية لهؤلاء .

ولما كان القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتى مكتبى المشتريات المدنيين الموفدين للعمل بالمكتبين المذكورين ، من الدرجة الخامسة فما بالمانيا الغربية والتسليح والمشتريات بموسكو ، قد تمرا معاملة الموظفين فوقها - ماليا - معاملة نظرائهم من نفس الدرجة لوظائف السلك الدبلوماسى فى الخارج (السلكين الدبلوماسى والتوصلى) - ومن ثم فانه يتعين منح الموظفين المذكورين المرتبات المقررة لنظرائهم من اجزاء السلكين الدبلوماسى والتوصلى ، والرواتب الاضافية (وبدل التمثيل الاصلى والاضافى والملاوة العائلية واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة) ومصاريف الانتقال ، وكذلك بدل الملابس بالنسبة الى من يعين لأول مرة من هؤلاء الموظفين بمكتبى التسليح والمشتريات سالى الذكر .

ولا يسوغ القول بان بدل الملابس المقرر لاجزاء السلكين الدبلوماسى والتوصلى ، بالمادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية ، مقصور على هؤلاء الاجزاء دون غيرهم ، لامعبارات خاصة بهم ، ذلك انه طالما ان البذل المشار اليه يدخل ضمن المعاملة المالية لاجزاء السلكين الدبلوماسى والتوصلى ، ومن ثم فانه يدخل ضمن المعاملة المالية لموظفى

وزارة الحربية المذكورين ، طبقا لما يقضى به القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، اللذان أحالا فيها يتعلق بالمعاملة المالية لنظرانهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

كما أنه لا وجه للترقية بين المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمميزات الخاصة بهم ، والقول بأن المعاملة المالية إنما تقتصر على ما يصرف بشكل دوري من مهاليا ومرتبات شهرية لهؤلاء الأعضاء ولا تشمل المميزات الخاصة التي يتمتعون بها مقابل أعباء خاصة بوظائفهم ذلك أن جميع المميزات ذات الطابع المالي التي تصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، تدخل ، في المعاملة المالية لهم ، ومن ثم يتعين القول بوجوب صرفها إلى موظفي وزارة الحربية المذكورين ، ولا يسوغ قصر معاملة هؤلاء الموظفين ماليا بمعاملة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي على المرتبات وحدها ، دون المزايا المالية الأخرى التي تتمثل فيها يصرف لهؤلاء الأعضاء من رواتب إضافية وبدلات ، ولو أن القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ قد قصدا هذا المعنى لقضيا صراحة بمنح موظفي وزارة الحربية المذكورين المرتبات المقررة لنظرانهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وعلى ذلك يكون هذان القراران قد قصدا بالمعاملة المالية لهؤلاء الموظفين ذات المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، أي ما يصرف لهؤلاء الأعضاء من مرتبات ورواتب إضافية وبدلات — ومنها بدل الملابس المشار إليه .

(غنوى رقم ٥٤٥ في ١٩/٥/١٩٦٣)

١١

سبوق

قاعدة رقم (٤٢٠)

قاعدة :

يشرف مجلس بلدى القاهرة على الاسواق المعتمدة مرافق بلدية
عما السواحل فانها لا تعتبر مجرد مرافق بلدية بل مرافق عامة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع حق الاشراف على السواحل
والاسواق بعد انشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة بجلسته المنعقدة
فى ٨ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٩
السنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم تجارة الجيلة تنص على انه لا يجوز انشاء
أو استغلال حوانيت أو اسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجيلة أو
الاصناف المبينة بالجداول الملحق بهذا القانون في غير الاماكن التى يعينها
وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره . بعد اخذ رأى وزيرى
«الداخلية والضفة العمومية» .

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن يحاكمه تسرى على
محافظة القاهرة والاسكندرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة
والصناعة على أية مدينة أخرى .

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص
 بتنظيم المجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بالاسواق
البلدية .

ولما صدر القانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٤٤ بانشاء مجلس بلدى لمدينة
القاهرة نص في المادة العشرين منه على اختصاص المجلس البلدى بالإشراف
على الاسواق المحلية .

كما نص المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن تخلق بها الاسواق عدا ما يتبع منها وزارة التجارة والصناعة .

ولما كان الاصل أن اختصاص المجالس البلدية والقروية إنما يكون بهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بتعبير آخر بالمرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التي لا يختص بالانتماء بها أهل البلدة أو القرية وحدهم ، فإنه يجب التفرقة فيما نحن بصدد بين الاسواق العامة البلدية والاسواق العامة القومية .

فالاسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس ، وتتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية في البلاد التي ليست بها مجالس .

أما الاسواق العامة القومية فإنها تتبع وزارة التجارة والصناعة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ السابق الإشارة إليه .

أما بالنسبة إلى السواحل فقد لاحظ القسم أنه بينما ينسب النسابون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية على تيميتها بذلك المجلس ، يفصل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ . الخاص بالمجلس القبطي لمدينة القاهرة النص على هذه التسمية وما ذلك إلا لأن المشروع رأى أن السواحل في القاهرة وهي عاصمة البلاد لا يقتصر نفوذها على سكانها ومن ثم لا تعتبر مرافق بلدية بعكس الحالة بالنسبة إلى المدن القروية الأخرى .

ولا عبرة بما نص عليه في المادة ٤٠ فقرة سادسة من ذلك القانون من ذكر الرسوم والموارد الخاصة بالسواحل بين الموارد التي تتكون منها إيرادات المجلس لأنه لا تعارض بين حق المجلس في الرسوم والموارد المحصلة من السواحل وبين إشراف وزارة التجارة والصناعة عليها .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن الاسواق الكائنة بدائرة مدينة القاهرة والتي تعتبر مرافق عامة بلدية تتبع المجلس البلدى لمدينة القاهرة أما

المساحل الكائنة بدائرة هذه المدينة فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

(فتوى رقم ٢٧٥ في ١٩٥١/٤)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

تتبع الاسواق العامة البلدية المجالس البلدية والقروية في البلاد التي
يها مجالس وتتبع وزارة الشؤون القروية والبلدية في البلاد التي ليس بها
مجالس اما الاسواق العامة القروية فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم
تجارة الجملة على انه « لا يجوز انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق
أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة بالجداول الملحقة
بهذا القانون في غير الامكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض
بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتي الداخلية والصحة العمومية . »

كما تضمنت المادة الخامسة على أن أحكمه تسرى على محافظات
القاهرة والإسكندرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة والصناعة
على أي مدينة أخرى .

ونصت المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بتنظيم المجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بالاسواق
المعمورة .

وفيصت المادة العشرين من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بانشاء مجلس بلدية القاهرة على اختصاص المجلس البلدى بالإشراف
على الاسواق العامة .

كما نض المرسوم الجنابر في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن تلحق بها الاسواق عدا ما يشع منها وزارة التجارة والصناعة .

ومن هذه النصوص يتبين أن الأفضل هو اختصاص المجالس البلدية والقروية بما يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بالمرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلدة أو القرية وحدهم وبذلك فإن الاسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وتتبع وزارة الشؤون القروية في البلاد التي ليست بها مجالس .

أما الاسواق العامة القومية فإنها تتبع وزارة التجارة والصناعة تطبيقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن اسواق الجملة للخضر والفاكهة وكذلك اسواق تجارة الحبوب هي اسواق عامة قومية تخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة .

والى أنه اذا حصل خلاف في التطبيق بين وزارة التجارة والمجالس البلدية في اعتبار سوق معين قوميا أو بلديا فيرجع للهيئة في كل مسألة علي حدة .

(مئوى رقم ٥٠٣ في ٢٦/١٠/١٩٥٢)

قامتة رقم (٤٤٣٢)

التمديد :

مسألة الجبهات القومية في مكافحة الغلاء - قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ بشأنها - الاسواق التي تقيها هذه الجبهات هي من

الموافق القومية — خصوصها للإيراق ، وزارة التجارة تطبيقا لفقار رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم تجارة الحبوب — لا الفصلين الخامس البلدية في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٩ الفصل بتنظيم تجارة الحبوب ينص في المادة الأولى منه على أنه لا يجوز إنشاء أو استغلال أو استغلال أو استغلال أو حيازة أو غير ذلك للمباني بالمدينة في الاستغلال البلدية بالحدود المخصصة لهذا القانون في غير الأماكن التي يسميها وزير التجارة لهذا الغرض بقرار بغيره ، بعد أخذ رأي وزير الداخلية والتمهنة المصنعية ، وينص في المادة الخامسة منه على أنه لا يجوز لوزير التجارة أن يحدد بقراره إلى أي الحدود التجارية المصرية بالمدينة والإدارة الأماكن التي خصصت للمباني بالمدينة طبقا لاحكام هذا القانون ، على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لالتزام وزارة التجارة ، وله أن يحدد بهذه الاختصاصات بالاشتراك مع وزير الداخلية (أو وزير التعمية) بمقتضى الأحوال التي مجلس البلديات أو المجالس البلدية .

وتضمن المادة ٢٠ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الفصل بمجلس بلديات القاهرة والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية على اختصاص المجلس البلدي بمسائل الاسواق في مسائل الاسواق المحلية .

كما ينص المرسوم الصادر في ٧ من ابريل سنة ١٩٥٠ بتحديد لوائح الشؤون البلدية والقروية على أن تلحق جهة الاسواق مع جهة التجارة والصناعة ووزارة التجارة والصناعة .

وقد سبق لقسم الرأي مجتمعا أن بحث موضوع الجهة التي تدير السواحل والاسواق في جلسته المنعقدة في ٨ من ابريل سنة ١٩٥١ ، واتخذ رأيها إلى أن الاسواق الكلية بإدارة بلدية القاهرة والتي تديرها بلدية

بلدية تتبع المجلس البلدى لمدينة القاهرة ، لها الاسواق الكفلة بدائرة هذه المدينة ماتها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

كما اعيد عرض الموضوع على القسم بجلسه المنعقدة في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، فاشير الى انه تبين من النصوص ان الاصل هو اختصاص المجالس البلدية والقروية بما يهم اهل المدينة او القرية وحدهم اى بالمرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التى لا يختص بالانتفاع بها اهل البلدة او القرية وحدهم ، ولذلك فان الاسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد اتي بها مجالس وتتبع وزارة الشؤون البلدية في البلاد التى ليس بها مجالس - لها الاسواق العامة القومية ماتها تتبع وزارة التجارة والصناعة تطبيقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، وانتهى راي القسم الى ان اسواق الجبله للخضر والفاكهة وكذلك اسواق تجارة الجيوب اسواق عامة قومية تخضع لاشراق وزارة التجارة والصناعة .

والذى يبين من الرجوع الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من سنة ١٩٥٠ في شأن مساهمة الجمعيات التعاونية في مكافحة الفلاء ان الغرض من انشاء الاسواق - موضوع البحث - في شبرا والعباسية بمدينة القاهرة والنزهة ويكوس بمدينة الاسكندرية هو تكوين الجمعيات التعاونية من بيع ما ينتجه اعضاؤها من الخضر والفاكهة باسمار الجبله ، في انها اسواق خصصة للتعامل بالجبله في الخضر والفاكهة تنفيذا لسياسة عامة رسمها مجلس الوزراء لتحقيق غرض قومي هو مكافحة الفلاء .

ويتطابق المعيار السليم الذى انتهى اليه قسم الراى مجتمعاً في شأن تحديد اختصاص كل من وزارة التجارة والمجالس البلدية على الاسواق فبالاذا الذكر يبين انها اسواق عامة قومية للتعامل بالجبله في الخضر والفاكهة ، لانها انشئت تنفيذا لسياسة اقتصادية قومية عامة لا يقتصر نفعها على سكان مدينة بذاتها . بناء على ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الاسواق المذكورة اسواق عامة قومية تخضع لاشراق وزارة التجارة والصناعة .

قاعدة رقم (٢٢)

المبحث :

الأصل في استحقاق الرسوم التي تجبى حصيلتها بنسبة خدمة معينة
إن حصيلتها إنما تؤول إلى الجهة العامة التي تقوم بالإشراف على أداء هذه
الخدمة — المشرع قد يفصل بين الأمرين فيجعل استحقاق الرسوم لجهة
عامة غير تلك التي تبط بها القيام بالأمر الذي تستحق عليه تلك الرسوم
— مثال — الرسوم الخاصة بالأسواق التجارية .

ملخص الفتوى :

أنه وإن كان الأصل في استحقاق الرسوم التي تجبى بنسبة خدمة
معينة أن حصيلتها إنما تؤول إلى الجهة العامة التي تقوم بالإشراف على
أداء هذه الخدمة ، إلا أن المشرع قد يفصل ما بين الأمرين فيجعل استحقاق
الرسوم لجهة عامة غير تلك التي تبط بها القيام بالأمر الذي تستحق عليه تلك
الرسوم وتحديد هذه الجهة لفئات تلك الرسوم لا يغير من الأمر في شيء مادام
أن المشرع قد نص على أولولتها لجهة أخرى — وكثيرا ما يجعل المشرع من
موارد الهيئات المحلية بعض أنواع الرسوم التي تغلها مرافق حكومية ، بل
أنه قد يجعل من بين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من الضرائب العامة ، ومثال
ذلك ما تنص عليه المادة ٤٠ من قانون المجلس البلدى لمدينة القاهرة من أنه
« تعتبر من موارد المجلس الضريبة على العقارات المبنية والرسوم والموائد
المقررة على السيارات والوتوسيكلات والدراجات والعربات وضريبة الملاهي
والمرامحات » فقد انطوى هذا النص على شرائب ورسوم مقررة بمقتضى
قوانين أو لوائح عامة سارية في جميع أنحاء الإقليم الجنوبي ، وإن لم
يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة — بما لها من حق السيادة
والسلطان — مانعا من إككان النص على أولولة حصيلتها إلى هيئة عامة
أخرى ، كما أن هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسوم وأداء الخدمة .

ولما كانت رسوم الوزن المشار إليها في البند الرابع (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجبله تدرج تحت عبارة (الرسوم الخاصة بالاسواق التجارية) المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة التى تعتبر وفقا لحكم هذه المادة من ايرادات المجلس البلدى .

لذلك كله فإن مجلس بلدى القاهرة يستحق هذه الرسوم ولذا فإن اسواق الجبله للخضر والفاكهة تخضع لاشراف وزارة اتجاره وفقا لما انتهجه اليه منوى قسم الرأى مجتمعاً (رقم ٥٠٢ فى ١٦ / ١٠ / ١٩٥٢) .

(منوى رقم ٦٨٢ — فى ١٩ / ٩ / ١٩٥٩)

مساحة

مقدمة

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية اعتبار جميع الفنادق منشآت فندقية في مجال تطبيق هذا القانون - لا وجه لتصر لفظ المنشآت الفندقية على الفنادق السياحية المعدة لاستقبال السياح دون غيرها - أساس ذلك أن لفظ الفنادق الذي جاء عليها مطلقاً والقاعدة الأصولية أن العام يجرى على عمومها ما لم يقم دليل على التخصيص أو التقييد نصاً أو دلالة - يؤكد هذا النظر ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المشرع قرر أن تعتبر منشأة فندقية الفنادق والبنسونات بصفة عامة دون أن يشترط أن تكون هذه الفنادق مرخص لها باستقبال السياح ، بينما استلزم هذا الشرط بالنسبة للاستراحات والبيوت والفنادق المروضة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية أو السياحية تنص على أن « تسري أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية » .

وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسونات والفقرى السياحية والفنادق العائنية واليوافخ السياحية وما إليها من الأماكن المعدة لأقامة السياح والاستراحات والبيوت والشقق المروضة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة .

وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق احكام هذا القانون الاماكن المعدة خصيصا لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان كالملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والمطاعم والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير السياحة .

كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائط النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير السياحة .

ومع ان هذا النص ان لفظ الفنادق الذي جاء في صدر الفقرة الثانية من تلك المادة ينصرف الى كلمة الفنادق لوروده عليها مطلقا والقاعدة الإصولية القائلة بان العام يجري على صيغة والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يتم دليل التخصيص أو التقييد بما أو دلالة .

وفضلا من ذلك فانه لا محل لسحب عبارة « المعدة لاقامة السياح » الواردة في نهاية الفقرة المشار اليها على الفنادق طالما ان المشرع قرن هذه العبارة بغيرها من الاماكن المعدة لاقامة السياح ، ولا شك ان هذه العبارة جوفاء على هذا النحو تعود على اقرب موصوف لها وهي الاباكن لا الفنادق — وبهذه المثابة فانه لا وجه لقصر لفظ المنشآت الفندقية السياحية المعدة لاقامة السياح دون غيرها .

ويؤكد النظر المتقدم ما انصحت منه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ حيث اياتت ان المشرع في مجال تجديد سريان القانون وتعرين المنشأة الفندقية والسياحية قرر ان تعتبر منشأة فندقية الفنادق والبنسيونات بصفة عامة دون ان يشترط ان تكون هذه الفنادق مرخصة فيما باستقبال السياح بينما استلزم هذا الشرط بالنسبة للاستراحات والفنادق والشقق المروية ، وبين المعلوم ان جميع الفنادق تستقبل سياحين دون تفرقة بين فنادق مهدة للسياحة واخرى خاصة اذا ما ادخل في الاعتبار السيلة الداخلية التي يقوم بها المواطنون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار جميع المناقش
منهيات فيدققة في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ..

١٧/٢/٧٧ - جلسة ١٩٧٥/٤/١

قاعدة رقم (٤٣٥)

المادة :

مليون بالكتاب السيلحية بالخارج - لائحة شروط الخدمة في وظائف
السلطتين الدبلوماسية والقضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٨ - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن
المعاملة المالية للبحثيين السيلحيين - نصه في مادته الاولى على انه وعلى
على معاملة البحثيين السيلحيين وموظفي ومستشاري مكتبهم من الناحية
المالية ، معاملة اعضاء السلطتين الدبلوماسية والقضائية وموظفي ومستشاري
الهيئات الدبلوماسية والقضائية وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - التزام وزارة السيلحية بتكاليف الكشف
ونفقات العلاج والتبريق للبحثيين السيلحيين وموظفي ومستشاري
مكتبهم وذلك بصرفات عودتهم الى مصر .

نقحس النوي :

١٠ ان لائحة شروط الخدمة في وظائف السلطتين الدبلوماسية والقضائية
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في المادة
١٢ منها على ان المعاملة الخاصة بعد اعضاء السلطتين الدبلوماسية والقضائية
أو الموظف (الإنابة أو المكلفين) أثناء وجوده في الخارج ورأي رئيس السلطة
أن يوافق على استوجب النظر ليكلف بالهجرة بتجميع لتقرير ما اذا كانت
حالة تستوجب عودته الى مصر لانها ليست بما يحتج به الى التخليه أو لانه

لا يكون بعد شفاؤه قادرا على الاستمرار في الخدمة بالخارج ، فلذا قرر الطبيبان وجوب عودة العضو أو الموظف الى مصر لتحصل الوزارة بمصروفاته عودته طبقا للمادة ١٦ وتتخذ جميع الاجراءات اللازمة لراحته « . وتنص اللائحة ذاتها في المادة ٢٣ على أن « تتحمل الوزارة تكاليف الكشف ونفقات العلاج والتبريض لاعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتبيين المصريين بعد عرض المريض على القومسيون أو طبيبين معتمدين وبموافقة رئيس البعثة التي يتبعها وعليه أن يخطر الوزارة بذلك فور موافقته » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للمحقين السياحيين ونص في مادته الاولى على أنه « ووفق على معاملة المحققين السياحيين وموظفي ومستخدمى مكاتبهم من الناحية المالية « معاملة أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » .

ومناد هذا القرار هو التسوية في المعاملة من الناحية المالية بين المحققين السياحيين وموظفى ومستخدمى مكاتبهم وبين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، واذا كتلت الطائفة الاخيرة تتمتع بمزايا العلاج الطبى على نفقة وزارة الخارجية بما يشبع ذلك من نفقات الكشف والتبريض ومصروفات العودة الى مصر اذا استلزمته الحالة ذلك ، فانه يتعين تحديد ما اذا كتلت هذه النفقات جبيهما تدخل في الناحية المالية التى ساولى القرار الجمهورى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ في مجالها بين المحققين السياحيين وموظفى ومستخدمى مكاتبهم وبين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، أم ان تلك النفقات تخرج من حدود الناحية المالية فلا يفيد بها المحققون السياحيون ومن اليهم (٥)

ومن حيث أن علاقة الموظف بالجهة التي يعمل بها تتشعب إلى أنواع شتى ، فمنها ما يتصل بتعيينه في وظيفته وما يستلزمه ذلك من شروط تفرضها طبيعة الوظيفة وواجباتها ، ومنها ما ينطوي بكيفية ميّارة أعمال الوظيفة والنهوض بأعبائها بما يتبع ذلك من واجبات تقع على عاتق من يشغلها ، ومن هذه النواحي تحديد نظام الترقية في سلك الوظائف الذي تدرج فيه الوظيفة وأيضا كيفية الرقابة على أعمال الموظف ونظم تكميمه إذا خرج على مقتضيات الوظيفة التي يشغلها ، ومن هذه النواحي الناحية المالية في تلك العلاقة التي تربط الموظف بالجهة التي يتبعها في وهذه الناحية تنقسم — عند عدم التحديد — لتشمل جميع ما يتلقاه الموظف بسبب وظيفته من مبالغ نقدية كالمرتب والبدلات المختلفة التي تقرر لوظيفته ، وكذلك جميع ما يتبع به من مزايا مالية كتعويضات الفساح ومزايا سكنية يمكن تلخيصها بالتقود كالمسكن المجاني والملابس المطلوبة لزي معين ، وذلك كله يدخل في حدود الناحية المالية في علاقة الموظف بجهة عمله ، إذ لا يتصور أن تتصف المزايا النقدية أو التي تقيم بالتقود والتي تضمها الوظيفة على الموظف بغير الصفة المالية أو أن تخرج ضمن ناحية أخرى غير الناحية المالية من علاقة الموظف بجهة عمله .

وبين حيث أنه في ضوء ما تقدم — غاب ما تضمنته المادتان ٢٢ و ٢٣ من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي مسألة الذكر من التزام على الوزارة بتوفير نفقات الكف والتجسيع والتجريب وكذلك بصروفات العودة إلى مصر بالنسبة إلى أعضاء المصالح الدبلوماسية والقنصلية وموظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، مما يجر ناحية مالية خالصة ، إذ هو التزام على الوزارة يقابل له حق للموظف ، ويتخضع كلاهما من مبالغ نقدية يستفيد بها الموظف إذا توافرت شروط معينة .

ومن حيث أن قرار مجلس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ متعلق في المحلة من الناحية المالية بجمع المخصصات المالية وموظفي ومخصصات مكاتبهم وبجمع أعضاء المصالح الدبلوماسية والقنصلية وموظفي ومخصصات البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، وإذا كانت نفقات العلاج الطبي وما (م ٢٢ ج ١٩) .

يجمعه مما نص عليه في المادتين ٢٢ و ٢٣ المشار اليهما ناحية مالية خاصة
لهم ثم يتعين معاملة الموظفين المذكورين جميعهم معاملة واحدة والتسوية
بينهم في تحمل الوزارة المختصة هذه النفقات .

ومن حيث انه مما يؤيد النتيجة المتقدمة ، ان المشرع انما قرر
التسوية في المعاملة من الناحية المالية بين الملحقين السياحيين وموظفي
مستخدمى مكاتبهم وبين العاملين في السلكين الدبلوماسى والقنصرلى
نظرا لوحدة الظروف التى يعملون فيها جميعهم ، ولا شك ان من يمرض
من هؤلاء الموظفين وهو يباشر عمله في الخارج يكون بحاجة الى رعاية
توفرها له الدولة ، وهم في هذه الناحية سواء ، وتقوم في شأنهم جميعا
أجراءات معينة تتحقق بالنسبة الى الملحقين السياحيين وموظفي
مستخدمى مكاتبهم مثلما تتحقق بالنسبة الى العاملين في السلكين
الدبلوماسى والقنصرلى .

وكذلك فان القرار الجمهورى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ اذا كان قد
حدد وحدة المعاملة بين الطائفتين المذكورتين من العاملين في الناحية المالية ،
لانه انما قصد بذلك استبعاد النواحي الوظيفية الأخرى التى تختلف
في كل وظيفة منها في الأخرى ، ولكنه في الناحية المالية اطلق التعبير
بحيث يتسع ليشمل كل ما يوصف بأنه ناحية مالية ، وبهذه المثابة تدفل
في حلول هذا التعبير نفقات الكسف والعلاج والتسريح ومصروفات
العودة الى مصر ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يعيد عبارة أو ردها المشرع
معلقة دون أن يقوم دليل على تقييدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة السياحة تلتزم
بتكاليف الكسف ونفقات العلاج والتسريح للملحقين السياحيين
ومستخدمى مكاتبهم وكذلك بمصروفات عودتهم الى مصر طبقا للمادتين
٢٢ و ٢٣ من لائحة الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسى
والقنصرلى سالف الذكر وذلك تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للملحقين السياحيين .

مسيرة

سيارة

قاعدة رقم (٤٣٦)

المادة :

لا يعتبر تغيير محرك السيارة تمديلا جوهريا فيها الا اذا كان من شأنه زيادة قوته او تغيير نوع الوقود .

ملفص الفتوى :

لاحظ القسم أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ بتقرير النظم الخاص برسوم السيارات قد جاء خلوا من بيان الاحوال التي تعتبر فيها رخصة السيارة ملغاة في حالة تغيير أحد أجزائها أما القرار الوزاري الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ تنفيذا لهذا القانون فقد نص في المادة السادسة منه على أن كل تغيير في وجوه استعمال السيارة أو تخصيصها يكون من شأنه زيادة الرسم وكل تعديل في السيارة نفسها كذلك يجب إبلاغه خلال خمسة عشر يوما الى مكتب إدارة السيارات ، وفي هذه الحالة تنفع تكلفة الزسم من المدة ما بين تاريخ التغيير أو التعديل ونهية الأجل الذي يكون قد دفع الرسم عنه .

ومفهوم المخالفة من هذا النص أنه ليس هناك ما يوجب الاضرار من التعديل الذي لا يترتب عليه زيادة الرسم .

وباستعراض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ يتبين أن الرسم يؤخذ في حالات التعديل الآتية :

١ - بخلاف حالات تغيير وجوه استعمال السيارة أو تخصيصها .

٢ - اذا جعلت عجلات السيارة من الكاوتشوك المصبوب .

٣ - اذا جعلت اطاراتها كلها أو بعضها بمعدنية .

٣ — اذا سيرت بوقود آخر خلاف البنزين .

٤ — اذا كان من شأن تعديل زيادة وزن السيارة (وقد عدل من ذلك فيما بعد) على أن هذا لا ينفى وجوب التبليغ في حالة التعديل الذى يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة جديدة بحيث لا تنطبق عليها الرخصة المصدرة عنها ، ومثل هذا التعديل لا يكون الا حيث يكون التعديل جوهريا .

وتقدير ما اذا كان التعديل جوهريا ام لا يختلف باختلاف الظروف وتطور الصناعة وما بطرا من تقدم في وسائل صيانة السيارات واصلاحها .

ولما كان تغيير المحرك قد اصبحت في الوقت الحاضر أمرا عاديا شأنه في ذلك شأن أية قطعة من قطع الفيار الأخرى ، مما يترتب عليه عدم اعتبار تغيير المحرك تعديلا جوهريا في السيارة الا اذا كان من شأنه تغيير قوة المحرك أو تغيير نوع الوقود المستعمل .

فقد انتهى رأى القسم الى أن تغيير محرك السيارة بمحرك آخر مماثل له لا يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة أخرى تختلف عن السيارة التى صدرت عنها الرخصة بل تبقى السيارة محتفلة بذاتيتها وبن ثم لا يلزم مالكها باستخراج رخصة جديدة عنها ، الا اذا استبدل بمحرك السيارة محرك آخر يختلف من الاول في قوته أو في نوع الوقود الذى يستعمل لادارته فان السيارة تصبح غير مطابقة للسيارة التى صدرت في شأنها الرخصة ومن ثم يجب الحصول على رخصة جديدة عنها .

ويتفق الامر تعديل القرار الوزارى الصادر في ٥ من اغسطس سنة ١٩٣٤ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ تعديلا من شأنه التزام الإبلاغ عن تغيير المحرك في كل حالة حتى تتمكن الجهة المختصة من فحص السيارة لمعرفة ما اذا كان قد ترتب على التغيير اعتبار السيارة غير مطابقة للسيارة التى صدرت في شأنها الرخصة أم لا .

(متوى رقم ٣٦١ — في ١١/١١/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - تحديدها أنواع اللوحات المعدنية التي توضع على كل نوع من السيارات - اللوحات التي توضع على سيارات المؤسسات العامة هي اللوحات الاميرية لثباتها في ذلك شأن السيارات الخاصة - الرغبة في تخصيص هذه السيارات بلوحات خاصة - تستقرم ادخال تعديل على قرار وزير الداخلية سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « لا يجوز تسير اى سيارة تحمل لوحة معدنية من غير الانواع الآتية :

١ - اللوحات المعدنية العسكرية وتصرفها وزارة الحربية للسيارات التابعة لها .

٢ - اللوحات المعدنية الحكومية وتصرفها وزارة المواصلات للسيارات الاخرى المملوكة للدولة .

٣ - اللوحات المعدنية الاجنبية وتحملها سيارات المارين والسائحين .

٤ - اللوحات المعدنية الاميرية وتصرفها وزارة الداخلية (اعلام المروءة بالحفاظات) للسيارات المرخص لها طبقا للقانون « .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العامة ليست تابعة لوزارة الحربية — حتى ولو كانت المؤسسة نفسها تابعة لهذه الوزارة — كما أنها ليست من سيارات العابرين والسائقين ، ومن ثم فلا يجوز لها أن تحصل لوحات عسكرية أو لجنسية .

ومن حيث أن المقصود بالسيارات الأخرى المملوكة للدولة والتي تحمل اللوحات حكومية هو السيارات المملوكة للحكومة المركزية لا ما يشتق عنها من أشخاص عامة كالمؤسسات العامة . بليل أن اللوحات التي تحملها تلك السيارات لوحات حكومية . ومن ثم فإن سيارات المؤسسات العامة لا تحمل هذا النوع من اللوحات المعدنية .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العامة تدخل في عداد السيارات المرخص لها طبقا للقانون — إذ تخضع لخرائب ورسوم هذا الترخيص كما سبق — وعلى ذلك فإن اللوحات المعدنية التي يتعين عليها حملها هي اللوحات الاميرية في شأنها في ذلك شأن السيارات الخاصة .

أما إذا رُوي أن هذا الوضع قد يربط تعذر أعمال الرقابة على استعمال سيارات المؤسسات العامة حتى لا يساء استعمالها ، فإنه يجوز إنشاء نوع جديد من اللوحات المعنية يفرض على سيارات المؤسسات العامة حملها تمكينا من احكام رقابتها ، ويكون ذلك عن طريق ادخال تعديل على قرار وزير الداخلية المشار اليه بانسافة نوع جديد من اللوحات في المادة ٩٩ من هذا القرار لتصرف هذه اللوحات لسيارات المؤسسات العامة بحيث لا تحمل غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللوحات المعدنية التي يتعين على تلك السيارات حملها هي اللوحات الاميرية لا اللوحات الحكومية ، وأنه يجوز بأرقام مميزة إنشاء نوع جديد من اللوحات المعدنية تحملها سيارات المؤسسات العامة وذلك عن طريق تعديل قرار وزير الداخلية آنف الذكر إذا رُوي أن هذا الحل تقتضيه ضرورة رقابة حسن استعمال تلك السيارات .

ملفظة رقم (٢٨)

السيارات:

السيارات الحكومية — استعمالها — قرارى مجلس الوزراء الصادران فى ١٩/١٠/١٩٥٢ و ١٩٥٢/٦/٣ فى هذا الشأن — اجازتهما تخصيص سيارات حكومية لبعض الموظفين مع خصم مقابل نقدى من مرتبهم — القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٦٠ بتنظيم السيارات الحكومية فى البلوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الحكومية ونسبه الحكومية — قصره تخصيص السيارات الحكومية على الوزراء ونواب الوزراء وكلاء للوزارات ومن فى حكمهم او درجتهم ينسخ ضمناً الاحكام السابقة عليه فيها يتعلق بتخصيص السيارات الحكومية لموظفى الدولة — عدم جواز تخصيص سيارات حكومية لكلاء الوزارات المساعدين ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى لانهم ليسو فى حكم وكلاء الوزارات طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — استعمال احد الوكلاء المساعدين لسيارة حكومية بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى يوجب عليه أداء المقابل النقدي المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/٦/٣ لاستمرار هذا الحكم دون نسخ — صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بعد ذلك وتوابعها دمج درجة وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيل وزارة — اعتبار الموظفين من الدرجة المتارة فى حكم وكلاء الوزارات وجواز تخصيص سيارات حكومية لهم بشرط اداء المقابل النقدي .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء وافق بتاريخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على مذكرة رتبها اليه وزير الاواصلات بشأن استعمال السيارات الحكومية ، ويد

تضمنت هذه المذكرة عشر قواعد لهذا الاستعمال . وبتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة برغوة اليه من وزير المواصلات ، ورد في البند ثانيا منها ، انه يضطر بعض الموظفين في كثير من الظروف الى استعمال السيارات الحكومية في انتقالهم بين منازلهم ومقار أعمالهم ، ولما كانت المدة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/١٠/١٩٥٢ تنص على أن انتقال الموظف الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة ، وحيث ان المدة السابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه تقضى بأن تخصص سيارة لكل مدير عام تقتضى طبيعة عمله بقاء سيارة في خدمته ، وتسرى عليه القواعد السارية الآن في خصوص مقار البنزين ، ورغبة في تيسير انتقال هذه البيئة من المديرين العاملين بين منازلهم وبين مقار أعمالهم وكذلك بالنسبة لباقي الموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها — فالمقترح أن من يختار منهم استعمال السيارة في الانتقال بين منزله ومحل عمله ، يلزم مقابل ذلك بدفع مبلغ ستة جنيهات مصرية ، تخضم من ماهيته ، اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد على عشرة كيلو مترات ، ومبلغ أربعة جنيهات مصرية اذا كانت تقل عن هذه المسافة .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان تمت قاعدة جوهرية مقررمة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وهى أن الاصل أن انتقال الموظف من منزله الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة ، وانه لا يجوز للموظف أن يستعمل السيارات الحكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله الحكومي ، الا أنه يجوز — طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ — للمديرين العاملين الذين اقتضت طبيعته أعمالهم تخصيص سيارات حكومية لهم ، وكذلك للموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها ، أن يستعملوا السيارة الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، بشرط ان يؤدي كل منهم مغابلا ثانيا معينا ، قدر يبلغ ستة جنيهات اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد عن عشرة كيلو مترات ، ومبلغ أربعة جنيهات اذا كانت المسافة تقل عن ذلك ، ويخضم هذا المبلغ النقدي من المرتب الشهري لكل منهم . وهذه القاعدة هى التى كانت واجبة الاعمال في ظل

تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، بالنسبة الى وكلاء الوزارات ،
ووكلاء الوزارات المساعدين مادام ان الحكومة هى التى كلتت تقدم وقود
السيارات المخصصة لهم .

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
استخدام السيارات الحكومية فى الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات
الحكومية وشبه الحكومية قد نص فى المادة الثالثة منه على انه « لا تخصص
سيارات فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة . ويكون لكل وزارة
عدد من السيارات غير المخصصة لموظفين بالذات تستعمل حسب
احتياجات العمل ، ويحدد عددها بمرعفة اللجنة الاقتصادية المركزية » .
ويبين من هذا النص ان القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار
اليه ، قد نسخ الاحكام التى تضمنها قرارا مجلس الوزراء الصادران
فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣ من سنة ١٩٥٣ ، فيما يتعلق بتخصيص
سيارات حكومية لموظفى الدولة ، اذ قصر تخصيص هذه السيارات
على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم او درجتهم فى
الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

من حيث ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة كانت تفرق — فى صدد تعيين الموظفين بمرسوم — بين
وكلاء الوزارات ومن درجتهم ومن هم فى درجة أعلى ، وبين وكلاء
الوزارات المساعدين ومن فى درجتهم كما تضمن الجدول المحق بالقانون
المشار اليه درجات الوظائف العليا ومربوطها ، تحدد لدرجة وكيل
الوزارة ١٥٠٠ جنيه مرتبا سنويا بهبوط ثابت ، وحدد لدرجة وكيل
الوزارة المساعد ١٤٠٠ جنيه مرتبا سنويا بهبوط ثابت . ويبين من ذلك
انه — فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه —
كان وكلاء الوزارات أعلى درجة من وكلاء الوزارات المساعدين ، ومن ثم
فان وكيل الوزارة المساعد لم يكن معتبرا فى حكم او درجة وكيل الوزارة .
وبالتالى فانه لا يجوز معاملة الوكيل المساعد معاملة الوكيل ، فيما يتعلق
بتخصيص السيارات الحكومية — فى تطبيق لاحكام القرار الجمهورى
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وعلى ذلك فانه لا يجوز طبقا لاحكام
هذا القرار ، تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين .

. ومن حيث إن حق وكلاء الوزارات المساعدين في استعمال السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم ومقار أعمالهم ، مرده إلى تخصيص تلك السيارات لهم لاستخدامها في أعمالهم المصلحية ، ومادام هذا التخصيص قد أقره بقضى القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، فإنه يترتب على ذلك سقوط حقهم في استعمال السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري سالف الذكر .

. على أنه إذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله — بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور — فإنه يتعين عليه في هذه الحالة — أن يؤدي المقابل المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار إليه بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة ، فإذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي عن المدة التي استعمل فيها السيارة الحكومية في الانتقال بين منزله ومقر عمله ، فإنه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . ذلك أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه المساس بما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ من حكم خاص بالالتزام بإداء المقابل النقدي المنصوص عليه فيه . نظراً لاستعماله الموثقين للسيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، إذ يترتب هذا الحكم — وأوجب الأعمال في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي لم ينسخ من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ و٣ من يونية سنة ١٩٥٣ سوى ما يتفق بينهما بخصوص السيارات الحكومية لوثقني الدولة ، وهو المونسوع الذي صدر بشأن تنظيمه القرار الجمهوري المذكور .

. ونفى عن البيان أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، واحتياج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، فإن المسألة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، إذ أن وكيل الوزارة المساعد يصبح في درجة وكيل الوزارة ، ومن ثم تسري

عليه احكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بجواز تخصيص سيطرة حكومية له ، وبالتالي فانه يجوز — اعمالا لحكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ المشار اليه — ان يستعمل السيارة الحكومية فى الانتقال بين منزله وبين مقر عمله ، بشرط ان يودى المقابل النقدى المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الاخير — الذى مازال معسولا به فى خصوص المقابل النقدى فى ظل العمل باحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ — على الوجه السابق ايضا .

اما فيما يتعلق بالموظفين من الدرجة الممتازة ، فانه يبين من الاطلاع على جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، ان هؤلاء الموظفين اعنى فى الدرجة والمعاملة المالية من وكلاء الوزارات ، ومن ثم فانه يتعين معاملتهم باعتبارهم انهم فى حكم هؤلاء الوكلاء ، فى تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور ، وبالتالي فانه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم اسوة بوكلاء الوزارات ، كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر اعمالهم ، بشرط ان يودوا المقابل النقدى المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ ، مساواة بينهم وبين وكلاء الوزارات ، الذين يظل هذا القرار الاخير مطبقا فى شان فيما يختص بالالتزام باداء المقابل النقدى سالف الذكر ، فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا — انه فى ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، لا يعتبر وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيل الوزارة ، ومن ثم فانه لا يجوز — طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات بالمساعدين ، وبالتالي لا يجوز لهم استعمال سيارات حكومية فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر اعمالهم ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى

المذكور ، فإذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بعد هذا التاريخ ، فإنه يلتزم بأن يؤدي المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، فإذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي ، فإنه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . هذا بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة .

ثانياً — أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ في أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، واندماج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، فإن المسألة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، إذ يعامل وكيل الوزارة المساعد معاملة وكيل الوزارة فيما يتعلق بجواز تخصيص سيارة حكومية له وجواز استعمالها في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بشرط أن يؤدي المقابل النقدي سالف الذكر .

ثالثاً — أنه يتعين معاملة الموظفين من الدرجة الممتازة باعتبار أنهم في حكم وكلاء الوزارات ، بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإنه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم ، كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم ، بشرط أن يؤديوا المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

(ملك ١٠٣/٦/٨٦ — في ١٩٦٥/١/٣٠)

قائمة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعدها
المرور المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ المحافظ على السلطة المختصة
بتحديد أماكن وقوف سيارات الاجرة في نطاق المحافظة — حدود
سلطاته — إلغاء أو تعديل المواقف تحقيقاً للصالح العام .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات ومواعيد المرور المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ ، ناط بالمحافظة باعتباره السلطة المختصة بتحديد أماكن وقوف سيارات الأجرة في مناطق المحافظة وأنه لا يقيد في هذا الشأن سبق الموافقة لنقابة أو جمعية أو جهة مما على استعمال مواقف معين ذلك تفويل المحافظ .
مسئلة تحديد أماكن وقوف سيارات الأجرة في الطرق العامة بها يحقق السلامة ويتلاءم مع احتياجات مرفق المواصلات والمرور ولظروف المدن والطرق ، تعنى بحكم اللزوم إمكان إلغاء أو تعديل هذه المواقف كلما وجد من الاعتبارات والظروف ما يدعو الى ذلك ، دون ما احتجاج بمراكز قانونية استقرت أو حقوق اكتسبت في تحديد مواقف معينة ، لأن من المسلم به ان الإدارة تملك دائها التغيير في ظروف وشروط انتفاع بالمرافق العامة وأركان تنظيمها وسيرها تحقيقا للصالح العام الذي تقدم عليه هذه المرافق .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٦ قـ — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦)

الخصية المنوية

شخصية معنوية

المادة رقم (٤٠)

المادة :

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية — القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس والقرار الجمهوري رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر في شأنه — عدم تمتع المجلس بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة — اعتباره مجرد هيئة مستقلة عن هيئات الحكومة — أساس ذلك أن المجلس ملحق بالرياسة وإن ميزانيته تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة .

بمقتضى الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب تنص على أن :

« ينشأ مجلس أعلى لرعاية الفنون والآداب ، ويكون هيئة مستقلة ملحق بمجلس الوزراء » .

وإن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن : « يقوم المجلس بتنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين الفنون والآداب وربط هذه الجهود بعضها ببعض ويبتكر وسائل تشجيع العاملين في هذه الميادين .. » .

وإن المادة الثالثة من القانون المذكور تنص على أن : « يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والسكرتارية

وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بها أعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الأعمال التي يشترك المجلس فيها أو يعهد بها إلى الغير .
وتكون ميزانية المجلس جزءاً من الميزانية العامة للدولة .

وأنه في يوم ١٢ من يولية سنة ١٩٥٦ نشر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ونص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بمبارتي » رئيس مجلس الوزراء « و » مجلس الوزراء « في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة » رئيس الجمهورية « وكذلك يستبدل بمباراة » رئاسة مجلس الوزراء « رئاسة الجمهورية » .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تأخذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم بقوانين في شأن ترتيب المصالحح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وتفسر إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه » . وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن سريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بأشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب في الأقليم المهرى على الأقليم السوري وتعديل بعض أحكامه ، وبحسب قه مادته الثانية على أن « يقوم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب برعاية العلوم الاجتماعية أيضا ويكون له بالنسبة لهذه العلوم ذات الاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة للفنون والآداب ، ويطلق عليه اسم « المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية » . كما استبدل في مادته الثالثة بقص المادة ٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ٨ - يكون للمجلس ميزانية خاصة للترتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والمكرتيرة وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بهنأ أعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الأعمال التي يشترك فيها أو يفهدها بها إلى الغير ، وتكون ميزانية المجلس جزءاً من الميزانية العامة للدولة ، ويكون التصرف فيها وفقاً للائحة مالية وإدارية خالصة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . »

ويؤخذ من استقراء هذه النصوص أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا ينفرد بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ذلك أن النص على كونه « هيئة مستقلة تلحق » لا يكسبه بذاته استقلالاً في الشخصية المعنوية بل أن حاله بالترسلة إلى هيئات ليست مؤسسات عامة هذا إلى أن ميزانية المجلس المذكور تعتبر جزءاً من الميزانية العامة للدولة ، الأمر الذي يتناقض مع خصائص ثبوت الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة والذي تنحصر معه ، وتوماتها ولا يغير من هذا كون التصرف في هذه الميزانية يتم وفقاً للائحة مالية وإدارية خاصة يسدر بها قرار من رئيس الجمهورية إذ إن اللائحة الخاصة لا تنضى بذاتها على الهيئة التي تأخذ بها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة لكونها ليست أداة تقرير هذه الشخصية أو توأم تكوينها ، كما أنها لا تفترض ثبوتها حتماً ولا تتألف مع نظم المسالحي الحكومية ، وعلى أية حال فليس يخفى لقيام تلك الشخصية — عند عدم وجود نص صريح بمنحها — توهم بعض ملاحظيها دون اكتساب العناصر والخصائص اللازمة لثبوتها .

ولما كانت المؤسسات العامة سواء وفق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة — وكذلك الهيئات العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تعتبر أشخاصاً إدارية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة وتقوم على مراقب عامة ، وكان الثابت مما تقدم أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية تعوزه مشخصات هذه أو تلك فانه يعتبر — والحالة هذه — هيئة من هيئات الحكومة مستقلة عن الوزارات في عملها .

لذلك انتهى السراي إلى أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وأنه بهذه المناسبة يعتبر هيئة مستقلة من هيئات الحكومة .

شرط مانع التصرف

شرط مانع التصرف

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

المادة ٨٢٤ من القانون الجنى — أثر مخالفة الشرط المانع من التصرف — أحكام البطلان المترتب على مخالفة الشرط المانع من التصرف تتجدد وفقا للغرض من الشرط — هذا البطلان ليس مقبورا لكل ذى مصلحة — اذا تقرر لمصلحة الغير فله وحده التمسك بالبطلان — مثال : عدم تمسك المصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبطلان — قيام ادلة على نفاذ المصلحة عن حقها فى التمسك بالبطلان واجازة التصرف صحيحة المقد ونفسا له .

ملخص الحكم :

رغم النص فى المادة ٨٢٤ مدنى على أن التصرف المخالف للشرط يعتبر باطلا فان اتفاق اللغى على أن آثار البطلان المقررة فى المادة ٨٢٤ واختلاف الآثار ناتج من أن الشرط المانع من التصرف ورد على خلاف الانسل فى حق الملكية وما يفوله للمالك من سلطة التصرف فى ماله ، كما تقوم مشروعيته على حيلولة لمصلحة مشروعة للمشتروط أو التصرف اليه أو الغير ، وإن يكون مؤقتا بحيث يعود للمالك بعد انتهاء فترة المنع حتى الطبيعي فى التصرف فى ملكه ، وللغضاء رقابة على تحقق هذه الشروط لصحة الشرط المانع بحيث يكون له ابطاله اذا ما تطلعت أحد شروط صحته ذلك أن تقرير مشروعية المصلحة المراد بالشرط مانع حيازتها وسدى معقولة المدة المحددة لمراتبه مما يدخل فى مسطرة تفنيد الموضوع

ولا رقابة عليه في ذلك متى بنى رايه على اسباب منازعة ، وعلى ذلك فان آثار البطلان المقررة بالمادة ١٤١ من القانون المدني وهى جواز التمسك بالبطلان من كل ذى مصلحة والمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ، وعدم زوال البطلان بالاجازة ، هذه الآثار لا تسرى جميعها على التصرف المخالف للشرط المانع الا بالقدر الذى يتفق مع الاغراض المقصودة من الشرط المانع والواقع ان احكام البطلان طبقا للقواعد العامة لا تتفق مع الغرض المقصود من الشرط سواء في ذلك البطلان المطلق او البطلان النسبي بل ان البطلان نفسه ليس هو الجزاء الذى تقضى به القواعد العامة عند مخالفة الشرط ، وانما هو جزاء اخذ به القضاء ونص عليه الشارع لانه يستجيب للغرض المقصود من الشرط ، وبإذام الامر كذلك فان احكام هذا البطلان تتحدد وفقا للغرض المذكور دون حاجة الى ردها الى القواعد العامة في البطلان . اما عن آثار البطلان عند مخالفة الشرط ، وانما هو جزاء اخذ به القضاء ونص عليه كما هو الشأن في الآثار العادية للبطلان في القانون المدني ، ولكنه مقرر فقط لمن تقرر الشرط المانع دون الآخرين ، لماذا تقرر الشرط لمصلحة المشترط او المقصر كان له وحده حق التمسك بالبطلان وتوضيح المحكمة هنا ان الغير في الشرط المانع من التصرف ليس هو الاجنبى عن العقد ، ولكنه من تقرر الشرط لمصلحته ، كما ان هذا البطلان يلحقه الاجازة اذا صدرت من شرح الشرط لحايثه فيجوز له ان ينزع عن طلب البطلان ويجيز التصرف ، وتطبيقا لذلك فان التصرف موضوع المنازعة والمخالف للشرط المانع لا يلحقه البطلان من تلقاء نفسه ، لمخالفته الشرط المانع كما لم تطالب المصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبطلان ، ولم يصدر حكم به ، وليس للمطعون عندها الاولى حق المطالبة به لانها ليست من الغير في خصوصية العقد موضوع المنازعة ، كما ان في وقائع المنازعة واوراقها ما يدل على تنازل المصلحة الباتعة عن حقها في التمسك بالبطلان واجازة التصرف وهو حق مقرر لها قانونا ، مما تسري معه المحكمة ان العقد الميسر من المطعون عندها الثانية الى الطاعنين.

صحيح ونافذ قانونا ، عند العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
ويعتمد به في تطبيق أحكام هذا القانون لثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . بدون منازعة
من أحد وبذلك يكون القرار المطعون فيه على أساس سليم من القانون .
متعين الفاؤه مع الزام المطعون ضدها الاولى بالمصروفات . طبقا
لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٦١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

البطلان المقرر في المادة ٨٢٤ من القانون المدني ليس مقرا لكل ذي
مصلحة بل يقتصر على أن تقرر الشرط المانع لمصلحته دون الآخرين - هذا
البطلان تلحقه الاجازة اذا صدرت من شرع الشرط لمصلحته .

ملخص الحكم :

ان البطلان المقرر في المادة ٨٢٤ من القانون المدني ليس مقرا
لكل ذي مصلحة كما هو الشأن في الآثار المادية للبطلان في القانون
المدني ، ولكنه مقرر فقط لمن تقرر الشرط المانع لمصلحته دون الآخرين ،
ماذا تقرر الشرط لمصلحة المشتري او المتصرف كان له وحده حق
التمسك بالبطلان ، كذلك الامر اذا تقرر الشرط لمصلحة الغير فله وحده
حق التمسك بالبطلان . والغير في الشرط المانع من التصرف ليس هو
الاجنبي عن المعتد ولكنه من تقرر الشرط لمصلحته ، وهذا البطلان تلحقه
الاجازة اذا صدرت من شرع الشرط لمصلحته فيجوز له أن يزيل عن
طلب البطلان ويجيز التصرف ، كما أن بطلان التصرف لمخالفته للشرط .

المستأجر لا يمنع من تلقاء نفسه بل لابد من طلبه من صاحب الشأن .
والجواب به اذا ما تحققت شروط صحته من حيث قيامه على بائع مشروع
ومدة بقوله ، واذا كان ذلك وكان الشرط بمنع التصرف الوارد في عقد
البيع المؤرخ ١٣/١٠/١٩٦٨ مقررًا لمصلحة البائع الطاعن الذي يشر
أي منازعة في شأن مخالفة المشتري لهذا الشرط ، ومن ثم يكون البيع
قائما ونافذا ولم يلحقه أي بطلان .

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٨ في — جلسة ١٣/٤/١٩٧٦)

تصويبات

كلمة الى القارئ . . .

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

بالكمال في سبحانه وتعالى

الصفحة/ السطر	الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب	الخطا
الآخرى ٨/٢٦٦	الأخي	٨/١٨	اليوان	اليوان
الطلبات ٢٢/٢٧٢	الطببات	١٠/٢٠	التشريع	التشريع
العام ١٨/٢٠٣	العابة	٤/٢١	القانوني	القانون
يصدر ٥/٢٠٥	يصنوبر	١٨/٦٧	كليات	كليات
بمقتضى ١٩/٢١	بمقتضى	٦/١٢٤	وما طرا	وما طر
أيا ٢٠/٢٢	أكة	١١/١٦٢	تنقطع	تنقح
التقيد ١١/٢٣٩	التقيد	بالدموى		بالدموة
يصدر ٧/٢٤٤	يصور	٢٣/١٦٦	الاستهلاكية	الاستهلاكية
والحسابات ٢/٢٥٩	واحسابات	٧/١٧٠	البعثات	البعثات
المتوسطة ٥/٢٩١	المتوسطة	٤/١٧١	رأى	وأى
أداة ١٧/٤٠٨	ادارة	١١/١٧٣	وزارة	وزاورة
اعتمادات ١٧/٤٠٨	اعتمادات	٢/١٧٤	أن	نأ
صنعت ١٤/٤١٤	صنر	٦/١٨١	القول	احول
الكلية ٦/٤٤٧	الكلية	٥/١٨٩	اليها	ليها
على ١٥/٤٨٣	على	١٠/٢٠٥	الصفحة	الصفة
أن ٢٤/٤٨٨	رقم واحد	١/٢٤٠	الأوراق	اوراق
بالقرار ٢٨/٥٠٤	بالقرا	١١/٢٤٦	وجنت	وجت
يمتد ٨/٥٢٢	يمتد	٩/٢٤٩	الأوتلف	أوتلف
على ١٢/٢٩	عى	١/٢٥٧	اللوحة	الوحة
الاطباء ٧/٥٢١	الاطباء	١٢/٢٥٨	بالسعر	السعر
على ١٥/٥٣١	عى	٥/٢٦٣	بأعمل	بأعمل

الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب
الخطا	٢/٥٤١	الثاني	بتخفيض	١١/٦٤٦	بتخفيض
المدة	٩/٥٤٩	المدة	مى	١٩/٦٤٧	على
مدة	٦/٥٥٨	مدة	على	١٤/٦٤٨	على
الترقيات	١/٥٨٢	الترقيات	مى	٣/٦٥٠	من
احكامه	١٠/٦٠٣	احكامه	١٩٨	١٤/٦٥٦	١٩٧٨
الموافقة	٢/٦٠٦	الموافقة	الثانية	٣/٦٥٩	الثانية
خصت	١٦/٦٠٦	خصت	دبلومات	٢٣/٦٦٢	دبلومات
درجات	٦/٦١٥	درجات	المنطقة	١/٦٦٤	المنطقة
شاقوها	٧/٦١٥	شاقوها	مى	٢/٦٦٨	عن
يشا	١٢/٦١٦	يشا	س	٨/٦٨٦	١١
١٠٤	٨/٦٢٤	١١	الملا	١١/٦٨٦	المادة
١٦٥	٨/٦٢٥	١٩٧٥	الثالثة	٥/٦٨٩	الثالثة
التبعية	١١/٦٤٣	التبعية	يرتبها	٣٠/٧٠١	يرتبها
العاملين	٢٥/٦٤٣	العاملين	سوية	٩/٧٤٢	سوية
١٩٥	١٤/٦٤٤	١٩٧٥			

رقم الأيداع ٨٦/٧٦٣٩

مطبعة المنصورة - ٢: توبم حسن عقل من شارج العطار شبرا مصر.

فهرس تفصلى الجزء السادس عشر

الصفحة	الموضوع
١٠٤	منهج ترتيب (١) الموسومة
٥	تم
١٢	ديوان الإوتك الخصوصية
٢٢	ديوان الموظفين
٢٢	رقابة ادارية
٢٥	الفصل الأول — تعيين
٢٧	الفصل الثانى — القندية
٢٢	الفصل الثالث — مدة ختمة سابقة
٢٤	الفصل الرابع — سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية
٢٧	الفصل الخامس — نقل من الرقابة الادارية
٢٩	الفصل السادس — علاوة الرقابة الادارية
٥٤	الفصل السابع — جوائز إعادة التعيين بعد الاحالة على المعاش
٥٧	رسم
٦٢	الفصل الأول — مسائل عامة
٧٧	الفصل الثانى — رسم انتاج واستهلاك
٨٩	الفصل الثالث — رسم يلقى ومطوى
١١٥	الفصل الرابع — رسم توليق وشهر
١٢٥	الفصل الخامس — رسم جبرى
١٢٥	الفرع الأول — بيان الرسم الجبرى

الموضوع	الصفحة
أولا - أداة تحديد التعريفية الجبركية	١٣٥
ثانيا - بنود التعريفية الجبركية	١٣٨
ثالثا - ما تستورده الجبعيات التعاونية للثروة المادية	
الحصل أعضاءها	١٤١
رابعا - رسم الاحصاء الجبركي	١٤٤
خامسا - رسم المصادر	١٤٥
سادسا - نظام الدوريات	١٤٨
سابعا - مصاديق التفريغ	١٥١
ثامنا - مراجعة الاقرار الجبركي	١٥٢
ثامسا - اثبات سداد الرسوم الجبركية	١٥٥
عاشرا - المنازعة في تقدير الرسم الجبركي	١٥٧
الفرع الثاني - الاعفاء من الرسوم الجبركية	١٥٨
أولا - احكام عامة	١٥٨
ثانيا - اعفاء اعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي	١٧٠
ثالثا - اعفاء المصريين العاملين بالخارج	١٨٥
رابعا - اعفاء السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية	١٨٧
خامسا - اعفاء ما تستورده وزارة الحربية والصانع الحربية	١٨٨
سادسا - الاعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع	٢٩١
سابعا - اعفاء الطائرات المستوردة ومخلفاتها المبيعة للتصدير	٢٩٢
ثامنا - الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
تاسعا — إعفاء معدات الاذاعة التلفزيونية	٢٠٠
عاشرا — إعفاء الجهات المنفذة لمشروعات التصنيع	٢٠٦
حادي عشر — إعفاء المواد اللازمة للبناء	٢٠٨
ثاني عشر — إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية	٢١١
ثالث عشر — الاعفاء المقرر للاغراض الصناعية	٢١٢
الفرع الثالث — عزم الخضوع للرسم الجبركية	٢١٤
اولا : عزم استحقاق الرسوم الجبركية على سفن اعلى للبحار الاجنبية	٢١٤
ثانيا — سفن صيد الاسفنج لا تتمتع بالاعفاء الجبركي	٢١٦
٣ الفصل السادس — رسم الذئفة	٢٢١
الفرع الأول — انواع رسم الذئفة وشروط فرضه	٢٢١
الفرع الثاني — تصديق الموثقين على طلب مقدم الى جهة حكومية لا يبرر تعدد رسم الذئفة	٢٢٣
الفرع الثالث — رسم الذئفة الترويجي	٢٢٦
الفرع الرابع — رسم الذئفة النسبي	٢٢٩
الفرع الخامس — رسم الذئفة على الاصابع	٢٤٩
الفرع السادس — رسم الطابع	٢٥٢
الفرع السابع — رسم الذئفة على اللافتات والاعلانات	٢٥٤
الفرع الثامن — رسم الذئفة على تصاريح السفر المجانية	٢٦١
الفرع التاسع — رسم الذئفة على تراخيص الاستيراد	٢٦٩
الفرع العاشر — رسم الذئفة على المرتبات	٢٧١
الفرع الحادي عشر — رسم الذئفة على التفتات الحكومية	٢٧٣
في الخاتمة	

٢٧٥	الفرع الثاني عشر — رسم الدمغة على مواقف السيارات
٢٧٧	الفرع الثالث عشر — رسم الدمغة على أوراق اليانصيب
٢٧٩	الفرع الرابع عشر — رسوم الدمغة المهنية
٢٨٩	الفرع الخامس عشر — عباء رسم الدمغة
٢٩٣	الفرع السادس عشر — عدم الخضوع لرسم الدمغة
٣١٥	الفرع السابع عشر — الاعفاء من رسم الدمغة
٣٣٧	الفصل السابع — رسوم سيارات
٣٤٤	الفصل الثامن — رسم طيران مدني
٣٥٢	الفصل التاسع — رسم قضائي
٣٦٦	الفصل العاشر — رسوم متنوعة
٣٦٦	الفرع الأول — رسم أشغال الطرق العامة
٣٧١	الفرع الثاني — رسم اضافي على ضرائب الاطيان
٣٧٤	الفرع الثالث — رسوم املاك
٣٧٦	الفرع الرابع — رسم امتحان بالجامعات
٣٧٨	الفرع الخامس — رسم تحويلات
٣٨٠	الفرع السادس — رسم قسمة الاوقاف
٣٨٢	الفرع السابع — رسم ملكية زراعية لتمويل صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية
٣٨٤	الفرع الثامن — رسم موانئ ومنازل وأرصنة وسقاييل
٣٨٨	الفرع التاسع — رسم نظافة عملة
٣٩١	رسوم وبوظيني وتصحيح أوضاع العاملين
٣٩٧	الفصل الأول — نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منوط الافادة من أحكامه

٤٢٧	المجلس الثاني — مؤهل دراسي
	الفرع الأول — تقسيم المؤهلات الى عالية ونفوق متوسطة
٤٢٧	ومتوسطة
٤٢٧	أولاً : مؤهل عال
٤٢٤	ثانياً : مؤهل فوق المتوسط
٤٢٩	ثالثاً : مؤهل متوسط
٤٤٢	الفرع الثاني — بعض المؤهلات الدراسية
٤٤٢	أولاً : الماجستير
٤٤٥	ثانياً : دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة
٤٤٧	ثالثاً : دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء
٤٤٩	رابعاً : دبلوم التجارة التكميلية العليا
٤٧٣	خامساً : دبلوم الفنون التطبيقية
	سادساً : دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق
	بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني أو
٤٧٦	القسم الخامس)
٤٨١	سابعاً : شهادة الثانوية العامة (التوجيهية)
٤٨٢	ثامناً : شهادة الإعدادية الفنية
٤٨٧	تاسعاً : شهادة الإعدادية للزراعية
٤٩١	عاشرًا : الشهادة الابتدائية للصناعات
٤٩٥	حادي عشر : شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الراقية
	ثاني عشر : شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوق
٥٠٢	بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها
٥١٠	ثالث عشر : شهادة مدرسة بلجة البساتين والجذائق
٥١٥	الفصل الثالث : الجداول
٥١٥	الفرع الأول : ماهية الجداول بصفة عامة
٥١٧	الفرع الثاني : مناهج تطبيق الجداول
٥٢٢	الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول
٥٢٩	الفرع الرابع : تطبيق الجدول الثالث

٥٣٨	الفرع الخامس : تطبيق أكثر من جدول
٥٣٨	أولا : تطبيق الجدولين الأول والثاني
٥٤٥	ثانيا : تطبيق الجدولين الثالث والخامس
	ثالثا : التنقل بين الجدول الثاني والجدول الأول وبين
٥٥١	الرابع والثاني
٥٥٤	الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق
٥٥٧	الفصل الرابع — المبدأ
	الفرع الأول — شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المبدأ
٥٥٧	الكلية
٥٦٤	الفرع الثاني — كيفية حساب مدد الخدمة الكلية
٥٧٠	الفرع الثالث — حساب مدد الخدمة السابقة بالهن الحرة
	الفرع الرابع — حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة في
٥٧٥	المشروعات التي تؤول للخدمة
	الفرع الخامس — حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة
٥٩٧	العليا لشتون مهجرى فلسطين
	الفرع السادس — حساب مدة التجنيد في المدة الكلية
٦٠١	المشترطة للترقية
	الفرع السابع — عدم جواز حساب مدد العمل بالجيش
٦٠٩	البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية
	الفرع الثامن — لا يجوز إضافة مدة عمل سابقة الى اقدمية
٦١٤	الفئة الاعلى من فئة التعيين
	الفرع التاسع — مدى الاعتماد بمدد الخدمة السابقة على
	الحصول على المؤهل العالي بعد التعيين في
٦١٦	الوظيفة المقررة للتوكل
٦٢٠	الفرع العاشر — طلب حساب مدة الخدمة السابقة
	الفرع الحادي عشر — إضافة مدة الى المدة المشترطة
٦٢١	للترقية
٦٢٢	الفرع الثاني عشر — تخفيض المدد الكلية

الموسوع

الصفحة

- الفرع الثالث عشر - انقاص مدد الخدمة الكلية للحصول
على الدكتوراه والمجستير ٢٥٦
- الفرع الرابع عشر - انقاص المدد الكلية المستغرقة للتربية
بالنسبة للطبيب المتفرغ ٢٧٤
- الفصل الخامس - الترقية ٢٨٦
- الفرع الأول - من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر موقف
الى الفئة المقبلة لموسوع تلك المدد في ذات
المجموعة الوظيفية التي ينتمي اليها ٢٨٦
- الفرع الثاني - تحديد تاريخ معين للترقية امر يخطف حكمه
من المدة اللازمة للترقية ذاتها ٢٨٨
- الفرع الثالث - خط الترقية الى اكثر من مئتين مائتين خلال
السنة الواحدة ٣٦١
- الفرع الرابع - اثر موانع الترقية ٣٩٢
- الفرع الخامس - مدى جواز سحب الترقية البطللة دون
التقيد بهيئته ٣٩٧
- الفصل السادس - الزميل ٤١٨
- الفرع الأول - شروط الزميل ٤١٨
- الفرع الثاني - يشمل الزميل من يحصل على ذات المؤهل من
درجة سابقة ٤٢١
- الفرع الثالث - ليس بلازم التعلق بين المؤهلين ٤٢٢
- الفرع الرابع - مفهوم الزميل في ضوء القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ يمثل مبدأ عاما ولكن ليس له
ما يمنع من ان يخرج القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على تلك المبدأ ٤٢٩

٧٣٤	الفرع الخامس - الجمعيون بأندنية اعتبارية قروها القانون لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل
٧٤١	الفرع السادس - تقتضى صفة الزميل من حين نتيجة لمسابقة عامة
٧٤٤	الفرع السابع - لا تل المحكة محل المدعى في التقصى من الزيل المراد المساواة به
٧٤٦	الفصل السابع - الضمنية
٧٦٥	الفصل الثامن - آثار مالية
٧٦٥	الفرع الأول - يخرج المزمع على آثار الترقية
٨٠٦	الفرع الثاني - علاوة بسبب الترقية
٨٢٨	الفرع الثالث - مروق مالية مترتبة على الترقية
٨٤٢	الفصل التاسع - الضمنية والإمراة ومساندو الصانع
٨٦١	الفصل العاشر - اختيار التسوية
٨٧٦	الفصل الحادي عشر - القطاع العام
٨٩٨	الفصل الثاني عشر - مسائل عامة ومتنوعة
٨٩٨	الفرع الأول - عدم انطباق نظام تسمى الشهادات بصد اعتماد جداول الوصف والتقييم
٩١٠	الفرع الثاني - تصحيح تسويات القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥
٩١٥	الفرع الثالث - سحب التسويات التي أجريت طبقا للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٣ يستتبع اعادة تسوية الحالة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١١ لسنة ١٩٧٥
٩١٩	الفرع الرابع - التعديلات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة على تأسيس ربط فئة العامل الوظيفية في اول ١٩٧٥ لا تؤثر في امانة فلاح المعيشة التي ربطت

- الفرع الخامس - وضع العاملين الذين توفتوا في بعثات تدريبية إلى الخارج على الدرجة السالفة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات ١٢١
- الفرع السادس - تطبيق القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ومفروعه والاتحادات الائتلافية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي ١٢٢
- الفرع السابع - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية تلاميذ العاملين لم يبلغ بصور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ١٢٨
- الفرع الثامن - قرارات الرسوب الوطني، الصادرة من وزارة الخزانة منذ مطلع ١٩٦٨ استندت إليها بالنسبة للعاملين الذين استوفوا آنذاك شروط تطبيقها ١٢٢
- الفرع التاسع - أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من الأصل المسم الذي يرجع إليه في حالة عدم وجود نص في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ١٢٩
- الفرع العاشر - إخفاء الحصول على مؤهل دراسي ١٢٢
- الفرع الحادي عشر - عدم جواز الطعن على القرارات الإدارية السابقة ١٢٤
- رياسة ١٢٤
- رى وصرف ١٥٧
- سجل تجارى ١٧٣
- سر الهندسة ١٨٣
- ملك تجارى ١٨٦
- ملك دبلوماسى تنصلى ١٢٣
- المفصل الأول - للتعيين ١٢٥

١٩٥	الفرع الأول - التعيين في وظائف المسلكين الدبلوماسيين والفنصلي
١٩٥	أولا - وجوب توافر شروط خاصة
١٩٦	ثانيا - كيفية التعيين في وظائف المسلكين
١٩٩	ثالثا - أداء امتحان لشغل وظائف المسلكين
٢٠٠٢	رابعا - قضاء فترة اختبار
٢٠٠٨	خامسا - مدد خدمة سابقة
٢٠١٢	الفرع الثاني - تعيين أعضاء المسلكين الدبلوماسيين والفنصلي في وظائف أخرى
٢٠١٢	أولا - تعيين أعضاء المسلكين في وظائف أخرى من الملامات المتروكة لجهة الإدارة
٢٠١٣	ثانيا - معادلة وظائف المسلكين الدبلوماسيين والفنصلي بوظائف الكادر العام
٢٠١٥	الفصل الثاني - الانتدبية
٢٠٢٣	الفصل الثالث - تدبير الكهنية
٢٠٢٥	الفصل الرابع - الترقية
٢٠٤٥	الفصل الخامس - الرواتب والبدلات
٢٠٤٤	للفرع الأول - جدول المرتبات
٢٠٤٧	الفرع الثاني - بدل الإلتزام
٢٠٤٩	الفرع الثالث - بدل التخليط
٢٠٥٠	الفرع الرابع - الملاوة العائلية
٢٠٥٥	الفرع الخامس - مناهة استحقاق الرواتب الإضافية
٢٠٥٨	الفرع السادس - مدى الخضوع للضريبة
٢٠٦٢	الفرع السابع - منحة طلق العائلات
٢٠٦٤	الفرع الثامن - مرق خضرو العملة
٢٠٦٦	الفرع التاسع - استرداد ما صرف دون وجه حق
٢٠٦٩	الفصل العاشر - التقاعد

مسابقة أعمال الدار المصرية للموسوعات

(حسن الفتهاى - مهام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصليات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الترسيم الفضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والديانة : (١١ مجلدا - ٢٦ الف
من صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والديانة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٨ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ الف
من صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٢ جزء - ٣ آلاف
من صفحة) .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الدين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما
بعدها) .
(تلقت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء -
الدين صفحة) (تلقت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إبداعيا .

٩ - الموسم في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاص
صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء
عقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم
في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاص صفحة) .
وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح
والمقارنة .

١١ - موسوعة لإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٤ آلاص
صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالي وكيفية إصدار القرار وأنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظام الإدارة
بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠
آلاف صفحة) .

وتتضمن كلمة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجديا
ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات
المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (جزآن) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المغربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالإنشأة إلى بمسئدء المجلس الأعلى الففرفى ومكمة
النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبفة للقواعد القانونية : الفف لفرافا مكمة
النقض المصرية منذ نشافها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرففة موضوعافا فراففا
أبجديا وزففا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامفة الفففة لففة ففة :

باللفففن العربية والانفلزفة ، وففففن عرضا شلفلا للفففرة الفففة
مفعفة ففة (بالفكفة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

